

رشيد بوزيان

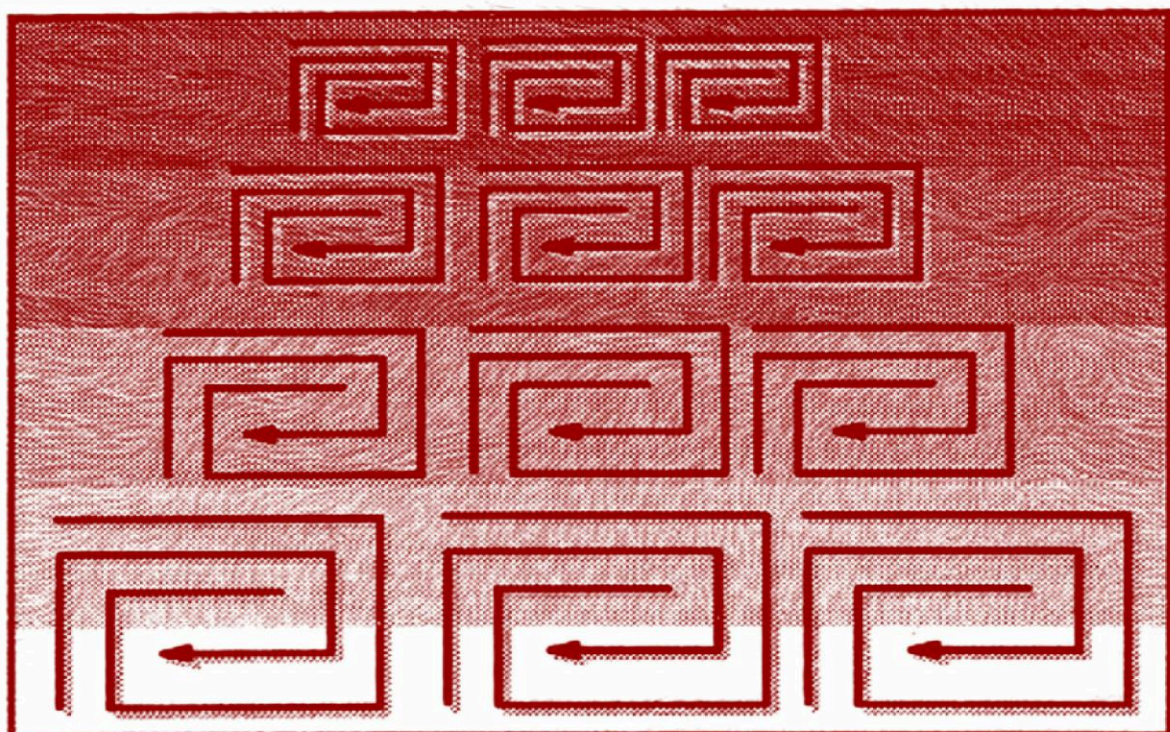


الموازنة

بين

نحو سيبرويه و نحو شومسكي

(دراسة في مكونات الترادف و التباين و التكامل)



دار القرافي للنشر والتوزيع - المغرب

رشيد بوزيان

الموازنة

بين

نحو سيبروية و نحو شومسكي

(دراسة في مكونات الترادف و التباين و التكامل)

دار القرافي للنشر والتوزيع - المغرب

1994

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والدي ووالدتي
وإلى رباعي، وأيمن عبد الرحيم وأمهما

بالشكر تهتدي النعم

أتقدم في غرة هذه الرسالة إلى فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد العلوي بخالص عبارات الشكر والامتنان لما كان له من فضل على هذه الرسالة استأنف به ماضي افضاله وشفع به ما له قبلي من الجميل وذيل به ماتقدم له عندي من المراهب، وحسب ما أفضّل به على هذا البحث عودا و بدءا وأولا وآخرأ أن دراساته وأبحاثه⁽¹⁾ في مجال اللغويات العربية القديمة وفي مجال أصول اللغات النظرية مثلت بالنسبة لعموم اجتهادي في هذه الاطروحة حدا معرفيا إن كنت قد جاوزته في مواطن عديدة - وهذا أمر أقر به - فإلى نهايات كلما أمعنت النظر فيها وحدثها من صلب ذلك الحد المعرفي، ومن نسل توابعه ولوازمه، تنمة وصلة وتكملة واستمرارا وامتدادا.

هذا وإن فضل الرجل علي - بتوفيق من الله عز وجل فله المنة والفضل أولا وآخرأ ماقتى يتجدد علي حالا بعد حال مذ أفصحت لفضيلته - مباشرة بعدما أنهيت عملي في الرسالة التي أنجزتها بإشرافه لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللغة والآداب في موضوع «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعباراتها العاملية» - عن رغبتني في مواصلة البحث بإشرافه في قضايا اللغة وأصول النظريات اللغوية فقبل بعد الإلحاح مشكورا. وما أن سألته بعدئذ في الموضوع الذي يراه الأنسب لي باعتبار جملة أمور ليس هذا سياق تفصيلها حتى بادرني بموضوع «اللغويات المعاصرة وعبارتها العاملية»، ولما أمعنت النظر في الموضوع وقلبت أوجه الرأي فيه وحدثه قد بناء على ما بينه وبين موضوع الرسالة الأولى من اتصال وتلاحم وامتداد. وعندها تذكرت مقالة كنت قد سمعتها منه قبلُ وهي أن «العاملية ليست مذهباً في النحو ولكنها النحو نفسه وأن أعمال النحاة كيفما كانت فإنها لا تخرج عن النظر في القوانين العاملية». ولعلي لا أفشي سرا إن صرحت في هذا المقام بأنه من عموم هذه المقالة تناسلت مفردات نص هذا البحث ومن مشكاته انبثقت مادته الأطروحية الأساسية. وعندما باشرت الموضوع لاح لي عند أول النظر في ملامسه وأعطافه الأولى - وذلك بسبب مما يبعث عليه ترامي أطرافه من الشعور بطول الدرب وقلة الزاد - شيء من مخافة أن يؤول أمرني في الاستدلال على المقالة المذكورة (أو على نقيضها) إلى ضروب من التعسف في التخريج لأتحمدا، وقد كان الأمر كذلك لأول العهد بالعمل والتنقيب إلا أنني ما إن توغلت في التلايب والتجاويف حتى انقادت لي الآلة

1 - انظر الأسانيد المرفوعة إلى فضيلته في مسرد المراجع.

الاستدالية انقيادا عجيبا لم أكن أتوقعه ولا سيما في القسم الثالث من هذه الرسالة قسم المقولات المستترة بجميع مباحثه وفصوله الفرعية ويلي هذا القسم في سلاسة الانقياد للآلة المذكورة القسم الرابع والخامس.

... كما أغتنم فرصة مقام الاحسان لجوار النعم هذا لأخص بالشكر رجلا خليقا بأن يخطب في المحافل بشكره وأن تُخلع على قدود صنائعه حللُ الثناء وهو فضيلة العلامة الدكتور أحمد الادريسي أولاً على قبوله المشاركة في مناقشة نص هذه الرسالة وثانياً على أمر آخر تظاهر على الاعتراف به طلبة الدراسات العليا في شعبة اللغة العربية وآدابها بالرباط العامة، وهو ما انبعث في نفوسهم - بسبب من حضور فضيلته في هذه الشعبة - من شعور بوجود «رقابة لغوية» تذكر مستعملي اللغة العربية بأن لهذه اللغة أنصارا ينتصرون لها وحماة يغيرون عليها، وتنشئ فيهم الشعور بضرورة إطالة النظر في مراجع هذه اللغة ومصادرهما لضبط واردها وشاردها معجما ونحوا وصرفا، وبضرورة أن يجعلوا على لغتهم عموما رقبيا من ذاتهم يأمرهم بتحري الصحة والصواب وتجنب أسباب الزلل والفساد.

كما أتقدم في ختام كلمة الشكر هاته بصادق الاعتبار وحزيل الامتنان للإخوة العاملين بمكاتب « MODERN DESIGN » وأخص منهم بالذكر نادية الحسنوي التي أشرفت على معالجة نص هذه الرسالة على الحاسوب بخلق جم وصير قل نظيره.

مدخل

إلى حوافز البحث وغاياته وإلى دستور كتابة نصه

■ كتب نص هذه الرسالة وفق دستور هذه أبرز مواده:

i - عرض كل مبحث نحوي وكل مسألة من مسائله عرضاً مستقلاً ثم التعليق عليه قبل الانتقال إلى مسألة جديدة أو مبحث جديد، وقد يكون ذلك إما في المتن وإما في الحاشية⁽¹⁾، وربما طالت الحاشية في بعض الأحوال فأنت على الصفحتين أو الثلاث أو أكثر وفي هذه الحالة أستعينُ بسهم أجعله في آخر الحاشية المطولة علماً على أن تمتها ستأتي في حاشية الورقة التالية فإذا ذهب القارئ إلى هذه الأخيرة وجد سهماً آخر في صدر حاشيتها علماً على أن الأمر يتعلق بتمة الحاشية التي مضت في الورقة السابقة.

هذا ونريد لفت الانتباه ههنا إلى أن المسافة التي تفصل متن هذه الرسالة عن حاشيتها ليست المسافة المعهودة التي يمنح بموجبها الهامش فضاء أضيق بكثير مما يتصرف فيه المتن بل هي مسافة من نوع آخر. مسافة بين نصين كان يجب أن يكتب في الأصل مترجحين، بمداد واحد وبلغة واحدة إلا أن طبيعة الموضوع وامتداد أطرافه وسعة فضائه مع ما يفرضه مبدأ الوضوح في الصياغة والبساطة في العرض من موجبات، كل ذلك استلزم كتابة أحد النصين بلغة الاستعراض المحايد لقضاياها والآخر بلغة القراءة والتأويل، الأول نص التحليلات النحوية التوليدية والثاني نص التعليقات.

حواشي هذه الرسالة جاءت في معظمها إذن تعليقات مفصلة تعمدنا فصلها عن المتن - إلا حيث ألجأنا ضرورة من الضرورات إلى عدم الفصل كما سيأتي شرحه مجملًا في المادة التالية من مواد هذا الدستور - وذلك لغاية محددة وهي أن يكون استعراض التحليل النحوي التوليدي من الحياد. يمكن بحيث يتم للقارئ تصور قضايا هذا التحليل تصوراً غير ممزوج بشائبة من شوائب ما استقر لدينا - باعتبار ما ارتضيته من زوايا للنظر والتأويل والموازنة والاستنتاج - عن القضايا المذكورة من أحكام، حتى إذا جاء إلى التعليق كان حراً في أن يقبل أو أن يرفض ما انتهى إليه نظرنا في نص هذا التعليق من ضروب التأويل والتخريج وعموماً فإن التعليقات التي اتسعت لها حواشي هذه الرسالة تكاد - بسبب من الطريقة التي كتبت بها - تنتظم منها فصول رسالة قائمة بذاتها لولا أنها كتبت لتكون نصاً تابعاً لانصاً مستقلاً.

ii - لم يكن يعيننا من الاستعراض المفصل للبيانات النحوية التوليدية إلا أمران اثنان أولهما نسق الثوابت التصورية الذي يؤسسها والذي تتغير وتتغير النتائج التفصيلية التي تنبني عليه ولا يتغير هو

والثاني انفتاح حدود ذلك النسق على الأشباه والنظائر التي ترادفه في النظرية النحوية العربية القديمة إما في النصوص الأصلية لهذه النظرية وإما في التأويل التي عرفت بها هذه النصوص في جملة من الدراسات العاملة المعاصرة والتي تقدم نفسها على أنها استمرار للعملية العربية القديمة في صورتها السيوطية.

هذا وقد حرصنا حرصاً شديداً على أن يكون استعراضنا للبيانات النحوية التفصيلية المذكورة محايداً قبل أي تدخل من لدنا على جهة التعليق والتعقيب والتأويل، إلا أنه إن كنا قد وفقنا في الغالب الأعم إلى مراعاة التامة لهذا الفصل بين المستويين (أي الاستعراض والتعليق) فإننا في أحوال عديدة كانت ضغوط السياق التأويلي تفرض علينا التدخل التعليقي في أثناء الاستعراض المحايد، وفي هذه الحالة كنت أجعل لهذا التدخل علامة تدل عليه وذلك جعله بين برئين [...] فكلما صادف القارئ داخل نص أي استعراض محايد للتحليل التوليدي منقولاً إلى اللغة العربية من أسانيد التوليدية الأصلية في أصولها الانجليزية، كلاماً تحيط به هذه العلامة من جانبيه فليتبه - مشكوراً - إلى أنه من كلامي وليس من كلام من نقلت عنهم... هذا وقد كنت أجد إلى ذلك كلما تبين لي أن ضروري لخلق الألفة بين القارئ وبين الإطار التأويلي العام الذي اعتمدته. فقد كان يظهر لي من حين إلى آخر أن فصل هذا الضرب من التعليق عن متن التحليل التوليدي ووضعه في الهامش يفوت علينا أولاً فرص التوطئة - في الموضع المناسب - والتمهيد إلى التعليقات المفصلة والمناقشات المستفيضة التي تعقب المتن التحليلي فيصير التخلص من هذا المتن إلى التعليق من الصعوبة بمكان، ويفوت ثانياً على القارئ فرصة الاستئناس بطلائع ما سيؤول إليه الاستعراض المحايد من ضروب التأويل وصنوف الاستنتاج

iii - المراجع والاقتباس

اتبعت فيما يتعلق بالمراجع وبطريقة الاقتباس منها المنهاج الآتي:

♦ أذكر المرجع مشفوعاً باسم صاحبه أولاً فإذا أعدت ذكره ثانياً وليس بين ذكره أولاً وثانياً أمداً بعيداً ذكرته بمجرداً من اسم صاحبه وربما أوردته غير مجرد إذا ما طال الأمد بين ذكره أولاً وذكره ثانياً. وربما اكتفيت في الإحالة عليه بشرط عنوانه، اختصاراً وذلك إذا كان المرجع كثير التردد والدوران.

♦ أما فيما يتعلق بالاقتباس فإنه إذا كان من الأسانيد العربية القديمة أو الحديثة جعلت الإحالة تامة من الناحية الوثائقية، لأنني بنيت فيه على النقل الحرفي للنصوص المقتبسة وأما فيما يتعلق بالأسانيد التوليدية فقد جعلت الإحالة تامة في أحوال وناقصة في أحوال أخرى أشير فيها إلى عموم المرجع أو إلى عموم فصل من فصوله أو مبحث من مباحثه دون الصفحة بمخصوها والموضع بعينه. أما الذي ألتجأني إلى اعتماد الإحالة الناقصة في هذه الأحوال بدلاً من الإحالة فهو خصوصية المنهج الذي اعتمدته في

الاقتراب منها وهو منهج فرضته طبيعة الموضوع وترامي أطرافه وتعدد مسائله وتناسل جزئيات هذه المسائل وفروعها وامتداد فضاء هذا التناسل لا في المكان الواحد داخل المرجع الواحد بل عبر مسافات متباعدة تنتمي في الغالب إلى أصول سنديّة مختلفة. والسبب في ذلك انبناء الأسانيد التوليدية على المبالغة في الاختصاص الموضوعي الجزئي وهو ما لزم عنه أن المسألة النحوية بكل تفاصيلها وجزئياتها لا تجتمع فيما يكتبه النحوي الواحد في المرجع الواحد إلا فيما ندر من الأحوال. والغالب على هذا الأمر، والحالة هذه، أن الدارس الراغب في أن يجتمع لديه تفاصيل المسألة الواحدة بخيوطها الجزئية وعناصرها الفرعية في مشهد واحد متقارب الأطراف « ينظر منه في مرآة تراه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد ويرى بها مشعماً قد ضم إلى معرق » على نحو يمكنه من النظر في تلك الأشياء مجتمعة نظراً يحصل به له التصور المطلوب قبل تناولها بالحكم قراءة وتأويلاً وتعليقاً، ينبغي عليه إن كانت حاجته إلى ذلك أن يجشم نفسه عناء النقل عن أسانيد متعددة في وقت واحد وبذلك تعز الأسباب الوثائقية التامة في الإحالة على أسانيد المسألة الواحدة المذكورة.

إن طبيعة تعامل الأسانيد التوليدية مع موضوعاتها وما فرضته على طبيعة الموضوع محور هذه الرسالة من ضرورة تجميع الخيوط الجزئية والفروع التفصيلية التي تدخل في تكوين كل مبحث من المباحث النحوية (التوليدية) في مشهد واحد متقارب الأطراف يسهل الرجوع إلى عناصره كلما دعت الحاجة إلى ذلك وهي حاجة كانت تتحدد بتحدد الأحوال حالاً بعد حال في كل فصول الرسالة، كل ذلك ألجأني إلى تعويض مبدأ مراعاة النصية الحرفية في النقل والاقتراب بمبدأ مراعاة نقل « الفضاء التصوري » الذي تشترك غالباً في نسج خيوطه مواضع مختلفة مقاربة في أحوال ومتباعدة في الأعم الأغلب، وقد يكون ذلك داخل مرجع واحد أو عبر مراجع مختلفة. لأجل ذلك كان الغالب على اقتباسنا من الأسانيد التوليدية في أصولها الإنجليزية على وجه الخصوص قيامه على مبدأ التصرف الحر والتقلب الواسع في مواقع متباعدة وعبر مسافات سنديّة متشعبة وغير متجانسة في الأصول التي تنتمي إليها. هذا وقد كنت أخالف هذا المبدأ كلما أمكن أن تلتم أطراف المشهد التصوري انطلاقاً من موضع محدد من مواضع المرجع أو انطلاقاً من مواضع مختلفة لم تبلغ طبيعة المسافة بينها حداً يستلزم التحول عن الاحالة الخاصة والضرورة إلى الإحالة العامة.

وفي عبارة أخيرة أقول: لقد كنت مخيراً بين أمرين: إما مراعاة مبدأ الاحالة الخاصة التامة من الناحية الوثائقية في جميع الأحوال بدون استثناء وفي هذه الحالة ما كان لمعظم المشاهد التصورية أن تلتم أطرافها على النحو الذي يجعلها صالحة لأن تتناول بالتعليق والتعقيب من الزوايا التي ارتضيها في

القراءة والتأويل، وإما مراعاة مبدأ الإحالة العامة الناقصة في الأحوال التي كانت تضطرننا الحاجة إلى التمام المشاهد المذكورة على النحو المطلوب أي بما يناسب زوايا التأويل المشار إليها.

iv - الشواهد النحوية

إن الشواهد النحوية والوقائع اللغوية المعتمدة في هذه الرسالة أوردناها بلغاتها الأصلية⁽²⁾ أي بنصها الذي جاءت به في أسانيد النحاة التوليديين وقد شرحت أسباب ذلك في مواطن عديدة من هذه الرسالة واكتفي هنا بالإشارة المحملة إلى أمر واحد يشفع بما فيه الكفاية - في نظري - للاختيار الذي ارتضيناه في هذا الخصوص وهو أن الدارس الغربي لأصول نظرية سيبويه في التحليل النحوي مثلاً والذي يرغب في نقل هذه الأصول إلى لغة من اللغات الأوروبية لا يشترط في صحة ما يفعل أن يترجم شواهد « الكتاب » إلى معادلاتها في اللغة الأوروبية التي ينقل إليها بل ينبغي أن ينقل شواهد سيبويه كما هي وأن تنصب الترجمة على « النظرية » أما الشواهد اللغوية محور هذه النظرية فتنتقل كما هي. وكذلك الشأن بالنسبة للدارس العربي لنظرية التوليديين في النمذجة النحوية يجب أن يشتغل بشواهد هم في لغاتها الأصلية التي مثلت محور نظرهم وألا يدخل في متاهات البحث عن المعادلات الدلالية لتلك الشواهد في اللغة العربية إذ بهذا البحث يصير النقل أبعد ما يكون عن الأمانة والصدق ويصبح اسقاطاً محضاً وتعسفاً على النظرية المنقولة لأنه ينطلق من المعادل الدلالي إلى النظرية والأصل أن تبقى النظرية المنقولة إلى لغة غير لغتها الأصلية هي المبتدأ وهي المنتهى.

وعلى العموم، هناك طرق مختلفة لقراءة نظرية نحوية ما من النظريات التي تعج بها سوق النمذجة اللسانية، نذكر منها على سبيل المثال:

• طريقة البحث النحوي في جواز تعميم النظرية النحوية الأجنبية على المعادلات الدلالية في لغة الدارس.

• وطريقة البحث الاستمولوجي في مكونات النظرية وأصولها المعرفية القرينة والبعيدة وفي هذه الحالة لا يعيننا الانتماء اللغوي للشواهد النحوية بقدر ما يعيننا النظر في ثنايا النظرية ومطايي التحليل. والمختار في هذه الرسالة هذه الطريقة الثانية.



■ حوافر البحث وغاياته

إن ما فعلته في هذا البحث انبنى في المقام الأول على تقدير جواز إرجاع ألفاظ المعجم التصوري الذي اصطنعه النحاة التوليديون لوصف العبارة وصور انتظامها إلى جملة من الأصول التي تنتمي إلى المعجم التصوري العاملي الذي اصطنعه نحاة النموذج العاملي السيويهي للغاية ذاتها.

إن تقدير جواز هذا الإرجاع كان مبناه على افتراض آخر بأن الانحاء التوليدية المعاصرة والنظرية النحوية العربية القديمة في صورتها السيويهيية قد تواردا على مواقع نظرية متشابهة ونظائر تصورية مترادفة هي التي استوجبت استمداد مفردات المعجم النظري لكل منهما دلالاتها من فضاء استعاري مشترك هو « الفضاء العاملي » بكل عناصره ومكوناته ومشاهده المعروفة. لقد بنينا هذا الافتراض على تصور لـ «العالمية» على أنها عبارة عن « جذر » مفهومي عام يمكن أن يظهر في « صيغ » مختلفة، منها الصيغة السيويهيية والزغشيرية ومنها أيضا الصيغة التوليدية والصيغة التداولية والصيغة المنطقية وغير ذلك من الصيغ ليس هذا سياق احصائها. وهذه الصيغ وإن تعددت واختلفت فإنها لاتتجاوز حدود التنويع الشكلي (= النمذجي) للجذر المشترك.

إننا نشبه في هذا التصور منزلة النماذج النحوية المختلفة من «العالمية» بمنزلة الصيغ الصرفية المختلفة التي تتوارد على المادة المعجمية الواحدة التي يتخذ معناها العام وجها دلاليا خاصا بحسب الصيغ الصرفية المتعاقبة عليها. فكما أن المادة المعجمية يرتبط بها ثابت دلالي تختلف صورته من صيغة صرفية إلى صيغة أخرى، كذلك « العالمية » يرتبط بها نسق صوري من الثوابت النظرية تختلف تطبيقاته وصوره التي يحتملها في التحقق بحسب الصيغ النمذجية المختلفة المتعاقبة عليه.

وباختصار شديد نقول: إن رتبة التجديد التي تحققت في الانحاء العالمية المعاصرة بالنسبة إلى النموذج العاملي القديم في صورته السيويهيية كان مضمارها - حسب ما انتهى إليه الاستدلال في هذه الرسالة - «الصيغة» وليس «الجذر العام التصوري». إن هذا التصور جعل عملنا في هذه الرسالة أشبه ما يكون ببرنامج ابستمولوجي عام اتخذ موضوعا له وغاية تجريد الأصول المشتركة بين الانحاء واستخلاص الجوامع التصورية القائمة بينها وذلك انطلاقا من أن الانحاء على تعددها وتنوعها ليست إلا أوضاعا نمذجية مختلفة لـ «نظام عقلائي» واحد هو « العالمية ». أو بعبارة أخرى، العقل النحوي على تعدد صورته وتنوع أنماطه يشغل بآلة واحدة هي « الآلة العالمية » واعتماد هذه الآلة بالتالي ليس مذهباً في النحو مخصوصا ولكنه جوهر العمل النحوي أو النمذجة النحوية وعليه فإن «اللغة النحوية العالمية» ليست لغة خاصة لهذا النموذج اللساني أو ذاك ولكنها «لغة تواصل» عامة ووسيلة تفاهم مشتركة بين مختلف النماذج النحوية.

وفي هذا الإطار بالضبط اندرج سعينا الموصول في هذه الرسالة في استقراء موارد الترادف ومواطن التوارد - العامة والخاصة القرية والبعيدة - بين مفردات اللهجة العاملية السيبويهية ومفردات اللهجة العاملية التوليدية باعتبار أصولها المشتركة في نسق الأوضاع الكلية والمقاييس العامة للغة العاملية الأم. هذه اللغة العاملية الأم أمكننا اكتشافها باعتماد مبدأ الفصل بين الأنساق الصورية وما تحتمله من كفاءات مختلفة في التنزيل ومسالك متنوعة في التطبيق. وهو مبدأ أمكننا العمل بمقتضياته بالنسبة للسيبويهية والتوليدية على حد سواء. فمقدمات النسق الصوري ومسلماته المؤسسة للعاملية السيبويهية مثلاً تمكن مضامينها المرنة من فصل هذا النسق عن التطبيقات المختلفة التي يحتملها في التنزيل ومن مباشرة تلك العاملية بالتعديل والإضافة بحسب ما يسمح به هامش المرونة في تلك المقدمات.

وفي هذا الإطار تبين - حسب النظام الذي اشتغلت به الآلة الاستدلالية في هذا البحث - أن النموذج العاملي التوليدي في تأويل من التأويلات التي يحتملها يتقدم في شكله العام وتمفصله النمذجي/ التمثالي الداخلي وكأنه تطبيق موسع للنسق الصوري المؤسس للعاملية السيبويهية وذلك من حيث قيام هذا التطبيق في جزء كبير منه على استنفاد جملة عريضة من الامكانات التحليلية والتأويلية التي يسمح بها هذا النسق وعلى الدفع بمقدماته ومبادئه الصورية العامة إلى أقصى ما تحتمل أن يلزم عنها من نتائج، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل بمقدمة الفضاء العاملي ذي الأبعاد المتنوعة وبمبدأ وصول العمل بمقدمات المجال العاملي وضوابط الانقطاع والاتصال والحدود بين المجالات العاملية. ونود لفت الانتباه ههنا إلى حقيقة لا تمل من تكرارها وهي أن الترادف بين مفردات اللغة النحوية السيبويهية واللغة النحوية التوليدية والذي سعينا - جهدنا - في هذا البحث إلى استقراء وجوهه كان ترادفاً في عموم نمط الاستجابة لاستفزاز الخيال العاملي وليس في خصوص ما يؤول إليه هذا النمط من صنوف التطبيق والاستنتاج في هذه اللغة النحوية أو تلك ولأجل ذلك لم نكن نسعى في الموازنات والمرادفات التي اقمناها بينهما إلى أن يكون إلى إن يكون الترادف تطابقاً كلياً وعمماً في الجزئيات والتفاصيل شكلاً ومضموناً بل إن الذي كنا نسعى إلى الإمساك به في المقام الأول هو مناسبات الترادف الصوري العام. ونحن بذلك، حاولنا استكناه أسباب ذلك التشابه القوي الذي يشعر به من اشتغل مدة بأصول النظرية النحوية العربية القديمة ثم غادرها ليشغل بمبادئ النظرية النحوية التوليدية وهو تشابه يترأى لنا في شكل تواردات وتداعيات يستدعي بعضها بعضاً كلما ازداد تأملنا في العلاقة بين النظريتين من حيث «الزوايا» التي ارتضاها كل منهما في استكشاف خبايا «النظام العاملي» الذي يمنح العبارة اللغوية نسيجها الفذ. ونحن في كل ذلك لم نسع إلى تقديم الدليل على أن النحوي التوليدي قد اقتبس من النحوي العربي وإن كان ذلك أمراً محتملاً يجوز أن يتخذ محور متابعة تاريخية مفصلة، ولكن الذي سعينا إليه هو محاولة الاستدلال على

الفكرة الأساس التي قامت عليها هذه الأطروحة وهي أن «الخيال العالمي» تستغزه دائما نفس الذوات النظرية ونفس العلاقات الصورية ونفس الملاحظات وزوايا النظر ونفس المسلمات العامة وإن اختلفت صورة «النموذج النظري» المستمد من مراجع ذلك الخيال، في التفصيلات والاستنتاجات. وهذا الاستدلال إن صحت موارده فإنه يجوز أن ينضاف إلى مجموع الأدلة على افتراض «وحدة العقل النظري» ومحدوديته المتمثلة في كونه يتحرك ضمن مجال ضيق من «الثوابت» التي لازمته منذ عهود بعيدة وما زالت تتحكم فيه إلى الآن.

إن الآلة المسبار، التي بها استنتقنا مظاهر الترادف بين السيويوية والتوليدية هي مقدمة «وحدة العقل النظري» وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المقدمة ملزمة للتوليديين لأنها من جملة ما تحتمله نظريتهم في اللغة من نتائج على المستوى الفلسفي والابستمولوجي. وذلك أن القول بقالبية التكوين العقلي يستوجب أن يكون «مبدأ الكلية» و«الوحدة» من مبادئه العامة وليس من مبادئ الملكة اللغوية فقط. وهكذا يجوز أن يقال إن محاور النظر الأساسية وزوايا التساؤل الكبرى واحدة في التوليدية والسيويوية والفروق الظاهرة بينهما مرجعها خصوصيات «البيئة النظرية» التي ارتبط بها كل منهما.

عملنا في هذه الرسالة إذن بحث مفصل في مثال من أمثلة «وحدة العقل النظري» في مظهر من مظاهره الأساسية وهو «العقل النحوي» فالتوليدية إذا كانت قد قامت على مقدمة وحدة «العقل اللغوي» (- المعرفة اللغوية) بحيث أن اللغات الطبيعية على اختلافها وتنوعها يجب أن يتصور فيها أنها توظيفات مختلفة لنظام كلي واحد، فإنه لما كانت النظريات والنماذج النظرية «لغات» لا يفصلها عن اللغات الطبيعية إلا كونها اصطناعية لزم عن ذلك أن التوليدية يلزمها - على أوضاعها ومقاييسها المعرفية - تعميم نظرية وحدة «لعقل البشري» لتكون صالحة لمعالجة الاختلاف بين هذه اللغات النظرية الاصطناعية وذلك بارجاع هذا الاختلاف إلى الكيفية الخاصة التي يتم بها توظيف نسق «المبادئ العقلانية الكلية» بحسب خصوصيات ظروف «البيئة النظرية» (-النموذج العلمي المهيمن). العقل الانساني ينتج اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية⁽³⁾ على حد سواء. فإذا كان هذا العقل يعمل بطريقة واحدة في كل اللغات الطبيعية حسب فلسفة النحو التوليدي المعرفية فإنه يجب - في لازم هذا القول - أن يثبت لذلك العقل الحكم ذاته فيما يتعلق باللغات الاصطناعية بحيث ينبغي أن يقال إن العقل البشري في إنتاجه للغات النظرية أي الاصطناعية يشتغل بطريقة واحدة ويوظف نسقا واحد من المبادئ الكلية في جميع تلك اللغات. فالسيويوية والتوليدية مثلا لغتان اصطناعيتان والاختلاف بينهما يجب تناوله من نفس الزاوية التي تنوول بها الاختلاف بين اللغات الطبيعية في النحو التوليدي وفي هذه الحالة فإن

«الملكة اللغوية» في اللغات الطبيعية يجب أن يوازىها في اللغات النظرية «الملكة التصورية» و«البيئة اللغوية» التي تحدد الشكل الذي تتخذه تلك الملكة اللغوية في لغة من اللغات الخاصة يجب أن يوازىها في الشطر الآخر من المسألة «النموذج العلمي والفلسفي المهيمن». بحيث يصح أن يقول القائل إن اللغة النظرية تشتغل بواسطة ثوابت لا تتغير وهي من هذه الخيثة تمثل بالنسبة لآحادها نحوها الكلي. على حد المسألة في شطرها المتعلق باللغة الطبيعية في تصور التوليديين.

إن التوليديين انجروا بموجب مقدماتهم في عموم المسألة المعرفية إلى القول بوحدة العقل اللغوي وما ذكرناه في لازم القول بهذه الوحدة يجر إلى القول بوحدة العقل النظري فتعميم الفلسفة التوليدية القول بفطرية المعرفة البشرية ليشمل المعرفة اللغوية الطبيعية باعتبارها جزءاً من الأجزاء التي تدخل في تكوين المعرفة الأولى يلزم عنه تعميم آخر يحيط بالشق الآخر من المعرفة اللغوية هو المعرفة اللغوية النظرية الاصطناعية وفي هذا الخصوص تبدو المعالجة التوليدية للاختلاف بين اللغات الطبيعية يجعل هذا الاختلاف انعكاساً لخصوصيات «البيئة اللغوية» (- التجربة) صالحة لمعالجة الاختلاف بين اللغات النظرية. والمثال الذي عليه كان مدار عملنا في هذا البحث، في هذا الخصوص اللغتان النظريتان السيويهية والتوليدية.

في إطار هذه المقدمة الاستمولوجية بالذات اطلقنا القول بأن:

- «العاملية» أصل من الأصول الكلية للعقل النحوي أو مبدأ من مبادئ «النحو الكلي» المشترك لا بين اللغات الطبيعية ولكن بين اللغات النحوية الاصطناعية.
- وأن «النموذج النحوي» لا يمكنه أن يكون إلا عاملياً وأن «العاملية» نحو كلي بالنسبة للغات النحوية المستعملة في مجال النمذجة اللسانية، نحو كلي له مبادئه العامة الثابتة ووسائطه المتغيرة (- البرامترات) وكل نظرية نحوية توظف هذه البرامترات على نحو خاص يناسب بيئتها العقلانية.

■ قصة هذا البحث

إن لهذا البحث قصة بدأت أطوارها الأولى في الرسالة التي تقدمت بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآداب في موضوع «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة» وذلك بإشراف فضيلة الاستاذ المحترم الدكتور احمد العلوي، إذ من صلب موضوع تلك الرسالة انبثقت اسئلة هذا البحث وانفلقت اشكالاته. لاجرم إذن أن نأتي في هذه المقدمة على تلخيص لأهم ماجاء في هذه الرسالة حتى يتبين وجه الانبثاق المذكور وبالتالي أوجه الامتداد الأطروحي بين نص هذا البحث ونص تلك الرسالة. إن بين النصين جامعاً وفارقاً أما الجامع فهو البحث في «الكليات العاملة» وفي «الترادف العملي» بين اللغات النظرية النحوية المختلفة. وأما الفارق فمضمار هذا الترادف والمجال

التطبيقي لتلك الكليات وهو الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي في الرسالة الأولى وهو السيويهيمة والتوليدية في هذا البحث الذي نحن بصدد الفرق بين المضمارين فرق بين مترادف عاملي قائم بين لغات نظرية فرعية تنتمي إلى لغة نظرية أم واحدة، هي اللغة السيويهيمة في الحالة الأولى وبين مترادف عاملي قائم بين لغتين نظريتين مختلفتين في الانتماء المذهبي والولاء النمذجي وهما اللغة النحوية السيويهيمة واللغة النحوية التوليدية في الحالة الثانية وكأني بالرسالتين مرحلتان من برنامج تأويلي واحد. بدأت المرحلة الأولى في رسالة «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية» من ملاحظة عامة بأن الصورة العاملية للكلام العربي والتي يقدمها النحو السيويهي لا تجسد كل أبعاد الواقع النظري العاملي ولا تحقق كل الإمكانيات التأويلية التي يسمح بها هذا الواقع النظري بمركبته وغناه وتنوع مستوياته، ولأجل ذلك لم تكن المغامرة مغامرة تغيير جذري للتصور السيويهي للبنية العاملية ولكن كانت مغامرة فصل حاد بين النسق الصوري السيويهي أي الواقع النظري العاملي المجرد وبين ما تحقق في النحو السيويهي من إمكانيات هذا النسق الصوري من جهة وبين ما يحتمله هذا النسق من تطبيقات أخرى غير التطبيق النحوي المتحقق في العاملية العربية القديمة من جهة أخرى (نقصد التطبيقات الدلالية والمنطقية وغيرها مما يحتمله أبعاد «المكان العاملي» من تطبيقات غير نحوية) إن الإضافة الأساسية التي دخلنا بها على العاملية السيويهيمة في فصول الرسالة المذكورة هي أن المكان العاملي ليس له بعد وحيد هو البعد النحوي ولكنه متعدد الأبعاد ومن هذه الأبعاد البعد الصوتي والبعد الدلالي والبعد المنطقي غير أن إضافاتنا فيما يتعلق بهذه الأبعاد العاملية غير النحوية لم نعدا أجنبية عن النحو العربي وذلك لأنها اندرجت في سياق استيلاء النسق الصوري العاملي الذي اشتق منه سيويهيمة عامليته النحوية جملة مما يحتمله من نتائج ونظريات ومن بين ما يحتمله من هذه النظريات العامليات الصوتية والدلالية والمنطقية. وكل ما يحتمله نحو سيويهي ويدفع إليه فهو منه « وليس لسيويهي أن يرفضه⁽⁴⁾ »

4 - إضافاتنا بهذا المعنى لا تندرج في سياق الحديث عن الواقع بغير الواقع لأنها ليست حديثاً مباشراً عن الواقع اللغوي وإنما هي تعامل مع قول نظري قائم دفعنا بنسقه الصوري الذي يؤسسه إلى نهاياته التي يحتملها لا على جهة الاعتقاد بوجوب مطابقة تلك النهايات للواقع المصطنع له النسق الصوري المذكور ولكن على جهة الاعتقاد بوجوب مطابقة تلك النهايات لمنطق هذا النسق تعريفاته ومسلماته العاملية وأصوله التمكينية الأولى. والحكم على تلك النهايات بالصدق والكذب ينبغي أن يكون باعتبار هذه المطابقة وعدمها. وهذا معناه أن المقدمة التي انطلقنا منها هي العاملية في تأويل كونها علماً صورياً أما في تأويل كونها علماً تجريبياً فالحكم بالصدق والكذب ينبغي أن يكون باعتبار المطابقة للواقع اللغوي وعدم المطابقة والخطب في ذلك أعسر إذ قد بينا أن العاملية في هذا التأويل الأخير تواجهها عوائق متعددة متصلة بصعوبة قياس الأعراض الطبيعية الموازية التي تحدثها الكائنات النحوية والدلالية والمنطقية أما ⇐

إن البحث عن مواقع الترادف العاملي الممكنة بين بنية الأبواب النحوية وبنية الأبواب الدلالية والمنطقية كان المسطرة التي ارتضيها في الحديث باللغة العاملية عن الدلالي والمنطقي في النحو العربي. والترادف المذكور كنا نبحت عنه في مستويين اثنين:

أ - ألفاظ المعجم النظري لكل من الزمرتين من الأبواب وفي هذا السياق حاولنا توحيد الأصول الاستعارية لكل من المعجمين النظريين النحوي وغير النحوي بإرجاعها إلى أصل مجازي تصوري مشترك هو الاستعارة التمكينية العاملية (المؤسسة على مقدمات المكان والحركة واللفظ والمحل والمبني الثقيل والمعرب الخفيف إلخ...)

ب - طبيعة الانتظامات اللغوية وهاهنا اجتهدنا في تقليب وجوه الرأي والمفاحصة في البيانات التفصيلية لاستخراج الأشكال العاملية الدلالية والمنطقية الميزانية العامة والتي يجوز أن يفترض في تأويل من التأويلات الممكنة أن المتكلم يعيد إنتاجها بصور مختلفة في تلفيظه للمفردات والجمل. لقد جعلنا رسالة «الأبواب الدلالية والمنطقية...» أبواباً أربعة:

1 - في الباب الأول حاولنا الإجابة عن جملة من الاسئلة الجامع بينها اتصالها جميعاً بالبرهنة على أمرين:

أ - أولهما أن نظرية المكان العاملي ذي الأبعاد الدلالية والمنطقية إلى جانب البعد النحوي ليست اسقاطاً أجنبياً على النحو السيبويهي ولكنها من باب ما يحتمله النسق الصوري المؤسس للعاملية النحوية العربية القديمة من نتائج ومستلزمات.

⇐ الكائنات الصوتية فقد رأينا أن الخطب فيها من هذه الجهة أهون إذ قد أمكن قياس الأصوات مقدارياً باعتبار ما تحده من أعراض طبيعية موازية هي «الموجات الصوتية أبعادها المكانية والزمانية»... وقبل ذلك وبعد ينبغي أن يقال إن اضافتنا في هذا الخصوص تدرج في إطار الإضافات المتأخية والتي هي نتاج للحوار المحلي العربي حول المسألة العاملية. والحاحنا على أن تكون إضافتنا جارية على هذا النحو راجع إلى منهج معرفي خاص ارتضيناه في مسألة العلاقة بين النظرية والواقع اللغوي وأصل هذا المنهج أن العلاقة بين النظرية والواقع علاقة مخالفة تامة أساسها أن «القول النظري مستقل» لأنه يقوم على مقدمة «جواز الحديث عن الواقع بغير الواقع» و «الواقع برتبة يظل مستقلاً وقاهراً» و «لأن الواقع لايجوز فيه إلا الحديث الواحد في الرتبة الواحدة» أي الحديث الذي يكون إخباراً واقعاً عند «موقع يرادف الواقع المنقول بالخير» وأن سبيل الحديث عن الواقع إذ أريد له أن يكون إخباراً على الهيئة المذكورة أن يخرج عن المنزل بالمنزل. المنزل المخبر عنه رتب وأقاليم مختلفة وهو اللغة في المسألة اللغوية والمنزل المخبر به حدودها المنزل فيها (أي ألفاظها الأخرى) لتكون وجهها الواصف لها. وما على اللغوي المخبر عن الواقع اللغوي المنزل إلا الستماع إلى ما تصف اللغة به نفسها من حدود وأعداد. وبين هنا أن الخريطة الواصفة والواقع الموصوف بينهما علاقة مثلية.

ب - والأمر الثاني أن هذا الضرب من التطوير للعاملية العربية في صورتها السييويهية تكمن أهميته في أنه يستثمر مبدأ «الاستفادة من النموذج الفزيائي» الذي قام عليه النحو السييويهية. وهذا مبني على فكرة أساسية في هذا البحث وهي أنه إذا كانت العاملية السييويهية قد قامت على مبدأ الاستفادة من النموذج الفزيائي (الارسطي) فإن العاملية الجديدة التي يرجى لها أن تكون امتداداً للعاملية السييويهية يستحسن من الناحية الاستمولوجية أن تكون امتداداً لها في مبدأ الاستفادة من النموذج الفزيائي وهذا معناه أن تطوير العاملية يستوجب الاستفادة من التطورات التي أصابها النموذج الفزيائي المعاصر. وهكذا برهننا على افتراض المكان العاملي ذي الأبعاد المتعددة وعلى رجوع هذه الأبعاد إلى منطق واحد يفسرها جميعاً هو المنطق التمكني وذلك انطلاقاً من مساطر التوحيد المجالي التي ارتضتها الفزياء المعاصرة في تعاملها مع التراث الفزيائي الكلاسيكي ومع الطبيعة. الفزياء المعاصرة قامت في هذا الخصوص على أساس التوحيد التام لمستويات في الوجود المادي كانت تفصل بينها المسافات البعيدة في الفزياء الكلاسيكية وعلى أساس التمييز بين الجسم والطاقة (أو المجال) وكان هذا التمييز أساساً للقول إن الطاقة (=المجال) هو الحقيقة الجوهرية للوجود المادي وأنه يمكن انطلاقاً من قوانين هذا الجوهر الطاقوي اشتقاق الأجسام المادية وخصائصها وصفاتها. وهذا مبني على أن المادة بأشكالها المختلفة ليست إلا صوراً مختلفة للطاقة وأن الطبيعة ليست إلا تجليات وكيفيات مختلفة في اختزال «الطاقة». ولما كان من مقدماتنا في هذا البحث - كما ألحنا إلى ذلك قبل حين - أن تطوير العاملية السييويهية يستوجب أن تكون العاملية الجديدة امتداداً للعاملية القديمة في مبدأ الاستفادة من النموذج الفزيائي فقد استحسننا الاستفادة في هذا السياق من التمييز الفزيائي السابق بين الجسم والطاقة وذلك بالقول إن الطبيعة اللغوية بمختلف تجلياتها ليست إلا صوراً مختلفة للطاقة أو للقوة العاملة وأن العاملية ثابت طاقوي في العبارة وأن هذا الثابت يظهر في أشكال مختلفة صوتية ونحوية ودلالية ومنطقية.

2 - إن مقدمة تعدد أبعاد المكان العاملي جرتنا في الباب الثاني إلى الفصل في قلب النحو العاملي بين مستويات مختلفة للمعمولية وكل مستوى تستأثر فيه العناصر بوسيلة لفظية خاصة للدلالة على الانتظام المعمولي. وفي هذا السياق ميزنا بين زمرة من الانساق سميناها «انساق الحالات» وتضم من بين ما تضمه «نسق الحالات الصيغية المنفصلة» (= الأبنية) و«نسق الحالات اللصاقية» و«نسق الحالات الصيغية المتصلة» (= الأدوات) و«نسق الحالات الاعرابية» والحالات في كل نسق أعلام على « المعاني » أي أدلة» تنبئ عن الانتظام المعمولي في الحالات في مستويات مختلفة للمعمولية نحوية ودلالية ومنطقية. ...ولما كان من مقدماتنا أن العبارة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي ينبغي أن تستمد عناصر منطقها وأسباب انسجامها من فضاءات المقدمة التمكينية باعتبارها المقدمة التي أسست

الاستعارة النظرية الأساسية في ها النحو فقد جاءت العبارة العاملة المقترحة في هذا البحث محكمة بجملة من السنن الترجيحية والتأويلية ترتد في مجملها إلى مقدمة كبرى مبنها أن تماسك العبارة العاملة يبقى في كل الأحوال رهينا بتعميم المقدمة التمكينية ومضاعفة قوتها الإجرائية ومرونتها التصورية لتكون صالحة لوصف العناصر في بعدي المكان العملي المقترحين الدلالي والمنطقي، ولأجل ذلك قلنا إنه كان جائزاً مقوِّلة المعجم النحوي باعتبار التمكن وعدمه لبناء العاملة النحوية فإن تجنيس العناصر الدلالية باعتبار التمكن وعدمه (أي اجراء المعجم غير النحوي على مستلزم المقدمة التمكينية) ينبغي أن يكون مقدمة ضرورية في أي محاولة لـ «عملنة» المستوى الدلالي والمستوى المنطقي. وفي هذا السياق أتمجها في الباب الثاني إلى اقامة البرهان على جواز هذا التجنيس. وهكذا بينا أن المفرد في العاملة الدلالية والمنطقية يرجع إلى أحد نظامين اثنين: النظام الصيغي (الدلالي) والنظام الإصاقي (المنطقي)، والعناصر المفردة في النظام الأول إما أن تكون متمكنة في الجهات (- المحلات) الدلالية وبالتالي في الحالات الصيغية الدالة على الانتظام العمولي الدلالي في تلك المحلات وإما أن تكون لا متمكنة. أما التمكن المعرب هنا فهو «المشتق» وغير التمكن «الجامد». وفي النظام الثاني تكون أيضا متمكنة في الجهات المنطقية (- الشخص والعدد والجنس والتكثير والتعريف) أو لا متمكنة.

من سنن العبارة العاملة التي ارتضيها في هذا الباب أن المصير إلى ماله نظير في العاملة النحوية السيئوية أولى من المصير إلى ما ليس له نظير في هذه العاملة وذلك ليترد التمثيل اللساني على سمت واحد ووتيرة منسجمة في كل مستويات الدرس العملي. وذلك مبني على أن إعادة قراءة النحو العربي واستثمار مقدماته ينبغي أن يكون معيار انسجامها أن تكون المستضمرات المستصرحة في هذا الاستثمار وتلك القراءة جارية على مستلزمات نفس المنطق الذي تحكم في التفاصيل الظاهرة. أي أن جودة القراءة المستصرحة ينبغي أن تقاس بمدى انسجام التفاصيل المستصرحة المزعوم كونها قائمة في حدود الاستضمار مع المنطق الذي أسس التفاصيل الصريحة لأن في ذلك حفاظاً على تماسك النص المقروء.

3 - وفي هذا السياق تبعنا في الباب الثالث جملة مفيدة من الوشائج البنيوية التي اتخذناها دليلاً على الترادف النظري بين التفاصيل العاملة النحوية الصريحة في النحو العربي وبين تفاصيل البيانات الدلالية والمنطقية الواقعة في هذا النحو في حدود الاستضمار. وقد انسجم استخلاص هذا الضرب من الوشائج إلى حد بعيد مع الأصل التأويلي الذي ارتضيناه والذي ينص على أن المصير في الاستصراح إلى ما له نظير في العاملة النحوية أولى من المصير إلى ما لا نظير له. وفي إطار الوشائج البنيوية المذكورة لاحظنا:

أ - أن «الاعراب والبناء» و«الجمود والاشتقاق» و«التعدي وال لزوم» و«العموم والخصوص» ثنائيات متآخية تستمد منطقها من فضاء واحد هو فضاء «الاستعارة التمكينية»: «الجمود» في الأسماء مثلا بناء صيغي في العاملة الدلالية و«الاشتقاق» في الأفعال والصفات اعراب صيغي. وفي سياق تفسير هذه الملاحظة رأينا أن انبناء الأسماء لفظيا على حالة صيغية واحدة يترجم انبناءها في المعنى على الدلالة على المسمى مطلقاً من غير تقييد أي أنها لاتدل على خصوص مسمى والخصوصية هنا المراد بها الكينونة نصاً في معنى الفاعل أو المفعول بخلاف الصفات المعربة صيغيا لأنها تكون نصا في احد هذين المعنيين أو في غيرهما وكذلك الأفعال معربة صيغيا لأن صيغتها تكون باعتبار ما بنيت له (= الفاعل أو ما لم يسم فاعله).

ب - وفي سياق بيان الوشائج البنيوية والعلاقات الاستلزامية بين أبعاد المكان العاملي قدمنا الدليل على أن الخصائص التمكينية النحوية مشتقة من الخصائص التمكينية الدلالية والمنطقية. وانهينا إلى النتيجة الآتية:

«إن ثنائية الجمود والاشتقاق في العاملة الدلالية المتحققة بملابسة المعمولات للحالات الصيغية هي المقابل البنيوي لثنائية البناء والإعراب في العاملة النحوية المتحققة بالحالات الاعرابية والجامع الشكلي بين الحالة الصيغية والحالة الاعرابية أنهما يتكونان من نفس الحدود الأخروية (=الحركات : أ إ إ أ) والفارق بينهما اتصال هذه الحدود في الاولى وانفصالها في الثانية». وهذا معناه أن «الجمود» بناء صيغي و«الاشتقاق» اعراب صيغي و«الاعراب» اشتقاق نحوي و«البناء» جمود نحوي. وهذا التخريج مبني على أن العاملة المؤسسة تمكينا كي تكون بناء صوريا استنباطيا منسجما ومتسقاً ينبغي أن تكون النظريات والتطبيقات المختلفة لها مشتقة لازمة منطقيا عن التعاريف التمكينية والمسلمات العاملة الأولى التي منها أن التمكن حرية في تبوء الجهات المختلفة. وهكذا لما كان الاشتقاق تقلبا في الجهات الصيغية وجب أن يوصف المشتق بالاعراب الصيغي والتمكن في الأمكنة الصيغية ولما كان الجمود لزوم حالة صيغية واحدة وجب أن يوصف الجامد بالبناء الصيغي وعدم التمكن في الأمكنة الدلالية. وهكذا وفي إطار البحث عن أوجه الشفافية الترادفية بين مستويات الضبط والمعمولية المختلفة (النحوية والدلالية والمنطقية) استطعنا تكسير الفواصل النوعية التي فصلت في النحو العربي بين «الحركات الاعرابية» و«الصيغ المنفصلة (=الابنية)» و«الادوات» وذلك باعتبارها جميعا واقعة في حدود «المجاري» التي تجري فيها المعمولات على اختلاف مستوياتها. (و«المجاري» هنا نستعملها بالمعنى السيويهي للعبارة. المستفاد من باب مجاري أواخر الكلم من العربية من «الكتاب»). فالأدوات أعلام انتظام الجمل في المحلات التقييدية (النفي، الحصر، الاستفهام، إلخ...) والدور الذي تقوم به الصيغ

الصرفية في تعليق أسباب المادة المعجمية الفوضوية وتنظيميها هو نفس الدور الذي تقوم به الأدوات في تعليق أسباب الجملة بعضها ببعض على نحو مخصوص وتنظيم عناصرها تنظيمًا دلاليًا أو منطقيًا وهما في ذلك أي الأبنية والأدوات يشبهان ما تقوم به الحركات الاعرابية من ربط لأسباب المسافة النحوية والفرق بين الربطين أن الأول دلالي أو منطقي على اختلاف بين الربط المنفصل (في المفرد) والربط المتصل (في الجمل) والثاني نحوي.

ج - من أمثلة الوشائج البنيوية التي لاحظناها بين بنية الأبواب النحوية وبين بنية الأبواب الدلالية والمنطقية، التقابل البنيوي والتناظر الشكلي الواضح بين باب الممنوع من الصرف وباب ما يستوي فيه المذكر والمؤنث. الأول ممنوع من الصرف النحوي (= الجر والتنوين) والثاني ممنوع من الصرف المنطقي (= تاء التأنيث). إن الجامع بين الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث (مفعال كمفتاح ومعطار ومفعل كميرد ومغشم.. إلخ) أنها شائعة في الاسمية والوصفية والجامع بين الأبواب التي تمنع من الصرف أنها صيغ للصفات أو الأفعال استعملت للاسمية (أي عكس ما وقع فيما استوي فيه المذكر والمؤنث) فكما أن هذه العملية الأخيرة أدت إلى المنع من الصرف النحوي وهو شياع في الجر والنصب (إذ ليس باب الممنوع من الصرف إلا بابا لما استوي فيه الجر والنصب) فكذلك فيما استوي فيه المذكر والمؤنث أدت إلى المنع من الصرف المنطقي وهو شياع في المذكر والمؤنث.

د - بين مما تقدم أن من السنن الكبرى التي اعتمدناها في العبارة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن الأنساق المختلفة للإفضاء العملي النحوية وغير النحوية يجب أن تكون - في نموذج عملي يطمح إلى أن يكون له حظ من الجمالية التمثالية - مطردة من حيث بنيتها الداخلية وانتظام أطرافها وآفاقها على وتيرة شكلية متناغمة ومتسقة. وفي هذا السياق برهنا على:

• أن الأصول الميزانية والفروع التلفيفية تجري على مقتضى منهاج مطرد وقرار واحد في كل مستويات الضبط العملي نحوية كانت أم دلالية أم منطقية. منفصلة كانت أم متصلة.

• وأن الآلة اللسانية السيويهيية تنتج ابنية وصفية تفسيرية مترادفة في كل من الأبواب النحوية وغير النحوية، وإن كانت مقدمات القول النحوي السيويهي قائمة فيما يبدو على مبدأ طمس معالم الترادف بواسطة المخالفة الاصطلاحية بين الألفاظ الأساسية في كل من الزمرتين من الأبواب.

هـ - في الفصل الثاني من الباب الثالث راجعنا جملة من المفاهيم السيويهيية لا على جهة التصحيح ولكن على جهة تعديلها لتناسب وتنسجم مع مقتضيات خريطة المكان العملي ذي الأبعاد المتنوعة ويتعلق الأمر هنا بجملة من المفاهيم المتصلة بالكائن اللغوي المتصل (= الجملة) من هذه المفاهيم: « المجال العملي »، « الانقطاع والاتصال » « الصلة والجمال » منظوراً إليها بمنظار العملية العامة القائمة

على مبدأ الفصل بين مستويات مختلفة للمعمولية وللإفضاء العاملي. وفي هذا الصدد بينا أن العاملية السيبريهية هندسة عاملية حركية قائمة على تحرك النقط في الأشكال وأن المزية التي فاقته بها العاملية العامة العاملية السيبريهية هي أن النقط فيها لا تتحرك في الأشكال النحوية فحسب بل في الأشكال الدلالية والمنطقية أيضا وبالتالي فإن عدم التمكن من الحصول على العناصر العليا في النظام المتنوع تزداد حدته في هندسة قائمة على تنوع الفضاءات التي تنتمي إليها الأشكال التي تتحرك فيها النقط باستمرار. وهذه مزية لانكاد نخل من تكرار القول إننا لا نزعّم أنها إضافة أجنبية على النحو السيبريهي بل هي مشتقة من الملاحظات السيبريهية وتفرق أسبابها في تأويله المتناثرة عبر الأبواب.

المجال العاملي: إن العبارة ليست جسما متجانسا في هذا التصور بل هي جهات وطبقات مختلفة والمتغير في العبارة - لأجل ذلك - ليس أيضا جنسا واحداً ولكنه أجناس مختلفات في الحدود والهيئات والفرائز. والعاملية لكي تكون منسجمة مع خصوصيات كل تغير وكل طبقة وكل لحظة من اللحظات المنتجة للعبارة ينبغي أن تنطق من أن العبارة ليست كائناً يحدث دفعة واحدة وأن المعمولات على اختلاف طبقاتها لا تنتظم بالنسبة إلى العوامل على اختلاف مستوياتها جملة واحدة بل ينبغي أن يتخيل أن النظام يتدع في لحظات متفرقة وأن مستويات الفوضى لا تنتظم جملة واحدة بل هناك مرحلية في انتاج النظام. هذا الموقف هو الذي يكمن وراء فكرة تنوع مستويات المعمولية في برنامج العاملية العامة.

إن العاملية السيبريهية لا تتجاوز الإطار السطري الأفقي للعلاقات المجالية فكل عامل يجب أن يكون له مجال ينقطع عنده عمله تاركا لعامل آخر مجالا مستقلاً له في نفس الامتداد الأفقي السطري أما العاملية العامة فمقدماتها المتعلقة بتعدد مستويات المعمولية تجرّها إلى تجاوز الإطار السطري للعلاقات بين المجالات، إلى الإطار العمودي التعاقبي حيث تتخذ العلاقات بين المجالات المرحلية الاجرائية إطاراً للانتظام النمذجي، أي أن المجالات في هذا التصور تتعرض للعوامل في مراحل مختلفة باختلاف مستويات المعمولية والتغير. من مزايا هذا التصور أنه يوسع مفهوم المجال السيبريهي ليتجاوز الإطار السطري إلى الإطار العمودي وبهذا التجاوز ينال مفهوم المجال حظاً من المرونة الاستمولوجية تمكنه من امتصاص الفروق - التي تتبادر إلى الخلد اللغوي - بين مظاهر التغير التي تصيب العبارة. (وباختصار هذا التصور قائم على الفصل بين سلط مؤسسات الضبط العاملي فهو نظام ديموقراطي للعاملية يتنافى ومبدأ المركزية الضبطية إذا شئنا الاستفادة من ألفاظ المعجم السياسي).

وهكذا واستجابة لمبدأ برنامج النحو العاملي المفصل والقائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العاملية (بتقليل عدد العوامل المستقلة وإرجاع بعضها إلى بعض وتنزيه كل ما له صفة

العامل عن الأعراض اللفظية... إلخ⁽⁵⁾، استجابة لهذا البرنامج أرجعنا العوامل الدلالية في مستوى الموازين المتصلة على اختلاف اصنافها ورتبها إلى ثلاثة ثوابت كبرى هي «الإسناد» و«التخصيص» و«التقييد». وهذه الثوابت الكبرى يتسم تلفيظها بواسطة عدد من الصور والأشكال التي ليست إلا متغيرات جهة وتصريفات تلفيظية لهذه الأنظمة الأساسية. إن إرجاع الموازين المتصلة إلى الأنساق الترتيبية الأساسية الثلاثة فيه مراجعة واضحة للتصنيف السيويهي الذي يرجع المسافات إلى شكلين أساسيين هما: الشكل الابتدائي والشكل الفاعلي الذين اعتبرناهما صورتين مختلفتين للنظام الاسنادي والاختلاف بينهما راجع إلى اختلاف «جهة الإسناد» في كل منهما وهي «التحدد» بالنسبة للإسناد الفعلي و«الثبوت» بالنسبة للإسناد الاسمي وهذا الاختلاف الجهي هو من جنس الاختلاف بين جملة الحال وجملة التمييز مثلا وهو اختلاف في «جهة التخصيص» المتحققة في كل منهما. ومن جنس هذا الاختلاف أيضا الاختلاف بين جملة الحصر وجملة الاستفهام الذي هو اختلاف في جهة «التقييد» وكذا الاختلاف بين «ضَرْب» و«شَهْم» الذي هو اختلاف في جهة الحالة الصيغية «فَعْل» فهي جهة «الحدث» في الأول وجهة «الصفة غير المتحددة» (- الصفة المشبهة) في الثاني. ونظائر ذلك كثير. والمراد التنبيه إلى الإمكانيات التأويلية الغنية التي تمنحنا إياها فكرة «الترادف العاملي» بين مستويات العبارة.

إن الإفضاء بالقيم الاسنادية والقيم التخصيصية والقيم التقييدية يقوم في مستوى العلاقات والمعاني العاملية - وهو يكون مصحوبا بإفضاء آخر بقيم أخرى تنزل من الإفضاء الأول منزلة التلفيظ للمعاني العاملية والفروق الجهة بين قيم الإفضاء العاملي (الاسنادي والتخصيصي والتقييدي) - أقسام يختلف بعضها عن بعض باعتبار أنواع القيم التلفيظية التي تصاحب كل فرق جهي وهذه القيم التلفيظية منها ما هو مقولي ومنها ما هو تعيني (التنكير والتعريف) ومنها ما هو صيغي ومنها ما هو رتبي. وفي كل الأحوال لا تخرج القيمة التلفيظية الواحدة عن كونها حالة⁽⁶⁾ تنبئ عن «فرق» جهي مخصوص والمقصود بالفرق هنا معناه المستعمل عند النحاة في قولهم إن الاعراب يدخل الاسماء للفرق بين المعاني و«الحالة» قد تكون اعرابية نحوية كالرفع أو صيغية كاستفعل في استخراج أو تعيينية كالتعريف أو مقولية كالاسمية أو رتبية كالتقديم إلخ...

لقد انطلقنا في بناء الأشكال العاملية الدلالية الأساسية من مقدمة ضرورة الفصل التام بين:

• المستوى الميزاني مستوى الانساق الترتيبية التي تضم العلاقات والمعاني العاملة الدلالية والمنطقية والنحوية

• المستوى التلفيظي الذي يضم «العناصر» ونسق «الحالات» التي تترجم تلك العلاقات والمعاني العاملة وتلفظها.

ومبنى هذا الفصل أن التنظيم في العاملة الدلالية والمنطقية يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي (أو غيره مما ينزل من المعاني العاملة منزلة التلفيظ) سواء في ما يتعلق بالموازن المتصلة (- الميزان الإسنادي والميزان التخصيصي والميزان التقييدي) أم فيما يتعلق بالموازن المنفصلة (- الميزان الصيغي والميزان الالصاقي).

4 - أما الباب الرابع من الرسالة فقد انعقد من أجل تقديم إجابة ممكنة للسؤال المتصل بالعلاقة الاستلزامية القائمة بين النظام التمكني في العاملة النحوية والتمكن المؤسس للنظام في العاملة الدلالية والمنطقية؟. وقد جربنا في هذا الخصوص جملة من الاجابات الجائزة وذلك في إطار العبارة العاملة للانتظامات الدلالية والمنطقية في بابي «التعدي واللزوم» و «البناء لما لم يسم فاعله». لكن ما وجه مناسبة الحديث عن «التعدي واللزوم» لما قبله؟. غاية الأمر أن وجه ترتيب هذا الباب في هذا المكان بالذات أن بينه وبين الفصل الثاني من الباب الثالث تناسبا واضحا وانساجما بينا من حيث أن هذا الفصل كان من مقدمات الكرى أن أبواب المفاعيل يناسبها في العبارة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن تُخَرَّج على كونها حركات تخصيصية تعرض لها الصيغ الإسنادية من نفس الجهة التي يتعرض منها المعمول النحوي للزيادة الاعرابية في العاملة النحوية ولما كانت الزيادات يناسبها في وجه من أوجه التأويل العاملي أن تكون عِلْمًا على الحلول في المحلات العاملة فقد جعلنا الزيادات التخصيصية المذكورة (- المنصوبات الواقعة في حدود «التعدي») عِلْمًا على حلول الصيغ الاسنادية في المحلات التخصيصية وقد وجدنا في كلام لابن يعيش شارح المفصل عليه كان مبنى تعاليقنا في الباب الرابع قولاً في تعريف التعدي يناسب هذا التأويل وذلك قوله «فكل ما أنبأ لفظه عن الحلول في حيز غير الفاعل فهو متعد». وقد وجدنا أيضاً في الاصول الاستعارية للفظي التعدي واللزوم وفي الامثلة الجسمية المؤسسة لهذه الاصول ما اسعفنا وما مكنتنا من ربطهما لفظي «الاعراب» و «البناء» المتصلين بالمقدمة التمكينية وقد لاحظنا أن هذا الربط ضروري - في عاملية جديدة تريد أن تكون امتداداً للعاملية في صورتها السيويهية المؤسسة تمكينا - باعتبار أنه (أي الربط) يستمد اسباب تماسكه وانساجمه من كون النجدين معاً مشتقين من سماء الاستعارة التمكينية بكل نجومها ومجراتها وشعابها اقصد الامتدادات التصورية والخيوط التي تتألف منها الامثلة الجسمية المؤسسة لهذه الاستعارة.

إن الأمثلة التمكينية جامع استعاري وثابت تصوري وثنائيتا «الاعراب والبناء» و«اللزوم والبناء» صورتان مختلفتان لهذا الجامع الأول: صورة نحوية والثانية دلالية منطقية. فالتمكن النحوي تعد في الجهات الاعرابية وعدمه لزوم جهة اعرابية واحدة. وعليه فإن الاسم المبني لازم لا يتعدى ولا يتجاوز حيزاً واحداً والاسم المعرب اسم متعد لأنه يتقلب بحرية في الجهات والاحياز الاعرابية. والفعل اللازم فعل مبني دلالياً على الحلول في حيز واحد لا يتجاوزه هو حيز الفاعل كما أن الفعل المتعدي فعل معرب دلالياً لأنه يتقلب في الأحياز (- محلات مجال التعدي).

خلاصة الأمر إذن أن الباب الرابع جاء بحثاً في الترادف العاملي بين الثنائية النحوية «الاعراب والبناء» والثنائية الدلالية «التعدي واللزوم» باعتبار أن الأولى بحث في التمكن وعدم التمكن في الاحياز الاعرابية النحوية والثانية بحث في التمكن وعدم التمكن في الاحياز والمحلات الدلالية.



إن الغاية التي نلتمس المساع إليها من هذا التقرير المختصر عن الموضوع الذي اشتغلنا به في رسالتنا الأولى هي بيان أن عملنا في هذه الرسالة الأولى وفي الرسالة الثانية أردنا لهما أن يكونا مرحلتين من برنامج تأويلي واحد. فقد اشتغلنا في المرحلة الأولى بالاستدلال على أن خيوط الشبكة الاعرابية في النحو العربي أو مستويات الدرس اللغوي في هذا النحو ليست إلا تنويعات اعرابية لجنس واحد هو النسق الصوري العاملي، وسنشتغل في المرحلة الثانية والتي يمثلها عملنا في هذا البحث بالاستدلال على أن النحو التوليدي في نموذج «العاملية والربط»⁷ ليس إلا شكلاً من الأشكال النمذجية التي يحتملها

7 - نظرية العاملية والربط تطور طبيعي لمجموعة من الصيغ النمذجية التي تقلب فيها النحو التوليدي منذ نشأته، فهي بهذا المعنى تحتل تاريخاً موصولاً من الجهد اللساني المتأخر. وهذه الصورة الاختزالية، بما هي الوريث النظري الجامع لحاسن هذا النحو تالدها وطريفها، هي التي تشفع لنا في ما ارتضيانه من عدم الرجوع - إلا في ما كانت الحاجة إليه ماسة - إلى تاريخ التوليدي في صيغها الكلاسيكية القديمة لتتبع أصول التصور العاملي في هذه النظرية والذي لم يكن حينئذ صريحاً كما هو الشأن الآن. هذا وإن لفظ «الاختزال» الذي استعملناه في معرض هذه الملاحظة إنما نقصد به المعنى المتداول في الاستمولوجيا وفلسفة العلوم، أي المعنى الذي تتضافر في نسج مشهده العناصر الآتية:

- اختزال اللغة النظرية إلى أدنى حد ممكن من القضايا والمفاهيم اللازمة للوصف والتفسير.
 - التغيير في بنية الإطار النظري بالتوحيد الجدلي الذي به يتم حل التناقضات القائمة وتحويل الكامن فيها إلى فعلي.
 - حل التناقضات الكامنة في النظرية بتعطيلها جدلياً إلى أطر نظرية أعمق وأرحب من سابقتها.
 - حل التناقض بين العنصرين المعنيين باللجوء إلى طرف آخر يمثل خلفية مشتركة بينهما ويشكل حلبة الصراع والتفاعل بينهما.
 - الحل الجدلي للتناقضات باعتماد مبدأ التوحيد من خلال التجاوز والتفريق لا من خلال التمسك والتوفيق. وذلك معناه:
- أ - تعويض النظر إلى الأجزاء والفروع القائمة في معزل عن بعضها البعض بالنظر إليها جميعاً بوصفها كلا مترابطاً. ⇐

هذا النسق الصوري بالذات. وللتنبية نقول إن الغرض الذي نلتبس الوصلة إليه هنا ليس بيان أن النحو التوليدي أو غيره من الأنحاء الجديدة تعيد - من حيث أصولها وثوابتها العملية - إنتاج الآلة العملية في صورتها العربية وإن كان ذلك ليس بالمستحيل الخارج عن طوق التصور ولكن بيان أن اللغات النظرية تسقط في بؤرة «التزادف» متعاونة كانت في قلب نموذج واحد (كالتزادف العملي الذي بيناه في الرسالة الأولى بين اللغة النحوية واللغة الدلالية واللغة المنطقية في قلب النحو السيويهي) أم متابعة تاريخيا كاللغة السيويهي واللغة التوليديّة مثلاً.



سنشتغل إذن في هذا البحث بالتزادف العملي بين السيويهي ونكتفي في هذا المدخل بالإشارة على وجه التلميح والإجمال إلى أمر لا نقصد من التلميح إليه إلا طرق الأذهان وليس غير أما التفصيل فسيأتي في حينه، وهو أن أول ترادف يلوح للناظر بين النموذجين العاملين السيويهي والتوليدي إقامتهما للنظر اللغوي على مقدمة تنوع مستويات التحليل أو تنوع اللغات النظرية⁽⁸⁾ بحيث يكون هذا التنوع منسجما مع تنوع الجهات المؤسسة للعبارة فكل منهما يقيم بياناته على هذا التنوع وهذا دليل قيامهما معا على مقدمة أخرى وهي أن العبارة ليست كائنا متجانسا. ففي النحو العربي هناك الإعراب المقولي والإعراب الموقعي العملي والإعراب الدلالي والإعراب المنطقي والإعراب الوجودي وهي نفس الأعراب التي يقوم عليها النحو التوليدي ومبلغ ما انتهى إليه نظري في هذه القضية من يحمل ما اشتغلت به في هذا البحث من مسائل النموذجين أنه ليس في النحو التوليدي مستوى تمثيلي (أو لغة اعرابية) لأمرداف لهما في النحو العربي. أما الاختلاف الذي يفرض نفسه علينا كلما حاولنا استخلاص العلامات والقرائن التي يمكن الاعتماد عليها في رسم حدود واضحة وصريحة بين نمط اللغات التمثيلية المستعملة في التوليدي ونظيره المستعمل في السيويهي فمرجعه في المقام الأول إلى جملة أمور أبرزها الترتيب الذي تخضع له هذه اللغات في كل، وهذا الترتيب كما هو معلوم مرجعه في الغالب كونه

ب - تعويض العناية بأوجه التماثل ونقاط الالتقاء إذا كانت تؤدي إلى طمس التناقضات القائمة بينها والتمحل في التوفيق الاصطناعي بينها، بالعناية بتسليط الضوء على التناقضات وبلورتها في أوضح صورها ثم الشروع في حل لها خارج مجالها الظاهر وذلك بما يضمن تخطي القائم وتجاوزه والنفاد إلى مستويات أعمق وأشمل.

إن العلاقة بين سؤالي النظرية النحوية التوليدي وروادفها ينبغي أن تفهم في إطار هذه الحركية. ونشير بالمناسبة إلى أن صلاحية القول بالتزادف النظري بين التوليدي والسيويهي - والذي مثل بالنسبة لهذا البحث محوره الأطروحي الفد - مرشحة فيما يظهر لي ألا تنقطع بالتقدم الذي نتوقعه بالنظر إلى التغيرات السريعة التي تتعاقب على النحو التوليدي في إطار الحركية المشار إليها. والفضل في ذلك إن صح يجب أن يكون مرجعه أن معظم المباحث والقضايا التي استهدفناها بالمرادفة تنتمي إلى المستوى الأساسي للنظرية (أي إلى «أصولها المحورية» على لغة «هلمطن»)

مشتقاً من الشكل الذي تتخذه في كل من النموذجين العلاقات الاستلزامية بين المستويات التمثيلية. وغالباً ما يكون مضمون البيانات التفصيلية خاضعاً لهذا الشكل الصوري الهندسي الذي يصطنعه اللغوي لتنظيم الأعراب وهو أمر فيه نظر لأن البيانات ينبغي أن تكون خاضعة للعبارة لا للنظرية التمثيلية أو النسق الصوري التمثيلي كما يسمونه. يحمل القول إذن أن الترادف بين السيوييهية والتوليدية ثابت أولاً من جهة قيامهما معاً على مقدمة عدم تحانس العبارة وبالتالي ضرورة تنويع مستويات التحليل وخيوط «الإعراب» لتستجيب للتنوع في كيان العبارة وجوهرها وثابت ثانياً من جهة قيامهما معاً على مقدمة مساهمة تلك الإعرابات في ترجمة الأعراب الواقعي المتكلمي أي في إقامة الأعراب الكلي وهي في الحقيقة ليست إلا تأويل «لأعراب واقعي كلي لا يمكن الوصول إليه لأنه لا يمكن أن ينتقل الواقع إلى اللغة الواصفة ولكنها هي التي تنتقل إلى الواقع عن طريق التأويل»^(٩). الأعراب المقولي أو العالمي أو الدلالي أو المنطقي... تأويل خاصة لذلك الأعراب الكلي وهي وإن اختلفت ظاهراً فإنها متعادلة من جهة كونها «تنتقل إلى واقع واحد لا يحصل في ذاته لأنه يفركلما اقترب منه» وهذا هو أصل «لعنة» الترادف التي تطارد كل نحو لاحق بالاضافة إلى الانحاء السابقة له " ولايتفاوت النحاة إلا في درجة اقترابهم من هذا الأعراب [الكلي الواقعي] ثم إنه لايلغونه"^(١٠) وبعبارة جامعة: نقول إن التعادل بين الأعراب المختلفة من جهة توجهها إلى واقع واحد لا يحصل في ذاته هو أصل الترادف الذي يقع بين الانحاء. فمهما عدد النحوي اللاحق في المستويات الاعرابية فإنه لا يخرج عن الإعرابات التي نوعها سابقوه وهامش الاختلاف وإن وجد فهو ضيق على كل حال لا يتجاوز مسائل الترتيب النمذجي وشكل البيانات وسنن التمثيل. وأما إن لوحظ شيء من الاختلاف في مضمون البيانات فذلك راجع إلى أن هذا المضمون يجعله أصحابه تابعاً لمقتضيات الشكل وقواعد التمثيل المصطنعة.



إن الترادف بين الانحاء لا يكاد يخرج في تصورنا عن الأنماط الآتية:

- الترادف في قلب النحو الواحد بين أعرابه ولغاته التمثيلية المختلفة كالترادف في النحو العربي بين لغة الابواب النحوية ولغة الأبواب الدلالية ولغة الأبواب المنطقية في جريان انتظام مفرداتها جميعاً على مستلزم النسق الصوري العالمي
- الترادف بين الانحاء في التنويعات الاعرابية التي تعتمد على مستويات للدرس والتحليل.
- الترادف بين الانحاء في صدورها جميعاً عن نواة فلسفية تصويرية واحدة تكون منزلة تلك الانحاء منها أشبه ما تكون بمنزلة الصور التطبيقية المختلفة من نموذجها المثالي.

9 - «ظهور اللغة وعناوين الظهور» .

وإذا كنا في رسالتنا الأولى عن العبارة العاملة للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي قد سعينا في أن يكون عملنا في العبارة العاملة جاريا على ما يتطلبه النمط الترادي الأول فإننا في الموضوع الذي سنشتغل به في هذا البحث سنسعى في أن يكون عملنا فيه جاريا في العبارة العاملة على ما يتطلبه النمطان الترادفيان الثاني والثالث. النمط الأول يسمى في اللغة التوليدية «إسقاطاً» للمعلومات فالمعلومات في المستويات التمثيلية التركيبية والدلالية والمنطقية يجب أن تكون مسقطة من المعجم أي إسقاطاً للمعلومات الواردة في المداخل المعجمية. ويسمى في بعض التأويل المعاصرة المقترحة للنحو العربي علاقات ترجمة. فالبنية المقولية والبنية العاملة في التصور الحدي⁽¹¹⁾ ترجمة للبنية الحدية والبنية الحدية ترجمة للبنية العددية والزمنية والاعراب الربطي القائم على علاقات السيادة بين الروابط والاعراب المنطقي الواحد منهما ترجمة للآخر. خلاصة الأمر إذن أن: الاعرابات يترجم بعضها بعضاً وهي جميعاً يراد لها أن تكون مساهمة في ترجمة الاعراب والواقعي الكلي إن هذه العلاقات الترجمة كما سنبين في حينه من أبرز مواقع الترادف بين النظر السيويهي والنظر التوليدي. وإذا كنا قد بينا في رسالتنا الأولى أن التنويعات الاعرابية في النحو العربي ليست إلا تنويعات لأصول واحدة هي الأصول العاملة وأنه يمكن تخريج جميع الاعرابات غير النحوية (أي الدلالية والمنطقية) على مقتضى أصول اللغة النظرية العاملة وهو ما يعني إمكان إقامة جسور ترادف عاملي صريح بين خيوط الشبكة الاعرابية التي يتكون منها نسج الصرح النحوي العربي السيويهي⁽¹²⁾ فإننا نطمح في هذه الرسالة الثانية إلى إقامة البرهان على جواز تعميم هذه الأطروحة لتكون صالحة لتفسير الترادف الذي نلاحظه بين الانحاء المختلفة في مضمون البيانات الوصفية والتفسيرية التفصيلية، وذلك بإرجاعه إلى التقاء هذه الانحاء (الصريح أو غير الصريح) على اختلاف طبائعها صورة ونمذجة ومنها وتمثيلاً في جوهر البحث اللغوي الوحيد وهو «العاملية». وهذا معنى استشهدنا في أول هذا التقرير بالمقالة التي نصها: «ليست العاملة مذهباً في النحو هو المذهب العربي السيويهي بل هي النحو نفسه» و«أعمال النحاة لا تخرج عن العاملة» وهذا معناه أن الانحاء المختلفة في هذا التصور الاستمولوجي الخاص ليست إلا تنويعات نمطية مذهبية للعاملية وأنه ان جاز وصف النحو العربي بالمذهب التمكيني في العاملة فإنه يجوز أيضاً وصف نحو شومسكي بالمذهب التوليدي التحويلي في العاملة ونحو هاليداي وديك ومن دار في فلكهما بالمذهب الوظيفي في العاملة وهلم جراً.

11 - تراجع اصول هذا التصور في «الظنون اللسانية والاسماء الفارغة» (د. أحمد العلوي)

12 - معنى هذا أن العقل النحوي العربي اشتغل بآلة نظرية واحدة في جميع مستويات الدرس اللغوي الصرفية والنحوية: الدلالية والتركيبية والمنطقية، وهي الآلة العاملة على اختلاف بين هذه المستويات في كيفية تشغيل هذه الآلة وتوقيت كل مرحلة من مراحل هذا التشغيل. و مبني هذا الكلام على مقدمة عامة أساسها أن «العاملية» في النحو العربي كانت العنصر الموحد الذي تلقت عنده التناولات على اختلاف جهاتها وأصغها وأعراضها.

المحور الأول: الترادف الفلسفي «ديباجة فلسفية في استمولوجيا الترادف ونموذج «الجوامع المعرفية»»

- 1 - روافد الترادف بين السيويهيّة والتوليدية.
- 2 - «وحدة العقائد الكلامية» بين اللغويات العربية القديمة واللغويات التوليدية

المحور الثاني: الترادف النحوي التفصيلي

- 1 - عاملية المقولات الظاهرة.
- 2 - عاملية المقولات المسترة.

المقدمة:

كل نحو ينطلق من طائفة من الأسئلة والاستفهامات وإنما يميز الانحاء بعضها عن بعض نوع الأسئلة التي تطرحها. وهذه الأسئلة الاختلاف في كيفية صياغتها وفي زوايا طرحها قد يوهم أحيانا بأن الاختلاف بينها جوهري إلا أن امعان النظر يكشف في الغالب عن الترادف أو عن لقاء المتسائلين التواردي على مواقع نظرية متشابهة في الاطار التصوري الذي ينتظم كلا منها: فالتوليدية في واجهتها الفلسفية امتازت عن غيرها من مذاهب النظر اللغوي بانطلاقها من جملة من الأسئلة الفلسفية حول "نظام المعرفة" الذي يفترض أن حيازة التكلم له هي الأساس الذي يمكنه من التصرف في أوضاع هذه اللغة أو تلك إنتاجا وإدراكا وفهما وتأويلا... "نظام المعرفة" هذا يوجد حسب هذا التصور ممثلا في العقل في صورة تمثيلات ذهنية مجردة وفي الدماغ في صورة تركيب مادي معين. والسؤال سؤال عن تلك التمثيلات (= نظام المعرفة) ماهي، وكيف نشأت في العقل/الدماغ؟ وكيف تستعمل في الممارسة اللغوية إنتاجا وإدراكا..؟ وكذلك سؤال عن طبيعة التركيب المادي المذكور(= العمليات العضوية التي تمثل الأساس المادي للتمثيلات الذهنية المجردة).

هذا عن الأسئلة التوليدية في واجهتها الفلسفية أما في الواجهة النحوية التفصيلية فلم تخرج التوليدية في شكلها العام عن محور حصر الكيفيات الكلية التي تنتقل بها العبارة في اللغات الطبيعية المختلفة من حال الفوضى إلى حال النظام⁽¹⁾. إلا أن هذا الحصر لا يمثل بالنسبة للتوليدية هدفا في حد ذاته بل وسيلة يرجى لها أن تكون مطية إلى هدف آخر له صلة بالشق المادي التجريبي من الأسئلة الفلسفية المذكورة أي السؤال المتعلق بالعمليات العضوية التي تكون الأساس المادي لنظام المعرفة الممثل في العقل. ومعلوم أن السؤال عن حقائق التركيب المادي للأنواع العضوية سؤال مشترك بين مختلف المباحث العلمية المعاصرة التي نشأت التوليدية تسعى إلى حيازة موقع ضمنها تنال به صفة العلم التجريبي الحق.

وهذا يذكرنا بالكيفية التي ارتبط بها النحو السيويهي بالسؤال الذي مثل بالنسبة للمباحث العلمية التي كانت سائدة في عصره محور انشغالها. فالسؤال النحوي السيويهي من حيث تمحوره حول مسألة التغير جاء امتدادا للسؤال العام الذي هيمن على مباحث العلم الطبيعي في صورتها التي كانت

1 - إن الأهمية الخاصة التي حظي بها في النحو التوليدي مبدأ وصول العمل في تفاصيله التي ناقشناها عبر معظم مباحث هذه الرسالة، يجب أن يفهم في هذا الاطار .

عليها في عصر سيويه لكن السؤال النوعي الذي انفصل به نحو سيويه⁽²⁾ من حيث كونه نظرية في فزياء الجسم اللغوي عن غيره من "الانحاء الفزيائية" التي اشتغلت بالجسم الطبيعي فهو : حصر الكيفيات التي تنتقل بها العبارة من حال الفوضى إلى حال النظام.

إن الاشتغال بهذا الحصر يمثل حقا مشتركا بين الانظار النحوية مهما بلغت درجة اختلافها في الصورة النمذجية والشكل التنظيمي. وهذا الاشتراك يمثل في نظرنا مادة "الترادف العملي" الاولى، اي مادة ذلك الترادف الخفي الملحوظ بشكل مطرد بين الانحاء⁽³⁾. إن الترادف العملي بين السيويهيية والتوليدية في الصور المفصلة التي خضنا غمارها في هذه الرسالة، قام على هذا التصور. هذا وان السؤال التوليدي إذ تمحور حول حصر الكيفيات التي تنتقل بها العبارة من حال الفوضى إلى حال النظام وحصر الكيفيات الذهنية التي توازيها في العقل/الدماغ وجعل تحقيق الحصر الاول بما هو تعامل مع العناصر والخصائص في مستوى التجريد مطية ضرورية لتحقيق الحصر الثاني بما هو تعامل مع ما يوازي تلك العناصر والخصائص في مستوى التكوين المادي والتفاعل العضوي، فإن السؤال السيويهيي بقي مشدودا إلى الحصر الأول وجعله غايته القصوى المرجوة، ولو أنه جاوز ذلك إلى الحصر الثاني إذن لاشتدت عليه المذاهب الكلامية وجعلته طرفا في الخصومات الفلسفية التي اشتغل بها المتكلمون. فليس سلامة الفكر النحوي من كل ذلك إلا دليلا صريحا على أن الدرس النحوي العربي وضع بينه وبين العقائد الكلامية مسافة نال بها احترام المتكلمين أجمعين. وقد عوض الفكر النحوي السيويهيي الارتباط الصريح بالعقائد الكلامية ومقتضياتها بأن جاء انغماسا تطبيقيا مباشرا وامتدادا لمباحث العلم الطبيعي - كما كانت سائدة في عصره - على درجة عالية من المرونة والانسجام.

2 - هذا الضرب في الانفصال ضروري إذ به ينال الدرس اللغوي استقلاله عن غيره من المباحث التي تشاطره نفس السؤال العام. فالنحو التوليدي شارك المباحث المادية التجريبية سواها حول حقيقة التركيب المادي ولكنه انفصل عن تلك المباحث عندما جعل الموضوع المستهدف بذلك السؤال نظام المعرفة الممثل في عقل/دماغ المتكلم.

3 - سنعود لاحقا إلى هذا المفهوم مفهوم "الترادف العملي" بما يناسبه من التفصيل وحسبنا هنا أن نخيل القارئ إلى مقال ["الواقع اللغوي والترادف النظري" د. أحمد العلوي] الذي من جوامع ماجاء فيه في هذا الخصوص أن "المذاهب واللغات النظرية المعاصرة مترادفات عاملية لا تختلف إلا في المرجع التأسيسي الذي لا يخرج عن التخابر والطابع والجسم بالمعاني الفلسفية".

اللغويات العربية واللغويات التوليدية: التوارد على "عقائد كلامية مترادفة"

إن المبدأ الذي قام عليه نظرنا، في ما بين اللغويات العربية واللغويات التوليدية مما لاحظناه ووقع في خط نظرنا من نقط اللقاء التواردي بينهما على عقائد كلامية مترادفة في المرجع التأسيسي متقاربة في المجال الاعتقادي، هو وجوب التمييز في كل مذهب من المذاهب اللغوية بين واجهتين اثنتين: واجهة البرنامج الكلامي (=الفلسفي) وواجهة النحو التفصيلي⁽⁴⁾. وهكذا وانطلاقاً من هذا المبدأ أقمنا بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية في هذا الخصوص فرقا هاما، وهو أن الاولى اتخذت موقفا صريحا من البرنامج الفلسفي العام الذي منه تستمد عناصر تميزها الأطروحي عن غيرها من مذاهب النظر اللغوي وقد بلغ هذا الموقف التصريحي درجة من الإمعان والإحاح درجة لم تخف معها التوليدية كون "الدرس النحوي التطبيقي" ليس إلا امتدادا تفصيليا لذلك البرنامج وليس غير. اما اللغويات العربية فقد جاءت على خلاف ذلك بحيث لا يمكننا التمييز في اللغويات السيبويهية بين مستوى البرنامج الفلسفي (=العقائد الكلامية) ومستوى الدرس النحوي الذي ينزل من البرنامج المذكور منزلة التطبيق التفصيلي لمقتضيات هذا البرنامج.

غاية الأمر أن منزلة النحو التفصيلي في اللغويات التوليدية من البرنامج الفلسفي العام الذي ينتظمه، يجب أن تفهم في ضوء ما قلناه آنفا من أن هذا النحو ليس مقصودا لذاته ولكنه مرجع استدلالي أي أنه إطار ينتظم الأدلة المفصلة على صحة أو خطأ الاجابات المقترحة في المستوى الذي يتسع فقط للاستئلة الفلسفية وللعقائد الكلامية.

بناء على هذا الفرق الذي أقمناه بين السيبويهية والتوليدية تبين لنا أن استقرار مواقع الترادف في مستوى العقائد الكلامية والاصول الفلسفية يجب أن يكون بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية النظرية (= لغويات الفلاسفة والمتكلمين) وليس بينها وبين اللغويات العربية في شكلها النحوي التفصيلي (= أي اللغويات النحوية السيبويهية) وذلك لأن هذه الأخيرة لم تجعل نظريتها مستنبطة من أصول كلامية صريحة ولم تبعاً البتة بما تحتمله هذه النظرية من نتائج على المستوى الكلامي.

بين أننا نجعل للغويات التوليدية، في ضوء تقدم، شبهتين اثنتين: شبهها باللغويات العربية في صورتها الفلسفية النظرية وشبهها آخر باللغويات العربية في صورتها النحوية التفصيلية. الشبه الاول شبه في

4 - راجع تفاصيل هذا المبدأ الاستمولوجي في قراءة تاريخ الافكار والنظريات في الفصل المعنون "بعلم الكلام وعلم اللغة العام" من كتاب "الطبيعة والتمثال".

محتوى العقائد الكلامية الأساسية وفي نوع الاسئلة الفلسفية أما الشبه الثاني فيمثل ما نسميه بالتزادف في نمط الاستجابة لاستفزازات الخيال العاملي.

وبما أن مباحث وفصول هذه الأطروحة جاءت نظرا مفصلا في هذا التزادف الأخير فإن هذا القسم الذي نحن بصددده والذي نريده ان يكون بمثابة التوطئة والتمهيد أو بمثابة الدياحة الفلسفية نريده أن يكون نظرا موجزا - في شكل اشارات بمحمله وتنبهات عامة - في بعض أوجه التزادف الأول الذي قلنا ان مناطه العقائد الكلامية الفلسفية.

بناء على هذا فإن هذه الرسالة جاءت من حيث شكلها التنظيمي العام منقسمة باعتبار محورين اثنين:

- محور النظر في التزادف بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة في المجال الاعتقادي الفلسفي وفي المرجع التأسيسي الكلامي. وقد بنينا هذا المحور على الاجمال ما أمكننا ذلك، اذ جعلنا منزلته من المحور الذي يليه منزلة التوطئة والتمهيد باعتبار ومنزلة الصلة والتكملة باعتبار آخر، ليس غير.

- ومحور ثان بنينا على التفصيل " الممل " وقد سعينا فيه، مستعينين بمختلف ما توافر لدينا من أدوات للتحليل الاستمولوجي، إلى الاحاطة الاستقرائية الشاملة - ما أمكننا ذلك - بمعظم مظاهر التزادف بين السيوبيهية والتوليدية في مستوى الشكل العام الذي انتظم البيانات النحوية التفصيلية وفي المنطق التصوري الذي تحكم في الاستعارة النظرية الاساس التي قام عليها ذلك الشكل في كل منهما. والاشارة هنا كما هو بين إلى ما ترجمناه قبل حين بعبارة " التزادف في نمط الاستجابة لاستفزازات الخيال العاملي القائم على مبدأ العلاقات التأثيرية الضبطية التنظيمية ".

هناك قرينة تنظيمية أساسية أخرى نرى أنه من المناسب جدا ان يستعين بها القارئ في تحوالة بين شعاب هذه الرسالة وهي ان كلا من هذين المحورين تمحورت تفاصيلهما في اتجاهين اثنين:

• فالمحور الأول لم تخرج مسائله عن أمرين أساسيين:

أ - النظر في ما أمكن أن نعتبره، انطلاقا من الاسئلة التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام، روافد كبرى تمد التزادف بين السيوبيهية والتوليدية بالمادة الاولى.

ب - النظر في كبرى القضايا التي مثلت بالنسبة للعقائد الكلامية التوليدية روافدها الفلسفية الأساسية وفي خضم ذلك نقطع الاستعراض المحايد للقضايا المذكورة باشارات عامة وتنبهات بمحمله الى أشباه تلك القضايا ونظائرها في اللغويات العربية القديمة في صورتها النظرية كما هي مبسطة في الادبيات الفلسفية والكلامية الأصولية.

• أما المحور الثاني اي الذي دارت رحى المفاحصة فيه حول الترادف بين السيوييهية والتوليدية في الجانب النحوي التفصيلي فلم يخرج في عمومته عن النظر في "مبدأ وصول العمل" وفي "ضوابط الانقطاع والاتصال في المجالات العاملة" وتطبيقاتها بالنسبة للمقولات في انقسامها الاساس باعتبار "الظهور" و "الاستتار" وهذا الانقسام - كما استدللنا على ذلك بتفصيل - قد آلت اليه كل من النظريتين النحويتين العربية والتوليدية بطرق متشابهة ومن حيثيات مقاربة الى أقصى الحدود. وهكذا فقد انقسمت مباحث هذا المحور الثاني والتي استهدف عملنا فيها، استقراء وتعليقا، معظم ما أمكن ان يقع في خط نظرنا من نقط اللقاء التواردي بين النظريتين على "أبجدية الاستعارة العاملة" وعلى مداخيل المعجم التأثيري الضبطي التنظيمي، انقسمت تلك المباحث الى قسمين كبيرين وذلك باعتبار الانقسام الاساس الذي ذكرنا قبل حين ان المقولات قد خضعت له في كل من النظريتين من حيثيات مترادفة:

- قسم في عاملية المقولات الظاهرة

- وقسم في عاملية المقولات المسترة.

المحور الاول : «الترادف الفلسفي»

(دياجة فلسفية في : ابستمولوجيا
الترادف ونموذج «الجوامع المعرفية»)

1• - روافد الترادف بين السيبريهية والتوليدية.

2• - "وحدة العقائد الكلامية" بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة.

روافد الترادف بين السيويهيية والتوليدية

1 - ارتباط الدرس النحوي في اللغويات العربية القديمة واللغويات التوليدية بأسئلة المشروع الفلسفي السائد، واستمداده الاستمولوجي من أعراف وتقاليذ الانموذج الطبيعي المهيمن عن طريق اقامة الترادف بين الموضوعات الطبيعية والموضوعات اللغوية وقياس هذه على تلك في كيفية التناول.

2 - من الترادف بين اللغات الطبيعية الى وحدة المعرفة النظرية (او من وحدة المعرفة اللغوية الى وحدة المعرفة النظرية).

3 - الظاهرة اللغوية بين اسئلة "الجسم" واسئلة "المعرفة" والترادف بين التوليدية والسيويهيية في مستوى "النواة التصورية الصلبة" (=المبادئ والاشكال العامة في السيويهيية والتوليدية: درجة تجردها الصوري عن المتغيرات التلفيفية وجدل "التوظيف الجسمي" والتوظيف المعرفي").

4 - الاسئلة الديكارتية: نظرية تشابه العقول ومسألة الجبر والاختيار.

5 - المسافة التي تفصل "الخصائص المجردة" عن موازياتها في «الوجود المادي»: بين السيويهيية والتوليدية.

1 - سنحاول فيما يلي، انطلاقاً من الاسئلة التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام، حصر جملة من "الروافد" التي امدتنا في هذه الاطروحة بالوسائل الاستكشافية الضرورية لاستقراء مواقع الترادف النظري بين السيوبيهية والتوليدية. وأول هذه الروافد ارتباط الدرس النحوي في كل من اللغويات العربية القديمة واللغويات التوليدية المعاصرة بالمشروع الفلسفي السائد واستمداده الاستمولوجي من أعراف وتقاليد النموذج الطبيعي (= العلمي) المهيمن .

ان أول ما يميز التوليدية في هذا الخصوص، عن غيرها الخاحها على الارتباط الانطولوجي بين "اللغة"، "المعرفة" واعتبارها الاشكالية اللغوية وجها آخر من أوجه الاشكالية المعرفية⁽⁵⁾ في صورتها القديمة الكلاسيكية⁽⁶⁾ (الافلاطونية والارسطية والديكارتية) هذا الاعتبار وذلك الخاح لا يمكن

5 - من نتائج هذا التصور ان اللغة عوملت في التوليدية من زاويتين متلازمتين: اللغة - النص واللغة - المعرفة (او العقل)، واعتبار نظريتنا عن الزاوية الاولى طريقاً يجب ان يكون على نحو يؤدي الى اكتشاف خصائص الزاوية الثانية.

6 - اننا اذ نتذكر هنا ان هذا الإطار الكلاسيكي في صورته الارسطية مثل بالنسبة للنظرية النحوية العربية حدا معرفياً، يطاردنا حدس قوي بان تنوع وتعدد شعاب الترادف بين النحويين العربي والتوليدي والتي مثل استقراؤها واستنتاج مناطاتها محور هذه الرسالة انما مصدره ماذكرناه في المتن من كون الاشكالية اللغوية عند التوليديين في أدق تفاصيلها تضرب بجذورها في عمق الاشكالية المعرفية في إطارها الكلاسيكي القايم هذا وان في وصفنا السابق للارسطية بكونها تمثل بالنسبة للسيوبيهية حدا معرفياً فيه مقدار من التجوز ليس باليسير فوصفنا ذلك ليس معناه ان هذه الأخيرة استمدت من "الاصول اليونانية" بشكل مباشر، اذ ان الانسب اذا كان لابد من اعتبار النظرية اللاحقة متأثرة بالنظرية السابقة في الترتيب التاريخي - ان يربط التفكير النحوي العربي بالمنطقة التي ظهر فيها وهي العراق البابلي لما يتضمن ذلك الربط من مزية مواطأة الحد التاريخي للحد الجغرافي الا ان هذا الضرب من الربط بين النظريات لا نرتضيه أصلاً في النظر إلى العلاقة بين النماذج النظرية المتعاقبة في الترتيب الزمني (ونستثني من ذلك ماجاء مصرحاً به عند مؤسس النظرية اللاحقة كما هو الشأن بالنسبة للتوليدية التي جاء ارتباطها بالافلاطونية والارسطية والديكارتية وغيرها من محطات الفلسفة الغربية الكلاسيكية صريحاً في دياحتها الفلسفية) قلت لا نرتضي الربط التاريخي أصلاً ومرجعاً لتفسير الترادف والتشابه بين نموذج لاحق وسلف له سابق لأنه يصلح في أحوال ولا يصلح في أحوال أخرى. إن التفسير التاريخي القائم على مبدأ تأثر اللاحق بالسابق تعوزنا فيه الحيلة في أحوال كثيرة وذلك بسبب من ظاهرة الحلقات التاريخية الواصلة بين اللاحق والسابق المفقودة بسبب ما يعرض لها من صنوف الانطماس التي مرجعها صروف الدهر التي تعزّي الأحياء ورسومهم فيذهب الأحياء وتنطمس معظم رسومهم ولا يبقى منها الا النزر اليسير مما لا يصلح ان يعتمد مرجعاً في استحضار معالم الترابط التاريخي الموصول بين النظريات اللاحقة والنظريات السابقة: فمن صاحب العقل النظري الاول وكيف كانت صورة هذا العقل، بل دعنا من الماضي المغرق في التاريخ ولننظر فقط في العلاقة بين نموذجين نظريين مثلاً بالنسبة لذلك العقل النظري الاول معاني "الحداثة" في أدق صورها وهما النموذج السيوبيهي الذي جاء بعد النموذج الارسطي بزمان ليس باليسير، فأني علاقة يمكن اقامتها بين هذه النماذج على ما بينهما من التباعد في الزمان او في المكان أو فيهما معاً؟ إن الحلقات التاريخية الرابطة والتي تقيم أود الوصل المنطقي بين هذه ==

فهمهما على النحو المناسب إلا بتحديد المكان الذي اتخذه الدرس اللغوي التوليدي لنفسه ضمن السياق الإستمولوجي العام الذي نشأ في رحابه. إن هذا السياق كما يصرح بذلك مؤسس التوليدية نفسه⁽⁷⁾ يمتاز بمظهرين اثنين بارزين طبعاً تاريخ الفكر الغربي بطابعهما الخاص بحيث لا يمكننا في معزل عنهما ان نفهم ابعاد الدرس اللغوي التوليدي على النحو الملائم وهما:

أ - اصول الفلسفة الغربية واسئلتها التقليدية.

ب - والنزوع العام الذي شهدته مباحث "العلم المادي" الحديث نحو تناول الاسئلة والمشاكل القديمة في ضوء مستجدات المعرفة الفيزيائية والبيولوجية⁽⁸⁾.

النماذج مفقودة، فلا يمكننا والحالة هذه أن نتخذ مبدأ "الربط التاريخي" القائم على تأثر اللاحق بالسابق أصلاً تفسيراً، في هذا الشأن. أما المبدأ الذي نرى أنه يمثل مرجعاً قوياً ومناسباً لتفسير هذه الأحوال وأحوال أخرى كذلك فهو مبدأ "الكليات المعرفية" وثوابت العقل النظري" والذي مبناه أن التشابهات التي تلحظ بين النظريات المتزامنة أو المتعاقبة مرجعها أن "العقل النظري" يشتغل بطريقة واحدة وهو في ذلك محكوم بثوابت وكليات تصورية مشتركة تتغير النظريات في الصورة وفي المحتوى ولا تتغير هي. (انظرنا في مكونات ومظاهر الترادف بين السيوييهية والتوليدية في هذه الرسالة قام على توظيف لهذا المبدأ على نطاق واسع).

لقد بدأت كلامي في هذا الهامش عن "الأرسطية" وذكرت ان وصف هذه الأخيرة بكونها مثلث بالنسبة للسيوييهية حدا معرفياً فيه الكثير من التجوز والقصد متوجه هنا نحو التنبيه الى ان وصف "الارسطية" نستعمله هنا - وفي كل المواطن التي لجأنا فيها إليه من هذه الرسالة - لأعلى انه وصف تاريخي اي وصف لمرحلة معينة من مراحل العقل النظري ولكنه وصف لقيمة استمولوجية مجردة بحيث يجوز مثلاً لمن شاء ان يصف الوسائل المعرفية التي استعملها البابليون في دراساتهم الطبيعية (الفلكية والنباتية) كالزيادة والعلة والقياس والتأثير بكونها وسائل ارسطية. ونحن نعلم أن البابلية كانت قبل الارسطية. فالارسطية في هذا الاستعمال وصف لنوع من أنواع النظر العقلي وليس لمرحلة من مراحلها، إنها تمثل حساً نظرياً مشتركاً بين افراد العشرة "العلمية" البابلية واليونانية والعربية. وعلى هذا النحو ذاته وبالنظر لنفسه احرينا عبر مباحث هذه الرسالة العلاقة بين السيوييهية والتوليدية.

7 - انظر :

Chomsky , N. - (1966). *Cartesian linguistics*.

- (1968). *Language and mind*.

- (1975b) *Reflections on language*.

- (1980b) *Rules and Representations*.

- (1986a) *Knowledge of Language, its Nature, Origin, and use*.

- (1988a) *Language and problems of Knowledge*

8 - إن البحث عن مواقع الترادف وموارده بين نظرية قديمة وأخرى حديثة يستوجب أولاً وقبل كل شيء وضع كل منها في السياق الإستمولوجي العام الذي نشأت بين رحابه اذ بذلك تسهل مهمة استنتاج واستقراء مواقع الترادف سواء في مستوى الاسئلة ام في مستوى الاحوبة.

ان الامتياز الذي تمنحه للمستقري هذه الطريقة في التناول بالنظر الى الطريقة الاخرى التي لاتعترف بقيمة السياق المذكور وتنصب من ثم مباشرة على النظر في جزئيات وتفاصيل كل من النظريتين يكمن في ان السياق المعرفي العام ⇐

ان الموضوع الذي مثل الانشغال الاساس بالنسبة للدرس الفلسفي الغربي ومحور اسئلته التقليدية هو "فهم طبيعة الانسان الاساسية"، ولما كان العنصر الجوهرى الذي يدخل في تكوين هذه الطبيعة البشرية الأساسية هو العنصر اللغوي فقد حظيت "الظاهرة اللغوية" بأهمية خاصة في محاولات الفكر الغربى فهم الطبيعة المذكورة. ان الافتراض التوليدي بان "اللغة" من حيث كونها خاصية مميزة للنوع البشرى ومقصورة على افراده لا يناسبها ان تعتبر الا كونها من قبيل ما يمثل بالنسبة لهؤلاء الافراد رصيدهم الخلقى (= البيولوجى) المشترك، هذا الافتراض لا يمكن فهمه في ابعاده الحقيقية الا اذا وضعناه في السياق الذي يناسبه ضمن "المشروع العلمى" الذي نشأ في رحابه وهو المشروع العلمى الغربى التقليدى الذي لم يكن يقيم الحدود التى اصطنعت اليوم بين "العلم" و"الفلسفة" فعبارتا "العلوم الطبيعية" و"الفلسفة الطبيعية" كانت تعنيان شيئا واحدا بالنسبة لديكارت مثلا وديفيد هيوم وغيرهما من اسماء الفلسفة الغربية التقليدية:

أ - فاعمال ديكارت الفلسفية والتى اشتغل فيها بما يمكن ان نعتبره "ابستمولوجيا العقل النظرى والفكر العلمى" (= الاطار التصورى الذى يجب ان تنضبط به الممارسة النظرية، حدود العقل النظرى الخ...) لا يمكن فصلها البتة عن أعماله العلمية والتى كانت انغماسا عمليا في ممارسة الفكر العلمى والتأمل النظرى.

ب - كما ان مشروع ديفيد هيوم الفلسفى والذى كانت غايته استقرار مكونات "الطبيعة البشرية" ومبادئ العقل النظرى (= المبادئ التى تتحكم في الجزء المعرفى من الطبيعة المذكورة) ارتبط

= الذى ينتمى إليه النموذج "علمى" معين يمثل النواة التى تتضمن الخصائص الوراثية (الموروثة عن الماضى أو الناتجة عن التراكم المعرفى...) التى حتى بعد حدوث تحول حاد في زوايا النظر وفي محاور التساؤل النظرى تبقى المرجع الذى يمنح الجسم المعرفى الناتج عن هذا التحول مميزاته الاساسية.

هذا التصور من مزايه فيما يبدو لي انه يقدم تفسيراً لأبأس به لأمر كثيرة:
- منها قوة التشابه - الشكلى على الأقل - التى تستفز المشتغل بمحصر العلاقات التى يمكن أن تقوم بين نظريات قديمة وأخرى حديثة ليس بينها روابط تاريخية صريحة ومباشرة.

- ومنها ما لاحظته الابستمولوجى «هـلطن» 1974 في رسالته عن الأصول المحورية للفكر العلمى من أن:
"العلم لا يقتحمه محور جديد إلا في حالات نادرة" وأن "الغالب على المحاور انها ضمنية وليست صريحة" وأن "عددا قليلا من العناصر المحورية كاف لتتبع تاريخ النظريات والافكار العلمية" وأن "أهم العناصر المحورية التى عرفها العقل النظرى منذ القدم بقيت سلطتها نافذة على المؤسسة النظرية. من هذه العناصر المحورية:

محور الثبوت والتحول ومحور الانفصال والاتصال ومحور التدرج الهرمى والوحدة التجانسى الخ.....".
غاية الأمر ان "السياق المعرفى" العام المذكور في اول كلامنا من هذا الهامش يمثل بالنظر الى ما تقدم الواجحة المناسبة التى من خلالها يمكن استخلاص "جوامع" الترادف أو التباين بين نظرية قديمة وأخرى حديثة.

ابستمولوجيا - باعتراف هيوم نفسه - بالأنموذج العلمي الذي كان سائدا في عصره وهو الانموذج البيكوني.

ج - من جهة اخرى، ماشتهر في تاريخ الفكر الغربي بنظرية النحو الفلسفي او النحو العام انما ظهر في الفترة التي تميزت بالتواصل الابستمولوجي المشار اليه آنفا بين الدرس الفلسفي والدرس العلمي (- بين الفلسفة الطبيعية والعلوم الطبيعية) . فإن كان الدرس الفلسفي قد انشغل في المقام الأول بصياغة المبادئ العامة الذي ينضبط بها العقل البشري في ممارسته للفكر وانتاجه للمعرفة اي بالظاهرة الفكرية من زاوية كونها جزءا جوهريا في طبيعة الانسان الاساسية فإن الدرس اللغوي الذي نشأ بموازاة هذا الدرس الفلسفي انشغل بإشكال بينه وبين الإشكال الفلسفي تناسب واضح وهو "المبادئ العامة الثابتة" المرتبطة بالظاهرة اللغوية اي المبادئ التي تدخل في تكوين الطبيعة اللغوية البشرية المشتركة⁽⁹⁾.

إن هذا الترابط الذي شهدته في ظل تقاليد الفكر الغربي "الظاهرة اللغوية" و"الظاهرة الفكرية - المعرفة" وهو الترابط الذي تمثل في جعل "المبادئ العامة المشتركة" مناطا للتساؤل والمفاحصة والنظر سواء بالنسبة للفكر ام بالنسبة للغة، مثل بالنسبة للدرس اللغوي المعاصر، في صورته التوليدية على الأقل، أصلا تصوريا للمنحى الذي يجب ان يتخذه النظر في المسألة اللغوية ولنمط الاستئلة التي "يجب" ان ينشغل بها اللغوي وهي أسئلة كما راينا قديمة قدم النظر في الاشكالية المعرفية وبذلك تكون التوليدية قد ضمنت لنفسها موطئ قدم ثابت ومتجذر في تاريخ المسألة الفلسفية الغربية.

ان أصل هذا الترابط عند التوليديين، افتراضهم ان "اللغة" تمثل جزءا من "النظام المعرفي الكلي" الذي يدخل في تكوين طبيعة الانسان الاساسية اي النظام الذي مثل محور انشغال الدرس الفلسفي منذ سقراط وافلاطون وارسطو ومحور تساؤلاته. وهكذا فإن الصيغة التي اتخذتها هذه التساؤلات في الدرس اللغوي التوليدي تأسست على الملاحظة الاساسية الاتية:

المتكلم بهذا اللسان او بذاك، بحوزته "نظام من المعرفة" ممثل في "عقله" في صورة نظام ذهني مجرد وممثل باللزوم في "دماغه" في صورة نسق عضوي محدد خلقيا وخاضع لسنن التركيب المادي (=البيولوجي): ولئن كان البحث في الوجه الاول من المشكل يمضي قدما نحو آفاق واسعة لا تعترضه عوائق حقيقية وذلك بسبب من الطابع التجريدي لهذا الوجه والذي لا يتوقف التعامل معه على

9 - انظر تفاصيل هذا التناسب كما كان يفهمه لغويو القرن الثامن عشر في:

Arnauld et Nicole "la logique de port royal"

التجريب المادي على الدماغ البشري فإن البحث في الوجه الثاني متروك للمستقبل والعوائق دونه ذات طابع اخلاقي مصدرها ان التجريب المادي على النوع البشري داخل في قبيل المحرمات⁽¹⁰⁾.

ان الاسئلة التوليدية التي تأسست على هذه الملاحظة تمحورت حول "نظام المعرفة" المذكور: ماهو؟ وكيف يتكون في العقل - الدماغ وكيف يكتسب؟ وكيف يستعمل؟ وماهي العمليات العضوية التي تتفاعل في الدماغ والتي تمثل الاطار المادي للعمليات الثلاث: التمثل الذهني والاكساب والاستعمال.

الجديد في هذه الاسئلة صيغتها فقط اما في حقيقة الأمر فهي تنتمي الى الفلسفة الكلاسيكية: اذ بعضها افلاطوني⁽¹¹⁾ (=السؤال الثاني: كيف نستطيع معرفة اشياء كثيرة على رَغْمٍ من محدودية تجاربنا) وبعضها ديكارتي⁽¹²⁾ (=السؤال الثالث: السؤال عن المظهر الابداعي في الاستعمال اللغوي) وبعضها اشتغل به نخبة القرنين السابع عشر والثامن عشر (السؤال الاول ونظرية النحو الفلسفي العام).

* * *

ان ربط الدرس اللغوي المعاصر في صورته التوليدية بأصوله في تقاليد الفلسفة الغربية في هذا التصور⁽¹³⁾ نعهده من وجهة نظر برنامجنا التاويلي في هذه الاطروحة منهاجا حسنا في التعامل الاستمولوجي مع النظريات خصوصا انه ينسجم من حيث التصور العام للكيفية التي تتغير بها النظريات مع برنامج معاصر في التعامل مع الدرس النحوي العربي القديم في صورته السيوييهية والذي اتخذناه طرفا في الموازنة الترادفية التي مثلت محور انشغالنا في هذه الرسالة.

والاشارة هنا الى اعمال الأستاذ د. احمد العلوي وجملة من الدراسات الجامعية التي اشرف عليها في مسائل "العاملية العربية والنحو السيوييهي". هذا البرنامج قام على ان الفهم الصحيح لهذا النحو ولقضاياه الاساسية ينبغي ان يمر عبر ربط هذا النحو بالمشروع العلمي القديم الذي نشأ في رحابه وبالاسئلة الفلسفية الكبرى التي انشغل بها هذا المشروع.

10 - انظر شومسكي 1966-1988a

11 - انظر شومسكي 1986a

12 - انظر شومسكي 1966.

13 - راجع تفاصيل هذا التصور في الاسانيد المذكورة في الهوامش الثلاثة السابقة انظر على وجه الخصوص كتاب "اللسانيات الديكارتية" و "المعرفة اللغوية: طبيعتها مصدرها واستعمالها" و "اللغة ومشكلات المعرفة".

"سيبويه كان يتصور النحو على طريقته الخاصة وكان يهدف الى ان يكون عمله مساهمة في المشروع العلمي القديم فكأنه كان يريد ان يقدم للناس برهاناً على صحة التوجهات العلمية في عصره. المشروع العلمي القديم هو مشروع يبحث في التغير، مشروع ينظر الى العالم باعتباره ظواهر متغيرة يجب تفسيرها (...) لقد استعمل النحاة العرب مفاهيم فزيائية نجد لها نظائر واشباهاً في الفلسفة الطبيعية القديمة كمفهوم التغير ومفهوم التمكن، ومفهوم الخفة والثقل ومفهوم المحل والتأثير الخ....

لقد استفاد النحو العربي من شكل النموذج الطبيعي كما استفادت اللغويات المعاصرة من شكل النموذج "العلمي" السائد اليوم (...) ان شكل القول النحوي السيبويهي جاء مشبهاً لشكل القول الطبيعي ولكن محتوى القول الطبيعي لا يجب ان يشبه بالضرورة محتوى القول النحوي لأن الاول اشتغل بفزياء الجسم الطبيعي والثاني اشتغل بفزياء الجسم اللغوي غاية الأمر ان الكليات المعرفية واحدة في الطبيعيات القديمة والنحويات السيبويهية"⁽¹⁴⁾.

14 - أ - العلوي "جلسات التكوين فوج 86 - 88"

راجع تفاصيل أخرى عن هذه المسألة والاسانيد المتصلة بها في الباب الاول من رسالتنا عن "العبارة العالمية للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي" وهي الرسالة التي تدرج ضمن الدراسات الجامعية المشار اليها اعلاه.

هناك أمر يجب لفت الانتباه اليه في هذا الهامش وهو ان ما فعله شومسكي في رسالته عن "اللغويات الديكارتية" وفي مقالاته عن "اللغة ومشكلات المعرفة" في ربطه للمشروع التوليدي في البحث اللغوي بمجملته من الاصول والاسئلة الضاربة بجذورها في تقاليد الفكر الغربي في صورته المختلفة الارسطية والافلاطونية والديكارتية الخ... وان كان يشبه ما فعله أ - العلوي بالدرس النحوي السيبويهي في اعماله عن العالمية العربية القديمة وذلك ربطه للاسئلة الكبرى التي انشغل بها الدرس النحوي المذكور بالمشروع العلمي القديم الذي نشأ هذا الدرس في رحابه وتحت ضغط اسئلته الفلسفية حول "الجسم" و"قوانين التغير" وغير ذلك من مباحث "العرض الانطولوجي" التي انشغل بها "العلم القديم" الا ان بين ما فعله هذا وذاك كل بالدرس اللغوي الذي اتخذ موضوعاً للنظر الاستمولوجي فرقا وجب التنبيه اليه، وهو ان الاول جعل ارتباط التوليدي بتقاليد الفكر الغربي وباصول الفلسفة التقليدية قائماً على التأثير الواعي والانفعال الصريح بالاسئلة الكبرى المتراكمة عبر تاريخ هذه الفلسفة اما الثاني فإنه يربط السيبويهية بالارسطية والمشروع العلمي القديم ربطاً استمولوجياً من نوع آخر منفتح على حدود معرفية هي المشار اليها في هامش سابق باسم "ثوابت وكليات العقل النظري".

هذه الحدود من معانيها ان التشابه او الترادف بين نظريتين ليس معناه بالضرورة استعارة اللاحق من السابق اسئلته ومقدماته وان الانسب ان يعتبر من نتائج الثوابت والكليات والمقولات العقلانية العامة التي لا يملك العقل النظري الاشتغال خارج نطاقها (راجع تفاصيل هذا التصور في كتاب "الطبيعة والتمثال" وفي مقال "الواقع اللغوي والترادف النظري").

هناك أمر آخر نرى انه من الانسب إضافته الى ما تقدم وهو ان بين السيوييهية والتوليدية تناسباً قوياً يستحق الانتباه اليه وهو اللجوء الى قياس الموضوع اللغوي على الموضوعات التي يشتغل بها "المشروع العلمي السائد" الذي قلنا عنه انه يمثل بالنسبة لكل منهما خلفيته الفلسفية واطاره المرجعي في تحديد زوايا التناول والتساؤل والمفاحصة، وذلك بغية كسر طوق الغربة والتميز الحاد عن الظاهرة اللغوية (والمعرفة عموماً) في خصوصياتها التي تفرض على الباحث تحديات قهرية من نوع خاص، تحديات "اخلاقية" تحد من حريته في التجريب المادي على العقل الانساني⁽¹⁵⁾ لمعرفة ما يجري بداخله من تفاعلات عضوية اثناء الممارسة اللغوية اكتساباً وانتاجاً وتأويلاً وفهماً...:

أ - وهكذا فقد قيست الظاهرة اللغوية في السيوييهية على "الجسم الطبيعي" الذي كان محور الفزياء الارسطية بمماهي بحث في قوانين التغير والحركة.

ب - وقيست على "المعرفة" (=الظاهرة الفكرية) عند نحا القرنين 17 و 18 في اوربا من خلال نظرية "النحو الفلسفي العام" وذلك في مرحلة كانت فيها "المعرفة" محور "العلم" الطبيعي (=الفلسفي).

ج - اما المشروع التوليدي فقد سجل جمعا متفردا بين القياسين معا:

- وقياس اللغة على "المعرفة" (=الفكر - العقل) في زوايا التساؤل وذلك باعتبار اللغة جزءا من نظام شامل للمعرفة يشمل اللغة وغيرها من الانظمة المعرفية.

- وقياس "اللغة" على "الجسم المادي" في كيفية التناول وفي طبيعة الاستدلال وفي كيفية بناء الافتراضات والادعاءات والتفسيرات.

و نضيف هنا امرا وهو ان هذا التصور للعلاقة التي تقوم بين نظرية سابقة واخرى لاحقة من مزاياء انه يجنب الناظر في تاريخ النظريات متاهات التوثيق التاريخي الذي تعز ادواته ووسائله كما ذكرنا في هامش سابق ولاسيما في الاحوال التي تكون فيها ادلة التناسب - في العلاقة بين نظريتين او مشروعين علميين - مفقودة بين البعدين الجغرافي والتاريخي كما هو الشأن مثلا في العلاقة بين الفكر البابلي القديم والفكر النحوي العربي.

15 - راجع تفسيرا اخر لهذه التحديات القهرية في فصل "تأملات في سوسيولوجيا المعرفة" من كتاب "الطبيعة والتمثيل". وهو تفسير قائم على انه لا عضو في العلوم الانسانية يمكن ان تقاس به النظرية لأن هذه الاخيرة هي العضو المذكور "ان كاهن الانسانيات يصنع العضو اذ لا يجد العضو وذلك صحيح فالنظرية في العلوم الانسانية عضو يصنعه الكاهن "يفسر" او "يصف" به سلوك الانسان ولا يخفى على حكيم ان كاهن الانسان يعني وإن أنكر ذلك انه يقتصب وظيفة العضو المنكر في مقدماته فاذا أنكر قيام عضو ينتج العبارات او غفل عنه عجزا عن الاحاطة به فإن عمله هو صناعة الاعضاء العاملة وعليه تكون النظريات في المجال الانساني اعضاء يصنعها الكاهن صنعا " [د.احمد العلوي "الطبيعة والتمثال"].

"الانساق المعرفية" في هذا التصور - واللغة واحد منها - عضو يجب اكتشافه ومعرفة قوانينه البيولوجية أي المبادئ المادية التي تمثل أصلا مشتركا بين أفرع النوع البشري الذي يمتاز عن غيره من الأنواع بخصائصه هذه الانساق المعرفية دون هذه الأخيرة.

* * *

ان ارتباط النظر في الظاهرة اللغوية بالمشروع الفلسفي العلمي السائد واستجابته في هذا الارتباط للضغوط التي تمارسها استلته وتقاليده وأعرافه على المنحى الذي يتخذه النظر في الموضوعات الفلسفية والموضوعات العلمية المادية، نعتبره وفقا لما تقدم رافدا كبيرا من روافد الترادف النظري بين السيويهيية والتوليدية، الترادف الذي مثل بالنسبة لهذه الأطروحة محور ما انطوت عليه من استقراءات وتعاليق مفصلة.

هذا الرافد يليه من حيث الأهمية رافد آخر وهو توجيه النظر نحو اختراق التنوع والتعدد والاجزاء والفروع والاحكام الخاصة لاستخلاص معاملات الوحدة والتجانس والثبات والكليات والاصول المشتركة والمبادئ العامة. فالقياسان السيويهي والتوليدي⁽¹⁶⁾، واللذان انبثقا على اساس الترادف بين "الظاهرة اللغوية" والظواهر التي انشغل بها الفلاسفة وعلماء الطبيعة وعلى اساس ان هذا الترادف يستوجب توحيد شكل التناول وزوايا النظر، الغاية منهما واحدة على اختلاف في الشكل والمنحى وهي استقراء واستكشاف رصيد المبادئ والقوانين التي تمثل الأصل المشترك بين ما ينطبع في ادراكنا صوراً مختلفة وأنواعاً متباينة (-مجاوزه مظاهر التعدد والتنوع واستخلاص مكونات الوحدة والتجانس) فالجسم اللغوي في السيويهيية جاء خاضعا لنفس القوانين التي حكمت الجسم الطبيعي في الفزياء الارسطية كما ان التوليدية جاء نظرها في الظاهرة اللغوية مرادفا للبحث الفلسفي في المسألة المعرفية وذلك من حيث ان البحث فيهما معا يبحث في مكونات الطبيعة الجوهرية التي تمثل أصلا مشتركا بين افراد النوع البشري بصرف النظر عن المتغيرات العرضية، وبحث في المبادئ التي تنضبط بها هذه الطبيعة. هذه المبادئ التي توجه اللغة البشرية والعقل الانساني في عملياته الفكرية ، لا يمكن ان تكون الا كلية مادامت جزءا من الطبيعة البشرية الجوهرية المشتركة بين افراد النوع الانساني .

هذا ويمكن صياغة القياس التوليدي القائم بصفة ضمنية في الفلسفة النحوية التي اثبتت عليه كما يلي:
- الانساق المعرفية حظ مشترك بين افراد النوع البشري اي جزء من الطبيعة الجوهرية لهذا النوع.
- الملكة اللغوية نظام من هذه الانظمة المعرفية.

16 - اللغة عوملت في القياس السيويهيي معاملة الجسم الخاضع لقوانين التغير في الفزياء الارسطية وفي القياس التوليدي عوملت معاملتين: معاملة "المعرفة" في الافلاطونية والديكارتية ومعاملة "العضو" المادي في المباحث التجريبية المعاصرة.

- اذن مبادئ هذه الملكة يجب ان تصاغ بحيث تترجم مكانتها من النوع الذي من خصائصها فيه انها عامة فيه مقصورة عليه. اي يجب ان تكون كلية. اما مظاهر الاختلاف والتغير والتنوع فيجب ان تحمل محمل الاعراض المتغيرة التي تتوارد على جوهر واحد ثابت لا يتغير ولا يتبدل. خلاصة القول اذن ان الترادف بين السبويهية والتوليدية والذي وقفنا على مناطاته الاساسية في هذه الاطروحة يتغذى براغدين كبيرين:

- أ - الالتزام باسئلة المشروع الفلسفي والطبيعي الذي نشأ كل منهما بين رحابه وذلك عن طريق اقامة الترادف بين الموضوعات الطبيعية والموضوعات اللغوية وقياس هذه على تلك في كيفية تناول.
- ب - وحدة الهدف: وهو استخلاص الوحدة الثابتة وراء مظاهر التنوع وتحليلات التباين.

من الترادف بين اللغات الطبيعية الى الترادف بين اللغات النظرية⁽¹⁷⁾

ان السؤال عن طبيعة "نظام المعرفة" الذي في حيازة العقل البشري وعن الكيفية التي بها يتكون وينمو هذا "النظام" وعن الكيفية التي بها يستعمل - ادراكا ونتاجا - في مختلف صور "الممارسة المعرفية" وعن العمليات العضوية التي تدخل في تكوين الاساس المادي للنظام المذكور، هي الاسئلة الفلسفية الاساسية التي اشتغل بها فلاسفة النحو التوليدي. وما يميز هذه الاسئلة هو انها اسئلة قديمة مثلت محورا للمعاناة الفلسفية البشرية حول مسالة "المعرفة" منذ القدم. وفي هذا السياق يجب ان ننتبه الى امر هام وهو ان الاسئلة المذكورة كانت البداية فيها والتي - حسب الشائع في تاريخ الفكر والفلسفة - دشنها سقراط في جملة من محاوراته على راسها محاوره مينون⁽¹⁸⁾ بداية معرفية لا لغوية اي ان السؤال الفلسفي السقراطي في هذه المحاوره كان سؤالاً حول "المعرفة الرياضية"⁽¹⁹⁾ وكيف تمت للمملوك حيازتها رغم محدودية تجربته مع هذه المعرفة اذ ان اول تجربة للمملوك المذكور مع هذه المعرفة هي الاسئلة التي وجهها اليه سقراط. المملوك في هذه المحاوره اكتشف اذن صدق البرهان الرياضي دون سابق علم بطبيعة هذا البرهان او تمرين عليه.

ان البداية السقراطية في تناول الاسئلة الفلسفية الثلاثة المذكورة آنفاً كانت اذن بداية معرفية صرف اذ كان محورها المعرفة الرياضية ولم تجاوزها الى المعرفة اللغوية، اما توسيع مجال هذه الاسئلة لتشمل هذه المعرفة الاخيرة فأقدم ما وصلنا بشأنه هو جدل "المتكلمين" الشهير في مسائل الواضع

17 - او (من وحدة المعرفة اللغوية الى وحدة المعرفة النظرية).

the mono - 18

19 - مبادئ وبراهين الحساب.

والتكلم والقدرة على الكلام والكلام النفسي الخ...⁽²⁰⁾ وأحدث مانعرفه عن التوسيع المذكور هو جدل "التوليديين" المعاصرين حول هذه المشكلة، ويحتل الديكارتيون ونحاة القرنين السابع عشر والثامن عشر (=فلاسفة النحو الفلسفي العام) مرحلة وسيطة في تاريخ هذا التوسيع الذي انبنى فيما يبدو على مبدأ توحيد زوايا التساؤل بالنسبة لكل أوجه "المعرفة" بصرف النظر عن كونها رياضية نظرية أو لغوية طبيعية. الاسئلة الفلسفية التقليدية التي مثلت بالنسبة للفكر الغربي اطاره المرجعي صالحة اذن - حسب التوسع الذي شهدته مجاها - لمعالجة "المعرفة النظرية" و "المعرفة اللغوية" على حد سواء. والقول بفطرية "المعرفة" وبوجود مبادئ فكرية عامة تحكم العقل البشري يجب تعميمه ليشمل جميع أوجه المعرفة البشرية لغوية وغير لغوية هذا هو الاستدلال الموجود - في هذا الخصوص - بصفة ضمنية في كلام التوليديين⁽²¹⁾ حول هذه القضايا.

وهكذا فإن القول بفطرية المعرفة اللغوية في نظرية النحو الكلي التوليدي والذي يلزم عنه ان اللغات الطبيعية بينها ترادف في مستوى المبادئ العامة التي تمثل نسيج تلك المعرفة، يجب ان يوازيه افتراض آخر بان اللغات النظرية بينها ترادف من نفس النمط مرجعه اشتراك متنجي هذه اللغات في ملكة واحدة هي ملكة المعالجة النظرية فالملكة التي عولجت بها القضايا النظرية عند القدماء هي نفسها الملكة التي يستخدمها المعاصرون والفرق فرق في شكل التوظيف ودرجته ومجالة... وغير ذلك من "الوسائط" (=البرامترات).

وبعبارة أخرى: اذا كان التشابه بين اللغات البشرية أصله اشتراك هذه اللغات في رصيد من المبادئ والقوانين العامة فإن التشابه بين النظريات يجب ان يكون أصله جاريا على المتوال ذاته مادامت الممارسة اللغوية والممارسة النظرية تنتمي الى مكون واحد من مكونات "طبيعية الانسان الاساسية" وهو مكون "المعرفة" والقول بوجود مبادئ مشتركة وموحدة (=نحو كلي) بالنسبة للاولى يستوجب القول بوجود مثل تلك المبادئ بالنسبة للثانية.

غاية الأمر ان العلاقة بين اللغات والعلاقة بين النظريات ينبغي معالجتهما على نحو واحد في هذا التصور مادام «اللغو» و«النظر» وجهين لملكاة واحدة هي المعرفة.

20 - راجع د. احمد العلوي في كتاب "الطبيعة والتمثال" انظر على وجه الخصوص الفصل الاول من الباب الثاني الذي تضمن دراسة مفصلة حول الترادف النظري بين علم الكلام القديم في صورته المعتزلة والاشعرية وبين علم اللغة العام الحديث في صورته البنوية والتوليدية، (في مسائل القدرة والاقدار الالهي والكلام النفسي الخ...).

21 - انظر شومسكي 1966 - 1986a - 1988.

شومسكي اشار الى هذا التشابه بين المسألة اللغوية والمسألة النظرية في مناسبات عديدة⁽²²⁾ الا انه لم يجاوز ذلك الى استخلاص المبادئ التي يفترض فيها انها تمثل الأصل المشترك بين النظريات (=اللغات والعقول النظرية). ان التشابه بين النظريات تحب معاملته في هذا التصور معاملة التشابه بين اللغات الطبيعية في نظرية النحو الكلي. ولئن كان شومسكي لم يجشم نفسه عناء الخوض الابستمولوجي في هذا الشأن رغم ان ذلك من لوازم نظريته فإن هناك نماذج ابستمولوجية معاصرة اشغلت بإشكال العلاقة بين النظريات من حيثية التشابه المذكور نكتفي بالإشارة الى اثنين منها هما:

- نموذج "الكليات المعرفية"⁽²³⁾.

- نموذج "الأصول المحورية"⁽²⁴⁾.

الجامع بين هذين النموذجين تركيزهما على أن معامل التغير والاختلاف في تاريخ النظريات ضعيف جدا وهما في اقرارهما بهذا المبدأ يختلفان عن نماذج ابستمولوجية اخرى تتعامل مع العقل النظري على اساس انه يمثل "خطوات تقدمية في خط ذي نهاية" كنموذج الابستمولوجيا التكوينية "لبياجي" مثلا⁽²⁵⁾

- فمن مشهور مواقف النموذج الثاني في هذا الشأن ان مستوى التجربة والوسائل الاستكشافية شهد تقدما هائلا لكن العناصر المحورية الاساسية بقي عددها ثابتا ماعدا في حالات نادرة وان عددا قليلا من هذه العناصر كاف لمتابعة تاريخ العلم في محطاته الاساسية. وفي النموذج الاول، نجد في سياق استقرار شامل لمقدمات القول النظري⁽²⁶⁾ (=اللغة الاصطناعية) وهي مقدمات تقع من هذه الأخيرة موقع الكليات المعرفية، حديثا عن واحدة من هذه المقدمات وهي مقدمة "جواز الخطأ" جاء فيه "واما مقدمة جواز الخطأ فهي قيام اللغة الاصطناعية النظرية على جواز الحديث عن الواقع بغير الواقع وأصل ذلك الجواز أن الواقع المدروس ان لم يتحدث عنه الا بواقع لم يحز فيه الا حديث واحد في الرتبة الواحدة... فإن جاز الحديث عن الواقع بغير الواقع تعدد الحديث وقام على قول بجواز الوصول الى الواقع بواسطة الاخطاء المتنافية المتراكمة وبين ان باب الاخطاء لاحد له فيجوز اذن قيام لغات

22 - انظر مثلا كتابه عن «القواعد والتمثيلات» (ص 198) حيث تكررت المقارنة بين «القدرة اللغوية» والقدرات الاخرى النظرية كالقدرة الرياضية والهندسية مرات عديدة.

23 - تراجع فلسفة هذا النموذج في: - "الطبيعة والتمثال" [أحمد العلوي]

- "الواقع اللغوي والتزادف النظري". [أحمد العلوي]

24 - تراجع فلسفة هذا النموذج في كتاب "هلطن" المشار اليه آنفا في هامش سابق "الفكر العلمي وأصوله المحورية".

25 - راجع مبادئ جملة من هذه النماذج في "نظريات العلم" لآلان شالمرز.

26 - انظر "الواقع اللغوي والتزادف النظري".

اصطناعية مخطئة بغير حصر ولكن اللغة الاصطناعية النظرية تسر نفيا لهذا الاطلاق وتقوم على مقدمة انحصار الأخطاء ولهذا فإن تاريخ اللغات النظرية يمثل عند النظر خطوات تقدمية في خط ذي نهاية، أما الآخرون الذي يؤمنون بقيام برزخ بين دار الأخطاء ودار الواقع فإن تاريخ اللغات النظرية عندهم يشبه مَفَاة لا يدرى رأسها من دبرها".

* * *

لقد اتخذنا في رسالتنا هاته، من هذا التصور للعلاقة بين اللغات النظرية خلفية ابستمولوجية في التعامل مع السيويه والتوليدية وذلك معناه بلغة اخرى اننا حولنا قضية "الترادف" و"التشابه" من موضوع للتأمل اللغوي ومن كونه خاصية تمتاز بها المستويات والابعاد والجهات التي تدخل في تكوين الظاهرة اللغوية الى زاوية للتعامل مع أشكال ونماذج هذا التأمل في حد ذاته (=النظريات اللغوية). ونشير هنا الى أن اي موازنة او مقارنة بين نظريتين هذا شأنها لا ينتظر منها ان تنصب على الجزئيات والأحكام والفروع التي تنتمي إلى كل من النظريتين فتستخلص مناطق الترادف بينها في المحتويات التفصيلية بل ينتظر منها ان تتوجه صوباً نحو مواقع الترادف الذي مناطه زوايا التساؤل وطرق التداول وادوات المفاحصة النظرية والمعالجة الاستدلالية ولا يخفى على حكيم هنا ما لأطروحة "الكليات المعرفية" من اهمية بالنسبة لبرنامج في تخريج صور الترادف بين السيويه والتوليدية كهذا الذي نفذنا جزءاً منه في هذه الرسالة.

المبادئ والأشكال العامة في السيوية والتوليدية:

درجة تجردها الصوري عن المتغيرات التلفظية.

وجدل " التوظيف الجسمي " و " التوظيف المعرفي ".

إن الإجابة التي اقترحها افلاطون لسؤال سقراط حول معرفة المملوك بصدق البراهين الرياضية دون سابق علم ولا تدريب يمكن تلخيصها في أن المعرفة المذكورة كانت موجودة في عقل مسؤول سقراط وإن ما فعله هذا الأخير هو أنه أخرجها بواسطة الاسئلة من حيز القوة الى حيز الفعل ومن حيز النسيان الى حيز الوعي وقد صاغ «لاينز» الإجابة الافلاطونية بعد تنقيتها من فكرة " الوجود السابق " صياغة أخرى تتناسب مع برنامجه المشهور في التوفيق بين " عقلانية " افلاطون وديكارت " وتجريبية " لوك⁽²⁷⁾. أما شومسكي ففي سياق بحثه عن المكان الطبيعي الذي يمكن أن يناسب مذهبه في النظر اللغوي ضمن تقاليد الفكر الغربي وضمن السياق العام الذي ينتظم هذه التقاليد والذي يمثل المشروع الفلسفي الغربي في أصوله الكلاسيكية القديمة السقراطية والافلاطونية، فقد افترض أن الإجابة الافلاطونية صحيحة وأن التصور العام لطبيعة البحث كما تستوجبها خصوصية هذه الإجابة يبدو قويا، ثم لم يكلف نفسه بعدئذ الا عناء إعادة صياغة هذا الاقتراح وتفسيره وفقا لمقتضيات ومستجدات اللغة النظرية السائدة. هذه الصياغة التوليدية للمقترح الأفلاطوني وللتعديل الذي أدخله عليه "لاينز" - و"كس" كذلك - نصت على أن:

"القول بأن جملة من مظاهر معرفتنا خصائص فطرية لا يمكن أن يفهم [في إطار الحس العلمي المشترك السائد اليوم] الا على أنه معادل للقول بأن هذه الخصائص تمثل جزءا من تكويننا البيولوجي العام المحدد بالوراثة أي أن، تلك الخصائص تمثل جانبا من جوانب الطبيعة الجوهرية المشتركة بين افراد النوع البشري والتي تستوجب من جملة ما تستوجهه أن تكون من فصيلة الكائنات التي تنموها ارجل واذرع بدلا من أجنحة"⁽²⁸⁾.

* * *

27 - الإشارة هنا الى موقفه الشهير في التوفيق بين ديكارت ولوك فالمعرفة حسب هذا الموقف كما هو معلوم لا يمكن تفسيرها ابدا باعتبار التجربة فقط كما زعم لوك، ولكن باعتبارها حقائق ضرورية كلية *Vérités nécessaires et universelles* والتجربة يقتصر دورها على كشف هذه الحقيقة. وبلغت أخرى الحقائق الأولية الضرورية موجودة في عقولنا بالفطرة وبالقوة ولكن لا نستطيع اكتشافها الا بواسطة التجربة. فالتجربة بهذا المعنى أداة تنكشف بها الحقائق الفطرية وليس بها تكون.

ان الافتراض الاساس الذي مثل بالنسبة للمشروع اللساني التوليدي نواته الفلسفية الاولى قام اذن على اعادة صياغة "اقتراح قديم" وذلك بنقله الى لغة المعاصرين النظرية:

1 - والمقصود بالنواة الفلسفية في هذا الكلام المستوى الاساسي الذي يتضمن "المعلومات الوراثية" التي تحدد لأعضاء "الجسم النظري" الصفات والخصائص التي يجب ان يتخذها ما بين مرحلتين الولادة والمات. تصريف هذا القول انبنى - كما هو واضح - على تشبيه نظام هذا الجسم بنظام الخلية عند المشتغلين بالأحيائيات. اي أن "الجسم النظري" تنمو أعضاؤه وتتفرع شعابه وتتحدد صفات شبيهه وفقا لموجبات البرنامج الوراثي العام الذي تنطوي عليه النواة الفلسفية التصورية الأولى، بحيث لا تكون هذه الصفات وتلك الشعاب والاعضاء الا تنفيذا مفصلا للبرنامج العام المذكور.

2 - ان تصريح شومسكي بالنواة الفلسفية التصورية ذات الاصول الافلاطونية باعتبارها مناطا لارتباط مشروعه اللساني بالبرنامج الفلسفي - العلمي الذي منه استمد عموم الفكر الغربي تقاليده الكبرى، يمثل بالنسبة: لبرنامجنا التأويلي في هذه الاطروحة "نواة" غنية امتدنا بإمكانات هائلة في المرادفة بين "السيبويهية" و "التوليدية" خصوصا ونحن نرتضي فيما يتعلق بأصول السيبويهية التصور⁽²⁹⁾ الذي يجعل لهذه الأصول ارتباطا ابستمولوجيا خاصا بمبادئ مشروع فلسفي وفزيائي طبيعي مرتبط بالاصول الافلاطونية المذكورة وهو المشروع الارسطي.

3 - ان وجوب الإمساك - في مقتضى هذا التصور - بمناطات الترادف بين السيبويهية والتوليدية من هذه الحيثية بالذات، لزم عنه في اطار العمل بموجبات "الاستعارة الابستمولوجية"⁽³⁰⁾ التي اتخذناها مرجعا في القراءة والتأويل والموازنة ، ان تنبني مسطرة المرادفة بين هاتين النظريتين النحويتين على اساس المبدأ الآتي:

الترادف والتشابه في خصائص "النواة الفلسفية التصورية الصلبة" أمر ضروري لإمكان قيام الترادف بين الجسمين النظريين التوليدي والسيبويه في خصائص الأعضاء اللاحقة التي يتكون منها كل منهما والتي تتولد وفق الخواص المنصوص عليها في برنامج النواة المذكورة. فاكشاف التشابه في مستوى هذا البرنامج هو القمين بأن يوطئ الطريق نحو اكتشاف الترادف القائم في المستويات اللاحقة.

4 - في اطار هذا التصور، اول ما يتبادر الى الذهن في هذا الشأن هو أن مشاهد الترادف النظري بين السيبويهية والتوليدية لا يمكن ان تكتمل شرائط انسجامها واتساقها الا اذا وجدنا في السيبويهية تجليات ومظاهر للقول بوجود مبادئ عامة موحدة بسيطة في بنيتها، قليلة في عددها، يشترك في

29 - راجع تفاصيل هذا التصور في اعمال د. احمد العلوي عن العملية السيبويهية (انظر قائمة المراجع).

30 - الاشارة الى العلاقة بين "الجسم" ونواته الاساس.

حيازتها متكلمو اللسان العربي وتمثل بالنسبة لكل واحد منهم "أصلا مقيدا - متناها" يعتمد عليه المتكلمون في كلامهم الحر. وبعبارة جامعة، شرائط الانسجام بين مشاهد الترادف لن تكتمل في هذا التصور إلا إذا وجدنا في السيويهيّة معاملة للغة على أساس "المبادئ والأشكال العامة" التي تمثل الأصول المطردة في كل مظاهر الممارسة اللغوية ووجدنا في التوليدية معاملة للغة على أساس مقدمات الجسم والمكان والحركة والحالة وقوانين تغير الاجسام ومبادئ تتابع المحالات والامكنة... وغير ذلك من مباحث انطولوجيا "الجسم"⁽³¹⁾ وأعراضه كما كانت مفهومة في نسق الفزياء الطبيعية الارسطية وفي نسق الفزياء اللغوية السيويهيّة.

5 - غاية الأمر ان هذه النظرة الى الكيفية التي بها يمكن ان نمسك بمناطات الترادف بين السيويهيّة والتوليدية بنيناها على ان ارتباط كل من هاتين النظريتين النحويتين بأصول وعقائد فلسفية متشابهة يوجب اشتراكهما في "نواة تصورية واحدة" وان الاختلاف الظاهر بينهما يجب حمله على انه ناتج عن الاختلاف في ترتيب الاولويات وترتيب الاسئلة وترتيب "الاعضاء" المكونة للجسم النظري، اما على مستوى النواة المذكورة فلا اختلاف خصوصا اذا تذكرنا ان هذه "الاعضاء" المكونة لكل من الجسمين النحويين التوليدي والسيويهي "تسقى بماء واحد" وهو "العاملية" ومبادئها المفتحة كما هو معلوم على انطولوجيا الجسم واعراضه انفتاحا لاحدود له تكاد لا تنحصر لوازمه وتداعياته.

6 - ان النواة الفلسفية - التصورية التي تمثل الأصل المشترك بين النظرية النحوية العربية والنظرية النحوية التوليدية هي ان "اللغة" يجب - في كيفية معالجها - ان تنقاس على الموضوع الاساس الذي تتمحور حوله اهتمامات "المؤسسة العلمية المهيمنة" بشقيها الفلسفي والمادي. وهذا يلزم عنه بالنسبة لكل من السيويهيّة والتوليدية ان اللغة يجب ان تعتبر جسما طبيعيا من جهة وعضوا ذهنيا معرفيا من جهة اخرى الا انه في السيويهيّة يجب ان نقدر أن الأولوية في المسألة والتناول اعطيت للغة من حيث كونها جسما يخضع لنفس القوانين التي يخضع لها الجسم الفزيائي (-مبادئ النظام العاملي) اما الحيثية المعرفية الذهنية فيجب ان نقدر انها قائمة بصفة ضمنية وعرضية، بوجه او بآخر، بحيث لا يمكن ان نفهم مثلا نظرية "الجملة المتخيلة الطويلة المقعدة والتي تكون الأساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث ان هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول أو

31 - ان استقراء مظاهر هذه المعاملة في النحو التوليدي مثل في هذه الرسالة محور تعاليق مفصلة. راجع جملة منها على وجه الخصوص في هوامش مبحث "البنية المركبة ونظرية س - خط".

تقصر"⁽³²⁾ لا يمكن فهم هذه النظرية الا في ضوء الحيشية المعرفية المذكورة. الا ان هذه الاخيرة لم تمثل في السيوييهية محورا للمساءلة اللغوية واقعا في حدود الإلحاق المقدماتي كما هو الشأن في التوليدية وذلك لأن الأسئلة التي اشتغلت بها السيوييهية بشكل اساسي والتي حازت امتياز الأولوية بالنسبة لغيرها من الاسئلة هي اسئلة "اللغة" من حيث كونها جسما يتغير وفقا لنظام هندسي معين ووفق نسق من المبادئ والقوانين العامة بصرف النظر عن الامكانيات المباشرة والهائلة التي تسمح بها هذه القوانين ومبادئ ذلك النظام في معالجة المشاكل المتعلقة بطبيعة "المعرفة البشرية" وكون هذه المعرفة يجب ان يراعى في مبادئها صفة التعميم والبساطة الصورية العالية التي تمتاز بها مبادئ "النظام العالمي" المتحركة في بنية الجسم اللغوي. غاية الأمر أن الحيشية المعرفية في النظر السيوييهي الى الظاهرة اللغوية قائمة في "عالم ممكن" هو التأويل الذي اقترحنه لهذا النظر وهو تأويل من التأويل الممكنة وليس التأويل الوحيد بطبيعة الحال. هذا التأويل استفدنا فيه - في المقام الأول - من "الشغف" الملحوظ بقوة في ثنايا هذا النظر بالأشكال العامة والمبادئ البسيطة على منوال الشغف التوليدي المعروف في هذا الخصوص. والفرق بين السيوييهية والتوليدية هو ان تلك الأشكال والمبادئ العامة وظفت في التوليدية توظيفا معرفيا بافتراض انها تصف "القدرة اللغوية" والرصيد الفطري المشترك بين أفراد النوع البشري في حين أن السيوييهية بقيت في مستوى تقرير ان الأشكال والمبادئ المذكورة تمثل اصولا مطردة صالحة لتفسير النظام العالمي في كل تركيب، ولم تجاوز ذلك الى توظيف هذا التقرير في تناول مسائل المتكلم والقدرة والمعرفة. لكن مع ذلك لا مانع يمنع من افتراض ان طبيعة الأشكال والمبادئ العامة السيوييهية تمثل، بفضل رتبها العالية في التجرد الصوري عن المتغيرات التلفيفية اللامتناهية وفي اختزال معاملات التنوع والتعدد، اطارا صالحا للتوظيف المذكور.

الفرق بين السيوييهية والتوليدية من هذه الجهة اذن فرق في "المركز" الذي انجذب اليه النقل التوظيفي أي في الجهة التي مال اليها ميزان الاولوية (-الجهة الحسمية ونظام التغير في السيوييهية والجهة المعرفية في التوليدية).

32 - د. احمد العلوي "التساوير الزخشرية". جاء في السياق ذاته من هذه الدراسة أن "النحوي العربي اغفل اللغة العربية في إنجازيتها واتجه الى تكوين جملة عن طريق النحو العالمي الذي يصف القدرة اللغوية والجملة التي ينتجها النحو العالمي هي جملة كبيرة متكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة".

7 - ان النظر النحوي في السيوييه لم يقم على توظيف مقدمة "القدرة" باعتبارها إطارا فلسفيا صريحا وذلك لاسباب كلامية⁽³³⁾ الا ان ارتباطه بالمشروع الفلسفي والعلمي القديم وبتقاليده في النظر والتساؤل وكيفية المعالجة طبعه بطابع ذلك المشروع.

بعبارة اخرى لما كانت النواة الاساسية التي يستمد منها هذا المشروع مميزاته الاساسية تمثلها اسئلة "الجسم" و "المعرفة" على حد سواء فقد كان لزاما أن يمتد شيء من ذلك الى السيوييه - ولو عبر ممرات خفية - مادامت هذه الاخيرة ارتبطت بتقاليده المشروع المذكور. وهذا الامتداد يمثل مرجعا يمكننا لفهم الامكانات التأويلية الهائلة التي تنقذ في ذهن القارئ للسيوييه الدارس للخصوصيات التي تمتاز بها الكيفية التي صيغت بها "المبادئ العاملة" و«الأشكال العامة» في هذه النظرية النحوية. والاشارة هنا بطبيعة الحال الى الامكانات التأويلية التي تسمح بها هذه الأشكال وتلك المبادئ في مجال ربط المسألة اللغوية بالمسألة المعرفية وبمسألة القدرة اللغوية. ان هذه الامكانات - بلغة اخرى - لايمكن تفسيرها ابستمولوجيا الا باعتبارها اثرا للارتباط بالمشروع الفلسفي الطبيعي القديم بطرفي نواته الأساس: اسئلة الجسم واسئلة المعرفة. هذا وان من هذه الامكانات ماسبقت الاشارة اليه من ان: "النحوي العربي اغفل اللغة العربية في تحقيقها وانجازيتها واتجه الى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية. الجملة التي ينتجها النحو العاملي هي جملة كبيرة مكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة"⁽³⁴⁾.

ان الجملة المذكورة عبارة عن اشكال متخيلة اولى بسيطة في بنيتها الصورية مفرقة في التجانس الصوري يفترض فيها انها تمثل الأصل المشترك بين المتكلمين والاساس عندهم في كلامهم الحر بحيث يجوز ان يفترض ان هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير الجملة المذكورة بأشكال مختلفة تطول او تقصر.

8 - بهذا، اذن يتحصل لنا رافد آخر من روافد "الترادف" التي مثلت بالنسبة لبرنامجنا التأويلي في هذه الاطروحة مرجعا من مراجع الموازنة بين السيوييه والتوليدية. فالكيفية التي أنشئت بها الأشكال الميزانية العامة في النحو العربي تنبئ عن انها صيغت من زاوية كونها تمثل بالنسبة للمتكلمين نماذج عامة يعيدون تلفظها وانتاجها بصور مختلفة. وليست الابواب النحوية المختلفة الا تفصيلا لأحكام كل صورة من هذه الصور.

33 - انظر كتاب "الطبيعة والتمثال" (هذا ولنا عودة الى هذه المسألة لاحقا).

34 - "التساوير الزمخشيرية".

وهكذا يمكننا في اطار موجبات هذا التصور صياغة السؤال الذي نفترض انه يمثل انشغالا وهما مشتركاً بين التوليدية والسيبويهية كما يلي : ماهي الأشكال الأولى العامة البسيطة والمفرقة في التجانس الصوري والتي تمثل بفضل هذه الصفات أصلاً او حظاً مشتركاً بين مجموعة من "الاشياء" اللغوية الواقعة - ظاهراً - في حدود الاختلاف والتنوع؟ مع فارق بين التوليدية والسيبويهية في ان المختلف في الاولى هو اللغات الطبيعية وفي الثانية هو الابواب النحوية، وفي ان الأشكال المذكورة يجعلها التوليدي بعد الاجتهاد في صياغتها على أقصى نحو ممكن من التجانس الصوري مطابقة لما يتفاعل في "عقل" المتكلم من "عمليات ذهنية" بل يجاوز هذا المستوى الى مستوى اخر للافتراض يتخيل فيه وجود عمليات عضوية موازية تمثل الاساس المادي للعمليات الذهنية المذكورة. اما النحوي العربي فوقف عند اقرار تلك الاشكال ولم يجاوز ذلك الى مسائل الدماغ والنهن والقدرة لأن الدرس النحوي العربي كان اقرب الى القول الاشعري بالإقدار الالهي منه الى القول المعتزلي في هذا الشأن⁽³⁵⁾.

وعليه فإن ماتقدم ليس معناه اننا نقصد "ان نقول ان النحوي العربي توليدي يصف القدرة اللغوية على طريقة التوليديين إذ من الواضح ان النحو العربي يجيب عن سؤال اخر غير السؤال الذي يجيب عنه النحو التوليدي. وسؤال النحو العربي: ماهي أنواع الجمل وأصنافها التي تنحصر فيها الانتاجات اللغوية؟ ان النحو العربي لا يبحث عن القوانين التي تسمح للمتكلم بان ينتج عددا لا نهائيا من الجمل انه نحو قائم ابدا في ارض التصنيف فاذا قدم الاصناف الممكنة عن طريق الميزان العملي فقد بلغ منتهاه وفي هذا المقام نقول ان المجموع اللغوي لا يكون له في اطار هذه النظرية ان يبنى عليه التحليل اللغوي. ان ذلك المجموع يكون له دور الرائز الذي به يعرف صواب الصنف الجملي الناتج عن النظر العملي"⁽³⁶⁾.

35 - انظر تفاصيل هذا التأويل في "الطبيعة والتمثال".

36 - "التساوير الزخشرية".

الأسئلة الديكارتية ونظرية «تشابه العقول»

ومسألة الجبر والاختيار

قلنا سابقا، اذن، ان الافتراض الاساس الذي يمثل بالنسبة للمشروع اللساني التوليدي "نواته الفلسفية الاولى" قام على اعادة صياغة "اقتراح قديم" هو الاجابة الافلاطونية على السؤال السقراطي وذلك بنقله الى لغة المعاصرين النظرية. ونضيف هنا امرا آخر وهو ان التوليدية استفادت من جملة من التعديلات التي تعاقبت على النواة الفلسفية المذكورة والتي لم تدخل على أصل هذه النواة بل على الشكل الذي اتخذته في التعبير الفلسفي .

ان الديكارتية تمثل محطة اساسية في تاريخ هذه التعديلات التي اصابته النواة الفلسفية الافلاطونية وقد امتازت هذه الديكارتية بكونها اضافت في صياغة الإشكال الفلسفي الافلاطوني بخصوص المسألة المعرفية زاوية أخرى في التساؤل وهي الزاوية الابداعية في الاستعمال اللغوي إدراكا وإنتاجا. ان هذه الزاوية الديكارتية في المسألة الفلسفية حول المعرفة اللغوية مثلت بالنسبة للتوليدية⁽³⁷⁾ الرافد الاساس بعد الرافد الافلاطوني.

المظهر الإبداعي في "الممارسة اللغوية" كما تصوره ديكارت له مجموعة من التحليلات منها ان هذا المظهر دائم وغير متناه وانه لا يتقيد بالحوافز. ومن هذه التحليلات ايضا مطابقة المقامات المختلفة وانتاج الأشكال اللغوية المبتكرة ومنها كذلك ان المتلقي لا تعوزه الحيلة أبدا في فهم هذه الأشكال الجديدة ولو كانت حداتها حتى بالنسبة لتاريخ اللغة التي يستعملها بجملة كما لا تعوزه الحيلة أبدا في فهم وجه مطابقة تلك الأشكال للمقامات التي تمثل اطارها الإنتاجي.

هذا وان على رأس تحليلات المظهر الابداعي التي استفزت انتباه الديكارتيين التجاوب النفسي بين المتكلمين في الخصائص السابقة (= التوافق في الافكار التي يثيرها الكلام).

ان اشتراك المتكلمين في هذه الخصائص الابداعية عليه بنى الديكارتيون نظريتهم المشهورة في "تشابه العقول".

غاية الأمر ان أهم ما يميز المحطة الديكارتية في صياغة "الإشكال الفلسفي" المتعلق بالمسألة المعرفية، بالنسبة للتوليدية هو التساؤل عن حقيقة "المظهر الابداعي للاستعمال اللغوي" وان هذا المظهر مثل بالنسبة للديكارتيين المنطلق نحو الاستدلال على نظريتين:

- نظرية تشابه العقول البشرية اذ لولا هذا التشابه لما اشترك مستعملو اللغة في المظاهر الابداعية المذكورة آنفا. هذه النظرية تتضمن القول بوجود "عقل كلي" وفي هذا الإطار يجب أن نفهم استفادة الدرس النحوي الذي نشأ في رحاب الديكارتية من فكرة "النحو العام".

- نظرية ان النوع البشري يختلف في طبيعته الاساسية عن اشياء العالم المادي فهذه الاخيرة ذات طبيعة آلية تستوجب ان تكون صورة عملها "متوقعة" الى أقصى الحدود وفي ادق الجزئيات وذلك لأن هذا العمل يكون وفق تركيبها المادي الداخلي ووفق عناصر وعوامل تنتمي الى البيئة الخارجية . اما النوع البشري فيمتاز بجمرية التصرف امام المثيرات الخارجية والداخلية والتي لا تقوم بالنسبة اليه الا بدور التحفيز والحث وحتى مع هذا الدور تكون مخالفة الانسان لمقتضى هذا الحث وذلك التحفيز امرا متوقعا⁽³⁸⁾.

38 - هذه المسألة كما هو معلوم النظر فيها قديم. (راجع في هذا الشأن مبحث الجبر والاختيار والارادة والكسب عند علماء الكلام) والذي يعيننا منها في هذا السياق، في المقام الأول التنبيه الى ان تصريح مؤسس التوليدية نفسه بان نظريته اللغوية تعتمد على النظريتين الديكارتيتين في: مسألة "المظهر الابداعي للاستعمال اللغوي" أصلا فلسفيا مكينا، يقدم الدليل الواضح على ان كل نظرية نحوية تقوم - صرحت بذلك أم لم تصرح - على "نسق من العقائد الكلامية" يقع منها موقع المناهج العامة والحدود التصويرية وتقع هي من هذا النسق موقع النظرية التفصيلية والبرنامج التنفيذي "ان موقع علم اللغة العام من العمل النحوي كموقع المناهج العامة والحدود التصويرية التي تعمل في قلبها الاعمال النحوية الخاصة وملخص هذا ان العلاقة بين المتكلم والكلام هي موضع نظرية تختلف فيها المذاهب وكل نحو يقوم ليكون تنفيذا لذلك النظرية المصورة [...] فاذا كان ذلك كان علم اللغة العام مذهبا كلاميا يتخذ اللغوي ويرجع فيه الى اصول نظرية مقيدة تقيده (...). ويعلم من ذلك كله ان المذاهب اللغوية كلها تنبني على مواقف كلامية ضرورية" [الطبيعة والتمثال].

المسافة التي تفصل «الخصائص المجردة» عن موازياتها في «الوجود المادي» بين السيوية والتوليدية

1- ان احد الاسئلة التي تمثل بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام السؤال حول العمليات العضوية التي تمثل الاساس المادي للمعرفة اللغوية. والواقع ان هذا السؤال به اتخذت التوليدية موقعها المتميز ضمن السياق العام للفكر الغربي. لكن يجب ان ننتبه الى ان هذا الموضوع - موضوع العمليات العضوية التي تكون الاساس المادي لنظام المعرفة الذي في حيازة العقل/الدماغ، النظام الذي من مكوناته المعرفة اللغوية بجميع ابعادها: الاكتساب والانتاج والإدراك والفهم والتأويل... - موضوع يمثل اكتشافه بالنسبة للتوليدية "حلما فلسفيا" دونه عوائق لايمكن تخطيها في الظروف الحالية للبحث العلمي في هذا الشأن. لكن في انتظار ظهور بشائر الأمل هناك موضوع مؤقت يمكن الاشتغال به على اساس انه يمثل التوطئة والتمهيد الطبيعيين نحو تحقق الحلم المذكور وهو البحث النظري المجرد في خصائص "نظام المعرفة" اما السؤال عن العمليات العضوية فهو سؤال عن العمليات التي تمثل بالنسبة لهذه الخصائص أوعيتها المادية.

ان هذا النموذج في ترتيب الاولويات اي في ترتيب ما يمثل متخيلا وأملا فلسفيا بالنسبة لما يمكن الاشتغال به عمليا واعتبار هذا الاخير التوطئة الطبيعية نحو تحقيق "المتخيل" الفلسفي، هذا النموذج استفادته التوليدية بزعم مؤسسها⁽³⁹⁾، من مجريات الأمور في مجال العلوم الطبيعية. ان الكيفية التي تطورت بها النظريات في هذه العلوم والطريقة التي تكيفت بها مساطر التحليل والاستدلال تبعا لموجبات هذا التطور كل ذلك مثل بالنسبة للتوليدية إطارا ميتودولوجيا ذا قيمة مرجعية خاصة: فالاشتغال بالخصائص المجردة الواقعة في حدود الافتراض النظري في انتظار اكتشاف ما يوازيها من عمليات عضوية في الوجود المادي مثل بالنسبة لتطور "العلوم" و "النظريات" مرحلة ضرورية « فالمشتغلون بالكيمياء في القرن التاسع عشر افترضوا، في اطار اهتمامهم بخصائص العناصر، نماذج مجردة لجملة من التركيبات الكيميائية. هذه النماذج قامت على "مفاهيم مجردة" نذكر منها "الجزء" و"الجدول الدوري للعناصر" والتكافؤ الذري الخ...

ان ما يوازي هذه المفاهيم المجردة من خصائص عضوية في الوجود المادي كان يمثل بالنسبة للدرس الكيميائي في المرحلة التي شهدت ولادة هذه المفاهيم حلما وجب الدفع بعجلة الدرس الكيميائي في الاتجاه الكفيل بتحقيقه (...). غاية الأمر ان البحث النظري المجرد في الخصائص المذكورة

كان الخطوة الاولى في درب طويل كان منتهاه اكتشاف⁽⁴⁰⁾ ما يوازيها من خواص في الوجود المادي (...). ان البحث في العقل - الدماغ يجب ان يكون جاريا على المنهاج ذاته فالصعوبات "المادية" الحالية التي تكتنف هذا البحث يجب حملها محمل "العوائق" التي كانت تمثل بالنسبة للدرس الكيميائي في ق 19 تحديا انطلوجيا (-هل الخصائص المجردة لها وجود مادي). فكما أن الافتراضات النظرية المجردة مهدت بالنسبة للدرس الكيميائي الطريق نحو اكتشاف مستويات جديدة في الوجود المادي اعمق وارحب فإن الاكتشافات الواقعة في حدود الافتراضات النظرية والتي يقوم بها الباحثون في مجال اللسانيات النفسية نرى انها تمهد الطريق نحو اكتشاف العمليات العضوية التي توازي تلك الخصائص المجردة في الدماغ⁽⁴¹⁾.

2- هذا المنهاج في ترتيب "الاولويات" النظرية قام في التوليدية على مقدمة جواز قياس العقل/الدماغ على موضوعات العلوم الطبيعية لكن ماهي المقدمات التي انبنى عليها افتراض جواز هذا القياس؟

ان الصياغة التفسيرية المعاصرة التي اقترحتها التوليدية للإجابة الافلاطونية في شأن المسألة المعرفية في صيغتها السقراطية جعلت المعرفة اللغوية امرا فطريا عاما وربطتها بموجب هذه الفطرية بالتكوين البيولوجي البشري المحدد وراثيا لأن هذا التكوين هو الذي يمثل بالنسبة لمنطق العلوم الطبيعية القاعدة المادية المشتركة بين افراد النوع البشري.

هذه اللغة المعاصرة في التعبير عن الاقتراح الافلاطوني القديم تولد عنها سؤال فتح بابا من المشاكل التي تستعصي على البحث اللغوي في صورته التجريدية الحالية وأم هذه المشاكل العلاقة التي

40- انظر في: Louis de Broglie : " Continu et discontinu en physique moderne " p 59 - 64

موقفا متميزا من هذا الضرب من الاكتشافات ونذكر ان هذا الموقف جاء من هذا الكتاب في سياق استعراض نظرية الفزيائي "بور" في التكامل بين المظهر الموجي والمظهر الجسيمي في الضوء ونظريته في مشكلة الحتمية في الفزياء الكوانتية. يقول هذا الفزيائي "ان الظواهر الذرية لا يمكن تفسيرها في اطار مسلمة الكوانتا انطلاقا من فكرتي السببية والعلاقات الزمانية والمكانية في وقت واحد (...). ان الدرس الفلسفي الذي يجب اسخلاصه من المسلمة الكوانتية هو ان هذه الاخيرة من جملة ما يلزم عنها من نتائج وموجبات ان الاحاطة بالظواهر الذرية وصفا وتفسيرا تستوجب تدخل آلة القياس في هذه الظواهر وهذا التدخل يؤثر حتما في الشكل الذي تتخذه هذه الاخيرة وفي الطريقة التي نستوعب بها هذا الشكل بحيث يبقى استئثار هذه الظواهر بوصف الواقعية الفزيائية امرا مشكوكا فيه الى اقصى الحدود".

هذا الكلام يثير مشكلة طبيعة الحقيقة العلمية وحدود النظرية الفزيائية ودور التجربة والآلة الاستكشافية في تشكيل "المعرفة" فالقول بان ادوات القياس تؤثر في تشكيل صورة "الجسم" المبحوث عنه وخصائصه من معانيه ان هذه الأدوات هي التي تصنع هذه الخصائص وذلك الجسم بصرف النظر عن كون هذا وتلك واقعا فزيائيا مستقلا.

ينبغي ان تقوم بين "الخصائص المجردة" والافتراضات النظرية عن الكيفية التي تتركب بها الوحدات⁽⁴²⁾ وعن المبادئ الضابطة لهذا التركيب، وبين ما يوازيها من خواص في "الوجود المادي".

في معالجة هذا التحدي الانطولوجي (= هل الخصائص المجردة لها وجود مادي) ذهب شومسكي الى انه يجب ان تعطى اهمية خاصة لدور الاسئلة الفلسفية في توجيه الشق المادي من برنامج البحث الذي يستهدف الطبيعة الاساسية للكائن البشري. وذلك لأن الاسئلة الفلسفية عن الخصائص المجردة - في زعمه - هي التي تحدد ما الذي يجب على الباحث في مجال العلوم الطبيعية ان يدرسه، يقول "فانطلاقاً من افتراضات اللساني حول الاسئلة الثلاثة الاولى التي تمثل بالنسبة للبرنامج التوليدي في البحث اللغوي اطاره الفلسفي العام يستطيع الباحث المختص في دراسة الدماغ ان يتبع ويتفحص العمليات العضوية التي تمثل بالنسبة للخصائص المجردة التي صاغتها النظرية اللسانية اوعيتها المادية.

ان اقل ما يمكن ان يقال عن دور الاسئلة المذكورة وعن الافتراضات المقترحة بشأنها هو انها تحدد للباحث المختص في دراسة الدماغ ما يجب ان يبحث عنه اي انها تشير فيه على الاقل فضول البحث في ما يوازي الخصائص المجردة من خواص في الوجود المادي"⁽⁴³⁾.

ان شومسكي في هذا التوجه يعطي للدرس الفلسفي دوراً شبيهاً بالدور الذي كانت تحظى به الفلسفة على عهدها التقليدية الغابرة⁽⁴⁴⁾.

ويعجب المرء من عدم استنكاف الرجل من التصريح بانه يمارس الفلسفة في اسئلتها وظائفها الكلاسيكية استنكاف وكلامه وتلامذته من ذلك - ولاسيما في جامعات العالم العربي - بل انه لم يأل جهداً في الاستدلال على صحة منظوره هذا، وذلك انطلاقاً من الكيفية التي تطورت بها النظريات في مجال البحث الفيزيائي والكيميائي وفي مجال العلوم الطبيعية بصفة عامة: فافتراض الخصائص المجردة في

42 - هذه الوحدات تمثل بالنسبة للدرس اللغوي تصورات ومفاهيم مجردة لا تعلم موازياتها في الوجود المادي.

43 - شومسكي 1988.

44 - هذا امر نلاحظه ايضا في المقدمات التي يصدر بها كبار الفيزيائيين - وكذا غيرهم من المشتغلين بالعلوم الطبيعية - كتبهم. انظر مثلاً الكيفية التي كتب بها الفيزيائي "هوكينغ" كتابه عن "تاريخ الزمان". وما جاء في مقدمة هذا الكتاب: "لماذا نعتقد نحن ان ما نعرفه افضل؟ لماذا نعرف عن الكون وكيف نعرفه؟ ومن اين جاء الكون والى اين يصير؟ هل كان للكون بداية وفي هذه الحالة ماذا حدث قبل بدايته؟ وماهي طبيعة الزمان؟ وهل تكون له نهاية؟". ثم بدأ بعدئذ مباشرة في استعراض جملة من احوبة الفلاسفة القدماء عن بعض هذه الاسئلة على اساس ان هذه الاحوبة تمثل الاطار الفلسفي الذي انطلق منه المسار التصحيحي المعاصر.

جملة عريضة من مباحث هذه العلوم كان يمثل بداية الطريق نحو اكتشاف العمليات المادية التي تحمل هذه الخصائص⁽⁴⁵⁾.

وهكذا وفي سياق العمل بالنموذج القياسي أي قياس العقل/الدماغ - الوعاء الذي توجد في حيازته "المعرفة" التي تعد اللغة مكونا من مكوناتها - على موضوعات العلوم الطبيعية افترضت التوليدية أن البحث في خصائص الوعاء المذكور يجب أن يمر من الطريق نفسه أي قصر الطريق في الظروف الحالية على الدراسة التجريدية وإرجاء النظر في المبادئ الضابطة للخصائص المجردة في إطار خصائص الدماغ المادية إلى حين.

3 - اللغويات وزوايا الانفتاح على العلم الطبيعي بين السيوييهية والتوليدية

إن السيوييهية انفتحت على العلم الطبيعي كافتتاح التوليدية عليه وهذا كما ذكرنا يمثل رافدا من الروافد الكبرى التي أمدتنا بإمكانات واسعة في المرادفة بين الاشباه والنظائر التصورية في كل من السيوييهية والتوليدية لكن يجب لفت الانتباه إلى أن بين النموذجين فرقا في درجة الانفتاح وزاويته وكيفيته. وهذا الفرق إنما فضلنا لفت الانتباه إليه في هذا المكان بالذات لأن له صلة مباشرة بمشكل العلاقة بين "الخصائص المجردة" (=المفاهيم والمقولات والمبادئ الخ...) وبين ما افترض أنه يوازها من عمليات في الوجود المادي (=الدماغ).

إن ما يميز التوليدية عن السيوييهية في هذا الشأن هو "الحيثية الفلسفية" التي اتخذتها زاوية للنظر إلى الظاهرة اللغوية وجوهر هذه الحيثية هو تحويل "الانشغال اللساني" من اللغة - النص إلى اللغة - العقل/الدماغ. إن اللغة في مقتضى هذا التصور وجودين: "وجوداً في النص" و "وجوداً في العقل/الدماغ". وهذا الوجود الثاني هو الذي يمثل الانشغال الأساسي بالنسبة للتوليدية. وهو في ذلك قد حمل حمل "الوجود المادي" الذي يشغل به الفزيائي والكيميائي من حيث أنه يحتمل أن ينظر إليه من حيثيتين اثنتين: "الخصائص المجردة" والعمليات المادية التي توازي هذه الخصائص في الوجود المادي باعتبارها أوعية لها في هذا الوجود. وما تحقق لحد الآن من نظر لغوي في إطار التوليدية يتمحور كله حول الواجهة الأولى أما الواجهة الثانية فتمثل في وجه التوليدية تحديا فلسفيا خطيرا لأن البحث في تفاصيلها وخصائصها دونه جملة من العوائق مصدرها أخلاقي في المقام الأول (=عدم إمكان التجريب على النوع البشري). وهذا الضرب من العوائق كما هو معلوم تخطيها يستوجب "تحولات في نظام القيم" الغالب عليها أنها لا تتسم

45 - الإشارة هنا إلى الأفكار والمفاهيم التي ذكرنا أنها قامت في المراحل الأولى للدرس الطبيعي في مستوى التجريد كمفهوم الجزئ والتكافؤ الذري الخ... فالسؤال حول هذه الخواص بدأ سؤالا انطولوجيا أي سؤالا عن: "غيب" ليس في "الشهادة" قرائن مادية تدل عليه.

من جيل الى جيل بل من حقبة حضارية الى حقبة اخرى. (لاحظ مثلاً نظام الرق والمخاض الطويل الذي مرت به البشرية قبل ان تستغني عنه ويصبح هذا الاستغناء "قيمة حضارية" يعتبر الاعتماد عليها: "فسوقاً مدنياً" يعاقب عليه "القانون").

ان السيويوية تتميز عن التوليدية بكونها بقيت عند حدود اللغة - النص اما اللغة كما هي في حيازة الذهن (=العقل/الداغ) المتكلمي فقائمة عرضاً في مستوى التأويل التي تحملها السيويوية وفيما يتسع له لازم نظرياتها من نتائج⁽⁴⁶⁾ نعدّها ملزمة للسيويوية وان لم يصرح بها سيويو "فاذا كان سيويو لم يقل ذلك بصراحة فإن نحوه يدفع اليه وكل ما دفع اليه نحو سيويو فهو من نحوه. وهذا موقف نتخذه ونحن نعلم انه أبعد شيء عن التأويل فنحن لا نؤول شيئاً حين ندفع بالمقدمات السيويوية الى نهاياتها"⁽⁴⁷⁾.

ان الكيفية التي بنت بها السيويوية اشكالها العامة ومبادئها الاساسية يمكن لمن شاء ان يعتمد على مرونتها الصورية العالية في تخريجها على كونها نموذجاً للغة - العقل اي نموذجاً للمعرفة والاكتساب بالاضافة الى كونها نموذجاً للغة - النص. وقد سبقت الاشارة الى شيء من ذلك عندما ذكرنا انه يمكن ان يقال في تأويل من التأويل التي تحملها النظرية النحوية العربية القديمة "ان النحوي العربي لم يهتم بالقول المنجز ولكنه اهتم بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة هي التي تكون الاساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث ان هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئاً آخر [في الاكتساب والادراك والانتاج] غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول او تقصر".

ان الخصائص المجردة التي تمحورت حولها المبادئ والقوانين السيويوية كان يوازيها في هذه الاخيرة تفسير لها باعتبارها موازية لخصائص الجسم الطبيعي في الوجود المادي.

ان الذي املى على السيويوية هذه الزاوية في النظر الى الظاهرة اللغوية هو الكيفية التي بها ارتبطت بالعلم الطبيعي الذي عاصرتة وعاشت في ظل تقاليده واعرافه، فسيويو جاء نحوه مبنياً على

46 - معلوم ان قيام هذه الفكرة او تلك في لازم نظرية من النظريات غير قيامها في ملزومها فلو كانت فكرة اللغة - العقل قائمة في السيويوية في حدود التصريح المقدماتي اذن لانتج عليها بموجب ذلك من جهة المتكلمين باب واسع من التقرير والتعنيف ولاعتبرت طرفاً مباشراً في المحادلات الكلامية حول المسألة اللغوية.

هذا واذا تذكرنا خصوصيات الاطار الذي نشأ فيه الدرس النحوي العربي وهو الاطار الذي كان الغالب عليه الطابع التعليمي تبين لنا ان النحو العربي ما كان أغناه عن ان تكون منزلته من علم الكلام منزلة الشريك في المطارحة الكلامية خصوصاً أن علم الكلام كان يمثل بالنسبة للثقافة الاسلامية مصفاة رقابية يتحدد بواسطتها ما يجوز ان يتسرب الى الجماهير باعتباره معرفة صالحة للتلقين ومالا يجوز.

47 - "آية اللغة و كبرياء النظر".

منوال ينبئ عن كونه كان يريد تقديم الدليل على صحة التوجهات العلمية في عصره⁽⁴⁸⁾ ومعلوم أن السيوييه دشتت هذه الطريقة في الارتباط بالدرس الطبيعي الفزيائي بمعاملتها للعناصر والكائنات اللغوية معاملة الجسم الطبيعي اي من زاوية كونها امتدادا لأجسام العالم الطبيعي يصدق عليها من قوانين التغير ما يصدق على هذه الاخيرة.

ان قوانين التغير في الجسم الفزيائي مثلت بالنسبة للسيوييه إطارا لتفسير الخصائص المجردة محور مبادئها ونظرياتها عن الجسم اللغوي وقد استفاد هذا الوضع النظري من طبيعة المسافة التي تفصل في السيوييه بين الخصائص المجردة المذكورة وخصائص الوجود المادي وهي مسافة مباشرة خلافا للتوليدية حيث ان استخلاص خصائص الوجود المادي الموازية لخصائص الوجود النظري المجرد يمثل حلما وأملا وليس ممارسة فعلية كما هو الشأن بالنسبة للسيوييه.

ان الاختلاف بين السيوييه والتوليدية من هذه الجهة راجع الى ان اللغة في الاولى اعتبرت امتدادا أنطولوجيا لأجسام العالم الطبيعي اما الثانية فتميزت بتحويل زاوية النظر من اللغة - النص (=الجسم) الى اللغة - العقل (/الدماغ).

هذا الفرق يترتب عنه فرق آخر وهو ان السيوييه يمكن اعتبارها انغماسا كليا في العلم الطبيعي الفزيائي الذي عاصرته، اما التوليدية فقد جاءت بسبب من تحويلها المذكور آنفا من اللغة - الجسم (=العبرة - النص) الى اللغة - العقل، انغماسا صريحا في الاسئلة الفلسفية الكلاسيكية المتعلقة بالمشكلة المعرفية التي تحتل الموقع المركزي من برنامجها العام ومن خلفيتها الفلسفية.

ان اللغة لا تدرس في التوليدية بهدف اكتشاف قوانين اللغة بل لاكتشاف قوانين العقل/الدماغ بما هو آلة للمعرفة (اكتسابا وانتاجا وتأويلا...). التوليدية مشروع فلسفي غايته القصوى ان تخرج هذه الاسئلة المعرفية من دائرة سلطة الدرس الفلسفي النظري الى دائرة انشغالات العلم الطبيعي المادي. وهي بذلك تقترح على فرع من فروع هذا العلم، وهو الفرع الذي يشتغل بالدماغ معطى بيولوجيا، تقترح عليه موضوعا جديدا وهو "العمليات العضوية" التي تتفاعل في الدماغ اثناء ممارسة "المعرفة". يختلف أشكالها. وما التركيز على الشكل اللغوي لهذه المعرفة الا لكونها تقدم إمكانات غنية للاكتشاف والمعاينة "التجريبية" يمثلها التنوع الهائل في اللغات الطبيعية التي تحقق ذلك الشكل. اما السيوييه فقد جاءت كما ذكرنا سابقا امتدادا ابستمولوجيا مرنا لمباحث العلم الطبيعي الذي عاصرته. يؤكد ذلك، الدرجة العالية من الانسجام الذي قام بين مكونات جهازها الاصطلاحي ومعجمها المفهومي.

48 - د. أحمد العلوي: - "جلسات التكوين 86 - 88"

- "Grammaire et Coranité"

اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة ووحدة العقائد الكلامية

- 1 - "المعرفة" و "القدرة": الحد التوليدي ونظرية المتكلمين في "العلم الاضطرابي الذي ليس كسبا بشريا".
- 2 - "المواضع اللغوية" والاشكالية الاكتسابية.
- 3 - النظرية النحوية ومبادئ "العمل العقلي".
- 4 - "مفاتيح شومسكي و "ابواب" سيويه.
- 5 - الغيب "المباري تراه" "نية" في السبويهية ويـــــراه "العقل" في التوليدية
- 6 - من فلسفة "الجسم" الى النظرية اللغوية: الزادف النظري وحدود "العقل" بين اللغويات العربية واللغويات التوليدية
- 7 - من جوامع العقل النظري التصويرية: "الاشتغال بالحدود بين الكليات المجردة وبين ماتسع له هذه الكليات من كيفيات مختلفة في التطبيق ومسالك متنوعة في التنزيل" (بحث في إمكان المرادفة بين "تحقيق المناط" المفهوم الاصولي و"تثبيت الوسائط" المفهوم التوليدي)

العقائد الفلسفية التوليدية و نظائرها في "علم الكلام" العربي القديم

تقديم

الغاية التي نرجوها في هذه الفقرة لاترقى إلى الدراسة الموسعة والموازنة التفصيلية بين العقائد الكلامية التوليدية وبين ما شاع في اللغويات العربية النظرية (=علم الكلام) من نظائر عقدية تشبهها، بل القصد متوجه الى ما دون ذلك وهو التنبيه الموجز و الاشارة المحملة الى مظان الترادف والتشابه. فإذا حصل هذا التنبيه، و ان خف وزنه و دق مناطه، فقد بلغنا المبتغى و حققنا المرتجى. وهكذا فقد فضلنا أن نبني تعاليق هذه الفقرة على منوال بسيط لا تركيب فيه، مخالف لما ارتضيته من سبل التعليق المفصل سواء في الفقرة السابقة، ام في مباحث هذه الاطروحة بجملتها. بحيث سنكتفي باستخلاص جملة من المواقف الفلسفية مستخرجة من مظانها عند مؤسس التوليدية⁽⁴⁹⁾ منقولة الى العربية، منبهين تنبيهها خفيفا - لا يرقى كما ذكرت الى مستوى التعليق المفصل - الى ما يشبهها عند علماء الكلام القدماء. وسنراعي في هذا الاستخلاص الايجاز ما امكن اما في اختيار هذا الموقف او ذاك فسنراعي فيه معيارا واحدا وهو ان يكون النص - الموقف المنقول معبرا عن وجه من اوجه "النواة الاطروحية المميزة" التي تمثل جوهر الموقف التوليدي من إشكال "المعرفة" كما تنوالت في البحث الفلسفي المعاصر، وأن يكون لهذا الوجه نظير يشبهه أو يرادفه في المواقف الكلامية القديمة.

ان المسائل التي مثلت بالنسبة للنحو التوليدي اطاره الفلسفي العام و التي منها استمد ذلك النفس التأملية الذي يكاد لا ينتضب لم تخرج في جوهرها العام عن مسائل: الوضع والكسب ونظرية العلم الاضطرابي في الكلام⁽⁵⁰⁾ وهل "امكان الكلام" يكتسب ام هل هو جزء من هذا العلم الاضطرابي، وهذه المسائل كما هو معلوم مثلت بالنسبة لفلاسفة "علم الكلام" محور نظرهم في المسألة اللغوية. هذا مع فارق - لائمل من تكرار الاشارة اليه - بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية (=النظرية الكلامية)

49- نكتفي هنا في هذا الشأن بثلاثة أسانيد لشومسكي هي:

- "اللغويات الديكارتية" 1966.

- "المعرفة اللغوية: طبيعتها ومصدرها واستعمالها" 1986 - أ.

- "اللغة ومشكلات المعرفة" 1988.

50 - سننقل بعد قليل نصا للقاضي عبد الجبار يستفاد منه ان اللغة في الاختيار الفلسفي لهذا الأخير جزء من الطبيعة الاساسية للانسان اي جزء من فطرته - والفطرة الحظ المشترك بين افراد النوع البشري - وان المكتسب في الكلام ليس صورته في هذه الطبيعة الاساسية ("إمكان الكلام") وإنما مران آلة الكلام وحصول مستلزماته وانعقاد شروط انعقاده وخروجه الى حيز الفعل وهي: العلم والارادة والآلة الخ...

وهو ان الاولى يجب ان نميز فيها بين وجهين توأمين (-مرتبطين برحم تصورية واحدة) هما: برنامج الدراسات النظرية العامة والاصول التصورية المقيدة من جهة، وهذا البرنامج يمثل نسق العقائد الفلسفية حول مسائل العقل والمعرفة، اما الوجه الثاني فهو التصاوير النحوية التفصيلية التي تنزل من البرنامج المذكور منزلة التنفيذ التصوري (-دراسة تفاصيل الصور العامة المبنية في البرنامج العام)⁽⁵¹⁾.

هذا في اللغويات التوليدية اما في اللغويات العربية القديمة فالأمر فيها على خلاف ذلك اذ ان هذه اللغويات لم تتحقق في شكل مشروع واحد متجانس قائم على ذلك الضرب من التواصل الحميم والمباشر بين البرنامج النظري (-الكلامي) العام و النظرية النحوية التي تفصل صورته العامة فالسيبويه كما ذكرنا في مكان سابق مثلت حلا وسطا بين مذاهب علم الكلام «ولو كان في النحو العربي ما يشم منه رائحة مذهب من المذاهب الكلامية لا شتد عليه قول المذاهب الكلامية ولكنه كان حلا وسطا بين مذاهب علم اللغة العام (-علم الكلام) واذا كانت مذاهب علم اللغة العام تبنى ثم تبنى عليها الأنحاء التفصيلية فما كان ذلك الا لانطلاق التصوير في هذه المذاهب اما عند العرب القدماء فإن التصوير كان محرما و ان مورس ممارسة خفيفة في مواقع اخرى اذ يكون المصور بينا كالعبارة الخارجة فإن كان خفيا مغيبا لم يغامر أحد بالتصوير ولهذا كانت المذاهب الكلامية كلها (علم اللغة العام) مدخلا الى المباحث اللغوية العربية و كانت هذه المباحث منتجعا تجتمع عنده هذه المذاهب»⁽⁵²⁾.

بناء على هذا فإن الموازنة في هذه الفقرة - كما ذكرنا في مقدمتها - موازنة لا بين التوليدية والسيبويه ولكن بين التوليدية في شقها الفلسفي واللغويات العربية في صورتها النظرية (-الكلامية) لا في صورتها النحوية التفصيلية.

* * *

51 - انظر تفاصيل هذا التمييز في "الطبيعة و التمثال".

52 - "الطبيعة و التمثال".

1 - «المعرفة ليست القدرة»⁽⁵³⁾ و«العلم الاضطرابي ليس كسبا بشريا»⁽⁵⁴⁾

لقد جاء الموقف التوليدي من "إشكال المعرفة" في صورتها التي اثيرت بها في اطار البحث الفلسفي المعاصر، ردا على الموقف السلوكي الذي ملخص زعمه في هذا الشأن أن المعرفة نظام من العادات العملية والمهارات الانجازية ليس غير وأن المظهر الابداعي في استعمال اللغة لا يناسبه في اطار هذا التصور ان يفسر الا باعتباره من تجليات القدرة على "القياس" التي يكتسبها المتكلم بمقتضى حيازته للعادات والمهارات المذكورة، اي ان قدرة المتكلم على انتاج تراكيب جديدة مظهر من مظاهر قدرته على القياس. فهو ينطلق من العناصر التي منها تكونت تجربته اللغوية (جملة العادات والمهارات الانجازية المكتسبة) و يقيس عليها. ان مزية هذا التصور عند اصحابه انه يجنبنا الوقوع في متاهات العقلانية الديكارتية المغرقة في التجريد. و الاشارة هنا بطبيعة الحال الى فكرة "الجوهر الثاني" التي لجأ اليها ديكارت لتفسير الخصائص التي استثنائها من دائرة مبادئ "آليات التماس".

اما الرد التوليدي على هذا التصور فيمكن تلخيص جوهره على النحو الآتي: "إن القول بأن المعرفة هي عين "الاستعداد" و "القدرة" العملية على الكلام قول مستحيل بالبداهة. و ذلك لأن القدرة و الاستعداد بهذا المعنى امر متغير و ليس مشتركا بل يقع فيه التفاضل بين المتكلمين اما "المعرفة" فلا تفاضل فيها بينهم. فالقدرة على الكلام قد يفقدها المتكلم لأسباب عارضة و يزوال هذه الأسباب تعود القدرة. و في الفترة التي تكون القدرة فيها على الكلام مفقودة تبقى المعرفة اللغوية في حيازة المتكلم. وافترض امتلاك هذه المعرفة هو الذي يفسر كيف يمكن للمتكلم ان يستعيد القدرة العملية على الانجاز اللغوي بعد زوال الأسباب العارضة التي أدت الى فقدانها. المعرفة اذن لايجوز ان تتخيل أنها عبارة عن نظام للقدرات والاستعدادات لأن هذه تتعرض للفقد وتبقى المعرفة ويمكننا بواسطة اسلوب المناورة اللفظية ان نميز بين المستويين بالقول إن الأمر يتعلق بقدرتين: القدرة التي قد تتعرض للفقد (وهي القدرة على الاستعمال الفعلي) والقدرة التي تبقى ولا تزول وهي المعرفة الفطرية"⁽⁵⁵⁾.

ان إشكال المعرفة والفرق بينها وبين القدرة إشكال قديم تنوول في المباحث الكلامية في إطار مسألة الكسب والاضطراب و مسألة علاقة الانسان بالظاهرة اللغوية وهل هي علاقة بالطبع والاقتضاء أم بالعرض والاتفاق.

53 - شومسكي

54 - القاضي عبد الجبار.

55 - شومسكي 1988.

لن نستطيع، على كل حال، ان نخطط في هذه الحالة بكل كتب المتكلمين القدماء، لكننا سنكتفي بالإشارة الى جملة من الأسانيد انتخبناها دون غيرها نظرا لشيوع متونها في هذا الشأن. انظر مثلاً:

- فخر الدين الرازي "مفاتيح الغيب" ج 26 - ص 187.
- ابو نصر الفارابي "كتاب الحروف" ص 77 - 80.
- ابو عثمان الجاحظ "رسائل الجاحظ" ج 1 - ص 140 - 143.
- ابو عثمان الجاحظ "الحيوان" ج 1 - ص 30 - 34.
- ابن جني "الخصائص" ج 1 - ص 239⁽⁵⁶⁾.
- القاضي عبد الجبار "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 ص 211 - 212 - 213.

ونستعرض فيما يلي نصين وجدتهما أبين ما في هذه الأسانيد دلالة على صدق ما زعمت من أن المتكلمين القدماء انشغلوا بمسألة اللغة وهل هي منحة فطرية ام كسب بشري. و اول هذين النصين مقالة للجاحظ جعل فيها "القدرة على البيان" مناطاً لانقسام الوجود، الى موجود مستدل (مبين) وموجود غير مستدل وهذا الأمر اشتهر في لغة التوليديين بلفظ آخر وهو كون "اللغة مقصورة على النوع البشري وعامة في افراده". اما النص الثاني فهو للقاضي عبد الجبار وهي مقالة مباشرة وصريحة في مسألة الكسب والفطرة الضرورية:

أ - "ووجدنا كون العالم، بما فيه، حكمةً، ووجدنا الحكمة على ضربين شيء جعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة، فاستوى بذاك الشيء العاقل وغير العاقل في جهة الدلالة على انه حكمة واختلفا من جهة ان احدهما دليل لا يستدل والآخر دليل يستدل، فكل مستدل دليل وليس كل دليل مستدل، فشارك كل حيوان سوى الانسان جميع الجماد في الدلالة وفي عدم الاستدلال، واجتمع للانسان ان كان دليلاً مستدلاً ثم جعل للمستدل سبب يدل على وجوه استدلاله ووجوه ما نتج له الاستدلال وسموا ذلك بياناً"⁽⁵⁷⁾.

تعريف البيان بحسب ما جاء في هذه المقالة انه "سبب جعل (مبنياً للمجهول لا للمعلوم) للمستدل يدل على وجوه استدلاله" وهذا التعريف من معانيه ان السبب المذكور ليس كسباً بشرياً بل هو منحة جعلت له ضرورة وجودية.

56 - يتميز ابن جني عن سابقه في هذا الخصوص بكونه استعمل لفظاً في هذا الشأن استأثر به دونهم وهو "قابلية النفوس للاكتساب".

57 - "الحيوان" ج 1/ص 33.

ب - ويذكر القاضي عبد الجبار في سياق الاستدلال على ان العلم بالكلام ضروري وليس مكتسبا، ان العلوم اللغوية لو كانت مكتسبة لصح من العاقل ان يكتسبها عند المشاهدة الاولى فكان لا يحتاج الى تكرار المشاهدة والمطاوله في الاختبار. كما ان اختلاف احوال العقلاء في مقدار ما يحصل لهم من المعرفة بالكلام وفي مدة اكتمال هذا الحصول يعتبره القاضي عبد الجبار دليلا آخر «على انه (اي العلم بالكلام) ضروري والعادة⁽⁵⁸⁾ فيه مختلفة...»

يقول القاضي عبد الجبار في دليل آخر على ان العلم بالكلام ضروري وليس مكتسبا "ولو كان مكتسبا لوجب ان يكون دافعا عن النظر في دليل وقد عرفنا ان هذه العلوم لا دليل عليها لانها كالمشاهدات⁽⁵⁹⁾ لو لم تكن ضرورية لما صح حصول العلم أصلا لأنه إذا لم يكن هناك دليل استدل به على ذلك فكيف يمكن ان يكون مكتسبا".

وفي السياق الاستدلالي ذاته يضيف القاضي عبد الجبار: «ولهذه الجملة قلنا ان المعرفة بالحساب لا تكون الا ضرورية⁽⁶⁰⁾ لأنها معرفة يجمع قدر الى قدر، فالحال فيها ما قدمناه لأنه لا فرق بين العلم بالفرق بين المدور والمربع، وبين العلم بالفرق بين العشرة والمائة ولا فرق بين العلم بما اذا انضم بعضه الى بعض كان مربعا وبين ما اذا ضم بعضه الى بعض كان مائة في ان جميع ذلك لا يكون الا ضروريا لكنه ربما يدق ويلتبس كما قد يدق كثير من المدركات فيحتاج في تمييزه الى تكرار الإدراك والتأمل ولا يمنع ذلك من كونه ضروريا. فكل هذه العلوم لا تخرج عما ذكرناه وان كانت العبارات تختلف فيه لأن ضرب العدد في العدد ليس الا من باب الجمع، لكن المراد بالضرب جمع الخمسة خمس مرات والمراد بالجمع جمع خمسة الى خمسة. فاللقب مختلف والمعنى متفق فكذلك القول في القسمة انها تفريق الجمع. فالعلم بكيفية العلم بالجمع لأننا كما نعلم باضطراب ان بعض الاجسام اذا ضم الى بعض يكون مربعا فكذلك نعلم اذا فرق بعضه عن بعض كيف يكون حاله فكذلك القول في الأعداد والعلم بالكلام وتركيبه يجري على هذا النحو لأن المتكلم يجب ان يكون عالما بأفراد الكلام ويعرف ما اذا ضم بعضه الى بعض يكون ضربا من الكلام ومفارقته لغيره وكذلك القول في تفريق بعض عن بعض

58 - هذا التمييز بين "الضروري" و"العادة" هو المرادف التام للتمييز التوليدي في المناورة اللفظية التي تضمنتها مقالة شومسكي السالفة بين المعرفة (=الضرورة) والعادة (=القدرة العملية).

59 - يقصد بالمشاهدات هنا ما يقصده التوليدي بالتمثيلات المستبطنة (سنرى مصداق هذه المرادفة لاحقا).

60 - الغريب في هذه المقارنة بين المعرفة اللغوية والمعرفة الحسائية والهندسية التي لجأ اليها القاضي عبد الجبار في الاستدلال على فطرية المعرفة اللغوية أنها نفسها المقارنة التي اعتمد عليها شومسكي في السياق الاستدلالي ذاته. وهذا من عجائب "الصدف" حقا. انظر كتاب "القواعد والتمثيلات" 1980 انظر على وجه الخصوص الفقرات الأخيرة من الفصل الأخير من هذا الكتاب وكذلك الفقرات الأخيرة من الفصل الثاني ومن الفصل الاول.

فالعالم بذلك ضروري على ما ذكرناه»⁽⁶¹⁾. هذا ويضيف القاضي عبد الجبار في سياق آخر كلاماً يستفاد منه الفرق بين "المعرفة" و"القدرة" من نفس الحثية التي اعتمد عليها شومسكي في كلامه السابق وهي حثية القصور العضوي. يقول في سياق الاستدلال على ان المكتسب في الكلام "مران الآلة" وليس "إمكان الكلام أصلاً": "لأن الكلام يحتاج الى العلم بتصريف الآلة التي هي اللسان وغيرها على بعض الوجوه، كما يحتاج الى آلة مخصوصة، فاذا لم يعلم الطفل ذلك او لم تكمل آله لم يمكنه إيجاده وصار ذلك بمنزلة من لا يعلم الأفعال المحكمة في تعذره عليه. ولذلك متى علم ذلك ومرن عليه فعل الكلام»⁽⁶²⁾.

2 - الأوضاع اللغوية وكيفية اكتسابها

النصوص والاسانيد الآتية نرى انها تقدم صورة موجزة عن اهم ما قيل في اللغويات النظرية العربية القديمة في شأن مسألة الاكتساب اللغوي وطبيعة علاقة الإنسان بالمعرفة اللغوية، وهي المسألة التي جرت عادة التوليديين على وصفها بالمسألة الافلاطونية اي كيف تتم للانسان المعرفة بسنن الكلام (=أوضاع اللغة و مقاييسها)؟.

1 - اللغة تكتسب بقانون "العادة" و "المران" اما "السجية" فيتوقف دورها على خلق القدرة على الكلام التلقائي انطلاقاً من مقتضى "العادة" بحيث يصبح الكلام عند المتكلم "يجري اكثره على غير روية ولا فكرة". [ابن وهب الكاتب: "البرهان في وجوه البيان" ص 253/250]

2 - اللغة تحصل "بالنشاط والوراثة"

[أبوحيان التوحيدي "الإمتاع والمؤانسة" ج 1 - ص 116/115]

3 - "الجاهل بتأليف الكلام وأساليبه على مقتضى ملكة اللسان اذا حاول العبارة عن مقصوده ولم يحسن، بمثابة المقعد الذي يروم النهوض ولا يستطيع لفقدان القدرة عليه"

[ابن خلدون "المقدمة": ص - 439/438]

61 - "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 - ص 210/213 ونذيل هذا التوثيق بكلام لشومسكي في كتابه المشار اليه في الهامش السابق ونترك للقارئ حرية التعليق:

"Il est sûr que; pour l'essentiel, cette capacité à manier le système numérique ou les propriétés spatiales abstraites n'est pas une chose qui s'apprend"(règles et représentations p 40)

وقد ورد هذا الكلام في سياق الاستدلال على أن الأنظمة المعرفية - واللغة واحد منها - قوالب تدخل في تكوين شيء واحد هو "الملكة المعرفية".

62 - "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 7 - ص 22.

يعني من كلام ابن خلدون هذا أمران أولهما ربطه الجهل بتأليف الكلام على مقتضى ملكة اللسان بالقصور العضوي وهو ربط يذكر بشغف التوليديين بربط قانون نمو اللغة عند الطفل بقانون النمو العضوي عنده أما الأمر الثاني فهو أنه يتضمن موقفا من مسألة المعرفة بتأليف الكلام على مقتضى ملكة اللسان وهل هي الاستطاعة والقدرة العملية على "العبارة عن المقصود" أو لا. وهذه أيضا - كما رأينا - من أمهات المشاكل التي اشتغلت بها فلسفة النحو التوليدي.

4 - "ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب في لغتهم اعرابا وبلاغة امر طبيعي ويقول كانت العرب تنطق بالطبع وليس كذلك وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسخت فظهرت في بادئ الرأي أنها جبلة وطبع... هذه الملكة إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع و التفتن لخواص تراكيبه وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك التي استنبطها أهل صناعة اللسان ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلها".

[المقدمة: ص 562 - 563]

هذا الكلام يتضمن موقفا صريحا من مسألة "المعرفة اللغوية" وهل مصدرها التجربة (= البيئية والممارسة) أو أنها عبارة عن "امرطبيعي" مصدره الفطرة والخلقة البشرية. والظاهر أن موقف ابن خلدون في هذا الشأن جاء جاريا على منهاج السلوكيين⁽⁶³⁾ إذ يستفاد من كلامه هذا أن "الملكة اللسانية في نظم الكلام" ليست "امرا طبيعيا" وترجمة هذا بألفاظ التوليديين أن الحقائق اللغوية ليست من

63 - ويؤكد هذا مقالة له صريحة في هذا الشأن يقول فيها "الملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته" [المقدمة ص: 400]

هذا ونلفت الانتباه إلى أن كلام ابن خلدون في هذا الشأن لانكاد نحصل فيه على منهب واحد واضح في المسألة إذ وصف اللغة مرة فقال أنها "ملكة" وفي أخرى فقال أنها "ملكة في اللسان بمنزلة الصناعة" [المقدمة ص 568 - 569] إلا أن تقريره بأن "السمع أبو الملكات اللسانية" [المقدمة ص 546] وأن "الملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال لأن الفعل يقع أولا وتعود منه للذات صفة تتكرر فتكون حالا ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة. ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة" [المقدمة ص 554] وأن "مؤلف الكلام هو كالبنا أو النساج والصورة الذهنية المنطبقة كالقالب الذي يبنى فيه أو المنوال الذي ينسج عليه" [المقدمة ص 572]

وإن الشكل الاسلوبي الذي يتخذه الكلام "عبارة عن المنوال الذي ينسج فيه التراكيب أو القالب الذي يفرغ فيه" وإن القوالب ترتبط "بصورة ذهنية للتراكيب المنتظمة كلية باعتبار انطباقها على تركيب خاص وتلك الصورة ينتزعها الذهن من أعيان التراكيب وأشخاصها ويصورها في الخيال كالقالب أو المنوال" أو أن فعل المتكلم في اختياره للتراكيب يقتصر على رصها "في ذلك المنوال رصا كما يفعل البناء في القالب أو النساج في المنوال حتى ينسج القالب بحصول التراكيب الوافية بمقصود الكلام" [المقدمة ص 570]. كل ذلك يؤكد غلبة التصور السلوكي التجريبي على منهب ابن خلدون في مسألة طبيعة المعرفة اللغوية ومصدرها وكيفية اكتسابها.

قبيل ما يعرفه المتكلمون من غير سابق تدريب، وإنما تحصل الملكة اللسانية في نظم الكلام "بممارسة الكلام" و"تكرره على السمع" وهذا مرادفه في اللغة التوليدية عبارة السلوكيين أن المعرفة اللغوية نظام من العادات الانجازية وأنها تحصل بالتجربة وليست اعتباراً فطرياً غريزياً (أو "أمراً طبيعياً" على لغة ابن خلدون في النص المذكور).

من جهة أخرى يتضمن كلام ابن خلدون موقفاً من مسألة القوانين النحوية الصناعية وهل هي مطابقة لمحتوى الملكة اللسانية أو لا وذلك تمييزه بين "العلم باللسان" وهو "معرفة القوانين العلمية التي استنبطها أهل صناعة اللسان" وبين "حصول الملكة" وطريقة "الممارسة" والمران. هذا التمييز يذكر بتمييز شومسكي الشهير بين صورتين لحصول المعرفة باللغة: حصولها بالمعرفة الفطرية وهذه واقعة في حدود اللاوعي والتلقائية بالإضافة إلى كونها مشتركة وحصولها بالمعرفة النظرية وهذه ملكة أخرى غير سابقتها لأنها واقعة في حدود الوعي والمعالجة الصناعية وهذه الملكة ليست مما يتكون عند الكائن البشري بشكل فطري.

5 - وفي العلاقة بين اللغة والعقل والدماغ وهل هي علاقة تولد عضوي أولاً وصلة ذلك بالمسألة الاكتسابية يقول القاضي عبد الجبار « فإن قالو أن تولد الابن من الأب هو كتولد الكلمة من العقل وحر النار من النار وضيء الشمس من الشمس، قيل له أن الكلمة لا تولد من العقل لأنها قد تحصل من غير العاقل وقد يحصل العقل في من لا يمكنه الكلمة. وإنما صح ترتيبها بالعلم على سبيل الاختيار من الفاعل لا لأنها تولد من العقل فإن قال: أردت بالكلمة العلم قيل له: إن العلم هو نفس العقل إذا أشير به إلى العلوم الضرورية وأن أردت العلوم المكتسبة وما يجري مجراها فذلك مما لا يتولد عن العقل لخلو العاقل منه وصحة ذلك فيه». [القاضي عبد الجبار "المغني" ج 5/102].

هذا الكلام الأخير من معانيه أن العلوم الضرورية (=المعرفة الفطرية) يتصور فيها التولد العضوي عن العقل "تولد الابن من الأب" و "حر النار من النار وضيء الشمس من الشمس". أما العلوم المكتسبة (=المعارف التجريبية) فلا يتصور فيها ذلك. هذا وإن من عجائب الصدف هنا أيضاً أن النظر في إمكان قياس صدور اللغة عن العقل على صدور ضياء الشمس من الشمس نجده في مواطن كثيرة من كتب مؤسس التوليدية: انظر مثلاً الفصل الخامس من كتاب "القواعد والتمثيلات" حيث الاستدلال على إمكان المقارنة بين دراسة العمليات العضوية التي تمثل داخل الدماغ الأساس المادي للمعرفة اللغوية ولعملياتها وبين دراسة ردود الفعل النووية الحرارية وعملياتها داخل الشمس، الردود الناتجة عن الطاقة الضوئية المنبعثة من المحيط الخارجي للشمس.

6 - المسائل التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطار مساءلتها الفلسفية العام تمحورت كما رأينا حول جملة من الجوانب بعضها متعلق بالاكتساب وبعضها متعلق بالادراك وبعضها بالمظهر الإبداعي وبعضها متعلق بطبيعة المعرفة اللغوية ماهي.

نجد عند ابن سينا في كتاب الشفاء [الجملة الاولى "المنطق" الفن الخامس "البرهان" ص 190 وما بعدها]، جملة من التعريفات انتظمتها هذه الزوايا الاربع . فقد حد اللغة بكونها: "ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بغير روية تنحو تماما مقصودا" وتقييد الافعال لإلارادية المذكورة في هذا الحد بكونها تصدر عن الملكة النفسانية "بغير روية" يذكرنا بالحاج التوليديين كلما ذكروا ان "العقل يقوم بعمليات حوسبية دقيقة مستعملا تمثيلات عقلية دقيقة ومحددة" على ان ذلك يتم من غير "اعمال فكر او تأمل". وقد اضاف ابن سينا الى هذا الحد لطبيعة المعرفة اللغوية حدودا ثلاثة اخرى يستفاد منها قيام التمييز عنده بين "قوة النفس المستعدة للاكتساب" وهذه يسميها "ذهنا" و"جودة تصور ما يرد عليها" وهذه يسميها "فهما" وجودة الحدس وهي عنده الاحاطة بجزئيات "ما يرد على النفس" في زمن قصير. وهذه يسميها "ذكاء".

"الذهن" اذن و "الفهم" و "الذكاء" عناصر في تعريفات ابن سينا اولها مرتبط بمشكل الاكتساب والثاني مرتبط بمشكل الادراك والثالث بمسألة المظهر الابداعي وهذه بالاضافة الى تعريف اللغة بكونها "ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بغير روية" تمثل بالنسبة للتوليدية كما رأينا اسئلتها الفلسفية الاساسية.

7 - وفي الكيفية التي تتفاعل بها "المعرفة اللغوية الفطرية" والتجربة اللغوية جاء في مقالة للقاضي عبد الجبار ميز فيها بين الأمرين بتسمية الاولى علما "اضطراريا" حاصلا "بيديهة العقل" "لايجوز اختلاف احوال العقلاء فيه" والثانية "علما اختباريا" يختلف باختلاف اللغات وباختلاف أحوال العقلاء فيه، مايلي:

«واعلم انه لا يمتنع ان يُعلم بالاختبار مقاصد المخاطبين باضطرار. ولولا الاختبار المتقدم لم يعلم ذلك حتى يختلف الحال في هذه المعرفة بحسب طريقة الاختبار وما يمكن فيه وما لا يمكن لأن العربي يعرف مقاصد العربي بالاختبار، ولهذا نرى العرب تعرف من مقاصد العرب ما لاتعرفه من مقاصد العجم لما لم يكن فيه من الاختبار ما امكنه في العرب، ولذلك يعرف الاخرس بالاشارة من حال صاحبه مالا يعرفه غيره لأنه قد اختبر من ذلك ما لم يختبره غيره، والوالدة ربما عرفت من اغراض الصبي الصغير عما لا يفهم من القول مالا يعرفه غيرها لفضل اختبارها فاذا صح ذلك لم يمتنع ان يُعرف بالاختبار من حال الواحد والجماعة ما يقع وما لا يقع، وما يمتنع وما لا يمتنع ويكون هذا العلم مما

يحصل باضطراب عن طريق العادة لأنه مباين للعلوم الحاصلة ببديهية العقل الذي لايجوز اختلاف أحوال العقلاء فيه من حيث كان هذا العلم يفتقر الى الاختبار الذي قد تفرق احوالهم فيه».

["المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 - ص 37]

القاضي عبد الجبار يثير المسألة اذن من زاوية ما يشترك فيه العقلاء وهو ما يحصل معرفته ببديهية العقل، وما لا يشتركون فيه وهو ما يحصل بالاختبار. وهي نفس الزاوية التي تناول منها التوليديون المسألة ذاتها. فالعربي والعجمي في لازم مقالة القاضي يشتركان في "العلم الاضطرابي" الذي آلت له "بديهية العقل" التي ليست مناطا للاختلاف ويختلفان في العلم الاختياري الذي آلت له "العادة". وندعو القارئ الى الموازنة بين مقالة القاضي ومقالة شومسكي الآتية:

"ان الطفل اذ يبدأ في مباشرة عملية الاكتساب اللغوي يكون في حيازته اطار تصوري غني يمثل جزءا من معرفتنا الفطرية المشتركة. وهذه المعرفة جزء من تكويننا البيولوجي الذي يقتصر دور التجربة تجاهه على ايقاضه وتفجير امكاناته وشحذه واغنائه بتفاعل الطفل مع أفراد النوع البشري ومع معطيات العالم المادي المحيط به. هذا التصور نرى انه حل ممكن لمشكلة افلاطون"

[شومسكي 1988]

كما ان الفارابي له مقالة في هذا الشأن بينها وبين سابقتها شبه وثيق. يقول "واول ما يفعل شيئا من ذلك يفعل بقوة فيه بالفطرة وبملكة طبيعية لا باعتبار له سابق قبل ذلك ولا بصناعة واذا كرر فعل شيء من نوع واحد مررا كثيرة حدث له ملكة اعتيادية اما خلقية او صناعية".

[الخروف ص 135]

هذا الكلام يؤكد ان الخصومة بين المذهب الفطري والمذهب السلوكي في تفسير المعرفة اللغوية وهي الخصومة الحاضرة بامتياز خاص في كتابات شومسكي الفلسفية خصومة قديمة كانت تلقي بظلالها على كل طرف شارك في الحوار الكلامي الفلسفي العربي القديم.

8 - نصادف عند الجرجاني في اسرار البلاغة تعريفا للظاهرة اللغوية بأن "مادة الصناعة" فيها "الاجزاء المختلفة في الشكل والهيئة" وان الآلة التي تشتغل بها اللغة في مبادئها يمثلها قانون "ايجاد الائتلاف في المختلفات" وانه "كلما كانت اجزاؤها اشد اختلافا في الشكل والهيئة ثم كان التلاؤم بينها مع ذلك اتم والائتلاف أبين كان شأنها اعجب والحذق لمصورها اوجب".

[اسرار البلاغة ص 118]

ان التمييز بين هاتين الجهتين في تكوين الظاهرة اللغوية يذكّرنا بالتمييز التوليدي بين ما يستهدف بالوصف وهو مظاهر التنوع والاختلاف ويسمونها "خصائص النظام الحوسبي الذي تحدده اشكال

التركييب اللغوية المختلفة ومعانيها في اللغات المختلفة" [شومسكي 1988] وبين ما يستهدف بالتفسير وهو "مظاهر النظام الثابت غير المتنوع اي المبادئ الكلية التي تمثل بالنسبة للغات الانسانية المختلفة قاعدتها الاستنباطية وكذا الوسائط (=البرامترات) التي ان وضعت في وضع من الأوضاع المسموح بها في لغة من اللغات جعلت للبنية التركيبية في هذه اللغة خصائص غير خصائصها في لغة اخرى تستوجب تثبيت الوسائط المذكورة في اتجاه آخر". [شومسكي 1988]

"ان اللغات البشرية تبدو مختلفة جدا لكن هذا الاختلاف لا يناسبه ان يكون جزءا من الطبيعة الاساسية لتلك اللغات بل ان نظام الكون في مظاهره المادية المباشرة واللغة جزء من هذا النظام يستوجب ان نفترض أنَّ اللغات المختلفة قد صيغت من طينة واحدة تمثل طبيعتها الاساسية المشتركة وهذه الطينة يناسبها في هذه التصور ان يفترض أنها تنضبط بمبادئ ثابتة غير متغيرة هي التي اصطللحنا عليها بالنحو الكلي، اذا كانت مهمة الواصف في البحث اللغوي تتمثل في تحديد النظام الحوسبي الذي يفسر الظواهر اللغوية المختلفة فإن مهمة المفسر أصعب لأنها تجاوز هذا التحديد الذي يتعامل مع الظواهر في تنوعها واختلافها الى بيان كيف يمكن اشتقاق هذه الظواهر من المبادئ الكلية غير المتغيرة بعد تثبيت قيم المتغيرات (=الوسائط)". [شومسكي 1988]

هذا ونجد مظاهر عملية لهذا المنحى في الاجتهاد والسعي إلى الإحاطة "بالمختلفات في الشكل والهيئة". بمبدأ واحد يمثل قاعدة "اتلافها" في كل مبحث من مباحثهم الاساسية في النظر النحوي التفصيلي (راجع مثلا تعليقاتنا على مبحث نظرية س - خط في الباب الثالث من القسم الأول وكيف قامت هذه النظرية عندهم على مبدأ "ايجاد الاتلاف في المختلفات" (=استخلاص ماهو مشترك بين الأنواع المركبة المختلفة) راجع في السياق ذاته موازنة مفصلة اقمناها بين هذا المنحى التوليدي والمنحى السيويهي في الإحاطة بمظاهر التنوع والاختلاف المنحى الذي قام على مبدأ التمييز بين الشكل الميزاني العام وصوره التلفيفية المختلفة).

9 - وفي الفرق بين مايمكن تحصيله بالملكة الطبيعية وما يحصل بالملكة الصناعية (او ما غير عنه التوحيدى بالفطرة والفتنة [الامتع ج 2 ص 139] وما غير عنه ابن فارس بالاعتماد والتلقن [الصاحي ص 30]). يقول ابن خلدون: "في ان ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم، والسبب في ذلك ان صناعة العربية انما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية لا نفس كيفية فليست نفس الملكة وانما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ولا يحكمها عملا (...). وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها فإن العلم بقوانين الإعراب انما هو علم بكيفية العمل ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة، والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما

بتلك القوانين اذا سئل في كتابة سطرين الى اخيه او ذي مودة او شكوى ظلامه او قصد من قصوده اخطأ فيها عن الصواب واكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على اساليب اللسان العربي" [المقدمة ص 560]

و ادعو القارئ الى الموازنة بين هذا الكلام وبين نصوص ثلاثة نقلتها بتصرف الى العربية من كتاب "اللغة ومشكلات المعرفة":

أ - في الاجابة عن سؤال هذا نصه: "هل يمكن استعمال نتائج النحو التوليدي في مجال تعليم اللغات والترجمة؟". "جاء رد شومسكي على النحو الآتي: « ان قدرة الانسان على مزاوله النشاط العلمي في مختلف مجالات الحياة من غير قدر كبير من الالتفات الواعي والتأمل الشعوري المقصود في مبادئ هذا النشاط تمتاز دائما بالسبق الزمني بالنسبة الى المعرفة العلمية النظرية التي تحاول فهم هذه المبادئ وصيانتها، فالمهندسون منذ أمد بعيد كانوا ينجزون اشياء معقدة تستدعي مبدئيا درجة عالية من المهارة كبناء الجسور مثلا. فقدرتهم على ذلك الانجاز لم تكن متوقفة على حيازة العلوم الهندسية في صيغتها الدقيقة المعاصرة (...). وعلى العموم وبصرف النظر عن كون بناء الجسور مهمة أسهل بكثير من مهمة تعليم اللغات والترجمة فإن الاجابة عن سؤالك هي ان اللسانيات الحديثة ليس بحوزتها ما يمكن ان تساعدك به في هذا الشأن... بل ان علم النفس واللسانيات قد جرا على المشتغلين في المجالات اللغوية ذات الطابع العملي التطبيقي الكثير من الضرر والأذى اذ يتظاهران بأنهما يقدمان إجابات حاسمة وحلولا نهائية في هذا الخصوص...». [شومسكي 1988 (فصل المناقشات)]

ويضيف شومسكي في السياق ذاته ان "حقيقة التعليم ان 1% منها تتعلق بالطريقة التربوية والنسبة الباقية تتعلق بترغيب الطلبة في المادة وجعلها مشوقة وبأن يكون هؤلاء الطلبة على بينة من الضرورة التي تستوجب تعلم المادة المذكورة".

يقول الجاحظ في كلام بينه وبين هذا شبه وثيق: "لأن من أعون الأسباب على تعلم اللغة فرط الحاجة الى ذلك، وعلى قدر الضرورة اليها في المعاملة يكون البلوغ فيها والتقصير عنها"

[الجاحظ الحيوان ج 5 ص 290]

ب - « إن مهمة الطفل الذي يتعلم لغة من اللغات الطبيعية ومهمة النحوي الذي يبحث في بنية هذه اللغة وخصائصها تشابهان في وجوه وتختلفان في وجوه اخرى عديدة. فالخصائص والمبادئ التي يسعى النحوي الى اكتشافها عناصر واقعة في حيازة الطفل عن طريق المعرفة الحدسية البعيدة كل البعد عن التأمل الواعي. ومن مظاهر هذا الوجه الاساسي من أوجه الاختلاف بين عمل الطفل وعمل النحوي ان الطفل تتم له المعرفة بالقاعدة (ص) في مدة زمنية قياسية اما النحوي فلا يكشف ان هذه

القاعدة (ص) وغيرها من القواعد الجزئية جزء من بنية الملكة اللغوية، لا يكشف النحوي ذلك الا بعد جهد نظري مضمّن». [شومسكي (الفصل الثاني) 1988]

ج - "ان للملكة اللغوية من حيث هي عملية مادية بعض الخصائص المجردة هي ما نحاول الاقتراب منه في صياغتنا للمبادئ التي نصفها بكونها مبادئ للنحو الكلي. هذه الخصائص نحرص في صياغتنا لها على ان تكون مقيدة بما فيه الكفاية بحيث يصح ان نزعم بأنها تجيز للعقل البشري ان يكتسب لغة من نوع خاص وبأنها تمثل في نفس الوقت عائقا دون اكتساب لغات اخرى ممكنة لكن من نوع مباين، اي اللغات التي لا يمكن تعلمها بواسطة الملكة اللغوية. هذا وانه من الجائز ان تتصور إمكان اكتساب مثل هذه اللغات لكن شريطة أن نفترض أن هذا الاكتساب يجب ان تكون آتية ملكة اخرى غير الملكة اللغوية. كالمملكة التي يستعملها الانسان مثلا في محاولته فهم مبادئ العالم المادي بالاعتماد على البحث النظري والتجريب والاستدلال..." [شومسكي 1988 (الفصل الخامس)]

10 - من مشهور النظريات التوليدية كذلك في طبيعة الملكة اللغوية ان من خصائص هذه الاخيرة ان سرعة تثبيت الوسائط تتم بالنسبة للغة الام موضوع التجربة اللغوية الاصلية الاولى اما بالنسبة للغة اخرى مختلفة محور تجربة لغوية طارئة فإن تثبيت الوسائط لا يتم بنفس السرعة بل قد لا يتم أصلا اذا تأخر زمن التجربة أكثر من المعقول.

هذا الموقف له نظائر في اللغويات العربية القديمة:

أ - منها: قول الجاحظ "فاللغتان اذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتهما" [البيان ج 1 ص 368]

ب - ومنها قوله ايضا "متى وجدناه [اي الترجمان] ايضا قد تكلم بلسانين علمنا انه قد أدخل الضيم عليهما لأن كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها وتعترض عليها وكيف يكون تمكن اللسان منهما مجتمعين فيه كتمكنه اذا انفرد بالواحدة وانما له قوة واحدة فإن تكلم بلغة واحدة استفرغت تلك القوة عليها وكذلك ان تكلم بأكثر من لغتين على حساب ذلك تكون الترجمة لجميع اللغات" [الحيوان ج 1 / 76 - 77].

ج - ومنها قول ابن خلدون "وانظر من تقدم له شيء من العجمة كيف يكون قاصرا في اللسان العربي أبدا، فالأعجمي الذي سبقت له اللغة الفارسية لا يستولي على ملكة اللسان العربي ولا يزال قاصرا فيه ولو تعلمه وعلمه وكذا البربري والرومي والافرنجي قل أن تجد أحدا منهم محكما لملكة اللسان العربي وما ذلك الا لما سبق الى ألسنتهم من ملكة اللسان الاخرى". [المقدمة ص 569]

د - الا ان لابن جني في هذا الشأن مقالة نحا فيها منحى مغايرا استمد فيه من فكرة المبادئ الكلية المشتركة بين اللغات استمدادا مباشرا وصريحا لا يحتاج الى تأويل جاء فيها:

"وايضا فإن العجم العلماء بلغة العرب وان لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها وتزيد في تنبيههم على أحوالها لاشتراك العلوم اللغوية واشتراكها وتراهمها الى الغاية الجامعة لمعانيها." [الخصائص ج 1 - ص 243].

11 - ان الخلاف بين المنظور الفطري والمنظور التجريبي في تفسير كيفية حصول المعرفة اللغوية ظهر في اللغويات النظرية العربية القديمة في سياق تفسير مبدأ المواضعة:

- السكاكي - مثلا - من أتباع المنظور السلوكي وذلك قوله في تعريف الكلام انه "صناعة مستندة الى تحكيمات وضعية واعتبارات إلفية" [مفتاح العلوم ص 81].

ومن انصار هذا الاتجاه ايضا: الرازي وذلك قوله: "وذلك لأن العقل لا طريق له الى معرفة اللغات بل ذلك لا يحصل الا بالتعليم، فإن حصل التعليم حصل العلم به والا فلا اما العلم بحقائق الاشياء فالعقل متمكن من تحصيله" [مفاتيح الغيب ج 2 ص 176].

- وابو بركات الانباري وذلك قوله "الاترى ان اللغة لما وضعت وضعا نقليا لا عقليا لم يجز اجراء القياس فيها واقتصر فيها على ما ورد به النقل". [لمع الادلة في اصول النحو ص 48]

- والشهرستاني وذلك قوله: "لو قدرنا انسانا خاليا من العبارات كلها ابكم لا يقدر على النطق لا نشك ان نفسه لا تحدته بعربية ولا عجمية ولا لسان من اللسان وعقله يعقل كل معقول وان كان يعرى عن كل مسموع ومنقول. فَعَلِمَ ان الكلام الحقيقي هو الحروف المنظومة التي في اللسان والمتعارف من اهل اللغة والعقلاء ان الذي في اللسان هو الكلام، ومن قدر عليه فهو المتكلم ومن لم يقدر عليه فهو الاعجم فعلم من ذلك ان الكلام ليس جنسا ونوعا في نفسه، ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني بل هو مختلف بالمواضعة والاصطلاح والتواطؤ حتى لو تواطأ قوم على نقرات واشارات وزمرات لحصل التفاهم بها كما حصل بالعبارات". [نهاية الاقدام ص 323]

مقالة الشهرستاني هاته تدرج في صلب مسألة المعرفة اللغوية وهل هي عين القدرة العملية على الانجاز ام هل هي شيء مستقل عن هذه القدرة. ومذهبه في هذه المسألة كما تنطق بذلك ألفاظ مقالته هو أنهما شيء واحد فالكلام "من قدر عليه فهو المتكلم ومن لم يقدر عليه فهو الأعجم".

ان اعتبار الكلام هو القدرة العملية عليه، جرّاً الشهرستاني رأساً الى إنكار "النحو الكلي":

"فالكلام ليس جنسا ونوعاً في نفسه ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني" وبهذا نفهم الحاح شومسكي في

دراساته الفلسفية على ابتداء الكلام بتحديد الفرق بين المعرفة والقدرة واعتبار القول بتطابقهما والقول باختلافهما مقدمتين يلزم عنها نظريتان مختلفتان.

12 - من مشهور النظريات التوليدية عن طبيعة المعرفة التي يمتلكها المتكلم عن الحقائق اللغوية وعن الكفاية العالية التي يمتاز بها توظيفه لهذه الحقائق في كلامه الحر رغم التعقيد الشديد الذي يطبع البنية الحوسبية لهذه الحقائق ان المعرفة اللغوية لا تكون بأسباب ومسوغات منطقية كتفضيل القاعدة البسيطة مثلاً على القاعدة المعقدة. وهذا لا يمكن تفسيره بشكل مناسب الا في اطار فكرة "التكوين الفطري" الذي من خواصه ان الخصائص الناتجة عنه لا تراعى المسوغات المنطقية. يقول شومسكي في هذا الشأن: "لقد استدللنا بما فيه الكفاية على أن اللغة توظف مبدأ الاعتماد على البنية بدلاً من القواعد التي تراعى مبدأ التابع الخطي وذلك رغم أن البنية الحوسبية التي تستوجبها تلك القواعد في ضوء موجبات هذا المبدأ الأخير هي على قدر كبير من السهولة واليسر بالنسبة الى الجهد الحوسبي الذي يتطلبه مبدأ الاعتماد على البنية. ان الطفل سيجد صعوبة كبيرة في تعلم اللغة البسيطة في بنيتها الصورية رغم انه يستطيع، بصورة تلقائية وبسرعة مدهشة، تعلم اللغة الأشد تعقيداً من غير تدريب سابق، وذلك لأن المطلوب منه في تعلمه للغة ذات البنية الصورية البسيطة بنية التابع الخطي ان يقوم بعمليات حوسبية شعورية بدلاً من الاعتماد اللاشعوري على العمليات الحوسبية الآلية التي تقوم بها الملكة اللغوية بصفة تلقائية وبسرعة تفوق كل التوقعات. ان هذه الملاحظة البسيطة تتضمن مقارنة متواضعة لمشكلة افلاطون والكيفية التي يمكن انتهاجها في تناول هذه المشكلة [...] لماذا يقع اختيار الطفل في نشاطه الحوسبي المرتبط بالممارسة اللغوية اكتساباً وإنتاجاً على القواعد الأشد تعقيداً دون القواعد الأقل تعقيداً؟ هذا الأمر لا يمكن تفسيره الا باعتباره خاصية فطرية من خصائص الملكة اللغوية البشرية والخاصية الفطرية تمتاز بكونها لا تراعى المسوغات المنطقية كمسوغ تفضيل الأسهل على الأصعب مثلاً".

[شومسكي 1988]

وفيما يلي نستعرض جملة من مقالات اللغويين العرب القدماء التي تناولت مسألة المعرفة اللغوية من زوايا بينها وبين الزاوية التوليدية قرابة نظرية وثيقة:

أ - "إن هذه العبارات والتفديرات غير حقيقية اي ليست امورا عقلية بل اصطلاحية مختلفة باختلاف الأعصار والأمم. ولهذا لو وقع التواضع من أهل الاصطلاح على أن يكون التفاهم بنقرات وزمرات لقد كان ذلك جائزاً" [سيف الدين الامدي "غاية المرام ص 100]

ب - "وليس من حق الكلام أن يكون مفيدا كما ان من حق القادر ان يكون حيا لأن كونه كلاما لو اقتضى ذلك لاقتضاه في الشاهد والغائب وفي علمنا بجواز كلام غير مفيد دلالة على فساد هذا القول" [القاضي عبد الجبار: "المغني" ج 107/7]

ج - "تأليف الكلام فعل اختياري متصرف في وجوه شتى". [ابن حزم "الاحكام" ج 1 ص 29]
د - "وذلك ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولو لا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بارادة اللفظ ، فكما ان اللفظ يطلقه دالا على معنى ... فيكون ذلك دلالة ، كذلك اذا اخلاه عن اطلاقه في الدلالة بقي غير دال"

[ابن سينا - كتاب الشفاء - الجملة الاولى - الفن الاول "المدخل"]

هـ - "لا مجال للعقل في اللغات" [الغزالي "المستصفى" ج 1 ص 165]

و- "نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى ان يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو ان واضع اللغة كان قد قال ربض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي الى فساد". [الجرجاني "دلائل الاعجاز" ص 35]

ز- "ان اللغة لا تثبت قياسا" [المقدمة ص 454]

ح - "وقد علم ان العقل لا يوجب وضع اللغة أصلا فضلا عن استعمال عبارة مخصوصة في امر معين" [القاضي عبد الجبار "المغني" ج 16 ص 359]

ي - "وانما فزع العقلاء الى الحروف في المواضعة لأنها أسهل وأوسع ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها" [الخفاجي "سر الفصاحة" ص 45]

يبدو من هذه المقالة ان الخفاجي يذهب في المسألة مذهب أن بناء اللغة وتنظيمها اختير فيه "الأسهل" وهو مذهب مخالف لمذهب السابقين الذي استشهدنا بنصوصهم في هذا الشأن.

وهنا أمر وجب لفت الانتباه إليه وهو أن هذه النصوص وإن كان بعضها يحتاج إلى قدر غير يسير من التخريج والتأويل قد يبلغ حد التعسف في بعض الوجوه إلا أنها مع ذلك تبقى دليلا عاما مناسباً على أن اللغويين العرب القدماء قد انشغلوا - من بين ما انشغلوا به من المسائل المتصلة بطبيعة الاكتساب اللغوي - بالنظر في قضية المسوغات والموجبات المنطقية (كمسوغ الأسهل والأصعب) وهل لها دخل في توجيه الاختيارات المتبعة في بناء مادة اللغة وتنظيم بنيتها. فصلاحيه النصوص المذكورة مجرد الاستدلال المحمل على هذا الأمر هو قصارى مانرجوه منها في هذا السياق.

13- يقيم القاضي عبد الجبار حدودا بين "المواضعة" و "الكلام" يستفاد منها ان هذا الاخير أصل والمواضعة عرض فيه وينسب التنوع والاختلاف الى هذا العرض دون أصل "الكلام" وان المواضعة ليس

لها تأثير في كون الكلام كلاما، وان تصرف المتكلمين فيما يجوز توظيفه من امكانات الكلام وما لايجوز في لغتهم هو عين المواضعة.

النظر في هذه المسألة يذكر بالجدل التوليدي الشهير في التمييز في الظاهرة اللغوية بين "النظام الثابت غير المتنوع" ومظاهر الاختلاف الممكنة.

يقول القاضي: "فإن قال قائل: هلا حددتم الكلام بأنه الحروف المنظومة اذا حصلت مفيدة، وليس ثمة في كتب الشيوخ ان الكلام لا يكون الا مفيدا، إلى ما شاكله من الالفاظ الدالة على ما سألناكم عنه؟ قيل له: لأن أهل اللغة قد قسموا الكلام الى مهمل لا يفيد، لأنه لم يتوضع عليه، وإلى مستعمل مفيد، فلو كان ما ذكرتم صحيحا لم تصح منهم هذه القسمة، ولأن الكلام يصير مفيدا بالمواضعة، ويكون الكلام صحيحا وليس للمواضعة تأثير في كونه كلاما كاملا، كما لا تأثير له في كونه صوتا. ولذلك يقول القائل منهم من غير مدافعة. تواضع العرب على الكلام فحصل مفيدا بالمواضعة ويكون الكلام صحيحا، يبين ذلك ان الكلام مهيا لصحة المواضعة عليه كالاشارة والحركة، فكما أنهما لا يصيران كذلك إلا بالمواضعة فكذلك الكلام"⁽⁶⁴⁾.

[المغني في ابواب العدل والتوحيد ج 3 ص 10]

الفصل في هذه المقالة بين "الكلام" و"المواضعة" فصل بين الجوهر العام الثابت الذي لا اختلاف فيه وبين الصور المختلفة التي يتخذها بحسب ما يسميه القاضي في مكان آخر بخصوصيات "الاختبار". ويتعزز هذا المنحى في تصور المسألة بكلام له في سياق آخر جاء فيه:

"اعلم ... أن الكلام من جملة الأفعال المحكمة التي لا تصح الا من العالم بكييفيتها ولذلك يصح من العالم بالعربية ان يتكلم بها ولايتأتى منه ان يعبر عن ذلك المعنى بالفارسية فإن كان يعلم المواضعة الفارسية امكنه ان يعبر بها عن ذلك المعنى وتعذر ذلك منه بالعربية". [المغني ج 16 ص 191]

14 - وفي السياق ذاته نجد عند الشهرستاني تمييزا بين "اللغة" و"المواضعة" يجري في شكله العام على منوال ما افادته مقالة القاضي عبد الجبار السابقة. وهو تمييز انجر في آخر المطاف الى الإقرار بأن اللغات المختلفة لها جنس عام تنتسب اليه:

64 - جاء في النص الأصلي "فكما أنهما لا يصيران كذلك بالمواضعة فكذلك الكلام" والمعنى على ذلك ظاهر البطлан والتناقض بالإضافة إلى ما حرره القاضي قبل هذا الكلام. ولأجل ذلك فإن النص لا يستقيم إلا بأحد أمرين:

(i) إما تقدير أن الناسخ قد أسقط سهوا أداة الاستثناء (إلا) قبل قوله (بالمواضعة).

(ii) وإما تقدير أنه قد أضاف سهوا أداة النفي (لا) قبل قول القاضي (يصيران).

أ - فاللغة في تعريفات الشهرستاني: "معان في ذهن الانسان مختلفة الاعتبار" وهي من حيثية أخرى "معاني كلية مجردة متحدة متفقة" والتكلم يعالج هذه المعاني بآلات هي "التمييز العقلي والتفكير النفساني والتصوير الخيالي".

ب - اما المواضعة فهي عنده "تقدير للمعقول في المحسوس".

واذا كان "المعقول" اسما جامعاً للمعاني المذكورة في التعريف السابق فلان "المحسوس" هو ما يتحقق "عربياً أو عجمياً أو هندياً أو رومياً أو سريانياً أو عبرانياً" [نهاية الاقدام ص 319] وفي سياق آخر يؤكد الشهرستاني هذا المنحى في تصور المسألة وذلك تمييزه بين "الأقوال العقلية والنطق النفساني" والصورة التي تتخذها هذه الأقوال في اللغات المختلفة بحيث "يكون اللسان معبراً عنها تارة بالعربية وتارة بالعجمية ان كان منطقياً وبالإشارة والايحاء ان كان أبكم" [نهاية الاقدام ص 326]

ولهذا نعجب من إقرار الشهرستاني، في كلام آخر بينه وبين هذا الذي لخصنا هنا تناقض واضح بأنه "لو قدرنا إنساناً خالياً من العبارات كلها أبكم لا يقدر على نطق لم نشك ان نفسه لا تحدثه بعربية ولا عجمية ولا لسان من اللسان ... فعلم من ذلك ان الكلام ليس جنساً ونوعاً في نفسه ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني بل هو مختلف بالمواضعة". [نهاية الاقدام ص 323]

ويؤكد هذا التناقض الغريب وان تمييزه بين الكلّي الثابت والخاص المختلف هو الأصل المطرد في تصوره لهذه المسألة قوله أيضاً: «فعلم من ذلك ان الذي حصل من الخيال غيرٌ والذي حصل في النفس غيرٌ وان الذي حصل في العقل غيرٌ ومن امكنه التمييز بين هذه الاعتبارات سهل عليه تقدير النطق النفساني والقول بأن ذلك المعنى جنس ونوع من المعاني له حقيقة لا تختلف والذي في الخيال واللسان ليس جنساً ونوعاً حقيقياً ثابتاً بل يختلف ذلك بحسب الاصطلاح والمواضعة. وعلى امكان التعبير من حال الى حال ومن شخص الى شخص ومكان الى مكان وذلك ليس كلاماً حقيقياً ولا نوعاً متنوعاً ويتبعه الذي في الخيال من الصور والأشكال عن الحروف والكلمات التي في السمع وعن المبصرات والمدركات التي في البصر لكن المعاني التي في النفس حقائق موجودة تتردد فيها النفس بنطقها الذاتي وتمييزها العقلي» [نهاية الاقدام ص 326]

3 - النظرية النحوية ومبادئ العمل العقلي

- « ان الحقائق التي يعرفها المتكلمون عن بنية اللغة يعرفونها من غير سابق تدريب. وهذا لا يمكن تفسيره الا بشيء واحد وهو ان تلك الحقائق جزء من المعرفة التي تنمو في عقل/دماغ الطفل الذي ينشأ في محيط لغوي معين. وهذا معناه ان تلك الحقائق انما استطاع المتكلم ان يعرفها لسبب بسيط وهو ان العقل الانساني لا يعمل الا بهذه الطريقة.

ان خصائص التراكيب اللغوية والتي نجتهد في اسخلاصها بالطرق النظرية المجردة المعروفة نفترض انها تعبر عن مبادئ العمل العقلي تلك المبادئ التي تصور - من حيث كونها جزءا من الملكة اللغوية البشرية - الكيفية التي يشتغل بها العقل الانساني في إنتاجه وتأويله للتراكيب الجديدة» [شومسكي 1988]. خلاصة هذا الكلام ان العقل الانساني يعمل بطريقة واحدة في كل اللغات. هذا وان الكيفية التي انبنى بها في التوليدية هذا القول الفلسفي والجوهر التصوري الذي يؤسسه يملئ علينا هنا ايضا القول بأن الأمر يتعلق بإحدى النتائج التي تحتملها السيويوية على المستوى الكلامي ولو على تأويل بعيد، أصل البعد فيه انحصار مظاهر الاختلاف والتنوع، التي تعاملت معها السيويوية، في اللغة الواحدة.

الإشارة هنا الى مبدأ اشتغال "الآلة العاملة" (=او العقل العاملي) بطريقة واحدة ومبادئ عامة مشتركة في كل الابواب بحيث ان كل باب من هذه الابواب يمكن اعتباره "تأويلا خاصا" من التأويل التي تحتملها مبادئ هذه الآلة.

- « ان المعرفة التي يمتلكها الطفل عن القواعد والمبادئ التي تنضبط بها لغته وحيازته لها في مدة زمنية قصيرة وحجم هذه المعرفة ودرجة غناها بالنظر الى قصر التجربة اللغوية التي يمر بها ومحدوديتها كل ذلك يدل على أن المعرفة المذكورة نظام فطري محكوم بمبادئ التكوين البيولوجي، مستقل عن التجربة وان العوامل البيئية يقتصر دورها كما هو الشأن بالنسبة لكل مكون من مكوناتنا الخلقية الفطرية الثابتة على تحفيز ذلك النظام واخراجه من حيز القوة الى حيز الفعل. ولأجل ذلك فإن احتمالات التنوع والاختلاف ليست من نتائج التنوع الذي تفرضه العوامل البيئية فقط بل هي قبل ذلك من قبيل ما يسمح به الاستعداد الفطري الثابت». [شومسكي 1988]

إن السيويوية لم ينتبه أصحابها الى نتائج نظريتهم على المستوى الكلامي - كما ذكرنا سابقا - ربما استجابة لأغراض اجتماعية وثقافية⁽⁶⁵⁾. ونذكر هنا في هذا الشأن ان انبناء السيويوية على مبدأ استقلال الموازين عن صورها التليفية واستقلال الأشكال العامة عن الصور التي تحتل التحقق بها في كل باب وعلى ان الأشكال الميزانية العامة يجب أن تكون على قدر من التجرد والمرونة الصورية والاستقلال عن المتغيرات المادية (=الابواب=التجربة) بحيث يصح ان تكون أصلا لكل احتمالات الاختلاف والتنوع الذي يطبع الابواب والصور التليفية المختلفة المندرجة تحت كل باب (=وهذه ترادف التنوع الذي يطبع التجربة اللغوية)، قلت ان انبناء السيويوية على كل ذلك تلزم عنه على المستوى الكلامي نتيجة فيما يتعلق بطبيعة المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم بينها وبين نظرية شومسكي

65 - راجع تحليلا مفصلا في هذا الشأن في "الطبيعة والتمثال" (الفصل الاخير).

في هذا الشأن ترادف بَيِّنٌ... اما اعتبار "الخصائص التركيبية معبرة عن مبادئ العمل العقلي" فنتيجة تكاد تكون صريحة في البلاغة الجرجانية التي حولت العملية ومبادئها من كونها قوانين للعبارة الى كونها تصويرا لما يجري في الفكر المتكلمي يقول الجرجاني في تعريف الفكر « ومعلوم ان الفكر عند الانسان يكون بأن يخبر عن شيء بشيء او يصف شيئا بشيء او يضيف شيئا الى شيء أو يشرك شيئا في حكم شيء أو يخرج شيئا من حكم قد سبق منه شيء او يجعل وجود شيء شرطا في وجود شيء وعلى هذا السبيل. وهذا كله فكر في امور معلومة معقولة زائدة على اللفظ». [دلائل الاعجاز ص 378] ويقول في ان النظم يكون «على الوجه الذي اقتضاه العقل»: «الفائدة في معرفة الفرق بين نظم الكلمة انك اذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلمة أن توالى ألفاظها في النطق بل ان تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل» وان «النظم صنعة يستعان عليها بالفكر» وانه «لا يقوم في وهم ولا يصح في عقل ان يتفكر متفكر في معنى اسم من غير ان يريد اعمال فعل فيه وجعله فاعلا له او مفعولا او يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل ما يريد جعله مبتدئا او خيرا او صفة او حالا او ما شاكل ذلك» [الدلائل 374].

النحو في هذا الكلام قانون للفكر قبل ان يكون قانونا للغة فالعمليات والقواعد النحوية من إضافة ووصف واخبار... الخ. - بصرف النظر من كون كلام الجرجاني بشأنها يفيد بأنها في نموذجه سابقة لما يدعى في لغة المعاصرين بالملء المعجمي هي "تعبير عن مبادئ العمل العقلي" وكأني بالجرجاني في ذلك يقيم نظرية حول الكيفية التي تتحول بها تلك المبادئ العقلية (-الفكرية) الى كائنات كلامية هي تلك التي يتخذها النحوي محورا لنظره⁽⁶⁶⁾.

66 -راجع دراسة مفصلة عن هذه المسائل في كتاب "الطبيعة والتمثال" (الفصل الثالث من الباب الثاني والمعنون ب "تساوير الحيازة او تمثال المتكلم") ومما جاء في هذا الفصل عن الحدود بين عمل النحاة وعمل البلاغين في اللغويات العربية القديمة مايلي:

«يقرر الجرجاني ان نحو الفكر كما سميناه راجع في أساسه الى قضية التعليق والبناء فلا نظم في الكلمة ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض وينى بعضها ببعض وتكون كلمة سببا لأخرى. ويرجع الجرجاني في إبراز فكرته الى مفاهيم النحو، فإن التعليق ان تربط اسما بفعل برابطة الفاعلية او المفعولية او تربط اسما بآخر عن طريق الخبرية او الوصفية او التأكيد أو البدلية او الحالية او التمييزية... الخ ويقرر الجرجاني ان هذه الروابط النحوية راجعة إلى المعنى لا إلى اللفظ... الارتباط بين الفعل والفاعل هو ترتيب للمعاني في النفس ينتج عنه ارتباط بين الكلمات في النطق. اذن اعتمادا على هذا المثال يمكن ان يقال بأن المعاني التي يقصدها الجرجاني هي المعاني الوظيفية العاملة والتابعة. كان الجرجاني يؤكد ان الترتيبات العاملة ترتيبات لمعان في النفوس... وإذا شئنا قلنا إن الجرجاني يقرر أن الترتيبات النظمية ترتيبات فكرية وان الانجازات المعجمية التي تمثلها ترتيبات للالفاظ ليست إلا تعبيرا عن الترتيبات النظمية.

علينا منه من مظاهر التنوع والاختلاف ، وذلك ما نعر عنه عادة بالرفع من مستوى القوة التفسيرية لنظريتنا.

وفي هذا الاطار استقر لدينا افتراض قوي استطاع لحد الآن الصمود امام التهديد المذكور آنفا وهو ان الحقائق اللغوية المباشرة التي نستطيع ملاحظتها من خلال الظواهر لا تلزم عن مبادئ الملكة اللغوية وحدها بل تلزم عن تلك المبادئ مقترنة بما تفرضه من احتمالات، المادة الاولى التي يعالجها المتكلم في مرحلة الاكتساب اللغوي. اي ان المادة الاولى منط التجربة الاكتسابية يتمثل دورها الاساسي في الحسم في الاختيارات والاحتمالات التي لم يحسمها النحو الكلي وذلك بتوجيه المتكلم نحو هذا الاحتمال او ذاك.

مبادئ النحو الكلي اذن ثوابت بالأصالة الفطرية لكنها ترتبط بمتغيرات تتدخل المادة الاولى منط التجربة اللغوية في تثبيتها تدخلا حاسما.

وإذا أردنا الاستعانة بأسلوب التشبيه في تقريب المراد، قلنا إن الملكة اللغوية يمكن النظر اليها على أنها نظام من الأجهزة المتشابكة فيما بينها، موصول بعلبة تتسع لعدد من المفاتيح⁽⁶⁷⁾ وكل مفتاح يمكن تثبيته في وضع من جملة أوضاع ممكنة. واشتغال النظام رهين بهذا التثبيت، أي أن النظام يبقى معطلا إذا لم تُشغَل المفاتيح على النحو المذكور. اما إن وضع كل مفتاح في وضع من الأوضاع المسموح بها فإن النظام عندئذ سيشغل لا باعتبار هذه الأوضاع المفتاحية لكن باعتبار طبيعته الاساسية وموجباتها الهندسية اما هذه الأوضاع فيقتصر دورها على تحفيز النظام المذكور على الاشتغال وعلى تكييف طريقة هذا الاشتغال وفق مستلزم كل وضع مفتاحي:

ان النظام الثابت في هذا التشبيه هو نسق المبادئ الكلية اما المفاتيح فهي المتغيرات التي تفرض خصوصية التجربة اللغوية الاولى تثبيتها على هذا النحو او ذاك.

وهكذا فإن امتلاك الطفل للغة معينة نؤوله في هذا التصور بأنه تشغيل للمفاتيح اي تثبيت لكل مفتاح في وضع من الأوضاع الممكنة. وليس الاختلاف بين اللغات الا انعكاسا للاختلاف الذي تسمح به هذه الأوضاع. إن اكتساب لغة من اللغات ليس اذن الا تثبيتاً للمتغيرات في الاتجاه الذي يناسب خصوصيات المادة الاولى، وعليه فقد يلزم عن تغيير عدد قليل من المتغيرات، - ولربما في متغير واحد فقط - لغة بينها وبين اللغة الأصلية التي تنتمي اليها اختلاف شديد جدا على حين قد يكون التشابه بين لغات لا تنتمي الى عائلة لغوية واحدة أوثق مما قد نتوقع اذا كانت التثبيتات البرامترية التي أنتجتها متشابهة.

ان الأساس الذي يقوم عليه البحث اللغوي الجاري على هذا المنهج، في تصور الأشياء، يشبه الأساس الذي يعتمده البيولوجيون في تحديد الأنواع الأحيائية. فكل الأنواع الحية من أبسطها (=البكتيريا) الى اعقدها (=الانسان) تشترك في نظام حياة بيولوجي واحد، قصارى صلتها بالاختلاف والتنوع تلخص في بعض التغيرات الضئيلة في بعض العوامل كالتوزيع الزمني الذي تختاره الخلية لعملياتها مثلاً فتغير بسيط من هذا الصنف قد تلزم عنه فروق كبيرة بين الأنواع الحية التي تؤول إليها الخلية. راجع في هذا الشأن مثلاً ما يقوله علماء البيولوجيا عن الفرق بين سمك الخوت والفراشة. فإن نتائج دراستهم عن الروابط البيولوجية بين الأنواع الحية تثير العجب حقاً.

ان اللغات البشرية تبدو في الظاهر مختلفة اختلافاً شديداً من وجوه عديدة، لكن الحدس الحاد الذي لا ينفك يطاردنا في عصر يتعامل فيه علماء المادة مع الاختلاف والتنوع التعامل الذي منحنا الى مثال من أمثله قبل حين، يقضي بأن هذه اللغات جُمع قد صيغت من طينة واحدة وأن خصائصها الأساسية لابد ان تكون من باب ما يرجع الى مبادئ ثابتة غير متغيرة هي التي نصفها بمبادئ النحو الكلي.

وعليه فإن مهمتنا في الوصف تنطلق من رصيد الاختلاف الهائل اي من الظواهر الملاحظة الى النظام الحوسبي الخفي الذي يمثل إطاراً صالحاً ليس لتفسير هذه الظواهر الملاحظة فحسب بل ما يمكن ان يُحمل عليها كذلك اي لتفسير "الواقع" (=الملاحظ) و"المتوقع".

اما مهمتنا في التفسير فتفوق صعوبة مهمتنا في الوصف اذ يجب ان نبين كيف يمكن اشتقاق الظواهر المذكورة من المبادئ الثابتة بعد عملية تثبيت المتغيرات في الأوضاع المسموح بها»⁽⁶⁸⁾.

هذا النص نقلناه في هذا السياق الى العربية على طوله لغاية واحدة وهي تقديم الدليل على أن الكيفية التي انبنى بها القول التوليدي عن الحدود بين الوحدة والتنوع في الظاهرة اللغوية مشاكلةً للكيفية التي تعامل بها النحو العربي مع هذه الحدود، مشاكلةً تكاد تكون تامة لولا ان الاختلاف مناط التنوع والذي تعاملت معه التوليدية قد فارق الذي تعاملت معه السيوييهية من جهة ان المناط المذكور هو اللغات الطبيعية في الأولى وهو في الثانية الابواب النحوية المختلفة. فالقول في التوليدية بأن اللغات البشرية المختلفة "قد صيغت من طينة واحدة". ينبغي ان يوازيه في السيوييهية قول نفترض انه مضمّر في مقدماتها وليس لنا فيه هنا الا الاستصراح - بأن الابواب النحوية المختلفة قد صيغت كلها

من طينة واحدة هي "الطينة العاملة التمكينية". بمبادئها وخواصها العامة المعروفة⁽⁶⁹⁾. والفرق بين القولين فرق في التوظيف الفلسفي الصريح وفي الإلحاح الأطروحي المباشر وعدمهما ليس غير: فالتوليدية يميزها في هذا الشأن عن السيويوية كونها نقلت تصورهما للحدود بين الوحدة والاختلاف في الظاهرة اللغوية من مستوى الإطار المنهجي في التعامل مع الظواهر وصفا وتفسيرا الى مستوى التوظيف الفلسفي أي النظر في ما يلزم عن ذلك التصور من نتائج على مستوى العقائد الفلسفية اما النحو العربي فقد بقي مقيدا في المستوى الأول اذ إن تصوره للحدود بين الوحدة والاختلاف تجده منهاجا عمليا في المعالجة النحوية للظواهر وليس صيغة أطروحية فلسفية صريحة أي أنه لم يجاوز التناول التحليلي المباشر الى ما يلزم عن كيفية هذا التناول من نتائج على المستوى "الكلامي".

وهكذا وفي سياق استصراح الصيغة الأطروحية الفلسفية الثاوية وراء الفسيفساء السيويوية ذات الكثافة العالية يستقيم القول بأن الكيفية التي بنيت بها الأبواب والفصول والمنطق العام الذي ينتظم نسيج ما بينها من علاقات استلزامية بينة أحيانا وخفية أحيانا أخرى، لا يستوي معها من صنوف التخريج - في مستوى الاستنتاج الفلسفي - الا اعتبار الفصول والابواب المذكورة صورا مختلفة لشيء واحد لا مانع يمنع - البتة - من الاصطلاح على تسميته "نحوا كليا" يندرج تحته مجموعة من الصور الفرعية والجزئية (=اللغات المختلفة=الابواب والفصول)، بحيث يكون الاختلاف بين هذه الصور اختلافا في تثبيت عدد قليل من المتغيرات.

لكن ههنا امرا حقه ان يلتفت اليه بقدر غير يسير من العناية والاهتمام وهو ان تنزيل "الابواب" من النظرية النحوية السيويوية في منطقها العام منزلة "اللغات" من النظرية النحوية التوليدية والذي غايتنا منه تقريب ما بين النظريتين من مسافات انطلاقا من مبدأ أن اللقاء بينهما "لقاء توارد على مفاهيم متقاربة لا ينفي اختلافهم في الصدور عن امور متباعدة"⁽⁷⁰⁾ هذا التنزيل يحتاج الى "وجه شبه" يصححه و"قرينة"⁽⁷¹⁾ تسوغه وتقويه وتجعله من باب "التنزيل البليغ". فما هي هذه القرينة التشبيهية؟

69- نشير هنا الى ان مظاهر التنوع والاختلاف التي تم اشتقاقها من هذه الطينة انحصرت في السيويوية في جزء فقط مما تختمله من امكانات وهو الجزء النحوي ولم تجاوزه الى أبعاد أخرى كالأبعاد الدلالية والمنطقية. وقد بنينا في رسالتنا الأولى عن «العبارة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي» قولا مفصلا عن إمكان حمل هذه الاعتبارات على الاعتبار النحوي في خاصية التولد عن الطينة العاملة. (الرسالة المشار إليها أنجزت بإشراف د. أحمد العلوي. وهي مسجلة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط تحت الرقم: 91 / 1990. ر - ج 415 ب و ز. [62 - 63659]).

70- "الطبيعة والتمثال".

71- نستعمل لفظ القرينة بمعناه عند البلاغيين في مبحث التشبيه.

وبعبارة أخرى، سنورد بعد قليل ترجمة لفلسفة الوحدة والاختلاف والتي نرى ان منزلتها من السيوسيهية في جانبها النحوي التفصيلي كمنزلة القول الفلسفي التوليدي بشأن هذه المسألة من النظرية النحوية التفصيلية التي اثبتت عليه. وهذه الترجمة سنوظف فيها ألفاظ المعجم النظري ذاته الذي وظفه التوليديون في بناء هذا القول الفلسفي وذلك إمعانا في الاستدلال على ما بين التوليدية والسيوسيهية من وشائج اللقاء التواردي على مفاهيم مترادفة. لكن إلقاء الكساء اللفظي التوليدي على التمثال السيوسيهي في هذه الترجمة يستوجب "شفرة" تسهل على هذا التمثال "تفكيك" نسيج هذا الكساء. اي أننا نحتاج الى شفرة تكون واسطة ترجمية نقيم بواسطتها جسور التواصل بين ما نرى أنه حدود مترادفة بين السيوسيهية والتوليدية في هذا الشأن، شفرة ننقل بواسطتها اعتباراتها "القول الفلسفي" السيوسيهي المضمر بشأن الوحدة والتنوع من لغته الأصلية الى اللغة النظرية التوليدية إمعانا - كما قلت - في الاستدلال على ما بين اللغتين من اسباب القرابة المترادفية والتواصل التواردي.

هذه الشفرة والتي أشرنا إليها قبل حين بلفظ "القرينة" و"وجه التنزيل" انطلقنا في صياغتها من تصور للعلاقة بين العامل والمعمول جاء تفصيله في مقال "آية اللغة وكبرياء النظر" في اطار متابعة المشروع السيوسيهي «واقترح اسس مفصلة لنظرية عاملية يرجى لها ان تكون امتدادا للغويات العربية في صورتها السيوسيهية» هذا التصور قام على تشبيه العلاقة المذكورة بعلاقة المتكلم بكلامه يقول صاحب المقال:

«نفترض ان اللغة تتقدم في شكل عناصر تنتمي الى مستويات قاعدية مختلفة وكما أنه لا يمكن ان ينتمي الكلام والمتكلم الى طبيعة واحدة فإن العامل والمعمول لا ينتميان كذلك الى طبيعة واحدة... في نهاية تحليلنا سنلاحظ ان العامل هو علامة المعمول وان العامل هو اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات وان العامل كالمتكلم فهذا الاخير هو اللغة التي تتكلم بها مكون القول المطلق الأزلي المستمر. الكلام ليس عرضا في المتكلم بل المتكلم هو عرض القول والعامل عرض المعمول»⁽⁷²⁾.

ونبني نحن على هذا القول قولاً آخر ننزله منه منزلة الصلة والتكملة وذلك في إطار الإجابة عن السؤال الآتي: ماهي طبيعة تلك اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات؟ وهل هي لغة واحدة اما لغات مختلفة؟.

فاذا تذكرنا هنا أن «الإعراب هو النظام الداخلي. الشيء يكون له محل من الإعراب حين يكون له محل من النظام في قلب المجموعة التي ترتبط بالعامل»⁽⁷³⁾ تبين ان اللغة الداخلية التي تتكلم

72- "آية اللغة وكبرياء النظر".

73- "تعليقات على المغني (المسائل الاولى)".

بها المكونات هي "الإعراب" وأن مهمة العامل ينبغي ان تتصور أنها عبارة عن ضبط للمشهد التواصل القائم بين المكونات وتوزيع للدوار اللغوية (-الإعرابية) على هذه الأخيرة. وعبارة جامعة، مهمة العامل في هذا التصور "إخراج" المشهد المذكور في كل تفاصيله وذلك في ضوء قواعد ومبادئ « اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات ».

هذه اللغة التي تتواصل بها المكونات هي "الإعراب" فهذا الأخير "تعرب" المكونات عن نفسها أي به "تنبي" عن "المعاني" إلى "تعتورها". وعليه فإن الاسماء أنسب ما يمكن ان يقال بشأنها وفق المنطق العام لهذا التصور هو انها تتكلم بلغات ثلاث هي الرفع والنصب والجر، ولكل لغة لهجات ولكل لهجة قوانينها وقواعدها ومميزاتها والنظرية النحوية العربية في مستوى مبادئها العاملة العامة منزلتها من هذه اللهجات وتلك اللغات كمنزلة "النحو الكلي" من اللغات المختلفة في النظرية النحوية التوليدية. وتؤكد صحة هذا التنزيل عندما نلاحظ ان المدخل إلى الأبواب والفصول والمخرج منها يتم إما بواسطة ماتسميه اللغة التوليدية المخالفة بين المفاتيح وإما بواسطة تقليب المفتاح الواحد في أوضاع مختلفة يحتملهم جميعا. بهذا المعنى فإن قول القائل ان النحو العربي بحث في قوانين التغير (-قوانين الإعراب) تأويله عندنا في ضوء ماتقدم ان النحو العربي بحث في "اللغات المختلفة" التي تتكلم به المكونات وان "النظرية العاملة" التي تمثل بالنسبة لذلك النحو إطاره العام بحث في المبادئ العامة المشتركة التي ترجع إليها هذه اللغات أي المبادئ التي منزلتها من هذه الأخيرة منزلة "النحو الكلي".

المتكلمون في التوليدية يتكلمون بلغات مختلفة لكنهم يصدرون في ذلك عن "نحو كلي" واحد والاختلاف بين اللغات اختلاف في تثبيت عدد قليل من المتغيرات والمكونات في السيويهيية تتكلم بلغات مختلفة وهذه اللغات على ما بينها من الاختلاف تصدر عن أصول عامة مشتركة (-النحو العاملي الكلي) والاختلاف بينها إنما هو اختلاف في تثبيت عدد قليل من المتغيرات التي سنضرب لها بعد قليل امثلة مباشرة من مباحث الدرس النحوي القديم حتى لا يكون كلامنا في هذه المرادفة أبتز لا دليل يؤيده. وقبل ذلك نذكر بأن القول عند المشتغلين بالعاملية العربية إن النحو العربي بحث في التغير يستقيم في اطار تصور نلخصه في كلمتين:

- أولهما ان « المشروع العلمي القديم هو مشروع يبحث في التغير. ينظر الى العالم باعتباره ظواهر متغيرة يجب تفسيرها » أي يجب استخلاص قوانينها العامة.

- الثانية ان « سيويه كان يهدف الى ان يكون عمله مساهمة في المشروع العلمي القديم فكأنه كان يريد ان يقدم للناس برهانا على صحة التوجهات العلمية في عصره ».

ونحن بعدئذ نضيف التساؤل الآتي:

هل النحو التوليدي خرج في منطق العام عن هذا الاطار اي اطار البحث في قوانين التغير ومبادئ الاختلاف نقول في الإجابة عن هذا التساؤل: كلا لم يخرج. فهو مشروع يبحث في التغير وفي قوانينه - وهذا أمر بيناه بما يناسبه من التفصيل والتعليق المحيط بالجزئيات والأفراد في مواطن مختلفة من هذه الرسالة - الا انه وسع دائرة التغير التي اتخذها محورا للنظر والتفحص.

النحو التوليدي ينظر الى العالم اللغوي باعتباره ظواهر متغيرة (-لغات مختلفة) يجب تفسيرها اي يجب استخلاص قانون التغير فيها وصياغة نظرية تفسيرية واضحة عن الحدود في هذا العالم بين "الثابت" اللامتغير والمتغير الذي تتعاقب عليه أعراض الاختلاف.

المشروع التوليدي في هذا الاتجاه هو الذي اشتهر بنموذج المبادئ (-الكليات) والبرامترات (-المتغيرات).

* * *

بقي الآن أن نستعرض الترجمة التي نقترحها لفلسفة الوحدة والاختلاف المؤسسة للسيبويهية الى مفردات المعجم النظري التوليدي ثم بعدئذ نستعرض أمثلة من الدرس النحوي العربي القديم نقدم من خلالها صورا مباشرة عن الحدود بين الوحدة والاختلاف كما هي في مقتضى تلك الفلسفة وعن ان الانتقال بين الأبواب في هذا النحو انتقال بين "لغات مختلفة" يتم بواسطة احد امرين: اما تغيير "المفتاح" واما تقليب المفتاح الواحد في أوضاع مختلفة. ونعجب هنا من لفظ "المفاتيح" (-switches) الذي استعمله شومسكي - في كلامه عن الجسر الذي يربط المختلفات بأصلها المشترك - لما بينه وبين لفظ "الأبواب" المستعمل في النحو العربي من "توارد" عجيب وتناسب واضح ما أحوجنا إليه فيما نسعى إليه في هذه الرسالة من التقريب بين السيبويهية والتوليدية.

وفيما يلي الترجمة متبوعة بالأمثلة المشار إليها:

أ - إن المبادئ العاملة العامة نظام حوسي من نوع خاص بمنح التراكيب اللغوية تمثيلات بنيوية تحدد أشكالها ومعانيها. أما قواعد كل باب من الأبواب النحوية فهي تفسير لحالة من الحالات التي يحتملها ذلك النظام عندما يُقدم له زمرة من المواد اللغوية الاولى تشترك في عناصر معينة تمثل مناط اجتماعها ضمن زمرة واحدة... وعليه فإن المبادئ العاملة العامة المذكورة هي عبارة عن نحو كلي بالنسبة للأبواب لأنها تقدم تفسيراً لبنية اللغة في حالتها الاولى قبل ان تكون ابواباً مختلفة اي قبل اي تجربة مع المواد الاولى. ومن مبادئ هذا النحو الكلي⁽⁷⁴⁾ ان العامل يتجه من اليمين الى اليسار؛ وانه لا

74-الكلية في النحو العربي يجب ان تكون بالنسبة للابواب النحوية المختلفة وهي في التوليدية بالنسبة للغات الطبيعية المختلفة كما ألمحنا إلى ذلك آنفاً.

يمكن للعامل ان يعدم معمولاً ولا للمعمول ان يعدم عاملاً؛ وان العامل يستطيع ان يعمل في محلات مختلفة ينتقل بينها بالترتيب فلا ينتقل الى محل النصب الا بعد مروره بمحل الرفع؛ وانه لا يجوز لمسافة عاملية ان تخترقها مسافة عاملية اخرى؛ وان انتهاء المسافة العاملية إيذان باستئناف مسافة عاملية جديدة؛ وان عوامل الأفعال لا تدخل على الاسماء وعوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال؛ وان العامل يحمل عمله الى المحلات كما انه يعمل في المسافات المستقلة التي تكون هي بدورها محلاً⁽⁷⁵⁾.

إن هذا النحو العاملي الكلي يمثل بالنسبة للسيبويهية أصلاً تفسيرياً عاماً تدرج تحته الأبواب النحوية على ما بينها من صنوف الاختلاف الظاهر اذ بواسطة مبادئ هذا النحو نستطيع ان نستنتج ان الأبواب النحوية يجب أن تكون على هذا المنوال بدلاً من منوال آخر (يمثل هو ايضاً منوالاً ممكنًا لكن في إطار نحو آخر غير "النحو العاملي الكلي") وهذا الذي نستنتجه هنا انما نستنتجه بالنظر الى "المادة الاولى"⁽⁷⁶⁾ التي نقدمها للنحو العاملي الكلي المذكور والتي بها يتحقق هذا النحو في صورة من الصور الجائزة التي يحتملها.

ان مبادئ هذا النحو يجب ان تكون درجة الاطراد فيها مطلقة لا تقبل الاستثناء وحق لها ذلك لأنها تمثل الإطار العام الصالح لكل الابواب النحوية. اما الاختلاف الظاهر بين هذه الابواب فيمكننا الاحاطة به بسهولة كبيرة في ضوء هذا التصور، اذ لا يستوجب ذلك الا منطلقاً افتراضياً بأن الأبواب المختلفة المذكورة لا تلزم عن مبادئ النحو العاملي الكلي وحدها بل تلزم عنها مقترنة بالمادة الاولى التي تقدم لها داخل كل باب. والمادة الاولى على هذا الاعتبار هي التي تحدد مختلف الاختيارات التي لم تحسمها المبادئ الكلية. هذه المبادئ اذن ثوابت جامعة لكنها ترتبط بمتغيرات تدخل المادة الاولى الخاصة بكل باب في تثبيتها تدخلاً حاسماً بحيث تختلف الثيبات من باب الى باب... وبالاستعانة بأسلوب التشبيه يمكننا ترجمة هذا الكلام على النحو الآتي:

« النحو العاملي الكلي » عبارة عن شبكة ذات بنية غنية ومعقدة موصولة بعلبة تحتوي عدداً من المفاتيح، بإزاء كل واحد منها جملة من الأوضاع التي يحتمل أن يتخذها. ولا يشتغل هذا النظام الا اذا وضع كل مفتاح من المفاتيح المذكورة في وضع من الأوضاع التي يحتملها. اما اذا لم تثبت المفاتيح في الأوضاع المسموح بها فإن النظام يبقى معطلاً... وهذا معناه أن هذا النظام عندما يتم تشغيله فإن الطريقة التي يعمل بها تعكس طبيعته الأساسية وبنية الداخلية أما الأوضاع التي تتخذها المفاتيح فيقتصر

75- راجع تفصيل هذه المبادئ في: أ. العلوي: 2: "Grammaire et Coranité"

76- هذه المادة يمثلها في السيبويهية الصنف الجملي المتناول بالتحليل النحوي في قلب الباب الواحد.

دورها على تحفيز النظام على الاشتغال وفق ما تلميه عليه طبيعته وعلى تكييف طريقة هذا الاشتغال وفق مستلزم كل وضع مفتاحي:

ان الشبكة الثابتة في هذا التشبيه هي نظام المبادئ العاملة الكلية أما المفاتيح فهي المتغيرات التي يتم تثبيتها وفق خصوصيات المادة الأولية لكل باب نحوي. هذه المادة الأولية يجب ان تكون غنية بما يكفي ليتبين لكل مفتاح الوضع الذي يناسبه لمعالجة هذه المادة إنتاجا وإدراكا.

إن المفاتيح عندما تتخذ أوضاعها فإن ذلك يعني أننا بإزاء باب نحوي لا يفصله عن الأبواب النحوية الأخرى إلا ان يوضع واحد من تلك المفاتيح (او اكثر) في وضع آخر مغاير...الأوضاع المفتاحية اذن كل واحد منها ينتج بابا معينا. فأن تكون أمام باب من الابواب النحوية ليس اذن الا تثبيتا للمتغيرات في الاتجاه التي يناسب خصوصيات مادته الأولى. اذ يجوز وأنت بإزاء باب من الأبواب ان يقود تغيير عدد قليل من المتغيرات الى إنتاج باب بينه وبين الباب المذكور اختلاف كبير وفي المقابل، الأبواب التي ليست من عائلة نحوية واحدة قد يكون التشابه بينها كبيرا اذا كانت أوضاع المتغيرات فيه متماثلة أو متقاربة أو متشابهة.

ان هذه اللغة التي ترجمنا بها الكيفية التي تعاملت بها النظرية النحوية العربية مع مظاهر الاختلاف والتنوع - الكيفية التي سنقدم بعد قليل أمثلة لها تقع من هذه الترجمة موقع الشيء المترجم -، هذه اللغة اذ تحتزل المسافة بين التوليدية والسيبويهية اختزالا شديدا لا تكاد تبين معها حدودا حقيقية بينهما في هذا المستوى من النسيج الفلسفي لكل منهما تجعل للعاملية العربية حظا من صحة تشبيه الأساس الذي قامت عليه في هذا الشأن بالأساس الذي قام عليه البحث البيولوجي المعاصر في تحديد طبيعة العلاقة بين الأنواع الحية كحظ التوليدية من صحة هذا التشبيه.

إن أبواب النحو العربي يبدو الاختلاف بينها شديدا، وقد تتفاوت حدة هذا الاختلاف من عائلة نحوية الى أخرى، لكن التصور الذي يناسب هذا الاختلاف في ضوء ما ذكر هو ان نفترض أن الأبواب المذكورة قد صيغت من طينة واحدة، وان خصائصها الأساسية تنضبط بالمبادئ اللامتغيرة للنحو العاملي الكلي...هذا وإن من النتائج التي تلزم السيبويهية في تأويل من التأويل التي تحتملها أن منحها في تصور الاشياء هو هذا الذي شرحناه مفصلا هنا. إن مهمة الوصف بالنسبة للغوي الذي يشتغل في اطار العاملة السيبويهية معناها الانطلاق من الظواهر المختلفة إلى اكتشاف "الحساب العاملي القائم على المتغيرات" والذي يقدم لهذه الظواهر الملاحظة وغيرها من الظواهر المتوقعة الأشكال والقيم التنظيمية ويجعلها في سلم مضبوط. أما مهمة التفسير فمعناها بالنسبة إليه تبين كيف يمكن اشتقاق هذه الظواهر من المبادئ غير المتغيرة بعد تثبيت المتغيرات في أوضاعها النهائية.

ب - الأمثلة:

النصوص الآتية أخذناها من شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ومن كتاب "المقتصد في شرح الايضاح" والغاية المرجوة هي تقديم أمثلة ولو على سبيل الإجمال على أمرين اثنين:

♦ 1 - اولها ان الاختلافات الأساسية في النحو العربي إما اختلاف بين لغات متنوعة (= لغة الرفع ولغة النصب ولغة الجر). وإما فروق بين لهجات مختلفة تنتمي الى عائلة لغوية واحدة (= كالفرق بين المرفوع بالأصالة والمرفوعات بالإلحاق «على سبيل التشبيه والتقريب»... الخ...)، واما متغيرات تفصيلية تنتمي إلى اللهجة الواحدة هي منها بمنزلة القواعد الجزئية والأحكام الخاصة و"اللمحظات التعبيرية" المختلفة التي تحملها.

♦ 2 - الثاني أن خروجك من باب ودخولك إلى آخر في هذا النحو لا يخلو من أن يكون اما بواسطة مفاتيح مختلفة كانتقالك من لغة الرفع الى لغة النصب الى لغة الجر، واما بواسطة مفتاح واحد تثبته في أوضاع مختلفة وكل وضع يسمح لك بفتح باب من الابواب، وذلك تقلبك بين المرفوعات فقط مثلا أو بين المنصوبات فقط أو بين المحرورات فقط. فبشئيت عدد قليل من المتغيرات (= البرامترات) تستطيع ان تتبوا من الأبواب حيث تشاء، وهذه المتغيرات موصولة بشبكة ثابتة من المبادئ الكلية هي مبادئ الميزان العالمي:

1 - «القول في وجوه إعراب الاسم... قال صاحب الكتاب وهي (الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس الا وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسمها ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة اضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب ان والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبرها ولا المشبهتين بليس ملحقات. والجر علم الاضافة، واما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخله تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة وانا اسوق هذه الأجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده» [شرح ابن يعيش 73/1]

2 - «فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لا سيما المبتدأ لمشاركته في الاخبار عنه وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافترار المبتدأ الى الخبر

الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخير الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر وذهب سيبويه وابن السراج الى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه اعلم ان الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ويعرى الاسم عن غيره في التقدير قبل ان يقتزن به غيره والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الاول» [ابن يعيش 73/1]

3- « قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة وهي المقتضية للجرح كما ان الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر او معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار و غلام زيد وخاتم فضة. قال الشارح. لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات ... فالجر انما يكون بالاضافة وليست الاضافة هي العاملة للجرح وانها هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا ان القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجر او تقديره... فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ وهو الأداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل» [شرح ابن يعيش 117/2]

4- « ذكر التوابع قال صاحب الكتاب: هي الأسماء التي لايمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب: تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف. قال الشارح: التوابع هي الثواني المساوية للاول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل. ومعنى قولنا ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصود وإنما هي في لوازم الأول كالتتمة له وذلك نحو قولك (قام زيد العاقل)، فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند اليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضا من حيث كان تابعا لزيد كالتكملة له، إذ الإسناد إنما كان الى الاسم في حال وصفه فكانا لذلك اسما واحدا في الحكم. ألا ترى أن الوصف لو كان مقصودا لكان الفعل مسندا إلى اسمين وذلك محال. ونظير ذلك ان الرجل ذا العبيد والأتباع يدعى الى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل مانال السيد لكن ذلك بحكم التبعية والمقصود بذلك السيد كأنهم ليسوا غيره لأنهم من لوازمه، كذلك ههنا الإعراب يدخل التابع والمتبوع لكن المتبوع بحكم أنه أصل ومقصود والتابع بحكم الفرعية وانه تكملة الاول» [شرح ابن يعيش 38/3]

« والتوابع خمسة تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف. وإنما رتبناها هذا الترتيب فقدم التأكيد لأن التأكيد هو الأول في معناه والنعت هو الاول على خلاف معناه لأن النعت يتضمن حقيقة الأول وحالا من احواله والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير فكان مخالفا له في الدلالة وقد يكون النعت

بالجملة وليس كذلك التأكيد، وقدم النعت على عطف البيان لأن عطف البيان ضرب من النعت وقدم عطف البيان على البدل لأن البدل قد يكون غير الأول وآخر العطف بالحرف لأنه يتبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة» [شرح ابن يعيش 39/3]

5- « قال الشيخ أبو علي: "باب اعراب الاسماء: اعراب الأسماء على ثلاثة اضرب رفع ونصب وجر فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر، وذلك ان الرفع يستغني عن النصب والجر نحو (قام زيد) (عمرو منطلق) والنصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع نحو (قام زيد قياما) و(مررت بعمرو اليوم)" قال الشيخ الامام أبو بكر اعلم إن أسبق الحركات في الرتبة هي الرفع وذلك لأجل أنه يستغني عن صاحبيه وهما يفتقران اليه (...) وانما يكون للمنصوب وللمجرور فائدة لا يبطل بعدمها أصل الكلام ولو قلت (زيدا) او (بعمرو) لم يكن كلاما حتى يتقدم الرفع... واذا كان حال الرفع مع صاحبيه على ما وصفنا في استغنائه عنها، وافتقارهما اليه وجب الحكم بتقدمه في الرتبة.

واعلم ان الرفع للفاعل في الأصل وكونه في الابتداء فرع على ذلك ويدلك على ذلك ان المبتدأ انما يوتى به ليخبر عنه والفعل هو الأصل في الإخبار واذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة، كما ان الفعل قبل الاسم في الاخبار...

قال الشيخ أبو علي: "فأما قولهم: (إن زيدا ذاهب) فمشبه بالمفعول به المقدم نحو ضرب زيدا عمرو وكذلك قولهم: ما بكر خارجا مشبه بالفعل والفاعل..." قال الشيخ الامام أبو بكر: "...وذلك أن⁽⁷⁷⁾ حرف لا أصل له في العمل ولكنه شبه بالفعل فجعل له منصوب ومرفوع كما يكون للفعل، إلا أنهم ألزموه طريقة واحدة لئلا يكون له تصرف (...) وانما وجب ذلك [اي تقديم المنصوب وتقديم المرفوع في جملتي (ان) و (ما)] لأن العامل حرف لا أصل له في العمل (...) فالعمل في الموضعين لفظي ومعمول على التشبيه فألزما طريقة واحدة حتى نفرق بين ماهو أصل وبين المشبه به»

[كتاب المقتصد ص 209 - 212]

6- « باب الأسماء المنصوبة قال الشيخ أبو علي: "الأسماء المنصوبة على ضربين أحدهما ما يجيء بعد تمام الكلام والآخر ما يجيء منتصباً عن تمام الاسم. فما يجيء بعد تمام الكلام على ضربين: مفعول ومشبه بالمفعول فالمفعول على ضروب مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول معه ومفعول له» [كتاب المقتصد ص 579]

77- هكذا جاء النص الأصلي أي غفلا من اسم (أن) من قوله (وذلك أن حرف...) وبحق الكتاب لم يقل في ذلك شيئا. ولأجل ذلك نقدر أن الأمر سهو إما من المحقق وإما من الطابع. واضح أن المعنى لا يستقيم إلا على تقدير (وذلك أن العامل حرف لا أصل...). أو (وذلك أن "إن" حرف لا أصل له في العمل...)

"قال الشيخ أبو علي: باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول: وهو على ضربين أحدهما ما كان المنصوب فيه هو المرفوع والآخر ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع. فالأول على ضروب منها ما كان خير (كان) واخواتها وخير (ما) واسم (إن) وقد تقدم ذكر ذلك ومنها التمييز والحال".

[كتاب المقتصد ص 671]

7 - « وإنما كان (=المستثنى) منصوبا لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلة وموقعه من الجملة الآخر وإنما قلنا إنه مشبه بالمفعول ولم نقل انه مفعول لأن المستثنى أبدا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا في خير كان أنه مشبه بالمفعول. ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني نحو قولك (القوم في الدار الا زيدا) والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهرا وإما مضمرا فاعرفه". [شرح ابن يعيش 77/2]

* * *

- ان الكيفية التي تتقلب بها النظرية النحوية العربية القديمة بين الأبواب المختلفة قائمة على نفس المنطق الذي قام عليه النحو التوليدي في تصويره للعلاقة بين اللغات الطبيعية المختلفة، اذ لا يخرج انتقالك من باب إلى باب عن أن يكون إما بواسطة مفاتيح مختلفة كانتقالك من لغة الرفع مثلا على لغة النصب واما بواسطة مفتاح واحد تثبته في أوضاع مختلفة كانتقالك بين المرفوعات فقط مثلا (خروجك مثلا من باب الفاعل الى باب المبتدأ) فخروجك من لغة الرفع الى لغة النصب او الجر مثلا يستوجب تغيير "المفتاح" « فالرفع يستغني عن صاحبيه (=النصب والجر) وهما يفتقران إليه » فالاستغناء تفتح به باب الرفع والافتقار تفتح باب النصب والجر (انظر النص رقم 5).

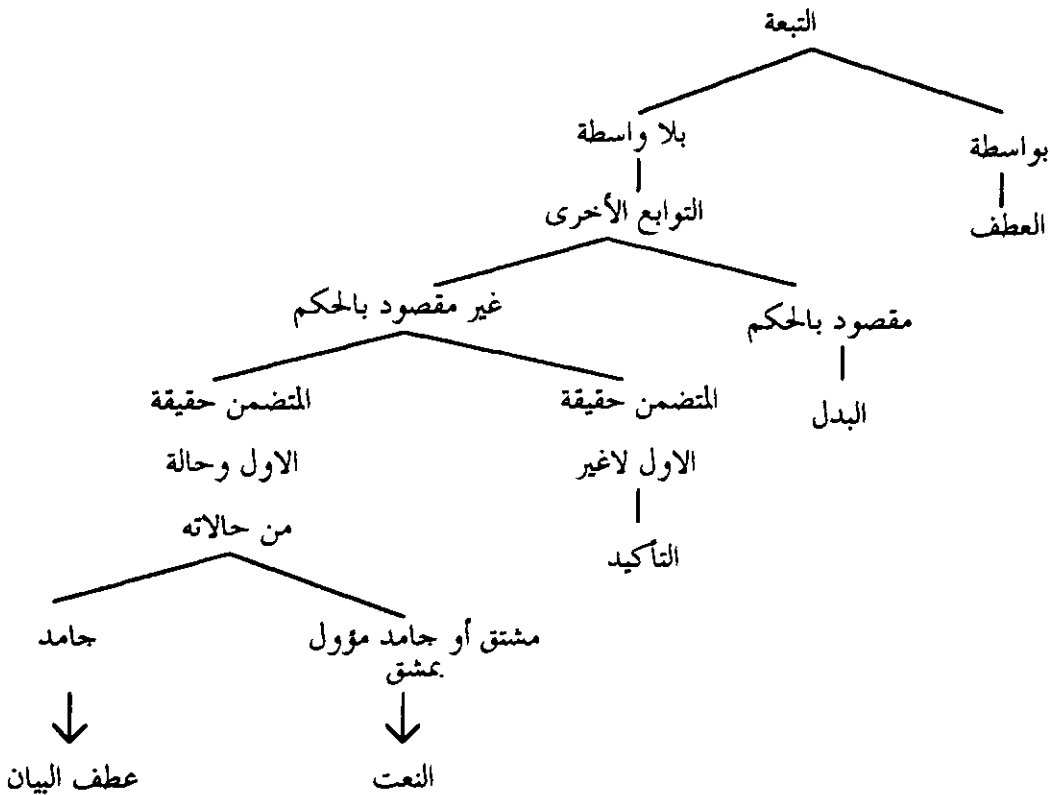
وما به تدخل الى الجر سواء خرجت من الرفع ام من النصب مفتاح واحد هو كون « العامل هو المقتضى غير المقتضى » (انظر النص رقم 3) « لا يكون الاسم مجرورا الا بالإضافة وهي المقتضية للجر كما ان الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر او معناه ».

لغة النصب تدخلها بمفتاح "العامل هو المقتضى" في وضع من وضعين اثنين يحتملها وهو "الاستغناء" (أما وضع "الافتقار" فيخرج بك الى لغة الرفع⁽⁷⁸⁾)، فتجد نفسك أمام جملة من اللهجات

78- ذكرت قبل قليل ان الاستغناء والافتقار مفتاحان وليسا وضعين لمفتاح واحد واذ نشير الى ذلك ههنا نلفت الانتباه الى أن الغاية المرجوة من هذا الذي نحن بصددده هي تقديم صورة تقريبية لإمكان من الإمكانيات التأويلية التي تحتملها اللغة النحوية العربية، صورة لا ترقى الى مستوى الدقة والتفصيل والانسجام بقدر ماهي مشدودة فقط الى مستوى <

يكفيك ان تخالف بين أوضاع نفس المفتاح لتدخل أيها شئت: فكون الانتصاب بعد تمام الاسم يخرج بك الى لهجة التمييز وكونه بعد تمام الكلام يخرج بك الى بقية المنصوبات. وهناك وضعان مفتاحيان آخران متفرعان عن هذا الوضع الأخير أحدهما يؤدي الى المفعول بصوره الخمس والآخر يؤدي الى "المشبه بالمفعول" الخ... (انظر النصين 6 و 7).

- باب التوابع أيضا يقدم إمكانات تأويلية غنية في هذا الاتجاه فمفتاح لغة "التبعية" له وضعان أساسيان اذا جعلته في أحدهما دخلت لهجة العطف واذا جعلته في الوضع الآخر وجسدت نفسك امام التوابع الاخرى والمتغير الذي يتم تثبيته للدخول الى هذه اللهجة او تلك هو كون التبعية بالواسطة او بلا واسطة : وفيما يلي خطاطة تلخص هذا المشهد:



== التنبيه والاشارة المحملة اذ لو دخلنا الى مناهات وشعاب الإمكان المذكور واستشرطنا بناء قول مفصل ومتناسك في المسألة اذن لاستوجب ذلك قسما مستقلا لا أرى أن هذه الرسالة تحتمله.

5 - «الغيب» العباري تراه «النية» في السيبريهية ويراها «العقل» في التوليدية

يقول شومسكي:

« إن القوة التفسيرية لنظرية من النظريات النحوية تتناسب طردا و عكسا مع أمرين اثنين:

- أولهما قدرة هذه النظرية على صياغة نظام ثابت غير متنوع يكون مبنيا بحيث نستطيع أن

نستنبط منه مختلف اللغات الانسانية الممكنة، بمجرد تثبيت المتغيرات في الأوضاع المسموح بها.

- الثاني قدرتها - في مستوى الوصف - على اكتشاف النظام الحوسبي الذي ينتظم خصائص

العلاقة التي تقوم بين شكل التركيب اللغوي ومعناه في لغة معينة.

إن قيام هذا التصور على وجود نظام حوسبي هو الذي ينتج التمثيلات يفتح به على نظريتنا

اشكال أنطولوجي حاد حول قرائن الوجود الفعلي لهذه التمثيلات وذلك النظام الذي ينتجها. إن آثار

هذه الأزمة يكن امتصاصها في حالة واحدة فقط وهي أن نتبه إلى أن تاريخ العلوم لم يسلم قط من

توظيف البنى النظرية المجردة، التي لا يدل عليها دليل واقعي صريح ومباشر، في تفسير بعض المظاهر

الغريبة والمعقدة. ومن أمثلة هذه البنى النظرية في مجال الفيزياء والكيمياء: العناصر الكيميائية، التكافؤ

الذري، الجزيئات، الذرات الخ... ونحن نأمل من جهتنا اكتشاف العمليات العضوية التي تمثل الأساس

المادي للخصائص والبنى النظرية المجردة التي نوظفها - في اطار البحث اللساني -، في التعامل مع ما

نفترض انه من خصائص العقل/الدماغ الانساني... ونشير فيما يلي الى مثالين اثنين من امثلة هذه البنى

والخصائص المجردة نذكرهما على سبيل التنبيه والاشارة المجملة لا على سبيل البسط والتفصيل وهما

"المقولات الفارغة" و "الحالات الإعرابية" فالجامع بين هذين الكائنين النظريين ان الطفل ليس لديه دليل

مباشر على وجودهما اذ لا مقابل لهما في اللفظ⁽⁷⁹⁾، لكن ملكته اللغوية تحيط بخصائص هذه الحالات

وتلك المقولات إحاطة دقيقة بحيث يجعلها في المواقع المناسبة مستعينا في ذلك. بمبدأ الإسقاط وبمختلف

مبادئ النحو الكلي التي تنضبط بها تلك الخصائص. وهذا إن دل على شيء فهو أن معرفة المتكلم

بخصائص المقولات الفارغة وبخصائص الحالات الإعرابية ينبغي ان تعتبر جزءا من الاطار الفطري، الذي

ينتظم العقل البشري في الممارسة الاكتسابية والمعرفية بصفة عامة، والذي لا تتصور ان عناصره يمكن ان

تعلم على أساس "الوقت المتاح" و "الدليل المتاح". فافترض أن المتكلم يكتشف المقولات الفارغة

والحالات الإعرابية عن طريق التجربة افتراض ضعيف جدا باعتبار جملة من المقاييس، وأم هذه المقاييس

أن الاكتساب التجريبي يستوجب الاستعانة بأدلة واقعية (=لفظية) ليست متاحة للطفل راجع الأدلة

79- نستثنى هنا بطبيعة الحال فيما تعلق بالإعراب اللغات التي تتحقق فيها الحالات الإعرابية ومع ذلك تبقى هذه اللغات

مشمولة بهذا التصور لأنه لا وجود للغة تحققت فيها الحالات الإعرابية بصفة استغرافية شاملة.

التفصيلية على هذا الأمر في التفصيلات النحوية وهي أدلة مأخوذة من المقارنة بين اللغات المختلفة وبالبحث التجريبي الذي نهتدي فيه بالطريقة المعروفة التي تبني بها النظريات في مجال العلوم المادية. وههنا كلام حقه أن يقال وهو أننا نعتبر الإطار العام الذي تم فيه اكتشافنا للمقولات الفارغة والحالات الإعرابية وللمبادئ التي تحكم هذه وتلك والتي تحدد طبيعة التمثيلات العقلية والعمليات الحوسبية بصفة عامة، نعتبره صنوا ونظيرا للإطار العام الذي تم فيه اكتشاف الموجات الضوئية والذرات والجينات والتكافؤ الذي الخ ... في مجال العلوم المادية وعليه فإننا ننظر الى ما تحقق لحد الآن من مقاربات لخصائص العقل/الدماغ بمنظار أننا نعيش في ذلك مرحلة بينها وبين ما كانت عليه العلوم الطبيعية في القرن السابع عشر، قرن التحولات الكبرى في تاريخ العلم، شبه وثيق.

ان خلاصة التحليل الذي يقدمه النحو التوليدي لشواهد المقولات الفارغة والحالات الإعرابية هي: ان هذه الحالات وتلك المقولات موجودة في التمثيل العقلي أي يراها العقل ويراعي خصائصها لكن اعضاء النطق لا تنطق بها والسمع لا يدركها ... " [شومسكي 1988]

هذا النص إنما أوردناه في هذا السياق لغاية محددة وهي:

تقديم دليل إضافي على أنه وإن افترضنا جدلا أن النحو العربي والنحو التوليدي يختلفان في الصدور عن أمور مبدئية متباعدة فإن ذلك لا ينفي ان بينهما لقاء توارد على مفاهيم نرى ان بينها من التقارب ما يكاد ينطمس معه ما يلحظه الملاحظ العادي من التباعد المذكور بين الأمور المبدئية التي يصدر عنها النحوان. ومما تجب الإشارة اليه في هذا السياق مما يناسب ما جاء في كلام شومسكي السابق من ان هناك اشياء « موجودة في التمثيل العقلي يراها العقل ويراعي خواصها ولكن اعضاء النطق والسمع تنبو عنها » وهو امر أوردته شومسكي في إطار البرهنة على ان حجم وغنى المعرفة اللغوية التي في حيازة المتكلم يفوقان بكثير الإمكانيات المحدودة التي تتيحها له التجربة اللغوية في مرحلة الاكتساب، قلت إن مما تجب الإشارة اليه في سياق تقديم الدليل الإضافي المذكور اول هذا الكلام " الآلة التقديرية" التي هي أقوى ما وظفه النحاة العرب في بناء نظريتهم. هذه الآلة يمكن تلخيص قيمتها الإجرائية المسطرية بالنسبة للنحو العربي في كلمة واحدة وهي التعامل مع ما لاحظ له في التحقق اللفظي وافترض انه جزء من نظام اللغة ويؤكد عملهم بهذا الافتراض تقريرهم في قواعد التقدير ان

الشيء « قد يحذف لفظا ويثبت تقديرا»⁽⁸⁰⁾ وانه « لا اعتبار بالتقديم اذا كان في تقدير التأخير»⁽⁸¹⁾ وان « ما حذف لدليل او عوض فهو في حكم الثابت»⁽⁸²⁾.

فتقرير هذا الضرب من القواعد انما يندرج في سياق يرادف من أوجه عديدة ما عبر عنه شومسكي في كلامه المنقول آنفا بإشكال الوجود الفعلي للحوسبة والتمثيلات من خلال مثالي المقولات الفارغة والحالات الإعرابية: (-) المتكلم يراعي خصائص هذه العناصر ولا دليل لفظي مباشر وصريح يدل على انها موجودة - اذ لا حظ لها في النطق - ويستنتج شومسكي من ذلك ان غياب هذا الدليل دليل على ان هذه العناصر جزء من الاطار الفطري الذي ينتظم ممارسة الانسان المعرفية والاكسائية وأنه اذا لم يكن ذلك كذلك فمن أين للمتكلم المعرفة بهذه العناصر وبخواصها).

إن الآلة التقديرية في النحو العربي انبنت في منطقها العام على ان المقدرات جزء فعلي (-واقعي) من نظام اللغة وليست قواعدهم في الرد الى الأصل والتي ذكرنا أمثلة منها قبل حين الا وثائق تعترف لهذه المقدرات بالوجود اللغوي الفعلي. ونحن في إطار الإمعان في تقديم الدليل على ما بين النحوين العربي والتوليدي من لقاء تواردي على مفاهيم متقاربة مترادفة لا يستفزنا لفظ من ألفاظ المعجم التقديري الذي شغف به النحاة العرب مثلما يستفزنا لفظ "النية" المطرد في كلامهم عن امور عدة⁽⁸³⁾ نذكر منها مثلا مقالتهم في ان الشيء قد يتقدم لفظا والنية به التأخير والعكس. فلفظ "النية" هذا لا يجد مكانه الطبيعي الا ضمن الحقل الدلالي المرتبط بالإشكال المعرفي، فالذي ينوي هو المتكلم والمنوي (-المقدّر) هو ما يراه المتكلم بنيته ولا يتحقق في اللفظ.

والآن ماهو الدرس الذي ينبغي استخلاصه من كل هذا ؟

إن ما ينبغي استخلاصه في تقديري يمكن ايجازه في كلمة واحدة وهي ان النحاة العرب اذ قرروا ما قرروه من قواعد وحرروا ما حرروه من مبادئ وقفوا عند حدود التوظيف الاجرائي والاستهلاك المسطري التقني ولم يجاوزوا ذلك الى ما تحتمله هذه المبادئ والقواعد من نتائج على المستوى الفلسفي.

80 - " الانصاف" المسألة 4 ص 43.

81 - الانصاف المسألة 5 ص 50.

82 - النصف المسألة 7 ص 398.

83 - الاشارة هنا الى كل ما جاء في النحو العربي مبني على مراعاة "أشياء" لا مقابل لها في اللفظ كالحل الإعرابي فيما لا يتحرك من المعمولات (-المبنيات) ومسائل الحذف والاضمار التي لم يخل منها باب من أبواب هذا النحو.

6 - من جسمية المعرفة إلى حدود العقل النظري

(من فلسفة «الجسم» إلى النظرية اللغوية
الترادف النظري وحدود «العقل» بين
اللغويات العربية واللغويات التوليدية)

قوانين «الجسم الطبيعي» وقوانين «اللغة» و«العقل»:
من الحدود النوعية إلى الامتداد الوجودي والترادف
الانطولوجي (موازنة بين الاصول الطبيعية للنظرية
النحوية في كل من السيويهية والتوليدية)⁽⁸⁴⁾

84 - من فلسفة "الجسم" إلى "النظرية اللغوية" ومن "جسمية المعرفة" إلى "حدود العقل النظري" اطروحة الترادف النظري وحدود "العقل": بين اللغويات العربية واللغويات التوليدية).

التوليدية وحدود العقل النظري:

من الامتياز الاستمولوجي الى الترادف.

"لماذا يتسارق أصحاب النظريات الانسانية ؟ فإن كثيرا مما يقال عن اللغة الآن قيل من قبل وما قيل عن غير اللغة قيل من قبل ولكل حيل نظرياته يلعن بها الجيل الذي قبله ونظريات ذلك الجيل فهل يسير الناس في خط نظري متقدم ؟ هنا تدخل الموسيولوجية المعرفية في الموضوع وأول شيء فيها مبحث سحر الاسماء فإن من قوانينها انك تميز القديم او ما لا يدخل في اهتمامات القدماء اذا جعلت له اسما جديدا حتى ان الاسم هو الذي يصنع المسمى في "العلوم الانسانية". وقد قدمنا من قبل ان النظرية بناء كلماتي مفهامي اي انها اسم يصنعه صانعه "يحرك" به الواقع الذي يتحرك في الحقيقة بأمر الله سبحانه. فاذا جعل له اسما استقرت النظرية "علما" مستقلا وهذا الاستقرار لا يتم الا في أوضاع تتسم بجهل كبير بأصول المعرفة كحال الأمر عندنا او لا يعلم العالم شيئا الا بالاستسلاع وحكاية أقاويل مشققة على سبيل الاتباع الاعمى [...]. ان جماهير المتقنين تشتغل أذهانهم بالمقدمات المشهورة لا بالمقدمات المعرفية البرهانية ولهذا كان كهان الانسان المسايرون لشهوات الجماهير من أقدر الناس على سرقة نظريات الغير والباسها الاسم الساحر الذي يغذي مسخرة الجماهير وهؤلاء يعلمون ان الجمهور لا يتغذى بالمسميات (...) ولنذكر هنا قضية الجمهور وحاله مع كهان المادة فإن كلام هؤلاء مستغلق فلا ترى فزيائيا يكتب وفي ذهنه هذه الأوضاع الاجتماعية ولذلك لا تسارق لأنه لا ينفع (...) لا سبيل إلا الوقوف في وجه شهوة الاسماء بل يسمى الذي أعلن أنه يمارس البحث العلمي والمناهج الحديثة باسم ما أعلن وإن كان ما يفعل هو ما فعله الناس قبله، ومثل هذا أن تقرأ كلام اللسانيين الغربيين الذين يصفون عملهم بالبحث العلمي وتفرق في المقدمات الغليظة التي يصبغون بها أقاويلهم فاذا جئت الى المقصود لم تجد الا بيانات نحوية قاهها الناس من قبل. بل ان الأدهى من ذلك أن يزعم قوم انهم ييشرون بالبحث العلمي في مجال اللسانيات وعلم اللغة فتظن انهم يعلمون ما يقولون فاذا سألتهم علمت انهم نقلوا هذا الاسم عن أصحاب المذهب فلما رأوا أصحاب المذهب يقولون عن مذهبهم انه علم اللغة وانه علم اللسانيات سكن في روعهم ما صدقوه غيا فصرت لا تستطيع ان تنزع من نفوسهم هذه الكذبة ولكنك تظن رغم ذلك انك لم تحسن أخذ مقاصدهم فتتظن ان يكتبوا شيئا عن علم اللغة فإذا نظرت فيه قلت في نفسك فلعل المبرد وسيبويه فعلا علم اللغة وهما لا يشعران" [الطبيعة والتمثال]

♦ هناك أمران اثنان مثلا بالنسبة للمشروع التوليدي تحديا فلسفيا كبيرا:

أولهما الإشكال الديكارتي حول الكيفية التي تستعمل بها اللغة وفق مبدأ "الإبداعية الطبيعية التلقائية" والذي من مظاهره المميزة التجدد والاستمرار والتحرر من ضغوط المثيرات الخارجية والداخلية (- الذاتية) وكذا ملاءمة المقامات المختلفة وقدرتها الفائقة على إثارة الأفكار الملائمة المقصودة لدى السامع.

الثاني: السؤال التوليدي الذي صيغ في سياق محاولة الاقتراب من الإشكال الديكارتي السابق⁽⁸⁵⁾ وذلك، السؤال عن حقيقة ما بين النمو العقلي اللغوي والنمو العضوي من وشائج عضوية (مادية)، اقامة النظر على افتراض وجودها لا تعتبر بالنسبة للتوليدية مناورة اختيارية بل هي امر يمثل استجابة لضغط ابستمولوجي حاد ومستمر تفرضه طبيعة "الاسئلة" المهيمنة على "المشروع العلمي" الذي نشأت التوليدية في رحابه.

إن هذا السؤال وذلك الإشكال - كما قلت - مثلا بالنسبة للمشروع التوليدي تحديا فلسفيا كبيرا بحيث لن نكون مجازفين اذا أطلقنا في هذا الخصوص قولاً بأن الكلام التوليدي حول هذه المسائل جاء نظرا تأصيليا في الحدود التي لا يستطيع العقل النظري تجاوزها.

وهنا كلام نرى أن من حقه ان يقال في هذا السياق بالذات وهو ان الشطر الذي يمثل امتيازاً ابستمولوجياً امتازت به التوليدية عن غيرها من النظريات اللغوية القديمة والحديثة وهو الشطر المادي العضوي (- التبشيري بإمكان استكشاف العمليات العضوية التي تمثل الأساس المادي للممارسة اللغوية المحكومة بالخواص الإبداعية المذكورة آنفاً، وذلك بالدفع بالنظر في الخصائص والبنى النظرية المجردة محور البحث اللغوي الراهن الى أقصى حدوده الممكنة) بقي مجرد حلم فلسفي فقط لم يتحقق منه شيء وربما لن يتحقق منه شيء الى الأبد لبعد ذلك عن متناول قدراتنا العقلية كما يذكر ذلك شومسكي نفسه في آخر كلام له في هذه المسألة سنقله بعد حين من المحاضرة الخامسة من جملة محاضرات اشتهرت في الأسانيد التوليدية باسم محاضرات "ماناجوا"، فمابقي من التوليدية اذن الا النحو التفصيلي والقواعد والمبادئ والأحكام، اي ما به تنفتح على السيبرية في شكلها القواعدي التفصيلي انفتاح ترادف تفاوت درجاته من موقع الى آخر⁽⁸⁶⁾.

85 - الإشكال الديكارتي والسؤال التوليدي المذكوران هنا اشتهرا في التوليدية بالسؤال الثالث في شطره الإنتاجي (- الشطر الثاني اما الاول فيتعلق بالإدراك) والسؤال الرابع على التوالي.

86 - "... فإذا جئت الى المقصود لم تجد الا بيانات نحوية قالها الناس من قبل " [الطبيعة والتمثال].

♦ ان التوليدية تمثل حلقة في سلسلة تاريخية طويلة في الدفاع عن فلسفة «وحدة العقل» وفي السعي نحو نظرية واضحة ومحددة عن طبيعة العلاقة بين الجسم والعقل، وعن قوانين «الجسم» وهل هي بذاتها التي تحكم «العقل» أم ان العقل جوهرتان تحكمه قوانين خاصة به؟
يقول شومسكي في سياق استعراض المخططات الأساسية في تاريخ هذه المشكلة وتحديد المكان الطبيعي الذي يناسب التوليدية ضمن هذا السياق:

« إن نظرية "آليات التماس" التي اقترحها ديكارت والتي قامت على مبدأ التفاعل المباشر بين الأجسام اعتبرت في ذلك العهد نموذجاً عاماً صالحاً لتفسير "حركة" الكون في كل مظاهرها. (حركة الاجسام الجامدة وسلوك الكائنات الحية بما فيها الكائن البشري) الا ان المعضلة التي واجهت هذا النموذج الديكارتي كانت الخصائص الابداعية التي تمتاز بها الممارسة اللغوية عند الانسان، وأصل هذا التحدي الذي واجهته الديكارتية، ما بين "الآلة" (=الجسم) و"الانسان" من فروق في الطبيعة الأساسية لكل منهما. هذه الفروق يمكن تلخيصها في كلمة جامعة وهي أن: الآلة إذا وضعت في ظروف معينة فإن الطريقة التي تعمل بها تكون محددة ومتوقعة سلفاً وذلك باستعمال حساب يدخل فيه عاملان: هما التكوين الداخلي للآلة وخصائص الظرف الذي يحيط بعملها وهذا معناه ان الآلة عملها محكوم بمبدأ الانفعال الجبري اما الإنسان فيميزه عن الآلة كونه يستجيب لضغوط "الحث والتوجيه" الخارجية والذاتية لكن بشكل اختياري يبقى معه احتمال مخالفة لمقتضى هذا التوجيه وذلك الحث واردا ومتوقعا. ان هذه الحقيقة هي التي أملت على الديكارتية ضرورة تكميل مبدأ التفسير الآلي بمبدأ تفسيري آخر يحيط بما لا تستطيع أن تحيط به دائرة آليات التماس وهذا المبدأ التكميلي هو "مبدأ الإبداع" الذي اعتبره الديكارتيون جوهرًا ثانيًا يجب ان يفرض انه مستقل استقلالاً كاملاً عن الجسم ليصح ما زعمناه آنفاً من أن مبادئ آليات التماس لا تستطيع الاحاطة به كاستطاعتها الإحاطة التفسيرية بحركة الأجسام (=الجوهر الأول).

- من النتائج التي لزمّت عن هذا التصور ان :

أ - العقول البشرية لا يمكن ان يتخيل فيها انها تنظم من حيث الشكل التكويني لطبيعتها الأساسية وفق هياكل ونماذج تكوينية مختلفة.

ب- وان "العقل" من حيث كونه "جوهرًا ثانيًا" على هذه المرتبة من الوحدة والتجانس يناسبه في إطار هذا التصور ان يعتبر وسيلة كلية تمتاز بالصلاحية المطلقة للعمل في كل الظروف والاحتمالات.

ان تعاملنا في إطار النحو التوليدي مع هذه الأفكار يجب ان يتخذ منحى آخر يجعل نصب عينيه في المقام الأول التخلص من ميتافيزيقا القول بجوهرتان مفارق للجسم مفارقة تامة⁽⁸⁷⁾.

87 - واضح من هذا الكلام ان التوليدية بذلك توطئ الطريق نحو تعويض مبدأ الفصل بين الجسم والعقل بمبدأ قياس النمو العقلي - اللغوي على النمو العضوي (=الجسمي).

لكن قبل ان نشرح تفاصيل هذا المنحى يجب ان نكون على بينة من الصور المختلفة التي اتخذتها الديكارتية بعد ديكارت ومن التحول الأساسي الذي شهدته مع ظهور النموذج النيوتوني في تفسير حركة الأجسام والذي عوض مبدأ التماس بمبدأ "الفعل عن بعد":

• فالديكارتيون الأوائل صاغوا نظرية محددة للجسم قامت على مبادئ نموذج آليات التماس وجعلوا للعقل وضعاً استثنائياً بالنظر الى إمكانات هذا النموذج التفسيرية.

• وقد تناول الافلاطونيون الجسد (ق17) هذا الوضع بالمزيد من التفصيل في إطار ما اشتهر عندهم بنظرية مقولات الإدراك ومبادئ النسق المعرفي.

• هذه الأفلاطونية الجديدة اتخذت صيغتها النهائية مع النسق الفلسفي الكنتطي.

• ومع ظهور علم النفس الجشتالتي في القرن العشرين حظيت الصيغة الكنتطية للأفلاطونية الجديدة بتألق يستمولوجي خاص.

• كما انه يجب الان نمنى حلقة بارزة من الحلقات التي تطورت من خلالها الديكارتية وهي الحلقة التي تمثلها نظرية "النحو الفلسفي العام" التي هيمنت على الفكر اللغوي ابتداء من القرن 17 وانتهاء بأوائل القرن 19، والتي كانت في جوهرها نظرية في النحو الكلي تمحورت حول نواة اطروحية يمكن تلخيصها في الترادف بين المبادئ العامة للغة والمبادئ العامة للفكر.

• هذا المنحى في النظر النحوي تعرض لهجمة فلسفية قاسية أسكنته قرناً من الزمن ثم كان انبعائه مع النحو التوليدي منذ ما يقارب الثلاثين سنة.

لكن الإرث الديكارتية الذي انبعث مع التوليدية إنما انبعث في صورته المذهبة في ضوء النيوتونية. وههنا أمر يجب ان ننتبه اليه وهو أن هذا التهذيب النيوتوني لم يستهدف نظرية ديكارت عن العقل بل نظريته عن الجسم.

فقد أكدت مبادئ نيوتن ان آليات التماس « ليست صالحة لتفسير حركة الأجرام السماوية وان هذه الأجرام يمارس بعضها على بعض "قوة" لا تستوجب التماس» وفي هذا الإطار ظهر مفهوم "الفعل عن بعد" الذي يقع خارج دائرة آليات التماس الديكارتية. النتيجة اذن ان مفهوم "الجسم" في حدوده الديكارتية لم يعد أمراً معترفاً به، بل ان الحدود بين ماهو جسم وما ليس بجسم لم تعد واضحة ذلك الوضوح الذي عهدناه في الديكارتية، بحيث صرنا امام عالم مادي نسعى نحو اكتشاف خصائصه وليس بحوزتنا تعريف محدد للجسم نهتدي به في توجيه هذا الاكتشاف بحيث أصبح التساؤل عن ظاهرة ما، هل تدخل في دائرة الجسم أو لا تساؤلاً لامعنى له. وفي هذا الإطار نعتبر كلامنا عن التمثيلات العقلية والعمليات التي ترتبط بها في مجال الحوسبة العقلية، نظراً في خصائص العالم المادي ليس غير الا ان هذه الخصائص تتعامل معها نظريتنا في مستوى التجريد لأسباب اخلاقية بسطنا القول بشأنها بتفصيل في مكان آخر وما يعيننا في المقام الأول هو أن هذا الضرب من التعامل تكمن قيمته عندنا في كونه يقدم لنا الإطار المناسب – في ضوء إمكانات البحث المتاحة حالياً – لصياغة نظرية تفسيرية تلقي بعض الضوء على طبيعة الظواهر التي نسعى الى اكتشاف قوانينها. هذه الظواهر نختار منها دائماً ما نرى انه يوطئ الطريق نحو اكتشاف ما يقوم به الدماغ من عمليات اثناء الممارسة اللغوية

وبالتالي نحو اندراج الدراسة اللغوية في التيار العام للعلوم الدقيقة على شاكلة ما حدث في مجال دراسة الجينات والعناصر الكيميائية والتكافؤ الذري الخ...

ان هذا المنحى الذي اخترناه للتعامل مع الأشياء في مجال البحث اللغوي واقع لا محالة في مجال فكرة "الجسم" ولأجل ذلك نرى ان الجدل الديكارتي حول مسألة الحدود بين الجسم والعقل والذي مازال شبحه يطارد المؤسسة النظرية في غير موطن واحد جدل لا معنى له البتة، خصوصا في ظل وضع لاتكاد تمسك فيها بتعريف محدد للجسم.

ان من الحلول التي يحتملها ما اصطلاحنا على تسميته بمشكلة ديكارت⁽⁸⁸⁾ القول بأن هذه المشكلة تتجاوز قدراتنا الفكرية. وهذا بالنظر الى تصورنا للجسم - و"العقل" مظهر من مظاهره - امر منطقي ومقبول مادام الجسم من خواص طبيعته الاساسية ان قدراته محددة بيولوجيا. فالعقل الانساني في ظل هذا التصور لا يمكن ان تكون قدراته كلية تعمل في مختلف الظروف والاحتمالات كما كان الديكارتيون يزعمون، بل يجب ان نتصور أن هذه القدرات محددة ومقيدة بيولوجيا تماما كما هو الشأن بالنسبة لقدرات الجسم بصفة عامة، فالطبيعة الاساسية للعقل الانساني مركبة بشكل يجعله قادراً على حل بعض العضلات عاجزا عن حل عضلات أخرى قد تكون بسيطة يمكن حلها بذكاء مركب وفق نظام خلقي مخالف.

وفي هذا الإطار نفهم لماذا توجد بعض اللغات الممكنة كاللغة التي تعتمد مثلاً على مبدأ الترتيب الخطي بدلا من مبدأ الاعتماد على البنية خارج متناول الملكة اللغوية لأفراد النوع البشري على الرغم من أنها بسيطة بالنظر الى تلك التي تستطيع هذه الملكة الإحاطة بها بالفعل. ان قدرتنا على الفهم الجيد للكيفية التي تنمو بها الملكة اللغوية عند الانسان تتعاطم عندما نجعل هذه الكيفية صنوا لنظائرها في مجال "النمو العضوي". فأجسامنا لا تنمو وفق ما تمليه خصائص البيئة المادية المحيطة بنا بل بما تلميه طبيعتنا الاساسية المشتركة بين أفراد نوعنا. ومع ذلك فإننا لا ننكر أن البيئة تساهم في هذا النمو لكن بصفة ثانوية وهامشية تقتصر على الحث والتحفيز او الإعاقه والتأخير والتشويه.

غاية الأمر ان النمو العقلي والنمو العضوي يتمان وفق نظام واحد وهذه النتيجة منطقية ومعقولة بالنظر الى امر واحد فقط وهو اننا نمثل جزءا من العالم الطبيعي. وفي هذا الإطار نستطيع أن نزعم أن عدم تحقيق أي تقدم في حل مشكلة ديكارت رغم ما أصابته اليوم العلوم الطبيعية من تقدم نرى انه يقدم دليلا واضحا ولو مؤقتا او جزئيا على أن هذه المشكلة يستحسن اعتبارها من قبيل ما لا نستطيع قدراتنا الفكرية الإحاطة به اذ لا فرق بين قدراتنا العقلية وقدراتنا العضوية من حيث كونهما معا محددين وفق قيود تنتمي الى طبيعتنا الاساسية. وعدم قدرتنا على حل مشكلة ديكارت مظهر من مظاهر الانفعال بهذه القيود.

88 - تصرفاتنا حرة بحيث اننا قد نستجيب لعوامل الحث والتوجيه دون ان تكون هذه الاستجابة حرة بالمعنى الدقيق للعبارة.

إن الذي يؤكد هذه الحقيقة ، حقيقة ان قدراتنا العقلية محدودة كمحدودية قدراتنا العضوية وعموجب نظام من القيود المادية تنتمي الى طبيعة تركيبنا العضوي تشترك فيه هذه وتلك، هو النظر الى الاسئلة الكبرى التي اشتغل بها العقل النظري وفي ما أثمره تاريخ الفكر من نظريات في اطار سعي الإنسان الى الاجابة عن هذه الاسئلة. فإن الذي يثير انتباه التأمل في هذا الشأن هو أن هناك جملة من الاسئلة مازالت الى الآن تطرح بصيغتها البدائية الأولى التي طرحتها بها أول الأمر منذ زمن بعيد مغرق في تاريخ العقلانية البشرية. وهذا لا تفسير له عندنا إلا شيء واحد وهو أن هذه الاسئلة او بعضها منها على الاقل يوجد خارج متناول قدراتنا العقلية إلى الأبد وذلك بمقتضى نظام القيود المذكور آنفاً.

وهذا التفسير نفهم أصوله جيداً عندما ننتبه الى ان نظام «بناء المعرفة» عند الانسان نظام واحد وان «بناء اللغة» و«بناء النظريات العلمية» من حيث كونهما سلوكين معرفيين يتمان وفق هذا النظام.

كلامنا هذا مبني إذن على افتراض ان ما يفعله الإنسان في بناءه لنظرية علمية ما يشبه ما يفعله في اكتسابه للغة ما. أي أنه في حوزته - بمقتضى التكوين البيولوجي الاساسي للترع البشري - جهازاً تصورياً ومعرفة أولية بطرق صياغة المشكلات ويتصور للوضوح والتفسير والاستدلال الخ... وهذا كله يمكن ان نسميه قياساً على القدرة اللغوية بالقدرة على بناء العلم (Science forming capacity) ⁽⁸⁹⁾. وهذه القدرة "النظرية" نفترض أن لها حدوداً لا تستطيع مجاوزتها وذلك كغيرها من الانظمة العضوية المحددة بيولوجياً. ولأجل ذلك فإنه من الطبيعي جداً ان تبقى بعض الاسئلة خارج ما تستطيع قدرة الانسان على بناء النظريات العلمية الإحاطة به، مهما بلغت تجربته، مع "العالم" الذي يسعى الى اكتشاف قوانينه، من الغنى والتعقيد والتنوع. ولعل مشكلة ديكرارت اذ قد تعاقبت عليها الأزمنة الطويلة ولم تحظ حتى ببصيص يشر بإمكان حلها، يناسبها ان تعتبر من قبيل هذا الضرب من الإشكالات الخارجة بالأصالة عن نطاق قدراتنا العقلية المحددة عضوياً.

يبدو إذن ان دراسة اللغة على النحو الذي ارتضيته وطورناه عبر هذه السنين الطويلة، تقدم لنا نموذجاً مرجعياً صالحاً للتعامل مع مكونات أخرى للنسق المعرفي عند الانسان ونحن ننطلق في هذا التصور من ان العقل مكون بصورة قلبية أي أنه يتكون من أنظمة مختلفة يستقل بعضها عن بعض لكنها تشترك في جملة من الخصائص الاساسية يؤكد ذلك، التفاعل الملحوظ بين هذه الأنظمة (...). ونشير هنا الى أنه سيكون نجاحاً كبيراً لفلسفتنا في المعرفة ان نكتشف أن العناصر التي تدخل في تكوين الملكة اللغوية ليست خاصة بهذه الأخيرة فقط بل تجاوزها الى ملكات معرفية أخرى كملكة الإبصار مثلاً والتي تحقق في دراستها نجاح كبير في السنوات الأخيرة فعلى ما بين الملكتين من فروق من جهة أن الإبصار نظام للمعالجة واللغة نظام للمعرفة فإن بينهما من التشابه ما يكتينا، في الاستدلال عليه، الانتباه فقط الى مايتيحانه من إمكانات متشابهة لتناولهما في التحليل والمعالجة النظرية بمنهج واحد. فنظام

89 - من مظاهر هذه القدرة مثلاً اشتراك الناس في فهم نتائج العلم وكذا في تقويمها رغم أنهم يفتقرون الى تلك المهارات الإنجازية والأدوات التقنية الدقيقة التي يستعملها "العلماء" في بناء نظرياتهم.

الإبصار يراعي جملة من المبادئ العامة كمبدأ "الصلابة" مثلاً على نحو ما شرحناه بالنسبة للمملكة اللغوية بالضبط، هذا مع الاستدراك، بطبيعة الحال، بأن الملكين تعملان بطرق مختلفة فاللغة لا تعرف مبدأ الصلابة كما أن نظام الإبصار لا يعرف مبدأ المقولات الفارغة أو مبدأ الربط العاملي مثلاً.

(...) إن ما وصل إليه البحث في المجالات المعرفية الأخرى يصدق عليه ماقلناه عن مجال اللغة ومجال الإبصار وذلك فيما يبدو راجع إلى مبدأ القالبية الذي قلنا قبل قليل إنه يتحكم في الكيفية التي يتكون بها العقل وأنظمتها المعرفية. لقد قدمنا من الأدلة ما يكفي على أن هذه الأنظمة جزء من تكويننا العضوي وعلى أنه لا دليل البتة يؤكد كونها مكتسبة بالمران والتجربة كما هو في زعم السلوكيين والمتشبهين بالتقاليد الماركسية. إن التناقض الكبير الذي يطارد هؤلاء هو أنهم يذهبون إلى أن الإنسان محكوم في لغته وحضارته بالتاريخ والمجتمع والتجربة إلا أنهم لا يرون الرأي ذاته فيما يتعلق بالخصائص العضوية للإنسان.

إن أكبر تحد تواجهه نظريتنا في تفسير خصائص الأنظمة المعرفية عند الإنسان، اللغوية وغير اللغوية في إطار التكوين العضوي الفطري هو أن هذه النظرية يجب أن تكمل بنظرية أخرى موازية في تفسير الكيفية التي تطور بها هذا التكوين الفطري. ومناطق التحدي المذكور هو أن قدراتنا على المناورة النظرية في هذا المستوى محدودة وضعيفة جداً بحيث لم يتوافر لدينا من المعارف في هذا الشأن منذ ظهرت أول صياغة لهذا الإشكال إلا النزر اليسير الذي لا يرقى حتى إلى مستوى البيانات الأولية. ولئن جاز أن يتحقق شيء من التقدم في هذا الاتجاه فإننا نتوقع أن يتم ذلك في إطار ذلك الفرع من المعرفة العلمية المعروف باسم البيولوجيا الذرية، والذي يسعى إلى تفسير العلاقة بين خصائص ظروف الحياة على الأرض وبين خصائص الأنواع العضوية التي أمكن أن تتطور في ظل هذه الظروف. وماهي المبادئ المادية التي تحكم في تكييف هذه العلاقة وفق الضرورات التي تفرضها الظروف المذكورة.

إن مجمل ما نعرفه في هذا الشأن يكاد ينحصر في شيء واحد وهو أن الأعضاء "تتطور" بحيث تكون قدراتها على نحو في مرحلة وعلى نحو آخر في مرحلة أخرى وذلك وفق نظام محكوم بمنطق وضغوط الحاجات الاستعمالية (=منطق: «الحاجة تفتق الحيلة»). ونحن نضيف هنا أن المسار الذي اتخذته في تطورها، القدرات العقلية المعرفية عند الإنسان يشبه هنا المنحى الذي أشرنا إليه فيما يتعلق بالأنواع العضوية. فالخصائص الأساسية لنظام المعرفة واللغوية عند الإنسان نفترض أنها تنجست عن تفاعل ما وقع في نظام خلبيته لأسباب مرتبطة بخصائص العمليات العضوية عموماً والقوانين المادية التي تحكم في حلقة دماغه والتي جعلت هذا الأخير على تلك الدرجة المعلومة من التعقيد (...).

إن هذه الجوانب من العالم الذي يسعى الإنسان منذ زمن بعيد إلى اكتشافه يوجد معظمها في نظرنا خارج ما تستطيع قدراته الفكرية الإحاطة به. وكون الأشياء تجري على هذا النحو أمر معقول جداً بالنظر إلى "خاصية محدودة القدرات" التي تطبع عالم الأنواع العضوية...

[انتهى كلام شومسكي]

التعليق:

ان كلام شومسكي في هذه المقالة تمحور حول مسألة أساسية نظره فيها تشعب وتنوع في اتجاه رأينا أنه يخدم الموضوع الذي اشتغلنا به في هذه الرسالة، ولأجل ذلك لم نر بأساً في أن ننقل إلى العربية في هذا السياق مقالته هذه على طولها وذلك لتكون لنا سنداً استشهادياً نستدل به على جملة أمور تقع من تعاليفنا المبنوثة عبر مباحث هذه الأطروحة موقع المقدمات العامة التي صرحنا ببعضها في أثناء التعليق وبقي بعضها الآخر في دائرة الظل وها نحن نلقي عليها هنا بصيصاً من الضوء لعله يسعف المتحول عبر شعاب تلك التعليقات في تذليل بعض منعرجاتها والتي لم تتح لنا ثمة فرصة تفكيك خطوطها المتشابكة تفكيكا واضحا للوضوح الذي اتاحته لنا فرصة هذه المقالة.

فما هي المسألة الأساسية التي قلنا عنها إن هذه الأخيرة جاءت متمحورة حولها؟ انها بناء مقدمة واضحة في مسألة العلاقة والحدود بين «الجسم» (=العالم الطبيعي) و«العقل» (=المعرفة واللغة مكون من مكوناتها) والدفع بهذه المقدمة الى أقصى نتائجها ونهاياتها التي تحملها، وذلك في سياق الاجابة عن سؤال محدد وهو: لماذا بقيت مشكلة ديكارت (=حرية السلوك اللغوي عند الانسان) بدون حل رغم التقدم "الكبير" الذي حصل في العلوم الطبيعية وفي البحث اللغوي التوليدي الذي مافتى يتحين فرص الاستفادة من كل ما يراه مناسباً من نتائج هذه العلوم؟

إن الكيفية التي بنيت بها الاجابة عن هذا السؤال تضمنت التصريح بالموقف التوليدي من قضيتين شغلنا الفكر الانساني دائما وهما:

أ- طبيعة العلاقة بين الجسم والعقل وهل المعرفة جسم من اجسام العالم الطبيعي ام هل هي "جوهرتان" منفصل؟

ب- وهل للفكر البشري (= العقل النظري) حدود لا يستطيع تجاوزتها أم هل يستطيع التعامل مع كل المشاكل.

* * *

وهنا كلام يجب ان يقال ويستحق عناية خاصة مادامنا بصدد برنامج للموازنة بين النظريتين النحويتين العربية والتوليديّة، وهو ان بناء النظرية اللغوية على اساس موقف محدد من مسألة الحدود بين «اللغة» و«العالم الطبيعي»، نعتبره في إطار البرنامج المذكور، اختياراً فلسفياً مشتركاً بين السيويهيّة والتوليديّة أما بالنسبة للسيويهيّة فحسبنا هنا التذكير فقط بأن الكائنات اللغوية اعتبرت فيها امتداداً انطولوجياً لاجسام العالم الطبيعي يصدق عليها من قوانين التغير ما يصدق على هذه الأخيرة.

وهذا أمر بيناه بتفصيل آنفا وسيأتي الكلام على تفاصيله بشكل موسع في مواطن عديدة من هذه الرسالة فلا حاجة للتكرار. فالغاية هنا التذكير فقط. أما بالنسبة للتوليدية فما يستفاد من مقالة شومسكي فيما نقلناه من كلامه هو أنها سارت في هذا الشأن على أثر السيوييهية اذ بنت نظريتها على تحطيم الحدود بين "الجسم" و"العقل". هذا التحطيم كان من نتائجه:

- قياس النمو اللغوي على النمو العضوي واعتبار قوانين الاول امتدادا طبيعيا لقوانين الثاني.

- ثم قياس «العقل النظري» على «العقل اللغوي» في مبدأ «محدودية القدرات» المحدد عضويا (-بيولوجيا) وذلك باعتبارهما صورتين اثنتين لشيء واحد هو «نظام المعرفة»⁽⁹⁰⁾ البشري والذي تظاهرت الأدلة - في مجالات معرفية أخرى غير اللغة والنظر كمجال الإبصار مثلا - على انه محكوم بقوانين التكوين المادي العضوي... لكن كيف انعقدت في التوليدية أسباب هذين القياسين؟

نبدأ بحكاية قصة القياس الأول ثم نتبعه بالحديث عن القياس الثاني.

1 - القياس الأول

التوليدية استفادت من الثغرة الكبيرة التي أحدثتها النيوتونية في الجدار الديكارتي الذي كانت آليات التماس فيه تقيم حدودا واضحة بين الجسم واللاجسم (العقل) فنيوتن عوض النموذج الديكارتي في تفسير حركة الأجسام بنموذج آخر قام على مفهوم "الفعل عن بعد"، نموذج كان من نتائجه أن غاب معه ذلك التصور المحدد للجسم الذي كان معروفا إبان شيوع النموذج الديكارتي أساسا للعلم الطبيعي. التوليدية قامت على استغلال غياب مثل هذا التصور وعملت في فلسفتها العامة بمقتضى المبدأ الآتي: "كل شيء "جسم" حتى يتوافر الدليل على العكس".

إن الدرس الفلسفي الذي استفادته التوليدية إذن من التهذيب النيوتوني للنموذج الديكارتي تمثل في: كونها حصلت بموجب هذا التهذيب مرجعا "علميا" للزيادة في معامل كثافة النسيج

90 - ان القول بأن المعرفة "جسم" لا يعنينا منه هنا ما فيه من الجسارة "العلمية" المبالغ فيها ولكن يعنينا منه كونه قولا يؤدي كما سنرى الى نتيجتين مطلوبتين:

أ - محدودية قدرات العقل البشري كمحدودية قدرات الجسم مادام العقل مظهرًا من مظاهر الجسم.

ب - الترادف بين العقول النظرية مادامت البنية الخلقية للجسم واحدة لا تقبل التنوع والاختلاف. فكما ان النوع البشري واحد في طبيعته الاساسية والتعدد عرض في أفرادهِ فكذلك العقل النظري نوع واحد والتعدد وصف في أفرادهِ. هذا وسنعرض في آخر هذا التعليق قولا في المسألة العاملية يجوز لمن شاء اعتباره بمثابة الصلة والتكملة للقول التوليدي بأن المعرفة جسم وكذا للنتيجتين اللتين تلزمان عنه وهو أن «العاملية» قَدَرٌ يطارد العقل النظري النحوي من حيث كونه نوعا بصرف النظر عن الصور المختلفة التي تتحقق بها أفراد هذا العقل.

العضوي الرابط بين أشياء العالم (=كل ما يفقهه الإدراك البشري من موضوعات) وبالتالي لنسف كل الموانع التي كانت تمنع في الديكارتية من اعتبار "العقل" مشمولاً بدائرة "الجسم".
إن المقالة التوليدية الشائعة بأن "اللغة" و"المعرفة" و"الإدراك" كائنات عضوية، مقالة يجب أن تفهم معانيها الحقيقية في ضوء هذا الأصول.

وبعبارة أخرى، لقد وجدت المؤسسة العلمية نفسها مع نيوتن أمام ما يشبه أزمة تعريف الجسم بحيث لم يعد في حوزة هذه المؤسسة معيار يميز به بين ما يدخل في ما صدق هذا التعريف وما لا يدخل، كما كان الشأن في الديكارتية حيث كانت مبادئ آليات التماس هي المعيار الذي يهتدى به في هذا التمييز فما يخضع لهذه المبادئ جسم وما لا يخضع لها فليس بجسم. وأصبح عمل الباحث في كل مجال من مجالات هذه المؤسسة حتى في المجالات التي لا يجاوز فيها التناول والدراسة البنى النظرية المجردة كالمجال اللساني مثلاً مطارداً بفكرة الجسم قدراً فلسفياً محتوماً. ففي هذا الإطار نفهم كيف مال ميزان الامتياز الفلسفي في التوليدية لصالح اعتبار المعرفة اللغوية، كائناً عضوياً أي جسماً تسعى النظرية إلى اكتشاف قوانينه وكيف ظهر هذا الامتياز في صورة سعي موصول نحو صياغة نظريات تفسيرية بشأن هذا الجسم بناء على تعويض مبدأ الفصل الديكارتية بين الجسم والعقل بمبدأ البحث النيوتوني في خصائص العالم المادي على مستوى التجريد.

إن هذا الحديث عن الاعتبار "الجسمي" وصلته بالمسألة اللغوية نريده - بالإضافة إلى كونه تنبيهاً واضحاً على الأصول الفلسفية التي يجب أن يفهم الكلام التوليدي في ضوءها - نريده أن يكون بمثابة التنبيه إلى ما بين السيوية والتوليدية من التلاقي والتوارد على ربط النظر اللغوي بتوابع الإشكال الجسمي وامتداداته المتشعبة مع خلاف بينهما، بطبيعة الحال، في تفاصيل ذكرناها آنفاً بما يناسبها من التوسع وسنعرض لها بالمزيد من التفصيل في مواطن متفرقة من هذه الرسالة. ولعل هذا الربط إذ لم تسلم منه السيوية ولا التوليدية على حد سواء يناسبه أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري النحوي. إن ارتباط المسألة اللغوية بقضية «الجسم» في كل من السيوية والتوليدية ارتباط في المستوى الأساسي (=الفلسفي) للنظرية النحوية، إذ هو الذي يلمح على هذه الأخيرة الشكل الذي ينبغي أن تتخذه والغاية التي يجب أن تصبو إليها: فالسيوية جاء نظرها النحوي في الأجسام اللغوية مخلصاً لمقتضى تعريف "الجسم" الذي كان سائداً في عهدها (=الجسم كل متحيز في المكان متغير بالحركة؛ الجسم الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة؛ الجسم الجوهر الذي يبحث فيه عن أحوال الكم المتصل والمنفصل)⁽⁹¹⁾

والتوليدية أيضا جاءت في فلسفتها التأسيسية العامة وفي الشكل الذي انتظم مباحثها النحوية التفصيلية على حد سواء موافقة للوضع الراهن الذي يشهده مفهوم "الجسم" وتفاصيل تعريفه. (راجع في مبحث البنية المركبة ونظرية س - خط من هذه الرسالة تعاليفنا المفصلة على تعامل النحو التوليدي مع المركبات المختلفة بقسميها ذوات الرؤوس المعجمية وذوات الرؤوس غير المعجمية وكيف اعتبرت صوراً مختلفة لشكل واحد (-خطاطة س - خط الاسقاطية) وكيف شبه تنوعها بالنظر الى هذه الخطاطة العامة الوحيدة بتنوع اعضاء الجسم البشري في أشكالها ووظائفها بالنظر إلى الخلية الأساسية الأولى التي منها نشأت وتولدت هذه الأعضاء).

خلاصة القول إذن أن: جعل النظرية اللغوية مبنية في سَمَتِهَا العام بما يوافق فلسفة "الجسم" السائدة (-مبادئ الوحدة وقوانين الاختلاف والتنوع في هذا الجسم) جامع معرفي بين التوليدية والسيبويهية.

2 - القياس الثاني:

التوليدية إذن منحت امتيازاً خاصاً للعضوي على حساب اللاعضوي فأدخلت بموجب ذلك "العقل" - واللغة مستوى من مستوياته - الى دائرة "الجسم". وهي إذ فعلت ذلك جعلت العقل، شأنه في ذلك شأن الجسم، محكوماً بمبدأ: "القدرات المحددة بيولوجياً". ولا يخفى أن هذا الاختيار التصوري يؤدي بالضرورة الى تعويض التصور الديكارتي الذي كان يقوم على أن العقل آلة كلية قدراتها مطلقة صالحة للعمل في مختلف الظروف والاحتمالات بتصور آخر يتفق مع الانسجام الجديد الذي أقيم بين "العقل" واجسام العالم الطبيعي. فالعقل في إطار هذا التصور يجب أن يعتبر آلة نسبية تخضع قدراتها لنظام من القيود المحددة عضوياً أي بموجب خصائص التركيب المادي للعقل. وفي هذا الإطار يجب أن نفهم شغف شومسكي في جل مقالاته في فلسفة المعرفة بتكرار القول بأن هناك لغات ممكنة أبسط في بنيتها من تلك التي استطاعت الملكة اللغوية بناءها (كاللغة التي تعتمد على مبدأ القواعد الخطية بدلاً من مبدأ الاعتماد على البنية) لكنها مع ذلك توجد خارج متناول هذه الملكة لأن قدرات هذه الأخيرة محدودة عضوياً بصرف النظر عن معايير البساطة والتعقيد. وهذا هو المعنى الذي يجب أن يفهم به القول التوليدي بأن "العقل" ليس آلة كلية تستطيع العمل في مختلف الاحتمالات أبسطها وأعقدها.

إن ما يمكن أن يقال عن المشكلة الديكارتية في ضوء هذا التصور الجديد لثنائية العقل/الجسم وبالنظر الى كون هذه المشكلة مازالت تطرح بصيغتها الأولى التي ظهرت بها أول الأمر منذ زمن بعيد، هو أن النظر في هذه المشكلة يوجد خارج متناول قدراتنا الفكرية المحددة عضوياً، أي أنه كما أننا خلقنا لا نستطيع الطيران لأن الأجنحة ليست من موجبات طبيعتنا الأساسية فكذلك النظر في هذه المشكلة

وفي مشكلات أخرى أيضا يوجد خارج ما تسمح به قدراتنا العقلية ونظام القيود المادية العضوية الذي يرسم الحدود التي لا تستطيع هذه القدرات تجاوزها.

إن كون النوع البشري يمثل جزءا من العالم الطبيعي يستوجب أن تكون مبادئ عقله - من حيث كون هذا الأخير جسما من أجسام الفضاء العضوي الذي يحيط به - من جنس مبادئ هذا العالم وأن تكون كيفية نموه العقلي ونموه اللغوي بجانبه لكيفية النمو العضوي في غيره من أجسام المحيط المذكور. فكما أن هناك أعمالا توجد خارج قدراته العضوية وتستطيع أنواع جسمية أخرى القيام بها بسهولة بمقتضى طبيعتها الأساسية، وكذلك هناك حقائق عن العالم وعن قوانينه توجد خارج قدراته العقلية التي هي امتداد لقدراته العضوية. إن عجزنا - الذي لا حدود له - عن اكتشاف جملة من حقائق السلوك اللغوي عند الإنسان لا يمكن تفسيره إلا في هذا الإطار.

خلاصة القول إذن أن النمو العضوي والنمو العقلي والنمو اللغوي كل ذلك يخضع لتطور واحد تتحكم فيه قوانين التركيب المادي.

إن ما يعنينا في المقام الأول من هذا التصور هو:

- أن القول بأن "العقل" (=نظام المعرفة) - واللغة مكون من مكوناته -، امتداد للعالم الطبيعي. يمثل بالنسبة لنا موردا من موارد الترادف بين السيوية والتوليدية كما ذكرنا سابقا.

- وأن القول بعضوية (=جسمية) المعرفة مزيتة عندنا بالإضافة إلى هذا الذي ذكرت من كونه موردا للترادف أنه يؤدي إلى نتيجتين مطلوبتين:

أولاهما: أن قدرات العقل البشري محدودة مادامت قدرات الجسم مقيدة عضويا ومادام "العقل" امتدادا طبيعيا وعضويا للجسم. أي أن محدودية قدراتنا الفكرية نتيجة من نتائج محدودية قدراتنا المحددة بيولوجيا، وأن العقل الديكارتي - الآلة الكلية المطلقة التي تعمل في كل الظروف والاحتمالات - لا وجود له.

الثانية: أن "الملكات المعرفية" عند الإنسان جنس واحد يشغلها الإنسان بطريقة واحدة محددة عضويا، مادامت المعرفة (=العقل) امتدادا عضويا للجسم ومادام الجسم طبيعته الأساسية مشتركة بين أفراد النوع البشري ولا يتصور فيها الاختلاف. وفي إطار هذا التصور يندرج القياس الثاني في سلسلة القياسات التوليدية وهو: قياس الملكة اللغوية (=القدرة على بناء اللغة الطبيعية) على الملكة النظرية العلمية (=القدرة على صياغة العلم). فهما صورتان مختلفتان من بين صور أخرى ممكنة لنظام واحد هو "نظام المعرفة البشري".

ان قياس (-القدرة النظرية العلمية) على القدرة اللغوية في خصائص الاكتساب والإدراك والإنتاج.... نعتبره إطارا لأبأس به لبناء هامش استدلالى إضافى لفائدة القول بوجود كليات وثوابت للعقل النظرى، اى نحو كلى للملكة العلمية، مادام القول بالملكة اللغوية المشتركة قد انبنى عليه قول متماسك فى وجود «نحو كلى» مشترك بين اللغات الطبيعية المختلفة. فالترادف بين السيويهيية والتوليديية على هذا الاعتبار ملزم للتوليدين مدامت فلسفتهم فى المسألة المعرفية قد آلت الى قياس «اللغة النظرية» على «اللغة الطبيعية»، فى مبدأ الكليات والثوابت والجوامع.

وليس إلحاحنا على أن هذه النتيجة لازمة للتوليدين على مقاييسهم فى التعامل مع نتاج «العقل البشرى»، لغة طبيعية كان أم لغة اصطناعية (-نظريات)، إلا لأن «الترادف النظرى» جاء فى هذه الرسالة الآلة التأويلية المركزية التى اشتغلنا بها فى كل مراحل الدراسة، بحيث نفترض أن أنسب ما يمكننا الاعتماد عليه من نماذج إبستمولوجية فى التأصيل التصورى لهذا المفهوم مفهوم «الترادف النظرى» نموذجان:

أ - نموذج "الجوامع المعرفية وكليات العقل النظرى" المقترح فى كتاب "الطبيعة والتمثال" أداة للتعامل بالإبستمولوجى مع ما أنتجه تاريخ العقلانية البشرية من نظريات ومفاهيم.

ب - نموذج "الملكة العلمية=النظرية" الموازية فى شكلها وفى خصائصها العامة (-الثوابت والمتغيرات) للملكة اللغوية ولغيرها من ملكات النظام المعرفى عند الإنسان. والإشارة هنا - بطبيعة الحال - الى النموذج الذى جاء الحديث عنه مفصلا فى آخر كلام شومسكى الذى نقلناه آنفا فى مسألة «العقل» و «الجسم» وفى أن قدرات الأول محدودة كمحدودية قدرات الثانى من حيث أن غوهما معا محكوم بنواميس التكوين العضوى التى تفرض قيودا مادية على خصائص وقدرات الأنواع العضوية.

إن الانسجام بين هذين النموذجين من حيث أن كلا منهما يلزم عنه كما بينا - بالضرورة المنطقية - القول بأن ما تنتجه العقول البشرية واقع لا محالة فى بؤرة التشابه وشباك الترادف.

* * *

خلاصة القول إذن أن: القياسات التشبيهية الأساسية التى أسست النسيج الفلسفى للتوليديية فى هذا الخصوص هى قياس النمو اللغوى على النمو العضوى ثم قياس الملكة النظرية على الملكة اللغوية والذى يؤدى بالضرورة الى القول بخضوع الملكة النظرية لنفس الإطار الذى يتنظم نمو الملكة اللغوية سواء فى الانبثاق عن مبادئ التكوين المادى العضوى أو فى الخضوع لقيد محدودية القدرات.

إن المقدمة التى أنتجت القياس الأول (-قياس النمو العقلى واللغوى على النمو العضوى) هى إدخال "العقل" الى دائرة الجسم وتخطيط الحدود التى كانت تفصل بينهما فى النموذج الديكارتي

وافترض أن بينهما من وثاقة الامتداد الانطولوجي ما يرقى الى مستوى الترادف في الخصائص والقوانين وفي مبادئ التكوين المادي. وأما المقدمة التي أنتجت القياس الثاني "قياس بناء اللغة النظرية على بناء اللغة الطبيعية" فهي ما يلاحظه المتأمل، في ما أنتجه تاريخ الفكر من مفاهيم ونظريات ونماذج، من التشابه والترادف بينها سواء في مستوى الاسئلة الاساسية أم في طرق التناول النظري. فمن موارد هذا التشابه أن معامل التنوع في الاسئلة التي انشغل بها العقل النظري ضعيف جدا كما أن بعضا من هذه الاسئلة لم يعرف طريقه إلى الحل ومازال يطرح بصيغته التي ظهر بها أول مرة.

إن التفسير الذي يناسب هذا التشابه بين ما تنتجه العقول النظرية من لغات اصطناعية، في إطار نموذج للتعامل مع اللغات الطبيعية يعتمد على مفهوم الملكة الفطرية وعلى نظرية النحو الكلي والمبادئ والوسائط هو اعتباره من جنس التشابه بين اللغات الطبيعية أي ان يعتبر من نتائج وجود "نحو نظري كلي" تصدر عنه العقول النظرية في إنتاجها للغات الاصطناعية.

إن كلام التوليديين في هذه القضايا قد تشعب فيما يبدو في اتجاه يخدم المنحى الاستمولوجي الذي اتخذناه إطارا عاما لعملائنا في هذه الرسالة في الموازنة بين السييوييهية والتوليدية. وتتجلى هذه الخدمة في أيلولة الكلام التوليدي المذكور الى اقتراح أساس فلسفي لمفهوم الترادف النظري⁽⁹²⁾ ولنظرية محدودة المجال أو الخيال الذي يمكن أن يتحرك العقل النظري ضمن إمكاناته⁽⁹³⁾.

ونحن إذ نصرح بذلك في هذا السياق نضيف أمرا أساسيا آخر ما كان للمنحى الاستمولوجي المذكور أن يكتمل بدونه وهو أن المظهر الأساسي لمحدودية العقل النظري في المجال النحوي يتمثل في كون هذا العقل لم يستطع قط - وربما لن يستطيع عوض - التفكير في بنية العبارة اللغوية خارج مقتضيات "الخيال العاملي".

إن الأساس الذي استمددنا منه هذه الإضافة هو ما جاء في مقال «الواقع اللغوي والترادف النظري» من أن:

« العلاقات الترادية... تقوم حين يكون المجال الاعتقادي الظاهر الذي تقوم عليه نظريتان أو أفقان نظريان في لغة نظرية واحدة شيئا واحدا. فمن هذا الوظائف التركيبية والبنية المقولية، فهذه الآفاق النظرية تختلف عن الوظائف البلاغية (=التداولية) والدلالية فالبلاغية تخابرية والدلالية طبائعية أما الوظيفة التركيبية والبنية المقولية فمجالهما الاعتقادي هو الجسم والكائن. الوظائف التركيبية انطولوجية والمقولات جسمية، وبين أن الحركة والجسم والأعراض الأنطولوجية جهات فلسفية مترادفة ولهذا صح

92 - الإشارة هنا الى ما ترجمناه آنفا بضعف معامل التنوع في قائمة الاسئلة الكبرى التي انشغل بها الفكر الإنساني.

93 - الإشارة هنا الى المحدودية التي من مظاهرها بقاء جملة من الاسئلة خارج ما استطاعت قدرة الإنسان الفكرية، على حل المشاكل النظرية، الإحاطة به.

منا أن نعد الكلمات المقولية والكلمات الوظيفية التركيبية مرادفات للعوامل المعنوية. فما الفرق بين الإبتداء ومقولة الاسم؟ لا فرق. وما الفرق بين قولنا إن الفاعل مرفوع لأنه فاعل أي بالوظيفية التركيبية وبين إقرار عامل معنوي يعمل في الفاعل. وعلى كل فالمقصود أن الوظائف التركيبية والمقولات بيان للعوامل المعنوية وأنها تستند على الوراثة الفلسفي الجسمي وأعراضه، بل إننا نذهب الى أشد من هذا إذ نقول إن الترادف المرجعي بين الوظائف التركيبية والمقولات لا يعفي الوظائف التخاطبية والوظائف الدلالية - وإن اختلفت في المرجح التأسيسي عن السابقة - من أن تكون بيانا لعوامل معنوية بحيث يكون النقاش بين النحاة المعاصرين حول رتب العوامل وصحتها وحول الصنف الأعلى منها فهي عوامل تداولية أو دلالية أو مقولية أو وظيفية تركيبية ويكون الفرق بين اللغويات المعاصرة والعربية القديمة في قيام الاولى على العوامل المعنوية وقيام الثانية على العوامل المعنوية واللفظية. وإذا كان ذلك كانت المذاهب واللغات النظرية المعاصرة مرادفات عاملية، لا تختلف إلا في المرجح التأسيسي الذي لا يخرج عن التخاطر والطبائع والجسم بالمعاني الفلسفية. ولتكمل الحديث بأنواع المفاهيم الصوتية التي ليست إلا رتبا للعوامل الصوتية ويكفي أن نعلم أن كلمة مثل "بعد" ستكون ساقطة تحت عامل معنوي هو "الشفوي" وتحت عامل يحكم الباء هو "المرفق المجهور" والقاعدة أن كل صوت عوامله هي صفاته وما يقال عن الصوت يقال عن العوامل المقطعية فيعمل في المقطع المعنى المقطعي المتصل به فلا تخرج المباحث الصوتية عن رصد العوامل الصوتية المقطعية وترتيبها ترتيبا رئاسيا. وإذا كان ذلك صح أن نتحدث عن الترادف الخفي بين أنواع النظريات وآفاقها وهو الترادف العاملي بينها فلا يخرج البحث عن العمل المعنوي فيها وذلك بين إذ أول ما ينسى الناظر العمل المادي الذي به قيام الكلام».

* * *

ونختم هذا التعليق بكلمة موجزة عن القول التوليدي الذي تردد كثيرا فيما نقلناه آنفا من كلام شومسكي في خصوص كون بعض الحقائق عن العالم، تفلتها عن أن تكون في متناول قدرات الإنسان العقلية ناتج لا عن وضع طارئ قد يزول بزوال أسبابه ولكن عن خاصية جوهرية تدخل في تكوين الطبيعة الأساسية للنوع البشري. وما نريد أن نضيفه في هذا التعليق هو أن هذه الخاصية، التي تم التعبير عنها في لغة التوليديين بكونها عبارة عن محدودية في العقل البشري تتقدم باعتبارها من موجبات نظام من القيود المادية يتحكم في المسار الذي يتخذه نموه العضوي شأنه في ذلك شأن أي جسم عضوي آخر، هي نفسها الخاصية التي تم التعبير عنها، في إطار آخر ذي منحى ابستمولوجي مخالف هو الإطار الذي تنتمي إليه المقالة التي أوردنا قبل حين في مسألة "الترادف العاملي"، لكن بلغة أخرى وصفت فيها تلك الخاصية بكونها قصورا فطريا في الإنسان عن حيازة شرط المفارقة. وقد جاءت العبارة عن هذا المعنى في مقال. «ظهور اللغة وعناوين الظهور»⁽⁹⁴⁾ على النحو الآتي:

« وإذا كان ما يستطيعه الإنسان هو الاحتيال على العالم عن طريق تسميات منظمة يضعها وكانت تلك التسميات تختلف باعتبار السؤال المطروح وباعتبار الظروف الفكرية المجتمعية، فإن كل التسميات نسبية ولا يجوز بحال أن يزعم زاعم لأقواله صفة الحق المطلق ولا يجوز ذلك إلا لمن كان له من الناحية الوجودية صفة المفارقة بحيث كان له أن يطل على هذه الوقائع دون أن يكون هو جزءا منها. إن القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها إذا توفرت للإنسان إمكانيات لغوية أعلى من هذه القوانين ذاتها. ولما كان ذلك متعذرا وكان هو جزءا من هذه القوانين وكان لا يستطيع مفارقتها فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية. لما سبق نعتقد أن أول شرط وجوبي لازم من أجل إقامة نحو جامع هو المفارقة. وما دام اللغويون ينظرون في الظاهرة اللغوية ويقولون أقوالهم من عهد بعيد فإن المعيار الذي ينبغي أن يتخذ للمقايسة بين هذه الأقوال هو معيار المفارقة. ومن هذه الجهة نلاحظ أن البون قريب بين كبار اللغويين في القديم والحديث لأنهم على درجة واحدة بالإضافة إلى ذلك المعيار، ولا يختلفون إلا فيما وجهوا إليه إجاباتهم من أنواع المصالح المادية والمعنوية التي يؤدي إليها نحوهم».

7 - من جوامع العقل النظري التصورية:

"الاشتغال بالحدود بين الكليات المجردة
وبين ما تتسع له هذه الكليات من كليات
مختلفة في التطبيق ومسالك متنوعة في التنزيل"

(الزادف بين "تحقيق المناط" المفهوم الأصولي و"تثبيت الوسائط" المفهوم التوليدي)

إن الفهم الصحيح للعلاقة الأساسية التي اشتغل بها النحو التوليدي والتي أقامها بين مفهومي «النحو الكلي» و «الأنحاء الخاصة»، يستوجب أن تتناول هذه العلاقة في إطار تاريخ موصول من «العلاقات» التي أقامها العقل النظري بين نظائر لذين المفهومين، نظائر توافقهما في «المرجع التأسيسي» و «المجال الاعتقادي». هذا المجال وذلك المرجع لا يخرجنا عن المعاني الفلسفية المرتبطة بأنطولوجيا «الثبات» و «التغير» وإذا كان ذلك صحت أن نتحدث عن ترادف خفي بين أنواع النظريات وآفاقها وهو الترادف في النظر إلى أشياء العالم على أن لها وجودين: وجود تنصهر فيه معاملات التغير والتعدد والتنوع ويمنح فيه الامتياز لمعاملات الوحدة والتجانس ووجود يمنح فيه الامتياز للمعاملات المعاكسة. ولهذا قد تجوز المجازفة بالقول إن العقل النظري، لم يخرج عمله قط عن رسم الحدود التي تحاصر طوفان الواقع في جزئياته وتفصيله التي لا نهاية لها وتوطئ الطريق نحو بناء نظرية تعلق على هذا الواقع بحيث يصير فيها مجردا من مظاهر التغير والحركة والاختلاف والتنوع⁽⁹⁵⁾ التي تؤسسه. هناك في الحقيقة طرق مختلفة في التعبير عن هذه الكلية من كليات العقل النظري. منها مثلا: التمييز بين الإلزامات الكلية الثابتة المجردة الواقعة خارج اختيار الإنسان والتي يقتصر دوره تجاهها على التمثل

95 - ندعو القارئ هنا إلى مراجعة تفاصيل أخرى عن مقدمات اللغة النظرية السرية في مقال «الواقع اللغوي والترادف النظري» وندعوه على الأخص إلى مراجعة التفاصيل المتعلقة بثلاث من هذه المقدمات:

أ- مقدمة الاستحالة التي مما جاء فيها أنه «إذا تذكرنا استقلال القول النظري لأن أول كلمة فيه تنتمي إلى اللغة النظرية وليس فيه كلمة أو قول أول خبري أو طبيعي تبين لنا أن في...دعوى الدراسة بالجوامع النظرية قول باستحالة الواقع... وهذا يذكر بمقدمة الاستعلاء فإن القول النظري لا يعلو الواقع ليتحدث عنه إلا بعد أن يقضي على الواقع بالاستحالة وبعد أن يغتصب لنفسه صولجان الواقعية».

ب- المقدمة الصلبة، ومما جاء فيها: «يلاحظ أن كل قول نظري يجرد الحركة من الحركة والحركة مرادف للواقع... ما حكم الذي يوقف القطر ليرى الحركة؟ حكمه حكم القول النظري الذي يتحدث عن الحركة من رتبة السكون... القول النظري لا يسعى... ولهذا فإنه يصلب الساعي المتحرك فلا يلبث في يده شيء أو يريد أن يصلب فلا يصلب شيئا. فإن المتحدث باللغة الاصطناعية عن الواقع الساعي ينوي أن يجرد الحركة من الحركة والزمن من الزمن والواقع من الواقع، فلا يلبث في أقوال هذه اللغة الاصطناعية إلا مؤسساتها [=القيم المفاهيمية] ولهذا نقول إن اللغة النظرية لا تنتج إلا نفسها ولا تعيد الواقع».

ج - مقدمة القدم ومما جاء فيها «القول الخبري الطبيعي قائم على مقدمة الخلق. الواقع مخلوق في القول الخبري ولهذا نجد فيه متابعة زمنية ومعادلة لما يخلق في الواقع... أما أقوال اللغة الاصطناعية النظرية فهي سكونية... ومعلوم أن المعترف بحركة الواقع معترف بأنه مخلوق لأن كل مخلوق متحرك ساع وكل قديم ساكن فإن قام القول على إزالة الحركة كان كالقائم على مقدمة القدم وهذا معناه أن الواقع قديم في اللغة النظرية وأن الواقع حادث في اللغة الخبرية الطبيعية».

والفهم وبين المحايثات المادية والمتغيرات الواقعية التي تحيط بتلك الإلزامات وتتعاقب عليها، ودور الإنسان تجاه هذه المتغيرات وتلك المحايثات اجتهدادي في المقام الأول، ويتمثل في اختيار الكيفية المناسبة لتنزيل الإلزامات المذكورة على واقعه التنزيل الملائم، ومناطق الاجتهاد هنا هو خلق الانسجام والتوافق بين متغيرات هذا الواقع وثوابت تلك الإلزامات.

إن الانشغال بهذا التمييز وبالتطبيقات والاستنتاجات التي تلزم عنه في مختلف المباحث التي اشتغل بها العقل النظري، ربما بلغ الاختلاف بين بعض صوره التي تحقق بها في مختلف محطات الفكر الإنساني الأساسية درجة تكاد تنطمس معها معالم أصلها المشترك: فما شاع عند مؤرخي الفكر الفلسفي بإشكال الفكر والواقع وإشكال العقل والنقل وكذلك الحدود بين الوحي الإلهي والاجتهاد البشري عند المتكلمين والحدود بين الواضع والمتكلم في المباحث البلاغية والحدود بين الثوابت الميزانية والمتغيرات التليفية عند النحاة والحدود بين كليات التشريع ومتغيرات محل التكليف عند الأصوليين وما ترتب على هذه الحدود عندهم من التمييز بين مساطر الفهم ومساطر التنزيل ومن التمييز بين "الحكم" و "الفتوى"، وارتباط كل ذلك عندهم بمفهوم الإنسان المطلق وأن كليات الشرع إنما ترتبط بهذا الإنسان من حيث كونه مستقلا عن عوارض التشخيص والتعيين⁽⁹⁶⁾، كل ذلك - وغيره كثير مما لا يمكننا الإحاطة به في هذه العجالة - إنما هو صور مختلفة لذلك التمييز الذي قلنا عنه في أول كلامنا إن ما يناسبه في تحديد طبيعته الاستمولوجية هو أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري.

لأنستطيع - بطبيعة الحال - أن نحيط في هذه العجالة بكل الصور التي أشرنا إليها وبأسانيد المتوعة على أنه قد مضى بنا شيء من ذلك فيما تقدم وإن لم يكن جاريا على حد الاستقصاء والاحاطة

96 - لا يخفى - كما سنبين بعد حين بشيء من التفصيل - ما بين هذه العلاقة التي قامت في المباحث الأصولية بين «القواعد والأحكام الكلية» ومفهوم «الإنسان المطلق» وبين العلاقة التي قامت عند التوليديين بين «النحو الكلي» و«المتكلم المثالي» من ترادف وتوارد. هذا ونضيف هنا أمرا سبق الكلام عليه بما يناسبه من التفصيل وهو أن النحاة كانوا أول من غيرهم بأن يبنوا نموذجهم في التحليل النحوي على هذا المبدأ ابتداء صريحا واقعا في حدود الإلحاق المقدماتي لولا أنهم أرادوا للمقدمات والنتائج التي يخلطونها نموذجهم على المستوى الفلسفي - الكلامي أن تبقى في دائرة المسكوت عنه، وذلك طمعا في السلامة من تبعات «المراقبة الكلامية»، التي لا ترحم. وقد كان لهم ذلك كما هو معلوم. أما الدرس الأصولي - في بعض تياراته على الأقل كالتيار الذي كان يمثلها الآمدي والبصري - فإن العناية التصريحية الخاصة التي أولاها لتلك المقدمات والنتائج والتي من مظاهرها البارزة العمل بمقتضى الفرق بين محل التكليف في صورته المطلقة المجردة وبينه في صورته المتلبسة بعوارض التشخيص والتعيين، قد جعلته طرفا أساسيا في الخصومة الكلامية.

الشاملة، لكننا سنكتفي بالإشارة المجملة الى صورتين اثنتين من هذه الصور انبنى انتخابنا لها على ما انطوت عليه هاتان الصورتان من دلالات واضحة وإشارات صريحة في هذا الخصوص وهما:

أ - تمييز الإمام الشاطبي بين دور العقل في تشغيل مسطرة الفهم (-فهم النص القرآني) وبين دوره في تنزيل مقتضى النص على الواقع.

ب - وتمييز القاضي عبد الجبار في المعرفة اللغوية بين ما يقع فيه التفاضل بين المتكلمين وما لا يقع فيه ذلك.

أ - الشاطبي: القاعدة الكلية بين ثواب صورتها المجردة ومتغيرات صورتها التنزيلية

إن الحديث عن العلاقة التي قامت عند الأصوليين بين "الكلي الثابت" والصور المختلفة التي يلتبس بها في التنزيل والتي تتغير بحسب التغير الذي يعثور الشروط المادية الخاصة التي تكتنف هذا التنزيل، يجب أن يبدأ من الحديث عن تمييز أساسي، قام عليه الدرس الأصولي، بين دورين اثنتين للعقل البشري في علاقته بنصوص الوحي، وهما:

1 - دوره في فهم هذه النصوص والمقصود بهذا الفهم هو تحصيل صورة المراد الإلهي من الأوامر والنواهي التي تتعلق «بأجناس الأفعال مجردة». وهذا مبني عندهم على أن: «الوحي محض للحكم في أجناس الأفعال الإنسانية المجردة، من حيث إن الأمر والنهي فيه يتعلقان في الخطاب بصفة مباشرة بجنس الفعل كأن يتعلق النهي بالسرقة والأمر بالأمانة، أما الأفعال الجزئية المشخصة بظرف المكان والزمان، مما قام به زيد من سرقة أو عمرو من أمانة فإن الوحي يتعلق بها بواسطة النظر العقلي حيث يتم إرجاعها الى أجناسها التي تعلق بها الوحي مباشرة، كما يقع التحقق من أنها مناطة بالجنس المعين الذي شمله الحكم المعين، كأن يقع النظر العقلي في معاملة مالية قامت بها أطراف معينة في زمن ما وبأوصاف معلومة، فيظهر بذلك النظر أن تلك المعاملة من جنس الربا، فيتعلق بها إذا حكم المنع، وإنما تعلق بها ذلك الحكم بواسطة نظر العقل لا بصفة مباشرة كما تعلق بالربا الذي هو جنس عام»⁽⁹⁷⁾.

2 - أما الدور الثاني للعقل في علاقته بنصوص الوحي فهو عندهم "التنزيل". ويهدف هذا الأخير الى «جعل ذلك المراد الإلهي الذي حصلت صورته في الذهن قيما على أفعال الناس الواقعة بحيث تصبح جارية على مقتضاه في الأمر والنهي. فدور التنزيل إذن يتعلق بالوصل بين الوحي والواقع»⁽⁹⁸⁾ على معنى تبين المسالك والكيفيات التي يأخذ بها الوحي مجراه نحو الواقع. ويأخذ بها الواقع مجراه نحو

97 - عبد المجيد النجار " في فقه التدين فهما وتنزيلا " ج 50/1. [انظر الإمام الشاطبي - الموافقات: 19/3]

98 - "الوحي" من حيث كون كليات ثابتة و"الواقع" من حيث كونه محايثات مادية متغيرة. (انظر: الشاطبي - الموافقات 57/4. وكذا: عبد المجيد النجار - خلافة الانسان ص107).

التكيف بالزامات الوحي وقد سمي الشاطبي هذا الدور الإجهادي للعقل بتحقيق المناط وقال فيه: «إنه لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف. وذلك عند قيام الساعة... ومعناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محله (...)»⁽⁹⁹⁾ وقال فيه أيضا «إن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حديتها. وإنما أتت بأمور كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر ومع ذلك فإن لكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين وليس مابه الامتياز معتبرا في الحكم بإطلاق ولا هو طردي بإطلاق بل ذلك منقسم الى الضريين وبينهما قسم ثالث يأخذ بجهة من الطرفين فلا يبقى صورة من صوره الوجودية المعينة إلا للعالم فيها نظر سهل أو صعب حتى يحقق تحت أي دليل تدخل فإن أخذت بشبهة من الطرفين فالأمر أصعب»⁽¹⁰⁰⁾.

* * *

إن الغاية التي وضعناها نصب أعيننا إذ عزمنا على استعراض هذا التمييز الأصولي بين دور العقل في فهم "نصوص الوحي"، بما هي متعلقة بأجناس أفعال المكلفين مجردة من عوارض التشخيص والتعيين وبين دوره في تنزيلها على الواقع بما هو إطار تعتوره وتتوارد عليه هذه العوارض في حركة دائمة وتغير مستمر لا يتوقف، هو تقديم الدليل على أن بين الآلة التصورية التي وظفها الأصوليون في هذا التمييز وبين أختها التي وظفها التوليديون في التمييز بين ثوابت النحو الكلي ومتغيرات التجربة اللغوية الخاصة، من الترادف والتوارد والتقارب في المرجع التصوري ما يكاد ينطمس معه ذلك التباعد المعلوم بين الأمور التي يصدر عنها كل منهما، ويؤكد لقاء التوارد والترادف هذا المرونة الكبيرة التي تبديها كل من الآتين التصوريين المذكورتين في إمكان ترجمة إحداهما الى لغة الأخرى. هذه المرونة، التي سنقدم بعد قليل مثالا لها، مرجعها في تقديرنا أمران أساسيان:

أولهما: الحضور المتشابه لمقولة "العقل" في كل منهما باعتباره محورا للعلاقة التي تقوم بين الثوابت الكلية والمتغيرات الخاصة. ورسم حدود واضحة بين دوره تجاه الأولى (=التمثل) ودوره تجاه الثانية (=تنزيل التمثيل بما يناسب خصوصيات المتغيرات).

الثاني: التمييز بين النموذج وصوره التطبيقية المختلفة التي يحتملها في الواقع وإضفاء سمة الكلية والتجرد والثبات على الاول وإضفاء سمة الخصوصية والتشخيص والتفسير على الثانية وهكذا يمكن أن يقال في سياق ضرب المثال للمرونة الترجمية المذكورة قبل حين:

إن دور العقل في تمثل المبادئ النحوية الكلية (=قواعد الشريعة اللغوية الفطرية الخارجة عن اختيار الإنسان وعن دائرته الاجتهادية كخروج إلزامات الوحي عن اختياره وعن دائرة ما يجوز الاجتهاد فيه) يختلف عن دوره في تنزيل تلك المبادئ على واقعه اللغوي الخاص فالتمثل الذهني يهدف الى تحصيل صورة مراد الشريعة اللغوية الكلية في الأوامر (=بما يصح وما يجوز) والنواهي (=عما لا يصح ولا يجوز). هذه النواهي وتلك الأوامر تتعلق في هذا المستوى بأجناس الأفعال اللغوية مجردة، أما التنزيل فيهدف الى جعل ذلك المراد الكلية الذي حصلت صورته في الذهن قيما على أفعال المتكلمين الواقعة، بحيث تصبح هذه الأفعال جارية على مقتضاه في الأوامر والنواهي. فدور التنزيل إذن يتعلق بالوصل بين النحو الكلية (=الشريعة اللغوية الفطرية) والواقع اللغوي الخاص، على معنى تبين المسالك والكيفيات التي يأخذ بها النحو الكلية مجراه نحو الوقوع ويأخذ بها الواقع اللغوي في تشخيصه وتعيينه نحو التكيف بالزمامات النحو الكلية. هذا الدور الاجتهادي الذي يقوم به المتكلم في اختيار هذه المسالك والكيفيات أو تلك في سياق سعيه لتنزيل النحو الكلية وفق ما تمليه عليه خصوصيات تجربته اللغوية الخاصة هو الذي يدعى في الاصطلاح التوليدي بتثبيت المتغيرات أو التوسيط⁽¹⁰¹⁾ وهو نفس الدور الذي يوصف به عند الأصوليين عمل "المكلف" في سعيه للوصل بين الوحي والواقع بما يضمن الانسجام والتوافق بين متغيرات هذا وثوابت ذاك، والذي يدعى عندهم بتحقيق المناط، والذي قال فيه الشاطبي إنه «لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف».

إن مقالة الشاطبي في أن «الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها وإنما أتت بأمر كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين...» وأنه «لا يبقى صورة من الصور الوجودية المعينة إلا للعالم فيها نظر سهل أو صعب حتى يحقق تحت أي دليل تدخل». تذكر بذلك التمييز التوليدي الشهير بين الأحكام الكلية التي تضبط ما يتعين أن تكون عليه أعمال المتكلم بحسب أجناسها مثل منع كذا ووجوب كذا... وبين ما يجري به واقع المتكلمين في لغة من اللغات المتعينة. وما يمكن أن يجري عليه هذا الواقع لا يمكن أن يكون إلا أصنافا متشخصة من الأفعال، وهذه الأصناف لا تدخل تحت حصر سواء بالنظر الى الأفعال التي تصدر من آحاد المتكلمين أم بالنظر الى الأوضاع التي تسود عامة المتكلمين ضمن جماعة لغوية معينة.

إن الجامع التصوري إذن بين المسطرة التحليلية التي وظفها الأصوليون والتي وظفها التوليديون واضح بين وهو قيامهما معا على مبدأ رسم الحدود بين الإلزامات الخارجة عن اختيار الإنسان وبين ما يدخل في دائرة الاختيار الاجتهادي، واستمدادهما معا من مقدمة أن صفة الكلية والتجرد في الثوابت

هي مصدر المرونة التطبيقية الكبيرة التي تمتاز بها هذه الثوابت في الإحاطة بأعمال الإنسان الجزئية التي لا حصر لها (=المشخصة بظروف المكان والزمان).⁽¹⁰²⁾

102 - نختتم كلامنا عن العلاقة الأساسية التي اشتغل بها الدرس الأصولي في صورته الشاطبية بنقول انتخبناها من دراسات لأصولي معاصر (=عبد المجيد النجار) في تفاصيل هذه العلاقة، هذه النقول ندرجها في هذا المكان بالذات لمن شاء من قراء هذه الرسالة أن يستكمل تفاصيل الصورة الجملة التي قدمناها في الأوراق السابقة عن العلاقة المذكورة. ولن يرى أن هذه الأوراق تجزئ فله أن يجاوز هذه النقول إلى تعليق لنا، جعلناه بعدها مباشرة، حول مرادف "كلامي" (أي ينتمي إلى درس نظري آخر غير الدرس الوصولي وهو "علم الكلام") لتلك العلاقة ورد في سياق كلام للقاضي عبد الجبار في المعرفة اللغوية قام على التمييز بين العلم بكيفيات المواضع وعلم آخر وصفه بأنه "علم زائد".

- «تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي وحيث جاء جزئياً فمأخذه على الكلية إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل إلا ما خصه الدليل مثل خصائص النبي صلى الله عليه وسلم». [الموافقات 3/ 242]

- «كل دليل شرعي ثبت في الكتاب مطلقاً غير مقيد، ولم يجعل له قانون ولا ضابط مخصوص فهو راجع إلى معنى معقول وكل إلى نظر المكلف، وهذا القسم أكثر ما تجده في الأمور العادية التي هي معقولة المعنى كالعدل والإحسان والعفو والصبر والشكر في المأمورات، والظلم والفحشاء والمنكر والبغي ونقض العهد في المنهيات». [الموافقات 3/ 28]

«وإنما كان الهدي كلياً في أكثر هذه الأحوال، لتكون الأحكام متسعة لصور متعددة من الأفعال، تكون ملائمة لمصلحة الإنسان في مختلف منغلات حياته، فيتخذ منها ما يحقق المصلحة بحسب الظروف، وتكون كلها حارية على أساس من التدين لاندراجها ضمن الحكم الإلهي وذلك لأن الإنسان إذا كان في سلوكه التعبدية وفي شطر كبير من حياته الأسرية ينزع إلى الثبات والاستمرارية، استجابة لثبات فطرته واستمراريتها فكانت أحكام الدين المتعلقة بها يغلب عليها الضبط والتحديد فإنه في تصرفه الاجتماعي وفي مناشطه التعميرية، تطرح به الظروف المتغيرة إلى أوضاع مختلفة، يحتاج فيها إلى التغيير في نمط الاستجابة لتحقيق مصلحته في كل تلك الأوضاع ولذلك كان التشريع المتعلق بتلك التصرفات والمناشط الأساسية على هيئة من الكلية تسع ذلك التغيير، وهذا أحد المعاني الأساسية لمقولة إن شريعة الإسلام صالحة لكل زمان ومقتضاه "أن تكون أحكامها كليات ومعاني مشتملة على حكم ومصالح صالحة لأن تنفرع منها أحكام مختلفة الصور متحدة المقاصد" [ابن عاشور - مقاصد الشريعة - 93]» [في فقه التدين 2/ 93]

- «تنزيل الشريعة في واقع الحياة لتصبح مهندية بها في مختلف شعبها ... عمل اجتهادي مقدر يستلزم أدبا منهجيا على درجة عالية من الدقة، ذلك لأن الشريعة هي أحكام كلية مجردة والأوضاع الواقعية أوضاع عينية مستأنفة، وهو ما يستلزم اجتهادا يهياً به الحكم الشرعي المجرد ليجري على الوضع الواقعي الذي شمله محققا للمصالح التي من أجلها شرع، دون غيره من الأوضاع التي قد تكون شديدة الشبه به، والتي لو أحرقت عليها لتعطلت مقاصده وأصاب الناس حرج من جراء ذلك. وقد أشار الإمام الشاطبي إلى هذا المعنى في تحليله للاجتهاد التطبيقي المعروف عند الأصوليين بتحقيق المناط فقال:

"الأفعال لا تقع في الوجود مطلقة وإنما تقع معينة مشخصة فلا يكون الحكم واقعا عليها إلا بعد المعرفة بأن هذا المعين يشمل ذلك المطلق أو ذلك العام [أي الحكم الشرعي] وقد يكون ذلك سهلاً وقد لا يكون وكلها اجتهاد" [الموافقات.

«الشرعية الإسلامية هي أحكام إلهية لهداية حياة الإنسان. وبعض هذه الأحكام منصوص عليها في الوحي قرآنا وحديثا ونصا مباشرا وبعضها الآخر منصوص على ضوابطها العامة ومقاصدها الأساسية وتركت للإنسان مهمة الاجتهاد لحصولها متعلقة بمستأنفات الأحوال التي تطرأ على حياته اهتداء بتلك الضوابط والمقاصد. ومهما يكن من فعل من أفعال الإنسان سالف أو خالف إلا وللشرعية فيه حكم إما منصوص على ذاته أو منصوص على ضوابطه ومقاصده، ويستخرج بالاجتهاد هذا هو معنى الشمول في الشرع الإسلامي. ويتحمل المسلم أحكام الشرعية على مرحلتين: مرحلة الفهم للحكم الشرعي فهما مجردا حتى يدرك المراد الإلهي فيما ينبغي أن يقع وما ينبغي ألا يقع بناء على ما فيه مصلحة الإنسان. ومرحلة التنزيل لذلك الحكم المدرك بالنظر على واقع السلوك ليصبح حاريا بحسبه في الإيجاب والاباحة والمنع حتى تتحقق المصلحة بالفعل. وهاتان المرحلتان متكاملتان ومتلازمتان» [في المنهج التطبيقي... ص9]

- ولكل من مرحلي الفهم والتنزيل في تحمل الحكم الشرعي أسس وقواعد خاصة. ويهمننا من قواعد الفهم في هذا السياق قاعدة "التجريد" أما التنزيل فيعيننا من قواعده قاعدة التجزئة والإفراد وقاعدة تحقيق الناطق:

1 - "التجريد": «لما كانت أحكام الشرعية متعلقة في الأصل بالإنسان المطلق فإن ضبطها في الأفهام من مظانها يقتضي أن يكون قائما على التجريد وذلك بأن يتجه الاجتهاد في الفهم الى تقرير الحكم مراعى فيه تعلقه بالإنسان المطلق عن عوارض الشخص المختلفة، ولا تكون إذا الأحوال الواقعية لإنسان ما... عنصرا معتبرا في تقرير الحكم الشرعي في ذاته. وليس ما قد يكون لتلك الأحوال من مدخل في تحويل حكم الى آخر بالتخفيف أو الإلغاء بعامل في فهم وتقرير الحكم في ذاته وإنما هو تنزيل للحكم المطلق على ما يليق به من الأحوال، والإفان حكم الحرمة في أكل الميتة حكم مطلق وإن سقط في حالة الاضطراب لحفظ الحياة، وحكم الوجوب في قطع السارق حكم مطلق وإن سقط في زمن المجاعة. وقد ذكرنا آنفا أن الأحكام الشرعية حتى وإن جاءت في نصوصها متعلقة بأعيان مشخصة فإن الفهم ينبغي أن يعالجها بالتجريد لتتعلق بالإنسان المطلق الا إذا دل الدليل على تخصيصها بتلك الأعيان. وذلك أبرز الشواهد على هذا الأساس التجريدي في فهم الاحكام. ومن البين أن هذا الأساس التجريدي في فهم الاحكام سيتجه به وجهة خاصة في التقرير تنحو به منحى الديمومة والثبات ليكون الحكم الشرعي في ذاته متصفا بالدوام والثبات لا رهين الظروف والأحوال يتغير بتغيرها، ويتقلب بانقلابها. وإنما الذي يتغير بحسب الزمان والأوضاع هي الفتوى لا الحكم كما حققه ابن القيم. وتغير الفتوى يقتضيه لدى المفتي أن النوازل المشخصة تختلف في عناصر تشخيصها وإن تماثلت في صورها، فيكون ذاك الاختلاف مبررا لاختيار الحكم المناسب لكل نازلة من بين الاحكام المطلقة الثابتة وإن خالف حكما سابقا في نازلة شبيهة بها. ولو كان فهم الاحكام يقوم على اساس تشخيصي لأصبحت الشرعية كلها ظرفية ينسخها حولان الزمن وتغاير الأوضاع في حياة الإنسان» [المرجع السابق ص 13 و 14]

2 - "التجزئة والإفراد": «إذا كان الحكم الشرعي يحصل في الفهم كليا عاما بمنهج التجريد فإن المجتهد عند تطبيق ذلك الحكم في واقع الحياة ينبغي أن ينحو به منحى التجزئة والإفراد في الموضوع الذي سيطبق عليه، ذلك أن الواقع هو اعيان مشخصة متمثلة في أفراد من الناس والفعال تصدر عنهم، واحداث ونوازل فردية وجماعية تتوالى على الزمن، فالمجتهد في نزوعه الى تنزيل الحكم المتقرر في ذهنه كليا ينبغي أن يكون نظره الى الواقع بحسب طبيعته المجزأة ليحري الحكم على كل جزء جزء وكل فرد فرد من اجزاء الواقع وافراده. وإنما يدعو إلى هذا المنهج التجريبي ما أشرنا إليه

« أنفاً من أن بعض الافراد والاحزاء من الواقع قد تحيط به ظروف وملاسات تجعل إجراء الحكم الكلي عليها مثل مثيلاتها من نوعها أو جنسها مفضيا الى الحرج والمشقة وربما الى الفساد فيتعطل مقصد الحكم وهو تحقيق المصلحة....» [المرجع السابق ص 17]

(مفهوم تحقيق المصلحة عند الأصوليين يرادفه عند النحاة من حيث خصائص موقعه من النموذج النظري مفهوم "الإفادة" وقد يجوز مرادفته من الحيثية ذاتها بمفهوم "السلامة النحوية" وشروطها وقيودها عند التوليديين).

3 - تحقيق المناط: «وهو أساس منهجي متفرع عن منهج التجزئة ولكنه مختص بمعان مميزة وقد ورد في مدونات أصول الفقه وحها من وجوه الاجتهاد والتطبيق وقال فيه الإمام الشاطبي: "معناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محله. ذلك أن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها، وإنما أتت بأمور كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر، ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين، وليس ما به الامتياز معتبرا في الحكم باطلاق ولا هو طردي بإطلاق... فلا يبقى صورة من الصور الوجودية المعنية إلا وللعالم فيها نظر سهل أو صعب حتى يحقق تحت أي دليل تدخل". ومقتضى هذا التعريف أن الاحكام الشرعية تتعلق من أفعال الانسان بأجناسها وأنواعها ولكن هذه الافعال تجري في الواقع افرادا مشخصة بفاعليها وازمانها وامكانها المخصوصة. وقد تكون افراد الافعال والاحداث متشابهة في ظاهرها ولكن بالتأمل يتبين أن عناصر تشخصها قد تفرق بينها في حقيقتها وإن تشابهت صورها مثلما هو الأمر بالنسبة للسرقه والاغتصاب في تشابههما بالظاهر والافتراقهما في النوع. وعند تطبيق الحكم الشرعي الكلي على أفراد الجزئية الجارية في الواقع ليتحقق مقصد الصلاح ينبغي على المجتهد أن يحقق في هذه الأفراد بدراسة عناصر تشخصها دراسة عميقة حتى يتبين ما هو داخل في نوع الحكم الذي بين يديه أو في جنسه فيكون مناطا له يُحرره عليه ويخرج من ذلك ما قد يشتهه لأول النظر أنه داخل في ذلك النوع أو الجنس وهو في الحقيقة ليس كذلك.» [المرجع السابق ص 18]

- «أحكام الشريعة... لما كانت متعلقة تعلقا مباشرا بالحياة في واقعها وهو واقع يجري على منطق غير منضبط ولا مطرد تماما، فإنها كانت أحكاما تحمل من المرونة ما يتسع لاجتهاد عقلي في الترجيح أو الاستثناء والاستحداث ليقع بذلك كله مداورة منقلبات الواقع، في طوائره غير المنضبطة مداورة تهدف الى تحقيق مصلحة الانسان من خلال تلك الاحكام، مهما كانت الظروف والأوضاع التي تنقلب إليها الأوضاع. وتمثل هذه المرونة في الاحكام الشرعية في أن أكثر هذه الاحكام أحكام كلية تنفسح لصور تطبيقية عدة. ومثال ذلك حكم الشورى الذي هو حكم ديني واجب، وهو يتسع في تطبيقاته الواقعية لكيفيات متعددة، يحقق بكل واحدة منها التدين بهذا الحكم الواجب، وبالإضافة الى ذلك، فإن الحكم الديني الواحد في مجال العادات وهي أكثر أحوال الحياة يدور مع الجنس الواحد من فعل الانسان بحسب ما تتحقق في افراده العينية من مصلحة، فقد يكون الفعل الواحد في جنسه مأمورا به في فرد من أفرادها إذا حقق مصلحة بحسب ظرفه ومنهيا عنه في فرد آخر يجر مضرة بحسب ظرفه أيضا، وقد قرر الإمام الشاطبي هذا المعنى في قوله: أ - «إنا وجدنا الشارع قاصدا لمصالح العباد. والاحكام العادية تدور معه حيثما دار فترى الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة فإذا كان فيه مصلحة جاز» [الموافقات 2/ 525]

وفسر هذا الدوران في الحكم مع دوران المصلحة بطرء العوارض والملاسات الظرفية التي تجعل الفعل الواحد صالحا في حال وضارا في حال، فيتغير حكمه الديني بحسب ذلك. وفي ذلك يقول:

ب - القاضي عبد الجبار: المعرفة اللغوية بين ثوابت "كيفيات المواضعة" ومتغيرات "العلم الزائد"

نورد فيما يلي كلاماً للقاضي عبد الجبار رأينا أنه يجري من حيث الاطار التصوري الذي ينتظمه على حد كلام الشاطبي الذي مضى (انظر آخر الهامش 49) في التمييز بين الاقتضاء الأصلي والاقتضاء التبعية وعلى حد التمييز التوليدي بين المعرفة المشتركة بين المتكلمين والمعرفة الخاصة التي تختلف باختلاف متغيرات الاحوال الاختبارية والمحاثات التجريبية.

يقول القاضي:

- 1- «واعلم أن ما وضعت عليه المواضعة من كلام وغيره ففاعله قد يأتي به على جهة الحكاية والاحتذاء فلا يحتاج الا الى العلم بكيفية المواضعة⁽¹⁰³⁾».
- 2- «واعلم ان الكلام من جملة الافعال المحكمة التي لا تصح إلا من العالم بكيفيتها فلا يصح وقوعه من كل قادر وإنما يتأتى ذلك من القادر إذا كان عالماً بكيفتها».
- 3 - «وقد يفعله الفاعل على وجه يتصرف معه فيما تقدمت فيه المواضعة فيحتاج الى أمر زائد على العلم بكيفية المواضعة. فالوجه الأول (- كيفية المواضعة) يقل فيه التفاضل والوجه الثاني هو الذي يظهر فيه فضل الفاضل لكننا نعلم أن فضله في ذلك لا يعدو ما تتناوله القدرة والعلم لأنه إنما يفعل ما يقدر عليه في جنسه، ويتصرف في ذلك بحسب علمه ويريده على الوجه الذي يصح أن يتصرف عليه فيه فلا يدخل في هذا الباب إلا لهذه الوجوه».

ب - «اقتضاء الأدلة للاحكام بالنسبة لمخالها على وجهين:

احدهما: الاقتضاء الأصلي قبل طرؤ العوارض، وهو الواقع على العمل مجرداً عن التوابع والاضافات كالحكم بإباحة الصيد والبيع والإجارة وسن النكاح وندب الصدقات غير الزكاة وما أشبه ذلك.

والثاني: الاقتضاء التبعية وهو الواقع على المحل، مع اعتبار التوابع والاضافات، كالحكم بإباحة النكاح لمن لا أرب له في النساء وجوبه على من خشي العنت، وكراهية الصيد لمن قصد اللهو، وكراهية الصلاة لمن حضره الطعام أو لمن يدافعه الاختنان، وبالجملة كل ما يختلف حكمه الأصلي لاقتزان أمر خارجي". [الموافقات: 51/3 - 52]

وفي هذا المعنى راجع ابن القيم - في اعلام الموقعين [2/3 وما بعدها] حيث عقد فصلاً مطولاً بعنوان "فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والامكنة والاحوال والنيات والعوائد". [انظر في فقه الدين 61/2]

103 - ترتيب الحكاية والاحتذاء بعد العلم بكيفيات المواضعة، يرادف في التوليدية ترتيب قواعد الملكة اللغوية المشتركة قبل طوارئ التجربة اللغوية الخاصة إلا أن بين الترتيبين التوليدي والعربي فرقاً يجب الانتباه إليه وهو أن الإطار الذي انتظم الاول بسيكولوجي والذي انتظم الثاني حقوقي تملكي (راجع تفاصيل الفرق بين هذين الاطارين في "الطبيعة والتمثال" الباب الاخير).

4 - «فأما التفاضل في باب القدرة إنما يكون بالزيادة والنقصان لا فيما يصح من الاجناس فأما التفاضل في باب الآلات فإنه يقل وإن كان قد يحصل، وإنما يجب ذكر العلوم التي هي العمدة فيما له يقع التفاضل فيما يصح من الكلام، ويقع معه تمييز قادر من قادر على وجه يظهر موقع الفضل فيه وهذا معلوم في الجملة قبل النظر في التفصيل فلو لم يعرف التفصيل لم يؤثر في ذلك لأن كل واحد يعلم أنه مع وقوع الاشتراك في المعرفة باللغة قد يتأتى من أحدهم الشعر والخطب ولا يتأتى من الآخر».

5 - «وإذا كانت القدرة والآلات حاصلة ولا بد من ذلك في كل متكلم ولا يجوز أن يقع التفاضل للوجه الذي تساوا فيه، فإذا يجب أن يكون لغير القدرة والآلة وليس ذلك الغير إلا العلم».

6 - «وإذا تأمل حال أهل العلم بالفصاحة وعلم اختلاف مراتبهم فيها مع اشتراكهم في العلم بالكلام وأحواله عرف أن الذي له افتزقت أحوالهم غير الذي اشتركوا فيه فإذا لم يمكن الإشارة إلى قدرة وآلة وإلى علم بنفس الكلام فلا بد من علم زائد».

* * *

- التمييز الأساس الذي قام عليه كلام القاضي عبد الجبار في هذه النصوص هو التمييز بين «العلم بكيفية المواضعة» والعلم الذي وصفه في النص السادس ب «العلم الزائد» أي الزائد على هذا الذي يكون بكيفيات المواضعة ونعته بالزيادة مقتضى اتصاف الآخر بالأصالة. فعلم المتكلم بالكلام على هذا الاعتبار علمان علم أصلي وآخر تبعي. ولأجل ذلك قلنا في مطلع استعراضنا لكلام القاضي عبد الجبار هذا إن التمييز الذي تضمنه هذا الكلام منتظم من حيث الاطار التصوري وفق نفس الإطار الذي انتظم كلام الشاطبي في تمييزه في باب «اقتضاء الأدلة للاحكام بالنسبة لمحالها» بين:

«الاقتضاء الأصلي قبل ظهور العوارض وهو الواقع على العمل مجردا عن التوابع والاضافات» و«الاقتضاء التبعي وهو الواقع على المحل مع اعتبار التوابع والاضافات». وهكذا يمكننا في اطار الاستفادة من التوارد الدلالي بين لفظ "الزائد" الواقع في كلام القاضي عبد الجبار ولفظي "الأصلي والتبعي" الواقعين في كلام الشاطبي ترجمة التمييز بين «كيفيات المواضعة» و «العلم الزائد» إلى اللغة الشاطبية وذلك بأن يقال إن الأولى كلييات مجردة تتعلق بأجناس مجردة من التوابع والاضافات يشترك في حيازتها المتكلمون قبل طرؤ العوارض (-أي ما لا تفاضل فيه بينهم) والثاني يتعلق بالصور المختلفة التي تأخذها هذه الكيفيات في التنزيل: بحسب متغيرات التوابع والاضافات.

هذا وقد مضى بنا تمييز آخر للقاضي عبد الجبار يكتمل به هذا الذي اتخذناه هنا محورا لتعليقنا وهو التمييز في المعرفة اللغوية بين «العلوم الحاصلة ببديهة العقل الذي لا يجوز اختلاف أحوال العقلاء فيه» والعلوم الحاصلة ب «الاختبار الذي قد تفرق أحوالهم فيه».

* * *

- إن هذه النصوص بالاضافة الى كونها صالحة للاستدلال على جملة من نقط اللقاء التواردي على مواقع كلامية فلسفية متقاربة، بين التوليدية وبين اللغويات العربية القديمة في صورتها النظرية - وهذا أمر قدمنا بشأنه فيما سلف من التفاصيل ما يغنينا هنا عن الاعادة - فقد أوردناها (اي تلك النصوص) هنا، كما هو بين، في سياق آخر وهو الاستدلال على أنَّ التميزات الآتية:

أ - التمييز الأصولي بين كليات التشريع ومتغيرات محل التكليف وارتباط الاول بأجناس الأفعال والمكلفين والثانية بالمشخصات.

ب - والتمييز البلاغي بين أعمال الواضع وأعمال المتكلم.

ج - والتمييز النحوي بين الثوابت الميزانية والمتغيرات التليفية.

د - والتمييز الكلامي بين «كيفيات الوضع» و «الأمر الزائد».

هـ - والتمييز التوليدي بين ثوابت النحو الكلي ومتغيرات الأنحاء الخاصة

كلها تميزات متأخية في الاطار التصوري مترادفة في المرجع التأسيسي. فهي صور مختلفة تعيد

انتاج تمييز واحد يمثل أصلها المشترك وهو الذي ترجمناه سابقا بالعبارة الآتية:

التمييز بين الالتزامات الكلية الثابتة المجردة الواقعة خارج اختيار الانسان والتي يقتصر دوره

تجاهها على التمثل والفهم والتحصيل وبين المحايثات المادية والمتغيرات الواقعية التي تحيط بتلك

الالتزامات وتتعاقد عليها. ودور الإنسان تجاه هذه المتغيرات وتلك المحايثات اجتهادي في المقام

الأول اي أنه مجال اختياري متروك لتقديره الاجتهادي ويتمثل هذا التقدير في اختيار الكيفية المناسبة

لتنزيل الالتزامات المذكورة على واقعه التنزيل الملائم ومناطق الاجتهاد هنا هو خلق الانسجام

والتوافق بين متغيرات هذا الواقع وثوابت تلك الالتزامات.

بناء على كون هذا التمييز قد انفسح لصور تطبيقية عدة واتسع في تطبيقاته (النحوية،

والبلاغية والكلامية الخ....) لكيفيات متعددة، فقد اطلقنا القول سابقا بأنه يناسبه في تحديد طبيعته

الابستمولوجية أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري.

القسم الأول : «الواحد والمتعدد»:

نسق «التعريفات» ونظام

التمثيلات المعجمية والتركيبية

في العملية التوليدية

الباب الأول: برنامج محاصرة التعدد والبحث عن الواحد

في التعريفات «الفلسفية» التوليدية الأولى

الباب الثاني: «العاملية» في نظام التمثيلات المعجمية

الباب الثالث: «العاملية» في نظام التمثيلات التركيبية

الباب الأول

برنامج محاصرة التعدد والبحث عن الواحد في

التعريفات «الفلسفية» التوليدية الأولى

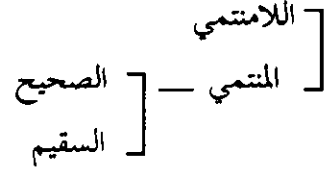
1 - إن القدرات التي يمتلكها المتكلم والتي تمكنه من التمييز بين الجمل السليمة وغير السليمة ومن ممارسة الإنتاج والتأويل تستوجب القول بأن بحوزة المتكلم: معرفة ضمنية بالقواعد وبالمبادئ التي تنضبط بها تراكيب لغته. هذه المعرفة الضمنية النحوية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية هي القطب الذي تدور حوله رحى البحث النحوي في إطار التقاليد التوليدية.

2 - إن النحو في مفهوم ومفترض هذه التقاليد يتدرج في جملة من رتب الكفاية أولها القدرة على التمييز بين التراكيب التي تنتمي الى اللغة التي تنضبط وفق مبادئ هذا النحو وقواعده وبين التراكيب التي ليست كذلك. من جهة أخرى النحو في التعريفات التوليدية عبارة عن نسق، من المبادئ والقواعد التي هي مناط الصحة والفساد في التراكيب، من خصائصه الانسجام والاتساق. وهذا يلزم عنه أن تحصيل النحو للرتبة الكفائية المذكورة أعلاه مرتبط أيضا بقدرة ضوابطه وقواعده على تصنيف التراكيب باعتبار الصحة والفساد.

هذا الضرب من ضروب الكفاية والذي لا يمكن لنحو أي لغة من اللغات أن يعدم حفظه منه يدعى عندهم بالكفاية التمييزية أو التعيينية⁽¹⁾. لأنه يشترط في النحو القدرة على التمييز داخل عموم التراكيب اللغوية بين ما ينتمي الى اللغة المنضبطة بحدوده وما لا ينتمي وكذا التمييز داخل المنتمي: بين الصحيح والسقيم.

إن المشكل الذي يواجه النحو في إطار سعيه نحو تحصيل هذه الرتبة الكفائية إذن هو محاصرة ظاهرة التعدد والتنوع الحاد الذي يفرضه الواقع اللغوي، سواء على صعيد اللغات الطبيعية في تنوعها وتعدد فصائلها واصنافها وآحادها أم على صعيد التراكيب المندرجة تحت نوع لغوي واحد. وسبيل النحو الى تحقيق المحاصرة المطلوبة هو الدفع بمسطرة اختزال الأنواع الى أقصى حد ممكن وذلك باحترام الحد الأدنى في التنويع وهو الثنائية (المنتمي للامتناعي، الصحيح/السقيم). التمييز الاول يجعل اللغات

نوعين: نوع تنتمي إليه التراكيب المعنية بالتحليل ونوع لا تنتمي إليه هذه التراكيب وداخل النوع الاول التراكيب على تعددها وتنوعها ترجع الى باين اثنين هما الصحيح والسقيم.



3 - إن تدرج النحو في رتب الكفاية، المشهورة عند التوليديين، مرتبط بمجازة مستوى إحصاء الوقائع اللغوية وتصنيفها باعتبار مقياس الصحة والفساد الى مستوى آخر أرقى يمكن من تفسير الحدوس التي توجه المتكلم في أحكامه على تراكيب لغته.

4 - إن النحو الذي يصبو الى الترقى في مدارج الكفاية يجب ألا يكتفي بالتنصيص على قاعدة جزئية يستقيم جعلها أصلاً للصحة في الجملة السليمة الموافقة وللحن في الجملة الفاسدة المخالفة وذلك لأن هذا المستوى لا يمكن من تفسير الحدوس المتكلمية، بل يجب صياغة مبادئ عامة تمكن من تفسير علة الفساد في تراكيب لغوية تنتمي الى أبواب مختلفة بحيث يصح أن نزع أن علة الفساد في الجملة المعنية بالتحليل متعددة وليست لازمة أي أنها صالحة لتفسير الصحة والفساد في أصناف أخرى من التراكيب. وهذا معناه أن العلة المنصوص عليها أصلاً للصحة أو الفساد في حالة جزئية معينة يجب أن تكون مطردة في غير الأمثلة المستهدفة بالوصف⁽²⁾. والاطراد (وهو مرادف عندنا للتعميم) إذا ثبت

2 - نضرب في هذا الهامش مثالا نبين به المراد. فالأصل في المفعول به - الانجليزي - أن يتأخر عن فعله لكنه في المثالين التاليين جاء مخالفا لهذا الأصل:

(i) Detective stories, I don't like.

(ii) Which stories do you like?

والأصل في مخالفة الأصل أن تكون مظنة للفساد إلا أنه لا فساد في الجملتين فدل ذلك على أن الصحة فيهما يجب إرجاعها الى قاعدة تميز تصدير المفعول به في (i) وأخرى توجب تصدير المكون الاستفهامي في (ii). إلا إن هذه القواعد لا تفسر الفساد في الجملتين الآتيتين:

(iii)* Detective stories; I wonder; if he likes.

(iv)* Where do you wonder if he lives?

بل إن (iii) و (iv) يجب أن يحكم بصحتهما في ضوء القاعدتين المذكورتين وليس ذلك بشيء. وباختصار يجب تقييد قاعدة نقل المفعول به بعدم مجازة الاداة if في كل من (i) و (iii) وكذلك الشأن بالنسبة لنقل المكون الاستفهامي في (ii) و (iv). إن النحو الذي يصبو الى الكفاية الوصفية يجب ألا يكتفي بالتنصيص على القاعدة مرجع الصحة والفساد في التراكيب على الشاكلة المشروحة آنفا بل يجب أن يتجاوز ذلك الى اقتناص التعميمات الدالة وذلك باستشفاف العلاقة التي تربط بين مظاهر اللحن في التراكيب المختلفة. وفي المثال المعنى عندنا هنا بالتحليل يجب صياغة مبدأ عام يفسر علة الفساد في الجملتين (iii) و (iv). وفي هذا الخصوص يمكن أن يقال مثلاً إن في الإنجليزية مبدأ يمنع المنقول

كان دليلاً عندهم على أن العلة (أو "المبدأ") يصح اعتبارها جزءاً من فطرة المتكلم اللغوية (أو ما يسمونه بالنحو الداخلي أو المعرفة الضمنية المذكورة آنفاً). وهذا الاعتبار صحته عندهم تتناسب طردياً وعكسياً مع اتساع مدى الاطراد المذكور، أي كلما اتسع حيز الاطراد ونطاقه كان ذلك زيادة في منسوب الصحة المحمولة على الاعتبار المذكور والعكس بالعكس.

إن هذه المبادئ المطردة (أي القابلة للتعميم) تنزل من النسق التمثالي العام الضابط والرابط لأطراف ومكونات النظرية النحوية منزلة الصياغة المستصرحة للمعرفة اللغوية الضمنية المتكلمية. أي أنها تنزل من هذه المعرفة منزلة الجهاز المحاكى.

5 - إن السمة الأساسية التي تميز البرنامج التوليدي عن غيره من البرامج تكمن في تحويل مركز الكثافة التصورية والثقل التمثالي في التحليل من اللغة نفسها إلى معرفة المتكلم بهذه اللغة وبعبارة أدق من النص اللغوي إلى صورة هذا النص في تمثيلات المتكلم الذهنية.

نفتتح هنا ما نصبو إليه، في هذه الرسالة، من تقصي مواقع التوارد وأوجه الترادف بين اللغويات العربية القديمة في صورتها السيوبيهية واللغويات المعاصرة في صورتها التوليدية، ومن رسم لحدود هذا الترادف وذلك بالقول إن هذين البرنامجين التحويين يتقاسمان هماً واحداً من الناحية العملية وهو بناء أنساق من القواعد تنزل من التراكيب اللغوية منزلة الأصل التأسيسي. إلا أن التوليدي يجاوز هذا الحد إذ يوجه استدلالاته بما يجعلها امتداداً وتأييداً لعقائد فلسفية من جملتها أن الأنساق القواعدية المبنية نماذج تمثالية تصاغ وفق نظام تصوري، يقوم على افتراض أن إخراج هذه الأنساق إنما هو استصراح للقدرة اللغوية المتكلمية أي محاكاة تمثيلية لمعرفة المتكلم الداخلية و الذهنية بنحو لغته.

6 - "النحوية" عند التوليديين أمر مستقل عن "المقبولية" الأولى اعتبار نظري والثانية اعتبار متكلمي: فالجملة توسم بميسم النحوية إذا كان انتظامها البنيوي موافقاً لما هو منصوص عليه في مبادئ النظرية النحوية، أما المقبولية فتربط بمجلس المتكلم تجاه الوقائع اللغوية. وهذا معناه أن الجملة قد تكون غير مقبولة عند المتكلم لكنها نحوية من منظور موافقتها لقواعد النحو.

الجميل الثلاث التالية مثلاً:

(i) [That Bill had left] was clear.

(ii) It was clear [that Bill had left].

من مجاوزة if (=أي بصرف النظر عن كونه مفعولاً به أو مكوناً استفهامياً). هذا المبدأ العام يناسبه في إطار العقائد التوليدية أن يكون جزءاً من النحو الداخلي للمتكلم أي من نسق المبادئ التي تمكنه من إنتاج وتأويل الجمل في لغته ومن توجيه قراراته المقبولية.

(iii) Once that [that Bill had left] was clear, we gave up.

سليمة نحويًا لأنها مبنية وفق قاعدة نحوية تصير بموجبها الجملة جزءًا من جملة أخرى إلا أن (iii) على نحويتها لا حظًا لها في المقبولية. (=حدس المتكلم يرفضها).

أمام هذا الضرب من الحدوس المتكلمية يكون اللساني أمام اختيارين:

(i) - إما إعادة النظر في قواعد النحو بحيث تكون مصوغة على شاكلة تمكن من رسم الجمل التي لا حظًا لها في المقبولية المتكلمية باللائحية.

(ii) - وإما الاحتفاظ بقواعد النحو المصوغة كما هي وإرجاع اللامقبولية إلى اعتبارات أخرى مستقلة عن النحو.

إن المتكلم السليقي ينص حدسه في مثل هذه الأحوال على اللامقبولية. والنظرية النحوية تتقدم باعتبارها آلة استدلالية تسعى إلى تقديم تفسير لهذا الضرب من الأحكام المتكلمية المؤسسة حدسياً. وهذا معناه أن النحوي هو الذي يبين أن اللامقبولية في الجملة المعنية بالتحليل ترجع إلى أسباب لها علاقة بالمبادئ النحوية أو إلى أسباب لها علاقة بعوامل أخرى مغايرة. والاختلاف بين النحاء في هذا المستوى - ان وقع - يكون اختلافاً في التحليل ولا يبلغ درجة تضارب فيها أحكامهم في شأن نحوية الجمل أو لائحيتهما. ومن المهام المنوطة بالنظرية النحوية في هذا الخصوص أن تعين بوضوح حدود اللامقبولية التي يمكن تفسيرها في إطار النحو.

غاية الأمر أن لحدس المتكلم واجهتين: واجهة تصله بمبادئ وقوانين نحوه الداخلي وواجهة أخرى تفتح به على تعقيدات التفاعل بين نحوه الداخلي وعوامل أخرى مستقلة عن هذا النحو.

إن الفصل في النحو التوليدي بين هاتين الواجهتين هو فصل بين موضوعين يمكن أن يشتغل بهما البحث اللغوي لكن على الانفصال لا على الاتصال أي أن كلا منهما يمكن أن يكون موضوعاً مستقلاً لمنحى خاص من المناحي التي يحتملها البحث النظري في الظاهرة اللغوية. والنحو التوليدي إذ يقوم على مقدمة الفصل بين الواجهتين يرتضي لنفسه النظر في القضايا المرتبطة بالواجهة الأولى أي النحو الداخلي (=المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم السليقي) وأما التفاعل بين النحو وغيره من الانساق الذهنية فهو وإن كان موضوعاً وجيهاً إلى أقصى الحدود فإن البحث في أوجه هذا التفاعل (ضوابطه ومبادئه ومستوياته) ليس جزءاً من اهتمام النظرية النحوية في حدودها المتعارف عليها توليدياً.

يتبين مما تقدم أن التمييز بين النحوية والمقبولية ليس تمييزاً محايداً وذلك لارتباطه باعتبارين اثنين أولهما أن المراد منه رسم الحدود التي تفصل موضوع النظرية النحوية التوليدية عن موضوعات غيرها من النظريات والثاني أن النحو بقيامه على التمييز المذكور يدشن استقلاله التام عن الواقع المتكلمي

وهذا الاستقلال موضوع آخر لنا عليه تعقيب مفصل في مكان آخر من هذا البحث. وبعبارة أخرى: استقلال "المقبولية" عن "النحوية" في النحو التوليدي مؤسس غائياً على فكرة الاستقلال عن النظريات النحوية غير التوليدية أو ذات المنحى التداولي ومؤسس فلسفياً على مقدمة الاستقلال عن تعقيدات الواقع المتكلمي.

7 - وفي إطار التصريح بالمسلمات الفلسفية المؤسسة للاختيارات النظرية المتعلقة بالمسألة المعرفية في إحدى واجهاتها يقيم التوليديون تمييزاً آخر بين تعريفين اثنين للمعرفة النحوية الداخلية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية وذلك بغرض تحديد المختار من هذين التعريفين: وذلك، التمييز بين النحو باعتباره قائمة من الجمل النحوية أو نسقا من القواعد والمبادئ. وهذا معناه أن المعرفة اللغوية عندهم تحتمل نظرياً أن تكون معرفة إحصائية أو معرفة قواعدية. الأولى شرطها الاستغراق المادي الماصدقي لآحاد التراكيب وليس لأنواعها وأما الثانية فشرطها الاستغراق الصوري وهذا المنحى الاستغراقي يستوجب التعامل مع الأصناف والأنواع لا مع الآحاد⁽³⁾.

في الحالة الأولى معرفة المتكلم بلغته (أي نحوه الداخلي) عبارة عن قائمة تحيط - على وجه الاستغراق - بكل الجمل التي تحتملها لغته والمتكلم في ممارسته اللغوية يلجأ إلى هذه القائمة فإن صادفت الجملة المعنية عنده بالإنتاج أو التأويل إحدى الجمل التي اتسعت لها القائمة المذكورة كان ذلك دليل نحويها والعكس بالعكس.

وفي التعريف الثاني يفترض أن المعرفة اللغوية المتكلمية لا يستقيم كونها عبارة عن قائمة من الجمل وأنها - بدلاً من ذلك - عبارة عن نسق معرفي محدود يمكن المتكلم من تأليف وتأويل عدد غير محدود من الجمل. وذلك مبني على فكرتين:

3 - هذه الموازنة بين الآحاد والأصناف (أو بين الجزئيات والكلّيات أو بين الموازين والتلفيفات) لا يخلو منها نظر لغوي وغير لغوي. ثم إن اعتبار الأصناف والأنواع مجالا للتناول النظري دون الآحاد سنة معروفة في الممارسات النظرية منذ القدم (في الارسطية والسيبويه وغيرهما) واستثناء الآحاد من مجال التناول النظري نعلم أصله ومرجعه إذا تذكرنا: - أن النظرية مطاردة كما هو معلوم بقدر الاستقلال عن الواقع في ماديته وجريانه الموصول (راجع "الواقع اللغوي والتزادف النظري")

- وأن الآحاد عناصر حية في هذا الواقع.

- وأن خروج الجمل من حيز الآحاد إلى حيز الأصناف والأنواع في التناول النظري هو أول ما تستقل به النظرية عن الواقع أوهو - إن شئت - المدخل إلى هذا الاستقلال وذلك في إطار مقدمة صلب الواقع المؤسسة لكل نشاط نظري في مجال العلوم الانسانية (تراجع تفاصيل هذه المقدمة في المرجع السابق).

- الأولى أن القائمة الإحصائية، أمر مستحيل من الناحية العملية لأن الجمل النحوية لا حدًّا لها، كما أنها - من الناحية النظرية - لا سبيل إلى الاستدلال على وجودها.

- الثانية أن الكائنات البشرية مبتلاة بمحدودية الذاكرة ومن هذه الجهة أيضا لا سبيل إلى الزعم بأن الكائنات البشرية يمكنها أن تحتزن ذاكرتها على جهة الاستغراق الماصدقي كل الجمل الممكنة والمحتملة.

التعريف المعتمد في النحو الوليدي هو التعريف النسقي وليس التعريف الإحصائي. وهذا الاختيار ألزم النحو التوليدي. بمنحى خاص في البحث غايته استصراح نسق القواعد والمبادئ، المتناهي في مادته وصورته واللامتناهي فيما يحتمل توليده من جمل وتراكيب، والمزعوم آلة تشتغل بها المعرفة اللغوية المتكلمية.

* * *

ونختتم هذه الفقرة بتعقيبات أربعة على هذا التمييز في النحو التوليدي بين التعريفين: الاحصائي والنسقي، نذكرها في هذا السياق بمجمل على أن نرجع إليها لاحقا بما يناسبها من التفصيل:

- أولا: أن هذا التمييز مبني على توجيه فلسفي خاص لطبيعة العلاقة بين الأصناف وآحادها (أي بين الأنواع وأفرادها)، تكمن في أن الآحاد تتولد عن اصنافها، وأن الأنواع متناهية والأفراد غير محدودة وأن القواعد والمبادئ خاصيتها أنها نسق متناه يمكن من إنتاج الجمل والتراكيب التي لا تنحصر بعد ولا إحصاء.

والحديث عن هذا التوجه الفلسفي المخصوص في الربط بين الأنواع والآحاد يرجع إلى أصول تصورية قديمة أرسطية وغير أرسطية اشتهرت بها العقلانية الكلاسيكية واحتفظت العقلانية الحديثة ببقايا منها لم تستطع التخلص منها ولعل ذلك يصلح دليلا على القول بأن تلك الأصول التصورية من ثوابت العقل النظري التي لا تفارقه.

- الثاني: أن التمييز بين التعريفين الإحصائي والنسقي يرادفه في النحو العربي القديم (من الناحية الشكلية العامة - على الأرجح - وبصرف النظر عن التعقيدات المرتبطة بالامتدادات التصورية والاستدلالية التي يحتملها التمييز المذكور):

أ/ التمييز بين السماع والقياس على اختلاف بين النحويين في مناط التمييز (وهو المعرفة المتكلمية بالنسبة للنحوي التوليدي والنص بالنسبة للنحوي العربي القديم).

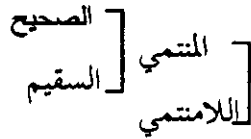
ب/ وكذا التمييز بين القاعدة العامة والضابط وبين صورهما الجزئية.

ج/ والتمييز بين الموازين والتلفيزات.

- الثالث: إذا كان التمييز السالف بين النحوية والمقبولية سبيل النظرية النحوية الى الاستقلال عن الواقع المتكلمي (في واجهته المفتوحة على تعقيدات التفاعل بين النحو الداخلي وبين العوامل غير اللغوية...) فإن التمييز بين التعريف النسقي (=الاصناف...) والتعريف الإحصائي (=الأفراد والآحاد) تدشن به النظرية أيضا استقلالها عن الواقع اللغوي في تعدد افراده وآحاده وفي تعدد صوره الجزئية اللامتناهية.

- الرابع: إن الأصل التصوري الثابت والمطرّد في كل المقدمات السابقة هو فلسفة محاصرة أجزاء الواقع اللغوي في تعددها وتنوعها. فقد ذكرنا في أول الكلام أن المشكل الذي يواجه النظرية النحوية في إطار سعيها نحو تحصيل الرتبة الكفائية الأولى في سلم الكفايات:

أ - هو « محاصرة ظاهرة التعدد والتنوع الحاد الذي يفرضه الواقع اللغوي سواء على صعيد اللغات في تنوع آحادها وتعدد أفرادها أم على صعيد التراكيب المندرجة تحت نوع لغوي واحد... وأن سبيل النحو الى تحقيق المحاصرة المطلوبة هو الدفع بمسطرة اختزال الأنواع الى أقصى حد ممكن وذلك باحترام الحد الأدنى في التنوع وهو الثنائية»:



ب - وذكرنا أيضا أن تدرج النحو في رتب الكفاية مرتبط بمجاوزة مستوى إحصاء الأفراد وتجنيسها باعتبار معياري الانتماء وعدمه والصحة وعدمها الى مستوى تفسير الحدوس المتكلمية وأن ذلك مرتبط بفكرة العلل المطردة (=المبادئ القابلة للتعميم) باعتبارها جزءا من معرفة المتكلم اللغوية. وهذه الفكرة في حد ذاتها مرتبطة بمطلب المحاصرة المذكور آنفا، لأن العلة إذا اطردت عبر الأفراد والآحاد كانت رابطا بين هذه الأخيرة أو - بعبارة أخرى - عنوانا اختزاليا يحاصر التعدد والتنوع الذي يطاردها.

والذي نريد التنبيه إليه على وجه التحديد في هذا التعقيب الرابع هو أن: التمييز بين النحوية والمقبولية وكذا التمييز بين المفهوم الإحصائي والمفهوم النسقي للمعرفة اللغوية المتكلمية، واجهتان من الواجهات التي يطرد فيها الأصل المذكور أول هذا التعقيب الأصل الذي ترجمناه بفلسفة محاصرة أجزاء الواقع اللغوي في تعددها وتنوعها.

8 - إن منتهى الرتب الكفائية في الترتيب التوليدي هي الرتبة التفسيرية، وتحصيل هذه الرتبة دونه العمل على تحديد الكيفية التي تحصل بها للمتكلم المعرفة اللغوية.

ومرة أخرى تتدخل فلسفة محاصرة الأجزاء وتفرض على النحو التوليدي توجهها خاصا في المسألة الاكتسابية يناسب مقتضى تلك الفلسفة ومستلزمها وذلك قولهم إن جزءا كبيرا من المعرفة اللغوية التي بحوزة المتكلم ليس مكتسبا ووجه المناسبة المشار إليها أن القول بالاكتساب، أي أن المتكلم يتعلم كل الجزئيات والتفاصيل يوقع في الاضطراب والتناقض لأنه إذ قد تبين أن الواقع اللغوي ليس محدودا فكيف يمكن للمتكلم أن يتعلم اللامحدود وأن يستوفي في هذه الحالة حق الاكتساب غير منقوص. فالقول بالتعلم يقتضي أن المتكلم لا يمكنه ممارسة البيان اللغوي إلا أن يستغرق تعلمها وتحصيلها كل جزئيات الواقع اللغوي وتفاصيله وهذا اقتضاء مظنون به الفساد ابتداء. هذا فضلا عن أن المتكلم يكتسب لغته بسرعة بالغة وفي سن مبكرة لا تتجاوز ست سنوات وهي مدة محدودة جدا بالنظر إلى "لامحدودية" الواقع اللغوي، وأن اللغة علاوة على كل ذلك لغات متعددة وليست لغة واحدة وأن المتكلم لا يحتاج إلى أن تبين له مبائ وقواعد اللغة التي يكتسبها حتى تحصل له المعرفة بها. شومسكي⁽⁴⁾ يوضح المسألة بواسطة المثال الآتي :

[I wonder who [the men expected to see them]

- [The men expected to see them].

الضمير them في الجملة الأولى يمكن أن يعود على the men ولا يجوز ذلك في الجملة الثانية الفرق في تأويل الضمير ثابت، وليس في الجملتين قرينة لفظية يناسبها أن تكون علما على هذا الفرق. وهذا معناه أن الفرق المذكور ليس من قبيل ما يتعلم ولو كانت القرينة المشار إليها لجاز أن نزعم بأنها مناط التعلم وفقدتها دليل على نقيض ذلك.

غاية الأمر أن الحدس المتكلمي الذي ينص على الفرق في تأويل الضمير ليس مرجعه التعلم ولا الأدلة التحريية (=القرائن اللفظية) وأن ذلك من معانيه أن جزءا من المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم فطري وليس مكتسبا.

الفلسفة الثاوية وراء هذا التصور أن الكائنات البشرية تمتلك " قريحة وراثية "⁽⁵⁾ تمكنهم من معرفة اللغة. والخاصية الوراثية لهذه القريحة أو (الجبلية) تجعلها مستقلة عن اللغات في تنوعها وتعددتها (أي عن خصوص هذه اللغة أو تلك). أي أن المتكلم في هذا التصور مزود وراثيا بقدره ذهنية تمكنه من تعلم أي لغة من اللغات الطبيعية وليس بنحو لغة خاصة من هذه اللغات دون غيرها.

4 - شومسكي (a - 1986 : 8).

5 - "Genetic endowment".

إن القول بالوراثية هنا واجهة أخرى من واجهات "محاصرة المتعددة" والبحث عن "الواحد" إنه قول توجهه الرغبة الموصولة في اختزال العدد الهائل من اللغات ومن الفصائل اللغوية في مركز ثقل على درجة عالية من الكثافة والتجانس.

9 - هناك تمييز آخر يصب في نفس الاتجاه أي في اتجاه محاصرة التعدد والتنوع وهو التمييز بين "النحو الكلي" و "التجربة اللغوية" الخاصة⁽⁶⁾

الكلام السابق كان مبنيا على فكرة أن "السماع" (=اللغات الطبيعية المختلفة) على تعدد أبوابه وتنوع مسالكه يمكن إرجاعه الى قياس وحيد هو نسق المبادئ (=النحو الكلي/الملكية أو القرينة الوراثية)، لكن القول بأن هذا القياس الوحيد جزء من الإرث البيولوجي المشترك بين بني البشر يلزم عنه أن المتكلم يمكنه الإفصاح والإبانة بكل اللغات الممكنة والتي يحتملها القياس الوحيد المذكور بدون تفاوت وهذه النتيجة يكذبها الواقع، إذ إن الإفصاح الذي يتحقق للمتكلم في لغته الأم لا يضاهيه إفصاحه في أي لغة أخرى يتفق له اكتسابها بعد لغته الأولى. والسؤال الذي يناسب هذا الوضع الاستدلالي المعقد يمكن صياغته على الشاكلة التالية:

لماذا لا يستطيع «المتكلم سليقة» أن يفصح إلا في لغته الأم في حين أنه مزود "بقياس كلي" أو نسق من المبادئ تشترك فيه كل اللغات؟

غاية الأمر أن المسألة تتعلق هنا بإمكان نظري لا مقابل له في الواقع. بحيث أن القول بالقياس الكلي (=القرينة المحددة وراثيا) يلزم عنه قول آخر بأن المتكلم يستطيع بفضل هذا القياس المكون لجيلته اللغوية أن يبين بكل لغات الطبيعة إذ ليست هذه الأخيرة إلا صورا جزئية وفروعا متولدة عن القياس الكلي المذكور:

إن القول بالنحو الكلي أو القرينة الوراثية لا يستقيم منطقيا إلا بأحد توجيهين استدلالين:

أ - إما البحث في الواقع اللغوي عن متكلم "مطلق" تتوافر فيه قدرة على الإبانة اللغوية تستغرق كل اللغات وهذه وجهة في الاستدلال عقيم مسلكها لأن الواقع اللغوي ليس غنيا بما يكفي ليتمكن النحوي من بغيته الاستدلالية في هذا الخصوص. ومن هذه الناحية تبدو نظرية "النحو الكلي الوحيد" مفارقة تصورية مفرقة في التعالي على الواقع اللغوي المفرق والمعجز في تعدد اجزائه وتنوعها.

ب - وإما البحث عن مسوغ تجريبي يجاوز به النحوي الاعتذارية التي تكتنف الاختيار الأول وذلك بتحديد وتعيين عنصر تجريبي تزعم له خاصية توجيه المعرفة اللغوية المحددة وراثيا (=القياس

6 - المرادف التصوري لهذه الثنائية في النحو العربي هو ثنائية القياس والسماع. سنفصل الحديث عن أوجه هذا الترادف لاحقا.

الكلي) توجيهها جزئيا مخصوصا تنظمس معه القدرة اللغوية الكلية المنفتحة على المتعدد والمتنوع والمزعومة في رتبة من الرتب التخيل النظري أصلا صالحا ومرجعا يمكن المتكلم من الإفصاح بكل اللغات.

إن فكرة التجربة اللغوية الجزئية والمحدودة تدرج في سياق البحث عن هذا المسوغ التجريبي. يقول أحد النحاة التوليديين⁽⁷⁾: « إن القول بأن القدرة على الممارسة اللغوية عند المتكلم ترتبط فقط بالملكة اللغوية المحددة وراثيا تستوجب القول بأن المتكلم يستطيع التكلم بكل اللغات الممكنة بصرف النظر عن خصوص محيطه الذي أحاط بنشأته اللغوية الأولى. والذي يحد من هذا الاستلزام المنطقي الناتج عن القول بالملكة اللغوية المحددة وراثيا هو القول بأن: الملكة اللغوية بمفردها ليست كافية بل لابد من التجربة اللغوية المخصوصة التي تخرج المعرفة اللغوية الكلية الى حيز التطبيق والتوظيف».

خلاصة القول إذن أن القدرة اللغوية في إطار نظرية النحو الكلي "قياس" مرن منفتح على كل اللغات وهذا الانفتاح لا يصدقه في الواقع اللغوي دليل تجريبي إذ لا وجود لتكلم يتكلم بكل اللغات، ودور التجربة اللغوية الخاصة أنها: إذ توجه المعرفة اللغوية الوراثية التوجيه الجزئي المناسب لواقع لغوي جزئي تنسخ فيها تلك القدرة السابقة على "الانفتاح المطلق" على المتعدد والمتنوع وتُجِلّ عملها انغلاقا على واقع لغوي مخصوص. (مع هامش ضيق جدا للانفتاح على اللغات الأخرى يمكن من الاكتساب الجزئي للغة الثانية والثالثة.... وجزئية الاكتساب هنا مرتبطة بما ذكرنا آنفا من أن قريحة المتكلم في لغته الأولى لا تبلغها قريحة في أي لغة أخرى ثانية أو ثالثة).

10 - إن هذا التحليل يستوجب اللجوء إلى مفهوم إضافي يضمن لفكرة التوظيف الجزئي للقياس (أو الميزان) الكلي في إطار تجربة لغوية محدودة المكانة التي تناسبها ضمن الصرح التصوري السابق. وبعبارة صريحة، ما تقدم في الفقرات السابقة يستوجب البحث في طبيعة الآلة التي يتم بها هذا الربط التوظيفي (أو الإنزالي) بين "الكلي المعرفي" و "الجزئي التجريبي".

إن المبادئ والقواعد النحوية الكلية المشتركة بين الألسن تقابلها فروق بين اللغات المختلفة تبلغ في بعض الحالات درجة من الحدة تكلف نظرية النحو الكلي عنتا شديدا. وهذا مرتبط ارتباطا مباشرا بالحقيقة التالية « المعرفة بنحو لغة معينة لا يستلزم المعرفة بنحو لغة أخرى». الانجليزية واليابانية مثلا بينهما تشابه من حيث أن الجمل فيهما تتكون من الفاعل والمفعول والفعل لكنهما يختلفان في المنحى الذي يتخذه ترتيب هذه المكونات. وهذا معناه أن كون الرتبة الانجليزية (فاف مف) ليس جزءا من الكليات اللغوية، إنه جزء من نحو اللغة الانجليزية وليس جزءا من نحو اللغة اليابانية. والسؤال المطروح

في سياق هذا المشهد هو كيف تصير هذه القاعدة الرتيبة جزءا من نحو المتكلم يهتدي بها في تنظيم مكونات الجمل؟ المشهد التخيل في هذا الخصوص هو أن النحو الكلي يتضمن العناصر الثلاثة "الفاعل" و "المفعول" و "الفعل" باعتبارها مفاهيم كلية مشتركة بين كل اللغات طبيعية. والطفل في اثناء اكتسابه للغة الأم يختار منحى خاصا في ترتيب هذه العناصر يناسب التراكيب التي يعالجها "تلقيًا وتأويلا" في إطار تجربته اللغوية الخاصة. وهذا معناه أن هناك وسائط⁽⁸⁾ تختلف اللغات باعتبارها ومن هذه الوسائط الوسيط الرتبي⁽⁹⁾: كل لغة تتخذ منحى خاصا في تثبيت هذا الوسيط أي في وسمه باعتبار الإيجاب أو السلب. الاختلاف بين اللغات من الناحية الرتيبة إذن يمكن اعتباره نتيجة لهذا التنوع أو الاختلاف الوسيط⁽¹⁰⁾ وهذا معناه أن الطفل في بنائه لنحوه الداخلي يحتاج الى مبادئ ومفاهيم النحو الكلي والى المعالجة التجريبية - تلقيًا وتأويلا - لتراكيب لغة من اللغات. وفي غياب التجربة اللغوية الخاصة لا يستطيع الطفل أن يبنى نحوه الداخلي (لا يستطيع مثلا اختيار الانتظام الرتبي «فا مف ف» في اليابانية أو «فاف مف» في الإنجليزية) وللنحو الكلي دور مركزي حاسم في تنظيم التجربة اللغوية الأولى. ففي المثال الرتبي المشروح آنفا يجب أن يقال إن: النحو الكلي يزود المتكلم بمفاهيم الفاعل و المفعول والفعل (التي تعتبر أرتا نحويا مشتركا بين جميع اللغات) و كذا بالوسيط الرتبي والطفل في خضم العملية الاكتسابية ينحو بهذا الوسيط منحى تثبيتيًا خاصا إما بالإيجاب وإما بالسلب وإذا كانت المبادئ الكلية لاتتعلم لأنها جزء من الإرث اللغوي المشترك وكذلك الشأن بالنسبة للوسائط في عموم جنسها فإن كيفية تثبيت هذه الوسائط تستوجب قسطا ضئيلا من التعلم.

يميز التوليديون أيضا بين التعلم والاكتساب، فالتكلم يتعرف لسان قومه مهتديا في تمثل نحو هذا اللسان بالكيلات وهذا يستوجب القول بأنه يكتسب القدرة على الحديث بلسان قومه أما عموم القدرة اللغوية فهي جزء من تكوينه الفطري. لذلك لفظ الاكتساب يفضل عندهم لفظ التعلم لأن هذا الأخير يشعر بأن المتكلم يتعلم البيان اللغوي ابتداءا بفضل التجربة اللغوية.

إن التجربة اللغوية (=ملاسة اللغة ومعالجتها في اضطرابها وتدفعها الاستعمالي بين المتكلمين) تنزل عندهم من الاكتساب اللغوي منزلة الرند أو المقداح⁽¹¹⁾. فرغم المبادئ الفطرية الكلية التي محوزة

Parameters. - 8

Word - ordre parameter. - 9

Parametric variation. - 10

The acquisition process is " triggered ". - 11

المتكلم فإنه لا مناص من تعلم المعجم (=الكلمات ومعانيها) ليتمكن من توظيف تلك المبادئ. وهذا التعلم⁽¹²⁾ مناطه التجربة اللغوية

* * *

وفي سياق التعقيب على هذا التوجه الخاص في تصور العلاقة بين النحو الكلي والأنحاء الجزئية⁽¹³⁾ نقول:

لئن انتظمت نظرية النحو الكلي من الناحية التصورية والفلسفية العامة وفق مقتضى برنامج محاصرة التنوع والتعدد - المذكور آنفا أصلا لجملة من التعريفات والتمييزات التوليدية - وذلك من حيث قيامها على فكرة إرجاع الانحاء الى قياس وحيد وميزان مرجعي متفرد، لئن كان ذلك فإن تضمن واستلزام هذه النظرية لفكرة الانفتاح المطلق على كل اللغات - المشروح بتفصيل سالف - جاء مضادا ومخالفا لمعاني الوحدة المطلوبة وهنا تتدخل فكرة التجربة اللغوية وكذا مفهوم الوسيط الذي يضمن الانتقال المنطقي من النحو الشائع الى النحو المختص. إن العلاقة بين النحو الكلي والتجربة اللغوية الخاصة علاقة بين «نحو شائع» و «نحو مختص» والجسر الذي يضمن الانتقال من الشيع الى الاختصاص هو الوسائط (=البرامترات). هذه العلاقة محمولة في شكلها العام على العلاقة بين الجوهر وأعراضه. الانحاء الخاصة منزلتها من النحو الكلي منزلة الأعراض من الجوهر المتبس بها⁽¹⁴⁾.

11 - إن هذا "النحو المختص" الذي يبينه المتكلم انطلاقا من المبادئ الكلية و الوسائط من جهة أولى ومن التجربة اللغوية من جهة ثانية يتضمن ضربا آخر من التنوع، يستهدف كذلك برنامج الاختزال والبحث عن الوحدة. وفي هذا السياق يندرج التمييز داخل النحو المختص بين «النحو النواة»⁽¹⁵⁾ و «النحو الموسوم»⁽¹⁶⁾ وهذا التمييز اقرب ما يكون في مضمونه من تمييز النحاة العرب القدماء بين ما ينقاس (=القياس) وما يحفظ ولا يقاس عليه (=السماع).

إن الطفل إذا بلغ السادسة من عمره فإنه يكون قد بنى نحو لغته الأم على أتم نحو. وهذا لا يلزم عنه أن معرفته اللغوية لا تتطور بل يصيبها من التطور الشيء الكثير خصوصا في اتجاهين اثنين: - اكتساب المفردات الجديدة.

12- تراجع تفاصيل المسألة الاكتسابية في وجهها المعجمي في Lightfoot, D.(1991.) "How to set parameters"

13 - نستبدل لفظ الجزئي هنا بلفظ الخاص المستعمل عادة لدلالات تعود إليها لاحقا.

14 - هذا الربط المؤسس "استعاريا" على انطولوجيا الجواهر والأعراض سستين أهميته بالنسبة لبرنامجنا في القراءة والتأويل لاحقا.

Core - grammar. - 15

Marked periphery. - 16

- اكتساب التراكيب التي لا تطرد في الاستعمال.

هذه الأشكال الاستثنائية أو الموسومة⁽¹⁷⁾ ليست جزءا من النحو النواة بل تنتمي الى هامش الموسوم⁽¹⁸⁾ (أي الى هامش النحو لا الى نواته ومركزه)، وهي لأجل ذلك لا يرتبط اكتسابها بالمرحلة الأولى. وأخيرا المتكلم يجب أن يتعلم أيضا الأعراف الاجتماعية والسنن الثقافية المرتبطة بلغته إلا أن هذه العناصر ليست جزءا من النحو في التعريف التوليدي بل تنتمي الى مجال أعم هو السلوك الإنساني. إن الغاية الكبرى الذي يصبو إليها النحو التوليدي هي بلوغ الرتبة الكفائية التفسيرية وذلك من خلال تقديم صياغة صريحة وواضحة للمكونات الثلاثة الآتية التي تنزل عنده منزلة النموذج المحاكي لآلة الاكتساب اللغوي:

(i) مبادئ النحو الكلي والوسائط.

(ii) التجربة اللغوية المطلوبة للتشغيل مبادئ النحو الكلي.

(iii) النحو النواة.

لأجل ذلك فإن البيانات النحوية التفصيلية المتعلقة باللغات الخاصة ليست معنية عنده إلا من حيث كونها مدخلا لا بد منه لصياغة المبادئ التي تتحد باعتبارها أنحاء اللغات الطبيعية. فتفاصيل النحو النواة - بعبارة أخرى - ليست هدفا في حد ذاته بل الغاية المرجوة هي تفاصيل المعرفة النحوية المتكلمية وهذه لا سبيل إليها إلا:

- الموازنة بين الأنحاء النووية واستخلاص "المشترك بينها" واعتبار جزءا من ذلك الكيان المصطلح

عليه بالإرث البيولوجي المشترك وهو القرينة اللغوية،

- وكذا تحديد المميزات التي تستأثر بها هذه اللغة أو تلك عن غيرها من اللغات وبيان أوجه

ارتباط هذه المميزات الخاصة بوسائط النحو الكلي⁽¹⁹⁾

إن التعامل مع لغة واحدة في البحث النحوي قصارى ما يجوز أن ينتهي إليه من نتائج هو كتابة

نحو خاص بتلك اللغة له حظ من الكفاية في الملاحظة والوصف لكنه لا يستطيع تجاوز ذلك الى تقديم

"نموذج" لمعرفة المتكلم اللغوية والكيفية التي استقرت بها عنده. وهذا معناه أن الرتبة التفسيرية، في

Marked periphery. - 17

Marked periphery. - 18

19- سنين لاحقا بتفصيل أن هذا التقابل بين الكلي والبرامتري في النحو التوليدي يرادفه في النحو العربي التقابل بين الميزان والتلفيزات (=الميزان العامي "نحو كلي" والأبواب المختلفة تنزل من هذا الميزان منزلة التلفيزات الخاصة أو منزلة اللغات الخاصة من النحو الكلي).

مدارج الكفاية، مرتبطة عن التوليديين ارتباطا مباشرا بالمعرفة المتكلمية، وأن التوليدي مطارد بقدر المقارنة بين اللغات لبيان من جهة أولى درجة الكلية في كل خاصية اكتشفها في نحو نواة وليبرهن من جهة ثانية على أن هذه الخاصية يمكن اعتبارها اختيارا لغويا خاصا محددًا بواسطة النحو الكلي.

12 - هناك مثال شاع عند التوليديين في هذا الخصوص نعرض له باختصار شديد والذي يعيننا منه في المقام الأول وقبل كل شيء كونه يقوم على فكرة لها أهميتها بالنسبة لتأويلنا وهي «تصنيف اللغات باعتبار معيار الحجم الى لغات كبرى ولغات صغرى».

يندرج المثال المذكور في سياق الإجابة عن السؤال المشهور: كيف يبني الطفل نحو لغته الخاصة؟. الطفل كما رأينا مزود في هذا التصور بمجموعة من المبادئ والقواعد الكلية ومجموعة من الوسائط. ومن أمثلة هذه الوسائط أن المتكلم في الإيطالية يتعلم أن الفاعل الضمير في لغته يجوز حذفه بينما المتكلم الإنجليزي والفرنسي يتعلم أن الفاعل الضمير لا يجوز حذفه البتة.

هذا الفرق بين الحالتين اعتبار برامتري إذ المتكلم مطالب هنا بتثبيت برامتر حذف الفاعل الضمير بالإيجاب في الإيطالية وبالسلب في الفرنسية والانجليزية. ثم أن تثبيت هذا البرامتر أسهل على الطفل الإيطالي منه على الطفل الإنجليزي أو الفرنسي. إذ إن الطفل الإيطالي لا يحتاج الا الى جملة واحدة يتلقفها فيعلم أن التثبيت البرامتري في هذا الخصوص يجب أن يكون على جهة الإيجاب أما الإنجليزي فالخطب معه أعسر وأصعب لانه لا يسمع إلا الجمل التي تتضمن الفاعل الظاهر فكيف السبيل الى أن يتعلم أن لغته لا تجيز حذف الفاعل الضمير. المشكل هنا له علاقة بما يعرف بإشكال «الدليل السالب»⁽²⁰⁾ أي كيف يمكن ان نستخلص أن شيئا ما لا يجوز انطلاقا من عدم مصادفته فقط؟ وهل كل ما لا يصادفه المرء لا وجود له أو لا يجوز؟.

حل هذا الإشكال السبيل إليه استعانة التحليل بفكرة «الحجم» المشار إليها سابقا وذلك تحرير الملاحظة بأن الإيطالية لغة أكبر حجما⁽²¹⁾ من اللغة الإنجليزية: إذ بإزاء كل جملة انجليزية تتضمن فاعلا ضميرا توجد في اللغة الإيطالية جملة اضافية يستتر فيها الضمير الفاعل. وهذا معناه أن الجمل ذوات الفاعل الضمير في الانجليزية ينبغي أن تعتبر مجموعة فرعية بالاضافة الى نظيرتها في الإيطالية التي تجيز الحذف.

يرى التوليديون أن الطفل في بناءه لنحوه الداخلي وفي تثبيته لقيم الوسائط يبدأ بالافتراض الأدنى أو الأقرب⁽²²⁾ أي بالتثبيت البرامتري الذي ينتج «اللغة الصغرى» وهذا معناه بالنسبة للمثال المعني عندنا بالتحليل أن كل الأطفال يبدأون بافتراض أن «وسيط الفاعل المستتر» يتم تثبيته سلبا وهو التثبيت الذي ينتج اللغة التي لا يجوز فيها حذف الفاعل الضمير.

غاية الأمر أن الطفل إذا أعطيت له وقائع أو أدلة إيجابية لا يختار إلا التثبيت الذي ينتج اللغة الكبرى أي اللغة التي تميز حذف الفاعل الضمير، وباختصار، إن الطفل الانجليزي، لا يحتاج إلى أدلة على أن لغته مخصصة إيجابا بالنسبة لوسيط الفاعل المستتر أما الإيطالي فيحتاج إليها ولأجل ذلك فإن هذا الأخير يضطر إلى إعادة تثبيت الوسيط⁽²³⁾.

يهمنا من عرض هذا المثال التنبيه إلى أن العلاقة بين التثبيتات البرامترية في اللغات مدخل لترتيب اللغات باعتبار الحجم (أي الصغر والكبر) وأن هذا يلزم عنه نظريا إمكان وجود لغة كبرى بإطلاق (وهذه اللغة يجب أن تكون أقرب اللغات إلى النحو الكلي) ولغة صغرى بإطلاق وبينهما رتب ومنازل. أما الميزان الذي يحدد الصغر والكبر فيما يبدو هو «قوة التصرف» أي أن اللغة الأكثر تصرفا هي اللغات الأكبر حجما والعكس بالعكس. سنعود بتفصيل إلى هذه العلاقات لاحقا.

22 - minimal assumption.

23 - راجع التفاصيل في:

- Manzini, R and K. Wexler (1987) "Parameters, Binding Theory and Learnability"
- Hyams, N. (1986) "Language Acquisition and the Theory of parameters"
- Hyams, N. (1989) "The null subject Parameter in language acquisition".

الباب الثاني

«العاملية» في نظام التمثيلات المعجمية التوليدي

- 1 - مبدأ محاصرة التعدد: التقطيع المركبي والأصول الميزانية التوليدية
- 2 - الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي: الجوهر بين أفراد وأعراضه
- 3 - مبدأ الإسقاط: الميزان المحوري المجرد وصوره التلفظية المزيّدة
- 4 - مبدأ الإسقاط الموسع والشكل السيويهي العام

1 - مبدأ محاصرة التعدد: التقطيع المركبي والأصول الميزانية التوليدية

- المفاضلة بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي

- «الوحدة المركبة» في التوليدية «والوحدة التعلقية» في السيوية

من أمهات المسائل التي اشتغل بها النحو التوليدي وما زال: طبيعة المساهمة المعجمية في التنظيم البنيوي للجملة، أي طبيعة الوجهة التي تتخذها العلاقة بين بنية الجملة وبين الكلمات المفردات التي تنظم منها العبارة. إن الافتراض العام الذي نحا بالنظرية النحوية التوليدية في هذا الخصوص منحى خاصا هو أن المعلومات المعجمية تساهم بحظ وافر في توجيه الشكل الذي يجب أن تتخذه الجملة في انتظامها البنيوي. وعلى العموم الحديث عن المسألة المعجمية وعلاقتها بالمسألة البنيوية يستوجب بسط القول في جملة من القضايا التي لها صلة مباشرة بهاتين المسألتين. من هذه القضايا:

- عناصر الانتظام البنيوي المذكور.

- "النظرية المحورية" من حيث كونها ضابطا لبنية الجملة (المحمول وموضوعاته) وتطبيقات هذه النظرية في مسائل "الموضوع" غير المفردية والضمائر الحشوية أو الزائدة الخ....

- مبدأ الإسقاط ومبدأ الإسقاط الموسع من حيث كونهما ضابطين للعلاقة بين المعجم وبين بنية الجملة.

* * *

1- إن الوحدات أو الكائنات اللغوية التي يصح مبدئيا اتخاذها موضوعا للبحث اللغوي تنقسم باعتبار مقياس الصغر والكبر قسمين: الجملة من جهة وكل ما يكبرها حجما من جهة أخرى كالفقرة أو الحديث المتبادل أو النص... وما كان في سبيل ذلك مما طال أو قصر. والنظرية النحوية في إطار التقاليد التوليدية لا يناسبها أن تشتغل إلا بأبسط هذه الكائنات وهي الجملة أما الوحدات الكبرى فيناسبها أن تكون موضوعا لأنماط أخرى من البحث اللغوي⁽¹⁾.

1- تراجع تفاصيل هذا التمييز وجملة من فروعه المتعلقة بتأويل العبارة وعلاقته بالتركيب أو النحو الصوري في:

- Kempson R. (1977): "Semantic theory".
- Kempson R. (1988a): "Grammar and Conversational principles".
- Kempson, R. (1988b) "Logical form : the grammar cognition interface"
- Lightfoot, D. (1979) "Principles of diachronic syntax"
- Sperber, D. and D. Wilson (1986) "Relevance".

إن هذا التمييز بين «الجملة» وغيرها من الوحدات التي تكبرها حجما أو تخالفها وظيفة جزء كذلك من خطة «اختزال المتعدد» المشروحة آنفا، والتي يبدو أنها تستوي مرجعا مطردا للنظر النحوي التوليدي في كل واجهاته. إلا أن النحوي يواجهه كذلك مع الجملة نفسها - على بساطتها بالاضافة الى الوحدات التي تكبرها حجما - نفس الإشكال، إشكال «التعدد»، ومصدر التعدد هذه المرة هو الوحدات الكلمية التي يفرزها التقطيع الكلمي والذي يتقدم باعتباره الامكانية التقطيعية الأولى التي تتبادر الى الحدى اللساني قبل غيرها. والحل يبدأ عند التوليدي بالمفاضلة بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي وذلك في ضوء مقياس: الأصلح لوصف العمليات اللغوية.

2 - إن التقطيع الكلمي في العرف التوليدي لا يناسبه أن يكون أصلا للوصف النحوي لأن العمليات اللغوية كالتقديم والتأخير والاستفهام وغير ذلك تنظم وفق سنن تشعر بأن الوحدات الكلمية لا تصلح أن تكون أصولا مباشرة ووحيدة للجملة وأن الذي يناسبها في هذا الخصوص هو أن تنزل من الجملة منزلة المكونات النهائية⁽²⁾ التي تنظم بكيفية رئاسية وهرمية في قلب وحدات أكبر هي المركبات. إن «المركب» في النحو التوليدي مفهوم أساسي يتحدد باعتباره المرجع التقطيعي المؤسس للنظرية النحوية، وهو في ذلك بديل لمفهوم «الكلمة» وهاك بيان ذلك:

الجملة التالية تحتل في التقطيع، التوجيه الكلمي (2) والتوجيه المركبي (3)⁽³⁾:

Jeeves will meet his employer at the Castle. - 1

[Jeeves] [will] [meet] [his][employer] [at] [the] [Castle]. - 2

[s[NP Jeeves][AUX will][VP meet [NP his [N employer]][PP at [NP the [N castle]]]]] - 3
castle[NP]PP]VP

- عدة المكونات في التقطيع الكلمي ثمانية وفي التقطيع المركبي دون ذلك بكثير.

إن الاستدلال التوليدي على أفضلية التقطيع المركبي على التقطيع الكلمي ينطلق من ملاحظة أن استقلال The Castle و at عن the castle و His عن employer و meet عن his employer وعن at the castle يستلزم إمكان معاملة هذه الأجزاء المستقلة في التقديم والتأخير والاستفهام وغير ذلك من العمليات التركيبية معاملة غيرها وهو استلزام تكذيبه الوقائع اللغوية:

* [His] Jeeves will meet employer at the castle - 4

4 - ب - * [At] Jeeves will meet his employer Castle

4 - ج - * Employer at the, Jeeves will meet his Castle.

4 - د - * Meet his, Jeeves will employer at the Castle

إن التقطيع المركبي يعكس العلاقات البنيوية بين العناصر اللفظية أي تلك العلاقات التي تستوجب التعامل مع هذه الأخيرة مركبة على نحو مخصوص لا مفردة.

وبعبارة أخرى، العلاقات بين العناصر في التقطيع اللفظي علاقات أفقية لا رئيس فيها ولا مرؤوس أما في التقطيع المركبي فإن العلاقات بين العناصر رئاسية بحيث يحكم بعضها بعضاً. والذي نراه في هذا الخصوص أن كل نظرية نحوية تتجاوزت العلاقات الأفقية في التقطيع إلى العلاقات الرئاسية تتضمن مفهوم المركب وإن لم تصرح بذلك في تعريفاتها ومسلماتها الأولى.

إن العلاقات في التقطيع المركبي مبنية على فكرة أن العناصر بعضها من تمام بعض وأن العمليات اللغوية تستهدف العناصر في تمامها. ولئن كان مفهوم المركب مشتقاً من فكرة التمام هاته فإن الذي نراه - انطلاقاً من تطبيقات فكرة التمام في أبواب النحو العربي - أن العلاقات العاملة المعروفة في هذا النحو يمكن تأويلها مركبياً خصوصاً إذا تذكرنا مقالة النحاة العرب في أن المعاملات من تمام عواملها وأن الصلات من تمام رؤوسها⁽⁴⁾ إلخ... قلنا إذن إن العلاقة بين العناصر في التقطيع المركبي رئاسية هرمية⁽⁵⁾ فالعنصران اللفظيان employer و His مثلاً تنتظم منهما وحدة تركيبية تدعى مكوناً وهو المركب الاسمي الذي ينتزل منه الاسم employer منزلة الرأس وكذلك الشأن بالنسبة للعناصر اللفظية الثلاثة at و the و castle التي ينتظم منها كائن مركبي هو المركب الحرفي الذي رأسه الحرف at وصلته المركب الاسمي the Castle. وهذه العناصر السداسية في التقطيع اللفظي الثنائية في التقطيع المركبي تنتزل في مستوى آخر للتقطيع المركبي منزلة الصلة من رأس مقولي هو الفعل meet، وذلك لتكوين كائن مركبي أعلى يستغرق كل ما تقدم وهو المركب الفعلي. التقطيع المركبي إذن قد تعدد فيه المجالات المركبة⁽⁶⁾ تعدداً منضبطاً وفق مبدأ الرئاسية. أي أن المركب قد يكون مجالاً ممتداً من أعلى إلى أسفل في علاقة هرمية تجعل المركب الأعلى مشرفاً على مكونات البنية كلها وهذا معناه أن المركب قد

4- التأويل المركبي للعلاقات العاملة « العربية » ستأخذ لاحقاً مدخلاً للحديث عن الثوابت التصورية المشتركة بين العامين العربية القديمة والتوليدية الحديثة.

5- هذه العلاقات تنتظم منها " البنية المكونية " الذي يتم تمثيلها إما بواسطة الأشكال الشجرية الهندسية وإما بواسطة القواعد المركبة وإما بواسطة التقويس المعنون أي المصحوب بالعناوين المقولية والمركبة.

6- سنقيم لاحقاً موازنات ومقارنات مفصلة بين مفهوم المجال المركبي في النحو التوليدي ومفهوم المجال العامل في النحو العربي، ومواقع الترادف التصوري بينهما.

يتخذ مجالات مختلفة في البنية الواحدة، وليس النظر في قضايا البنية المكونية في النحو التوليدي إلا نظرا موسعا في القوانين المنظمة لهذه المجالات ولضوابط تتابعها الرئاسي وحدود تتابعها الأفقي.

هناك أمر آخر تجب الإشارة إليه هنا وهو أن التدرج الهرمي في التقطيع المركبي من أسفل الى أعلى محكوم بفكرة البحث عن الوحدة والتجانس أي البحث عن عنصر يجمع بين صفة «المكون» (هذه الصفة تضمن للعنصر المطلوب صفة الوحدة إذ المكون في التعريفات عبارة عن وحدة تركيبية) وبين خاصية استغراق جزئيات البنية استغراقا إشرافيا.

إن قيام التقطيع المركبي السابق على فكرة أن كلا من العناصر الكلمية الثلاثة at و the و castle تتقدم في البنية باعتبارها "مكونا" أي باعتبارها وحدة تركيبية لها حظ من الاستقلال يسوغ معاملتها في العمليات اللغوية المختلفة معاملة الكل الذي لا يتجزأ، وكذلك الشأن بالنسبة ل his و employer وبالنسبة للفعل meet والمركبين السالفين الحرفي والاسمي، أمر تؤيده الوقائع اللغوية (4) السابقة و(5) الآتية:

5 - أ - at the Castle, Jeeves will meet his employer.

ب - His employer, Jeeves will meet at the Castle.

ج - Meet his employer at the Castle, Jeeves will [indeed] -

إن الفكرة الثاوية وراء هذا التحليل هي أن التصرف الرئاسي في الجمل يراعي مبدأ التقطيع المركبي. وهذه المراعاة معناها أن التقديم والتأخير لا يستهدف إلا «المكونات» أي الوحدات المركبية. إن الجملة في هذا التصور عبارة عن مسافة أو فضاء تتوالى فيه الآحاد والأصناف. الآحاد هي الأجزاء اللغوية النهائية (=الكلمات) والأصناف هي عناوين على التكتلات التي تحتلها تلك الأجزاء⁽⁷⁾. وهذه التكتلات لا تتابع أفقيا ولكنها تنظم رئاسيا وهذا معناه أن هناك تكتلات دنيا وأخرى عليا وبينهما مواقع تكتلية وسيطة.

وبعبارة أخرى، الأجزاء لا تخلو من أحد أمرين فهي إما منفصلة وإما متصلة وهي في الاتصال تراعي مبدأ الهرمية الرئاسية⁽⁸⁾ أي أنها لا يستغرقها كل واحد تتصل باعتباره ولكنها تتصل عبر كليات وسيطة تربطها بالكل الأعلى. هذه الكليات الوسيطة هي المركبات. وهذه الوسائط المركبية تستمد مشروعيتها النظرية من كونها المستهدفة بالعمليات اللغوية (الرئيسية، الاستفهامية الخ...) دون الأجزاء المنفصلة (=الآحاد).

7 - الأصناف مواقع افتراضية أو - باللغة النحوية العربية - مواقع معنوية.

8 - أي تبدأ بالحد الاتصالي الأدنى فالذي يليه ثم الذي يليه حتى تصل الى الكل أو الصنف المستغرق لكل الأجزاء.

ما يعنينا في المقام الأول من هذه التفاصيل هو هذا التمييز بين الكل الأعلى بإطلاق وبين الكليات الوسيطة التي تنوب عن الكل الأعلى في الاستغراق والإشراف، وكذا كون التنظيم المركبي لبنية الجملة في النحو التوليدي مبني على فكرة أن استغراق الكل (-ج) للأجزاء ليس استغراقا افقيا ولكنه استغراق رئاسي يعتمد على الوسائط. هذه الرئاسة التي دخلت في التعريفات التوليدية عنصرا أساسيا في تحديد المركب ستجعل النحوي التوليدي مطاردا بها - كما سنرى - في كل واجهات التحليل النحوي لأنه جعلها مناطا للتقطيع المركبي المحدود أصلا مرجعيا من أصول النظرية النحوية.

إن اتصال الآحاد (-الأجزاء اللغوية المفردة النهائية) ينضبط إذن بمبدأ الرئاسة وبالعلاقات الربط والسيادة فإذا تذكرنا أن مادة العلاقات العاملة هي هذه العلاقات وذلك المبدأ استنتجنا من ذلك أن الاتصال المذكور مدخل طبيعي في النحو التوليدي إلى القول بالعلاقات العاملة بين العناصر التي «تتصل» بالكيفية المشروحة آنفا.

ونختتم هذه الفقرة بالملاحظات الآتية:

- إن الحديث عن الاتصال والانفصال وعن الجزئي والكل يجر بالضرورة إلى الحديث عن انطولوجيا الجواهر والأعراض. ولنا عودة بالتعليق المفصل على هذه العلاقات في الفصل الموالي.

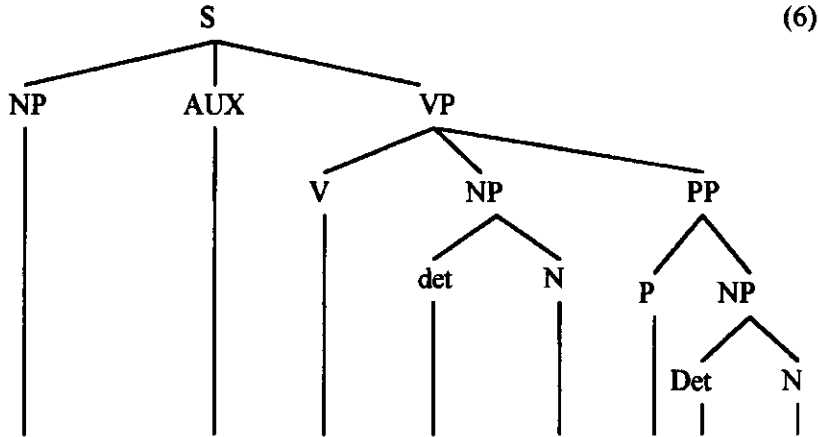
- إن النظر القائم على استعارة: الآحاد والأصناف والمتصل والمنفصل والجزء والكل يرتبط ارتباطا مباشرا كما سنرى لاحقا بتعقيدات "المقدمة المكانية" أو انطولوجيا الأعراض المكانية المعتمدة في تأويلنا ثابتا تصوريا فلسفيا في كل نظر لغوي عاملي المذهب.

- إن القول بالمركب يلزم بالقول بالعلاقات الرئاسية (-الربط والسيادة) والقول بالعلاقات العاملة يتضمن على وجه الاستلزام القول بالمركب. فبين المركبة والرئاسية والعاملية تلازم مطلق.

- وأخيرا: إن الحديث عن عناصر الانتظام البنيوي في النحو التوليدي استوجب الحديث عن وحدات التحليل التركيبي في هذا النحو، وهو حديث يجر إلى موازنة أو مفاضلة قائمة بشكل ضمني في هذا النحو بين وجهتين في التقطيع هما التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي.

هذه المفاضلة نرى أنها تدرج في سياق الرغبة في اكتساب مدارج جديدة في سلم الاختزال الصوري الذي يهدف أساسا إلى أمر وحيد وهو امتصاص مظاهر الاختلاف والتعدد إلى أقصى حد ممكن أي البحث عن مناطات الوحدة التي يصح جعلها أصلا صوريا للمتعدد والمتنوع الذي لا حداً له. (التعدد هو الأجزاء اللغوية الآحاد النهائية ومناطات الوحدة التي تختزل هذا التعدد هي الكليات أو الأصناف المركبة).

3 - إن الحدس اللغوي يقضي بأن الجمل (5) ليست إلا تنويعات أسلوبية للجمل (1) وهذا الحدس يتم تفسيره في النحو التوليدي بإرجاع علاقة التنوع الأسلوبي المذكورة بين الجمل الأربع (1) و (5) الى وجود مناهل للتماثل البنيوي بين هذه الجمل هو المعروف بـ «البنية التحتية» أي البنية الناتجة عن التقطيع المركبي (3) او معادها الشجري (6)



إن كل جملة من الجمل الثلاث (5) تتضمن تصديرا مكون من المكونات المركبة الثلاثة NP، VP، PP، الجملة الأولى تقدم فيها الى صدر الجملة م ح وفي الثانية تقدم فيها م س الواقع تحت اشراف م ف وفي الثالثة تقدم المركب الفعلي جملة وتفصيلا.

إن تقييد التصرف الرتبتي الذي تحتمله الجملة (1) في الأوضاع الرتببة الثلاثة المنصوص عليها في (5) إشارة او دليل على أن «التقديم» ينضبط بضابط بنيوي يبحث عنه في معطيات التقطيع المركبي. إن الأصل البنيوي المطرد في الأوضاع الرتببة الثلاثة المذكورة هو أن «التقديم» او «التصدير» لا يستهدف إلا الوحدات المركبة.

إن مفهوم «المركب» و «البنية المكونية» والذي يتحدد باعتباره المرجع التقطعي المؤسس للنظرية النحوية مفهوم مركزي بالنسبة لهذه النظرية او هو جوهر هذه النظرية الأول من حيث كونه الأصل الذي ترتد إليه كل الأعراض الاستدلالية ومن حيث كونه يتقدم في التوظيف النظري الداخلي باعتباره مصدرا تشتق منه الضوابط البنيوية.

ان ما قيل عن التصرف الرتبتي يصدق بتفاصيله على التصرف الاستفهامي (=الاستفهام التصديقي، والاستفهام التصوري. بمختلف أشكاله: الاستفهام عن الفاعل او المفعول او الظرف الخ...) فالاستفهام التصوري او المكوني⁽⁹⁾ ضابطه أنه لا يستهدف الكلمة أي جزء المركب وإنما يستهدف المركب.

خلاصة الامر إذن أن: انضباط التصرف الرتبي⁽¹⁰⁾ والتصرف الاستفهامي⁽¹¹⁾ بالضابط
البنوي المذكور دليل على مركزية مفهوم «المركب» في النظرية النحوية التوليدية.

* * *

تعليق:

أ - «المركبية» في النحو التوليدي و «التعلق» في النحو العربي: أي ترادف؟

سنبين أن من مناطات الترادف النظري الظاهرة بين النحويين العربي والتوليدي، مناطا على
درجة عالية من الدقة والأهمية بالنسبة للمنحى الخاص الذي ارتضيانه في برنامجنا التأويلي والذي يهدف
الى استقراء ثوابت العقل النظري النحوي. وذلك، القرابة التصويرية الوثيقة التي أمسكنا بها بين مبدأ
«المركبية» التوليدي ومبدأ «التعلق» المعمول به في النحو العربي. هذه القرابة كان الطريق إلى الإمساك
بخيوطها ملاحظة قيام النحويين معا في توظيفهما للمبدأين المذكورين على فكرة «حدوث النظام» وهو:
- مبدأ حدوث «النظام» في بنية فوضوية سابقة.

- وأن البنية المنظمة هي المستهدفة بالتصرف الرتبي دون البنية الفوضوية، بمعنى أن القيم الرتبية لا
تدخل البنية إلا بعد خروج هذه البنية من حيز الفوضى الى حيز النظام وفق ما تفرضه «المركبية» في
النحو التوليدي و «التعلقية»، في النحو العربي.

إن قيام التحليل السالف على افتراض أن التصرف الرتبي يراعي مبدأ التقطيع المركبي (بحيث أن
التقديم الى صدر الجملة لا يصيب إلا الوحدات المركبية أما الوحدات الكلمية فلا) يتضمن علاقة ترتيبية
واضحة بين البنية الكلمية والبنية المركبية من جهة أن الاولى سابقة والثانية لاحقة، وكذا بين البنية
المركبية والبنية الرتبية الاولى سابقة أيضا والثانية لاحقة.

إن افتراض أن القيم الرتبية لا تدخل إلا بعد دخول القيم المركبية على العناصر الكلمية يذكر
بالعلاقة الترتيبية المعروفة⁽¹²⁾ في النحو العربي بين البنية الفوضوية وبنية الانتظام المعمولي والتي نعتبر
الانتظام الرتبي مستوى من مستوياتها الى جانب الانتظام الإعرابي والانتظام الربطي الخ....⁽¹³⁾
ووجه التشابه المثير الذي لحظناه في الحالتين هو:

Preposing. - 10

Question - formation. - 11

12- راجع تفاصيل هذه العلاقة الترتيبية في احمد العلوي: V°2 "Grammaire et coranité"

13- راجع تفاصيل هذا الاعتبار في "الباب الثاني من رسالة: "الاسباب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها
العالمية"

- افترض بنية قبل النظام، وهي البنية الكلمية في النحو التوليدي والبنية الفوضوية في النحو العربي، تليها بنية تتلقى القيم الانتظامية وهي «البنية المركبية» في الأولى وبنية «التعلق العاملي» في الثاني.

- وكذا افترض أن الأحوال الرتبة تدخل على «النظام» أو البنية المنتظمة (بالعلاقات المركبية في النحو التوليدي وعلاقات التعلق العاملي في النحو العربي) لا على البنية الفوضوية الكلمية. غاية الأمر أن: العلاقة الترتيبية المستفادة من التحليل التوليدي السالف تذكر بالعلاقة التي قامت في العملية العربية القديمة بين البنية التي تكون قبل الدخول العاملي والإحداث وبين البنية التي تكون بعد هذا الإحداث وذلك الدخول. هذا وإن المفاضلة التوليدي بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي وكذا أساسها الاستدلالي يفيدان بشكل صريح قيام التحليل على مبدأ فوضوية البنية الكلمية وانتظامية البنية المركبية.

إن الأحوال الرتبة في النحو العربي لا تتلعب بالعناصر قبل انتظامها المعمولي في المحلات الإعرابية لأن هذا الانتظام المعمولي الإعرابي به تخرج العناصر من حالة الفوضى إلى حالة النظام العاملي (سواء التعلق) والتصرفات الرتبة أوضاع انتظامية لاحقة للتصرفات الإعرابية لأن هذه الأخيرة هي المناط الأول للنظام العاملي والتصرف الرتبي لا يستهدف إلا البنيات التي لها سابق انتظام معمولي إعرابي . أدلة هذه العلاقة الترتيبية بين التصرف الرتبي والتصرف الإعرابي وأن الأول لاحق للثاني تستقرى في كل الأبواب النحوية خصوصا باب المفعول به في مسائل العلاقة الرتبة بين الفاعل والمفعول (تقديم أحدهما على الآخر أو تأخيره). فلئن كانت الرتبة في هذه المسائل تعوض الإعراب أي تكون بدلا منه وذلك في الأحوال التي يخشى فيها اللبس بسبب خفاء الإعراب وغياب القرينة في نحو "لقي عيسى موسى" وبابه، فإن الإعراب لا ينوب عن الرتبة. هذه العلاقة النياية بين الإعراب والرتبة دليل على العلاقة الترتيبية المذكورة آنفا. فنيابة الرتبة عن الإعراب والذي تكاد تنحصر وظيفته في الدلالة على النظام العاملي وأوجهه، دليل على أن الإعراب سابق والرتبة لاحقة.

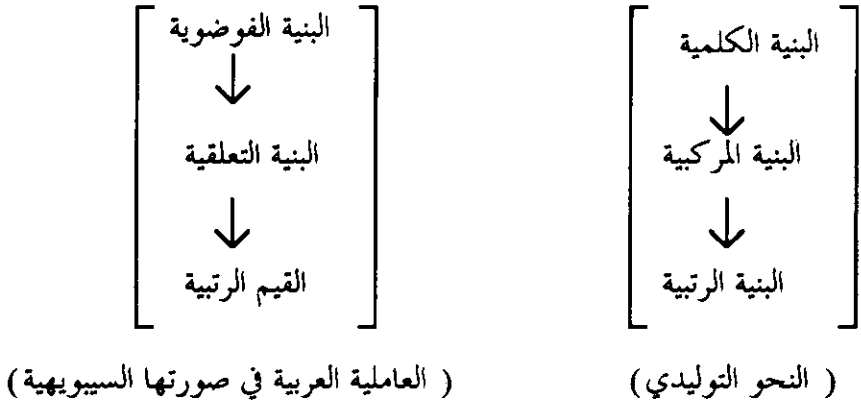
إن الذي يهمنا من هذا الاستطراد عن المسألة الإعرابية وصلتها بالمسألة الرتبة في النحو العربي هو التنبيه إلى أمرين: أولهما، أن نيابة الرتبة عن الإعراب وفقدان العكس دليل على اسبقية القيم الإعرابية بالنسبة إلى القيم الرتبة. والثاني: أن القيم الإعرابية مذكورة هنا من حيث كونها دليلا على الإفضاء العاملي (ومناط للانتظام المعمولي) الذي تخرج به العناصر من حيز الفوضى إلى حيز النظام.

والمراد من لفت الانتباه إلى هذين الأمرين هو الاستدلال على أن القيم الرتبة في النحو العربي لا تدخل إلا بعد انتظام العناصر. وهاهنا بيت القصيد إذ إن النحو التوليدي، كما ذكرنا سابقا، في قيامه

على فكرة الموازنة بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي على أساس مقياس الأصلح لوصف العمليات اللغوية (كالتصرف الرتبي والاستفهامي) وهي فكرة تستمد منطقها من العلاقة بين فوضى سابقة وانتظام مركبي لاحق (يتم باعتبار معاني الربط والسيادة والإشراف المشروحة بتفصيل فيما تقدم)، يذكر بالعلاقة الترتيبية المعمول بها في النظرية النحوية العربية القديمة بين البنية الفوضوية وبنية النظام العاملي⁽¹⁴⁾.

إن المرجع الأساس الذي اعتمدناه في بناء هذه المرادفة النظرية هو «القراءة» الوثيقة بين «المركب» و «التعلق» شكلا وتصورا ووظيفة⁽¹⁵⁾ وترتبيا داخل النحو.

ولعل الشكل التالي يلخص ما نريد:



ب - التنظيم المركبي: الأصول الميزانية والتلفيزات المختلفة (أو "الميزان المركبي" وتصريفاته المختلفة)

إن البنية المركبية الأساسية في النحو التوليدي والتي إليها ترجع كل المتغيرات التلفيفية تعادل في دورها الميزاني الدور الذي يحظى به الشكل الميزاني العام في العاملة السيويهية التي من مبادئها أن «الاختلاف في التلفيز لا يمنع من أن يكون لها ميزان واحد... فلا يقع النقاش والاعتلال للحالات والشروط إلا في مستوى التلفيز وهذا أمر يعم سائر ابواب النحو»⁽¹⁶⁾ كما أن القواعد التحويلية التي تربط الصور التلفيفية المختلفة بأصلها الميزاني في النحو التوليدي يعادل دورها دور قواعد الحذف

14- القول في المركبية: «لا يتصدر من مكونات الجملة إلا الوحدة المركبية» (م س، م ف... الخ) يرادف في التعلقية

(العاملية في صورتها العربية) القول «لا يتصدر من مكونات الجملة إلا ما كان منتظما في محل إعرابي». في هذا

الاطار يجب تأويل ما عرف من عبارات النحاة العرب من أنه لا يجوز الفصل بين جزأي المركب في التقديم والتأخير.

15 - خصوصا «الوظيفة التقطيعية» وما ارتبط بها من وظائف أخرى ملازمة تتعلق بتوجيه الاستدلال واستنباط

المبادئ الخ....

16 - احمد العلوي: "التساوير الزمخشيرية"

والذكر والافهار والاضمار والتقديم والتأخير في النحو العربي. وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيضية الداخلة على الميزان «تلك القواعد التي تنشأ وتقعّد بالنسبة الى الميزان العاملي بحيث أن مراعاتها يجعل في إمكان عارفها تقدير صورتها الميزانية الكاملة وكأن شروط التلفيظ في الابواب بحث في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليقها»⁽¹⁷⁾ انطلاقاً من هذا التصور نرى أن من أوجه الترادف النظري الكبرى بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية:

أ - انطلاقهما معا من مرجع تقطيعي معين⁽¹⁸⁾ لتحديد الاصول الميزانية التي ترجع إليها الصور التلفيضية.

ب - اعتمادهما في المفاضلة بين المراجع التلفيضية الممكنة والمتنافسة على معيار ينص على ان المرجع التلفيضي المفضل هو الذي يسمح بتحقيق رتبة في اختزال الاصول الميزانية وتقليل الأنواع الاساسية أكثر من الرتبة التي يسمح بها غيره.

ج - قيامهما معا - في اطارما تقدم - على فكرة التمييز بين الاصول الميزانية والتلفيضات التي توافقها او تخالفها بالزيادة والنقص وغير ذلك من أوجه المخالفة. وهي فكرة تظهر بجلاء في اعتمادهما على «المساطر الإرجاعية» وفي هذا الإطار يندرج مفهوم «البنية التحتية» المركبية في النحو التوليدي ومفهوم البنية التقديرية في العاملية العربية، التماثلان من حيث الوظيفة أو الغاية المرجوة منهما وهي تقليل الأنواع الأساسية واختزال الاصول الميزانية بإرجاع المتغيرات التلفيضية المختلفة الى ثوابت ميزانية قليلة العدد: ففي المثال الرتبي التوليدي السابق رأينا ان التحليل قام على أساس استخلاص أوجه التماثل بين الأوضاع الرتبية المختلفة (المدعوة آنفا في لغة هذا التحليل تنويعاتٍ أسلوبية) وذلك بإرجاعها إلى بنية مركبية وحيدة مشتركة وهذا في تأويلنا لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن: التقطيع المركبي في النحو التوليدي هو الذي يزود النظرية بأصولها الميزانية، وذلك على شاكلة التقطيع العاملي في النحو العربي التقطيع المشتق من معاني التعلق والذي يزود النظرية النحوية العربية بموازينها الأساسية كما هو معلوم وفي هذا التأويل يجب ان تعتبر: التصرفات الرتبية تغييراتٍ تدخل على الاصول الميزانية التي ينتجها التقطيع المركبي. وفي هذا الاطار أيضا نفهم منطق قولهم إن القطع المركبية هي المستهدف بالتصرف الرتبي والاستفهامي دون القطع الكلمية.

17 - المرجع السابق.

18 - «المركب» / «التعلق والمسافة».

خاتمة:

1 - إن مرجعية التقطيع المركبي بالنسبة للأصول الميزانية التوليدية تستوجب القول هنا أيضا بأن المساطر التقديرية وإرجاع الصور التلفظية الى أصل ميزاني موحد واجهة أخرى من واجهات برنامج "محاصرة التنوع والتعدد" في النحو التوليدي.

2 - إن فكرة المركب في حد ذاتها رأينا سابقا أنها تطبيق لهذا البرنامج في أحد مستوياته وذلك من حيث كونها مرجعا تقطيعيا بديلا عن المرجع الكلمي. واستواؤها في ما تقدم مرجعا لتحديد باعتباره الاصول الميزانية الموحدة دليل آخر على مركزية هذه الفكرة بالنسبة للبرنامج التوليدي. للمركب إذن واجهتان يساهم بهما معا في تنفيذ برنامج الاختزال المذكور:

- واجهة «المرجع التقطعي» الذي يدفع بمقدمة تقليل وحدات التحليل التركيبي الى أقصى حد ممكن.
- واجهة «الأصول الميزانية» المشتقة من الواجهة الاولى والتي تنضبط منهجيا بمبدأ تقليل الأنواع الميزانية الأساسية.

ملاحظات ختامية:

1- نعتبر انطلاقا مما تقدم أن مبدأ التنظيم البنوي باعتبار علاقات السيادة والربط، وفكرة إخراج العناصر من حيز القوضى الكلمية الى حيز النظام المركبي موقعان أساسيان من مواقع التواصل التبادلي بين المركبة التوليدية والعاملية العربية، يجوز اعتبارهما أولى الخطوات التمهيديّة نحو الموازنة النحوية التفصيلية بين السيويهيّة والتوليدية.

2 - فالعلاقات الضبطية في العاملة العربية مثلا يناسبها أن تكون مقابلة لعلاقات الربط والإشراف والتحكم المكوني في المركبة التوليدية كما أن المحلات الإعرابية في الأولى تقابلها المواقع الشجرية في الثانية كما أن مبدأ الشجرية في المركبة يرادف مبدأ المسافة في «العاملية التعلقية» والجامع بينهما فكرة المجال أو الفضاء وتعقيدات الانطولوجيا المكانية المؤسسة لكل نظرية نحوية عاملية المنحى. ومن جهة أخرى نرى أن الحالات الإعرابية الدالة على الانتظام المعمولي في العاملة العربية تقابلها في المركبة ما يجوز تسميته «بالحالات الشجرية» (-«الأمومة» و«البنوة» و«الأخوة» ...) أي الكينونة تحت إشراف موقع معين أو بجواره الخ....

إن الحالات الشجرية أدلة للانتظام المركبي في النحو التوليدي تعادل في وظيفتها النظرية أدلة الانتظام التعلقي في العاملة العربية (-الحركات الإعرابية) وترجمة الحالات الشجرية بألفاظ الأمومة والأخوة والبنوة ترجمة تصورية لأوضاع انتظامية تُترجم في النحو التوليدي بألفاظ أخرى في مستويات تمثيلية أخرى من مستويات هذا النحو غير مستوى العلاقات الشجرية. وبين هذه الترجمات الإعرابية

علاقة تعادل⁽¹⁹⁾ والاختلاف في اللغة التي تنتمي إليها الالفاظ الوصفية في كل مستوى من المستويات المذكورة راجع الى اختلاف جهة الوصف فهي نحوية في حال، ودلالية او منطقية في حال أخرى وتركيبية في أحوال أخرى... هذا الضرب من النظر النحوي الذي تعدد فيه مستويات التمثيل وجهات النظر والوصف، والذي تعدد فيه لأجل ذلك الأعراب على جهة التعادل في العناصر والعلاقات المستهدفة بالإعراب وعلى جهة الاختلاف في معجم الالفاظ الوصفية باختلاف زوايا التحليل، شاعت منه في النحو العربي طرق ومسالك مختلفة⁽²⁰⁾.

3 - بقي أن نقول قولاً موجزاً عن العناوين المركبة التي تتخلل الفضاء الشجري في المركبة التوليدية، فهل في أوضاع العملية العربية وفي مقاييسها ما يمكن أن يجعل مرادفاً لهذه العناوين المركبة في طبيعتها وفي وظيفتها؟ إن الذي نراه هنا هو أن هذه العناوين يناسبها أن تكون ممرات عملية تمنع أو تسوغ تسرب الإفضاء العامل على بقيم الربط والسيادة والتعلق. هذا وإن مما يمكن اجراؤه من أوضاع النحو العربي مُجرى المركبة في النحو التوليدي اجراء صريحاً جملة من الأحوال التي تحل فيها المعمولات في المحلات الإعرابية لا بالمباشرة ولكن بالوسائط التأويلية (نحو الجملة المؤولة بالمصدر والجملة المؤولة بالمفرد والجار والمجرور في مسائل التعدي). ومن أحوال المركب الصريحة في النحو العربي أيضاً ما لا يتصرف جزؤه⁽²¹⁾، في الإعراب ولا في الرتبة ولا في الإضمار والإظهار ولا في الذكر والحذف ويتنازل عن حق التصرف البنيوي عموماً للكل الذي يحيط به.

19 - راجع فكرة الأعراب المتعادلة وكونها محاولة لترجمة إعراب كلي هو الإعراب المتكلمي في أحمد العلوي "اللغة وعناوين الظهور"

20 - راجع جملة من هذه الطرق والمسالك في "لغة وعناوين الظهور" وفي "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العملية"

21 - الذي له مقابل في التقطيع الكلمي.

الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي:

الجوهر بين افراده واعراضه.

(I) الالفاظ - المقولات - المركبات.

أ - الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي.

ب - المقولة والمركب اي علاقة ترتيبية.

(II) المقولة التركيبية - المعجمية ومبدأ محاصرة التعدد.

أ - دور المقولة بين المعجم والتركيب.

ب - المقولة في المعجم علاقة بين النواع وافراده.

ج - المقولة في التركيب علاقة بين النوع واعراضه.

(III) المقولات تحدد نوع المجال المركبي.

(العقائد والنحو - العاملة العربية والتوليدية بين الأفقية والرئاسية)

(IV) النوع المقولي له علاقتان:

- علاقة بأفراده (=التخصيص المقولي)

- وعلاقة بأعراضه (=التخصيص التفريعي)

- الترادف بين ن ن ع⁽²²⁾ و ن ن ت⁽²³⁾ في الاستمداد من

أصول الاستعارة التمكينية.

(V) البنية الموضوعية والبنية المحورية: الميزان المحمولي وأنواعه المقولية

- الفعل

- الصفات والاسماء والحروف.

(VI) النظرية المحورية وانطولوجيا الاستعارة التمكينية.

22 - ن ن ع - النظرية النحوية العربية

23 - ن ن ت - النظرية النحوية التوليدية

I - الألفاظ - المقولات - المركبات

أ - الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي

1 - المقصود بالألفاظ هنا مفردات القاموس والسؤال الذي ينطق منه التوليديون في ما يتصل بطبيعة العلاقة بين الألفاظ والمقولات والمركبات سؤال حول المبدأ الأساس الذي ينضبط باعتباره التوزيع البنيوي للعناصر. وبعبارة أخرى: الألفاظ تتوزع بنيويا كيفما اتفق أي على غير هدى مرسوم أم أن توزيعها ينضبط بضابط معلوم تحدده النظرية النحوية ضمن قائمة ضوابطها ومبادئها العامة.

خلاصة الموقف التوليدي في هذا الخصوص تكمن في أن الانتماء المقولي للألفاظ هو الذي يحدد توزيعها البنيوي. أي أن الطبائع المقولية التي تنتمي إليها الألفاظ هي التي تحدد الأوضاع التي يمكن أن تظهر فيها هذه الأخيرة. وبعبارة موجزة: النوع⁽²⁴⁾ التركيبي للفظ هو مناط وضابط انتظامه التوزيعي.

إن هذا الموقف معناه في تأويلنا أن أول خيط في شبكة الانتظام البنيوي للألفاظ هو الانتماء المقولي (=الاندراج ضمن صنف أو نوع أو قسم من أقسام الكلم). ومن المظاهر الأساسية التي يستدل بها التوليديون على تحكم الأنواع المقولية في السلوك التوزيعي للألفاظ كون العلاقة التعويضية أو الاستبدالية لا يمكن أن تقوم بين ألفاظ تنتمي إلى طبائع مقولية متعارضة أو مختلفة. من أمثلة ذلك أن تعويض مفردة فعلية مثلا في سياق تركيب معين بمفردة تباينها مقوليا (اسمية مثلا) لا يجوز وإن كانت هذه الأخيرة مرتبطة بها اشتقاقيا أو معادلة لها من الناحية الدلالية بوجه من أوجه المعادلة.

2 - إن هذه المكانة الخاصة التي حظيت بها الطبائع المقولية في النحو التوليدي فيما يتصل بتدخلها الحاسم في توجيه الخواص التوزيعية البنيوية للألفاظ هي الفكرة الأساس التي تنوي وراء اعتبار المعلومات المقولية المتصلة بالمفردات المعجمية جزءا من نحو كل اللغات الطبيعية.

إن افتراض أن كل مفردة من مفردات المعجم ترتبط بإعراب (=تخصيص) مقولي محدد لزم عنه في هذا التحليل قول آخر بأن حلس المتكلمين تجاه الجمل التي يرجع الفساد فيها إلى "الاستبدال" المذكور آنفا والذي لا يراعي مبدأ التكافؤ المقولي بين طرفي الاستبدال لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن بحوزة كل متكلم قاموسا داخليا⁽²⁵⁾ يتضمن كل المعلومات التي يهتدي بها هذا المتكلم في التنظيم البنيوي لمفردات لغته، (وهو ما شاع في الاصطلاح التوليدي بالمعجم الذهني⁽²⁶⁾) وأن التخصيصات المقولية لما كانت جزءا من هذه المعلومات فإن الموقع الذي يناسبها في هذا التصور الذي يستمد مبناه ومعناه من

24 - لفظ المقولات نعتبره مرادفا للفظ الأنواع أو الجواهر أو الاصناف أو الأقسام.

Internal dictionary.- 25

Mental lexicon. - 26

نظرية النحو الكلي هو أن تعتبر جزءا من المعجم الذهني المذكور وهذا معناه بعبارة أخرى أن: النحو الكلي أي معرفة المتكلم الفطرية باللغة تتضمن من بين ما تتضمنه مفهوم "المقولة التركيبية".

3 - إن اعتبار المقولة التركيبية جزءا من النحو الكلي يرتبط استلزamia باعتبار آخر سبقت الإشارة إليه آنفا: وذلك أن اعتماد التقطيع المركبي أصلا مرجعيا استدلاليا مطردا بالنسبة للنظرية النحوية في النحو التوليدي، على حساب التقطيع الكلمي، لزم عنه اعتبار مفهوم "المركب" جزءا من المعرفة الذهنية الداخلية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية. وهذا الاعتبار اللازم عن سابقه لزم عنه اعتبار آخر وهو افتراض أن المقولة التركيبية - من حيث كونها رأسا للمركب - لا يناسبها أن تكون هي أيضا الا جزءا من المعرفة اللغوية المتكلمية مادام العنوان المركبي الذي يشرف عليها جزءا من هذه المعرفة.

4 - إن الغاية المرجوة من افتراض أن المقولة التركيبية جزء من المعلومات المعجمية وأنها تحدد الخصائص التوزيعية للألفاظ هي التوطئة والتمهيد لسلسلة من الاستدلالات القائمة على مبدأ التدخل الصارم للخصائص المعجمية في توجيه البنية التركيبية.

ب - المقولة والمركب أي علاقة ترتيبية.

- إن العلاقة بين المفردة المعجمية ومقولتها التركيبية علاقة مباشرة وبينها وبين مقولتها المركبية علاقة غير مباشرة. وهذا لا معنى له في تأويلنا إلا أن انتظام الوحدات الكلمية باعتبار القيم المقولية يسبق انتظامها باعتبار القيم المركبية وأن الإعراب المقولي أسبق الأعراب - في النحو التوليدي - على الإطلاق لأن المقولات هي أول انتظام معمولى تخرج باعتباره العناصر المعجمية من حيز الفوضى الى حيز النظام. - ويهمننا هنا أن نشير الى أن منزلة المقولات في النظرية النحوية العربية القديمة تضاهيها منزلة المعلومات المقولية من غيرها من المعلومات في النحو التوليدي في جل التفاصيل تقريبا. ويعيننا من هذه التفاصيل على وجه التحديد في هذه المرحلة من التأويل: ما تعلق منها بالترتيب النمذجي أو التمثالي للقيم المقولية بالنسبة الى غيرها من القيم الانتظامية الاخرى وفي تأويل آخر بالنسبة الى غيرها من جهات النموذج ومفاصل التمثال ولاسيما العلاقة الترتيبية الموسومة قبل حين بالمباشرة وعدمها.

غاية الأمر أن الترادف التمثالي بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدي في هذا الشأن يكمن في: جعل العلاقة بين المفردات المعجمية وبين انتظامها باعتبار علاقات الربط والسيادة⁽²⁷⁾ علاقة غير مباشرة تمر عبر الوسيط المقولي⁽²⁸⁾. وليس فصل سيبويه في «الكتاب» بين باب:

27 - أي العلاقات المركبية في النحو التوليدي والعاملية التعليقية في النحو العربي.

28 - هذا الترتيب بالنسبة للنحو العربي برهنا عليه من خلال جملة من التفاصيل تراجع في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة".

«اقسام الكلم من العربية» وبين باب «مجارى أواخر الكلم من العربية» على هذا الترتيب إلا واجهة تمهيدية من الواجهات التي تفصح عن العلاقة الترتيبية النمذجية بين الانتظام المقولي. والانتظام باعتبار مفاهيم «الإحداث» و«المجاري» و«التمكن وعمه» والتي هي عناوين مصاحبة للتعلق العاملى في النحو العربي. ولعل الشكل التالي يختزل ويختصر ما نصبو إليه من محمل الترداف بين النحويين في الشأن الترتيبي المذكور:

[النحو السيويهي: اللفظ ————— المقولة ————— التعلق]

(المجاري والإحداث والتمكن وعدمه)

[النحو التوليدي: المفردة ————— المقولة ————— المركب]

هذا وإن من بين المظاهر الاساسية التي تتجلى فيها المنزلة الاساسية التي يحظى بها الإعراب المقولي في النحو العربي والتي تضاهي منزلته في النحو التوليدي، مظهرين: أولهما: كون المقولات في النحو العربي اعتبرت اعلاما على الأنواع الميزانية الاساسية (ج س، و ج ف). والثاني: المقدمة الاختصاصية التي تنص على أن المختص من الأدوات يعمل والمختص لا يعمل. الاختصاص هنا مقولي. وعليه يتوقف السلوك البنيوي العاملى للأدوات.

II - المقولة التركيبية المعجمية ومبدأ محاصرة التعدد

إن القول بأن "المعجم الذهني" تقون فيه المفردات القاموسية (=الألفاظ) بإعرابها المقولي معناه في تأويلنا أن المقولات في هذا المستوى تنزل من المفردات المعجمية منزلة الموازين المحدودة من تلفيظاتها المختلفة التي لا تنحصر بعد.

لقد رأينا فيما رأيناه سابقا أن افتراض أن كل مفردة من مفردات المعجم ترتبط بتخصيص مقولي محدد لزم عنه القول بأن مجوزة كل متكلم معجما ذهنيا يتضمن كل المعلومات التي يهتدي بها هذا المتكلم في التنظيم البنيوي لمفردات لغته وأن الطبائع المقولية جزء من هذه المعلومات إلا أن هذا الافتراض وما يلزم عنه يستلزم أيضا القول بأمر آخر وهو أن المعرفة المعجمية للمتكلم فطرية جملة وتفصيلا. وهو زعم يكذبه الواقع لأنه يؤدي الى نتيجة مستحيلة وهي أن المتكلم يولد مزودا بمعاجم كل اللغات البشرية الممكنة.

إن أقاويل النحوي التوليدي وزعمه المتعلقة بأصول ومبادئ المسألة المعجمية في توالدها الاستلزامي⁽²⁹⁾ اسقطته في أم القضايا المشكلة وهي "قضية التعدد" المستهدف الأساس بالبرنامج التوليدي في شقه المتعلق بالاختزال الصوري وبالبحث عن الوحدة والتجانس في العالم اللغوي.

إن الخروج من هذا المأزق النظري، الذي يكمن في التعارض بين لزوم نظري وبين الواقع اللغوي وبينه وبين مطلب الوحدة والاختزال، كان طريقه عند النحوي التوليدي التمييز في المعرفة المعجمية بين واجهتين اثنتين: إحداهما: عطاء أو هدي فطري والفطرية معناها في النحو التوليدي الكينونة جزءاً من النحو الكلي، وما هو بهذه المنزلة لا يتعلم لأنه جزء من الإرث الفطري للإنسان. والثانية: كسب بشري يحصل بالجهد والتعلم والمعالجة الاكتسابية المستمرة وهذا الكسب يهتدي بما هو مرسوم في الواجهة الأولى من مبادئ ومفاهيم.

إن "المقولات التركيبية" في المسلمات الفلسفية التوليدية جزء من النحو الكلي بينما المفردات المعجمية (= الالفاظ) كسب بشري سبيله التعلم والتحصيل. وبألفاظ توليدية صريحة: «المتكلم يتعلم الفاظ لغته وكذا طبائعها المقولية أم «المقولة التركيبية» في حد ذاتها فإنه لا يتعلمها لأنها جزء من معرفته الفطرية باللغة أي من نحوه الكلي، (فهو مثلاً يتعلم أن "ضرب" لفظ من الفاظ المعجم العربي وأن هذا اللفظ فعل وليس اسماً ولا حرفاً ولكنه لا يتعلم الفعلية والاسمية والحرفية من حيث هي طبائع مقولية مجردة مستقلة عن الالفاظ.

دور المقولة بين المعجم والتركيب (النوع وأفراده/ النوع وأعراضه)

سنقسم التعليق على هذا التوجه الخاص في تحليل المسألة المقولية قسمين، في القسم الأول نبين أن هذا التحليل قائم على خلفية فلسفية في المسألة المعرفية سنبين بعبارة موجزة جملة من مكوناتها الأساسية وفي القسم الثاني سنقدم جملة من الأدلة على أن الفصل بين المقولات والألفاظ في النظرية النحوية التوليدية يندرج في سياق الفصل الفلسفي المعروف في العقلانية الكلاسيكية في صورتها الارسطية وغير الارسطية بين النوع وأفراده.

أ - أولاً: إن النظرية التوليدية في المقولات قائمة على أصل فلسفي من أصول المسألة المعرفية نصه: إن اللامتناهي بالنسبة للمتكلم قسمان: لامتناهي بإطلاق وهو اللغات عموماً. ولامتناهي نسبي وهو الإمكانيات المتاحة في إطار اللغة الخاصة الواحدة.

والمتكلم بحوزته الآلة المحدودة المتناهية التي تمكنه من:

معرفة أو اكتساب أي عنصر من العناصر في مجموعة اللامتناهي بإطلاق لخصوص عنصر من عناصر هذه المجموعة، ولا كل عناصر هذه المجموعة، ومن الاكتساب النسبي للامتناهي النسبي أي التصرف في الإمكانيات المتاحة في مجموعة هذا اللامتناهي إنتاجاً وفهماً وتأويلاً.

إن القول بالمقولة التركيبية في حد ذاته عبارة عن توجه نحو الاختزال الصوري للمتعدد المتمثل هنا في "المفردات المعجمية". والقول بأن المفردات تقتزن في المعرفة المعجمية للمتكلم بتخصيصاتها المقولية

لزم عنه أمران: أولهما أن المقولة جزء من المعرفة الفطرية والثاني أن فطرية المعرفة المعجمية والتي تعتبر المقولات التركيبية جزءا منها يلزم عنه أن المتكلم يولد مزودا بمعاجم كل اللغات الطبيعية وهو لزوم لا يصدقه الواقع اللغوي، وههنا تعارض كما رأينا بين لزوم منطقي من لزومات النظرية وبين الواقع اللغوي، ولاحتواء هذا التعارض يميز التوليدي بين واجهتين في المعرفة المعجمية واجهة يناسبها أن تكون هديا أو عطاء فطريا وواجهة لا يناسبها ذلك ويناسبها بدلا من ذلك أن تكون كسبا بشريا. الأولى لا تتعلم والثانية تتعلم وتكتسب.

ب - إن مسطرة الاختزال الصوري (= إرجاع الأفراد الى أنواعها الأساسية) تمّ إعمالها في التوليدية، في خصوص نظرها المتعلق بالمسألة المعجمية، مرتين: مرة في القول بالمقولات المعجمية. ومرة ثانية في القول بأن هذه المقولات جزء من النحو الكلي، المعرفة الفطرية للمتكلم، دون المفردات المعجمية التي يناسبها أن تكون شأنا كسبيا فطريا. ففي الحالة الأولى يتنزل التخصيص المقولي من المفردات المعجمية منزلة التمثل الاختزالي الصوري لهذه المفردات وذلك باعتبار طبائعها النوعية الجوهرية الملازمة (= المقولات). وهذا الضرب من التمثل محمول على الاختزالية في هذا التأويل لأن مادته وأساسه جملة من الأنواع الأساسية قليلة العدد يندرج تحتها ما لا يتناهى من الصور الجزئية والاحوال الفردية. وباختصار هذا التأويل مبني على أن المقولة تنزل من المفردات التي تندرج تحتها منزلة النوع من افراده ومنزلة الميزان الصوري من متغيراته التليفية التي يحتملها وأما في الحالة الثانية فإن "المعجم الذهني" اعتبر معجما للأنواع لا للأفراد أي المقولات دون الالفاظ. (أي للموازن الصورية العامة دون الصور التليفية) وهذا التمييز ينطوي على توجه صريح وواضح نحو إقامة المسألة المعجمية على مبدأ "التوحيد" والاختزال الصوري دفعا للاحتمال المتبادر الى الحسد اللساني فيما يتعلق بالمعجم بأنه يتمنع على أدوات الاختزال الصوري، ومبني ذلك كله على أن المتكلم في ممارسته المعجمية توليدا وتأويلا لا يكلف نفسه شيئا آخر غير إعادة انتاج الموازن المقولية بصور مختلفة.

إن هذا التوجه النظري المبني على مبدأ التوحيد والاختزال قد لازم النظرية النحوية التوليدية في كل أطوارها ومكوناتها (المعجم - التركيب - الدلالة...)

وإذ قد تبين في هذا الفصل كيف حمل المعجم هذا الحمل بواسطة المبدأ المقولي فسنبين في الفصل الموالي التفاصيل والتعقيدات المتصلة بتخريج المسألة التركيبية على هذا الحمل في التوحيد والاختزال بواسطة المبدأ نفسه أي المبدأ المقولي لكن في إطار توظيف نظري واستدلالي آخر عرف واشتهر بنظرية س - خط. والحد الذي يفصل بين المسألة المعجمية والمسألة التركيبية في طردهما تخريجيا على وتيرة الحمل الاختزالي - التوحيدي هو نفس الحد الذي يفصل في الانطولوجيا القديمة بين: النوع في علاقته

بأفراده وبينه في علاقته بأعراضه وإذا كانت العلاقة الأولى هي المعنية بالتخريج الاختزالي في المسألة المعجمية فإن الاختزال في المسألة التركيبية له ارتباط بالعلاقة الثانية⁽³⁰⁾. وهو حد معمول به منذ عهود العقلانية الكلاسيكية القديمة في صورتها الارسطية والسيبويهية وفي غيرهما من الصور العقلانية المرتبطة في أصولها الفلسفية بأنطولوجيا الجواهر والأعراض والأنواع والأفراد والوحدة والتعدد. وعلى العموم لنا عودة مفصلة بإذن الله تعالى في مناسبات لاحقة للتعقيب على فروع هذه المقارنة وتفاصيلها.

إن الفصل بين المقولات والمفردات المعجمية باعتبار ما تقدم، من حيث كونه - على مقتضى تأويلنا - فصلا بين الموازين وتلفيظاتها يجب أن يكون في النحو التوليدي بمثابة المقدمة والتوطئة والتمهيد الى الفصل في "التركيب" بين المواقع والألفاظ. وليس القول فيما تقدم بأن الطبائع المقولية للألفاظ هي التي تحدد توزيعها البنيوي إلا مظهرا من مظاهر هذا الفصل في المستوى التركيبي، وهذا الفصل معمول به، كما هو معلوم، في النحو العربي خطة أساسية في التحليل العاملي.

وأخيرا، لئن وجب أن يكون الامتداد الطبيعي للفصل في المعجم بين المفردات المعجمية وأنواعها المقولية، فصلا في التركيب بين المواقع والألفاظ على الشاكلة المشهورة في النحو العربي فإن ذلك نرى أنه دليل قوي الى تواصل ترادفي بين النظريتين التحويتين السيبويهية والتوليديية - كما سيأتي تفصيل ذلك له أهمية خاصة بالنسبة لبرنامجنا في تخريج العبارة العاملية لمباحث النحو التوليدي.

(III) المقولات تحدد نوع المجال المركبي

1- إن القول إذن بأن الانتماء المقولي للكلمة هو الذي يحدد توزيعها البنيوي استوجب القول بأن «المعلومات المعجمية تلعب دورا أساسيا في تحديد بنية الجملة» فالشجرة المركبية تحتل النظر إليها في اتجاهين اثنين: من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى: في الحالة الأولى العناوين المقولية النهائية (-ف، س...) هي التي تحدد العناصر المعجمية التي يمكن إدخالها وفي الحالة الثانية الكلمة المدخلة تحدد المقولة التركيبية (=رأس المركب) وهذا معناه أنها تحدد "المقولة المركبية"⁽³¹⁾. غاية الأمر أن الفضاء الشجري المركبي، أعلاه يتحدد بأسفله وأسفله يتحدد بأعلاه وهذا التحديد المتبادل بين طرفي الفضاء

30 - انظر في "النصاوير الزخشرية" وفي "Grammaire et Coranité" تأويلا للعاملية العربية منظورا إليها من زاوية العلاقة بين الافقي والعمودي أو العلاقة بين التصنيف المعمول والميزان العاملي وهي نفس الزاوية التي اعتمدها في تأويل الموقف التوليدي من دور "المقولة" في النحو التوليدي بين المستوى المعجمي والمستوى التركيبي: فهي في المعجم - وهو تصنيف عمودي - علاقة بين النوع وأفراده وفي التركيب علاقة بين النوع وأعراضه.

الشجري ترجمة للعلاقات الاستلزامية المشروحة آنفا بين المعجم والتركيب (أي بين المعلومات المعجمية والخصائص البنيوية).

2 - الانتماء المقولي للمفردة المعجمية إذن هو الذي يحدد الطبائع المقولية التي يجب أن يلتبس بها "المجال المركبي" الذي تنتظم فيه المفردة باعتبار قيم الإشراف والسيادة والربط (أي أن المقولات تحدد نوع المجال المركبي) : إن العلاقة هنا علاقة بين نوعين من الأصول الميزانية وهما الأصول المقولية المفردة والأصول المركبية. وكون الثانية يتحدد نوعها باعتبار الأولى امتداد طبيعي للعلاقة الترتيبية المشار إليها آنفا أصلا من الأصول الاستدلالية للنظرية وهي العلاقة بين الانتظام باعتبار القيم المقولية والانتظام باعتبار القيم التعلقية المركبية، الأول سابق والثاني لاحق، وهي العلاقة التي بينا سابقا أنها موقع من المواقع الأساسية في خريطة الترادف النظري بين العاملة العربية والعاملية التوليدية. هذا وإن الترادف في مستوى هذه العلاقة الترتيبية يلزم عنه أيضا ترادف في افتراض أن نوع المجال المركبي يتحدد باعتبار الانتماء المقولي لرأس هذا المجال.

والذي نراه أن هذا الافتراض له حضور جلي و متميز في العاملة العربية في جملة من أصولها: منها المقدمة الاختصاصية ومنها أن المجالين العاملين الأساسيين في هذه العاملة يتحدد نوعهما وهو «الابتدائية» و«الفعلية» باعتبار الانتماء المقولي لرأسيهما المالك لزمَام المبادرة الضبطية في كل منهما فالاسمية علم على المجال الابتدائي والفعلية علم على المجال الفعلي.

العقائد والنحو

3 - ولئن كان للمركبات طبائع مقولية تتحدد باعتبار الانتماء المقولي لرؤوسها فإن ذلك من معانيه الأساسية أن الانسجام بين المقولة المركبية والمقولة المعجمية شرط لازم لسلامة البنية واستوائها على الهيئة المطلوبة⁽³²⁾. إلا أن مجرد الانسجام بين المقولتين المعجمية والمركبية ليس كافيا لإنتاج جمل سليمة. فالإدخال العشوائي للعناصر الاسمية مثلا في المواقع التي تناسبها من الناحية المقولية (أي في المواقع المحددة لها في الإعراب المقولي) ينتج في كثير من الأحوال أوضاعا جمالية شاذة من نحو: (حملت الجبل) و(شربت ماء البحر)⁽³³⁾ وبأبهما والشدوذ في مثل هذه الأحوال لا يرجع إلى مخالفة المبادئ النحوية ولكن إلى اعتبارات لها صلة مباشرة بنسق عقائدا عن العالم، وقد سبق أن الانحاء في التعريف التوليدي لا تتضمن قواعد ومبادئ في شأن هذه العقائد وما كان في سبيلها من الاعتبارات الإدراكية. إن النحو في العرف التوليدي يبنى على أساس استقلال القواعد النحوية عن العقائد. ونشير هنا إلى فرق

32 - سنقدم في الفصل الثاني تحليلا مفصلا للمبادئ التي تنضبط بها بنية المركبات وهيكل الفضاء الشجري عموما.

33 - سيبويه "الكتاب" 26/1.

بين النظرية النحوية العربية واختها التوليدية في طبيعة "العقائد" التي جابهتها كل منهما فبالنسبة للنحوي العربي العقائد كانت إما دينية مستفادة من الوحي الالهي وإما إدراكية مستفادة من التجارب البشرية أما الأولى فقد اعتبرت مرجعا ترجيحيا بالنسبة للاحوال والأوضاع اللغوية التي تحتمل تخريجات نحوية مختلفة كلها توافق قواعد النحو لكن بعضها يوافق العقائد الدينية وبعضها يخالفها والترجيح يكون على أساس مقياس الموافقة العقدية فما وافق مقتضى الدين من الأوجه الجائزة نحواً هو الوجه الصحيح، وأما الثانية فمن مشهورات سيويه أنه عقد لها باب مستقلا في كتابه ترجمه ب "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" وأما بالنسبة للتوليدي فالخطب معه أهون وأيسر لأنه لم يعنه من نوعي العقائد إلا العقائد الإدراكية التي نص على أن الوصف النحوي لا يستقيم صوريا وتمثاليا إلا إذا أسقطها من اعتباره، لأنها لا تنضبط بضابط عام مطرد يمكن نسبته الى "النحو الكلي" ولأنها مرتبطة باختلاف الثقافات والأديان والإدراكات وما سوى ذلك مما لا يصلح أن يشتغل به النحوي الملزم بتعريف للنحو وللمتكلم لا يعتبر الاختلاف الثقافي جزءا منه.

والذي يعنينا من أمر التوليدي في هذا الشأن هو ان كلامه في الفصل بين النحو والإدراك مبني على تعريف للحن انطلاقا من فكرة "الاستبدال" المشروحة آنفا. فالاستبدال إما ألا يراعي مبدأ "التكافؤ المقولي" وإما أن يراعيه. وعدم المراعاة يترتب عنها فساد نحوي من جهة الإعراب المقولي⁽³⁴⁾ وأما المراعاة فالأصل فيها أن تنتج الأوضاع الصحيحة وأما إذا تطرق الفساد الى الجملة مع مراعاة مبدأ التكافؤ المقولي في الاستبدال فإن اللحن عندئذ يرجع الى اعتبارات إدراكية اي الى أسباب تتصل بنسق عقائدا عن العالم.

العاملية العربية والتوليدية بين الأفقية والرئاسية

5 - من مميزات العاملية التوليدية أنها قامت على مبدأ الاعتراف بعلاقات السيادة والربط الفرعية التي تقوم داخل نفس المجال العامل فالحقول بالمركب الفعلى مثلا علماً على مجال لعلاقة ربط وسيادة بين الرأس المعجمي وفضلته لا يمنع من اعتبار الفضلة في حد ذاتها مجالا مركبيا مستقلا تنتظم في إطاره العناصر باعتبار معاني السيادة والاشراف في استقلال عن العلاقة السابقة وذلك جعلهم الفضلة مركبا سميا أو مركبا حرفيا. وهذا معناه أن الشجرة المركبية مطاردة بالرئاسية الهرمية في سائر الاحوال وأنه لا يمكن أن تقوم في الشجرة المركبية علاقة وحيدة للربط والسيادة. وأما العاملية العربية فيميزها عن العاملية التوليدية في هذا الخصوص افقيتها اي قيامها على مبدأ أن "بمجال التعلق" يتم فيه أعمال الآلة

34 - إدخال الاسم مكان الفعل يضاهي في هذا التصور رفع الاسم في محل النصب والمضاهاة هنا بمعنى التعادل في زاوية النظر.

الضبطية مرة واحدة. والفضلة مثلا لا تخلو من أن تكون مفردة أو مركبة: في الحالة الأولى يصل الضبط أفقيا وفي الحالة الثانية بالواسطة التأويلية (التأويل المصدري/ التأويل بالمفرد). وهذا معناه أن نقط النظام لا يمكن ان تعدد في نفس المجال التلقيني وإن تعددت فالثانية منهما تستهدف بالربط والضبط ومتى تم لها ذلك صارت بمنزلة المفرد من حيث تلقيها هي وما ربطته - وإن طال او تعدد - لقيم الربط والانتظام المعمولى من نقطة النظام العليا. بعبارة أخرى، المركب في النحو العربي ليس بحالا مستقلا للربط العاملى او ليس نقطة نظام عاملى مستقلة بل هو طرف منتظم في مجال أعلى يستغرقها استغراقا إشرافيا. هذا التحليل ناتج في مجمله عن مبدأ الفصل بين المواقع والألفاظ ومبدأ الفصل بين الميزان وأشكاله التليفية. إن المركب في النحو العربي يحل في المحلات بواسطة التأويل المفردى الذي يلحق التليفات المخالفة بميزانها العام، والحلول في المحلات هو مناط القول بعدم استقلالته فضاء للانتظام يوازي في الرتبة الفضاء الأوسع الذي هو جزء منه. وعلى العموم لنا عودة الى تفاصيل "المركبية" في النحو التوليدي في ضوء هذا التأويل ونكتفي هنا بالإشارة الى أن اعتبار أن الإسقاط الوسيط يمكن أن يتكرر بقدر التكرار الذي يحدث في الفضلات التي يتخذها الرأس مظهر من مظاهر الأفقية في ظاهر الامر إلا أن الفصل الهرمي داخل الشجرة المركبية بين الإسقاطات الوسيطة المتكررة يترجم حرصا مطردا على رئاسية النظام البنيوي.

* * *

(IV) النوع المقولي له علاقتان:

- علاقة بأفراده (= التخصيص المقولي)

- علاقة بأعراضه (=التخصيص التفريعي)

1- سنبين في هذه الفقرة أن النوع المقولي لا ينظر إليه في النحو التوليدي من زاوية علاقته بأفراده فحسب (في إطار نظرية التخصيص المقولي للمفردات المعجمية) بل أيضا من زاوية علاقته بأعراضه اللازمة وغير اللازمة⁽³⁵⁾ وذلك في إطار نظرية التخصيص التفريعي. والكل جزء من المعرفة اللغوية (=المعجم الذهني) لأنهما يشتركان معا في تحديد "بنية المركب" وذلك في إطار المساهمة المعجمية في تحديد الخصائص البنيوية⁽³⁶⁾.

35 - العلاقتان هما أصول فلسفية في الانطولوجيا الكلاسيكية (نظرية الجواهر والاعراض).

36 - عدل هذه المساهمة في النحو العربي يجب البحث عنه في مسائل العلاقة بين القوائم التصنيفية وبين الاعتبارات الميزانية الأفقية.

ليست المركبية في النحو التوليدي إلا نظرا في تفاصيل العلاقة الأفقية بين المقولة واعراضها والتي في إطارها تصير المقولة جزءا من مركب، جزءا ينتظم في سياق معقد من علاقات السيادة والاشراف والربط المكوني. إن المفردات المعجمية في هذا التصور لا ترتبط في المعجم بتخصيصها المقولي فحسب (أي بتحديد انتمائها النوعي) بل ترتبط أيضا بتخصيصها التفرعي أي بتحديد الأعراض التي يمكن أن تتخذها في إطار التخصيص المقولي السابق. وهذا مرتبط بما قيل آنفا من أن الإعراب المقولي الذي يحدد الانتماء الجوهري للمفردة المعجمية يحدد أيضا نوع المركب الذي يمكن أن ينتظم في إطاره باعتبار معاني السيادة والاشراف والربط. فليس التخصيص التفرعي إلا تحديدا لنوع الأعراض التي يمكن أن تدخل عليه في إطار الانتظام المركبي. المركبية في هذا التأويل إذن عبارة عن انتظام معمولي لرأس مقولي باعتبار قيم الربط والسيادة والاشراف وعلامة الانتظام هي الأعراض التي يمكن أن يتخذها الرأس المقولي إما على جهة الإيجاب (الحضور) أو على جهة العدم (الغياب). إن علاقة النوع المقولي بأعراضه إذن علاقة أفقية، هي مناط الانتظام باعتبار القيم المركبية، وتختلف عن علاقته بأفراده والتي تنسلك في إطار العمودية كما بينا.

2 - وإذا كانت المفردات المعجمية (=الأفراد) تختزل ميزانيا على المستوى العمودي باعتبار الأنواع المقولية فإنها تختزل ميزانيا في إطار العلاقات الأفقية باعتبار الأنواع المقولية التفرعية. وإذا كان افتراض أن كل مفردة معجمية مصحوبة في حدس المتكلم بتخصيص مقولي محدد قد استوجب القول بأن المقولة التركيبية جزء من المعجم الذهني وبالتالي جزء من المعرفة الفطرية اللغوية فإن افتراض أن كل نوع مقولي مصحوب في حدس المتكلم بتخصيص تفرعي محدد قد استوجب أيضا القول بأن المعجم الذهني لا يتضمن الأنواع المقولية فحسب بل أيضا الأنواع المقولية التفرعية، أي التنوعات التفرعية التي يحتملها النوع المقولي. وهذا معناه أن هناك أنواعا مقولية عليها هي المقولات التركيبية وأنواعا مقولية تنزل من السابقة منزلة الأفراد من نوعها (=المتعدي واللازم مثلا بالنسبة للنوع المقولي الفعلي).

3 - إن المفردات المعجمية لها بالأنواع المقولية العليا علاقة مباشرة في المستوى العمودي وعلاقة غير مباشرة في المستوى الأفقي لأنها تمر عبر الأنواع المقولية الوسيطة (=التفرعية). وبعبارة أخرى النوع المقولي في الانفصال له علاقة مباشرة بأفراده وفي الاتصال له علاقة غير مباشرة بها لأنها تتم بواسطة التنوع الفرعي الذي يحتمله هو (أي النوع المقولي).

السؤال المطروح الآن هو: إذا كانت أمهات المقولات الدلالية (الحدث ، الذات وبأبهما) هي مناط التنوع المقولي العمودي فما هو مناط التنوع المقولي الفرعي الأفقي؟.

وهنا نحتاج الى مقالة سبقت الإشارة إليها رمزاً لا تفصيلاً وهي أن الأمر يتعلق بإحدى المقدمات الفلسفية التي لها أصول معروفة في العقلانية الكلاسيكية مفرقة في القدم وهي أن: النوع المقولي أو الجوهر له علاقتان: علاقة بأفراده وعلاقة بأعراضه. وهذه المقدمة هي إحدى الدعائم الأساسية في الانطولوجيا الارسطية القديمة وفي التطبيقات الذي شهدتها هذه الانطولوجيا الارسطية في غير الفلسفة الارسطية كالنحو السيويهي مثلاً، والذي يؤكد عندي قيام هذه المقدمة الانطولوجية وراء النظر التوليدي في المسألة المقولية هو أن الأعراض التي هي مناط التنويع الفرعي الذي تحمله الأنواع المقولية في النحو تنقسم باعتبار اللزوم (أو الثوب) وعدمه قسمين بينهما وبين قسمي الإعراب والبناء قرابة واضحة لا تحتاج الى تأويل وهي: العرض اللازم الثابت والعرض غير اللازم اي الذي يدخل ويذول.

4 - إن التمييز بين هذين القسمين من "الأعراض" التي تدخل على الرؤوس المقولية - الأعراض التي يمكن تسميتها جرياً على مقتضى أصول اللغة السيويهي في مثل هذا الشأن "المجاري" البنيوية - هو اساس السؤال التوليدي المشهور في هذا الخصوص والذي نصه: ما هي المكونات التي تمثل الحد الأدنى المطلوب لبناء الجملة؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال انتظمت في تاريخ النظرية النحوية التوليدي عبر مرحلتين: مرحلة نظرية التفرع المقولي ومرحلة النظرية المحورية، التي تنزلت من المرحلة السابقة منزلة الامتداد التفسيري والمرجع الاستدلالي.

التفرع المقولي

إن نظرية التفرع المقولي نظرية في تقسيم الأعراض التي تدخل الأنواع أو الجواهر المقولية قسمين: - أعراض لازمة وهي "اللزوم" و "التعدي" الى المفعول به. وهذه كنا قد خرّجنا أصولها التصورية على مقتضى النسق الصوري العاملي في بحث آخر⁽³⁷⁾ حيث بينا أن اللزوم والتعدي بأصنافه «مجارٍ» للانتظام المعمولي شأنها في ذلك شأن المجاري الإعرابية (اي مجاري أواخر الكلم المعروفة عند سيويه) لكن في مستوى آخر للضبط العاملي غير المستوى الذي يكون مناط الانتظام المعمولي فيه هذه المجاري الإعرابية.

- وأعراض غير لازمة وهي كل ما اندرج في إطار التعدي الى غير المفعول به اي الملحقات (الزمان، المكان، الغاية، الهيئة الخ...).

وإذا أردنا أن نستعمل الألفاظ اللسانية التوليدي لا الألفاظ الأنطولوجية الأرسطية قلنا إن الفعل مثلاً باعتباره مقولة تركيبية قد يتخذ مكوناً مركباً صلة له وجوباً وقد تكون صلته مكوناً مركباً

اختياريا لا واجبا. ويترجم التوليديون الاول بلفظ الفضلة⁽³⁸⁾ والثاني بلفظ الملحق⁽³⁹⁾. الاول المفعول به والثاني كل ما انتصب لتخصيص الإسناد.

في الانحاء القديمة كان ينظر الى الخاصية المتعلقة بوجوب وجود م س داخل م ف أو عدم وجوب ذلك باعتباره خاصية مرتبطة بحظ الفعل المطلوب من التعدي وال لزوم وفي هذا الاطار قام التمييز في الانحاء المذكورة (العريضة أولا ثم الغريبة بعدئذ) الى ثلاثة أصناف: الفعل اللازم والفعل المتعدي الى مفعول به واحد والفعل المتعدي الى مفعولين اثنين⁽⁴⁰⁾.

إن الصيغة النظرية التي التبست بها هذه النظرية الكلاسيكية في تصنيف الأفعال (وهي نظرية ذات أصول ارسطية مرتبطة بمبادئ انطولوجيا الأنواع وأعراضها اللازمة وغير اللازمة) يمكن تلخيصها كما يلي: «إن الطبيعة التفرعية لرأس المجال المركبي، - لانتماه المقولي -⁽⁴¹⁾، هي التي تحدد طبيعة "الفضلة"، التي يجب أن يتخذها الرأس المذكور في إطار انتظام مركبي مخصوص: فكون الرأس المقولي فعلا لازما مثلا يستوجب أن تكون الفضلة موقعا فارغا».

طبيعة الفضلة المحددة هنا معناها في تأويلنا العاملي: طبيعة "المجرى البنيوي"⁽⁴²⁾ الذي سيتخذها الرأس المقولي في إطار انتظامه باعتبار القيم المركبية. والمجرى البنيوي للرأس المقولي في إطار هذا الانتظام ثلاثة مجاري «اللزوم» و«التعدي الأحادي» و«التعدي الثنائي».

إن الطبائع الانتظامية المحصاة إلى الآن قسمان: الطبائع المقولية المستقلة عن معاني المركبية. والطبائع التفرعية المرتبطة ارتباطا مباشرا بالمركبية، (= بالانتظام الأفقي باعتبار معاني السيادة والإشراف والربط).

ونشير أيضا الى أن الطبيعة التفرعية للنوع المقولي مستقلة عن الطبائع المركبية. الفعل مثلا في مستوى من مستويات التحليل ينسب الى المركبية (= يكون م ف) سواء كان متعديا أم لازما. وهذا معناه أن معاني المركبية تدخل بعد الانتظام باعتبار الطبائع التفرعية (اي اللزوم والتعدي) ولعل هذا مرتبط بالحد الذي يفصل المعجمي عن التركيبي فالطبائع التفرعية مرتبطة بالمعجم لأنها جزء من

Complement - 38

Adjuncts - 39

40 - تراجع التفاصيل المتعلقة بتاريخ هذا التصنيف الثلاثي في:

- Aarts, F. and j. Aarts (1982) "English syntactic structure"

- Huddleston, R. (1976) "An introduction to the Grammar of English".

41 - الانتماء المقولي لرؤوس المجالات المركبية يحدد صنف المفردة المعجمية المطلوبة لملء موقع الرأس.

42 - لفظ "المجرى" نوظفه هنا بالمعنى السيويهي للعبارة بكل الأعراض والتوابع المفهومية التي تحده.

تخصيصاته بينما الطبائع المركبة مرتبطة بالتركيب وبالعلاقات البنوية الشجرية الهندسية. هذا التأويل نستمد، على كل حال، من قولهم إن⁽⁴³⁾ «كون الفعل ينتمي الى هذا الباب أو ذاك من أبواب التعدي يجب تناوله في التحليل باعتباره خاصية فرادية للفعل»⁽⁴⁴⁾.

الطبائع التفرعية والمعرفة اللغوية الفطرية

إن القول التوليدي في المسألة المقولية انقسم فيما تقدم الى قسمين اثنين: "المقولة" في علاقتها بأفرادها و "المقولة" في علاقتها بأعراضها في الحالة الأولى بينا أن الموقف التوليدي في المسألة انبنى أساسا على اعتبار مفهوم " المقولة التركيبية جزءا من المعجم الذهني"⁽⁴⁵⁾ أي أن معرفة الأنواع المقولية جزء من المعرفة اللغوية الفطرية للمتكلم.

والذي نتوقعه انطلاقا من التلازم الفلسفي بين العلاقتين المذكورتين هو أن يطرد الموقف التوليدي بشأن العلاقة الثانية (أي العلاقة بين المقولة واعراضها اللازمة وغير اللازمة) على نفس الوتيرة التي تحدد باعتبارها الايقاع الفلسفي التوليدي في مسألة المقولة وعلاقتها بأفرادها وهذا معناه أن الأنواع المقولية الفرعية (=التخصصات التفرعية) يجب أن تكون هي أيضا جزءا من المعرفة المعجمية الفطرية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته المعجمية. هذا التوقع يصدقه الموقف التوليدي الفعلي في هذا الخصوص وهو موقف يلخصه قولهم:

«إن اتفاق الحدوس المتكلمية بشأن جملة من باب (*رأى زيد) و (*جاء زيد خالدا) يستوجب القول إن كل متكلم بحوزته معرفة داخلية - على جهة التمثل الذهني - بنمط المركب الفعلي الذي يجوز أن يظهر فيه الفعل... أي أن التصنيف الفرعي للأفعال يجب أن يعتبر جزءا من معرفتهم المعجمية». أي أن "المعجم الذهني" يجب أن يتضمن الإعراب المقولي والإعراب التفرعي على حد سواء: الأول تعريف للمفردة المعجمية باعتبار نوعها أو جنسها المقولي والثاني تعريف للنوع المقولي باعتبار أعراضه (اللازمة وغير اللازمة)⁽⁴⁶⁾.

إن مبدأ التلازم بين الإعراب المقولي والإعراب التفرعي في هذا الموقف التوليدي من المسألة المقولية تنوي وراءه مقدمة فلسفية لها مكانة خاصة في الأنطولوجيا الكلاسيكية وهي أن:

43 - "هَكَمَن" (1991).

Idiosyncratic property of the verb - 44

45 - من زاوية أن اللفاظ ترتبط في حلس المتكلم بتخصيص مقولي، هو الذي يضبط توزيعها البنوي.

46 - "هَكَمَن" (1991).

«الجوهر (=المقولة) لاينفصل في التعريف عن أعراضه التي تصاحبه في الاتصال وإن جاز أن
ينفصل عنها في علاقته بأفراده».

إن هذه المقدمة الفلسفية والتلازم الناتج عنها في الموقف التوليدي بين الطبائع المقولية والطبائع
التفريعية ترتب عنهما في مستوى النسق الصوري للتمثيلات جعل المعلومات التفريعية جزءا ماليا
للتخصيص المقولي في التمثيلات التوليدية المعجمية (اي في المداخل المعجمية للمفردات). وهذا الامتداد
التمثيلي لمبدأ التلازم بين النوعين من الطبائع في "المعجم الذهني" انعكاس واضح وصريح للمقدمة
الفلسفية الانطولوجية المذكورة.

من أمثلة المداخل المعجمية الجارية على هذا المنهاج المعجم الجزئي التالي:

لقي : ف ؛ متعدي
جاء : ف ؛ لازم
اعطى : ف ؛ التعدي الثنائي
⋮

وباختصار إذا كان التصنيف الفرعي للأفعال يجب أن يكون جزءا من معرفة المتكلم المعجمية فإن
المعلومات التفريعية في نظام التمثيلات التوليدية يجب اعتبارها جزءا من المدخل المعجمي وهذا معناه أن
قيم التعدي واللزوم يناسبها في النظام المذكور أن تكون جزءا مما يعرف بالاطر التوزيعية⁽⁴⁷⁾ وذلك على
النحو الآتي:

لقي: ف؛ [— م س]

جاء: ف؛ [—]

هذا الاطار التوزيعي الذي يتحدد باعتباره النوع الفرعي للفعل يدعى أيضا بإطار التفريع
المقولي⁽⁴⁸⁾. هذا وإن الحديث عن التخصيص المقولي والتخصيص التفريعي وعن طبيعة العلاقة بينهما
في نظام التمثيلات المعجمية، الغرض الأساس منه، في النحو التوليدي بيان أن بنية المركب تتحدد
معجميا وبيان حدود المساهمة المعجمية في تشكل النظام البنيوي: فنوع المركب (اي المقولة المركبة)
وبنيته الداخلية يتحددان باعتبار المقولة التركيبية للرأس وباعتبار أطر التفريع المقولي وهما معا الشطر
الأساس في المعلومات المعجمية.

بقي أن نقول قولاً موجزاً عن دلالة العلاقة المخصوصة بين الإعراب المقولي والأعراب التفريعي بالنسبة لبرنامجنا التأويلي في هذه الرسالة هذا نصه:

«إن التفريع المقولي مستوى آخر للانتظام المعمول باعتبار قيم التعدي واللزوم يوجد في الترتيب النمذجي بعد الانتظام باعتبار القيم المقولية وهنا تواصل بين النحويين العربي والتوليدي على جهة الترادف النظري⁽⁴⁹⁾ يدل على أن النحويين يستمدان من نسق صوري واحد هو النسق العاملي (بالمعنى العربي القديم للفظ العاملية).

لقد بينا في بحث لنا سابق أن قيم "التعدي" و "اللزوم" في النحو العربي تحتمل التخريج على كونها "محاري" للأفعال بالمعنى السيويهي للفظ المحاري وقلنا من بين ما قلناه هناك إن التعدي واللزوم قيم للانتظام المعمول وبرهنا في هذا الإطار كذلك على أن قيم الانتظام المعمول يناسبها في التأويل الانطولوجي أن تكون أعراضاً أي أن تنزل من المعمولات منزلة الأعراض من الجواهر. أما نقط النظام فقد حددناها في إطار تأويل مفصل⁽⁵⁰⁾ باعتبارها مواقع افتراضية افترضنا أنها تفضي إلى الأفعال بقيم التعدي واللزوم. هذه المواقع استدللنا على أن ما يناسبها، في التسمية، من ألفاظ اللغة النحوية عند ابن يعيش شارح «المفصل» لفظ «الاقتضاء» وتوابعه.

غاية الأمر أن موقع نظرية التعدي واللزوم في النحو العربي من حيث احتمالها للعبارة العاملية على النحو المشروح آنفاً يرادفه موقع نظرية التخصيص التفريعي في النحو التوليدي وذلك من حيث احتمال التخريج على مستلزم المنطق العاملي الأفضائي.

إن احتمال النظريتين التخريج على مقتضى المنطق المذكور دليل على أن النحويين بينهما جوامع تدل على الاستمداد المشترك من نفس المرجع الصوري ونفس الوراثة الفلسفي. هذا ومن أدلة هذا الترادف الاستمدادي بين النحويين انتماء الفاظ كل منهما في مسألة التعدي واللزوم إلى نفس المعجم النظري وهو معجم اللزوم (=الثبوت) وعدمه ومعجم الجواهر والأعراض والدخول والزوال والمحاري والإحداث... الخ. وهو معجم عاملي الجواهر تمكيني الأعراض. فقد بينا سابقاً أن التمييز بين الفضلة والملحق في النحو التوليدي (وهو تمييز له مرادف صريح في النحو العربي) تمييز بين العرض اللازم

49 - هذا الكلام يندرج في عمومته في إطار مقدمة إبستمولوجية ستحظى بمكانة خاصة في كل مرحلة من مراحل هذه الرسالة وهي «أن العقل النظري يتطور من خلال جملة من الثوابت التصورية والأصول الاستمدادية اللازمة».

50 - تراجع تفاصيل هذا التأويل الذي بنيناه في الباب الأخير من رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي" وعبارتها العاملية على منهج خاص في التعامل مع تحليلات الزخشرية وابن يعيش يقوم على استنباط "الدلالات اللازمة" من "الدلالات الأصلية" وعلى أن تلك الدلالات اللازمة وإن لم يقل بها النحويان فهي من كلامهما لأنها من لوازمه إذ لازم الكلام كلام كما يقول الأصوليون كما أن الدلالة التبعية عندهم كالدلالة الأصلية.

والعرض غير اللازم الأول ثابت (-مبني) والثاني يدخل ويزول (-الإعراب) ثم إن ترجمة عموم «العرض» بصرف النظر عن كونه لازما أو غير لازم بالفضلة أو الملحق له دلالة خاصة من حيث كونه تنبيها صريحا على الأصل الانطولوجي المذكور. فالجاري الإعرابية عند سيبويه زيادات تدخل على المعمولات و «الفضلة» مرادف صريح للزيادة. والإعراب أيضا زيادة «ملحقة» تدخل وتزول.

خاتمة القول في هذا الباب أن استمداد الالفاظ التوليدية من نفس المعجم الانطولوجي السيبويهي دليل على وجود ثوابت في الاستمداد الفلسفي مشتركة بين السيبويهية والتوليدية. هذا وقد تناولنا، في البحث المذكور آنفا، الالفاظ النحوية الدائرة في باب التعدي واللزوم من النحو العربي، بتحليل مفصل لأصول هذه الالفاظ في معجم الانطولوجيا العاملية، تراجع تفاصيلها هناك.

(V) البنية الموضوعية والبنية المحورية: الميزان اعمولي وأنواعه المقولية

1 - المحمول الفعلي

إن السؤال الذي انعقدت في إطاره تفاصيل الموقف التوليدي في مسألة البنية الموضوعية والبنية المحورية له علاقة مباشرة بتفاصيل المسألة المقولية والمسألة التفريعية... ووجه هذه العلاقة أن: المسألة المحورية تنزل من المسألة المقولية والتفريعية منزلة المرجع التفسيري وذلك في إطار إشكال علم هذه صيغته: هل الاطار التفريعي للفعل (اي حظه من التعدي واللزوم) اعتبار أكسيومي أول يرجع إليه غيره من العناصر على جهة المرجعية التفسيرية ولا يرجع هو الى اعتبار تفسيري آخر أعلى منه؟. أو بعبارة أخرى هل الإعراب التفريعي أصل يشتق منه ويلزم عنه غيره من الاعراب ولا يشتق هو من غيره؟.

إن مفهوم البنية الموضوعية والمحورية يندرج في سياق لوازم الاجابة عن هذا السؤال. فكون الفعل لازما او متعديا مرتبط بمعناه اي بنوع «الحدث» الذي يدل عليه اي أنه ليس ضربا من الصدفة التي لا تفسر لها. فالفعل «ضرب» مثلا يدل على «حدث» يستوجب مشاركين اثنين: كاسبا للحدث⁽⁵¹⁾ ومنفعلا به⁽⁵²⁾. وهذا معناه أن طبيعة «الحدث» الذي يتضمن الفعل معناه هي التي تفرض لهذا الفعل بنية محورية مخصوصة.

إن نموذج "العاملية والربط" يقدم صياغة صورية لهذه الفكرة المؤسسة حدسيا.⁽⁵³⁾ فكرة «المشاركين في الحدث» تتمثل في مفهوم «البنية المحورية» وذلك انطلاقا من التحليل المتداول عند معشر المناطق فيما يتعلق بمفهوم المحمول وبنية الموضوعية. والسؤال الموجه للتحليل سؤال حول طبيعة العلاقة

51 - Active participant.

52 - Passive participant.

53 - وصف «الحدسية» مرتبط بكون الفكرة لا تفسر لها إلا في الحس اللغوي.

بين بنية الفعل الموضوعية، التي هي انعكاس أمين وصريح لفكرة الحدث والمشاركين فيه كسبا وانفعالا، وبين إطاره التفريعي، الذي هو انعكاس لطبيعة الفضلة التي يتخذها الفعل في انتظامه البنيوي المركبي. وصيغة هذا السؤال والتي تتناسب مع المنحى الخاص الذي اخترناه لتأويلنا هي: ما هي طبيعة العلاقة النمذجية بين المستوى الذي توصف فيه العناصر بكونها محمولات وموضوعات وبين المستوى الذي توصف فيه باعتبار قيمها المقولية والتفرعية؟ أي هل تستوي بنية الموضوعات والمحمولات قبل انتظام العناصر باعتبار القيم المقولية والقيم التفرعية أم بعدها؟. والمراد أن النحو التوليدي في هذا المستوى من التحليل قد انضاف فيه الى الإعرابين السابقين المقول والتفرعي إعراب آخر هو الإعراب المحوري نريد معرفة منزلته منهما.

المنطق والبنية الموضوعية

♦ لقد عني المنطقة زمنا طويلا بصياغة نظام للتمثيلات الدلالية المنطقية توصف فيه «القضية» - وهي المرادف المفهومي البنيوي للجملة عند النحاة - بكونها تتضمن محمولا وعددا محددًا من الموضوعات⁽⁵⁴⁾. والمحمولات منها ذات المحل الوحيد ومنها ذات المحليين... الخ. الأولى ترادف الفعل اللازم عند النحاة والثانية ترادف عندهم الفعل المعتدي. واهتداء بهذه الفكرة الأولية الشائعة في المنطق الصوري انطلق النحو التوليدي في تفسير الخصائص التفرعية من افتراض أن: « لكل محمول بنيته الموضوعية⁽⁵⁵⁾. وهذا الافتراض معناه أن كل محمول يتم تخصيصه باعتبار المشاركين فيه كسبا او انفعالا (او هما معا) أي باعتبار عدد الموضوعات التي تمثل الحد الأدنى من المشاركين والذي يستوجبه الحدث المدلول عليه بواسطة المحمول. إن البنية الموضوعية (=معنى عدد المشاركين في الحدث) التي يتخذها الفعل مثلا هي التي تحدد العناصر التي تستوجبها البنية المكونية. (مثال: إذا كان الحدث يستدعي مشاركين اثنين احدهما «كاسب» والآخر «منفعل» فإن الجملة يجب أن تتسع لمكونين اثنين يعبران عن هذين المشاركين).

هذا التصور يلزم عنه أن: الموضوع (=المشارك) قيمة مجردة والمكون قيمة تلفيفية أي أن العنصر يوصف بكونه موضوعا قبل أن يوصف بكونه مكونا. ومعلوم أن المكونية تستلزم الطبائع المقولية والتفرعية.

إن هذا التحديد التصوري للبنية الموضوعية يمكن أن يعوض جزئيا وصف الافعال وعنونتها باعتبار قيم التعدي واللزوم أي القيم التفرعية. « المتكلم يجزئه معرفة أن الحدث المدلول عليه بواسطة

54 - "لقي زيد خالدا" مثلا يقابلها في هذا النظام التمثيلي الصورة التمثيلية الآتية: ل(ز خ).

الفعل "لقي" يستوجب مشاركين ليهتدي بهذه المعرفة الى أن هذا الفعل يستلزم موضوعين إذا تحقق أحدهما في البنية المكونية فاعلا كان ذلك دليلا على أن الفعل ينتقي فضلة داخلية واحدة»⁽⁵⁶⁾.

♦ إن هذا الضرب من التمثل الحدسي الدلالي لفكرة الحدث ولفكرة المشاركين في الحدث كسبا وانفعالا، والذي به يهتدي المتكلم في اختيار البنية المكونية المناسبة لا يستتبع بالضرورة أن كل فعل متعد يتخذ على جهة الانتظام التفرعي مركبا اسما فضله له. إذ إن الموضوعات قد يناسبها في بعض الأحوال أن تتحقق بواسطة مقولات أخرى غير المركب الاسمي⁽⁵⁷⁾.

هذا الموقف لامعنى له في تأويلنا إلا أمر وحيد وهو أن: «البنية الموضوعية للفعل يجب أن تكون مستقلة عن الطبائع المقولية للعناصر التي يطلبها الفعل أي أنها يناسبها أن تكفي بالتمثيل لعدد المكونات المطلوبة دون أنواعها. وبعبارة أخرى: البنية الموضوعية بنية عددية يجب أن تحدد عدد المكونات المطلوبة بصرف النظر عن طبائعها المقولية» إن استقلال البنية الموضوعية عن القيم المقولية في هذا التصور يؤكد استخلاصا سابقا بنيناه على فكرة أن الطبائع المقولية يناسبها في العبارة العاملة لما لم يأت من مباحث هذا النحو مشتقا اشتقاقاً صريحاً من ألفاظ «المعجم العاملي»، أن تكون قيما للانتظام العمولي تنظم باعتبارها عناصر بنية سابقة من خصائصها أنها بنية فوضوية لانظام فيها. ونضيف هنا أمرا آخر وهو إن البنية الموضوعية القائمة على مبدأ الاستقلال عن الطبائع المقولية يناسبها أن تكون هذه البنية الفوضوية.

وفي ضوء هذا الفصل بين الموضوعات والمقولات اقترح في إطار النحو التوليدي تعديل التمثيلات المعجمية بما يكون جاريا على مقتضى الفصل المذكور أي أن المداخل المعجمية يجب أن تتسع لتخصيصين، تخصيص البنية الموضوعية المشتقة من معاني المحمولات⁽⁵⁸⁾ وتخصيص الكيفية التي تتحقق بها الموضوعات أي نوع المكونات التي يناسبها أن تلفظ الموضوعات.

♦ هذا النظام التمثيلي يقوم على مبدأ تعويض الوصف باعتبار قيم التعدي وال لزوم التفرعية بوصف آخر باعتبار عدد الموضوعات وطبائعها المقولية. وذلك على الشاكلة التالية:

لقي: ف؛	1 م س	2 م س	
اعطى: ف؛	1 م س	2 م س	3 م س
ضحك: ف؛	1 م س		

- Freidin, R 1978 "Cyclicity and the theory of grammar" - 56

- Gruber, J s. 1976 " Lexical structures in syntax and semantics".

57 - سنعود الى تفاصيل هذه المسألة لاحقا.

58 - هذا معناه أن معاني المحمولات مستوى للتحليل يسبق التمثيلات المعجمية.

♦ والجدير بالذكر هنا أيضا أن التوليديين جعلوا المساطر التقديرية جزءا من التمثيل في هذا المستوى من التحليل وذلك بالنسبة للمحمولات التي تستوجب ثلاثة مشاركين مثلا ولم يتحقق منها في اللفظ إلا موضوعان في نحو:

- Hercule bought Jane a detective story.
- Hercule bought a detective story.

"المستفيد" له في الجملة الأولى مقابل في اللفظ ولا مقابل له في الجملة الثانية وهو ما يستوجب تقديره لتكون الجملة موافقة لما هو منصوب عليه في المدخل المعجمي للفعل Buy والذي يتسع لموضوعات ثلاثة، وفي هذا الخصوص يتحدث التوليديون عن «الموضوع الضمني أو المحذوف»⁽⁵⁹⁾ وهذه الضمنية يقابلها في التمثيل المعجمي رمز يشير إليه وهو القوسان:

Buy: V; 1 (2) 3
 NP NP NP

إن دخول المساطر التقديرية في مستوى البنية الموضوعية دليل على أن العقل النحوي لا يملك الخروج عن منطق بناء الموازين العامة قليلة العدد والواقعة في حدود مبدأ الاختزال الصوري وأجرائها في التحليل على الصور التليفية المتعددة التي قد توافقها وقد تخالفها إما بالزيادة وإما بالنقص. والتقدير يدخل باعتباره الآلة التي تمكن من احتواء هذه المخالفات تفسيرا وتعليلًا.

والذي يظهر مما تقدم أن التمثيلات المعجمية تنزل من البنيات المكونية المختلفة منزلة الموازين التي يحتكم إليها في قياس المكونات (بالمعنى المقداري للفظ القياس). وليس «التقدير» المتمثل في مفهوم «الموضوع المقدر أو المحذوف» المذكور آنفا إلا دليلا صريحا على ذلك. إن «التقدير» من لوازم وثوابت العقل النحوي وذلك إن صح كان دليلا على أن هذا العقل دائرة ابستمولوجية تحيط بالحدود التي لا يملك تجاوزها. دائرة يتبوأ من زواياها حيث يشاء ومن هذه الزوايا النظر في الأصول الميزانية الثابتة وفي المسافات التي تفصلها عن متغيراتها التليفية.

وأخيرا إن توجيه التحليل فيما تقدم على أساس افراض استقلال البنية الموضوعية عن البنية المقولية والمكونية نعهه مقدمة الى العمل الموسع بمبدأ استقلال المواقع عن الالفاظ والذي - كما سنبين لاحقا - نعهه الأصل التصوري الذي يشوي وراء جملة من ثوابت العقل النظري عموما والعقل النحوي خصوصا، وعلى رأس هذه الثوابت الفصل المذكور بين الميزان والتلفيط أي بين النموذج وأمثله أو بين الشكل العام وصوره الجزئية أو بين النوع والفرادة.

- من جهة أخرى: إن الاستخلاص السابق بأن البنية الموضوعية يناسبها في التأويل أن تكون «البنية الفوضوية» المعتمدة عندنا في العبارة العملية يؤكد قولهم:

أ - إن «المكون» يحقق «الموضوع».

ب - وإن مقولة المكون الذي يحقق الموضوع يجب أن تكون جزءا من التمثيلات المعجمية.

ج - وأن البنية الموضوعية يجب أن تكون جزءا من المعجم مقترنة بالتخصيص المقولي.

والإشكال المطروح قبل ذلك وبعد، هو ماجدوى تخصيص المحمولات باعتبار معلومات التفرع المقولي مادامت هذه العناصر جزءا من البنية الموضوعية⁽⁶⁰⁾. والذي نراه هنا - ردا على التوليديين - أن السؤال هنا لا معنى له لأن زاوية الوصف مختلفة. والمراد، أن أفراد التخصيص التفرعي وجعله مستقلا عن البنية الموضوعية له دلالة ووظيفته الخاصة لأنه وإن كان للعنصر المذكور في التخصيص التفرعي تمثيل سابق في البنية الموضوعية فإنه في الاطار التفرعي له وضع مختلف عن وضعه في البنية الموضوعية. وبعبارة أخرى زاوية الوصف تختلف والموصوف واحد إذ الفرق واضح بين: وصف العنصر باعتباره مشاركا في الحدث. وبين وصفه باعتباره مناطا للتصنيف التفرعي. وعلاوة على ذلك، وصف العنصر بكونه موضوعا ثانيا مثلا بصرف النظر عن كونه مستقل بزاوية خاصة في الوصف فإنه، في وصفه بكونه موضوعا في البنية الموضوعية، يتعلق بوصفه هو غرض مخصوص بخلاف وروده في الاطار التفرعي فإن هذا الورد ليس المراد منه افادة أن م س يرد فضلا للفعل ولكن المراد إفادة أن الفعل يتخذ فضلا داخلية و فرق بين الغرضين. وبعبارة أخرى: إن وصف العنصر بكونه موضوعا، يتعلق به غرض مخصوص في البنية الموضوعية بل هو المراد من اثباته عنصرا في هذه البنية بخلاف وضع العنصر ذاته في

60 - الفرق الأساس بين الأطر التفرعية والبنية الموضوعية أن الأولى تحدد المكونات التي يتخذها الفعل فضلا له على جهة الوجوب ولأجل ذلك لا يعتبر الفاعل جزءا من الاطار التفرعي لأن الفعل لا يخلو من الفاعل في كل الاحوال وهذا معناه أن اتخاذ الفاعل ليس مناطا بتنوع باعتباره الفعل مقوليا بخلاف المفعول به فإنه مناط تفرعي، أما البنية الموضوعية فهي احصاء لكل الموضوعات بما فيها الفاعل (=الموضوع الخارجي للأفعال).

إن الفرق بين المقولة categorization والتفرع المقولي subcategorization يجب النظر إليه من منظور الفرق القديم بين الجوهر الاعلى وبين الجوهر المختلط بالاعراض (=النوع والفصل والخاصة...) فالقول بأن الفاعل ليس مناطا للتفرع المقولي ينطوي على موقف فلسفي انطولوجي واضح وهو أن الشيء الذي يتفرع باعتباره النوع أو الجنس أي ينفصل به عن غيره من الأنواع هو «العرض» والفاعل ليس عرضا للفعل في المرجعية الانطولوجية وإنما الفعل نفسه عرض الفاعل بخلاف المفعول به فإن «الفعل» نوع و «المفعول» عرض له لأجل ذلك التفرع المقولي يجب أن يكون باعتبار هذا «العرض» لا باعتبار الفاعل. هذا فضلا عن كون اتخاذ الفاعل صفة مشتركة بين الانفعال والمشارك ليس مناطا للتنوع وإنما هو مناط للتجانس.

الاطار التفرعي فإن الذي يتعلق به غرض مخصوص في هذا الوضع ليس كينونة العنصر في الإطار التفرعي ولكن اتخاذ الفعل لهذا الإطار فضلة بصرف النظر عما إذا كان هذا الإطار حاويا لمركب اسمي أو لغيره. غاية الامر أنه لا تناقض ولا حشو في أن يوصف (-يُعرَب) العنصر نفسه في مستويين اثنين شريطة أن تختلف زاوية الوصف.

2 - المحمولات غير الفعلية الصفات - الاسماء - الحروف.

« إن الاختلاف في التلخيص لا يمنع من أن يكون له ميزان واحد » فالصفات والاسماء والحروف وإن كانت تختلف فيما بينها من جهة وتختلف الأفعال عنها من حيث الطبائع المقولية فإنها تشترك في جامع صوري يربط بينها وهو «طبيعتها المحمولى» والاشتراك في هذه الطبيعة بحاله البنية المحمولى الموضوعية أي البنية التي لم تلتق بعد القيم المقولية.

♦ إن استقلال المحمولى عن الطبائع المقولية المختلفة التي تلبس بها في التلخيص لا معنى له في تأويلنا إلا أمر واحد وهو أن الاختلاف في التلخيص لا يمنع من أن يكون له ميزان واحد⁽⁶¹⁾. يميز التوليدون في باب البنية الموضوعية بين مجموعة من الأنواع المحمولى ويجعلون لكل نوع قواعد خاصة به تربطه بالميزان العام وهذا معناه أن الصورة الميزانية العامة والكاملة يمكن تقديرها في هذا الباب انطلاقا من تلك القواعد لأن هذه الأخيرة ليست إلا بحثا في الاستثناءات الواردة على الميزان وتعليقها.

♦ إن المستوى الذي توصف فيه العناصر بكونها محمولات أو موضوعات أعم من المستوى الذي توصف فيه باعتبار طبائعها المقولية فالمحمول وصف جامع لما يمكن أن يكون في مستوى المقولات اسما أو فعلا أو حرفا. وهذه العلاقة في حد ذاتها يعيننا منها في المقام الأول كونها دليلا على أن بين البنية الموضوعية والبنية المقولية استقلالا وحدودا تستتبع علاقة ترتيبية غمضية قائمة على منطق السابق واللاحق.

♦ الصفة في (Poirot is restless) محمول وحيد المحل وفي (Poirot is restless of Bertie) تتخذ موضوعين اثنين على شاكلة الفعل المرتبط بها دلاليا وصرفيا في نحو (Jeeves envies Bertie) مع فارق يكمن في أن الموضوع الثاني يتحقق في البنية المكونية للفعل مركبا اسميا وفي البنية المكونية للصفة مركبا

61 - هذه الخطة التحليلية القائمة على المبدأ الميزاني عرفتها النظرية النحوية العربية القديمة في سائر أبوابها جاء في «التصاوير الزخشرية» «فمن ذلك في باب الاضافة بحث الاسماء اللازمة للاضافة وبحث اضافة ايا واي وبحث اضافة أفعال التفصيل الى آخر الأنواع المقولية للمضاف والنحوي في ذكر هذه الأنواع قد يكون يذكرها من باب التفضيل لا من باب المخالفة للميزان ولكنه على كل حال يهتم على الخصوص بالحذف والتقديم والتأخير وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلخيصية الداخلة على الميزان» يهنا هنا في المقام الأول هذا الفصل بين الأنواع المقولية وصورتها الميزانية.

حرفيا. إن الفرق بين الحالتين يشبه كثيرا الفرق المعمول في النحو العربي بين المفعول الصريح والمفعول غير الصريح الذي يكون جار ومجرورا في نحو (أمسكت بيدك). وباللغة النحوية العربية نقول إن الصفة في المثال الانجليزي السابق لاتصل الى معمولها (=الفضلة) بالمباشرة بل تفتقر في ذلك الى حرف الجر of⁽⁶²⁾. إن ملاحظة أن الصفة تتخذ فضلة غير صريحة وجوبا يرادفها في النحو العربي الاحوال التي ينجر فيها المفعول بعد الصفات بالاضافة اللفظية.

♦ المحمول الفعلي في التصور التوليدي يصل الى موضوعه الثاني مباشرة والمحمول الوصفي لا يصل إليه إلا بواسطة الحرف. وهناك مقياس آخر غير الافتقار الى الوسيط استدل به التوليديون على الفرق بين الأصول المحمولى (اي الأفعال) وبين الفروع المحمولة عليها في التوظيف المحمولى كالصفات مثلا وهو أن: المحمول الفعلي لا يستغني عن موضوعه الداخلي بل يذكر معه وجوبا بخلاف المحمول الوصفي الذي يجوز أن يحذف موضوعه الحرفي مع إمكان تقديره في نحو:

- *Poirot envies.

- Poirot is envious.

♦ إن البنية الموضوعية التي يتخذها المحمول الوصفي يجب أن تكون جزءا من التمثيل المعجمي وذلك على النحو المبين آنفا فيما يتصل بالمحمول الفعلي. وقد يتخذ المحمول الواحد أكثر من بنية موضوعية واحدة وذلك بحسب المعاني التي يحتملها وهذا معناه أن الإعراب الحملي الدلالي في التمثيل المعجمي قد يتعدد بحسب ما تحتمله المفردة المعجمية من تخريجات واستعمالات. وهذا المنحى في سلوك العناصر من جهة احتمالها - من الحيثية ذاتها - لأكثر من توجيه واحد عرفه النحو العربي كما هو معلوم في مواطن كثيرة نذكر منها مثلا التمييز بين كان التامة وكان الناقصة...

وعلاوة على المحمول الوصفي، الاسم أيضا يعتبر نوعا من أنواع المحمول المقولية والتي تذكر في هذا الباب من باب التفصيل لامن باب المخالفة للميزان. والمقصود بالمحمولات الاسمية عند التوليديين المصادر دون غيرها مما يدخل تحت باب الاسم، وما قيل آنفا عن المحمولات الوصفية فيما يتعلق بخصوصية الافتقار الى الحرف للوصول الى الموضوع الثاني⁽⁶³⁾ ينطبق بتفصيلاته جميعا على المحمولات الاسمية:

- The analysis of the data was superfluous.

62 - سترجع الى العلة المرجحة لهذا السلوك في الفصل المتعلق بالنظرية الإعرابية في العملية التوليدية.

63 - الوصول هنا دلالي لا نحوي وهذا الضرب من الوصول قد عرفه النحاة العرب ووظفوه في تحليلهم على نطاق واسع ولأغراض مختلفة. يراجع في هذا الخصوص مثلا تعريفهم للزوم في الأفعال القاصرة بكونها أفعالا لا يصل معناها الى الفعل. إن الوصول المعنوي خاصية تنزل في النحو العربي من الوصول العاملي اللفظي منزلة الوصول الدلالي في البنية الموضوعية من الترابط البنوي في البنية المكونية.

- The analysis was superfluous.

الاسم The analysis في الجملة الاولى يصل الى معموله the data بواسطة الحرف of وفي الحالة الثانية معمول الاسم موضوع محذوف مقدر، وباللغة التوليدية، موضوع ضمني وهو على ضمنيته في التلخيص فإن له مقابلا في التمثيلات المعجمية مصحوبا بقرينة تدل على جواز استهدافه بالحذف:

- Analysis: noun; (1) (2).
NP PP

هذا المدخل المعجمي معناه أن البنية الموضوعية التي يتخذها الاسم (Analysis) تتسع لموضوعين اثنين أحدهما م س والثاني م ح، وهما في التلخيص قد يصيب الحذف أحدهما كما في الجملة الاولى او كليهما كما في الجملة الثانية وقد يأتي التلخيص موافقا للبنية الموضوعية الميزانية في عدد الموضوعات جملة وتفصيلا نحو (Poirot's Analysis of the data was...).

وقبل ذلك وبعد، نرى أن النظرية النحوية العربية القديمة تفضل منافستها التوليدية من حيث أنها لا تخلط بين الأسماء والمصادر وتفرق بينهما على أساس الجمود والاشتقاق وأن القول بالاشتقاق في النحو العربي يستمد منطقته من نسق الأصول والفروع والاولئ والثواني الذي تنضبط بها القوائم التصنيفية العاملة. إن النحو التوليدي الذي لا يقيم هذا التمييز يبقى مطاردا وملزما بالاجابة عن السؤال التالي: لماذا بعض الاسماء يتخذ بنية موضوعية وبعضها لا يتخذ ويكتفي فقط بالكيونة موضوعا في البنية الموضوعية؟⁽⁶⁴⁾ وهو سؤال ليس ملزما للنحو العربي لأنه يقيم التمييز بين العامل والمعمول وبين ما لا يكون إلا معمولا كالاسم الجامد وما يكون عاملا باعتبار ما بعده ومعمولا باعتبار ما قبله وهو المشتقات (الصفات والمصادر)⁽⁶⁵⁾ إن النظرية النحوية العربية القديمة تقيم علاقات استلزامية واضحة ومتشابهة بين الروابط المورفولوجية القائمة بين الافعال والمشتقات وبين روابط الاصل والفرعية التي تقوم بينهما في مستوى العمل.

64 - يتعلق الأمر في هذا السؤال بالتمييز بين ما يكون عاملا في المستوى الدلالي وما لا يكون إلا معمولا، وهو سؤال يطارد كل نظر نحوي مؤسس عامليا.

65 - لقد جعلنا في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة" تقلب المشتقات في صفتي «العاملية» و«المعمولية» لازما عن تقلبها الدلالي في «المعاني الصرفية» والذي ينعكس في المستوى المورفولوجي تقلبا في «الصيغ». وجعلنا كذلك «الجمود العاملي» في الاسماء الجامدة غير المشتقة (اي انبائها على الكيونة «معمولا») مرتبطين بالجمود الدلالي والذي يلزم عنه في المستوى المورفولوجي لزوما لصيغة صرفية واحدة. وذلك في إطار توسيع القاعدة التصورية للمقدمة التمكينية ولثنائية الإعراب والبناء لتشمل الأوضاع غير النحوية بصفة عامة (=الدلالية والمنطقية).

غاية الأمر أن القول في النحو التوليدي بأن المصادر أسماء وأنها تتخذ بنية محورية بهذا الاعتبار ذاته، أي باعتبار كونها أسماء، لا يفسر لماذا تترث خصائص الفعل الذي ترتبط به مورفولوجيا. هناك محمول آخر ينضاف الى قائمة التصنيف المحمولي التوليدي وهو المحمول الحرفي. فللحرف (في) في نحو (زيد في الدار) موضوعان وللحرف between في "Florance is between Milan and Rome". ثلاثة موضوعات وعليه فإن مدخله المعجمي يناسبه أن يكون على الشاكلة التالية:

Between: preposition; 1 2 3
NP NP NP

إن إجراء «الحروف» بحرى المحمولية يجعلها رؤوسا رابطة لبنى موضوعية يقوم على استثمار ما بين الحرف والفعل والاسم (=الصفة والمصدر) من روابط في التوظيف الدلالي المحمولي الذي تحتمله. والربط بين الحرف من جهة وبين الافعال والمشتقات من جهة أخرى باعتبار اشتراكها في القدرة على الربط الدلالي بين عناصر البنية الموضوعية - وهي قدرة لازمة عن احتماها جميعا للتوظيف الرأسي المحمولي - مبني على أنها أنواع مقولية لميزان دلالي واحد وهو ميزان «المحمول» هذا وإن النحوي التوليدي في ذكره هذه الأنواع يذكرها من باب التفصيل لا من باب المخالفة للميزان⁽⁶⁶⁾.

إن قيام التحليل على كون «الميزان الواحد» قد يتحقق بواسطة «أنواع مقولية» مختلفة خطة في «محاصرة التنوع» ترفع الترادف بين النظريتين النحويتين العربية والتوليديّة الى رتبة من الأهمية بمكان، بالنسبة لبرنامجنا التأويلي القائم على مبدأ العقل النحوي الذي يتطور ويتغير لكن في إطار من الثوابت التصورية يرجع قسط كبير منها في مجمله الى فلسفة اختزال المتعدد والبحث عن الواحد الذي ينصهر فيه التنوع.

إلا أنه وبصرف النظر عن تفصيلات التحليل التوليدي وجزئياته يمكن القول إن التحليل النحوي العربي القديم أكثر تماسكا من نظيره التوليدي وذلك من حيث سعيه لألا تبقى العلاقات بين الأنواع المقولية المرتبطة بنفس الميزان منتظمة على غير سبيل مضبوط أي أنه يبحث عن الاوجه المنطقية المؤسسة لهذه العلاقة، وفي هذا الإطار يندرج «نسق الاصالّة والفرعية» بمبادئه العامة والخاصة، الذي عرفه النحو العربي مرجعا تفسيريا يطرد في سائر الاحوال التي تثبت فيها علاقات الاصالّة والفرعية ولا يتخلف. فالحرف، مثلا، في هذا النحو فرع عن الفعل في العمل وهذه الفرعية تحليلات ومظاهر من بينها أن الحروف عملها مشروط بالاختصاص والافعال تعمل بلا شرط، وهي عوامل كلها بدون استثناء. ثم إن الحروف تعمل في اتجاه واحد ولا يتقدم عليها معموها أما الافعال فأصالتها العاملة تجعل لها تمكنا خاصا

66 - لكن مسائل الحذف والتقديم والتأخير والزيادة والنقصان والافتقار الى الحرف في الوصول الخ... إن ذكرت فإنها تذكر من باب الاستثناءات التلغيفية الداخلة على الميزان.

فيما يتصل باتجاه الإفضاء. من جهة أخرى حروف الجر تتعلق بالفعل أو بما هو ملابس له بوجه من أوجه الملابس والفعل لا يفتقر الى التعلق. والفعل من جهة أخرى له تمكن في الصيغ والحرف لاصلة له بالصيغ ولا بالاشتقاق. ثم إن الحرف يكون وسيطا بين الفعل والمفعول في أحوال كثيرة فيكون المحرور بعده مجرورا لفظا معمولا محلا للفعل الخ...

هذه الاعتبارات كلها الى جانب اعتبارات أخرى متفرعة عنها جعلت النحو العربي يقوم على مقدمة فرعية الحرف عن الفعل في العمل. راجع في هذا الخصوص أيضا مسائل النيابة، كنيابة الحرف عن الفعل في باب النداء، وكذا مسائل التشبيه، كتشبيه الحرف بالفعل في العمل في باب النواسخ. ونختتم هذه الموازنة بين النحويين العربي والتوليدي في مسألة «الميزان وأنواعه المقولية»، بالملاحظات الآتية:

1 - بين «البنية الموضوعية» التوليدي و«بنية المحلات» العربية ترادف من وجوه، منها صفة «الافتضاء» في المحمول والعامل. الأول يقتضي الموضوعات والثاني يقتضي المحلات: والافتضاء دلالي في الأول نحوي في الثاني. ومن الخصائص النمذجية المشتركة بين بنية الموضوعات وبنية المحلات خاصية الاستقلال عن القيم المقولية.

2 - إن الفرق بين البنية الموضوعية والإطار التفريعي يجري من الناحية الشكلية العامة على حد الفرق في النحو العربي بين عموم البنية العاملة وخصوص بنية التعدي باعتبارها مجالا من المجالات التي تستقبل "الإفضاء" في البنية العاملة. والغاية من هذه المقارنة هي الإشارة الى أنه لاتناقض ولاتعارض ولا حشو في الجمع بين البنية الموضوعية والبنية التفريعية إذ الأولى تنظم فيها العناصر باعتبار معاني الربط الحملية وهي عبارة عن علاقات قائمة على مبدأ الافتضاء الدلالي بين الحدث والمشاركين فيه كسبا وانفعالا، وأما الثانية فهي انتظام جزئي للمحمول وأحد موضوعاته (=الفضلة) باعتبار معاني، الربط والسيادة والإشراف، المركبية. مجاري الانتظام في الأولى دلالية (لاسيادة فيها ولاإشراف ولكن اقتضاء دلالي ووصول معنوي مباشر وغير مباشر) وفي الثانية بنيوية أساسها العلاقات الموقعية الشجرية.

3 - إن الفصل في الحديث عن المحمولات وبنياتها الموضوعية بين المحمول الفعلي والمحمول الوصفي على أساس مقياس الافتقار الى الوسيط وعدمه إشارة تستلزم القول بقيام النحو التوليدي على مقدمة الأصالة والفرعية أي مقدمة الفصل بين ما هو أصل في العمل الدلالي وهو المحمول الفعلي وما هو فرع في هذا العمل وهو المشتقات. وهذه من مشهور المقدمات في النحو العربي والتي كان من نتائجها في هذا النحو القول بأن الفروع يجب ألا ترقى الى درجة الأصول في التصرف وبأن من مظاهر

هذه الرتبة (-رتبة الفروع) افتقارها الى الوسائط. (اللازم مثلا لا يصل عمله بمفرده الى ما هو مفعول في المعنى لكن إذا اتخذ وسيطا حرفيا كان هذا الحرف مطيته الى مفعوله).

VI - النظرية المحورية وانطولوجيا الاعراض المكانية

1- إن الحدس اللغوي يقضي بأن موضوعي محمول فعلي معين تربط كلا منهما بالفعل علاقة دلالية تختلف عن التي تربط الآخر به: أحدهما يكون كاسبا للحدث والآخر منفعلا به. إن هذه العلاقات الدلالية التي تربط المحمول بموضوعاته تسمى في معجم الاصطلاحات التوليدية أدوارا محورية. (=الادوار - θ). وههنا يتحدث التوليديون حديثا نفهم منه في سياق العبارة العاملة أن الموضوعات تنتظم معموليا في المستوى المحوري بالنسبة الى نقطة النظام العامل وهو المحمول، ودليل الانتظام المعمولي في هذا المستوى هو القيم المحورية (القيم الدلالية الوظيفية المدعوة أنفا أدوار محورية كالكاسب والمنفعل مثلا). وهذا معناه:

♦ أن التحليل التوليدي فيما يتعلق بالمسألة المحورية، الحملية - الدلالية، يقوم على مبدأ التمييز بين: البنية الموضوعية الجامدة والبنية المحورية الحركية الإفضائية. الأولى توصف فيها العناصر باعتبار الطبائع «المقولة - الدلالية» الجامدة (أي «المحمولية» و «الموضوعية» والثانية توصف فيها العناصر باعتبار القيم الإفضائية التي تتلقاها من المحمول على جهة الانتظام المعمولي.

♦ وأن النموذج النحوي يجب أن يتسع لمسطرة نظرية خاصة تنضبط بها إجراءات الإفضاء بالادوار المحورية.

إن «النظرية المحورية» في النحو التوليدي اقترحت في إطار الاستجابة لهذا المطلب.

هناك اتفاق عام بين النحاة التوليديين حول الدور الخاص الذي تقوم به البنية المحورية في جملة عريضة من العمليات التركيبية إلا أن اضطرابهم في تعريف هذه الادوار وفي إحصائها واستقصائها بل وفي تسميتها، بلغ من الحدة في بعض الحالات ما يبعث على الاعتقاد بأن نظرية الادوار المحورية مازالت في مرحلتها الابتدائية ويتعلل النحاة التوليديون لأنفسهم في هذا الخصوص بالقول إن الخلفيات والظلال الحدسية "الشفافة" المرتبطة بالادوار المحورية تجعل لها حظا من الوضوح يمكن أن يجزئ في التحليل. (هذا التحليل الحدسي للنظرية المحورية ارتبطت به جملة من النتائج سنعرض لها في مناسبة لاحقة).

2 - المعجم المعلومات المحورية.

إن من بين المقدمات الأساسية التي قام عليها النموذج التوليدي كون: المعلومات المحورية (أي العلاقات الدلالية بين المحمول وموضوعاته) جزء من المعرفة المعجمية للمتكلم الفطري وهذا الجزء ينقسم قسمين: البنية الموضوعية الجامدة والبنية المحورية الإفضائية. ومنزلة الادوار المحورية من البنية

المقولية الموضوعية في المستوى الدلالي كمنزلة الوظائف النحوية من البنية المقولية في المستوى التركيبي. وهذا معناه أن المعلومات المذكورة يجب أن تكون جزءا من التمثيل المعجمي الذي بينا آنفا أنه يتضمن معلومات الإعراب المقولي والإعراب التفرعي. أي أن المداخل المعجمية يجب توسيعها بما يجعلها قادرة على استيعاب الأدوار المحورية بدلا من الاكتفاء بمجرد تحديد عدد الموضوعات التي يتخذها المحمول. إن مفهوم «الشبكة المحورية»⁽⁶⁷⁾ المعدودة جزءا من المدخل المعجمي يندرج في سياق الاستجابة لهذا الطلب التوسيعي.

الفعل " قتل " مثلا يجب أن يتخذ المدخل المعجمي التالي:

المتفعل	الكاسب
م س	م س

هذا المدخل المعجمي ينص على أن الطاقة العاملة - الدلالية (أي رصيد الأدوار المحورية التي يمكن للمحمول أن يفضي بها) يستوجب أن يكون لهذا الفعل موضوعان لأقل ولأكثر. وهذا معناه أن هذا المدخل المعجمي يتنزل من الأحوال الاستعمالية المختلفة لهذا المحمول منزلة الميزان من صوره الجزئية التليفية المختلفة، أي أن هذه الصور التليفية بالنسبة للمدخل المعجمي أعلاه إذا أحرقت على الزيادة أو النقصان تطرق الفساد إلى الجملة، فإذا كانت الزيادة مثلا ولافساد دل ذلك على أن الموضوع الزائد انتظم محوريا بالنسبة إلى محمول آخر غير المحمول الأول، وعلى أن الجملة انتظمت محوريا وفق ما تستوجه شبكتان محورتان الأولى للمحمول الفعلي والثانية للمحمول الثاني.

مثال: (لقي زيد خالدا) (في المدينة)

↓
المحمول الأول

↓
المحمول الثاني

هذا التحليل يقوم على مبدأ التقطيع والمقولة التقطيعية الأساس هي المحمول والذي يحدد مجال المحمول هو الشبكة المحورية فإذا استنفد المحمول موضوعاته وأدواره المنصوص عليها معجميا في الميزان المحوري (= الشبكة) وجب أن يظهر محمول آخر تنتظم محوريا بالنسبة إليه الموضوعات المتبقية.

وهنا أمر تجب الإشارة إليه وهو أن هذه الأحوال تنضبط كلها بمبدأ تفسيري عام كانت له صولته الخاصة في العملية العربية القديمة وهو المبدأ الذي ينص على أن «المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل» وأن «المعمول من تمام العامل» وأن العامل يجب أن يستوفي معمولاته فإذا تم له ذلك وبقي شيء مما يحتاج إلى الانتظام المعمولي كان ذلك قرينة على وجود عامل آخر - ولو في التقدير - تنتظم

بالنسبة إليه العناصر المتبقية. وإذا كانت النظرية النحوية العربية قد وظفت هذا المبدأ في تفسير أحوال
العاملية النحوية فإن الذي نراه في سياق التعقيب على القول التوليدي في المسألة المحورية:
- أن ذاته المبدأ هو الذي يثوي وراء اعتبار البنيات المكونية (=التلفيفية) منتظمة باعتبار الميزان
المحوري الضابط للمسافة بل للمقدار الذي يمكن أن يستهدفه المحمول بالافضاء المحوري.
- وأن توظيف هذا المبدأ لتفسير أحوال العاملة الدلالية في نموذج عاملي متعدد فيه مستويات
الإفضاء ينسجم مع مبدأ من مبادئ برنامجنا في «العبارة العاملة» والذي سبق أن طبقنا جملة من فصوله
في بحث سابق وهو المبدأ الذي يقوم على جواز: إرجاع العمليات المختلفة (-المستويات التي تقوم فيها
العلاقات بين العناصر على مبدأ الإفضاء والانتظام المعمول) الى مبادئ تفسيرية مشتركة تجعلها متغيرات
تطبيقية نسق صوري من الثوابت وحيد ومتجانس.

3 - الإفضاء المحوري والتقطيع.

إن الخلل الذي يتطرق الى الجمل لا يكون سببه واحدا دائما، بل إن أسباب الفساد واللحن
تتعدد وتتنوع، ويعتبر تنوع الأعاريب او مستويات التحليل في قلب النموذج الواحد انعكاسا للجهات
التي يمكن أن يدخل منها الفساد الى الجمل. ويعتبر الفساد المحوري الدلالي واحدا من هذه الجهات. وفي
هذا السياق يندرج التنصيص في النظرية المحورية التوليدية على أن:

أ - الأدوار المحورية التي يتخذها المحمول في المدخل المعجمي يجب أن تسند الى الموضوعات التي
يشترط فيها التحقق البنيوي.

ب - وأن كل م س "محمل" يجب أن تربطه بالمحمل علاقة دلالية خاصة. هذه العلاقة يجب أن
تكون مناطا لانتظامه باعتبار قيمة محورية مخصصة.

إن التمثيل التركيبي للجملة يفحص في هذا المستوى - والفحص هنا يتخذ منحى تقطيعيا
بالمعنى المشروح آنفا - من الجهتين المحمولية والموضوعية:

أ - المحمول يجب أن يتخذ بنية موضوعية.

ب - والموضوعات يجب أن ترتبط محوريا بمحمولاتها.

وعندما يكون السبيل الى الإفضاء المحوري سائغا فإن القيم المحورية توصف بكونها قد وقعت في
حدود «الإشباع»⁽⁶⁸⁾ أو «الاستنفاد» (أي أن الادوار المحورية تكون مشبعة أو مستنفدة)⁽⁶⁹⁾.

إن المركبات الاسمية يتحلى كل منها بعد الإفضاء المحوري بقرينة إحالية تكون دليلا على انتظامها بالنسبة الى نقطة النظام المحوري (-المحمول). وهذا معناه أن القرائن الاحالية في التمثيل أدلة على الانتظام المعمول في المستوى المحوري أي على أن كل دور محوري قد تم الإفضاء به الى الموضوع الذي يناسبه. إن منزلة القرائن الإحالية من العناصر التي تتخذها حلية لها في المستوى المحوري تضاهيها منزلة العلامات الإعرابية من المعمولات في المستوى النحوي. هذا وإن اشتراك عنصرين اثنين أو أكثر في نفس القرينة الإحالية معناه أنهما يشتركان في العود على مرجع إحالي واحد. إلا أن ذلك لايعني أنهما ينتظمان محوريا بالنسبة الى نفس المحمول.

إن إشباع الادوار المحورية مبني على فكرة «الرصيد الافضائي» التي اشتققناها من المبدأ العاملي العربي الشهير: «المعمول من تمام العامل» أي أن لكل عامل عددا من المعمولات يستوفي كل القيم الضبطية التي يتضمنها رصيده الافضائي: فإذا كان العامل يرفع وينصب فذلك معناه أن رصيده يشتمل على قيمتين افضائيتين هما النصب (A) و الرفع (U) وأن البنية لاتستقيم ولا تتم إلا إذا اتخذ هذا العامل عددا من المعمولات يستنفد هذه القيم الافضائية⁽⁷⁰⁾.

إن الإفضاء بالأدوار المحورية المنضبط بقيد الإشباع، في نموذج العملية والربط، يتم في التمثيل بواسطة: إدخال القرينة الاحالية للموضوع الذي تلقى الدور المحوري في الثقب المناسب من ثقب الشبكة المحورية وذلك على الشاكلة التالية:

قتل: فعل؛	كاسب م س	منفعل م س
	ي	ص

وهذا معناه أن الخلل في (قتل زيد) يجب إرجاعه الى بقاء أحد ثقب الشبكة المحورية فارغا وهذا الفراغ معناه أن إحدى القيمتين الافضائيتين لم تستهدف بالإفضاء أي لم تقع في حدود الإشباع.

قتل: فعل؛	كاسب م س	منفعل م س
	ي	؟

وأن الخلل في (قتل زيد خالدا بكرا) يرجع الى ان الجملة تتضمن قرينة إحالية لامقابل لها في الشبكة المحورية أي أن هذه القرينة حركة بدون متحرك أو مكان بدون متمكن.

	كاسب	منفعل
	م س	م س
	ص	س
ع؟		

70- هذا التحليل تراجع تفاصيله التطبيقية في رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملة".

القرنية الاحالية "ع" لاسبيل لها الى حمل "دور دلالي" او - على الأصح - لاسبيل لها الى الدلالة على انتظام محوري لأن المحمول الذي يسند هذا الدور والذي يمكن أن يكون مرجعا للانتظام لمقابل له في البنية. إن المطلب الذي ينص على أن كل قيمة من قيم الرصيد الافضائي المحوري للمحمول يجب أن تكنح لطالبها وأن الجملة يجب ألا تتضمن مركبا اسميا يفتقر الى الانتظام باعتبار دور محوري معين، انعكاس في مضمونه العام لمبدأي العملية العربية القديمة:

«المعمول من تمام العامل» و «والمعمول حقه أن يصله الإعراب مادام من تمام عامل يطلبه» اي أن المعمول لا يمكن أن يعدم محلا يحل فيه دليلا على الانتظام.

المطلب المذكور يلخصه عند التوليدين ما اصطلاحوا على تسميته بالمعيار المحوري.

♦ المعيار المحوري: أ - كل موضوع يتلقى دورا محوريا وحيدا.

ب - وكل دور محوري يسند الى موضوع وحيد. ♦

هذا المعيار في صيغته هاته يرجع الى مبدأ تفسيري عام من مبادئ العملية العربية القديمة وهو المبدأ الذي ينص على أن:

أ - المعمول لا يمكن أن يتحرك بحركتين اثنتين (أو المعمول لاسبيل له الى الحلول في محلين اثنين).

ب - والحل لا يتسع إلا لمعمول واحد.

ومعلوم أن هذا الضرب من المبادئ له أصول مكنية في الفزياء الارسطية القديمة في اشتغالها العام بأنطولوجيا الاعراض المكانية. هذا وإن وقوع المعيار المحوري تحت هذا المبدأ التفسيري العام للدليل، من الادلة الكثيرة المعتبرة عندنا، على أن الاطار الصوري والمرجع الفلسفي الاستعاري الأساس الموجه للتحليل في النحو التوليدي هو المرجع العاملي في صيغته الأشد لصوقا وارتباطا بالانطولوجيا المكانية القديمة.

إن الكيفية التي يتم بها التمثيل لإسناد الادوار المحورية وإشباعها تجعل من الشبكة المحورية فضاء مشتقا من انطولوجيا الاعراض المكانية. ومن القرائن التي يتأيد به هذا القول، وصفهم لمواقع الشبكة بالثقوب ووصفهم لهذه الثقوب بأنها تتعاقب عليها اعراض "الامتلاء" و "الفراغ". (وهي اعراض مكانية صريحة). ومن هذه الجهة نرى أن "الثقب"⁽⁷¹⁾ في الشبكة المحورية يرادفه في الوظيفة التصورية مفهوم "الحل" في العملية العربية. إذ بينهما جامع استعاري صريح وذلك من حيث احتمالهما معا لعرضي "الملء" و "الإفراغ". وفي هذا السياق يلاحظ أن التحليل الشبكي التوليدي يمكن لمن شاء تطبيقه - بكل تفاصيل المشهد الاستعاري الذي ينتظمه - على المحلات الإعرابية السيويهية: فالفعل "قتل" مثلا يجب أن يتخذ في هذا التحليل الشبكة الآتية:

منسوب A	مرفوع U	قتل: ف؛
ص	س	

وفي نحو: / قتل زيد/ تتحقق هذه الشبكة الأصلية على النحو الآتي:

A	U
؟	س

وفي نحو: / قتل زيد خالدا بكرا/ تحقيق على نحو آخر:

	A	U
ل؟	ص	س

غاية الأمر أن احتمال العملية العربية القديمة لهذا التطبيق دليل عندنا على أن الاطار الصوري الموجه للتحليل واحد في العامينيتين: الدلالية المحورية في التوليدية والنحوية في السيوييهية.

4 - التأويل المفرد في العملية الدلالية

يلخص الموقف التوليدي في هذا الشأن ملاحظة أن « الجمل أيضا يمكن أن تكون موضوعات

للمحمول وذلك نحو: [The police announced [that the pig has been stolen] »⁽⁷²⁾

إن من الأدلة التي يتأيد بها القول بأن العملية التوليدية استمدت من «الاستعارة التمكنية» كاستمداد العملية العربية القديمة منها، كون انجرت الى العمل بمقدمة التأويل المفرد التي تعتبر إحدى المقدمات الاساسية في هذه الاخيرة. إذ لا معنى لقولهم إن «الجملة تكون موضوعا للمحمول» إلا أنهم يبنون تحليلهم على مقدمة التأويل المفرد. وهذا يبدو، بصفة عامة التحليل، أنه يتعامل مع «الموضوع» في العملية الدلالية من نفس الحثية التي تعامل بها النحوي العربي مع «المحل» في العملية النحوية. المحلات في النحو العربي تحل فيها المفردات بالأصالة والجمل لا حظ لها في الأمكنة الإعرابية إلا إذا أولت بالمفرد والشيء إذا أول بغيره أخذ حكمه. ولعل الاستمداد المذكور من أصول الاستعارة المكانية هو الذي أوقع العملية التوليدية، في شبك المقدمات العملية القديمة التي قامت في جزء كبير منها - كما هو معلوم - على مبادئ فزياء الجسم الطبيعي كما كانت سائدة على عهد «الارسطية»⁽⁷³⁾.

ومن جهة أخرى، توسيع مقدمة التأويل المفرد لترتبط بمسائل العملية الدلالية وأوضاعها دليل

عندي على أمرين:

72 - Haegeman (1991)

73 - وصف "الارسطية" نستعمله هنا - كما بينا في الهامش رقم 6 من محور "الترادف الفلسفي" - لاعلى انه وصف تاريخي اي وصف لمرحلة معينة من مراحل العقل النظري ولكنه وصف لقيمة ابستمولوجية مجردة بحيث يجوز مثلا لمن شاء ان يصف الوسائل المعرفية التي استعملها البابليون في دراساتهم الطبيعية (الفلكية والنباتية) كالزيادة والعلة والقياس والتأثير بكونها وسائل ارسطية. ونحن نعلم أن البابلية كانت قبل الارسطية. فالارسطية في هذا الاستعمال وصف لنوع من أنواع النظر العقلي وليس لمرحلة من مراحل

- أولهما أن النحوين العربي القديم والتوليدي الحديث يصح اعتبارهما - في حدود التأويل السابق - تطبيقين مختلفين لنسق صوري واحد يستمد مبادئه ومنطقه العام من نفس الفضاء الاستعاري.

- الثاني أن ما صنعناه في إطار برنامج العبارة العاملة للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي من توسيع للقاعدة التصورية والابستمولوجية للمقدمة التمكينية لتصدق على الانتظامات الدلالية كما صدقت في العاملة السيبرية على الانتظامات النحوية، له ما يؤيده، فيما صنعه التوليديون في مسائل النظرية المحورية من اعتماد على مقدمة التأويل المفرد لتحويل جملة من الأوضاع المحورية التي تكون فيها العلاقات الدلالية خفية ولا تكون فيها، لأجل ذلك، الصورة الميزانية المحورية واضحة.

5 - الأدوار الدلالية: مشكل "التعريف" والنزوع نحو الصورة المحايدة:

«إن الخلاف الكبير بين اللسانيين في التحديد الدقيق لطبيعة الأدوار الدلالية يمكن تحاشيه وتجنب نتائجه وانعكاساته على التحليل وذلك بالاستغناء جملة عن تعيين الأدوار الدلالية في المداخل المعجمية والاكتفاء بدلا من ذلك بإحصاء عدد الموضوعات وتحديد أدوارها بالأرقام بدلا من العناوين الوظيفية. الفعل Kill مثلا يجب أن يتخذ التمثيل المعجمي التالي:

kill; verb

1 NP	2 NP

الرقمان 1 و 2 يشيران إلى الأدوار المحورية التي يسندها الفعل والتي لا تستوجب ضرورة ماسة إلى التنقيص العنوان عليها.... هذا التصور مبني على أن التركيب لا يفتقر افتقارا لازما وموصلا إلى العناوين المحورية وأن التمثيل للمداخل المعجمية بالاعتماد على الرموز العددية بدلا من هذه العناوين يجزئ في التحليل التركيبي إلى أقصى الحدود»⁽⁷⁴⁾.

نلاحظ على هذا الموقف أمرين اثنين أولهما أن تغييب العناوين المحورية ينطوي على نزوع قوي نحو صورة المستوى المحوري والتعامل مع البنية الدلالية - المحورية باعتبار أبعادها الصورية الشكلية الصرف، والثاني أن هذا النزوع يرفع من معامل القرابة التصورية بين «نقوب» الشبكة المحورية في التوليدية «و محلات» المسافة العاملة في السيبرية.

مبدأ الإسقاط:

الميزان المحوري «المجرد» وصوره التلفيفية «المزيدة»

1 - الميزان الدلالي المحوري ومسائل الزيادة اللفظية

(=الضمائر الحشوية)

2 - الميزان الدلالي بين التلفيف المفرد والتلفيف الجملي.

(=الميزان ميزان للحلول المفرد في المحلات

والحلول الجملي استثناء مخالف للميزان).

3 - الأصول الميزانية بين الأصالة والإلحاق

(=المحمولية بين الفعل الرئيس والفعل المساعد).

مبدأ الإسقاط:

بناء على ما تقدم يمكن تلخيص الموقف التوليدي من الاعتبارات المحورية من حيث كونها مؤسسة للبنية المكونية للجملة فيما يلي:

1- المواد المعجمية، المكونات النهائية للجملة تستأثر بدور خاص في توجيه التمثيل التركيبي لهذه الجملة.

2- المقولة المعجمية لرأس المركب تحدد مقولة المركب.

3- البنية المحورية للمحمول المثلة في الشبكة المحورية بها يتعين الحد الأدنى من المكونات التي تستوجبها البنية المكونية للجملة.

4- الملاحظات الثلاث السابقة تشترك في الدلالة على مقدمة أساسية أثبتت جدواها في، التحليل والاستدلال على الطريقة التوليدية، بحيث أن جملة عريضة من تفاصيل النظرية وفروعها تنسلك في مجاري هذه المقدمة على جهة الاستمداد الاستدلالي وهي المقدمة التي تنص على أن المعلومات المعجمية تتدخل على نطاق واسع في تحديد وتوجيه البنية التركيبية. هذه المقدمة يلخصها في النحو التوليدي مبدأ عام اشتهر بمبدأ الإسقاط. ونسبته الى الإسقاط مستمدة من تنصيبه على أن التمثيلات التركيبية يجب أن تكون مسقطة من المعجم، وأن المعلومات المعجمية يجب أن يكون لكل منها مقابل في التمثيل التركيبي.

إن البنية المحورية من حيث كونها الأساس المرجعي الذي تتحدد باعتباره العناصر التي يفتقر إليها انعقاد البنية المكونية على الوجه الصحيح تنزل من هذه البنية منزلة الميزان (بالمعنى المقداري للفظ الميزان).

الميزان المحوري المجرد وصوره التليفية المزیدة

تنزل البنية المحورية من البنية المكونية منزلة الميزان من التليفيات ولما كان التلخيص يرد موافقا للميزان ويرد مخالفا له دل ذلك على أن التحليل النحوي يجب أن ينحو منحى البحث عن الاستثناءات التليفية (=المكونية) الداخلة على الميزان المحوري. ومن أبرز الاستثناءات التي يحصيها التوليديون عادة في معرض الحديث عن الكيفية التي يتم بها اسناد الادوار المحورية الاستثناءات التالية:

- الضمائر الحشوية أو الزائدة⁽⁷⁵⁾.

75 - إن ربط المحولية المعنية بالتحليل في الشبكة المحورية بالدلالة على الحدث نعتبه دليلا آخر على قيام هذا النحو على أن الفعلية من حيث هي قيمة مقولة أمر مستقل عن المحولية القيمة الدلالية المرتبطة بمعنى الحدث من حيث اقتضاؤه للمشاركين بصرف النظر عن معنى الزمن.

- الموضوعات الجملية.

- المحمولية بين الافعال المعجمية والافعال المساعدة.

هذه الأحوال الثلاث يتعلق بها سلوك استثنائي يتضمن مخالفة لما يقتضيه الميزان المحوري (=البنية الموضوعية). وهي تستغرق الهيكل المحوري بطرفيه المحمولى والموضوعي.

1 - فالاستثناء يدخل على الميزان من جهة المحمول من حيث أن الأصل في كل محمول أن يتخذ بنية موضوعية، والافعال المساعدة تخرج عن هذا الأصل لأنها ترد غير مفتقرة الى موضوع يكون من تمامها (=على جهة الانتظام المحوري). هذا الاستثناء يرتبط عند التوليديين بتعليل يشبه تعليل النحاة العرب في قيامه على التمييز بين الفعل الرئيس (=التمام) والفعل المساعد (=الناقص) باعتبار مقياس «الدلالة على الحدث». وأن الذي يقتضي البنية الموضوعية على الحقيقة هو «الحدث» مستقلاً عن الزمن.

2 - أما الاستثناء الذي يدخل على الميزان من جهة الموضوعات فمن حيث المقدار بنوعيه الكمي (في مسألة الضمائر الزائدة) والحجمي (في مسألة الموضوع الجملي).

إن اجراء القول النحوي التوليدي في المسألة المحورية على مستلزم الاستعارة الميزانية⁽⁷⁶⁾ نرى أنه يجب أن يلزم عنه⁽⁷⁷⁾ أيلولة التحليل الى جملة من النتائج التي تلزم عن الاستعارة المذكورة⁽⁷⁸⁾. من هذه النتائج ما عرفته التجربة النظرية النحوية العربية من تمييز بين الصور التلفيظية الموافقة للأصول الميزانية وبين الصور التلفيظية المخالفة لهذه الاصول، وحصر اوجه المخالفة وضبطها بمبادئ مناسبة. ونذكر من بين الاستثناءات المخالفة للأصول الميزانية والتي عرفتها النظرية النحوية العربية ثلاثة أمثلة محددة استهدفناها بالاختيار في هذا السياق دون غيرها لأن لها مرادفات صريحة في النظرية النحوية التوليدية وهي:

- الزيادة اللفظية التي لا مقابل لها في الميزان العاملي.

- حلول الجملة في المحلات الإعرابية على غرار المفرد خلافا للأصل في الجمل.

- إعمال الفعل الناسخ في المرفوع والمنصوب تشبيها له بميزان الفاعل.

76- وهو إجراء مستفاد من اشتقاقهم للبنية المكونية من المعلومات المحورية.

77- في تأويلنا الذي نبنيه على فكرة أن النحو التوليدي يستمد منطق العام من النسق الصوري ذاته الذي تأسست عليه العملية العربية القديمة وهو أمر نعتبره لادليلاً على الاقتباس ولكن دليلاً على أن «العقل النظري» تتحكم في تاريخه وتطوره جملة من الثواب لايعتورها التغيير.

78- النتائج التي تلزم عن الاستعارة الميزانية وعن غيرها من الاستعارات المؤسسة للنماذج النظرية يجب البحث عنها في التطبيقات المختلفة لهذه الاصول الاستعارية في تاريخ العقل النظري في مختلف مظاهره.

أ - الزيادة اللفظية في النحو التوليدي:

الميزان ومشاكل الزيادة العددية

أما الزيادة اللفظية فلها أمثلة كثيرة في النحو العربي أبرزها ضمير الفصل في جملة الابتداء في نحو (زيد هو القائم) والذي يحتمل نظريا أن يكون مبتدأ أو فصلا. الأمر هنا يتعلق بإشكال ميزاني أي بقول تلفيظي خفيت فيه العلاقات العاملة والواجب إرجاعه إلى ميزان قاعدي أو ملحق (= مشتق). ولما كانت صعوبة الإرجاع في المثال المذكور راجعة إلى اتحاد الحركة الإعرابية دل ذلك على أن السبيل سيكون أيسر إذا وزنت الجملة باعتبار برهان لفظي لاتحد فيه الحركة. نحو (كان زيد هو القائم). إن ما يستفاد من هذا البرهان أن الضمير لا أثر له في الإعراب وأنه بالتالي زيادة لفظية ولو لم يكن زيادة فصلية إذن لارتفع (القائم)⁽⁷⁹⁾. غاية الأمر أن هذا الضرب من التحليل الغاية منه بيان أن: «الفصل زيادة لفظية لا مقابل لها في الميزان لأن من طبيعة الميزان أن لا تكون فيه زيادة فإنه تصوير للأساس في الجملة لا الزائد»⁽⁸⁰⁾.

إن هذا التمييز بين المقتضى الميزاني وبين الواقع التلفيظي المخالف له مرادف صريح للقول النحوي التوليدي في المسألة المحورية في شطرها المتعلق بالضمائر الخشوية الزائدة. هذه الضمائر في التحليل التوليدي ليست إلا زيادات لفظية لا مقابل لها في الميزان كما أن ضمير الفصل كذلك مع فارق في طبيعة الميزان القاعدي في الحالتين فهو محوري دلالي في المثال التوليدي لفظي في المثالي العربي. وفيما يلي تفاصيل المقالة التوليدية في المسألة:

إن موضوعات المحمول لا تتحقق كلها بواسطة م... إذ إن المركبات الاسمية التي تشغل موقع الفاعل من الجملة لا يسند إليها دور محوري في بعض الحالات وهي بذلك تخرج من حيز العناصر الموسومة بكونها «موضوعات»⁽⁸¹⁾.

إن البنية الموضوعية للمحمول هي التي تحدد المكونات التي تستوجبها البنية المكونية للجملة:

- The burglary surprised Jeeves.
- That the pig had been stolen surprised Jeeves.
- It surprised Jeeves that the pig had been stolen.

79- تراجع تفاصيل هذا التحليل في ابن يعيش 111/3. وفي: "التساوير الزمخشيرية".

80- "التساوير الزمخشيرية".

81- هذا معناه في تأويلنا أن العنصر إذا لم تكن تربطه بالمحمول علاقة انتظام محوري لم يكن موضوعا لأنه لا مقابل له في الميزان.

يستنتج من سلوك المحمول surprise في هذه الجمل أنه يتخذ موضوعين اثنين ولا يجوز له بأي وجه الاستغناء عن أحدهما وهذا معناه أن الشبكة المحورية لهذا المحمول هي:

Surprise: verb;	1 NP/S	2 NP

هذه الشبكة المحورية تنص على أنه لا يجوز إضافة أي م س إلى المجال الحلمي الذي يرأسه المحمول surprise لأن هذا م س لا سبيل له إلى الارتباط المحوري بالمحمول⁽⁸²⁾ نحو:

- * The burglary surprised Jeeves it.
- * That the pig had been stolen surprised Jeeves it.

It في هذين المثالين لا سبيل له إلى حمل أي دور دلالي⁽⁸³⁾ وذلك مظنة للفساد. المعيار المحوري ينص على أن الأدوار المحورية تسند مرة واحدة في البنية الواحدة بحيث لا يجوز مثلاً أن نزعّم أن الدور المحوري 1 في المثال الأول مسند إلى كل من م س The burglary و إلى م س it.⁽⁸⁴⁾

هناك توظيف آخر للزيادة اللفظية يرتفع به حرج الفساد عن الجمل المتضمنة لها ومن أمثلته:

It surprised Jeeves that the pig had been stolen.

وهو مثال معادل من الناحية الدلالية العامة للجملة التالية التي ليست إلا متغيراً اسلوبياً له، مع

فارق بينهما في أن السابقة مزيدة والتالية مجردة:

That the pig had been stolen surprised Jeeves

وهذا معناه أن للمحمول surprise في الجملة المتضمنة للزيادة، الشبكة المحورية ذاتها المنصوص

عليها آنفاً أي دورين محوريين وموضوعين اثنين لكن كيف يتم الإفضاء المحوري في هذه الحالة؟

إذا استحضرنّا في هذا الخصوص التعادل الدلالي بين الجملة المجردة والجملة المزينة وجب أن يقال

إن الدور المحوري 1 يسند إلى الجملة That the pig had been stolen والدور المحوري 2 يسند إلى

82 - أي أن م س إذا وقع في حدود الزيادة صار «لفوا» بالمعنى السيويهي للفظ «الغو» وهو مرادف للفظ «الحشو» المعروف في النحو السيويهي والذي من معانيه البقاء على هامش المجال المنتظم بواسطة العامل. أي خارج الفضاء الذي يباشر العامل عناصره بالمعالجة الضبطية العالمية.

83 - أي لا سبيل له إلى الانتظام المحوري بالنسبة إلى نقطة النظام العالمي المحوري التي هي المحمول لأنه زيادة لفظية لا مقابل لها في النسق الترتيبي الميزاني الذي تمثله الشبكة المحورية.

84 - الفساد في المثالين يرجعه التوليديون إلى "تخالفة المعيار المحوري" وهذا الارجاع يقوم على توظيف أصل من الأصول العالمية العامة المعروفة في النظرية النحوية العربية القديمة وهو الأصل الذي ينص على أن المحل الواحد لا يحمل فيه أكثر من معمول واحد والقيمة الافضائية الواحدة إذا انتظم بها معمول واحد من معمولات المجال كانت قصراً عليه ولم تتجاوزها إلى غيره. وقد بينا في هامش سابق أن لهذا الأصل تطبيقات مختلفة في نماذج نظرية سابقة للعالمية العربية ولا حقة لها. وهذا من الأدلة المعترة عندنا في مسألة "ثابت العقل النظري" عموماً والعقل النحوي خصوصاً.

المفرد Jeeves ولئن كانت هذه المسطرة الاسنادية. (=الافضائية) مشتركة بين المثال المزيد والمثال المجرد فإنها لا تستنفد في حالة الزيادة كلاً عناصر البنية المكونية لأن م س الفاعل It بقي خارج الإفضاء المحوري، وهو أمر كان يجب أن يترتب عليه فساد في الجملة يكون مرجعه مخالفة المعيار المحوري على الشاكلة التي رأينا بالنسبة للمثالين الفاسدين السابقين. إلا أن «الزيادة» في الحالتين ليست بمنزلة واحدة إذ تكون مظنة للفساد في بعض الأحوال ومناطاً للصحة في أحوال أخرى كما في المثال السالف الذي تشغل فيه الزيادة موقع الفاعل. فهي في هذا المثال مناط للصحة لأن إسقاطها من البنية المكونية، على جهة الاستحابة لمقتضى الميزان المحوري، يوقع الجملة في اللحن:

* Surprised Jeeves that the pig had been stolen.

البنية المكونية (=التلفيضية) هنا تطلب «الزيادة اللفظية» It التي لا مقابل لها في الميزان الدلالي. هذا الضمير وصفناه بكونه زيادة لأنه لا سبيل له إلى الانتظام المحوري بالنسبة إلى المحمول Surprise وذلك من حيث أن هذا الأخير لا يمكن أن يفضي إلى بنيته الموضوعية، حسب ما تقتضيه شبكته المحورية، بأكثر من دورين، قد وقعا في حدود الإشباع على النحو المشروح قبل حين.

من جهة أخرى، هناك قيود تلفيضية على طبيعة «الزيادة اللفظية» التي تحتل موقع الفاعل، إذ لا يمكن أن يشغل هذا الموقع بمركب اسمي من طبيعة أخرى ظاهراً كان أم ضميراً:

* This surprised Jeeves that the pig had been stolen.

* He surprised Jeeves that the pig had been stolen.

وهذا معناه أن it ليست مكوناً عادياً خصوصاً إذا علمنا أنه لا يستهدف بالاستفهام التصوري:

*What surprised Jeeves that the pig had been stolen.

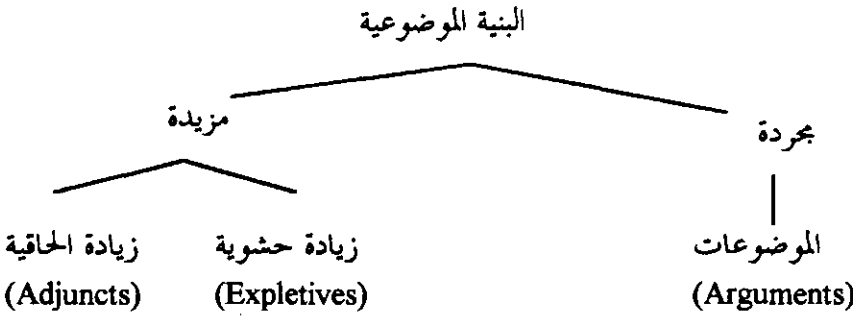
هذه الخصائص لا معنى لها إلا أمر واحد وهو أن الضمير It لا يساهم بأي وجه من أوجه المساهمة في «إنتاج» معنى الجملة. ولعل ذلك مرتبط بجياده من الناحية الاحالية فهو لا يحيل على شخص من الأشخاص ولا على ذات من ذوات العالم وذلك يفسر بما فيه الكفاية استهدافه بالاستفهام التصوري. هذا وقد بينا آنفاً أنه لا ينتظم محورياً بالنسبة إلى المحمول من عناصر البنية المكونية إلا ما كان موضوعاً في البنية المحورية والموضوع شرطه أن يكون محملاً⁽⁸⁵⁾.

85 - هذا الضرب من التحليل يذكر بما كانت تشغل به النظرية النحوية العربية القديمة من بحث عن موازين الجمل وهو بحث كان يراد به إرجاع الأقوال التلفيضية إلى ميزان قاعدي أو ملحق «وذلك حين تخفى العلاقات العاملة» ولئن كانت هذه العلاقات الخفية عاملية لفظية في النحو العربي لأن الميزان في هذا النحو ميزان للالفاظ لا للمعاني فإنها في النحو التوليدي متعددة الواجحات (علاقات محورية، علاقات مكونية... الخ). هذا وإن من من مواقع الترادف المثيرة بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدي في هذا الخصوص التكافؤ المنهجي الصريح في كيفية البحث عن البرهان

الزيادة والإلحاق:

إذا كانت «الزوائد» عناصر لفظية تحتل في البنية المكونية موقعا مكونيا هو م من فإنها من حيث كونها لا حظاً لها في الميزان المحوري بشقيه: الجامد (=الموضوعات) والافضائي (=الأدوار المحورية) تختلف عن ضرب آخر من العناصر يلبس الزيادة بوجه من أوجه الملابس وهي «الملحقات»⁽⁹⁰⁾. ولئن كانت «الزوائد» زيادات حشوية لا مقابل لها في الميزان الدلالي ولها مقابل في الميزان البنيوي فإن «الإلحاق» عبارة عن زيادة دلالية لها مقابل في البنية المكونية.

وهذا معناه أن بين الزيادة والإلحاق جامعا وفاصلا: الجامع حظهما من البنية المكونية والفواصل منزلتهما من الميزان المحوري. فالملاحق له دور محوري ولادور محوري للزيادة كما رأينا (سنعود لاحقا انعكاس الى هذا التمييز على جملة من نتائج النظرية). إن النظر التوليدي في المسألة المحورية ليس إلا بحثا في الميزان الدلالي وصلته بتعقيدات التجرد والزيادة⁽⁹¹⁾. ولعل الخطاطة الآتية التي توضح المقولات الأساسية في هذا المستوى من التحليل توضح المراد:



هذه الخطاطة تنزل من عاملية الإفضاء المحوري منزلة التصنيف المعمولى إذ تتضمن أنواع المعمولات التي يتعلق بها الميزان المحوري في العاملة المذكورة.

لقد ذكرنا أن مسوغ الزيادة اللفظية هو افتقار موقع الفاعل الى مكون يلفظه في البنية المكونية. ولما كانت الجملة الفرعية (that the pig had been stolen.) هي الفاعل في المعنى دل ذلك على أن

90 - Adjuncts وهي التي تقابل في اللغة النحوية العربية كل ما يتصب بعد المفعول به على جهة تخصيص الاسناد: زمانا أو مكانا أو هيئة.... الخ.

91 - إن ارتباط النظر، الذي يشتق استدلاله من مكونات الاستعارة الميزانية، بالتعقيدات المتصلة بأعراض التجرد والزيادة معتبر في تأويلنا من ثوابت العقل النحوي والعقل النظري بصفة عامة. لقد عرف الفكر البشري - كما سنرى في كناسبات قادمة - نماذج تطبيقية مختلفة لهذا الثابت التصوري، نماذج مترادفة في الاستمداد من الأصل الاستعاري المذكور ومتباينة فقط في طبيعة ونوع المجال التطبيقي.

هذا الفاعل الجملي قد تأخر من تقديم أي أنه كان يشغل موقع الفاعل فتأخر⁽⁹²⁾ وحل محله الضمير الموصوف بالزيادة.

إن العلاقة بين الجملة المجردة والجملة المزيّدة في المثالين المعنيين عندنا بالتحليل، في النحو التوليدي، جارية بدقة على منهاج العلاقة بين جملة الفاعل وجملة الابتداء في النحو العربي: جاء الرجال، والرجال جاؤوا. إن ضمير الفاعل (الواو) في الجملة الثانية يناسبه في التحليل التوليدي أن يكون «حشوا» بالنسبة للميزان الدلالي ولكن لما كان الميزان في العملية العربية ميزانا للالفاظ فقد حكم بأصلية الضمير لأن الميزان ميزان الفاعل والفاعل من تمام عامله. ولما تقدم «الفاعل في المعنى» صارت الجملة في ذمة ميزانين اثنين ميزان الابتداء وميزان العامل والثاني وقع في طريق الأول.

إن العملية التي تقوم على مفهوم الميزان تصطدم - لزوماً فيما يبدو - بتعقيدات ظاهرة الزيادة والحشو. والذي تبين، أن ههنا موقعا بارزا من المواقع التي تلتقي حولها العملية العربية القديمة والعملية التوليديّة: فكون الفاعل الانجليزي إذا كان جملة جاز أن يتأخر عن فعله وحيث يترك مكانه ضميرا، سلوك يشبه الى حد بعيد سلوك الفاعل في النحو العربي الذي إن تقدم على فعله صار في حيز الابتداء وترك مكانه ضميرا يربط المبتدأ (=الفاعل في المعنى) أولا: لكي لا يبقى العامل الفعلي بدون معمول يكون من تمامه وثانيا لأنه عندما تقدم صار في حيز عامل آخر هو الابتداء فلم يجر أن يكون معمولاً لعاملين في وقت واحد. ولعل سلوك الفاعل الجملة في الانجليزية⁽⁹³⁾. يجري على هذه المقاييس: المسند إليه قبل الفعل يكون معمولاً للابتداء فلما تأخر صار في حيز الفعل ولم يجر أن يتناوله العامل الابتدائي الذي كان يعمل فيه قبل، وقد صار في مجال عامل غيره، فوجب أن يمتلئ موقعه الأصلي بما يمكن أن يكون من تمام العامل الابتدائي وهو It، تماما كما امتلأ في المثال العربي الموقع الأصلي للفاعل المتقدم الى مجال الابتداء بضمير أمكن أن يكون من تمام العامل الفعلي. لأجل ذلك فإن قول التوليدين إن الامر يتعلق هنا بمطلب تركيبي ليس مجانباً للصواب.

وقبل ذلك وبعد، هذا الإلحاق لجملة المسند إليه بعد الفعل (أي مرادف جملة الفاعل في اللغة النحوية العربية) بجملة المسند إليه قبل الفعل (أي جملة الابتداء) يندرج في سياق مسعى عام مشترك بين الانحاء وهو «تقليل الأنواع الميزانية الأساسية»، وذلك يجعل الميزان الابتدائي أصلا قاعديا لغيره من الموازين. ومعلوم أن هذا المسعى القائم على مبدأ اختزال الأنواع - والمعتبر عندنا أيضا من ثوابت العقل

92 - هذا التأخير يعرف عندهم بلفظ: Extraposition

93 - تراجع تفاصيل مسألة الفاعل الجملي المتأخر عند التوليدين في الاسانيد الآتية:

- Bennis, H. (1986) *Gaps and Dummies*.

- Postol, P. M. and G. K Pullum(1988) "*Expletive noun phrases in subcategorized positions*".

النظري عموما - قد عرفته النظرية النحوية العربية القديمة في صور تطبيقية عدة منها على وجه التحديد ارجاعهم كل التلفيظات الجمالية الى ميزان الابتداء (=المسند إليه قبل الفعل أو شبهه) وميزان الفاعل (=المسند إليه بعد الفعل). بل قد عرفت هذه النظرية محاولات كثيرة لإرجاع احد هذين الميزانين الى الآخر على الشاكلة التوليدية المشروحة آنفا. وذلك من الادلة الكيرى على جسور الترادف، في الاصول الاستمدادية، بين السيويهيية والتوليدية.

وأخيرا نرى أنه من الواجب، قبل مغادرة هذا التعليق على الإشكال الميزاني ومسائل التجرد والزيادة في مستوى الإفضاء المحوري، الإشارة ولو بإيجاز الى ثلاثة اسئلة أساسية تتصل بهذا الإشكال العام وهي:

- هل تجوز الزيادة دائما إذا وجد المسوغ البنيوي أم هل هناك قيود أخرى ينضبط بها حدوث الزيادة؟

- هل «الحشو» يدخل البنية المكونية على جهة الزيادة لتعويض الجملة الفاعل فقط أم هل يجوز تعويض المفرد أيضا بالزيادة الحشوية؟

- «الزيادة» يجوز أن يشغل بها موقع المفعول أيضا أم أنها لا تجوز إلا في موقع الفاعل؟ ولماذا؟.

1 - إن المسوغ البنيوي ليس كافيا لدخول الزيادة في المثال التالي:

- An announcement about the robbery worried Maigret.
- * It worried Maigret an announcement about the robbery.

ولعل الفساد في هذا المثال راجع الى أن في الفاعل الجملي مانعا يمنع من التأخر عن فعله. وربما تعلق الأمر بقيد على الزمن بحيث يمكن القول إن الجملة الفاعل لا تتأخر عن فعلها إلا إذا كانت متصرفة باعتبار الزمن.

2 - أما عن الزيادة من حيث جواز تعويضها للمفرد كما جاز تعويضها للجملة، فإن الذي نتوقعه باعتبار استمداد النظر الميزاني من أصول النسق الصوري المؤسس للنظر اللغوي العاملي المنحى أنه إذا ثبت حكم ما للجملة كان ثباته للمفرد من باب الاولى والأخرى لأن من مبادئ النسق المذكور أن الجملة فرع عن المفرد وأنه بالتالي إذا جاز شيء، من أحكام النحو، في الجملة كان جوازه في المفرد مستلزما لأن المفرد أصل للجملة. هذا المبدأ القائم على فكرة التلازم بين المفرد والجملة في الأحكام، والنتائج عن علاقة الأصالة والفرعية بينهما، له تطبيقات كثيرة ومختلفة في النظرية النحوية العربية. من هذه التطبيقات اجراء المفرد والجملة على حكم واحد فيما يتعلق بالمبدأ الذي ينص على أن الزيادة لاملح لها من الإعراب لأنها لا مقابل لها في الميزان. فضمير الفصل مثلا والجملة الاعتراضية حظهما من هذا المبدأ مشترك والجملة فيه محمولة على المفرد. وعلى هذا مقتضى الاجرائي تحمل كذلك الجمل

عمل المفرد في جواز الحلول في المحلات الإعرابية. فإجراء المفرد والجملة هنا مُجرى واحداً أيضاً مرتبط بمبدأ الاصالّة والفرعية من جهة وبالمناط الذي يُحمل بموجبه الفرع محمل الأصل وهو بالنسبة لمسألة المحل الإعرابي: الانسلاخ في الجملة مسلك الاصالّة لا الزيادة، لأنّ الحلول في المحل الإعرابي مقتضى ميزاني والميزان ميزان للأصل لا الزائد.

إن ارتباط التحليل التوليدي لمسائل «الزيادة» اللفظية، بالنسق الصوري العام المؤسس لكل نموذج عاملي، ترتبت عنه العلاقة الاستلزامية التالية وذلك بموجب مرجعه الاستعاري القائم على المبدأ الميزاني والذي ينسلك تلقائياً كما بينا آنفاً في النسق الصوري المذكور:

«القول بملازمة الزيادة للجملة يلزم عنه القول بملازمة المفرد» لأن المفرد أصل للجملة حسب ما ينص عليه النسق. وفي هذا الاطار نوول قيام التحليل التوليدي على الفصل في باب الزيادة اللفظية بين صورتين اثنتين:

- الزيادة التي تأتي لتعويض الجملة (-ضمير الحشو (It

- الزيادة التي تدخل البنية المكونية حشواً لتعويض المفرد وهي المعروفة ب الضمير الوجودي There⁽⁹⁴⁾. في نحو:

- Three pigs are escaping / Three are there pigs escaping.

إن التراكيب التي تقع صلة للضمير الوجودي There ترتبط بها جملة من الخصائص لسن ندخل في تفاصيلها في هذا السياق لأنها لا تعيننا⁽⁹⁵⁾ ونكتفي بذكر اثنتين من هذه الخصائص:

أ - أولهما أن المركب الاسمي الفاعل المنقول الى المجال الذي بعد الفعل يجب أن يكون نكرة فإن كان معرفة لم يجر.

ب - والثانية أن الافعال التي تظهر في هذه التراكيب يجب أن تكون لازمة لامتعدية.

* There are the three pigs escaping.

* There saw three children the piges.

خلاصة الامر إذن:

أ - أن المسوغ البنيوي ليس كافياً لدخول الزيادة سواء كانت الزيادة عوضاً عن جملة أم عوضاً عن مفرد. فقد رأينا أن تأخير الجملة وتعويضها ب It مقيد بقيد التصرف باعتبار الزمن وهذا القيد يوازيه في تعويض المفرد ب There قيد منطقي (-التنكير والتعريف) وقيد دلالي (-التعدي واللزوم)

94 - هذه الزيادة الوجودية ترتبط بها جملة من التفاصيل تطابق في صورتها العامة تفاصيل الزيادة العوض عن الجملة

It انظر: (1990) Haegeman.

95 - انظر في هذا الشأن: المقال الشهير: "what was there before there was" Stowell, T. (1978)

ب - وأن العنصر تتحدد أصالته وزيادته باعتبار منزلته من الميزان فإن انتظم محوريا بالنسبة الى نقطة النظام المحوري التي هي المحمول كان ذلك مناط أصالته وإن لم ينتظم حُكم بزيادته ولما كانت الزيادة استثناء يدخل على الميزان وكانت الاستثناءات تستوجب التعليل الذي يربطها بأصل من أصول النظرية يضبطها كي لا تكون لحنا ومظنة للفساد فقد حُكم بكون الزيادة الجارية على هذه الشاكلة تطرأ على البنية المكونية لموجب بنيوي يسوغها وهذا التسويغ ليس حرا بل تقيده شروط تلفيضية دلالية (-الزمن والتعدي وال لزوم) ومنطقية (-التنكير والتعريف).

3 - أما عن علاقة الزيادة بأنواع المواقع وهل يجوز أن يشغل موقع المفعول بالزيادة كما جاز أن يشغل بها موقع الفاعل، فإن الذي يستفاد مما تقدم أن الزيادات اللفظية لا تظهر في المواقع التفرعية. هذا وإن النظرية التوليدية، في المسألة المحورية، والتي أتينا على ذكر جملة من خطوطها العريضة، من النتائج التي تلزم عنها لزوما منطقيا أن الزوائد أو الحشويات التي من باب It و There يجب ألا تظهر في المواقع التفرعية اي في المواقع التي يتفرع الفعل باعتبارها مقوليا. وبيان ذلك ما يلي:

- الضمائر الزائدة عناصر تفتقر الى الدور المحوري لأنها لا مقابل لها في ميزان البنية الموضوعية.

- المواقع التفرعية تتحدد بواسطة البنية المحورية للفعل اي أن لها مقابلا في الميزان المحوري: فإذا استوجب الفعل فضلا فإن ذلك مرجعه الى أن للفعل دورا محوريا يجب أن يفضي به إلى ما هو من تمامه وهو فضله التي يتفرع باعتبارها مقوليا.

- هذا يلزم عنه أن الزوائد يجب ألا تظهر في المواقع التفرعية لأن في ذلك تناقضا مصدره أن الموقع التفرعي يسند إليه الدور المحوري اي يستهدف بالإفضاء المحوري والزائد يوجد خارج المجال الذي يستهدف بهذا الإفضاء.

- وهذا الاستلزام معناه أيضا أن الحشويات الزائدة لاسيلا لها في البنية المكونية إلا المواقع غير التفرعية⁽⁹⁶⁾. وفي هذا تفسير واضح لما شهدناه في الأمثلة السالفة من ظهور للزوائد في موقع الفاعل دون موقع المفعول. فالفاعل ليس موقعا تفرعيا كما بينا لأن اتخاذ الفاعل ليس مناطا تنويعيا بالنسبة للفعل إذ الفعل يسند الى الفاعل سواء اتخذ مفعولا أم لم يتخذه.

* * *

إن النظرية المحورية عاملية إفضائية: بمعنى أن للمحمول الفعلي رصيذا إفضائيا من القيم المحورية، يستوجب موضوعات تتلقى الإفضاءات المحورية. والزيادات الحشوية نحو There و It لا حظ لها في الإفضاء المحوري لأنها يشغلان موقعا لا يتفرع الفعل باعتباره مقوليا وهو موقع الفاعل، إذ لا يقع هدفا

للافضاء المحوري إلا ما كان واقعا في حدود التفرع المقولي. لكن، هل هذا معناه أن التخصيص التفرعي هو الذي يوجه الإفضاء المحوري؟ سنعود الى هذا الإشكال الترتيبي لاحقا. ونكتفي بالإشارة الى أن المسافة التي يغطيها الإفضاء المحوري مرتبطة بشكل من الأشكال بالمسافة التفرعية التي تحملها المقولة المحمولة. العناصر الحشوية لاسبيل لها الى احتلال المواقع التفرعية لأن الموقع التفرعي كما رأينا لا يمكن أن يشغل بعنصر لا سبيل له الى الانتظام المحوري.

بعبارة أخرى: الزيادات اللفظية أمامها - نظريا - اختياران:

أ - إما أن تشغل موقعا تفرعيا.

ب - وإما أن تشغل موقعا غير تفرعي كموقع الفاعل.

الاختيار الاول لا يجوز لأن الموقع التفرعي هدف للافضاء المحوري، والحشو ليس جزءا من المسافة التي تغطيها الشبكة المحورية. والاختيار الثاني يجوز لأن الموقع غير التفرعي، كموقع الفاعل، ليس مستهدفا بالإفضاء المحوري المباشر وهو شرط الموقع الذي يجوز أن يشغله الحشو لأن الحشو لا موقع له في الشبكة المحورية.

والسؤال المثير في هذا الخصوص هو: لماذا خصوص موقع الفاعل من بين غيره من المواقع غير التفرعية؟ وهل الفاعل هو الموقع غير التفرعي الوحيد؟ وإذا كانت الملحقات هي أيضا مواقع غير تفرعية فلماذا لا يشغل الحشو واحدا منها؟.

في الإجابة عن هذا السؤال الأخير يمكن ان يقال، انطلاقا مما عرفه النحو العربي من فرق فاصل بين الاسناد والتخصيص، إنه لما كانت الزيادة مرتبطة بالاسناد، والإلحاق مرتبطا بالتخصيص وكان الاسناد غير التخصيص فقد كان من المناسب أن تجري الأمور على أن ما اختص به موقع الاسناد لم يجوز أن ينازعه فيه شيء من مواقع التخصيص.

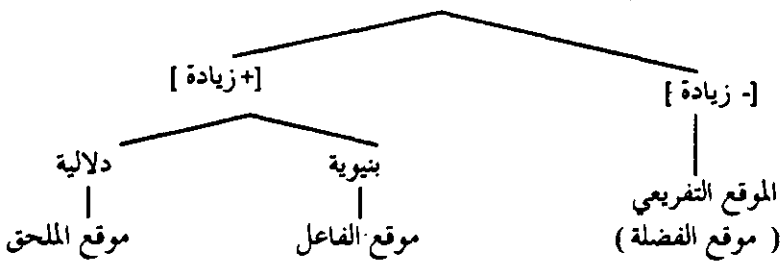
* * *

إن الحديث عن إشكال الزيادة من هذه الزاوية أي زاوية المواقع التي يمكن أن تحل فيها الزيادة يندرج في سياق إشكال عام له صور مختلفة في النظرية النحوية العربية وهو إشكال يطارد كل نظر نحوي يقوم على الاستعارة الميزانية وهو: حصر مواقع الزيادة التي تدخل على الميزان وذلك انطلاقا من أن الزيادة لا تدخل البنية المكونية على غير سبيل مضبوط.

صحيح أننا قد ذكرنا آنفاً أن المسوغ البنيوي للزيادة اللفظية هو افتقار البنية المكونية الى فاعل مكوني⁽⁹⁷⁾ (-لفظي) مسند إليه قبل الفعل⁽⁹⁸⁾، وهو مسوغ يلزم عنه أن الزيادة لا يمكن أن تحتل إلا موقع الفاعل لأن هذا الموقع هو الذي يسوغها لكن هذا المسوغ يبقى في حاجة الى تفسير: وبعبارة أخرى لماذا لا يمكن أن يكون الافتقار الى المفعول مسوغاً للزيادة؟ الجواب أن الافتقار الى المفعول لا يجوز لأن الفضلة المفعولية من تمام الرأس المقولي الفعلي ولأجل ذلك وصفناها سابقاً بكونها عرضاً لازماً تميزها لها عن الملحقات.

إن الجواب المفصل عن السؤال المذكور يقدمه الإعراب التفريعي الذي رأينا فيما مضى أنه المقدمة الى أول خيط في شبكة الانتظام المركبي باعتبار معاني السيادة والربط. ويكفي الإعراب التفريعي دليلاً على أن البنية الموضوعية والتخصيص (أو الإعراب) المحوري لا يميزان عنه أنه المرجع الأساس في تحديد الموقع الذي يمكنه أن يشتغل بالزيادة سواء كانت الزيادة بنيوية لفظية (- لا مقابل لها في الميزان المحوري كـ It و There) أم زيادة دلالية كالمحقات. فالفعل من حيث كونه جوهرًا مقولياً له علاقتان في البنية المكونية: علاقة بعنصر تفريعي وهو فضله وعلاقة بعناصر لا يتفرع مقولياً باعتبارها وهي قسمان: ما أسند إليه الفعل؛ ومخصصات الاسناد (=الملحقات) والزيادة تدخل في الموقع الاسنادي وفي الموقع التخصيصي ولا تدخل الموقع التفريعي. هذا وإن ملابسة التخصيص لمعنى الزيادة المستفاد من لفظ «الإلحاق» يرتبط لزوماً بملابسة الموقع الاسنادي لهذا المعنى، فالتخصيص ليس إلا زيادة دلالية تفيد تقييد الاسناد لأجل ذلك نرى أن علاقة التخصيص بمعنى الزيادة محمولة على علاقة الاسنادية.

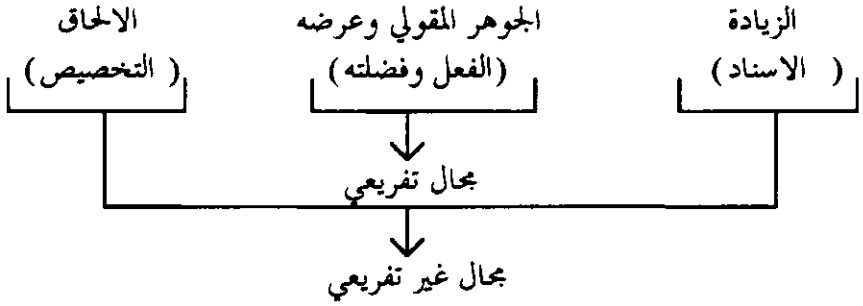
ولعل الخطاطة الآتية تقدم تلخيصاً مناسباً لعلاقة الزيادة بالبنية المكونية:



97 - هذا المسوغ البنيوي ترتبط به ضوابط أخرى تنزل من المسألة منزلة الشروط التليفية وهي صفات جزئية في عناصر البنية المكونية التي تصح فيها الزيادة. من قبيل «الفعل يجب أن يكون متعدياً ومتصرفاً باعتبار الزمن» و«الفاعل المؤخر يجب أن يكون نكرة لا معرفة».... الخ.

98 - إن التمييز في النحو التوليدي بين الفاعلية من حيث هي قيمة موقعية بمعنى الكينونة في موقع المسند إليه قبل الفعل وبين الفاعل باعتباره قيمة دلالية (الفاعل المتأخر المسند إليه بعد الفعل)، منحى في التحليل عرفته النظرية النحوية العربية لكن في اتجاه معاكس وهو التمييز بين الفاعل في المعنى وهو المسند إليه قبل الفعل والفاعل الموقعي اللفظي وهو المسند إليه بعد الفعل.

إن مواقع البنية المكونية في التقطيع التفرعي يلخصها الشكل التالي:



إن الجمع بين موقع الفاعل (=الاسناد) وموقع الملتحق في صفة اللاتفرعية يرتبط بجماع آخر بنيوي وهو أن الفعل يحصل له الانتظام المركبي باعتبار فضلته التي يتفرع مقوليا باعتبارها بصرف النظر عن علاقته الاسنادية بالفاعل أو علاقته التخصيصية بالملحقات. الموقع التفرعي الوحيد هو الفضلة لأجل ذلك وصفناها سابقا بكونها عرضا لازما تميزا لها عن الملحقات التي تشارك الفضلة في العرضية لكن لا تشاركها في الزوم. والقول بعرضية الفضلة هنا يتضمن القول بالزيادة لأن العرض زيادة تدخل على الجوهر (=المقولة) لكن مناط الزيادة هنا، أي في حدود التفرع، غير مناطها في الإلحاق لأنها في حالة الفضلة دليل على انتظام الجوهر المقولي الفعلي باعتبار معاني «المركبية» (=السيادة والربط والاشراف ... الخ). إن الزيادة التي تنزل من الجوهر المقولي منزلة «المجرى» التفرعي لها مقابل في الميزان المحوري لأنها تنظم باعتبار قيم الإفضاء المحوري ولها مقابل في الميزان البنيوي لأنها مناط لانتظام المقولة (الفعلية) مركبيا. لأجل ذلك لا يمكن أن تحمل "الزيادة الحشوية" التي تناولها بالتحليل المفصل سابقا - في محل الفضلة لأنه ليس بينهما تكافؤ من الناحية الميزانية.

ب - «الحلول في المحلات» بين المفرد والجمل:

الميزان ميزان للحلول المفردى وليس للحلول الجملي⁽⁹⁹⁾

هذا عن الأصول الميزانية الدلالية - المحورية ومشاكل الزيادة اللفظية في النحو التوليدي أما عن مبدأ "الحلول في المحلات" أو الانتظام باعتبار القيم الإفضائية وكونه أصلا في المفرد فرعاً في الجمل وهو مبدأ له صولته المتميزة في النظرية النحوية العربية القديمة، كما هو معلوم، فإننا نرى أن الفصل في النحو التوليدي في المسألة المحورية بين «الموضوع» و«الموضوع الجملي» تطبيق صريح لهذا المبدأ.

99 - هذا هو المظهر الثاني من مظاهر الاستثناءات المخالفة للأصول الميزانية المحورية في العملية التوليديّة أما ما تقدم فقد كان نظراً في المظهر الأول والذي ترجمناه "بالميزان أو مشاكل الزيادة اللفظية".

سنقسم هذه الفقرة شطرين اثنين: في الشطر الأول ننقل الى العربية نصا لتحليل توليدي⁽¹⁰⁰⁾ - له صلة مباشرة بتفاصيل هذه المسألة وفي الشطر الثاني نعالج النص بالتعليق والتعقيب في ضوء ما نصبو إليه من استقراء مظاهر القرابة النظرية بين العاملة السيويهية والعاملية التوليدية.

1 - « رأينا أن المكونات الواجبة في الجملة تتحدد باعتبار الخصائص الدلالية للمحمولات... وأن الموضوع يمكن أن يتحقق مركبا اسميا أو جملة [...] وهذا معناه أن الشبكة المحورية للمحمولات يجب أن تتضمن هامشا خاصا يمثل فيه لاحتمال تحقق الموضوع مركبا اسميا أو جملة. لتدبر الموضوعات الجمالية التي تتضمنها الامثلة التالية:

- 1 - أ - [That x had left] is very surprising.
- ب - [For x to have left] is very surprising
- 2 - أ - Maigret_i Believes [this story]_j
- ب - Maigret_i Believes [that the taxi driver is innocent]_j
- ج - Maigret_i Believes [the taxi driver to be innocent]_j
- د - Maigret_i Believes [the taxi driver innocent]_j

في المحمول Surprising (1) يتخذ موضوعا وحيدا يسند إليه الدور المحوري المنصوص عليه في شبكته المحورية. وهذا الموضوع تحققه "جملة تامة" (او متصرفة)⁽¹⁰¹⁾ في (1 - أ) و "جملة غير تامة" في (1 - ب). وقد وقعت صلة للاداة that في المثال الأول وصلة للاداة for في الثاني...

في (2 - أ) كل من موضوعي المحمول believe تحقق مركبا اسميا أما في (2 - ب) فأحد الموضوعين تحقق جملة تامة وفي (2 - ج) تحقق جملة غير تامة وعليه فإن المدخل المعجمي للفعل believe يجب أن يتسع للشبكة المحورية التالية:

(3) believe: verb;

1NP	2NP/S

في (2 - أ) إشباع الموضوعات تم على الشاكلة المنصوص عليها في (4) حيث زقرينة للمركب الاسمي وفي (2 - ب) كذلك يمكن تمثيل إشباع الموضوعات على الشاكلة نفسها اي بواسطة القرينة ز التي تتحلّى بها الجملة الفرعية:

(4) believe: verb;

1NP	2NP/ S
i	j

100 - هذا النص ترجمناه بتصريف واسع عن:

- Riemsdijk H V. and F williams (1986)
 - haegeman (1991)
 - Lasnik, H .. and j. Uriagereka (1988) *A course in GB syntax*

101 - التمام والتصريف سيردان من الآن فصاعدا مترادفين في الدلالة على الاقتران بالزمن. الجملة التامة هي الجملة التي لاينقصها الزمن اي المتصرفة باعتبار المعاني الزمنية.

إن التعادل الدلالي بين (2 - ب) و (2 - ج) يستوجب افتراض أن للفعل believe في (2 - ج) الشبكة المحورية ذاتها التي توجه البنية في (2 - ب). لافرق بين البنيتين إلا في أن الموضوع الثاني في الاول جملة تامة وفي الثانية جملة غير تامة وهذا معناه أن إشباع الادوار المحورية. في (2 - ج) يتم على نفس الشاكلة المنصوص عليها⁽¹⁰²⁾ في (4) حيث تتم تحلية الموضوع الثاني "الجملة غير التامة" بالقرنية الاحالية ز. أما في (2 - د) فالأمر لا يختلف عن الاحوال السابقة إلا في كون الموضوع الثاني ليس جملة تامة ولا جملة غير تامة ولكنه عبارة عن جملة صفري⁽¹⁰³⁾ [The taxi driver innocent]. سنعود الى البنية التي ينضبط وفقها هذا الضرب من الجمل في مكان آخر، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن الخاصية الجامعة بين الجمل غير التامة والجمل الصفري أنها ليست جملاً مستقلة أي أنها لا تكون إلا تابعة لمحمول رئيس معين. ومن أمثلة الجمل الصفري، الجمل الواقعة بين القوسين المعقوفين في الجمل الآتية:

5 - أ - I Consider [John a real idiot].

ب - The chief inspector wants [Maigret in his office]

ج - Emsworth got [Galahad in trouble].

الجمل الصفري أنماط مختلفة وليست نوعاً واحداً. في (5 - أ) الجملة الصفري تتكون من مركبين اسميين الاول منهما فاعل في المعنى للثاني وفي (5 - ب) و (5 - ج) الجملة الصفري مكونة من م س و م ح محمول. إن أحد الأدلة القوية على أن الجمل الصفري مكونات أنه لا يجوز الفصل بين شقيها بعنصر متعلق بالفعل الرئيس. يؤكد ذلك اللحن في الجملة (6):

(6) * The chief inspector wants [Maigret [very much] in his office] «

2 - التعليق

♦ أولاً: هذه العبارة الأخيرة التي نصها «إن أحد الأدلة القوية على أن الجمل الصفري مكونات أنه لا يجوز الفصل بين شقيها بعنصر له تعلق بالفعل الرئيس» دليل على أن التحليل التوليدي هنا توجهه غاية محددة وهي حمل الجملة محمل المفرد في جواز الحلول في المحلات المحورية على أساس الجامع البنيوي

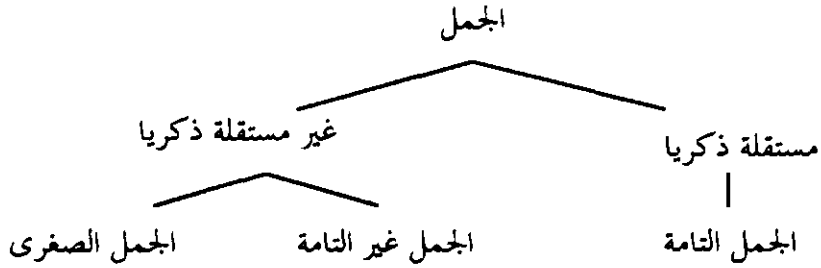
102 - الجملة غير التامة في (2 - ج) لا يمكن أن تقع صلة ل for. سنرجع لاحقاً الى التفاصيل المرتبطة بهذا الأمر ودلالاتها بالنسبة للنظرية.

103 - Small clause - سنيين فيما بعد أن المقصود بالجملة الصفري المجال الاسنادي غير المستقل. انظر تفاصيل هذا الباب من أبواب الجمل في:

- Stowell, T. (1981) *Elements of phrase structure*
- Stowell, T. (1983) *"Subjects across categories"*

بينهما وهو «المكونية» أي أن الجملة إذا أولت بالمفرد في «المكونية» أخذت حكمه في الانتظام باعتبار مقتضى الميزان المحوري.

♦ ثانيا: تصنيف الكائنات الجمالية في النحو التوليدي قائم على مقدمة «الاستقلال الذكري» كقيام النحو العربي عليها:



♦ هذا وإن ما يميز الجملة الصغرى بصرف النظر عن كونها غير مستقلة في الذكر أنها مجال اسنادي حصين لا يفصل بين شقيه عنصر ينتمي الى مجال المحمول الرئيس. وفي هذا السياق، نرى أن تفسير عدم جواز الجملة (6) يجب أن يُنطلق فيه من مبدأ أن المفعول لا يقع إلا حيث يقع العامل وأن very much تخصيص للإسناد الرئيس. أو من مبدأ أن المتلازمين لا يفصل بينهما بأجنبي ومعلوم أن هذا المنحى في الاستدلال كثير الدوران في النحو العربي.

♦ هناك مبدأ آخر يمكن أن نرجع إليه الفساد في الجملة (6) وهو مبدأ المفعول لا يقع خارج المجال العامل للعامل الذي يعمل فيه فإذا غير رتبته، غيرها داخل هذا المجال فإن غيرها خارجه فالأمر عندئذ لا يخرج عن أحد احتمالين اثنين:

- إما أن يصادف عاملا يمكن أن يطلبه فيقع معمولاً له فتصح الجملة.

- وإما أن يصادف عاملا لا يطلبه فتفسد الجملة كما هو الشأن في (6).

♦ وأخيرا إن حمل الجملة على المفرد في جواز الحلول في المحلات على سبيل الانتظام المعمولي موقع آخر من مواقع الترادف البارزة بين العملية العربية والعملية التوليدية على خلاف بينهما في مناهج الانتظام فهو إعرابي نحوي في العملية العربية، محوري - دلالي في الأمثلة التوليدية. وهو ترادف مرجعه الاستمداد المشترك من خيوط الاستعارة الميزانية وتعقيداتها الملزمة للقول بالأصول الميزانية والفروع الاستثنائية المخالفة للميزان عددا (كما في أحوال الزيادة اللفظية) أو حجما (كما في أحوال «الجملة» التي تتقدم باعتبارها «مكونا» على غرار المفرد).

هذا وإن من أصول العملية العربية أن الإعراب أصل في المفرد فرع في الجمل. والجمل عندهم فرع عن المفرد والقاعدة في مقرراتهم تقضي بأن الجملة إذا أولت بالمفرد أخذت حكمه في جواز بل وجوب الحلول في المحل الإعرابي على جهة الانتظام المعمولي. وذلك مبني على أن الأصل في الجملة ألا

تتنظم معموليا فإذا كانت في تأويل المفرد أصابها من وجوب الانتظام بالنسبة الى نقطة النظام التي هي العامل ما يصيب المفرد. وهذه الحالة الفرعية المخالفة للأصل الميزاني - والمخالفة هنا كيفية او حجمية لا كمية عددية كما هو الحال في مسألة الزيادة اللفظية - كنا قد برهنا في بحث آخر عن العبارة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي⁽¹⁰⁴⁾ على جواز إلحاقها بميزان عام هو «ميزان المبنيات» لكن مناط البناء هنا غير مناطه في المسائل النحوية. فاللفظ في العاملة السيوطية يوافق محله فيكون معربا ويخالف محله فيكون مبنيا، وقد برهنا في إطار البحث المشار إليه على جواز توسيع هذا التحليل للمسألة البنائية ليشمل مستوى آخر للنظام العامل غير المستوى الإعرابي النحوي وعلى هذا المحمل حملنا مقدمة التأويل المفردية فالجملة التي لها محل ليست إلا صورة من صور الظاهرة البنائية في غير المستوى الإعرابي النحوي. وباختصار نتخيل هنا أن من مستويات التحليل التي تدفع إليها مقدمات النحو العربي، مستوى توصف فيه العناصر باعتبار قيمتي: «الإفرد» و«خلافه» وخلاف الأفراد يكون إما جملة وإما مركبا. والأصل في المحل أن يكون للمفرد لا للجملة لأجل ذلك المفرد إذا حل في المحل حل حلو لا إعرابيا كما يحل زيد في محل "الرفع" في نحو (جاء زيد) وأما الجملة فإنها تحل في المحل حلولا بنائيا على حد حلول "هؤلاء" في محل الرفع في (جاء هؤلاء).

غاية الأمر أن، "القيم الافضائية" الأصل فيها أن تكون للمفرد لا للجملة والجملة لا تستقبل الإفضاء إلا على جهة الفرعية. والفرعية ملازمة للبناء لأن الفروع بعضها أولى ببعض، فالبناء فرع عن الإعراب والجملة فرع عن المفرد.

إن النحو التوليدي جابته أيضا مشكلة العلاقة بين المحل واللفظ او بين القيمة الافضائية وتحقيقها في اللفظ من زاوية الأصالة والفرعية، فالأصل: في المحلات المحورية المنصوص عليها في الشبكة أن تكون للمفرد (=الموضوع) لا الجملة (=القضية او الحمل) وهذه المشكلة وإن لم تقم عندهم بصريح اللفظ إلا أن مجرد الفصل في التحليل بين الموضوع والموضوع الجملي وسوق الأدلة على أن الجملة ترد «مكونا» فرعيا في بعض الحالات لا مجالا من المكونات يستقل في الذكر، كل ذلك يدل على الوعي التوليدي بقضية الأصالة والفرعية في هذا الباب. هذا وإن «التأويل المفردية» و «عدم الاستقلال الذكري» متلازمان في هذا التأويل لأنه إذا كانت الجملة محمولة على المفرد في «المكونية» (=المفردية بالأصالة او التأويل) فإنها يجب أن تكون مشبهة له في عدم الاستقلال الذكري.

ج - الميزان القاعدي والملحق:

المحمولية بين الفعل الرئيس والفعل المساعد

من تفاصيل المسألة المحورية في النحو التوليدي تفصيل يتعلق بالتمييز بين الفعل الرئيس (ويسمونه أيضا بالفعل المعجمي) وبين الفعل المساعد، فيما يتعلق بالخصائص المحورية لكل منهما أي بمنزلة كل منهما من الميزان المحوري. وخلاصة الموقف التوليدي في هذا الخصوص أن ليس كل عنصر يلابس المحمولية بوجه من أوجه الملابس يستطيع أن يتخذ بنية موضوعية. فالمحمولية استحقاق محوري قائم على علاقة اقتضاء دلالي بين حدث ومشاركين في الحدث كسبا أو انفعالا. ولئن كانت المحمولية ترتبط بعلامات وخصائص مصاحبة في المستوى التلفيضي ولا سيما خاصية التصرف باعتبار الشخص والعدد والجنس أو النوع فإن بين هذه الخاصية واستحقاق اللفظ لأن يوصف بكونه محمولا علاقة عموم وخصوص مطلق أي أن كل محمول متصرف باعتبار ما ذكرنا، وليس كل متصرف باعتبار معاني الشخص والعدد.... الخ محمولا. هذا المبدأ هو الفكرة التي تنوي وراء التمييز في باب الإفضاء المحوري بين ما يحتمل هذا الإفضاء وهو الافعال المعجمية وما لا يحتمله وهو الافعال المساعدة.

وندرج في ما يلي نصين اثنين في المسألة، الأول للنحوي العربي: الجرحاني والثاني نص توليدي ثم نتبع الكل بتعليق نبين به:

- انسلاك المواقف التوليدي في سياق برنامج اختزال الأنواع الميزانية كانسلاك المواقف النحوية العربية القديمة فيه.

- وأن المبدأ الموجه للتحليل واحد في الحالتين وهو مبدأ الفصل في الأصول الميزانية بين ما هو قاعدي وما هو ملحق مشتق أو مشبه.

النص الأول⁽¹⁰⁵⁾ « فالأول من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر كان وأخواتها ودخلت على المبتدأ والخبر فرفعت المبتدأ، كما يرفع سائر الافعال الاسماء وذلك أن الشرط في الفاعل ان يسند إليه الفعل مقدما عليه وقد حصل ذلك في اسم كان. ونصبت الخبر على التشبيه بالمفعول نحو ضرب زيد عمرا وليس بمنزلة المفعولية على الحقيقة. ألا ترى أن عمرا غير زيد وقائم هو زيد في قولك: كان زيد قائما. وهي أفعال غير حقيقية ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط... ».

هذا الموقف النحوي مبني على التمييز في ميزان "الجملة الفعلية" بين الصورة الأصلية الحقيقية والصورة الفرعية المشبهة. الأولى جملة الفاعل والثانية جملة الابتداء المنسوخ. والجامع الميزاني بينهما بنيوي صرف وهو انعقاد البنية من عامل يرفع وينصب. وهذا يؤكد أن الفاعلية والمفعولية في العملية

العربية معان بنيوية موقعية مستقلة عن الاعتبار الدلالي ف «الشرط في الفاعل أن يسند إليه الفعل مقدما عليه» ولما حصل ذلك في اسم كان ارتفع بناسخ الابتداء (-كان) «كما يرفع سائر الافعال الاسماء» فدل ذلك على أن الميزان العاملى اللفظي (البنيوي) واحد في الحالتين وكذلك الشأن بالنسبة للمنصوب في جملة "كان"، فهو محمول ميزانيا على المنصوب على المفعولية حملا تشبيها ومناط التشبيه هنا أيضا بنيوي صرف فليس منصوب كان «منزلة المفعول على الحقيقة». غاية الأمر أن الميزان في هذا الباب قاعدي في جملة «الفعل الحقيقي» وملحق أو مشبه في جملة «الفعل غير الحقيقي».

والذي يعنينا في هذا الموقف أساسا أمران:

- أولهما اندراجة في سياق مبدأ اختزال الأنواع وإرجاعها الى جنس ميزاني أعلى يستغرقها جميعا

على أساس الجوامع البنيوية التي تربط بينها.

- الثاني تمييزه بين الميزان القاعدي (في حالة الفعل الحقيقي) والميزان الملحق أو المشبه (في حالة

الفعل غير الحقيقي) على أساس الفوارق الدلالية بينهما في ما يتعلق بالدلالة على الحدث والزمن.

والنص الثاني⁽¹⁰⁶⁾: «لقد كان كلامنا في ما تقدم مبنيًا على أن الأفعال يجب أن تتخذ بنية

موضوعية وأن تسند بالتالي أدوارا محورية. إلا أنه لابد من التمييز في هذا الخصوص بين صنفين من

الأفعال: الأفعال المعجمية نحو اكل ونام وبابه والافعال المساعدة نحو be و Have و do وكذا الافعال

"الموجهة" نحو will, shall, can, must, may, ought, will والخاصية المشتركة بين هذه الأصناف جميعا

تصرفها المورفولوجي باعتبار الزمن⁽¹⁰⁷⁾. (-الماضي والحاضر). [...] وللأفعال المساعدة مميزات خاصة

تستأثر بها دون الأفعال المعجمية ولا سيما في سلوكها مع النفي والاستفهام. فعنصر النفي not يتأخر

عن المساعد لكنه يتقدم في حالة الفعل المعجمي. وكذا في الاستفهام التصوري: المساعد والفاعل

يستهدفان بقاعدة القلب الرتبتي... وما الفعل المعجمي فلا يتقدم على الفاعل بل يستوجب تدخل

المساعد do سواء في النفي أم في الاستفهام.

إن الافعال المساعدة لا تسند أدوارا محورية: الجملة (7).

Poirot has accused Maigret. - (7)

سليمة وهذا دليل على أن الأدوار المحورية للمحمول قد وقعت في حدود الإفضاء وأن كل واحد من المركبات الاسمية المحملة يحمل دوراً محورياً، فإذا انتبهنا إلى أن (7) تتضمن نفس الموضوعات التي تتضمنها الجملة ذات الفعل المعجمي فقط في نحو.

Poirot accuses Maigret. - (8)

استنتجنا أن المساعدة have في (7) وإن كان من الناحية الموفولوجية يتصرف كالفعل المعجمي باعتبار الشخص والزمن فإنه قد فارق من حيث كونه لايسند أدواراً محورية. إذ لو كان له شبكة محورية (أي رصيد من القيم المحورية) لكان يجب أن تتسع الجملة (7) لمركبا اسمي واحد إضافي على الأقل يكون هدفاً للإفضاء المحوري الذي ينطلق من المساعد. ولما لم يكن ذلك دل على أن الأفعال المساعدة لا تسند الأدوار المحورية.

هناك مشكل خاص متعلق بالرابطة الوجودية "be" في نحو (9):

9 - أ - Maigret_i believes [that the taxi driver is innocent]_j

ب - Maigret_i believes [that taxi driver to be innocent]_j

ج - Maigret_i believes [the taxi driver innocent]_j

في (9) الفعل يسند دوراً محورياً إلى Maigret وآخر إلى المكون الجملي. ما يعنينا هنا في المقام الأول هو: البنية المحمولى الموضوعية الداخلية للموضوع الجملي. لقد بينا سابقاً أن الفضلات الحملية الثلاث في (9) (التامة وغير التامة والجملة الصغرى أي (9 - أ - ب - ج) على التوالي) متعادلة من الناحية الدلالية: الصفة Innocent محمولة على م س the taxi driver ورأينا أيضاً أن الصفات كالأفعال تتخذ بنية موضوعية وهذا معناه أن م س داخل الجملة الصغرى أي: the taxi driver يجب أن يفضى إليه بدور محوري حسب الشرط الأول في المعيار المحوري. والمحمول المرشح لأن يكون مصدراً للإفضاء المحوري هو Innocent الذي يجب أن تكون شبكته المحورية - والحالة هذه - على النحو الآتي:

(10) Innocent: Adj;

1

فإن صح القول بالتعادل الدلالي بين (9 - أ) و(9 - ب) و(9 - ج) لزم أن يقال إن م س the taxi driver في (أ) و(ب) يتلقى الإفضاء المحوري من الصفة على الشاكلة المشروحة قبل حين وهذا معناه أن الرابطة الوجودية شأنها كشأن الأفعال المساعدة لا تسند أي دور محوري وهي تشاطرها سلوكها تجاه النفي والاستفهام.

إن الاختلافات أو الفوارق الصورية بين الأفعال المعجمية من جهة و الأفعال المساعدة والرابطة be من جهة أخرى تنعكس في مستوى الخواص الدلالية من حيث أن كلا من الأفعال المساعدة والرابطة be - خلافا للأفعال المعجمية - لاسبيل لهما إلى الإفضاء المحوري⁽¹⁰⁸⁾.

التعليق:

1- هذا التحليل مبني على أن الإفضاء المحوري قد تتعدد مجالاته في قلب الجملة الواحدة بتعدد المحمولات وهذا معناه أن "المحمول" هو المقولة التقطيعية الأساسية في رسم الحدود بين المجالات في عاملية الإفضاء المحوري. وفي إطار هذا التقطيع المحوري نصادف عنصرا بينه وبين المحمولى نوع ملابسة ناتجة عن القيمة المقولية التي يلتبس بها وهي "الفعلية" والتي هي مناط خاصية التصرف المورفولوجي المشتركة بين الفعل المحمول (-الفعل المعجمي) والفعل غير المحمول (-الفعل المساعد) وهذا معناه أن:

- الملابس المذكورة لا تشفع للفعل المساعد في اتخاذ بنية موضوعية يباشرها بالإفضاء المحوري.

- وأن الفعل المساعد، في هذا التأويل، يناسبه أن يعتبر «زيادة» لامقابل لها في الشبكة المحورية.

- وأن الزيادة الداخلة على الميزان المحوري - بحسب ما تقدم - قد تكون من جهة الموضوعات

كما في الزيادات الحشوية (It وبابها) أو من جهة المحمول كما في زيادة المساعد.

2- إن ما انتهى إليه النحو التوليدي فيما يتصل بالفرق بين الفعل المعجمي والفعل المساعد لم يخرج في اتجاهه العام عما انتهى إليه النحاة العرب القدماء في هذا الباب على خلاف بينهما في زاوية النظر فهي نحوية شكلية بنوية في النحو العربي دلالية محورية في النحو التوليدي لكنها ستؤول بنوية شجرية في مستويات لاحقة للتحليل: لقد وصفت الأفعال الناقصة في النحو العربي بالنواسخ وهذا معناه أنها تمنح المجال الاسنادي شكلا جھيا جديدا ولعل النواسخ تصلح من هذه الجهة ترجمة مفهومية مناسبة للفظ الانجليزي modal verbs. وكذلك اعتبار النواسخ عوامل لفظية تدخل على كلام تام كان له سابق انتظام معمولى بعامل معنوي هو الابتداء لا معنى له إلا أنها لا تتطلب معمولات جديدة. هذا وإن قولهم إن الأفعال الناقصة لا تدل على الحدث مرتبط بافتراضهم أن الناقص لا حظ له في التعدي واللزوم لأن التعدي واللزوم مرتبطان بالدلالة على الحدث.

ولئن كان التحليل التوليدي في هذا الباب ينص على أن المساعد قد فارق الفعل المعجمي في كونه لا يسند ادوارا محوريا فإنه لم يتجاوز هذه الملاحظة إلى تفسيرها. أي لماذا لا يتخذ المساعد بنية موضوعية؟ ومعلوم أن تفسير ذلك متيسر في إطار مبادئ النحو العربي وذلك قولهم إن الناقص لا يدل

108- يراجع المزيد من التفاصيل عن الفروق الدلالية والتركيبية بين الأفعال المعجمية والأفعال المساعدة في:

- Pollock, j. - y (1989) "Verb movement, UG and the structure of IP".

على الحدث والحدث هو الذي يستوجب كاسبا للحدث ومنفعلا به (أو مؤثرا ومتأثرا)⁽¹⁰⁹⁾ فإذا دل الفعل على الزمن فقط دون الحدث لم يفتقر الى المعمولات التي يستوجبها الحدث.

غاية الأمر أن كون الافعال المساعدة لا تفضي بالادوار المحورية ليس إلا انعكاسا لكونها لا تدل على الحدث. ونظرية العاملية والربط نصت على ان المساعد لا يسند الادوار المحورية لكنها لم تفسر ذلك والامر عندنا متعلق بالمسألة الحديثة تعلقا مباشرا، يستوجب القول بأن "العامل" في مستوى الإفضاء المحوري هو العامل الدلالي "الحدث" بصرف النظر عن اقترانه بالزمن او بالقيمة المقولية "الفعلية" ودونك التفصيل الآتي:

3 - إن "الحدث" هو الجزء الجوهرى بل الوحيد في تعريف المحمول وهو الشرط الأساس الذي يستوجب أن يتخذ المحمول بنية موضوعية. لأن هذه الأخيرة هي انعكاس للعناصر او الادوار المشاركة في الحدث كسبا وانفعالا او تأثيرا وتأثرا. وهذا معناه أن اتخاذ الفعل لبنية موضوعية مشروط بدلالته على الحدث وأن الفعل إذا لم يكن دالا على الحدث وكان الزمن والتصرف المورفولوجي فقط هو مناط فعليته لم يتخذ بنية موضوعية بسبب اختلاعه عن الدلالة على الحدث (وهذا الاختلاع عبر عنه الجرجاني في النص السابق بالسلب) فمناط المحمولية إذن هو الدلالة على الحدث وليس الفعلية في حد ذاتها. وهذا دليل آخر يستدل به على استقلال الإعراب الدلالي - المتعلق بالطبائع المحمولية والموضوعية - عن الإعراب المقولي (=الطبائع الجوهرية: كالفعلية والاسمية....) في النحو التوليدي. فالفعلية من حيث هي قيمة مقولية لاقيمة لها في البنية الموضوعية وإنما العبرة بالدلالة على الحدث لأجل ذلك الفعل الدال على مجرد الزمن دون الحدث لا يتخذ بنية موضوعية.

لأجل ذلك، نرى أن القيم المقولية يجب ألا تكون جزءا من المعلومات المحورية كما هو الشأن في المداخل المعجمية والشبكات المحورية المصوغة على الطريقة التوليدية. أي أن المفردات المعجمية (الفعلية او الوصفية او المصدرية...) يجب أن تفتزن أولا وقبل كل شيء بتخصيص يحدد حظها من المحمولية التي مناطها الدلالة على الحدث⁽¹¹⁰⁾ أما جعل التخصيص المقولي للمحمول جزءا من المعلومات المحورية فنرى أنه ليس أمرا مناسباً لأن المعلومات المقولية مستقلة عن التخصيص المحوري. هذا وإن المداخل

109 - لفظ التأثير هذا استعمله ابن هشام الأنصاري في تعريف المطاوعة انظر ص 676 من "المغني" يقول «وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير».

110 - هذا الفصل بين الطبائع الدلالية للافعال او الصفات (= "المحمولية" التي مناطها الدلالة على الحدث و "الموضوعية" التي مناطها الدلالة على المشاركة في الحدث كسبا وانفعالا) وبين طبائعها المقولية معمول به في "النحو الوظيفي"، في فصله الشهير بين البنية الحملية والبنية المكونية.

المعجمية، من زاوية جمالية التمثيل، فيها ثلثة واضحة تكمن في جعل الطبائع المقولية والدلالية في أفق واحد وهما ينتميان الى لغتين وصفيتين مختلفتين.

4 - إن "الحدث" باعتباره مقولة دلالية هو الذي يناسبه أن يكون عاملا ضابطا في مستوى الإفضاء المحوري وليس "الفعل" المقولة التركيبية المعلومة. ولو كان هذا التمييز واضحا في المقدمات التي قام عليها التحليل التوليدي لما احتاج الى التمييز بين الفعل المعجمي والفعل المساعد في القدرة على الإفضاء المحوري لأن الفعلية من حيث هي قيمة مقولية تدخل البنية لاحقا اي في مستوى انتظام العناصر باعتبار القيم المقولية أما "المساعد" فيناسبه في نظر نحوي قائم على المبدأ الميزاني أن يكون "زيادة" داخلية على الميزان المحوري كما اعتبرت It وبابها زيادة لا مقابل لها في الميزان على خلاف بين الحالتين في الجهة التي تدخل منها الزيادة فهي الجهة "الموضوعية" في حالة It وthere وهي الجهة المحمولى في حالة الفعل المساعد. (=It زيادة بالنسبة للموضوعات والمساعد زيادة بالنسبة للمحمول). وهذا المنحى في التحليل فضلا عن كونه يحقق مبدأ تجانس "اللغة الوصفية" في المستوى التمثيلي الواحد تتحقق به مزية أخرى تكمن في كون باب الزيادة الطارئة على الميزان المحوري يطرد، بالمنحى المذكور، على غرار منسجم ووتيرة واحدة.

5 - إن تخريج التحليل التوليدي على مستلزم الاستعارة الميزانية يستوجب - إذن - القول بأن الفرق بين الفعل المعجمي والفعل المساعد فرق بين:

- ميزان محوري قاعدي ومناطق قاعدية التجرد.

- وميزان محوري ملحق ومناطق إلحاقية الزيادة. (فالمساعد - كما مر بنا - عبارة عن زيادة محمولى تدخل على الفعل وتتنزل منه منزلة الجزء، ولما كان كالجُزء من كله الذي يشمل ذلك على أن بنية موضوعية واحدة تجزئ الاثنين معا).

6 - وسنرى لاحقا أن الفصل في "الفعل" الجوهر المقولى بين "الحدث" و "الزمن" فصل بين ثلاثة عوامل: أحدها، وهو الحدث، يستأثر بالإفضاء في البنية الموضوعية والباقيان اي الرأس المقولى (ف) و"الزمن" (وكذا غير الزمن من اعتبارات التصرف المورفولوجي الأخرى المعروفة بخصائص التطابق) سيتقاسمان - كما سنرى في مبحث البنية المركبة ونظرية س خط - عناصر البنية المكونية بالضبط العاملى بالمعنى البنيوي للفظ العاملة وذلك في إطار المركب الصرفي.

خلاصة:

إن الأحوال الثلاثة المدروسة فيما تقدم يتعلق بها سلوك استثنائي بالنظر الى ما يقتضيه الميزان المحوري. والاستثناء والمخالفة مناطهما في الأحوال المذكورة «الزيادة». وصور الزيادة الثلاث التي تناولناها بالتحليل والتعليق تستغرق عناصر الميزان جميعا اي المحمول والموضوعات فالزيادة كما بينا تتعلق:

- إما بالمحمول في حالة الفعل المساعد.

- وإما بالموضوعات في حالتها: - الزيادة الكمية (It و there)

- والزيادة الكيفية (الجملة "المكون")

والتحليل التوليدي، في كل هذه الصور المخالفة، جاء محكوما بالرغبة في إلحاق الصور التليفية المزيّدة بالميزان المحوري القاعدي المجرد.

* * *

مبدأ الإسقاط الموسع:

والشكل السيويهي العام

« لقد تبين مما تقدم أن مكونات الجملة يسوغها موجبان أحدهما دلالي والآخر نحوي:

أ - "البنية الموضوعية والشبكة المحورية للمحمول تُعيّن الحد الأدنى من المكونات التي تستوجبها الجملة". هذه الملاحظة لزم عنها موقف عام أساسه أن بنية الجملة تتحدد جزئيا باعتبار المعلومات المعجمية. وهذه الخاصية التي تتميز بها التمثيلات التركيبية يلخصها «مبدأ الإسقاط».

ب - إن الزيادات اللفظية تدخل الجملة وجوبا ملء موقع الفاعل في بعض التراكيب. فالمطلب البنيوي الذي يستوجب إدخال الزوائد هو أن "الجملة يجب أن يكون لها فاعل". وهذا المطلب ليس خاصا بمواد معجمية دون أخرى، ولكنه خاصية نحوية عامة لكل الجمل. وهذا معناه أن هذا المطلب البنيوي يجب أن ينضاف الى مبدأ الإسقاط وذلك بالتنصيص على ما يلي:

«إن كون الخصائص المعجمية للكلمات يجب إسقاطها في المعجم، ليس مبداء كافيا بل يجب أن ينضاف الى ذلك أنه بصرف النظر عن البنية الموضوعية للجملة (او للمفردات المعجمية)، الجملة يجب أن يكون لها فاعل».

هذا المقتضى عرف بمبدأ الإسقاط الموسع الذي تلخصه في المستوى المركبي القاعدة المركبة

الآتية: ج ← م س - مساعد - م ف.

وعليه فإن الخلل في الجملة الآتية:

*Accused Maigret Poirot. -

راجع الى مخالفة مبدأ الإسقاط الموسع: فموقع الفاعل فارغ ولا يمكن حشوه بالزيادة اللفظية الوجودية there (لأن هذه لا ترتبط إلا بالنكرات ولا يمكن كذلك أن تصحب إلا الافعال اللازمة أما الافعال المتعدية فلا) وكذا لا يمكن حشو موقع الفاعل ب الضمير It لأن هذا الاخير لا يعوض الفاعل المتأخر إلا إذا كان جمليا أما المفرد فلا». (111)

التعليق:

1- هذا التحليل مبني على أن الموجب أو المسوغ البنيوي لاحتلال الزيادة موقعَ الفاعل، وهو افتقار البنية المكونية إلى تليظ موقع الفاعل مكونيا، يرتبط بمجمله من القيود (تتعلق بخصائص التعدي واللزوم في الافعال والتذكير والتعريف في الاسماء) قيود تؤدي مخالفتها إلى سقوط مسوغ احتلال الزيادة موقعَ الفاعل كما في الجملة الفاسدة المستشهد بها قبل حين وهذا معناه أن مبدأ الإسقاط ليس كافيا في الحالات التي تمنع القيودُ فيها الزيادات اللفظية من احتلال موقع الفاعل.

إن اقتراح مبدأ الإسقاط الموسع يندرج في إطار ملء هذا الفراغ ،الذي لاسييل معه إلى تفسير اللحن في الجملة المذكورة.

2- إن الفرق بين مبدأ الإسقاط في صيغته الأولى⁽¹¹²⁾ وبين صيغته الموسعة أنه في الأولى كان ميزانا محوريا صرفا وفي الثانية جمع بين مطالب الميزان المحوري وبين مطالب الميزان البنيوي.

ويجب التذكير هنا بأن "الإفضاء المحوري" بالمعنى التوليدي الدقيق للعبارة لا يشمل إلا المجال التفرعي للفعل أي أن المعمول المحوري الوحيد للفعل هو فضله التي يتفرع باعتبارها مقوليا في التحليل المعجمي في شقه الخاص بالتخصيص التفرعي. وإلى هذا ألقنا حينما قلنا إن مبدأ الإسقاط كان ميزانا محوريا صرفا، وقد صار في صيغته الموسعة جامعا بين المطلب المحوري وبين المطلب البنيوي الذي ينص على إن الجمل يجب أن تتخذ فاعلا⁽¹¹³⁾

3- وفي تأويل آخر نرى أنه من المناسب أن يقال إن مبدأ الإسقاط الموسع يجمع بين الاعتبار التخصيصي - وذلك شقه الأول المتعلق بالمعلومات المعجمية التفرعية وتمثيلها التركيبي - وبين الاعتبار الإسنادي - وذلك شقه الثاني المتعلق بكون الجمل تتخذ الفاعل وجوبا -. هذا وإن قيام هذا المبدأ على الجمع

111- (1991) Haegeman (بتصرف)

112- مبدأ الإسقاط ينص على أن المعلومات المعجمية يجب إسقاطها في التمثيلات التركيبية .هذا وإن المعلومات المعجمية المقصودة في هذا السياق هي خصوص :الإعراب التفرعي .

113- كون الجملة لابد أن تتخذ فاعلا ترجم في اللغة النحوية العربية بألفاظ متعددة منها إجماعهم على أن المجال الإسنادي هو أقل ما ينقذ منه الكلام.

بين ما هو تفريعي (=خاص بمجال الفعل) وما هو غير تفريعي (=خاص بمجال الذي قبل الفعل) يقربه من الشكل العام الذي اتخذته العملية السيوطية والذي يقوم على التمييز بين مجال الابتداء ومجال الفعل كما هو معلوم. لن ندخل هنا في تفاصيل وتعقيدات هذه المقارنة - إرجاء لا تجاوزا - ونكتفي بالإشارة إلى أن وقوع العملية التوليدية المعاصرة في شباك الفصل بين المجال التفريعي والمجال غير التفريعي بالمعنى المحدد آنفا دليل عندنا على أنها تستمد من الإطار الصوري الذي كان يؤسس العملية القديمة، وهو إطار وجهته في الأساس مقاصد الاختزال الميزاني . ومما يقوي صحة هذا الاستمداد وصحة المقارنة بين النحويين على أساسه أن: أساس الفصل في النحو التوليدي بين المجالين التفريعي وغير التفريعي أساس إفضائي بالمعنى العاملي الضبطي للعبارة تماما كما هو الشأن بالنسبة للفصل بين مجال الابتداء ومجال الفعل في العملية السيوطية والذي يتقدم في هذه العملية باعتباره فصلا بين سلطتين عامليتين: سلطة الفعل وسلطة الابتداء.

إن الفصل التوليدي بين المجال التفريعي والمجال غير التفريعي محمول في بنيته الصورية العامة على الفصل السيوطي المذكور لأنه ليس إلا رسما للحدود بين مجالين للإفضاء الضبطي في المستوى المحوري (من حيث أن الفضلة تتلقى الإسناد المحوري تلقيا مباشرا بخلاف المسند إليه قبل الفعل) وهو فصل سينعكس في مستوى آخر للضبط العاملي هو مستوى الإفضاء البنيوي النحوي (=المكوني) رسما للحدود بين مجالين للإفضاء العاملي أيضا وهما: مجال الفضلة التي تنتظم معموليا بالنسبة إلى الرأس الفعلي، ومجال الفاعل المسند إليه قبل الفعل، والمنتظم معموليا بالنسبة إلى رأس عاملي بنيوي آخر هو الصرفة. هذا وإن حمل العلاقة بين الفعل وفاعله محملا بخالفا لحمل العلاقة بين الفعل ومفعوله قد عرفته النظرية اللسانية العربية القديمة في صيغ مختلفة منها الصيغة السيوطية المذكورة آنفا وهي صيغة نحوية تركيبية صورية صرف ومنها الصيغ ذات المنحى البلاغي والدلالي الصرف⁽¹¹⁴⁾ ومنها أيضا الصيغ الأصولية التي توظف لغة مخالفة للغة السيوطية وللغة البلاغية على حد سواء⁽¹¹⁵⁾

114 - راجع تعليقا لنا مفصلا على النظرية الجرحانية في التمييز بين المستويات الثلاثة «الإسناد» و«التخصيص» و«التقييد» وفي الترتيب النمذجي الذي تنتظم به في بحثنا عن " العبارة العملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي" هذا وسنستعرض جملة من مسائل هذا التعليق في الفصل الثاني من الباب الحالي - المحور الثالث - (انظر الفقرة المعنونة ب «الجرحانية والتوليدية ص 316 وما بعدها).

115 - لنا عودة مفصلة لاحقا إلى تفاصيل هذه الموازنة.

مسائل إضافية:

أ - الأدوار المحورية والتحقيق التركيبي (= الميزان المحوري والتلفيط المقولي)

« ليس بين النحاة التوليديين اجماع حول جدوى التنقيص في الشبكة المحورية على المقولات التركيبية التي تتحقق بواسطتها الأدوار المحورية في البنية المكونية فقد قيل مثلا ان "المنفذ" ⁽¹¹⁶⁾ يتحقق في الغالب مركبا اسميا ووصف م من بناء على ذلك بكونه تحقيقا اعتياديا ⁽¹¹⁷⁾ للمنفذ، الا ان السؤال بقي مطروحا حول جواز تعميم هذا الضرب من التحقيقات الاعتيادية وحول الاستثناءات التي لا يستغرقها التعميم لأجل ذلك يفضل بعض النحاة التوليديين الاستغناء في الشبكة المحورية عن تخصيص المقولات التركيبية التي تُسندُ إليها الأدوار المحورية ويعتمدون على مسطرة تمثيلية من النوع التالي:

kill : verb	1	2
«.		

هذه المسطرة التمثيلية تتضمن جملة من المواقف غير المحايدة تجاه جملة من المشاكل:

أولاً: هذا التمثيل قائم على تغييب العناوين المقولية و العناوين المحورية في وقت واحد وهو ما يقربها من حيث منزلتها من الأوضاع البنيوية اللاحقة من صورة البنية الفوضوية في العملية السيويهية.

ثانياً: تمثيل الشبكة المحورية باعتبار عدد الموضوعات فقط نزوع واضح نحو صورة الأوضاع الدلالية بل نحو الاغراق في الصورية الجامدة.

ثالثاً: هذا التمثيل يحتمل القراءة المحورية ويحتمل القراءة النحوية العاملة بالمعنى السيويهية للعبارة أي (عامل + محلان).

رابعا: الأمر المثير في هذا التوجه التمثيلي، قيامه على توظيف مبدأ أساسي من مبادئ الاستعارة التمكينية القديمة : المحمول الفعلي لا مكان له داخل امكنة (او محلات) الشبكة بخلاف الموضوعات وهذا بينه وبين الثنائية التمكينية السيويهية القديمة [اللاعل والمحل] ترادف مثير للدهشة حقا فالمحمول «لا محل» والمسافة المحورية الدلالية تتسع لمحلين.

ب - الإفضاء في المستوى المحوري بين الأفقية والرئاسية

ان الحدث الذي يدل عليه الفعل هو الذي يقتضي من الناحية الدلالية كاسبا ومنفعلا و هذا معناه ان الحدث هو العنصر الوحيد الذي يناسبه ان يكون مصدرا للضبط المحوري في المستوى الدلالي. الا ان ههنا مشكلا يواجه كل نظر نحوي عاملي المنحى وهو مشكل ترتيب الإفضاء في حال تعدد العناصر التي تفتقر الى الانتظام العمولي. و الحلول المتاحة في خصوص هذا الإشكال ترتد في مجملها الى

حلين أساسيين: الحل الأفقي القائم على مبدأ تركيز القوة العاملة و الحل الرئاسي القائم على مبدأ تشتيت هذه القوة عبر الوسائط الإفضائية. وليس غريبا ان نتوقع في هذا الشأن أن الإفضاء في النحو التوليدي في كل مستوياته لا يناسبه ان يكون الا رئاسيا وذلك بناء على ما رأيناه سالفا من شيوع هذه الرئاسية في التمثيلات التوليدية ومن اطراد للوسائط في هذه التمثيلات، إمعانا في الدفع بمبدأ التشتيت الى أقصى نتائجه التي يحتملها. وأوضح هذه المظاهر على الإطلاق البنية المركبة التي تنتظم في منطقتها العام باعتبار مبدأ الرئاسية وتوزيع الوسائط كما أسلفنا مجملين. هذا ولنا عودة الى تفاصيل الرئاسية والمركبة في الفصل الموالي ان شاء الله.

لكن الإشكال الترتيبي يبقى مع ذاك قائما وذلك في الصيغة التالية : أي موضوعي المحمول يتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة وأيهما يتلقاه بالواسطة؟

ان الاجابة عن هذا السؤال في النحو التوليدي ترتبط ارتباطا مباشرا بمبدأ الفصل بين المجال التفرعي والمجال غير التفرعي للرأس المقولي الفعلي. وذلك ان الفضلة الواقعة في الحدود التفرعية للفعل تتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة بسبب ارتباطها التفرعي بالفعل واما الفاعل فيتلقى الإفضاء المحوري بواسطة ناتج الإفضاء الأول وذلك بسبب من عدم ارتباطه التفرعي بالفعل. هذا الإفضاء غير المباشر يوصف عندهم بالإفضاء التأليفي، ومعلوم ان هذا الارتباط وعدمه هو الذي يوجه - في النحو التوليدي - البنية المركبة وجهتها المخصوصة⁽¹¹⁸⁾.

ان هذا الترتيب للإفضاء المحوري باعتبار المباشرة وعدمها يستدل التوليديون لصالحه انطلاقا من ملاحظتين أولاهما ان «اختيار المفعول هو الذي يحدد الدور المحوري المناسب للفاعل والعكس غير صحيح اي أن اختيار الفاعل لا يؤثر في الدور المحوري للمفعول:

11 - أ - john broke a leg last week

ب - john broke a vase last week

الموضوع الفاعل في الجملة الاولى «منفعل» وفي الثانية «كاسب» وهذا لامعنى له الا ان اختيار الفضلة هو الذى يحدد الدور المحوري للفاعل»⁽¹¹⁹⁾

تعلقنا على هذا التحليل التوليدي نلخصه في السؤال الآتي:

118- هذه النظرية في الإفضاء المحوري من نقائصها أنها لا تبين كيف تتلقى الملحقات ادوارها الدلالية وهي المعدودة عندهم خارج دائرة الإفضاء المحوري.

119- تراجع تفاصيل الوظائف النحوية في نحو العاملة والربط في:

- Marantz, A(1981) *A theory of Grammatical relations*

- Marantz, A (1984) *On the nature of Grammatical relations*

الاسناد المحوري المتعلق بالموضوع الفاعل اذا كان يناسبه ان يكون تأليفيا في حالة الفعل المتعدي فكيف السبيل الى هذه التأليفية في حالة الفعل الازم؟

هذا السؤال نرى أنه تنبيه الى نقطة ضعف حادة في التحليل التوليدي المذكور، لكن قيام هذا التحليل وبصرف النظر عن مسألة التأليفية على كون اختيار الفضلة يتدخل في تحديد دلالة الفاعل يمكن ان نقره في التأويل من موقف النحاة العرب القدماء من امثال ابن مالك وابن هشام الانصاري⁽¹²⁰⁾ القائم على فكرة ان المفعول يخص الاسناد. ثم ان هذا الاتجاه في ترتيب التخصيص بعد الاسناد وفي اعتبار التخصيص معنى يدخل على الاسناد لتقييد مكانه او زمانه او هيئته وغير ذلك من مناطات التخصيص قد عرفناه في صورته المفصلة عند الجرجاني في "الدلائل" دون غيره من النحاة.

اما الملاحظة الثانية التي يستدل بها التوليديون لفائدة الترتيب المعمول به عندهم في ما يتعلق بالإفضاء المحوري فهي أن « هناك مفاعيل مسكوكة » (Object Idioms) فاعلها موضوع حر (free argument) والعكس لا يجوز اي لا وجود لفاعل مسكوك مفعوله موضوع حر ومن الامثلة التي شاعت عند نحاة النموذج المعجمي الوظيفي⁽¹²¹⁾ في هذا الباب:

- 12 - أ - Kill an insect
- ب - Kill a conversation.
- ج - Kill a bottle (i.e empty it)
- د - Kill an audience (i.e won them).

ان الدور المحوري الذي يسند إلى الفاعل يسند اليه بصفة تأليفية إذ إنه يتحدد باعتبار دلالة الفعل ومكوناته في الأخرى. وباختصار، الفعل يتناول المفعول بالوسم المحوري. والنتائج... هو الذي يتناول الفاعل بالوسم المحوري وهذا معناه أن « الموضوع الفاعل » يتقدم في هذا المستوى من التحليل وكأنه يشغل « الثقب » المخصص له في الشبكة المحورية بعد احتلال المفعول لمحله من هذه الشبكة. هذا التحليل إذن قائم على التمييز بين الوسم المحوري المباشر وغير المباشر.

أولاً: ظاهرة المفعول المسكوك يرادفها في النحو العربي جملة في الأحوال التي حملت محمل وجوب حذف الفعل فيها كما في الامثال ونحوها (الكلاب على البقر - امر مبيكاتك لا أمر مضحكاتك - كل شيء ولا شتيمة حر). ووجه الترادف أن هذه الأحوال، الفاعل فيها موضوع حر أما زعمهم أن المفعول لا يمكن ان يكون موضوعا حرا فليس بشيء ولعل الأحوال التي يحذف فيها

120 - سنعود إلى هذه المسألة بما يناسبها من التفصيل في مبحث "البنية التركيبية ونظرية سر - نط"

121 - انظر على سبيل المثال: "Control and Complementation" (1982) - Bresnan, J.

المفعول جوازاً لدليل وكذا الأحوال التي يُنزل فيها الفعل منزلة الفعل اللازم ولا يذكر فيها المفعول لعدم تعلق غرض مخصوص به في النحو العربي، تقدم من الأدلة ما يكفي في هذا الخصوص.

ثانياً: هذا التحليل قائم على سؤال مشترك بين النحو العربي و النحو التوليدي (والتزادف ان ثبت في مستوى السؤال فان الاجابات لا يجب بعد ذلك أن تكون مترادفة وهذا أمر معروف في القراءات التأويلية التي من الصنف الذي ارتضيناه في هذه الرسالة) والسؤال هو سؤال العلاقة الترتيبية بين مجال الابتداء ومجال الفعل أو العلاقة الترتيبية بين الإسناد والتخصيص وذلك في التأويل الذي تكمل فيه الاعتبارات الاسنادية - التخصيصية العلاقة بين مجال الابتداء و مجال الفعل ولا تعوضها، وذلك بأن يعتبر الابتداء و مجاله مع الفعل و فاعله مجالا اسناديا و ما سوى ذلك مجالا تخصيصيا.

ثالثاً: انحرار النحو التوليدي - في مستوى العلاقات الدلالية - إلى التمييز بين الوسم المحوري المباشر وغير المباشر دليل آخر على ان هذا النحو يستمد من المنطق اللفظي وعوارضه المعروفة في العملية العربية من افقية ورتاسية ووسائط. إلخ...

رابعاً: ان تدخل المجال التفريعي (=الداخلي) في تحديد المجال غير التفريعي (=الخارجي) في المستوى المحوري يلزم عنه إشكال علاقة الأصالة والفرعية بين المجالين. وهذا اللزوم يقرب النظر التوليدي في هذا الإشكال من النظر النحوي العربي القديم في مسألة الأصالة والفرعية بين الابتداء والفعل وهي المسألة التي كان يندرج النظر فيها في إطار السعي إلى التعليل من الأنواع الأساسية.

الباب الثالث:

«العاملية» ونظام التمثيلات التركيبية في النحو التوليدي

الفصل الاول: البنية المركبية: نظرية س - خط
و مسطرة تقليل الأنواع البنيوية الأساسية

الفصل الثاني: بنية المركب: ومبادئ التنظيم البنيوي الرئاسي

الفصل الثالث: العلاقات البنيوية

(مبدأ التنظيم الرئاسي لبنية المجال
بين البنية العاملة والبنية الشكلية)

الفصل الاول

البنية المركبة : نظرية س - خط و مسطرة تقليل
الأنواع البنيوية الأساسية المنفصلة والمتصلة

- تقديم

- البنية التركيبية : التعريفات والعلاقات البنيوية

أ - التعريفات المركبة

1 - بنية التعاريف . تمام الماهية و جزؤها وعرضها

2 - التعريفات المركبة والمبادئ الميزانية

3 - العلاقات البنيوية (الإشراف والسبق والعملية)

ب - الجملة المتخيلة والصور الميزانية الكاملة

ج - التنوع الاستعماري لأصول الألفاظ الوصفية

د - التقطيع والحدود بين المجالات

تقديم

يتعلق بالتمثيلات التركيبية في النحو التوليدي ضربان أساسيان من الخصائص هما الخصائص المعجمية والخصائص البنيوية. ولما كان المبحث السابق⁽¹⁾ نظرا في الخصائص المعجمية التي تساهم في تحديد بنية الجملة فإن هذا المبحث نريد له ان يكون نظرا في الخصائص البنيوية للتمثيلات التركيبية.

سنتناول التفاصيل المتعلقة بالمسألة البنيوية من الحثيات ذاتها التي اعتمدناها سابقا زوايا للنظر في المسألة المعجمية وهي الحثيات التي تترد في مجملها إلى زاويتين اثنتين:

- أ - النوايا التوحيدية و المقاصد المرتبطة ببرنامج اختزال الأنواع البنيوية.
ب - "المقدمات العاملة" الثاوية وراء التفاصيل النحوية والجزئيات التطبيقية التي يتداعى ويتوارد بعضها بسبب من بعض في اطار المسألة البنيوية.

في الزاوية الاولى سينصب النظر أساسا على نظرية للبنية المركبية اشتهرت في النحو التوليدي بنظرية س - خط و التي تهدف في المقام الأول الى استخلاص الخصائص المشتركة بين مختلف أنواع المكونات التركيبية (م س، م ف، الخ) وفي هذا الاطار، وفي سياق المقاصد الاختزالية والنوايا التوحيدية المشار إليها سنرى ان هذه النظرية أريد لها ان تكون على درجة عالية من المرونة الصورية والابستمولوجية بحيث تكون صالحة لتحليل الخصائص البنيوية للمكونات المركبية وللمكونات الجمالية على حد سواء، على اختلاف بين هذه وتلك في الطبائع المقولية التي تتخذها رؤوسها وهو اختلاف يتقدم في الظاهر باعتباره أصلا للتنوع والتعدد البنيويين إلا أنها في التأويل المحكوم بمبادئ نظرية س - خط، تنطمس فيها مظاهر التنوع و التعدد لفائدة مناطات الوحدة و التجانس البنيوي المنصوص عليها في ضوء تلك المبادئ.

اما في الزاوية الثانية فسينصب النظر أساسا على «المقدمة المكانية» وذلك انطلاقا من الاعتبار الآتي: اذا كانت العاملة تنبني على مقدمة «المكان» باعتبارها مقدمة أساسية ومرجعاً استعاريا. مركزيا، من خيوطهما و مكوناتهما تستمد الألفاظ و الأوصاف العاملة معانيها الأولى فإن العبارة العاملة لمباحث النحو التوليدي تستوجب من الناحية المنهجية والابستمولوجية البحث عن تجليات هذه المقدمة في ثنايا البيانات النحوية التفصيلية، وذلك من منطلق ان الامكانات التأويلية المتاحة في مجال العبارة العاملة ينبغي أن تستفيد في المقام الأول من هذه التجليات.

ان تقييد النظر تعليقا وتعقيبا، في هاتين الزاويتين مستمد من طبيعة العناصر التفصيلية والبيانات الجزئية التي تندرج في سياق النظر التوليدي في المسألة النبوية والتي ترتد في مجملها الى القضايا الأساسية التالية:

- المفاهيم الأساسية في "البنية المركبية".
 - نظرية س - خط والمقولات المركبية (م ف، م س، م و، م ح).
 - نظرية س - خط والمكونات الجمالية (ج و ح).
 - العلاقات النبوية داخل البنية المركبية (التحكم المكوني، والعاملية).
 - المسألة النبوية والقضية الأكسائية في ضوء افتراض «التشعيب الثنائي».
 - المفاضلة بين القول بـ «المقولات المعجمية» والقول بـ «السمات التركيبية» وأيهما أحق بصفة «الاوليات التركيبية».
- تعالقنا في هذا الفصل من زاويتي النظر المذكورتين أنفا سنتقسم باعتبار هذه القضايا الست الأساسية من قضايا المسألة النبوية.

* * *

(i) - البنية التركيبية: التعريفات والعلاقات النبوية.

1- ان الحديث عن البنية التركيبية في اطار المسألة المعجمية وجهته في البحث السابق مجموعة من المبادئ - والأفكار اهمها:

ان الوحدات المكونية تستوجبها البنية الموضوعية للمحمول.

- وان المركب الاسمي الفاعل يستوجه أيضا مبدأ الإسقاط الموسع الذي ينص على ان الجملة تتخذ فاعلا وجوبا.

- وان المقولات التركيبية للمكونات المركبية (اي الأنواع المقولية للمركبات) تتحدد معجميا (م ف هو المركب المرؤوس ب (ف) و م س مرؤوس ب (س) و م ح مرؤوس ب (ح) و م و مرؤوس بالصفة).

- يميز التوليديون فيما يتعلق بمواقع المركبات الاسمية التي يتضمنها التمثيل التركيبي بين صنفين من المواقع:

أ- المواقع الموضوعات وهي أصول بالنسبة للميزان المحوري (=البنية الموضوعية) وهي موقع الفاعل وموقع المفعول على اختلاف بين الموقعين في ان احدهما خارجي يتحدد باعتبار مبدأ الإسقاط الموسع وهو الأول والآخر داخلي يتحدد باعتبار مبدأ التفريع المقولي و هو الثاني.

ب - المواقع اللاموضوعات وهي زيادات بالنسبة للبنية الموضوعية أي أنها لا مقابل لها في الميزان الدلالي - المحوري، وتمثلها الملحقات⁽²⁾.

هذا التمييز مبني على أساس الفصل بين ثلاثة مجالات هي الإسناد و الفضلة و الإلحاق، والمجال الداخلي الوحيد في المقاييس المركبية هو الفضلة أما الإسناد والإلحاق فمجالان خارجيان. أما الاسناد فصفة الخارجية فيه تكمن في كونه لا يتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة بل بالواسطة التأليفية وفي المجال الإلحاقى تكمن في كونه يوجد خارج المسافة المستهدفة بالإفضاء المحوري.

2 - أما الحديث عن البنية التركيبية في واجهتها البنيوية فيبدأ عند التوليديين:

- بوضع قائمة لأنواع المركبات المختلفة، مقترنة بتعريفاتها الشجرية، و التعريف الشجري يصاغ صوريا في إطار ما يعرف بالقاعدة المركبية وهذا معناه ان كل مقولة مركبية يجب أن تقتزن في التعريف بقاعدة خاصة بها تحدد نوع العناصر التي يمكن ان تنتظم في اطارها وجوبا وجوازا⁽³⁾

- ثم بوصف العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الشجرة المركبية⁽⁴⁾

وفيما يلي نعرض تفاصيل الموقف التوليدي عرضا محايدا نبني فيه على الاختصار ثم نخرج بعد ذلك على التعليق والتعقيب في ضوء زوايا النظر المذكورة في المقدمة.

2 - Adjuncts (الملحقات اعتبرت زيادات في النحو العربي كذلك لكن بالنسبة إلى الميزان اللفظي لا الدلالي)

3 - إن القواعد المركبية عبارة عن تعريفات تجمع بين الذاتيات وهي الأجناس المقولية التي تستزل من المركب المعروف منزلة الرأس (أي منزلة الجزء من ماهية افراده كما يقول المنطقة في تعريف الكلليات) وبين العرضيات وهي المصاحبات للجنس المقولي (أي الخارجة عن ماهية افراد الجنس المقولي) وهذه المصاحبات تنقسم الى قسمين (كانقسام العرضي المعروف عند المنطقة بكونه الكل الخارج عن ماهية افراده كالمتحرك و الضاحك بالنسبة الانسان): لأنها قد تكون لازمة (=الخاصة) وغير لازمة (=العرض العام). لأن المصاحب العرضي إن اختص بماهية واحدة كالضاحك بالنسبة للإنسان فهو الخاصة لأن الضاحك ليس داخلا في ماهية الانسان ولايوصف به غيره من الحيوانات وإن لم يختص بماهية واحدة بل يوجد فيها وفي غيرها فهو العرض العام كالماشي بالنسبة للانسان فإنه خارج عن ماهيته ويوجد في الإنسان وفي غيره من الحيوانات فالخاصة والعرض العام كلاهما عرضي (انظر "القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية" لنجم الدين القزويني المعروف بالكاتبي) غاية الأمر أننا نرى أنه من المفيد جدا في إطار التمييز الذي عملناه في هذا الهامش أن يبحث في الطبيعة التعريفية للقواعد المركبية من حيث كونها حدودا أو رسوما تامة أو ناقصة.

4- إن ترتيب العلاقات البنيوية بعد التعريفات نرى أنه يندرج في سياق المبدأ القديم الذي ينص على أن ترتيب العلاقات القضية والاعتبارات التصديقية الأفقية عموما بعد الحدود والرسوم وهو ترتيب محكوم بأعراف الصنعة المنطقية القديمة.

أ - التعريفات المركبية:

« القائمة الآتية قائمة لأنواع المركبات المختلفة، جعل فيها لكل مركب قاعدة خاصة به: وفي

الشواهد الرأس هو المحاط بقوسين معقوفين:

أ - $VP \rightarrow V - (Np) - (pp^*)$

[abandon] the investigation after lunch

[work] in the garden.

[leave] his hous

[return]

ب - $NP \rightarrow (det) - (AP^*) - N - (pp^*)$

[poirot]

the [investigation]

the Belgian [detective]

the [dective] with the furnny accent

ج - $AP ----(adv)---A --- (PP^*)$.

[intersted]

very [intersted].

[conscious]of the problem.

entirely [aware] of the circumstances

د - $PP --- (adv)--P ---NP$

[in] france

immediately [after] the investigation.

« [on] the orient express"»

1 - بنية التعريفات المركبية: تمام الماهية وجزؤها وعرضها

هذه التعريفات المركبية مبنية على اساس المقدمة المنطقية القديمة التي كانت تفصل في باب الحدود

بين الذاتي و العرضي و الواسطة بين الذاتي و العرضي. فالمعرفات كما هو معلوم عند المناطق تكون

اما حدودا واما رسوما والفرق بين هذه وتلك أن الحدود تكون بالذاتيات والرسوم تكون

بالعرضيات.⁽⁵⁾

5 - هذا التقسيم أساسه أن الكلّي اما ان يكون مندرجا في ماهية افراده و جزءا منها واما ان يكون خارجا عنها واما

ان لا يكون داخلا فيها ولا خارجا عنها. فباعتبار الدخول في الماهية والخروج عنها انقسم الكلّي الى ذاتي وهو ما كان

داخلا في ماهية افراده و الى عرضي و هو ما كان خارجا عن ماهية فراد والى واسطة وهو ما ليس داخلا ولا خارجا.

أ - فالذاتي في التعريفات المركبة الاربعة هو الأجناس المقولية لأن كلا من هذه الاخيرة يتقدم باعتباره جزءا من ماهية افراده فالفعل مثلا كلي مندرج في ماهية المركب الفعلي.

ب - اما العرضي اي الكلي الخارج عن ماهية افراده فهو العناصر العرضية المصاحبة لكل جنس من الأجناس المقولية الاربعة، لكنها خارجة عن ماهيتها (كخروج وصفي المتحرك والضاحك عن ماهية الانسان. والعرضي كما هو معلوم إن يختص بماهية واحدة كالضاحك بالنسبة للإنسان فهو الخاصة لأن الضاحك ليس داخلا في ماهية الانسان ولا يوصف به غيره من الحيوانات وإن لم يختص بماهية واحدة بل يوجد فيها وفي غيرها فهو العرض العام كالماشي بالنسبة للإنسان فإنه خارج عن ماهيته ويوجد في الإنسان وفي غيره من الحيوانات، فالخاصة والعرض العام كلاهما عرضي.

الأعراض المصاحبة للأجناس المقولية في التعريفات المركبة السابقة تنقسم أيضا باعتبار الخاصة والعرض العام على الشاكلة ذاتها. فالعرض الذي يصاحب المقولة الفعلية في القاعدة المركبة الاولى مثلا أي (م س) - (م ح*) تكمن عرضيته في كونه ليس داخلا في ماهية المركب الفعلي وهو أمر يشار اليه في التمثيل بواسطة الأقواس () وهو ان لم يكن داخلا في ماهية م ف فإنه يختص بهذه الماهية ولا يوصف به غيره من المركبات فهو بهذا المعنى يناسبه ان يكون «خاصة». اما أحد جزأي العرض الذي يصاحب المقولة الفعلية وهو إما (م س) و اما (م ح) فهو «عرض عام» لأنه لم يختص بماهية واحدة هي ماهية م ف بل يوجد فيها وفي غيرها كما ماهية المركب الاسمي وماهية المركب الحرفي وماهية المركب الوصفي، وما كان شأنه ذلك أي «خارجا عن ماهيته». «ولم يختص بماهية واحدة»، فهو عرض عام وليس خاصة .

ج - واما الوسطة بين الذاتي والعرضي فهو الكلي الذي يكون مجموع الماهية لا داخلا ولا خارجا، كالمركب الفعلي مثلا: فإنه تمام ماهية افراده التي هي: ف - (م س) - (م ح)*. فليس بجزء الماهية حتى يقال فيه ذاتي ولا خارجا عنها فيكون عرضيا بل هو واسطة ويسمى هذا نوعا فالنوع هو الوسطة.

من مجموع هذه الاقسام يتبين ان الكليات التي تضمنتها التعريفات المركبة الاربعة السابقة هي النوع والجنس والخاصة والعرض العام وأن النوع (اي النوع المركبي) ليس داخلا في الماهية ولا خارجا عنها لأنه تمامها وان الجنس داخل في الماهية وجزء منها، فهو ذاتي وان الخاصة والعرض العام كلاهما خارج عن الماهية فهما عرضيان.⁽⁶⁾

6 - وجه هذا الحصر، عند قدماء المناطقة أن الكلي كما تقدم لا يخرج عن أحد الأحوال الثلاثة بالنسبة إلى ماهية افراده لأنه إما أن يكون تمام الماهية وإما أن يكون جزءها الداخل فيها وإما أن يكون عرضا لها خارجا عنها.

♦ تعريف المركب إذن هو عبارة عن تحديد للأجناس المقولية، باعتبار أعراضها التي تتصل بها أفقياً، في إطار الانتظام المركبي باعتبار معاني السيادة والربط والإشراف. وهو أيضاً عبارة عن تنظيم أفقي للعناصر (= الأجناس المقولية + الأعراض)، الغاية منه جرد الصورة الميزانية المشتركة بين الأحوال المختلفة التي تنتمي إلى نفس الباب المركبي. فالمركب الفعلي في صورته الميزانية العامة أي:

$$ف - (م س) - (م ح^*)$$

يحتمل التحقق بواسطة المتغيرات التليفية التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{ف} \\ \text{ف} - \text{م س} \\ \text{ف} - \text{م ح} \\ \text{ف} - \text{م س} - \text{م ح} \end{array} \right\}$$

وعلى هذه الوتيرة العامة اطردت التعريفات المركبية الأخرى.

♦ هذه القواعد المركبية مبنية أيضاً على أن الجواهر المقولية تستقل عن أعراضها أي أن المركب قد يجزئه أن يتكون من مجرد الجنس المقولي أي من جزء ماهيته التي لا تقوم بدونه، ولئن كانت هذه الخاصية مطردة بالنسبة للأبواب المركبية جميعاً، فإنها تتخلف في حالة المركب الحرفي، الذي لا يجزئ فيه أن ينتظم من مجرد الجواهر المقولي الحرفي بل يفتقر في ذلك إلى فضلة الحرف بحيث يصح أن يقال بلغة المناطق إن فضلة الحرف جزء من ماهية أفراد المركب الحرفي. فهو إذن يناسبه أن يكون «فصلاً» لا خاصة ولا عرضاً عاماً لأنه جزء الماهية الداخل فيها وليس عرضاً لها خارجاً عنها.

♦ ونذكر أيضاً أن قائمة القواعد المركبية مبنية في إطارها العام على مبدأ الفصل بين «الصورة الميزانية الكاملة»، وصورها التليفية المختلفة. ففي كل باب من الأبواب المركبية الأربعة تمجد ذكرنا لأنواعه على المستوى التليفي. والنحوي التوليدي يذكر مرة أخرى هذه الأنواع من باب التفصيل أو من باب المخالفة للميزان بالنقص. هذا وإن النظر التوليدي، في المسألة البنيوية المركبية سيسعى - كما سنرى في إطار نظرية س - خط في اتجاه مجاوزة هذا المستوى الأولى في محاصرة التعدد والتنوع التليفي، إلى البحث عن الصورة الميزانية العامة والبنية الصورية المشتركة بين الأبواب المركبية الأربعة، بحيث سيصبح النظر في القواعد المركبية المذكورة نظراً في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليقها وفي الأنواع المقولية التي تنزل من الميزان منزلة التفصيل لا المخالفة.

وهذا المنحى في رفع النظرية إلى مستوى ترجع فيه الموازين العامة التفصيلية، إلى ميزان أعم منها جميعا تنزل منه منزلة التلفيظات المختلفة من الميزان الواحد، منحى من المناحي الشهيرة التي انسلكت فيها جهود نحاة العاملية العربية القديمة في سياق برنامج الاختزال والتوحيد الميزانيين.

« فمن ذلك في باب الإضافة مبحث الأسماء اللازمة للإضافة ومبحث إضافة وأيا وأي ومبحث إضافة أفعال التفضيل إلى آخر الأنواع المقولية للمضاف والنحوي في ذكر هذه الأنواع قد يذكرها من باب التفصيل لا من باب المخالفة للميزان ولكنه على كل حل يهتم على الخصوص بالحذف والتقديم والتأخير، وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان. »⁽⁷⁾ ونذكر هنا أن النظرية النحوية العربية القديمة ارتفعت بمسطرة الاختزال الصوري، والتوحيد الميزاني للوقائع التلفيظية إلى مستوى آخر أرقى من المثال المذكور قبل حين بحيث أنها في مستوى من مستويات التأويل تتقدم وكأنها « لم تهتم بالقول المنجز ولكن بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة هي التي تكون الأساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث أن هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول أو تقصر »⁽⁸⁾ « وبلغت أخرى نقول إن النحوي أمام الكلام غير المحدد تحديدا يشبه البيت الشعري فإنه تخيل كلاما محمدا بنى عليه نظريته النحوية. ذلك الكلام المحدد هو جمل كلامية ينتجها النحو اعتمادا على قوائم التصنيف، وتظهر فيها كل المعاني الإعرابية الممكنة وكل المحال وكل المعمولات وكل العوامل⁽⁹⁾ لهذا ينبغي أن يقال إن النحوي العربي أغفل اللغة العربية في تحققها وإنجازيتها، واتجه إلى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية. الجملة التي ينتجها النحو العاملي هي جملة كبيرة متكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة[...]. لا نقصد أن النحوي العربي توليدي يصف القدرة اللغوية إذ من الواضح أن النحو العربي يجيب عن سؤال غير السؤال الذي يجيب عنه النحو التوليدي وسؤال النحو العربي هو: ماهي أنواع الجمل وأصنافها التي تحصر فيها الإنتاجات القولية »⁽¹⁰⁾ ونضيف نحن إلى هذا مايلي: لئن لم يكن المقصود أن نقول إن النحو العربي توليدي ولا إن النحو التوليدي سيبيويهي فإن القصد هنا يتوجه أساسا إلى أن العمق النحوي⁽¹¹⁾ واحد في كلتا النظريتين، فالنحاة في كل من النظريتين يقدمون أوصافا وتفسيرات

7 - انظر احمد العلوي: - التصاوير الزمخشريّة

- 2 Grammaire et Coranité V°

8 - المرجع السابق.

9 - القواعد المركبة في صيغتها السابقة لم ترق بعد إلى هذا المستوى لكنها ستصير إليه في إطار نظرية س - خط.

10 - المرجع السابق.

11 - Le fond grammatical

عن المفردات والتراكيب تقدما يمر من خلال جملة من الخيوط النمذجية والمسالك الفلسفية، والاختلاف إن كان يطارد الصورة التي تقول إليها الأوصاف والتفسيرات في كل من النظريتين فإن وحدة العمق النحوي ثابتة في مستوى هذه المسالك، وتلك الخيوط وهذه لا تخرج في مجملها عن مقتضى النظر العاملي ومستلزم الاستعارة الميزانية.

3 - العلاقات البنيوية:

ماهي الالفاظ والمفاهيم المعتمدة عند التوليدي في وصف العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الفضاء الشجري أي تلك العناصر التي كانت واقعة في ما تقدم في حدودا لتعريفات المركبة الأربعة. سنعرض الموقف التوليدي في هذا الخصوص عرضا محايدا أولا ثم، نتبع العرض بالتحليل والتعليق، وذلك من زاوية مكونات الترادف بين النظريتين النحويتين العربية والتوليديية فيما يتعلق بمبدأ حمل الفضاء اللغوي محمل الفضاء المادي، وأن منطق الإستعارة المكانية هو الذي تحكم في تحليل المستعار له اللغوي لا العكس. فالتحوي العربي نظرا إلى الجملة باعتبارها مسافة تقاس، والنحوي التوليدي نظرا إليها باعتبارها فضاء منتظما هندسيا وفق مبادئ بنيوية محددة، فالجامع بين النحو في كلتا الحالتين أنه «دراسة لجغرافية الفضاء اللغوي» و«قياس له اعتمادا على الأشياء الواقعة فيه بمواصفاتها الخاصة بها».

التحليل:

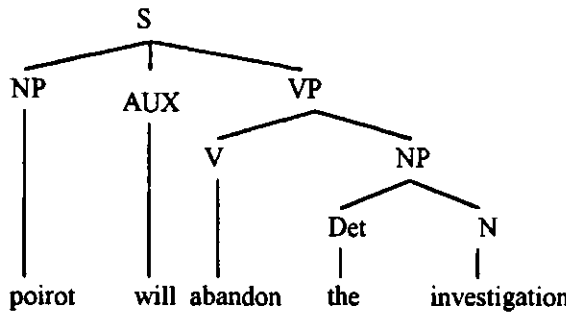
« العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الشجرة المركبة ترجع في مجملها إلى ثلاثة أصناف: "الإشراف" و"السبق" و"التشعب".
الإشراف (12)

♦ لا يكون الموقع الشجري (أ) مشرفا على الموقع الشجري (ب) إلا في حالة وحيدة:

- إذا كان (أ) أعلى من (ب)

- وكان يجوز خط خط، يربط (أ) و (ب)، من أعلى إلى أسفل فقط ♦

ففي الشجرة المركبة الآتية:



ج (S) تشرف على م س (Poirot) و Aux و م ف وكل العناصر الأخرى المندرجة تحت هذه المكونات الثلاثة. أما م ف فلا يشرف إلا على م س The investigation ولا سبيل له إلى أن يكون مشرفا على م س poirot الا ترى أنه لا يجوز ربطهما بخط عمودي مستقيم (=من أعلى إلى أسفل). - هذا وإن التمييز واجب بين الإشراف المباشر وغير المباشر. S مثلا تشرف على Aux إشرافا مباشرا وعلى م س المفعول إشرافا غير مباشر. يمكن النظر إلى الشجرة أيضا في الاتجاه المخالف أي في بعدها الأفقي لا العمودي وفي هذه الحالة توصف العلاقات التي تقوم بين العناصر باعتبار السبق⁽¹³⁾ وعدمه.

السبق

♦ الموقع الشجري (أ) لا يسبق (ب) الا إذا كانت (أ) يسار⁽¹⁴⁾ (ب) و (أ) لا تشرف على

(ب) و (ب) لا تشرف على (أ) أو ولم يكن أحدهما مشرفا على الآخر). ♦

الفعل المساعد في الشجرة المركبة السابقة مثلا يسبق م ف و م ف لا يسبق المساعد مادام م ف يمين المساعد لا يساره و S وإن كانت في اليسار من م ف إلا أنها لا سبيل لها إلى أن تعتبر سابقة للمركب الفعلي، لأنها تشرف عليه. ونذكر أيضا أنه يجب التمييز كما هو الشأن بالنسبة للإشراف بين السبق المباشر والسبق غير المباشر. المساعد مثلا يسبق م ف بالمباشرة و م س Poirot يسبق أيضا م ف لكن السبق في هذه الحالة غير مباشر لأن بينهما المساعد⁽¹⁵⁾.

لقد لاحظ توليديون بعدا آخر في العلاقات الشجرية يمكن تسميته بالبعد التفريعي (ونفضل تسميته بالبعد التشعبي تمييزا له عن التفريع المذكور في الفصل السابق). فالشجرة تتضمن مواقع متشعبة ك S ومواقع غير متشعبة ك NP الفاعل (Poirot)⁽¹⁶⁾ والتشعيب في عمومته يحتمل أن يكون ثلاثيا أو ثنائيا. سنعود إلى هذه المسألة في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل. هناك تمييز آخر في مواقع المركبات الاسمية التي يتسع لها التمثيل التركيبي يجعلها أو يقسمها قسمين: - المواقع التي يشغلها الفاعل أو المفعول.

13 - Precedence

14 - اليمين في العربية

15 - تراجع تفاصيل العلاقات الهندسية بين المواقع الشجرية وأبعادها في:

- Goodall, G. (1987) *Parallel structures in syntax*
- Lasnik, H and J. Kupin (1977) "A restrictive theory of transformational grammar"
- Zubizarreta, M. -I. (1985) "The relationship between morphophonology and morphosyntax: the case of Romance causatives"

- والمواقع التي تشغلها الملحقات Adjuncts .

الأولى توصف بالمواقع الموضوعات (= المواقع - ض) والثانية بالمواقع اللاموضوعات (=الموقع - ض)⁽¹⁷⁾ ولنا عودة إلى هذا التفصيل في مكان آخر. ونرجع الآن إلى بنية المركب الفعلي: (=الموقع - حج). م ف يشرف على ف وعلى م س إشرافا مباشرا، فإذا استعرنا ألفاظ شجرة الانساب⁽¹⁸⁾ لوصف العلاقات بين مواقع الشجرة المركبة جاز أن يقال إن كلا من ف و م س أبوهما واحد. التوليدون يسمون هذه العلاقات "بالتأخي"⁽¹⁹⁾: ف والمفعول م س أخوات وم ف أم للمركب الاسمي (the investigation)⁽²⁰⁾.

إن الفعل تربطه علاقة وثيقة بمفعوله تتأكد من ملاحظة أن المفعول لا يجوز بحال الاستغناء عنه في اللغات ذات النسق الإعرابي الغني كالللمانية مثلا: التي تكون فيها حالة المفعول الاعرابية (المورفولوجية) بحسب طبيعة الفعل الذي اتخذ صلة له فالفعل helfen، مثلا، (=ساعد) يتخذ مفعولا محمورا (=Dative) على حين يتخذ الفعل Sehen (رأى) فضلا منصوبة.⁽²¹⁾

13 - أ - Ich elfe dem mann

رجل جر - ال ساعد أنا

13 - ب - Ich sehe den mann

رجل نصب - ال رأى أنا

لقد اقتبس التوليديون من النحو التقليدي لفظ العاملة Government لوصف العلاقة بين الفعل وفضله وفي هذا الخصوص اقترحوا مبدءا عاما⁽²²⁾ وهو أن: « رأس المركب يعمل في الفضلة ». وفي ما يلي نقدم تعريفا أوليا للعاملية انطلاقا من فكرة أن: « المعمولية بالرأس شرطها التأخي »⁽²³⁾

17 - "A- position" / "A -position"

18 - Genealogical trees

19 - Sisterhood-

20 - « الأم » في أعلى الهرم و« الأخوات » أنداد في العلاقات الأفقية.

21 - هذا التقابل يشبه في العربية التقابل بين المنصوب الصريح في (رأيت زيدا) وغير الصريح في (مررت بزيدا)

22 - هذا المبدأ ألزموا به بموجب التقطيع المركبي للجملة.

23 - "sisterhood". هذا التعريف وصف هنا بالأولية لأنه سيُستهدف بالتعديل والرفقي به إلى درجات عالية من الدقة في كل مرحلة من مراحل التحليل، سيكون متنهاها التمييز بين «العمل بالرأس» و«العمل بالمركب» والذي سنخرجه في إطار العبارة العاملة على كونه مرادفا للتمييز، في العاملة العربية، بين العامل اللفظي والعامل المعنوي.

13 - العاملة:

♦ " (أ) تعمل في (ب) إذا:

(I) - كانت (أ) عاملا

(II) - و (أ) و (ب) متأخين

"العوامل هي الرؤوس" ♦

في الشجرة المركبية السابقة الفعل abandon هو رأس المركب الفعلي والمعمول المباشر هو المفعول. (الرأس V لا يعمل في الفاعل م من Poirot لأن المقول V ليست أختال NP الفاعل. والعاملة هنا توصف بكونها رأسية: «إذا كانت ص رأسا يعمل في ي فإن ص تعمل عملا رأسيا في ي»⁽²⁴⁾ وكل المكونات المعمولة لموقع شجري معين توصف بكونها مجالا عامليا (Governing domain) لذلك الموقع. ففي المثال المعني عندنا هنا بالتحليل المركب الفعلي (VP-) هو المجال العاملي للرأس العامل (V-).

- إن السؤال الذي كان ضمينا في عرضنا المتعلق بالموضوعات الداخلية والموضوعات الخارجية في البحث السابق هو: لماذا يجب أن تتحقق موضوعات الفعل داخل م ف ؟

من الاجابات الممكنة في هذا الخصوص أن الفعل لا يمكن أن يمنح المركبات الاسمية أو الجمل (Clauses) التي يعمل فيها إلا الأدوار المحورية الداخلية؟ وهذا معناه أن المركب الاسمي الذي يحتل موقعا خارج المجال العاملي للفعل لا يمكن أن يتلقى من الرأس الفعلي دورا محوريا داخليا⁽²⁵⁾ إذا كان الرأس يعمل في عنصر ما ويفضي إليه بدور محوري داخلي فإن العلاقة بينهما يجب أن توصف بكونها عاملية محورية⁽²⁶⁾ أي أن الفعل يعمل محوريا في مفعوله أما الفاعل (Poirot) فلا سبيل له إلى المعمولة بواسطة الرأس الفعلي «⁽²⁷⁾.

X head- governs Y - 24

25 - إن إسناد الادوار المحورية اتخذ في النحو التوليدي في صيغه الاخيرة صورة على درجة عالية من التعقيد. سنعرض لتفاصيلها في فصل آخر أما الصيغة المقدمة أعلاه فنندرج في سياق التتبع التاريخي لأصول المسألة.

26 - العاملة المحورية هنا من الالفاظ التوليدية وليست من ألفاظنا التأويلية كما هو الشأن في الفصل السابق فليتبه إلى ذلك.

27 - هذه التعاريف للعلاقات البنوية الأساسية التي تقوم بين العناصر داخل الفضاء الشجري اكتفينا في عرضها بما تبين لنا أنه ضروري بالنسبة لمرحلتنا الراهنة في التأويل والقراءة. وليراجع - من شاء - تفاصيل تلك التعاريف، في أسانيدنا

التوليدية الأصلية، نحو: "Lectures on Government and Binding" - Chomsky, N (1981a)

ويجزئ المراجع - إن شاء الاختصار - النظر في المختصرات المفيدة الواردة عن التعاريف المذكورة في نحو:

- Haegeman (1991)

- Lasnik, H. and j. Uriagereka (1988)

- Riemsdijk, H van and F Williams (1986)

التعليق:

لقد نقلنا هذا النص إلى العربية وأدرجناه على طوله النسبي في هذا السياق بالذات لعلتين: أولاً لأنه يلخص أوليات الموقف التوليدي من مسألة العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر في رحاب الفضاء الشجري وثانياً لأنه يمكن من التعليق عن كتب على أربع مسائل تعني الشيء الكثير بالنسبة لبرنامجنا في هذه الرسالة وذلك أنها عبارة عن مناطات للقرابة الترادفية بين النحويين العربي والتوليدي: أولاً: اشتقاق العلاقات البنيوية (الأفقية والرئاسية) من تعقيدات الأصول الاستعارية المرتبطة بفزياء «المكان».

ثانياً: «الجملة المتخيلة» أو الصورة الميزانية الكاملة.

ثالثاً: التنوع الاستعاري لأصول الالفاظ الوصفية وذلك في إطار برنامج لتنوع الأعراب داخل النحو الواحد وهو برنامج مشترك بين كل الانحاء.

رابعاً: جغرافية المكان اللغوي: التقطيع و الحدود بين المجالات.

* * *

أ - "النحو رهين بفزياء عصره"⁽²⁸⁾ هذا القول ارتضيناه أصلاً أساسياً من أصولنا في التأويل وفي المتابعة الاستمولوجية لمخطات العقل النحوي في تعاقبها التاريخي وفي تزامنها على حد سواء. وفي هذا السياق نرى أن «العاملية» من حيث كونها مذهباً في النظر النحوي بينها وبين «الفيزياء المكانية» قرابة تاريخية، ولزوم محتوم يطاردها وذلك لقيام نسيجها التصوري الأساس على فكرة «الفضاء» و«الإفضاء» التي بينها وبين فكرة «المكان» تجاذب معلوم.

وإذا كانت العاملية تنبني على المقدمة المكانية باعتبارها مرجعاً استعارياً مركزياً من خيوطه تستمد الالفاظ والأوصاف العاملية منطقها ودلالاتها فإن النظر في أصول العبارة العاملية للنحو التوليدي يستوجب البحث عن تجليات هذه المقدمة المكانية بين ثنايا البيانات النحوية التفصيلية لهذا النحو. وبلغه أخرى، الامكانيات التأويلية المتاحة في هذا الشأن يجب أن تستفيد في المقام الأول من هذه التحليلات.

28 - النحو السيويهي مثلاً موقعه في التاريخ العقل النظري يستوجب القول بأنه في شكله العام و في إشتغاله باللغة من حيث كونها «جسماً» تلعب به أعراض «التغير» يناسبه أن يكون امتداداً استمولوجياً طبعياً (لا امتداداً استفادياً مباشراً) للفزياء الارسطية التي اشتغلت بالجسم الطبيعي لا اللغوي من نفس الحثية. راجع تفاصيل هذا التأويل الاستمولوجي في:

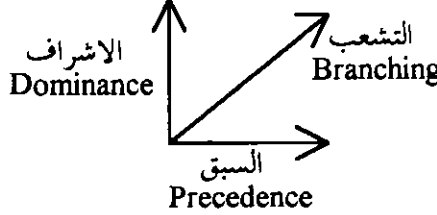
- أحمد العلوي "Grammaire et Coranité"

- وفي رسالة "الأبواب الدلالية و المنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

وفي هذا السياق نذكر أن العلاقات بين مكونات الشجرة المركبة تقوم في إطار أبعاد هندسية مكانية ثلاثة وهي: الإشراف والسبق والتشعب.

وهذه الأبعاد نلاحظ أنها تغطي أبعاد المكان الفيزيائي الثلاثة ولعل الشكل التالي يوضح على نحو

تقريبي ما نريد:



إن قيام النحو التوليدي على هذه المفاهيم الهندسية "الاولى" (29) " دليل على الحضور القوي للمقدمة المكانية الفلسفية - الفيزيائية في هذا النحو وعلى أن العقل النحوي يصعب عليه التخلص من هيمنة الأعراض الانطولوجية.

لكن هاهنا أمراً يجب أن يذكر وهو أن الفيزياء المعاصرة تجعل الزمن بعداً رابعاً من أبعاد المكان كما هو معلوم، والقول بأن النحو رهين، في ما يرتضيه لنفسه من مقدمات أولى، بفيزياء عصره يستوجب السؤال عن مقابل «البعد الزمني» في الفضاء الشجري التوليدي الذي رأينا أنه يستمد أصوله الهندسية من مقدمة «المكان» الفيزيائي ذي الأبعاد الثلاثة: وهي مقدمة منسوخة في الفيزياء المعاصرة بنظرية البعد الزمني الرابع.

إن تغييب «البعد الزمني» به يبدن التوليدي الحدود التي تفصل العلم اللغوي عن العلم المادي التجريبي: «فمن المعلوم أن من المباحث ما يتعلق بحركة الاجسام أو الكائنات برتبتها وأن مراقبة الحركة طرحت مشاكل من جهة موقع المراقب ودرجته الحركية أو السكونية وذلك كله في نوع من أنواع القول الطبيعي الخيري لأن المتحدث عن حركة شيء، ناطق بقول خيري سواء كان الشيء جزءاً من ذرة أم نهراً في خلية أو غير ذلك ولا تختلف أنواع القول الطبيعي الخيري هنا إلا من جهة رتبة القائل [...] هذا من جهة فإن كانت المباحث متعلقة بحركة كحال "العلوم الانسانية" التي موضوعها الحركات، كالحركة اللغوية والاجتماعية والتاريخية والنفسية الخ... فإن ما يصح في الاولى وهو الإخبار عن حركة الاشياء بطريق يقيني كلي كحال الانبياء أو بطريق ظني تجسسي كحال الباحثين، لا يصح هنا لأسباب منها أن الإخبار عن الحركة بطريق يقيني لا فرق فيه بين الإخبار عن الحركة وبين الإخبار عن حركة الجسم [...] أما عندما تكون الحركة موضوعاً للإخبار ولاجسم فإنه يتعذر قيام

الطريق الظني. إذن ما حكم القول النظري في هذه المسائل؟ يلاحظ أن كل قول نظري يجرد الحركة من الحركة والحركة مرادف للواقع... القول النظري لا يسعى ويحب أن يرى سعي الواقع... ولهذا فإنه يصلب الساعي المتحرك فلا يلبث في يده شيء أو يريد أن يصلب فلا يصلب شيئاً فإن المتحدث باللغة الاصطناعية عن الواقع الساعي ينوي أن يجرد الحركة من الحركة والزمن من الزمن والواقع من الواقع فلا يلبث في أقوال هذه اللغة الاصطناعية النظرية لإمؤسساتها ولهذا نقول إن اللغة النظرية لا تنتج إلا نفسها ولا تعيد الواقع [...] إن القول الخيري الطبيعي قائم على مقدمة الخلق. الواقع مخلوق في القول الخيري ولهذا نجد فيه متابعة زمنية ومعادلة لما يخلق في الواقع فالقول الخيري يقع كوقوع الواقع المبين به أما أقوال اللغة الاصطناعية النظرية فهي سكونية كما قدمنا ومعلوم أن المعترف بحركة الواقع معترف بأنه مخلوق لأن كل مخلوق متحرك ساع وكل قديم ساكن فإن قام القول على إزالة الحركة كان كالقائم على مقدمة القدم»⁽³⁰⁾.

إن قيام الشكل الشجري التوليدي على مبدأ تغييب البعد الزمني يندرج إذن في سياق مقدمة القدم الفلسفية التي بها يدشن كل قول نظري تعالیه على الواقع المدروس. هذا وإن المقدمة الفلسفية «قول أول عن الواقع يحدد في قلب النظرية لا في قلب الواقع و به تنال النظرية استقلالها» و«المقدمات الفلسفية في القول اللغوي وغيره وثائق استقلال وسيادة»⁽³¹⁾

- إن العلاقات العائلية في النحو السيويهي مشتقة من العلاقات الهرمية (الرئاسية أو الأفقية) بين الالفاظ والمواقع.⁽³²⁾ واشتقاق مفهوم العائلية في النحو التوليدي من علاقات الإشراف والسبق يندرج في نفس الإطار التصوري ويعتمد على الاستمداد الاستعاري ذاته الذي ينطلق من الأعراض الأنطولوجية المرتبطة بالهندسة المكانية. وعليه فإنه من الجائز أن يقال إن النظر في علاقات السيادة والهيمنة بين مكونات المجال يمكن اعتباره موقعاً من المواقع الترادفية الكبرى بين السيويهيية والتوليديية. وأن مرجع هذا الترادف الاستمداد المشترك من نفس المرجع الأنطولوجي أي الهندسة المكانية وتعميداتها العائلية.

30 - انظر " الواقع اللغوي و الترادف النظري".

31 - المرجع السابق

32 - تراجع في هذا الشأن على وجه الخصوص مسائل العطف وعلاقات السيادة بين الروابط وكذا مسائل العلاقات الرئاسية والأفقية بين مكونات المجال في السيويهيية وكذا مسائل الانقطاع والاتصال. كما هي مفصلة في:

- "اللغة وعناوين الظهور"

- و 2° "Grammaire et Coranité"

أن يغتصب لنفسه صولجان الواقعية»⁽³³⁾. إن الجملة التخيلية أنتجها النحوي التوليدي اعتمادا على قوائم التصنيف وتظهر فيها كل المعاني الممكنة وكل العناصر وكل المواقع الواقعة في القوائم التصنيفية التي تتضمن تصنيفا للعناصر بحسب رتبها الشجرية إلى محورية وإلحاقية ومباشرة وغير مباشرة وتصنيفا للعناصر باعتبار كونها رؤوسا مقولية ولا رؤوساً وتصنيف الرؤوس ضمن قائمة العوامل والفضلات ضمن قائمة المعمولات. كل ذلك كان المقدمة إلى إنتاج الجملة التخيلية أساسا سوريا مطردا في كل الإنتاجات القولية. وهذه الخطة، خطة الجملة التخيلية الطويلة والمكونة من جمل فرعية مكانها أبواب النحو المختلفة. باب كبير من أبواب الترادف بين النحوين التوليدي والعربي. فالنحو العربي لم يخرج في شكله العام عن هذا المنحى التخيلي. جاء في "التساوير الزمخشيرية" في سياق التعليق على إحدى الصيغ الأساسية التي اتخذتها العملية العربية القديمة وهي الصيغة الزمخشيرية» إذا كانت التفعيلة في مجال العروض أمكن صياغتها لأن البيت له حدود، ألا يكون صعبا الحديث عن النقلات الثلاث (الرفع والنصب والجر) مادام القول الحر ليس له حدود معينة؟ وللجواب عن هذا السؤال الكبير نقول إن النحوي العربي لم يهتم بالقول المنجز. ولكنه اهتم بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة [...]. وبلغة أخرى نقول إن النحوي أمام الكلام غير المحدد تحديدا يشبه البيت الشعري فإنه تخيل كلاما محددًا بنى عليه نظريته النحوية. ذلك الكلام المجرد هو جمل كلامية ينتجها النحوي اعتمادا على قوائم التصنيف [...] لهذا ينبغي أن نقول إن النحوي العربي اغفل اللغة العربية في تحقيقها وإنجازيتها واتجه إلى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية» إن هذا الإغفال للغة في تحقيقها والتعالي عليها في إنجازيتها من أجل تخيل الأصول الصورية المشتركة بين المتغيرات التليفية سلوك نظري يجد تفسيره الكامل في ما سميناه سابقا بمبدأ محاصرة التعدد واستشفاف مظاهر الوحدة والبحث عن الكليات. والذي نراه في خصوص هذا العمق الاستمولوجي أنه من ثوابت العقل النحوي، التي تختلف صورتها من نحو إلى نحو. فقد جر ذلك في النحو التوليدي إلى القول الصريح بالقدرة اللغوية، وفي النحو العربي هذا القول ضمني ومستلزم والعاملون السيويهيون وإن لم يقصدوه فإنه يلزم عن نهجهم الموصوف أننا القائم على إغفال الإنجازية والتحقق وتخيل الصورة الموحدة المؤسسة لهذا التحقق وذلك الإنجاز لزوما منطقيا، سواء أرادوا ذلك أم لم يريدوه. وذلك لأن النسق الصوري المعين متى اعتمد أصلا في الوصف والتفسير والمتابعة الاستدلالية والتمثيلية صار لتأثيره اللازمة عنه، سلطان على معتمده بحيث لا يكون لهذا الأخير أن ينكر تلك النتائج إلا أن يصيب بإنكاره النسق الصوري المذكور من أصله. هذا وإن "الجملة الطويلة التخيلية" في كل من النحوين تتنوع أبعادها بتنوع مستويات التمثيل والتحليل

المعتمدة في كل منهما . هناك جملة طويلة متخيلة في المستوى الدلالي وأخرى توازيها في المستوى التركيبي وأخرى تضاهيها في المستوى المنطقي. وقد بينا في بحث سابق في سياق العبارة العالمية للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن العالمية العربية لئن قامت في توجهها العام على التمييز بين الانتظام اللفظي والانتظام المعنوي فإنها اشتغلت عملياً بالاول وأما الثاني فهو يلزم عن النسق الصوري الذي تأسست عليه لزوماً منطقياً كما استدللنا على ذلك في البحث المذكور، وفي إطار هذا الاستدلال بينا أن المقابل الدلالي للجملة الكبيرة التي أنتجها النحو العاملي في صيغته السيوبيهية والزخشرية، وما كان جارياً في سبيلها من صيغ، هي جملة «الإسناد والتخصيص والتقييد» التي استنبطنا أصولها وترتيبها من «دلائل الاعجاز» (أبواب "الفروق" وما ولاها)

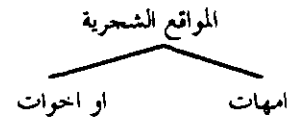
ج - التنوع الاستعاري لأصول الألفاظ الوصفية

إن اللجوء إلى معجم "شجرة الانساب"⁽³⁴⁾ لاشتقاق الألفاظ النحوية لوصف العلاقات البنيوية يندرج في سياق عرف يلجأ إليه النحاة في إطار ما يمكن أن ندعوه ب «التنوع الاستعاري لأصول الألفاظ الوصفية». والذي نريد التنبيه إليه هو هنا المزاوجة التوليدية بين الألفاظ الهندسية والألفاظ التصويرية لوصف نفس العناصر والعلاقات لكن من زاويتي نظرتين وهذا سلوك معروف يتجه إليه النحاة في إطار تنوع الأعراب التي تترجم «الإعراب الكلي». وقد عرف النحو العربي أنماطاً مختلفة من هذا الإعراب التصويري⁽³⁵⁾.

د - التقطيع والحدود بين المجالات.

إن التقطيع المركبي من حيث كونه نتيجة طبيعية للاعتبار التصنيفي بقسميه المقولي والتفريعي هو المرجع الذي تتحدد بموجب مقتضياته الصورية والهندسية التخوم الفاصلة بين المجالات العالمية. هذا

- 34 -



الأمهات قسمان: - أم عليا باطلاق أي أم الهرم الأكبر

- وأمهات دنيا يشرف كل منها على هرم صغير.

أما الأخوات فهن أنداد أفقياً لا تعلو إحداهن الأخرى وليس بينهن من العلاقات إلا ما كان سبقاً أما الإشراف فشأن الأمهات.

35 - راجع إعراب القصور والولي مثلاً في مسائل العطف عند ابن هشام الذي عُرف بتنوعات متميزة في مضممار اللغات الوصفية المتضامنة في قلب النحو الواحد (= الإعراب الربطي، الإعراب المنطقي، الإعراب الجامد...) انظر المزيد من التفاصيل عن هذه التنوعات في "ظهور اللغة وعناوين الظهور".

التقطيع المركبي الذي منه يشتق «العامل» تعريفه (من حيث كونه رأساً للمركب) هو الذي يمنع من وقوع الفاعل معمولاً للفعل في النحو التوليدي لأن الفاعل والمفعول لا يتقدمان في التقطيع المركبي باعتبارهما أخوين لأم واحدة تشرف عليهما في رتبة واحدة.

لقد أخرج الفاعل الرومي من المجال العاملي لرأس المركب الفعلي في التوليدية لأسباب تفرعية وقد ذكرنا قبل قليل أن الاعتبار التفرعي أحد الاعتبارين المرجحين للتقطيع المركبي. فالعامل هو رأس المركب الفعلي ورأس المركب الفعلي يعمل في الفضلة ولا يقع فضلة للفعل إلا ما يتفرع باعتباره الفعل مقولاً. والفاعل ليس عنصراً تفرعياً بالنسبة للفعل كما برهننا على ذلك فيما تقدم أي أنه إذا كان الفعل لا يعمل إلا في مجاله التفرعي فإن معنى ذلك أن الفاعل لا سبيل له إلى الانتظام المعمولي بالنسبة إلى الفعل لأن الفاعل ليس جزءاً من مجاله التفرعي - العاملي. وهذا معناه أن الفاعل يجب أن ينتمي إلى مجال عاملي آخر بينه وبين المجال الذي ينتمي إليه المفعول برزخ لا يبغيان. وهذا إن صح كان دليلاً على أن الحدود بين المجالات العاملة في النحو التوليدي تتحدد باعتبار المعطيات التصنيفية المقولية والتفرعية وباعتبار التقطيع المركبي المشتق منها. إن تعريف العامل في النحو التوليدي بكونه «رأس المركب» وتحديد شروط العمل في انتماء العامل والمعمول إلى نفس الأفق الشجري أي الوقوع على جهة التأخي الأفقي تحت الإشراف المباشر لأم مركبية واحدة، أمران مشتقان من التقطيع المركبي الذي يجعل للمركب رأساً وفضلة متأخين أي متفرعين عن أم واحدة والتقطيع المركبي بدوره مشتق من الاعتبار التصنيفي (تصنيف المركبات المشتق من التصنيف المقولي) ومن الاعتبار التفرعي (الذي ينص على أن الرأس يتخذ مجالاً تفرعياً في التصنيف العمودي، وفي مستوى النظام الأفقي والنسق الترتيبي البنيوي يعمل فيما ثبت في التصنيف التفرعي، أنه يتفرع باعتباره مقولاً).

ما تقدم كان وصفاً عاماً للعلاقة العاملة في النحو التوليدي وللشرط الذي يقيد هذه العلاقة، (وهو أن يكون كل من الرأس العاملي و مجاله الذي هو من تمامه تحت إشراف مركبي واحد وذلك على جهة التأخي و التجاور التام) وتفسيراً لاختلاف سلوك الفعل تجاه المفعول عن سلوكه تجاه الفاعل إذ يعمل في الأول ولا يعمل في الثاني. إلا إن هذا التفسير لم يتجاوز الحدود البنيوية الصورية الصرف وذلك، التنصيب على أن الفعل لا يعمل خارج مجاله المركبي ويبقى السؤال قائماً: لماذا لا يمكن أن يعمل الفعل خارج مجاله المركبي، وبالتحديد، في الفاعل؟.

النحوي كما هو معلوم عندما لا تجزئه العلة الصورية يبحث عن العلة الدلالية وفي هذا السياق ينص التوليدي على أن الرأس من خواصه في المستوى الدلالي أنه لا يسند إلا الدور المحوري الداخلي. وهذا معناه أن الفعل لا سبيل له في الإفضاء المحوري إلا إلى مجاله التفرعي. وهذا معناه أن التفرع المقولي

كما بينا في المبحث المنصرم هو الذي يحدد المسافة التي تستهدف بالوسم المحوري. هذا من معانيه أن المجال التفرعي والمجال المحوري والمجال العاملي أسماء لمسمى واحد لكن باعتبارات مختلفة. أو - في تأويل آخر - هي مجالات يتخذها الرأس في مستويات مختلفة.

خلاصة الأمر إذن أن "كون الرأس الفعلي لا يعمل في الفاعل" خاصية تحتل تفسيرين اثنين:

- تفسيراً دلالياً محورياً وهو أن الفعل لا يعمل إلا في ما يستطيع الوصول إليه بالوسم المحوري.

- تفسيراً مشتقاً من التقطيع المركبي والحدود بين المجالات المرسومة بهدي من مقتضى هذا

التقطيع. وهو أن الرأس الفعلي ليس مأخذاً للفاعل في الهندسة الشجرية المبنية انطلاقاً من التقطيع المذكور، أي أنهما لا ينتميان إلى نفس الالفق الشجري الواقع تحت الإشراف المباشر لنفس الأم المركبية.

يظهر من هذا أن التعليل المتصل بمسألة الفصل بين مجال المفعول ومجال الفاعل لتعليل دائري

يتضافر فيه النحوي والدلالي والتصنيفي بشرطيه المقولي والتفرعي. وهذه لغات نظرية مختلفة تنتمي إلى معاجم وصفية مختلفة في الاستمداد الاستعاري ولكنها تجتمع لتؤسس نظرية واحدة⁽³⁶⁾. إن هذا الجمع

بين اعتبارات مختلفة تنتمي إلى لهجات وصفية متباينة وانخراطها في مسلك التضافر والتعاون لبناء نظرية واحدة موقع من مواقع الترادف الكبرى بين النحو والعربي ونموذج العملية والربط والذي يعيننا أساساً

من أوجه هذا الترادف بصرف النظر عن الجزئيات التفصيلية هو فكرة الفصل الحاد بين مجال الفاعل (=الفاعل هنا كما ذكرنا آنفاً المسند إليه قبل الفعل) وبين مجال الفعل. وبيان ذلك مايلي:

العوامل كما هو معلوم شأنها «الاختصاص» فالأدوات في السيوبية عملها مشروط

بالاختصاص وهي في ذلك تختص بالدخول إما على الفعل وإما على الاسم وهذا معناه أن الاختصاص في هذه النظرية مقولي. القول في الموقف التوليدي السابق بأن العامل في المفعول يجب أن لا يكون

العامل في الفاعل والعكس بالعكس يتضمن قولاً بالاختصاص كذلك إلا أن الاختصاص هنا وظيفي وليس مقولياً كما هو الشأن في السيوبية: أي أن هناك العامل الذي يدخل على المفعول ولا يدخل

على الفاعل والعامل الذي يدخل على الفاعل ولا يدخل على المفعول. إن الفصل بين المجالات الأساسية في العملية السيوبية كان فصلاً بين مجال الابتداء ومجال الفعل. والفصل المجالي في النحو التوليدي،

فصل بين مجال الفاعل ومجال المفعول. فما الفرق بين الفصلين؟.

أولاً: هناك جامع صوري بين الفصلين المذكورين يكمن في كونهما يقومان على التمييز بين

المجال الذي قبل الفعل والمجال الذي بعد الفعل. وفي هذا الخصوص لا بد من التذكير بالفرق الذي يميز

36 - انظر تفاصيل "العلاقة التي تتخذ صفة التعاون بين لغتين نظريتين في: "الواقع اللغوي والترادف النظري"

الفاعل العربي عن الفاعل الرومي⁽³⁷⁾ والذي هو أساس الحدود المجالية التوليدية فالأول مسندٌ إليه بعد الفعل وجوبا كما هو معلوم. والثاني مسند إليه قبل الفعل وجوبا كذلك، ولأجل ذلك فإن الذي يناسبه في المرادفة المفهومية هو المبتدأ العربي لا الفاعل العربي. هذا المستوى من الترادف المفهومي - أقول الترادف المفهومي ولا أقول التعادل الدلالي - بين الفاعل الرومي والمبتدأ العربي يجعل القرابة وثيقة بين الحدود المجالية العربية والحدود المجالية التوليدية وذلك من منطلق أن الجامع بينهما في هذا الخصوص جامع صوري يكمن في الفصل بين مجال أول هو المسند إليه قبل الفعل ومجال ثان هو معمول الفعل. والذي يزيد في توثيق هذه القرابة، بما يرفع الترادف بين النظريتين النحويتين إلى درجات أدق وأظهر وأفصح، أن المرجع التقطعي المؤسس لفكرة الفصل الحدودي بين المجالات ولطبيعة الحدود المجالية المرسومة في الحالتين هو: «التقطيع المركبي» في الحالة التوليدية والتقطيع المسافي العائلي في الحالة العربية والجامع بين التقطيعين قيامهما معا على مبدأ أن: «العامل والمعمول الذي هو من قامه» هما الوحدة الأساسية في التقطيع البنيوي التركيبي⁽³⁸⁾.

بقي أن نشير إلى أمر أخير وهو أنه يمكن الاستدلال على أن القرابة بين الشكل التوليدي الأساسي القائم على التمييز بين مجال "الفاعل" ومجال "المفعول" وبين الشكل العربي، قرابة بينه وبين الصيغة الدلالية لهذا الأخير وليس الصيغة السيوبية. والمقصود بالصيغة الدلالية الشكل الذي يميز بين مجال الاسناد ومجال التخصيص⁽³⁹⁾. والذي أراه في هذا الشأن أن الشكل الدلالي [الاسناد - التخصيص] الذي اشتهر في النحو العربي بعد سيوبه شكل يناسبه أن يكون مكملًا للشكل السيوبي وليس متغيرًا تمثيليًا له: وذلك أن يجعل المجال الإسنادي مستغرقًا لجملة المبتدأ وجملة الفاعل وأن يجعل المجال التخصيصي مستغرقًا لكل ما وصف في النحو العربي بكونه ينتصب بعد «تمام الكلام» فتمام الكلام هذا ذكر في مفتاح باب المنصوبات⁽⁴⁰⁾ من زاوية منطق تقطعي يقوم على التمييز بين مجالين:

37 - انظر الدراسة الوحيدة التي نعرفها في هذا التمييز في الشطر الثاني من: "الواقع اللغوي والترادف النظري".

38 - التقطيع المركبي التوليدي معناه أن المركب هو الوحدة الأساسية في التحليل. وكون المركب عبارة عن مجال يعمل بعضه في بعض لأنه مكون من الرأس المقولي العامل والفضلة المعمولة يجعله مرادفًا ممتازًا للمجال في القاموس السيوبي. فالقول بالعامل والمعمول في النحو العربي معادل للقول بالمركب في النحو التوليدي.

39 - مجال الاسناد كما هو معلوم يستوي بالنسبة إليه أن يكون المسند إليه قبل الفعل أو بعده ويستوي فيه أيضا أن يكون العامل فعلا أو غير فعل ولأجل ذلك فإن لفظ «المحمول» في هذا المستوى يعوض لفظ العامل. أو إذا أردنا الحفاظ على لفظ «العامل» في هذه الحالة أضفنا إليه وصف "الدلالي" تمييزا له عن العامل البنيوي.

40 - انظر "كتاب المقتصد في شرح الإيضاح" للجرجاني.

- مجال «تأسيس الكلام» ومجال «تتميم الكلام». يرادف الأول في النظرية التوليدية «البنية الموضوعية» التي تشمل الفاعل و المفعول كما رأينا، ويرادف الثاني «الملحقات».

غاية الأمر، أن الذي نريد بيانه في هذا السياق هو أن العقل النحوي مطارد في عمومه بما نسميه التنوع التمثيلي للأشكال التقطيعية الأساسية فهو يهتدي إلى التمثال الصوري البنيوي بحكم جملة من الثوابت النمذجية التي تعتبر جزءا من جراثيمته الأساسية لكنه يجاوز التمثال الصوري إلى التمثال الدلالي الموازي له والغايات تختلف فهي إما وصفية تأسيسية وإما تفسيرية تعليلية... إلخ

وبعبارة جامعة نقول إن: التنوع الاستعاري لأصول الالفاظ الوصفية والتنوع التمثالي للأشكال التقطيعية الأساسية. من الثوابت المسطرية الملازمة للعقل النحوي والأنحاء المختلفة - كما قد تبين من الموازنة السابقة بين النحوين العربي والتوليدي - لا تختلف في هذا الخصوص إلا في الواجهة التي يتخذها التوظيف النظري لهذه الثوابت.

الفصل الثاني:

بنية المركب و مبادئ التنظيم البنيوي الرئاسي

المحور الاول: التنظيم الإسقاطي لبنية المركب والموازنة
بين الحل الرئاسي والحل الأفقي

المحور الثاني: النظرية الإسقاطية و برنامج محاصرة التنوع والتعدد

المحور الثالث: الميزان المركبي الواحد و تنوعاته المقولية

المحور الأول:

التنظيم الإسقاطي لبنية المركب والموازنة بين الحل الرئاسي و الحل الأفقي

- مقدمة

- بنية - المركبات واختزال التعريفات المركبية

• التحليل: بنية المركب الفعلي مثالا

- رأس + فضلة = إسقاط وسيط

- إسقاط وسيط + مخصص = إسقاط أقصى

• التعليق:

(I) - النظرية الإسقاطية : الأصول التقطيعية

(المركبية) بين «الأفقية» و«الرئاسية»

(II) - التنظيم الإسقاطي نسق للتعريفات. (الموازنة بين الشكليات

الشجرتين التوليدي واليوناني الفرفوري)

(III) - التزادف بين التوليدية والسيبويه في توزيع الأدوار المجالية

تقديم:

إن الموقف التوليدي في ما يتعلق بالنظام البنيوي داخل المركب الفعلي موقف، على تشعب مسالكه وقضاياه وتفاصيله، يمكن إرجاعه إلى قضيتين جوهريتين:

أولاً: الموازنة فيما يتصل بالنظام البنيوي المذكور بين الحل الأفقي والحل الرئاسي والانتصار الاستدلالي للحل الثاني وفي هذا الإطار تم التمييز بين ثلاثة مستويات للإسقاط البنيوي:

أ - الإسقاط الوسيط الأدنى (=الرأس المقولي + الفضلة)

ب - الإسقاط الوسيط الأعلى (=الإسقاط الوسيط الأدنى+الملحق) وهذا المستوى الثاني قد يتكرر أي أن الإسقاط الوسيط قد يكون أعلى بإطلاق إذا كان الملحق واحدا وقد يكون أعلى لا بإطلاق (أي نسبيا) وذلك إذا تعددت الملحقات.

ج - الإسقاط الأقصى (=الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق + المخصص).

ثانيا: بناء نظرية بنيوية موحدة للمركبات تقوم على مبدأ الرئاسية الهرمية التي ظهرت مزيتها في الاستدلال على حساب مبدأ الأفقية. هذا التوحيد، المدعو عندهم توسيعا للشكل الإسقاطي، انسلكت مسائله عبر شعبتين اثنتين تصب كلتاهما في برنامج محاصرة التعدد والتنوع:

أ - الشعبة الأولى: بيان أن الشكل الإسقاطي المنتظم هندسيا وفق مبدأ الرئاسية «صورة ميزانية كاملة» والمتغيرات التليفية قد توافقت بدون زيادة ولا نقصان وقد تخالفها بالزيادة⁽¹⁾ أو بالنقص، وفي حالة النقص يكون التلخيص صورة مجتزأة من الشكل الميزاني العام.

ب - الشعبة الثانية: بيان أن الشكل الرئاسي المزعوم أصلا لكل تلخيص مركبي فعلي به من مجامع المرونة الصورية ما يجعله قادرا على استيعاب ثلاثة من مظاهر "التنوع" في هذا المستوى، سنعرض لكل منها في هذا التعليق بما يناسبها من التفصيل وهي:

1 - التنوع الرتبى في اللغات.

2 - التنوع المقولي في المركبات

3 - التنوع في الطبائع المركبة من جهتي المفردة والجمالية.

النظر التوليدي في المسألة المركبة يكاد لا يخرج عن هذه الشعاب الأساسية.

* * *

سننتقل الآن إلى التعليق على تفاصيل التحليل التوليدي في هذا الشأن ولن يخرج هذا التعليق في

عمومه عن ثلاثة أبواب:

1 - ستأتي تفاصيل هذه الزيادة لاحقا في إطار التعليق على المواقع المدعوة بـ «المواقع الملحق» والإلحاق هنا غير الإلحاق المستفاد من لفظ الملحق المقابل للفظي الفضلة والرأس.

♦ المسألة الإسقاطية وارتباطها بالأصول التقطيعية الأساسية المعتمدة في النظرية. وفي هذا الباب سنبين أن التنظيم الإسقاطي لبنية المركب مشتق من المرجع التقطعي المركبي.

♦ المسألة الإسقاطية والمسألة الحدية أو التعريفية وفي هذا الخصوص سنبرهن على أن الشكل الإسقاطي المزعوم أصلاً للنظام البنيوي المركبي ليس إلا نظاماً في "التعريفات" يجري في سمته العام على منهاج الشجرة اليونانية القديمة في ترتيب الأجناس والأنواع والأعراض والخواص.

♦ المسألة الترادية، وفي هذا الباب سنبين جملة من أوجه التواصل الترادي النظري بين اللغتين النحويتين "السيبويهية" و"التوليدية" وذلك انطلاقاً مما لاحظناه من أوجه القرابة بين "المركب" التوليدي و«المسافة» السيبويهية، فبين هذا وذاك جامع صوري يكمن في أن كلا منهما «بمحال عمل بعضه في بعض» الرأس في الأول يعمل في فضله والعامل في الثاني يعمل في المعمول.

بنية المركبات: واختزال التعريفات المركبية

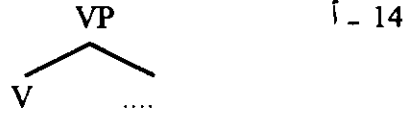
الحديث عن بنية المركبات في النحو التوليدي وجهته نوايا توحيدية ومقاصد اختزالية صورية تقدم شرح جملة من خيوطها وتفصيلها، هذه المقاصد وتلك النوايا، المستهدف الأول بها المتعدد والمتنوع، والمطلوب هو اكتشاف الوحدة التي يمكن أن يرجع إليها التعدد والتنوع، والكلبي الوحيد الذي هو أصل للأجزاء.

إن ما اشتغل به النحاة في هذا الخصوص لم يخرج عن استخلاص الخصائص الصورية المشتركة بين الأنماط المركبية الأربعة: م س، م ف، م و، م ح. والغاية المرجوة التمكن من تعويض القواعد المركبية الأربع السابقة⁽²⁾ بقاعدة وحيدة يكون من خصائصها التعميم والبساطة أي الكلية والوحدة والتجانس. سنستعرض جزئيات الموقف التوليدي في هذا الشأن ثم نتبع الاستعراض المحايد بالتعليق والمناظرة والمتابعة والتعقيب في ضوء مبدأ «الثوابت العاملة» التي تطارد الفكر النحوي، وذلك على الشاكلة التي انتهجناها في ما تقدم من مسائل.

• التحليل: بنية المركب الفعلي (الموازنة بين الأفقية والرئاسة في بنية المركب)

$$أ = \text{رأس} + \text{فضلة} = \text{الإسقاط الوسيط}$$

«لقد انحصر تناولنا للمركبات لحد الآن في كونها تتضمن مكونين اثنين هما الرأس (=المقولة المعجمية) و الإسقاط (= المقولة المركبية) وهذا معناه باللغة الشجرية أن المركبات الفعلية مكونات تنظم وفق البنية الشجرية الآتية:



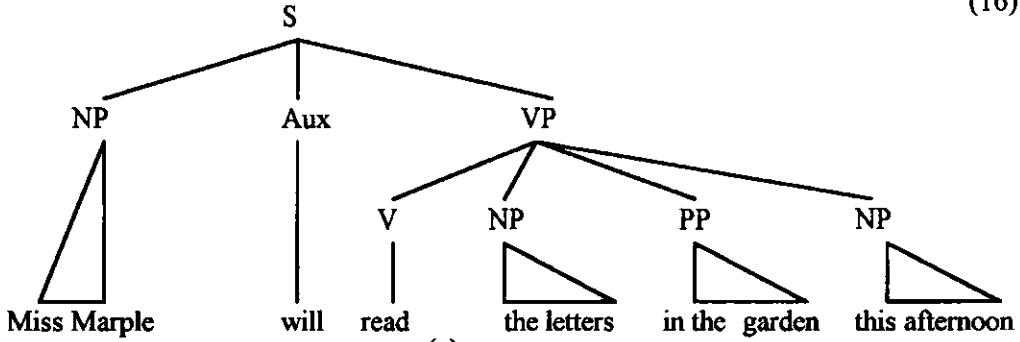
يمكن تمثيل هذه البنية باعتماد القاعدة المركبة الآتية:

14 - ب - $VP \rightarrow V - \dots$

بناءً على ذلك الجملة (15) يناسبها التمثيل الشجري (16):

(15) - Miss Marple will $[_{VP}$ read the letters in the garden shed this afternoon]

(16)



إن بنية المركب الفعلي في (16) بنية "منبطحة" (3) بمعنى أنه لا وجود لهيكلية داخلية بين المكونات الفعلية إذ كل المكونات الداخلية للمركب الفعلي عوملت على منوال واحد. إلا أن هذه البنية، [الحدس التمثيلي يقضي بأنها، ليست الصورة التمثيلية المثلى للمركب الفعلي. سنبرهن على هذا الموقف من خلال التعليق على الأمثلة (17):

17 - أ -

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so

17 - ب -

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so tonight

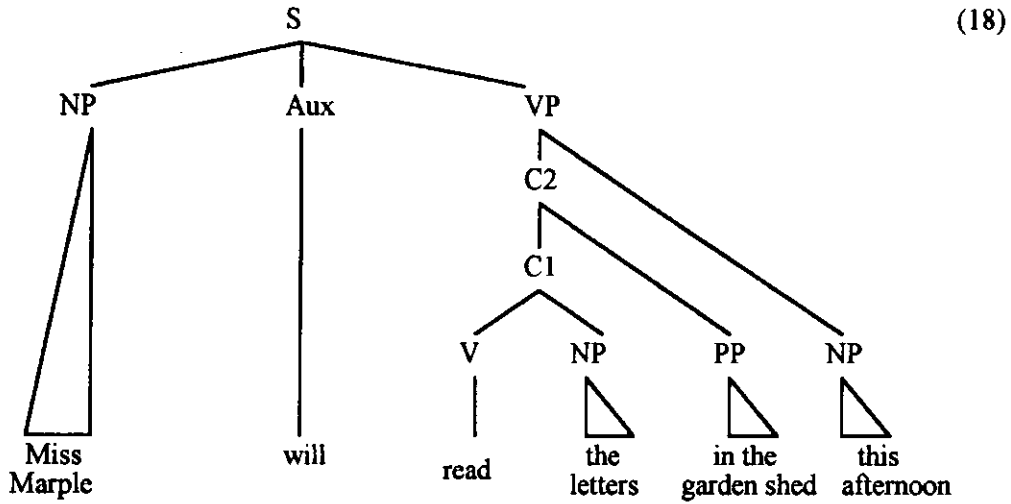
17 - ج -

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so in the garage tonight

في (17) العبارة do so في الجملة المعطوفة تعوض جزءاً من الجملة المعطوف عليها. ففي (17- أ)

تعوض المركب الفعلي [read..... afternoon] جملة وتفصيلاً. هذا وقد برهننا سابقاً على أن التعويض يتحدد بنويًا: أي أن المكونات فقط هي التي يمكن تعويضها بعنصر ما. من هذه الجهة الشكل التمثيلي الشجري السابق (16) ليس مشكلاً ما دامت العبارة التعويضية (do so) تستهدف المركب الفعلي برمته. أما في (17- ب) فإن هذه العبارة التعويضية عوضت فقط جزءاً من المركب الفعلي وفي (17- ج)

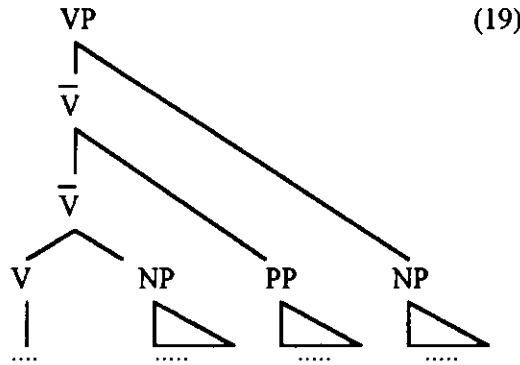
لم يستهدف التعويض إلا جزءاً أصغر وهو الفعل والمفعول به، فإذا صح افتراض أن التعويض يتحدد بنيوياً فإن اشتقاق الجملتين (17 - ب) و(17 - ج) من الصورة التمثيلية (16) ستعترضه صعوبات جمة. بعبارة أخرى، المسطرة التعويضية انطلاقاً من هذه الصورة التمثيلية، قد تستهدف المركب الفعلي برمته كما هو الشأن في (17-أ) وقد تناول كل واحد من المكونات الداخلية للمركب الفعلي وهي ف (=V) و م س (=NP) و م ح (=PP). لكن البنية لا تسمح بالتعامل مع المتوالية: [read the letters in the garden shed] ولا مع المتوالية [read the letters] باعتبارهما مكونين. إذ ليس هناك، مثلاً، موقع شجري يشرف على القطعة [read the letters] إشراف سيادة واستقلال عن المواقع الإشرافية العليا الأخرى. إن المحافظة على الافتراض الذي ينص على أن الاستبدال والتعويض يباشر «المكونات» فقط (بالمعنى الذي يقتضيه التقطيع المركبي للفظ «المكون») يستوجب إعادة النظر في هندسة الشكل الشجري (16) وإعادة هيكلة البنية الداخلية للمركب الفعلي من هذا الشكل وذلك بما يجعل هذه البنية قادرة على الانسجام مع مقتضيات الافتراض المذكور. الشكل الشجري (18) الآتي يقرب البنية من مطلب الانسجام هذ:



البنية الداخلية التي اتخذها المركب الفعلي في هذا الشكل التعديلي بنية غنية (بخلاف حالها في (16)) ومحل الامتياز يكمن في أن هذه البنية انتظمت على منهاج هرمي اتضحت معه الحدود التي تفصل المكونات الداخلية بعضها عن بعض [اتضحاً تبين معه العناصر المكونية الواقعة تحت إشراف عنصر مكوني أعلى وهو م ف والتي يمكن أن تستهدف بالتعويض دون العناصر الجزئية التي تدخل في تكوينها هي]، فالقطعة [read the letters] مثلاً تمثيلها باعتبارها مكوناً معنواً بالمقولة C1 وحيازتها في التمثيل لصفة المكونية معناه أنه يمكن أن تكون هدفاً للعملية التعويضية التي تتم بواسطة do so والحكم نفسه يصدق على القطعة. [read.....Shed] المعنونة بالمقولة C2 [....].

تبعاً لهذا التحليل يستحسن القول إن المقولتين C1 و C2 مادامتاً مرؤوستين بالمقولة الفعلية V فإن الذي يناسبهما هو أن تكونا إسقاطين للرأس الفعلي V (=read) وهذا معناه أنهما نمطان من أنماط المركب الفعلي، لكنهما مع ذلك لا يكونان يحمل م ف. وبعبارة أخرى لا يتكون منهما مجتمعين المركب الفعلي الأقصى⁽⁴⁾ إن الإسقاطين الفعليين C1 و C2 واقعان تحت إشراف إسقاطات فعلية: فـ C2 يشرف عليها م ف و C1 يشرف عليها C2 و م ف (=VP). لأجل ذلك يناسبهما أن يدعى إسقاطات وسيطة للرأس الفعلي⁽⁵⁾ أما الإسقاط الأعلى باطلاق، الذي يتخذ الرأس V والمعنون بـ VP في الشكل الشجري فيدعى بالإسقاط الأقصى⁽⁶⁾. والإسقاط الأقصى من خصائصه أنه لا يقع تحت إشراف إسقاط آخر يجانسه مقولياً⁽⁷⁾.

الإسقاطات الوسيطة التي يتخذها الرأس الفعلي تعنون في نظام التمثيلات التوليدية بالرمز المقولي مصحوباً بخط أي فـ:



م ف في (19) "بنية مكتنزة" أو "مجدولة"⁽⁸⁾ إذا صح التعبير أي أنها بنية تتكون من طبقات بعضها فوق بعض وأنها تتسع لمستويات إسقاطية مختلفة. المفعول المباشر the letters هو فضلة الفعل لأنه معموله المحوري. هذا المركب الاسمي يأتلف مع الرأس المقولي لتكوين الإسقاط الفعلي الأدنى وهو في (19) الإسقاط الأول الذي يعلو V مباشرة. وفي حالة التعويض بـ "do so" نرى أن الوحدة الدنيا المنفصلة بالتعويض هي الإسقاط الأول من النوع \bar{V} . وهذا معناه أن "do so" لا يمكن أن تعوض V دون المفعول المباشر كما يتبين من (20):

Maximal - VP - 4

Intermediate projection - 5

Maximal projection - 6

7 - سنعود إلى الإسقاط الأقصى من هذه الجهة في مباحث لاحقة نذكر منها مبحث «المقولة الأثرية - 2» ومبحث: «الصورة المنطقية والمقولة الأثرية - 3». ومبحث: «الحواجز العاملة».

Layered structure - 8

- 20

* Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so the diaries in the garage after dinner

في (19) الإسقاطات الفعلية التي تشرف على \bar{V} الدنيا معنونة أيضا ب \bar{V} : المركب الحرفي [In the garden shed] والمركب الاسمي [this afternoon] ملحقات⁽⁹⁾. والملحق من خواصه البنيوية أنه يأتلف مع \bar{V} الدنيا لتكوين \bar{V} (-ف) أخرى أعلى منها في الرتبة الشجرية الهرمية ومن خواصه الدلالية أيضا أنه اختياري (=ليس واجبا) ويمكن أن يتعدد وأن يتكرر: وهذا من معانيه الأساسية أن المستوى الإسقاطي \bar{V} أفق شجري "تكراري"⁽¹⁰⁾. والموقع الشجري المعنون ب VP (-م ف) في (19) ينص على أن الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي (V) هو \bar{V} الأعلى بإطلاق الذي لا يشرف عليه إسقاط آخر يجانسه مقوليا.

ب - الإسقاط الوسيط + المخصص = الإسقاط الأقصى

هذا التوجه في التنظيم الإسقاطي فيه ضعف نبينه من خلال الأمثلة الآتية:

21 - أ - The detectives Have all read the letters in the garden shed after lunch

ب - All the detectives have read the letters in the garden shed after lunch

ج - They have?

د - * They have all

هـ - The policemen have all [done so] too

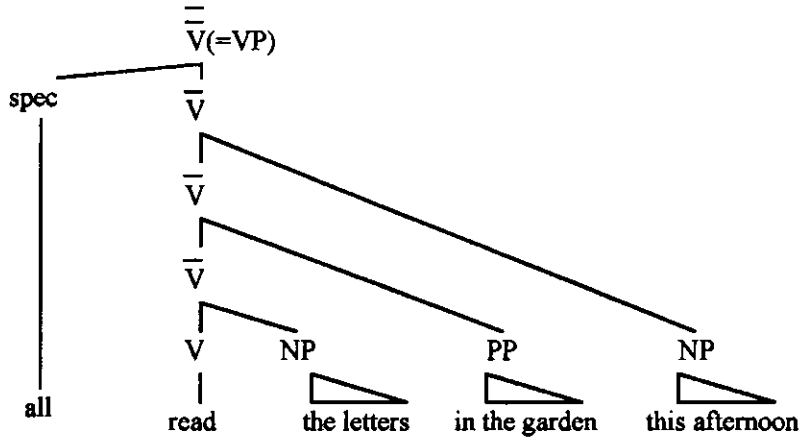
في (21 - أ) م ف يشبه صنوه الذي في الأمثلة السابقة إلا أنه مسبوق بالسور الكلبي all. هذا السور يربط م س The detectives: (21 - أ) بينها وبين (21 - ب) ارتباط وثيق لن ندخل في تفاصيله الآن. أما (21 - ج) فهي مثال لحذف م ف. إن الحذف الذي يستهدف المركب الفعلي يستغرق السور الكلبي أيضا أي أنه لا يجوز أن يحذف م ف دون السور⁽¹¹⁾ وهذا بالضبط هو ما يفسر الفساد في الجملة (21 - د). وهذا لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن: all السور الكلبي جزء من المركب الفعلي ولو لم يكن كذلك لما لازمته في حكم "الحذف" لكن في الجملة (21 - هـ) السور الكلبي لم يستهدف بالتعويض كما استهدف القطعة [read....afternoon] أي ف (- \bar{V}) التي تشرف على الرأس والفضلة والملحقات، فدل ذلك أولا وقبل كل شيء على أن السور المذكور ليس ملحقا ولو كان كذلك لكان

Adjuncts - 9

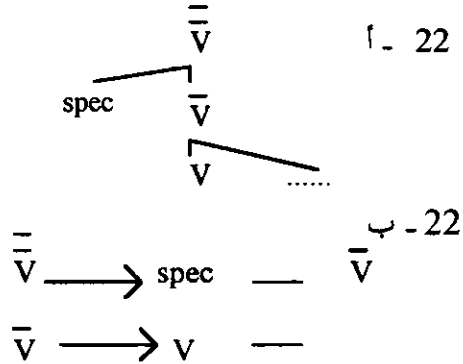
Recursive - 10

11 - العبارة في الأصل الانجليزي تقول باللفظ "إن السور لا يمكن أن يستقيم" "Cannot be stranded"

مشمولا بالتعويض كمشمولية الملحقات الأخرى به.⁽¹²⁾ إن الغرض من هذا التمييز بين الملحق والسور هو التنبيه إلى أن الأول يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى لتكوين إسقاط وسيط أعلى منه والثاني يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق (أي \bar{V} الذي يحتل قمة الهرم الإسقاطي الوسيط) لتكوين المركب الفعلي في صورته النهائية الكاملة. ويوصف الموقع الذي يشغله السور من م ف بكونه موقع «المخصص»⁽¹³⁾ ويقع هو والإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق تحت الإشراف المباشر للمركب الفعلي ويقابله في نظام التمثيلات التوليدية الصورة الرمزية الآتية: [مخ، م ف].⁽¹⁴⁾ وهو ينتظم أفقيا مع \bar{V} لتكوين الإسقاط الفعلي الأقصى \bar{V} (15) الذي نجعله معادلا ل م ف (VP-). ولعل الخطاطة التالية توضح المراد.



المركبات الفعلية الانجليزية إذن تتكون وفق الخطاطة التالية:



12- و الدليل على كونه ليس ملحقا أنه و إن كان اختياريا (كالملحقات) إلا أنه ليس تكراريا إذ لا يجوز الا سور واحد يسار الفعل و التكرارية كما ذكرنا سابقا من خواص الملحقات وهي في الأسوار ممتنعة.

Specifier position - 13

[Spec, NP] - 14

15- اعتبار السور مخصصا للمركب الفعلي افتراض اقترحه "سيورتش" في مقاله:

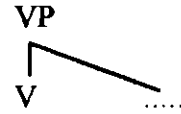
- Spotiche, D. (1988a) "A theory of floating quantifiers and its corollaries for constituent structure" الذي يتقدم فيه بتعديل للبنية المركبية تعود إليه في مبحث «المقولة الأثرية - 1» من قسم «عاملية المقولات المستترة».

- أ - الفضلة تأتلف مع الرأس لتكوين الإسقاط الوسيط الأدنى
- ب - والملحق يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى لتكوين الإسقاط الوسيط الأعلى النسبي
- أوباطلاق بحسب عدد الملحقات. وهذا معناه أن الإسقاط الفعلي يمكن أن يتخذ مواقع شجرية متعددة من الرتبة فـ. (أي الرتبة الإسقاطية الوسيطة)
- ج - المخصص يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق لتكوين الإسقاط الأقصى والذي يوافق م ف في الشكل الشجري المعني عندنا بالتحليل « (16)

• التعليق:

(I) - النظرية الإسقاطية: الاصول التقطيعية المركبة بين الأفقية والرئاسية

♦ ينطلق التحليل التوليدي فيما يتعلق بالنظام البنوي الداخلي الذي تنظم على منهاجه أطراف المركب و هيكله الصوري الهندسي من مفاحصة طبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بين المقولة المعجمية (=الرأس) وبين المقولة المركبة (=العنوان المركبي). وفي هذا الخصوص قامت الموازنة بين حلين اثنين: الحل الأفقي و الحل الرئاسي. الأول معناه أن تكون العلاقة المذكورة مباشرة كما هو مبين في الصورة التمثيلية (14 - أ)



أما الثاني فينص على وجوب مرور هذه العلاقة عبر موقع وسيط واحد أو أكثر. الحل الأول الذي ترتبط فيه المقولة بإسقاطها المركبي الأقصى ارتباطا مباشرا لا مكان فيه للوسائط ينتج بنيات مركبة معيبة وصفت "بالانبطاح" الذي تتناسب حدته طردا وعكسا مع عدد المكونات الداخلية التي يتخذها المركب الفعلي (الفضلات/ الملحقات) والانبطاح⁽¹⁷⁾ هنا مرادف "للأفقية" كما يلاحظ في الصورة التمثيلية (16). والسبيل إلى تجاوز هذا العيب تعويض البنية المنبطحة (=الأفقية) ببنية مكشزة أو مجدولة⁽¹⁸⁾. هذه الصفة مرادفة للرئاسية.

وبعبارة أخرى: البنية التي تنتج عن التقطيع المركبي تحتل في الشكل الهندسي أن تكون أفقية أو رئاسية. في الحالة الأولى تكون البنية كلا لا تستقل فيه الأجزاء الناتجة عن التقطيع أي كلا محكوما بموقع

16 - تراجع تفاصيل، هذا التحليل في أصوله التوليدية، على وجه الخصوص في الأسانيد الآتية:

- Jackendoff, R. S (1977) " \bar{X} - syntax: A study of phrase structure"
 - Chomsky, N. (1981 a)
 - Haegeman L. (1991)

مركبي واحد والتحكم هنا قائم على مبدأ التركيز أو المركزية التي لا تعتمد على الوسائط. أما في حالة الاكتناز فإن البنية تكون كلا تستقل فيه الأجزاء المركبة لأنها تنتمي إلى مستويات بنوية مختلفة بعضها فوق بعض وهي إن كانت محكومة بإسقاط أقصى يشرف عليها جميعا فإن التحكم لا يقوم هنا على مبدأ التركيز الإشرافي بل على تشتيت "الإشراف" عبر المواقع الوسيطة وهذا التشتيت يجعل كل جزء من الأجزاء الناتجة عن التقطيع وكأنه «كل مستقل بذاته» فالكلية والاستقلال مناطهما الوقوع تحت "الإشراف المركبي" وإن كان هذا الإشراف المركبي نائبا لا أصيلا (أي ولو كان الإشراف على جهة النيابة لا على جهة الأصالة) لأجل ذلك نقول إن "تشتيت" القوة الإشرافية وعدم تركيزها هو الذي يسوغ معاملة الأجزاء الناتجة عن التقطيع معاملة الوحدة المكونية في جواز استهدافها بالعمليات اللغوية التعويضية والحذفية وغيرها.

♦ إن النظرية الإسقاطية كما هي مفصلة في التحليل التوليدي أعلاه يتوي ورائها موقف خاص من المنحى الهندسي الذي يجب أن يتخذه «التقطيع المكوني». هذا الموقف ينص على أن التقطيع المذكور يجب أن يكون رئاسيا ليتمكن العامل من الامتداد من الأعلى إلى الأسفل بمعونة الوسائط: فالعمليات لغوية كالتعويض ب(do so) تستوجب التعامل مع الرأس الفعلي و صلته فقط دون الملحقات إلا أن هذا في ضوء البنية الأفقية للمركب غير ممكن: فالجمع بين، الرأس الفعلي و م س المفعول به و م ح المفعول فيه الزماني و م س المفعول فيه المكاني، جميعا تحت عنوان مكوني واحد معناه أنه لا يمكن أن يتوجه التعويض أو غيره من العمليات اللغوية إلا اليهن مجتمعة أي من حيث كونهن جزءا مكونيا لا يتجزأ في التقطيع المركبي والحال أن التعويض قد يكون جزئيا كما في (17- ب) و(17- ج) أي أنه قد يتوجه إلى كل واحد من تلك المكونات. وهذا معناه أنه يجب إعادة النظر في التقطيع المركبي الأفقي وتعويضه بتقطيع مركبي رئاسي.

في هذا السياق يندرج الترتيب الإسقاطي للمركب الفعلي. و نشير هنا إلى أن المطلب الرئاسي في تنظيم البنية الداخلية للمجالات اتخذ في الجزء الثاني من كتاب "Grammaire et Coranité"⁽¹⁹⁾ مرجعا تأويليا أساسيا في إعادة النظر في الصيغة السيوطية للعاملية العربية. وهذا الأمر نذكره هنا دليلا على أن العقل النحوي المؤسس عامليا مطارد في عموميه بجدل الأفقية والرئاسية. جاء في الرسالة المذكورة «إن ما قيل عن استحالة النظام بين العوامل التنظيمية والنحوية و معمولاتها يقال عن العوامل المشكلة ولهذا فنحن نغير هنا مفهوم المجال ونقول إن المجال هو مجال الإفضاء وهو مجال قائم على الوسائط وكما أن العامل التنظيمي يدخل على بنيات فوضوية فيجوس خلاها فإن العامل الشكلي يجوس في

بنيات أخرى ولا يتعلق بالمفردات [...] المجال ممتد من أعلى إلى الأسفل في علاقة هرمية تجعل العامل الأكبر ممتدا إلى مكونات البنية كلها بهذا المعنى يكون للعامل مجالات مختلفة في البنية الواحدة. والقوانين المنظمة لهذه المجالات والمحددة للمجالات الممكنة ولإمكان متابعتها ستكون لها أهمية كبرى» .

هذا الموقف من مسألة المجالات والوسائط سيكون له دور أساسي في توجيه خطتنا في التأويل والتخريج. ومن تجليات هذا الدور قيام هذه الخطة على أن الموازنة في النحو التوليدي بين التنظيم الأفقي والتنظيم الهرمي الرئاسي لبنية المركب مرادفة في أصولها العامة للموازنة في الموقف - المشار إليه - من مسألة المجالات والوسائط في العملية العربية، بين مبدأي تركيز القوة العاملة وتشتيتهما. إن مبدأ الرئاسية في العملية لا معنى له سوى أن المجال العاملي إذا اتسعت وامتدت أطرافه فإن من المناسب إحداث مواقع افتراضية تنزل من المجال منزلة الوسائط التي تساعد العامل الأعلى على الوصول إلى كل المعمولات. وعلى العموم الشكل العامل الغني بالوسائط أمر مطلوب في العملية لأنه يبين طرق وصول العمل ويبرر هذا الوصول ويندرج في سياق برنامج «النحو العاملي المفصل القائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العاملة» كما حددت شروطه في الكتاب المذكور آنفا.

♦ وليس التنظيم الإسقاطي لبنية المركب في النحو التوليدي إلا صورة من الصور الممكنة لهذا النحو. العاملي. إن أول علاقة معتبرة في هذا التنظيم بين الرأس المقولي وغيره علاقته بفضلته أولا ثم علاقته بالملحق وهي في هذه وتلك لا تخرج عن الإسقاط الوسيط الذي ينتظم هندسيا باعتبار مقياس الأدنى والأعلى النسبي والأعلى بإطلاق. وهذا معناه أن أول انتظام علاقي مركبي مباشر في هذا المستوى هو العلاقة التي تقوم بين الرأس والإسقاط الوسيط الأدنى. فماهي منزلة الإسقاط الأقصى من الرتب الثلاث المذكورة والتي يلخصها الإسقاط التي \bar{V} وبعبارة أخرى: إذا أنضاف السور الكلي إلى المركب الفعلي فهل يناسبه أن يكون جزءا من هذا المركب؟ وإذا كان ذلك صحيحا خصوصا أن السور المذكور جاء مشمولا بالحذف مع الفعل ومكوناته الداخلية في (21 - ج) فما هو الموقع الذي يمكن أن يحتله هذا السور؟. المواقع المحصاة لحد الآن ثلاثة هي: الرأس والفضلة والملحق، وهي جميعا واقعة تحت الإسقاط الوسيط \bar{V} وهذه الثلاثة ليس مناسبا أن يكون أحدها موقعا صالحا للسور. وأقوى دليل عندهم على ذلك أن السور الكلي لا يمكن أن يستهدف ب "التعويض" مع الرأس الفعلي ومكوناته الداخلية. (كما هو مبين في المثال (21 - ج) فدل ذلك على أن موقعه يجب أن يكون خارج مجال الفعل.

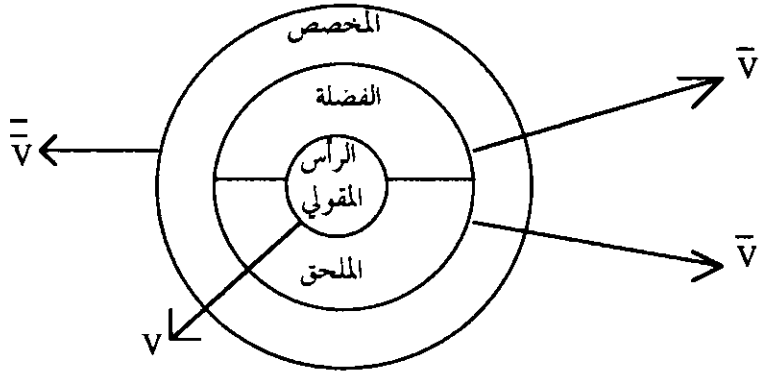
إن دليل «الحذف» و«التعويض» بهما يهتدي النحوي إلى التقاطيع الأساسية داخل المركب لكن ما يلاحظ في هذا الشأن هو أن الحذف يستهدف الكل أي السور والرأس والفضلة والملحق

(21 - ج) أما التعويض فيستهدف الكل إلا السور. هل معنى ذلك أن بين الدليلين تعارضاً؟. فالحكم المفهوم من دليل الحذف هو أن السور الكلّي جزء من المركب الفعلي لأن الحذف استهدف الكل. والحكم المفهوم من دليل التعويض هو أنه ليس كذلك لأن التعويض استهدف الكل إلا السور والذي يظهر من المنحى الذي اتخذته التوظيف الاستدلالي للدليلين هو أن التمثيل التوليدي في هذا الخصوص قام على فكرة الجمع بين الحكمين وتخريجهما على التكامل، ودفع احتمال التعارض المتبادر. والقول بالتكامل معناه وجوب استحداث «موقع جديد» في بنية المركب الفعلي يكون صالحاً لإحتواء السور الكلّي. والسبيل إلى ذلك هو ألا يعتبر \bar{V} منتهى الإسقاط في المركب الفعلي أي معادلاً للمقولة المركبة (م ف). بل يجب أن يكون «جزءاً منتقصاً» من هذا المركب الذي لا يكتمل إلا إذا أضيف إلى هذا الجزء المنتقص قطعة موقعية أخرى تنتظم هندسياً وبنوياً بالنسبة إلى هذا الجزء على نفس المنهاج المتحكم في النظام البنيوي داخل الإسقاط الوسيط أي المنهاج الهرمي الرئاسي. والقول بالرئاسية في هذا «الموقع التكملة» المفترض، معناه وجوب إضافة مستوى آخر للإسقاط يكون أعلى هرمياً بالنسبة إلى الإسقاط السابق (\bar{V}). في سياق هذا المطلب، يكسّي مفهوم الإسقاط الأقصى دلالة التي تميزه عن الإسقاط الوسيط برتبة السفلى والعليا النسبية والعليا بإطلاق. الحذف والتعويض إذن بهما اهتدى النحوي إلى التقطيع المناسب لبنية المركب. فالأول أفاد أن السور الكلّي جزء من المركب الفعلي والثاني أفاد بأن \bar{V} ليس هو هذا المركب الفعلي الذي ظهر أن السور الكلّي جزء منه بل هو قطعة من هذا المركب تحتمل أن تعامل معاملة «الوحدة المكونية» في جواز استهدافها بالعمليات اللغوية كالتعويض وذلك من حيث استقلالها بإشراف إسقاطي هو مناط مكوّنتها. وقد أفاد «التعويض» أيضاً أن الذي يعادل المركب هو المستوى الإسقاطي الثاني. ولما كان أقل ما يمكن أن ينعقد منه إسقاط معين موقعان اثنان وكان أحد هذين الموقعين هو الإسقاط الفعلي الوسيط (\bar{V}) دل ذلك عندهم على أن البنية تحتمل موقعا آخر هو المدعو عندهم بموقع المخصص. وفي هذا الإطار حلت مشكلة الموقع المناسب للسور الكلّي.

(II) - التنظيم الإسقاطي "نسق" للتعريفات

(موازنة بين الشكل الشجري التوليدي والشجرة اليونانية الفورورية)

- إن التنظيم الإسقاطي لبنية المركب ليس إلا نظاما في "التعريفات" يفتح في منطق العام على حدود شجرة فورفوريوس اليونانية القديمة في الترتيب الرئاسي للأجناس والأنواع والأعراض.. وفي سياق التعليق على هذا الأمر نرى أنه من الواجب إعادة رسم الفضاء الإسقاطي على الشاكلة التالية لتقريبه من نظام التمثيلات اليونانية:



ولئن كان المرجع الاستعاري في نظام التمثيلات اليونانية هو الفضاء الفلكي فإن المرجع الاستعاري في نظام التمثيلات التوليدية هو الفضاء الخلوي (=الخلية) والذري (=الذرة). هذا التداعي بين المرجعين الاستعاريين يغري بخوض مغامرة في التأويل سنشرح جملة من فصولها لاحقا. خصوصا إذا انتبهنا إلى ما آلت إليه العلوم المادية المعاصرة من اعتبار الخلية في البيولوجيا والذرة في الفيزياء صورة مصغرة للفضاء الفلكي ومن اعتبار للفضاء الذري والفضاء الفلكي متغيرات لشكل فزيائي واحد قائم على التمييز بين الجوهر (=النواة) وأعراضه التي تحيط به ومنتظم وفق نفس المعادلة ونفس القانون.⁽²⁰⁾

إن التنظيم الرئاسي لمستويات الإسقاط المركبي قائم على فكرة التمييز القديمة بين المستوى الذي يكون فيه الجوهر (=الجنس المقولي) صافيا من الأعراض والمستوى الذي يبدأ فيه بالاختلاط بالأعراض وعلى فكرة الفصل بين "الأعراض" المختلفة وبين النوع المخصوص الذي ينتمي إليه الجوهر كلما اقتزن بعرض من تلك الأعراض. فكلما اقتزن الجوهر المقولي بعرض من الأعراض صار له انتماء مخصوص إلى نوع إسقاطي خاص. النظرية الإسقاطية في النحو التوليدي نظرية في الجواهر و في الترتيب الهرمي للأعراض التي تتلعب بالجواهر فتخرجه من حيز الجنس إلى حيز النوع و من النوع إلى الفصل ومن

20 - راجع الباب الأول من رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي" وعبارتها العاملة لمزيد من التفاصيل حول مسألة أن النحو رهين بفزياء عصره وقد فصلنا القول هناك في تعقيدات العلاقة بين الأنحاء المعاصرة والفزياء الحديثة.

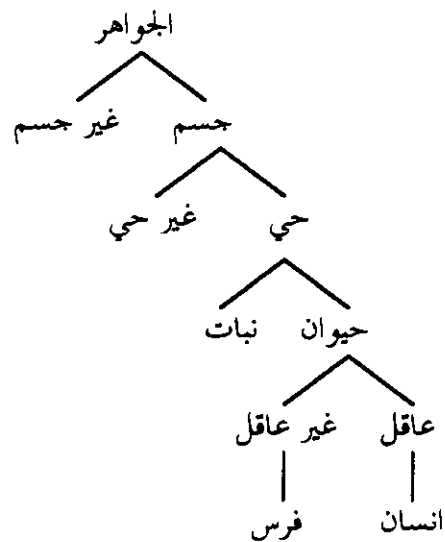
الفصل إلى الخاصة إلخ..... سنستعرض فيما يلي، بإيجاز، مبادئ شجرة فورفوريوس اليونانية في تصنيف الكليات والصيغة التي اتخذتها هذه الشجرة عند المناطق العرب (=ابن سينا والغزالي على وجه التحديد). ثم نتبع ذلك بتعليق نبين فيه جملة من ظلال الشجرة المذكورة في الانموذج الإسقاطي الرئاسي المعتمد عند التوليديين في تنظيم بنية المركب. ومرجعنا في هذه المتابعة التعليقية المقارنة أمران:

أولاً: بين شجرة فورفوريوس والشجرة التوليدية قرابة وثيقة من حيث انطلاقيهما معا من فكرة الجوهر باعتباره «جنس الأجناس» الذي يتدرج هرميا من العموم إلى الخصوص بحسب عدد الأعراض التي تتعاقب عليه على اختلاف بين الشجرتين في طبيعة الجوهر فهو جسم طبيعي فزيائي عند فورفوريوس و هو عند التوليديين جسم لغوي. هذا وإن بين «عدد الأعراض» ومقدار «الخصوص» بالنسبة للجوهرين الفورفوري والتوليدي تناسباً طردياً وعكسياً أي كلما ازدادت الأعراض تمكن الجوهر في الخصوصية وكلما نقصت تمكن في الإبهام حتى إذا تجرد منها مطلقاً سمي جنس الأجناس. (21)

ثانياً: المقاصد الموجهة للترتيب الرئاسي الهرمي للجواهر والأعراض لها في الشجرتين صلة مباشرة بمبحث "التصورات" الذي يشغل فيه المنطقة بالحدود والتعاريف.

أ - الصيغة اليونانية:

صنف فورفوريوس الفيلسوف اليوناني (22) الكليات وجعلها خمساً هي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ورتبها رئاسياً على الشاكلة الآتية:



21 - فكرة جنس الأجناس هذه هي التي ستكون حثوثة التخريج الميزاني للمسألة المركبة كما سنرى لاحقاً

22 - إبراهيم مذكور: 1969: "L'organon d'Aristote dans le monde arabe"

الترجمة العربية لكتاب ايساغوجي تتضمن تصنيفا شجرياً بينه وبين الشجرة السابقة فرق طفيف يقول فورفوروريوس⁽²³⁾ في "المدخل" «إن الجوهر هو أيضا جنس، وتحت الجسم، وتحت الجسم الجسم المتنفس الحي وتحت الحي الحي الناطق، وتحت هذا الانسان وتحت الانسان سقراط فالجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس والإنسان هو نوع الأنواع فأما الجسم فنوع للجوهر وجنس للمتنفس والمتنفس نوع للجسم وجنس للحي والحي أيضا نوع للمتنفس وجنس للناطق والناطق نوع للحي وجنس للإنسان والإنسان نوع للناطق وليس هو جنسا للجزئيين من الناس لكنه نوع فقط».

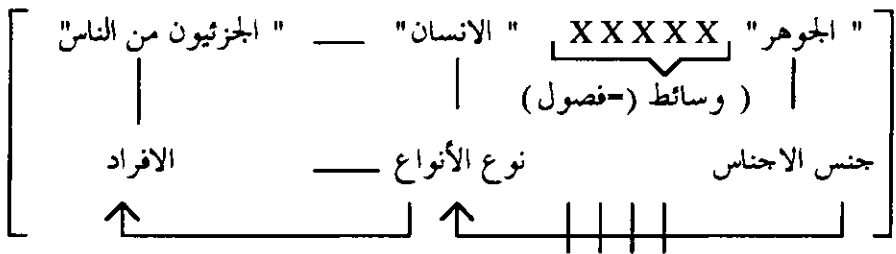
* * *

الجوامع بين الشكليين الشجريين اليوناني والتوليدي:

(مبدأ العلاقات الرئاسية ومبدأ الثابت

الصوري المؤسس للمتغيرات المشخصة)

د - ما يلفت انتباهنا في المقام الأول في هذا الترتيب الشجري قيامه على مبدأ التمييز بين نوعين من العلاقات: العلاقة المباشرة والعلاقة غير المباشرة الأولى تقوم بين الأفراد (=سقراط وزيد وبكر) ونوع الأنواع (=الإنسان) والثانية تقوم بين نوع الأنواع وجنس الأجناس. (=الجوهر) وهذه تمر عبر الوسائط الفصلية (=الناطق، الحي، المتنفس، الجسم):



لعلاقات داخل الشكل الشجري التوليدي قائمة على المبدأ نفسه: إذ منها غير المباشر وهي العلاقة التي تربط النوع المقولي (=الرأس) بإسقاطه الأقصى والتي تمر عبر المواقع الإسقاطية الوسيطة والجامع بين هذه المواقع الوسيطة في الحالتين أنها قد تتعدد وأنها تأخذ حظاً من صفتي «النوع» و«الجنس» معا فهي نوع باعتبار وجنس باعتبار آخر، بحسب الموقع من السلم الشجري، ومنها (أي العلاقات داخل الشكل الشجري التوليدي) المباشر وهي العلاقة التي تربط «الأفراد المتشخصة» (=قائمة المفردات المعجمية الفعلية المفتوحة) وبين عنوانها المقولي. إذ ليس بعد العنوان المقولي (ف) مثلاً إلا "الجزئيين من الأفعال كذهب وخرج.. فبالإضافة إلى الجامع الرئاسي بين الشكليين إذن هناك جامع آخر وهو أن كلا

منهما يتقدم باعتباره: اختزالا صوريا عاما لكل المتغيرات المتشخصة اذ ليس بعد الشكل الإسقاطي التوليدي، والشكل الشجري اليوناني الا القوائم اللامتناهية من الأفراد والمتشخصات التي لا تدخل تحت حصر.

وقبل ذلك وبعد، لايهمنا في المقام الأول أن يكون التطابق تاما متساويا في جزئيات التصنيف بين الشكلين التوليدي واليوناني خصوصا إذا انتبها إلى أن الموضوع الواقع في حدود التصنيف مختلف في الحالتين فهو جسم فزيائي في احدهما ذهني في الآخر. ولكن يهمنا أن نبين أن العقل الذي انتج الشكلين عقل نظري واحد يشتغل بنفس الآلة وتستفزه نفس العلاقات.

- من جهة أخرى إذا كانت العلاقة بين النوع والجوهر في الشجرة اليونانية تمر كما بينا عبر وسائط تسمى «فصولا» وكانت هذه الفصول مترادف في وظيفتها النظرية وفي رتبها من الشجرة الفورفورية المواقع الإسقاطية الوسيطة في الشجرة التوليدية، فإن الذي يؤيد هذا الترادف هو أن بين «الفصل» و«الإسقاط الوسيط» جامعا يكمن في صفة «العرضية». فقد وصفنا الرأس المقولي بكونه جوهر صافيا وأول إسقاط يشرف عليه ينتج عن اختلاط الرأس بعرض الفضلة ثم بعرض الملحقات وهكذا. وكذلك وصفت «الفصول» في ايساغوجي بكونها أعراضا ومعلوم أن بين «العرض» والفصل أوجه تداخل كثيرة، فصل المناطق القول فيها في باب "الكليات".⁽²⁴⁾ وهكذا يستوي لنا وجه آخر من أوجه الترادف بين الشجرتين ويكمن في قيامهما معا على مبدأ تقسيم الأعراض إلى مفارقة، وغير مفارقة. وتشعب الشجرة على هذا الأساس⁽²⁵⁾. وقد مر بنا في الفصل السابق أن الأعراض التي يتخذها الرأس المقولي في اطار الانتظام المركبي منها اللازم وهو الفضلة ومنها غير اللازم وهو الملحق.

العبارة الفورفورية اليونانية للشكل الإسقاطي التوليدي

انطلاقا من الجوامع السابقة يمكن بسهولة ترجمة الشجرتين اليونانية و التوليدية إحداهما إلى الأخرى، خصوصا إذا تذكرنا أن جامع الجوامع الصورية بينهما صريح وواضح ويكمن في أن أحد طرفي الشجرة يمثل العنصر الصافي من الأعراض والطرف الآخر يمثل العنصر المختلط بالأعراض الممكنة جميعا وليس بعد الطرفين إلا الأفراد التي لا تدخل تحت حصر، ثم إن الاختلاط بالأعراض في الشجرتين لا يتم دفعة واحدة بل عبر مستويات وهذا هو مناط الترتيب الرئاسي الداخلي لبنية الشجرة في الحالتين.

24 - راجع باب الكليات من ايساغوجي.

25 - عادل فاخوري (1980): "منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث".

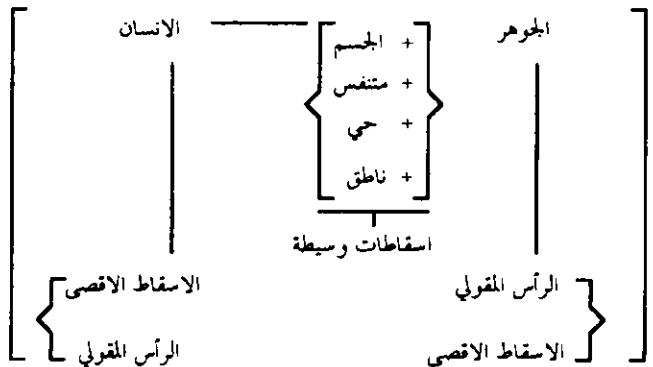
خلاصة القول أن العلاقة بين النوع والجوهر في المنطق الفورفوري، وبين الرأس وإسقاطه الأقصى، وبصرف النظر عن جزئيات المفهوم والمحتوى في كل من طرفي هذه الموازنة يجريان على منهاج واحد يقوم على الترتيب الرئاسي القائم على الوسائط وهي «الفصول» في الشكل اليوناني و«الإسقاطات الوسيطة» في الشكل التوليدي والجامع بين هذه وتلك صفة «العرضية» كما بينا. لا يعنينا من هذه المقارنة أن تستوي مستغرقة لكل الخيوط والجزئيات ببيان - مثلاً - أي طرف من طرفي الشجرة اليونانية⁽²⁶⁾ هو الذي يقابل هذا الطرف أو ذاك من طرفي الشجرة التوليدية بقدر ما يعنينا هذا التشابه الصوري بين الفضائين الشجريين والمبدأ الرئاسي الذي يؤسسه وطبيعة الانتظام البنيوي للعموم والخصوص والتهيكال الهندسي للجوهر وأعراضه.

ب - الصيغة العربية

لم يخرج شراح ايساغوجي من المنطقة العرب عن المنطق العام التي تحكم في الشجرة اليونانية ونكتفي في هذا السياق باقتباس نصين اثنين من نصوص هؤلاء المنطقة الأول منهما للغزالي وهو في التقسيم الشجري والثاني في تعريف الكليات وهو من «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» للإمام نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي والشرح لقطب الدين محمود بن محمد الرازي:

أ - « الجسم ينقسم إلى نام وغير نام والنامي ينقسم إلى حيوان وغير حيوان والحيوان ينقسم إلى عاقل وهو الإنسان وإلى غير عاقل كالبهائم فالجسم جنس الأجناس إذ لا أعم فوقه والإنسان نوع الأنواع إذ لا أخص تحته. والنامي نوع بالإضافة إلى الجنس لأنه أخص منه وجنس بالإضافة إلى الحيوان لأنه أعم منه وكذا الحيوان بين النامي الأعم وبين الإنسان الأخص»⁽²⁷⁾

26 - هذا المشكل يحتمل حلولاً متعددة وقد جربنا أحدها في ما تقدم. وعلى العموم الشجرة اليونانية تحتمل في ترجمتها إلى الشكل التوليدي تأويلين اثنين نلخصهما في الشكل الآتي:



27 - أبو حامد الغزالي: - «كتاب محك النظر في المنطق»

- «معيان العلم في فن المنطق»

ب - « 1 - النوع وهو كلي يحمل على كثيرين متفقين في الحقيقة في جواب ما هو فإذا قيل مثلاً: خالد وبكر وسعيد ماهو؟ سواء جمعت في السؤال أو أفرد بعضها يكون الجواب إنسان. وهذا هو النوع الحقيقي لأن نوعيته بالنظر إلى نفس حقيقته المتحدة... إذ ليس تحته إلا الأفراد المشخصة ويقابله النوع الإضافي. وهو الكلي المقول على كثيرين في جواب ما هو؟ المدرج تحت جنس فهو كلي مندرج تحت ما فوقه من أجناس. فالحيوان مثلاً جنس لما تحته من الأنواع وهو نوع للجسم النامي ثم الجسم النامي وإن كان جنساً إلا أنه نوع بالنسبة إلى مطلق الجسم ثم هذا وإن كان جنساً لما تحته فهو نوع بالنسبة إلى الجوهر: وهو الجنس العالي وكل ما فوق النوع الحقيقي فهو نوع إضافي وهكذا ترتب الأنواع بالتدلي من العالي إلى السافل الحقيقي الذي يسمى نوع الأنواع، ويصح أن يقال في النوع الإضافي: إنه الكلي المقول على الماهية الكلية: وعلى غيرها في جواب ما هو المدرج تحت الجنس. فالحيوان وإن كان جنساً إلا أنه بالنسبة إلى الجسم النامي نوع وهكذا. ومراتب النوع الإضافي ثلاثة: النوع العالي، وهو ما لا نوع فوقه وتحت الأنواع كالجسم، والنوع السافل، وهو ما لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالإنسان، والنوع المتوسط وهو ما فوقه نوع وتحت نوع كالحَيوان⁽²⁸⁾ .

2 - الجنس وهو كلي يحمل على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو فإذا قيل مثلاً: ما هو الإنسان والفرس والسبع؟ كان الجواب عن ذلك حيوان. فالحيوان الذي وقع في الجواب، قد اشتركت فيه أفراد كثيرة تختلف حقائقها وتباين مفاهيمها. ثم إن الماهية الواحدة قد يكون لها أجناس ترتب متصاعدة إلى أعلى جنس منها فالحيوان جنس وفوقه جنس وهو الجسم النامي وفوق هذا جنس وهو مطلق الجسم وفوق هذا جنس وهو الجوهر الذي تنتهي إليه الأجناس في تصاعدها ويسمى جنس الأجناس لأنه لا جنس فوقه. فالحيوان جنس سافل والجوهر جنس عال وما بينهما متوسط. وبناء على هذا فإن الجنس بالنسبة إلى النوع الحقيقي منه ما هو قريب منه ومنه ما هو بعيد عنه فالحيوان بالنظر إلى الإنسان هو جنسه القريب، أما الجسم النامي أو مطلق الجسم فهو جنسه البعيد.

3 - الفصل وهو الكلي المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته كالناطق بالنسبة للإنسان، فإذا قيل: أي شيء الإنسان في ذاته فمعناه ما هو المميز الذاتي للإنسان عما يشاركه في جنسه ويكون الجواب ناطق إذ هو الذي يميزه عن الفزال والفرس مثلاً لأن الفصل هو جزء الماهية الخاص بها

28 - هذه المراتب الثلاثة تكافئ في الشجرة التوليدية:

1 - الرأس المقولي (=النوع السافل لأنه لا مقولة بعده)

2 - الإسقاط القريب المباشر (=النوع المتوسط)

3 - الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق (النوع العالي)

والصادق عليها فقط. وينقسم الفصل إلى قريب وبعيد أما القريب فهو الذي يميز النوع عما يشاركه في جنسه القريب، كالناطق فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في جنسه وهو الحيوان من سائر الأنواع كالفرس والغزال وأما البعيد فهو الذي يميز النوع عما يشاركه في الجنس البعيد كالحساس مثلا بالنسبة للإنسان فإنه إنما يميزه عما يشاركه في جنسه القريب وهو الجسم النامي كالنبات، ولا يميزه عما يشاركه في جنسه القريب وهو الحيوان من سائر الأنواع كالفرس والأسد وغيرهما. ثم الفصل إن اعتبرت نسبته إلى النوع الذي هو جزء من ماهيته مقوم لحقيقته التي تتركب من الحيوان الناطق وإذا نسب إلى الجنس الذي فوق الإنسان وهو الحيوان فإنه يكون مقسما له. فالناطق إذا نسب إلى الجنس الذي فوق الإنسان وهو الحيوان فإنه يكون مقسما له لأن الناطق إذا ضم إلى الحيوان يحدث فيه تقسيما، حيث يجعله على قسمين: حيوان ناطق وحيوان غير ناطق.

4 - الخاصة: وهي الكلبي الخارج عن الماهية المحمول على أفراد حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عرضه؟ والخاصة كما تكون للنوع كالضاحك بالقوة للإنسان حيث يقال في ميمز الإنسان: أي شيء هو في عرضه؟ فالجواب عنه، ضاحك، تكون أيضا للجنس، كالماشي، فإنه عرض خاص بالجنس الذي هو الحيوان، إذ يقال في ميمز الحيوان أي شيء هو في عرضه فيقال الماشي. وتنقسم الخاصة إلى ملازمة للماهية بحيث لا تفارقها ذهنا كالضحك والبكاء بالقوة بالنسبة للإنسان وإلى مفارقة لها كالضحك فعلا بالنسبة للإنسان أيضا.

5 - العرض العام، وهو الكلبي الخارج عن الماهية المحمول عليها وعلى غيرها فإنه يشمل الماهية التي يحمل عليها ويشمل غيرها لصحة صدقه وحمله على الجميع وذلك كالمتحرك بالنسبة للإنسان فهو عرض له ولكن لا يختص به بل يشاركه فيه غيره لذا صح حمله عليه وعلى غيره في قول القائل الإنسان متحرك، الفرس متحرك وهكذا. ولا يقال العرض العام في جواب سؤال أصلا... والعرض العام يتنوع أيضا إلى نوعين: الملازم كالماشي والمتنفس بالقوة والمفارق كالماشي بالفعل⁽²⁹⁾

* * *

الشجرة المركبة حد حقيقي

إذا كانت الشجرة الفورفورية تسمى حدا حقيقيا⁽³⁰⁾ لأنها حللت «الجسم» إلى المقومات الذاتية (-الأجناس والأنواع والفصول) فإن الشجرة التوليدية يناسبها أيضا أن تعتبر حدا حقيقيا لأنها تحلل

29 - من شرح الرازي على الكاظمي. "تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية" فصل: تعريف الكليات.

30 - الحد الحقيقي يتم بالجنس (القريب) و الفصل

الجسم المركبي إلى الصفات الذاتية المقومة التي هي المقولة وأعراضها. وهذا ما قصدناه في أول كلامنا عن طبيعة النسق التعريفي في كل من الشجرتين اليونانية والتوليدية عندما قلنا إن القواعد المركبية نظام في تعريف الأجناس المركبية باعتبار مقوماتها الذاتية. إن المقياس الذي نص عليه المنطقة العرب أصلا للحد الصحيح ينعقد من الجنس الأعلى (أي الذي لا ينقسم) ثم المقومات الذاتية الممكنة «وإن كانت الفا على شرط أن يقدم الأعم على الأخص»⁽³¹⁾ ثم يضاف إليه الفصل. إن الحد الحقيقي الدال على تمام ماهية الشيء عسير جدا كما نص على ذلك الغزالي لأن ذاتيات الشيء لا حصر لها. إن عدم انحصار الذاتيات هذا هو الذي جعل التوليديين يحصرون الإسقاط الوسيط في الرتبة \bar{V} مهما بلغ عدد الملحقات وقد عبروا عنه بخاصية «التكرارية». وعلى هذا الأساس نص المنطقة على أن ما يتيسر للمُعَرَّف في الغالب هو الحد الناقص الذي لا يشترط فيه المساواة بين طرفي التحديد والأيسر منه الرسم الذي يكون تاما (بالجنس القريب والخاصة اللازمة) وناقصا (بالجنس القريب والخاصة غير اللازمة).

الشجرة المركبية في تأويل الشجرة اليونانية المقلوبة

إن بنية المركب في تأويل آخر يمكن اعتبارها شجرة فورفورية مقلوبة تجعل الجنس المقولي (=الرأس) أسفل ثم تتدرج إلى أعلى. وفي هذا التأويل نقول إن التدرج في الرتب الإسقاطية تدرج من الأعم إلى الأخص فأعم العناصر هو الرأس المقولي \bar{V} ويندرج في الرتب التخصيصية عبر المستويات الإسقاطية فإذا اقترن \bar{V} بالمفعول أو غيره من الأعراض التخصيصية (=المكان، الزمان، الغاية، الهيئة... إلخ) أي إذا اقترن الرأس بالصلة فضلة كانت أم مخصصا أو هما معا خرج الرأس من الجنس الأعم أو الجوهر المبهم إلى النوع المختص وهو \bar{V} ثم إن \bar{V} نوع باعتبار الجنس الذي تحته أي \bar{V} لكنه جنس «مبهم» باعتبار ما فوقه فإذا وقع في طريق عرض آخر هو صدر المركب المدعو في قاموس اصطلاحاتهم «مخصصا» اختص أي خرج من صفة الجنس الأعم إلى صفة النوع المختص وهو \bar{V} .

نلاحظ هنا أن هذا التدرج من العام (V) إلى الخاص (\bar{V}) عبر وسائط (\bar{V}^*) ودرجات يناسب قول النحاة قديما إن المنصوبات عوارض تخصيصية ويناسب ترتيب المناطق للأأنواع والأجناس وللأنواع الإضافية⁽³²⁾.

31 - الغزالي "محك النظر" ص 108.

32 - سنذكر في تعليق لاحق المرادف البنيوي في النحو العربي لقانون اشتراك الوسائط الإسقاطية التوليدية في الرتبة البنيوية الموسومة بـ \bar{V}^*

الفعل (V) جنس عام تخرجه العوارض التخصيصية (-المفعول والمكان والزمان) من حيز الجنس إلى حيز النوع \bar{V} وقد تعدد هذه العوارض وتتنوع حسب العناصر التخصيصية لكنها تبقى جميعا في باب النوع \bar{V} . «وإن كانت ألفا» كما يقول الغزالي. ولا تخرج من \bar{V} إلى النوع الأخص \bar{V} حتى يتعرض النوع \bar{V} باعتباره جنسا هذه المرة للعرض «المخصص» وهذا معناه أن هذا العرض (أي المخصص) لا يدخل على الجوهر المقولي الصافي (V) ولكن على النوع الأخص \bar{V} أي على الجوهر المقولي مختلطا بالأعراض التخصيصية الواقعة في مجال الصلة. ومرادف هذا السلوك الشجري في الشكل اليوناني أن عرض «الحيوان» مثلا لا يدخل على الجوهر مباشرة ولكن بواسطة عوارض وسيطة هي الجسم والحي والمنتفس و النامي إلخ... (راجع ماقلناه سابقا في التمييز بين الجنس القريب والجنس البعيد وفي التمييز بين النوع العالي والنوع السافل والنوع الوسيط).

بناء على ذلك يمكن التمييز في الشجرة المركبية التوليدية بين نوعين من الأعراض:

١ - الأعراض التي تدخل على الجوهر الصافي (وهي الصلة بقسميها الفضلة والملحق) فتحيله من الرتبة V إلى الرتبة \bar{V} .

ب - العوارض التي تدخل على الجوهر المختلط أي على \bar{V} فتحيله من الرتبة \bar{V} إلى الرتبة $\bar{\bar{V}}$.
من هذه النظرية العامة في العلاقة بين الجواهر والأعراض تستمد النظرية الإسقاطية في تنظيم بنية المركب منطقها الهرمي الرئاسي.

(III) الترادف بين السيويهيية والتوليدية في توزيع الأدوار المجالية

الأسس الإسقاطية فيما يبدو مرادف محتمل لحجم المجال العملي الذي يصل إليه العامل في الرتبة \bar{S} ومرادف لقوة العامل في قدرته على تناول المفرد و المركب. فالرأس المقولي \bar{S} يعمل في الصلة. والمخصص يدخل على المركب من الرأس وصلته أي على \bar{S} لينعقد منهما معا $\bar{\bar{S}}$. ولربما صح أن يقال إن الأسس المذكور مرادف لا لقوة العامل و لكن لاختصاصه: فالرأس الفعلي يدخل على المفرد فإذا تعدد المفرد دخل على العناصر المفردية المختلفة في مستويات إسقاطية مختلفة (\bar{S} *) أما المخصص فيدخل على الكسل أي على \bar{S} بواسطة الإسقاط الأقصى $\bar{\bar{S}}$ الذي يشرف على الداخل والمدخول عليه.

وباختصار:

- \bar{S} عامل يدخل على الصلة و ينتج عن الدخول المجال \bar{S}

- $\bar{\bar{S}}$ مركب من العامل و الممول.

هذا المجال المركبي والذي «عمل بعضه في بعض». يتعرض في مستوى آخر للمخصص فتكون النتيجة \bar{q} والتي تقع بدورها تحت الجوهر الأعلى أي ج⁽³³⁾. في هذا المستوى من التحليل الفرق بين \bar{q} و \bar{q} فرق بين المستوى الذي يكون فيه الرأس عاملا في صلته وبين المستوى الذي يكون فيه أي هذا الرأس وصلته (=المجال) تحت موقع افتراضي آخر هو \bar{q} وذلك بواسطة المخصص.

التوزيع المجالي العربي والتوليدي في ضوء التنظيم البنوي باعتبار المستويات الإسقاطية

توزيع الرتب الإسقاطية على الشاكلة المشروحة آنفا يتضمن التمييز بين ثلاثة مجالات:

$$[\bar{v} [\bar{v} [v \text{ -----}]]]$$

النحو السيويهي قامت فيه أنواع كثيرة من هذه المواقع الافتراضية وحتى في الأحوال التي لم يتم التصريح فيها بهذه المواقع، فإن المقدمات السيويهي تدفع إلى القول بها.⁽³⁴⁾ فعندما يتوالى المجال الابتدائي والمجال الفعلي فإن موقع الصدر إذا لم يتحقق فإنه يكون موقعا افتراضيا:

$$\text{مجال الابتداء } [\bar{v} \text{ الصدر } [\bar{v} [v \text{ الفعل ومفعوله}]] \text{ [[الملحقات]]}$$

إن العناصر التي تملأ موقع الصدر سمي الجرجاني وظائفها بالتقييد وهي بذلك يناسبها أن تدعى بـ «المقيدات» وأن تجعل بالتالي صالحة لترجمة لفظ Specifier الذي يناسبه في الترجمة العربية أن يكون مقابلا للفظ «الصدر» باعتبار ما ذكر.

الإسقاط الوسيط (\bar{V}) - موقع افتراضي يمكن اعتباره عاملا معنويا نعوض به العاملة اللفظية في النحو السيويهي. إن الانتقال في الشكل التوليدي من الجوهر الخالص إلى الجوهر المختلط بالأعراض والتي بموجبها ينتمي الجوهر إلى أنواع مختلفة حسب الأعراض التي تلعب به، يناسبه أن يكون في الألفاظ الجرجانية انتقالا من الجوهر المجرد إلى الجوهر المزيد بالأعراض التخصيصية (\bar{V}) والأعراض التقييدية (\bar{V}).

إن الرأس المقولي كما بينا هو العامل والتدرج في الرتب الإسقاطية تدرج من النوع العام إلى النوع الخاص ثم إلى النوع الأخص وهذا التدرج يتناسب طردا وعكسا مع حجم المجال الذي يتخذه

33 - فإذا كانت ج معادلة لـ: \bar{q} بحيث استوجب الأمر أن تكون ج فضلا لرأس آخر ولم يكن لهذا الرأس مقابل في نسق المقولات اعتبر «الصمت» إسقاطا أقصى و «الاستئناف» رأسا له سنعود بتفصيل إلى هذا التأويل.

34 - راجع في هذا الشأن على وجه التحديد: أحمد العلوي: - "آية اللغة وكبرياء النظر"

- "المجالات العاملة"

الرأس المركبي (الفعل مثلاً) صلة له. هذه الصلة تضيق وتتسع فإذا ضاق المجال إلا عن لفظ الفعل كان النوع هو V فإذا اتسع درجة فشمل المفعول صار النوع هو \bar{V} فإذا ازدادت الصلة اتساعاً فشملت الملحقات فإن النوع يبقى هو هو أي \bar{V}). ولعل اشتراك المفاعيل والملحقات، في اللغة العربية، في محل النصب يناسبه أن يقول في هذا الإطار باعتباره انعكاساً لفظياً صريحاً لهذا الأمر. ثم إن معالجة أحكام «المنصوبات بعد تمام الكلام» في باب واحد هو «الفضلات» دليل على هذا التوجه في النحو العربي أي أن الفعل إذا اتخذ صلة فإنه يتحول من الجنس F إلى النوع \bar{F} مهما اتسعت صلتة وهذا النوع المتوحد يترجمه في العربية أن الفضلات كلها تشترك في النصب. سنبرهن في سياق هذا التأويل فيما بعد على أن الرفع والإسناد في النظرية النحوية العربية يرادفان الإسقاط الأقصى \bar{Q} في صورة من صورته، وأن النصب و التخصيص يرادفان الإسقاط الوسيط Q .*

المحور الثاني

النظرية الإسقاطية وبرنامج محاصرة التنوع والتعدد

- 1- مقدمة.
- 2 - الشكل الإسقاطي شكل ميزاني يوافقه
التلفيط و يخالفه بالنقص.
- 3 - رتبة المكونات: محاصرة التنوع في مستوى آخر.
- 4 - نحو نظرية إسقاطية موحدة لكل المركبات.
- 5 - تعليق.

1 - تقديم

ذكرنا في مقدمة هذا الفصل ان الموقف التوليدي فيما يتصل بالنظام البنيوي داخل المركب الفعلي، يمكن ارجاعه على تشعب تفاصيله الى قضيتين أساسيتين:

الاولى: الموازنة بين الحل الافقي والحل الرئاسي والانتصار الاستدلالي للحل الثاني.

الثانية: بناء نظرية بنيوية موحدة للمركبات تقوم على مبدأ الرئاسية الهرمية الذي ظهرت مزيته في الاستدلال على حساب مبدأ الأفقية. ونشير هنا الى أن القضايا الثلاث التي تناولناها بالتعليق فيما تقدم وهي:

أ - التنظيم الإسقاطي لبنية المركب مشتق من المرجع التقطعي المركبي.

ب - النظام البنيوي المركبي ليس الا نظاما في «التعريفات» مشتق من منطق الشجرة اليونانية القديمة في ترتيب الأجناس والأنواع والأعراض.

ج - اوجه الترادف بين السيوبيهية⁽³⁵⁾ والتوليدية خصوصا في التوزيع المجالي والتنظيم الداخلي. هي القضايا الأساسية المتفرعة عن القضية الاولى المتعلقة بإشكال الأفقية والرئاسية في تنظيم «المجال». أما المسائل التي سنتناولها بالتعليق والمفاحصة في الفقرة الموالية فتندرج في إطار تفاصيل القضية الثانية عن النظرية الموحدة لبنية المركبات.

ان تعميم «الشكل الإسقاطي» المندرج في إطار هذه النظرية الموحدة، تنسلك مسائله عبر شعبتين اثنتين:

أ - بيان ان الشكل الإسقاطي المنتظم هندسيا وفق مبدأ الرئاسية، «صورة ميزانية كاملة» وأن المتغيرات التليفية قد توافقها بدون زيادة ولا نقصان وقد تخالفها بالزيادة او بالنقص وفي حالة النقص يكون التليظ صورة مجتزأة من الشكل الميزاني العام.

ب - بيان أن الشكل الرئاسي المزعوم أصلا لكل تليظ مركبي فعلي به من جوامع الشراء الصوري ما يجعله قادرا على استيعاب ثلاثة من مظاهر التنوع وهي: التنوع الرتبتي في اللغات - التنوع المقولي في المركبات - التنوع في الطبائع المركبة من جهتي المفردية والجمعية.

وفي مايلي نستعرض جزئيات الموقف التوليدي فيما يتعلق بهذه المظاهر الثلاثة ثم نتبع ذلك بتعليق موجز نبين فيه ان هذا الموقف يندرج في إطار الدفاع عن ما نسميه في هذا البحث ببرنامج

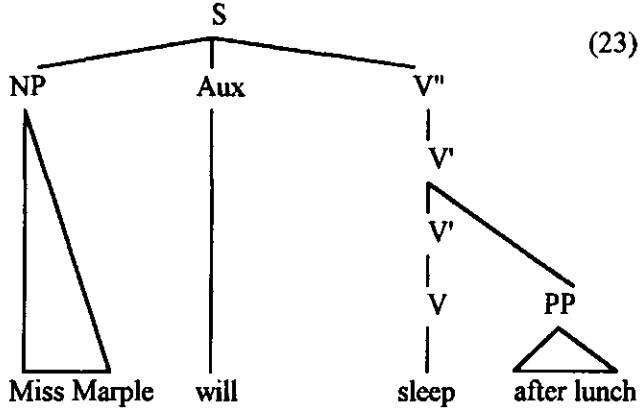
35 - السيوبيهية هنا نأخذها بمعناها الواسع اي ماجاء من مبادئها وتطبيقاتها صريحا في "الكتاب" وما بقي مضمرا وتم استصراحه في دراسات. د. أحمد العلوي عن النظرية النحوية العربية القديمة.

محاصرة التعدد واختزال التنوع وهو مُنحى في النظر تنتمي حدوده ومفرداته الأساسية الى لغة نظرية بينها وبين اللغة السيويهية مناطق ترادف متزامية الأطراف كما سنرى.

2 - الشكل الإسقاطي شكل ميزاني عام يوافقه التلخيص ويخالفه بالنقص

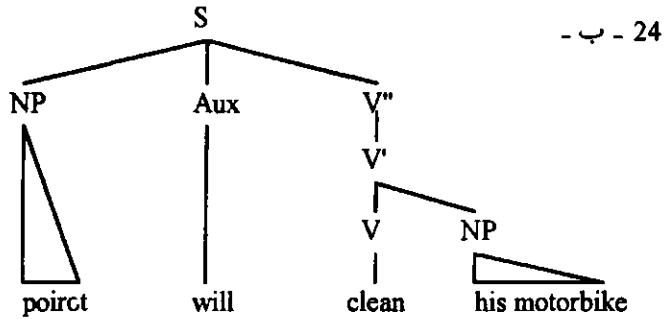
« سننظر الآن في جملة اضافية من امثلة بنيات م ف وذلك لبيان ان: كل مركب فعلي يتكون من ثلاثة مستويات إسقاطية: ف، ف، ف، ف (= v', v'', v) وان لم يتحقق في اللفظ العناصر التي تدخل في تكوين كل مستوى إسقاطي⁽³⁶⁾ (أي ان المركب الفعلي قد لا يتحقق منه في اللفظ الا الرأس). وعلى العموم اذا لم يكن في العبارة ما يمكن ان يلفظ مواقع المستويات الإسقاطية فإن المركب الفعلي لا يجوز بحال أن يخرج في انتظامه البنيوي الداخلي عن البنية (22).

الجملة الآتية مثلا لا تتضمن مخصصا للمركب الفعلي ولا فضلة للرأس الفعلي وهذا معناه ان الإسقاط الأقصى والإسقاط الوسيط الأدنى لا يتشعبان شجريا: (37)



وقد يتخذ المركب الفعلي فضلة مع خلوه من المخصص والملحق نحو:

24 - أ - Poirot will clean his motobike



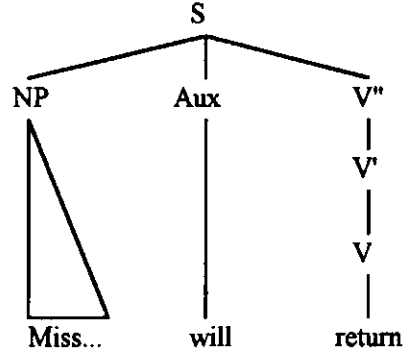
36 - راجع في هذا الخصوص شومسكي (1986)

37 - يجوز في اختيار تمثيلي آخر ان نجعل [مخ.م ف] مشرفا على موقع شجري فارغ معجميا سنعود الى مناقشة هذا الاختيار في مكان آخر.

واخيرا قد يستغني م ف عن المخصص وعن الفضلة وعن الملحق على حد سواء فلا يتحقق منه إلا الرأس نحو:

25 - أ - Miss marple will return -

25 - ب



3 - رتبة المكونات: محاصرة التنوع في مستوى آخر

ان الخطاطة الإسقاطية التي تنتظم وفقها المركبات الفعلية والتي اعتمدناها الى الآن بنيت انطلاقا من الامثلة الانجليزية وهي لأجل ذلك قد تنطبق على اللغات التي يشبه نظامها الرتبي نظام الانجليزية الا انها ستمنع لا محالة عن اللغات التي لا يجري النظام الرتبي فيها على منهاج ترتيب المكونات في الانجليزية. من امثلة ذلك اللغة اليابانية التي تنتمي الى مجموعة اللغات ذات الرتبة «فا مف ف»⁽³⁸⁾ اي ان الفعل فيها، الرأس المركبي، يتأخر عن المفاعيل والملحقات.

26 - أ - john -ga mary-o but - ta

(الماضي - ضرب نصب - ص رفع - س)

26 - ب - john -ga mary - ni hon - o yat - ta

(الماضي - اشترى نصب - كتابي مجرور - ص رفع - س)

26 - ج - john -ga mary-to kuruna de kobi-ni it - ta

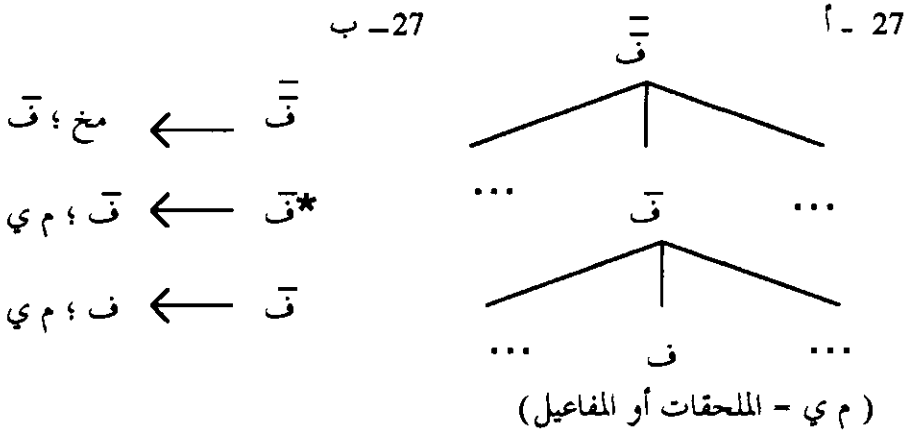
(ماض - ذهب الى ... سيارة مع - ص رفع - س)

الادائية

المطلوب اذن هو ابتكار خطاطة كلية للإسقاطات الفعلية تكون على منزلة من المرونة الصورية تجعلها صالحة للغات ذات الرتبة (ف مف) وللغات ذات الرتبة (مف ف)⁽³⁹⁾ على حد سواء. ولعل الشكل الإسقاطي الآتي يفي بهذا الغرض:

38 - انظر: Kuno, S. (1973) *The structure of the Japanese language*

39 - وكذا اللغات التي تجتمع فيها هاتان الرتبتان كالعربية.



في (27 - أ) الحذف الذي يشرف عليه \bar{f} يمثل المخصص الذي يشرف عليه \bar{f} يمثل الملحقات والفضلات. اما في (27 - ب) فالفاصلة المنقوطة التي تفصل بين المكونات اشارة الى ان هذه المكونات لا ترتب خطيا. رتبة الفعل مثلا بالنسبة إلى فضلاته (=م ي) يتم تثبيتها حسب الاختيار الذي ترضيه كل لغة على حدة اما الرمز * الذي اقترنت به المقولة الإسقاطية \bar{f} في القاعدة الثانية من (27 - ب) فإشارة الى صفة التكرارية المشروحة فيما مضى⁽⁴⁰⁾.

4 - نحو نظرية إسقاطية موحدة لكل المركبات.

« إن أحد الاسئلة التي تلزم عن نظرنا السابق في بنية المركب الفعلي، السؤال عن جواز تعميم مبدأ الهرمية الذي اعتمدناه في تنظيم البنية الداخلية لهذا المركب، ليشمل المركبات الأخرى. اذا كان ذلك ممكنا فسيكون معناه انه يجوز تعويض قائمة القواعد المركبية الاربع بشكل عام وحيد. واضح ان مبدأ «الاقتصاد» يستوجب تفضيل النظرية التي ترجع فيها المقولات المركبية المختلفة الى شكل إسقاطي وحيد يستغرقهن جميعا على النظرية التي تجعل لكل مقولة مركبية على حدة شكلا إسقاطيا خاصا بها.

40 - انظر:

- Haegman (1991)

- Riemsdijk, v and E. Williams (1986)

راجع المزيد من التفاصيل في موضوع الملحقات وقواعد البنية المركبية بصفة عامة:

- Emonds, J. (1970): Root and Structure Preserving Transformations,

- Emonds, j. E 1976 *A transformational approach to English syntax: Root, structure preserving and local transformations*

- Jackendoff, R. S. (1977) *X syntax: A study of phrase structure*

تراجع أيضا المناظرة المشهورة بين «شومسكي» و«فان رمسدجك»:

- Chomsky, N. (1982 b) *The Generative Enterprise*

(A discussion with Riny Huybregts and Henk van Riemsdijk).

والتي تضمنت ردودا على تصورات أخرى للبنية المركبية كالنحو المعجمي الوظيفي والنحو المركبي المعمم.

إذا تمكنا من صياغة هذه الخطاطة الإسقاطية العامة فإن ذلك سيكون معناه اننا استطعنا استخلاص الخصائص المشتركة بين المركبات وهذه، في كل الأحوال، رتبة في التعميم نفتقدها كثيرا عندما نقيم اوصافنا وتفسيراتنا على التمييز بين اربع قواعد مركبية مختلفة لا يربط بينها رابط. سنعود بعد قليل⁽⁴¹⁾ الى المقولات المعجمية الأخرى (=الاسماء والصفات والحروف) لتقديم الدليل على ان الخطاطة الإسقاطية التي بينا ان م ف تنتظم مفاصله وفق ما تستلزمه، يمكن تعميمها لتشمل المقولات الأخرى⁽⁴²⁾.

5 - التعليق:

أ - من مستويات التنوع التي جاءت النظرية الإسقاطية لمحاصرتها وتوحيدها، الصور المتقصصة من الميزان المركبي الإسقاطي العام. اي الصور التي تنقصها بعض المواقع كالفضلة والمخصص والملحق، وهذه الصور على مخالفتها للخطاطة الإسقاطية العامة بالنقص تعتبر تلفيظا لهذه الخطاطة. يتبين من التحليل التوليدي في هذا الشأن انه يستمد من مبادئ النظر الميزاني والتي من بين ما تنص عليه ان «الاختلاف في التلفيظ لا يمنع من ان يكون له ميزان واحد» وان النقاش والاعتلال للحالات والشروط وبناء القواعد الخاصة بكل صورة جزئية لا يتم إلا في المستوى التلفيظي وان «تلك القواعد التي تنشأ تقعد بالنسبة إلى الميزان... بحيث ان مراعاتها يجعل في امكان عارفها تقدير صورتها الميزانية الكاملة وكأن شروط التلفيظ في الأبواب هي بحث في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليقها» وأن «النحوي يهتم على الخصوص بالحذف والتقديم والتأخير وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان».

ب - ونذكر هنا ان ترتيب الاستثناءات الداخلة على الميزان المركبي الإسقاطي جاءت في التحليل التوليدي السابق على هذه الشاكلة بالضبط، فقد ذكرت الأحوال المخالفة للميزان بالحذف، وقد تقدمت ثم الأحوال التلفيظية القائمة على التنوع الرتبي للميزان.

وفي هذا الخصوص لوحظ ان اللغات تختلف في رتبة الرأس من الفضلة، اذ منها ما يبينها على تقديم الرأس في كل الأحوال ومنها ما يبينها على تأخيرها عن فضلتها في كل الأحوال ايضا كاليابانية، والمطلوب هو محاصرة التنوع الرتبي ليكون مشمولاً بنفس النظام الإسقاطي. وفي هذا الاطار اقترحت صيغة جديدة للشكل الإسقاطي (27 - أ) تمكن من استيعاب صور التنوع عبر اللغات. ان تقديم

41 - انظر ص 257 وما بعدها.

42 - هذه المسألة تمثل بالنسبة للمحور الثالث موضوعه الأساس انظر ص 252 وما بعدها.

المخصص وتأخير الفضلة كانت هي الرتبة الوحيدة في تصور سابق وهو تصور قائم على ثبوت النقط في الشكل الإسقاطي ثم وقع تعويض هذا التصور الحسابي ذي الطابع الهندسي الجامد بتصور حركي قائم على هندسة النقط المتحركة التي لا تمكن من الحصول على رتبة وحيدة جامدة. والرتبة في هذه الحالة يكون تحديدها اختياريا قائما على حجج تجريبية تختلف من فصيلة لغوية الى أخرى. كل اللغات تشتق رتبها من هذا الشكل الإسقاطي الذي يرفع في مستوى النظرية الى درجة الشكل الرباعي العام الذي يستغرق كل الأوضاع الرتبة الممكنة. هذا هو الذي ذهب اليه التوليديون امام التنوع الرباعي بين الفصائل اللغوية. «الرتبة» بالنسبة للرأس يقارن شكلها بالعلامة الإسقاطية التي تكون خطا واحدا أو خطين أو تكون مجردا من الخط جملة. فلا يكون المخصص الا تحت الإسقاط الأقصى ولا تكون الفضلة الا تحت الإسقاط الأدنى اما الرتبة باعتبار القبلية والبعدية فإن النقط المتحركة باستمرار في الشكل الإسقاطي الجديد لا تمكن من الحصول على هذه الرتبة لأجل ذلك قلنا ان تحديدها يكون اختياريا⁽⁴³⁾. ولعل اهتمام التوليدي الى هندسة النقط المتحركة في (27 - أ) الشبيهة بالهندسة السيوييهية يرجع الى اشتغال نظريته بالنظام الرباعي في اللغات الشرقية - اليابانية تحديداً - والتي تجعل الرأس العاملي متأخرا عن معمولاته وهو اشتغال مكن التوليدي من توسيع نظريته لتجاوز التصور الحسابي الجامد المشتق من الأوضاع الرتبة المقهورة في بعض اللغات الاوربية التي مثلت بالنسبة للتوليدية مجالها التقليدي كالانجليزية. وهنا نشير الى ان ما تيسر للتوليدية متفرقا في لغات مختلفة قد اجتمع للنحوي العربي في اللغة الوحيدة التي اتخذها موضوعا له وهي العربية. لذلك لم تعرف النظرية النحوية العربية الانتقال من التصور الحسابي القائم على افتراض ثبوت النقط في الأشكال الى التصور الحركي القائم على النقط المتحركة باستمرار، بل عرفت هذا الشكل الحركي الاخير ابتداء ولم تعرف غيره (الا في تطبيقات جزئية داخلية اعتبرت مخالفة للميزان العام). وقد مر بنا في الفصل السابق ان هذا

43 - سنين فيما بعد ان الحركية في الشكل الإسقاطي الجديد تجعل التعريف التوليدي للعامل قريبا من التعريف العربي. فالعامل في الاول يقتزن وجوده بالعلامة الإسقاطية تقدم عن معموله ام تأخر، والعامل في الثاني هو الذي يقارن وجوده بوجود آثار في العناصر الاخرى تبين درجة الانتظام بالنسبة اليه خصوصا اذا انتبهنا الى ان الاسماء القابلة للمعمولة في الحالتين بالاضافة الى كونها قابلة للانتظام لا يحكمها اي ترتيب لأن الهندسة هندسة لنقط متحركة لا لنقط ثابتة. لكن المشكل في الصيغة التوليدية هو ان للاحكومية العناصر بأي ترتيب محاصية تستفاد حينما ننظر الى اللغات جميعا اما توظيف الشكل الإسقاطي الحر رتبيا في اللغة الواحدة كالانجليزية او اليابانية فمطارد بالجمود لأن النقط في أشكال هذه اللغات ثابتة غير متحركة.

الضرب من اجتماع الخواص في لغة واحدة وتفرقها في لغات أخرى، يستدل به على ان اللغة الواحدة اكبر حجما⁽⁴⁴⁾ من كل واحدة من هذه اللغات⁽⁴⁵⁾.

ج - وأخيرا إن إرجاع جميع المركبات الفعلية الى الشكل الإسقاطي العام ذي المستويات الثلاثة سواء تحققت في اللفظ الفضلة والمخصص والملحق ام لم تتحقق، إن كان يندرج في اطار التصور الميزاني الذي يرجع المختلف الى شكل عام وحيد والذي يوظف المساطر التوحيدية في التعامل مع الصور التلفيفية التي قد تكون معادلة للميزان وقد تكون مخالفة له بالزيادة او بالنقص فإن توسيع القاعدة الصورية والمرونة الاستمولوجية للشكل الإسقاطي العام ذي المستويات الثلاثة قد دفع بهذا الشكل الى نهايات توحيدية تتجاوز اللغة الواحدة الى اللغات المختلفة. واما الدفع بهذا التعميم لتكون المقولات المركبة الاخرى مشمولة بنفس الشكل الإسقاطي المنظم للهيكل البنيوي المركبي فيندرج في اطار برنامج توحيدي أشمل وأعم.

45 - الايطالية مثلا اعتبرت اكبر حجما من الانجليزية لأنه بإزاء كل جملة انجليزية توجد جملتان في الايطالية احدهما يظهر فيها الفاعل الضمير والثانية يحذف فيها حوازا (راجع المبحث السابق). 45 - «اعلم ان المصادر فروع عن الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق (...)» [كتاب المقتصد في شرح الايضاح (ص 554)].

المحور الثالث:

الميزان المركبي الواحد
وتنوعاته المقولية

1 - تقديم.

2 - حمل الاحوال المفردية بعضها على بعض.

3 - حمل الاحوال الجملية على الاحوال المفردية.

1 - تقديم:

1-1 سنلخص فيمايلي جملة من مظاهر الترتيب العمودي للمقولات باعتبار الأصالة والفرعية (أو الإلحاق) في النظرية النحوية العربية، وذلك لنبين بالموازنة التامة ان النسق الترتيبي التوليدي، والذي اجريت عليه المقولات في النحو التوليدي، في حمل بعضها على بعض حمل شبه وتشاكل صوري (اي من حيث الانتظام البنيوي الداخلي وفق مبدأ الكثافة الرئاسية، الإسقاطية)، وفي اعتبارها تنويعات مقولية لميزان بنيوي وحيد هو الميزان الإسقاطي (=ميزان س - خط)، لم يخرج عن المبادئ العامة التي اسست النظام السيويهي في ترتيب المقولات والموازن وهو ترتيب تحكمت فيه مفاهيم «التولد» و«الشبه». ونذكر هنا ان الترتيب العمودي للمقولات باعتبار الأصالة والفرعية لم تعرفه النظرية النحوية التوليدي بالالفاظ الصريحة التي عرف بها في النحو العربي ولكنه على كل حال قائم بصفة ضمنية ولزومية في الكيفية التي رتب بها التوليديون استدلالهم على ان المركبات جميعا مشمولة في انتظامها الهندسي البنيوي بنفس النظام وهو النظام الإسقاطي.

غاية الأمر أن رد المقولات بعضها الى بعض رد «شبه وتولد» ورد الكل الى مقولتي «الأصل» و«الفرع» في النحو العربي يرادفهما في النحو التوليدي رد المركبات الثلاثة: الاسمية والحرفية والوصفية الى المركب الفعلي ثم رد الكل الى الخطاطة الإسقاطية التي تنزل من الكل منزلة الأصل الميزاني من أنواعه المقولية . هذا المستوى الثاني في «الارجاع» والذي يقوم على تجريد الشكل الإسقاطي العام من المتغيرات المقولية يرادفه في النحو العربي استقلال البنية العاملية المجردة، عن الطبائع المقولية للعامل والمعمول ف«العامل» قيمة مجردة مستقلة تتحقق في المستوى المقولي فعلا او اسما أو حرفا.

فمنزلة «ميزان العامل» في النحو العربي من أنواعه المقولية كمنزلة الشكل الإسقاطي العام في النحو التوليدي من الطبائع المقولية للرؤوس المركبية، مع فارق بين النحوين يكمن في ان النظرية النحوية العربية القديمة قام فيها الترتيب الصريح للأنواع المقولية باعتبار الاصل والفرعية⁽⁴⁶⁾. (فالفعل هو الأصل في العمل وغيره محمول عليه في ذلك) وترتيب الفروع باعتبار قربها وبعدها عن الأصل وباعتبار كونها «مشابهة» له بسبب علاقة «التولد» العمودية او «ناتبة» عنه في «الوضع»⁽⁴⁷⁾، لكن الأصل

46 - «اعلم ان المصادر فروع عن الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق (...)» [كتاب المقتصد في شرح الايضاح (ص 554)].

47 - المصادر مثلا تعمل تشبها بالفعل والحروف تعمل نيابة عن الفعل:

- «وانما تعمل (اي الأفعال) لمشابهتها للافعال في تضمن حروفها ...» المقتصد ص 554. ⇐

وفروعه القريبة والبعيدة، المشابهة والنائبة كلها ترجع الى شكل واحد هو ميزان العامل. والمقدمة المشتركة بين النظريتين في هذا الخصوص ان «ليس في المقولات ما لا يعمل»⁽⁴⁸⁾ والفرق عندهما في الشروط والقيود التي ترتبط بكل مقولة على حدة. هذا وان الاختلاف بين المقولات في هذا الشأن عند النحاة العرب اختلاف في قوة العامل⁽⁴⁹⁾ المرتبطة عندهم برتبته في نظام الاصول والفروع وهو نظام قائم على منطق «تكاملي» مبني على مبدأ تبادل الأصالة والفرعية بين العناصر، فما يستوي فرعاً لأصل في مستوى معين يتنازل له الأصل عن أصليته في مستوى آخر. وكان نسق الأصالة والفرعية نسقاً للتوازنات البنيوية أساسه «تداول سلطة الأصالة» بين الأجزاء: فما يكون أصلاً متحكماً في مستوى معين يصير فرعاً محكوماً في مستوى آخر⁽⁵⁰⁾. من امثلة مبدأ التداول هذا قولهم ان «المصادر فروع على الأفعال في العمل كما ان الأفعال فروع عليها في الاشتقاق»⁽⁵¹⁾ وكذا تنصيبهم على ان «المصادر أسماء معلقة على أشياء فهي كالغلام والرجل والثوب والدار في أنها لا أصل لها في العمل»⁽⁵²⁾ وانه لما «كان أن بمنزلة الاسم الذي هو المصدر في الإعراب وفي هذه المعاني (أي الفاعلية والمفعولية والاضافة والابتداء) كان المصدر بمنزلة في امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه. لا يجوز ان تقول: اعجبني زيدا ضربُ عمر [...] لأن جميع مايتعلق بفعل الصلة كالجُزء منه فكما لا يجوز تقديم بعض حروف الاسم على بعض كذلك لا يجوز هذا ولذلك لم تقل جاءني (زيدا الذي ضَرَبَ) تريد (الذي ضرب زيدا)، لأن زيدا منصوب بفعل الصلة فلا يجوز تقديمه على الموصول كما لايجوز تقديم جميع الصلة عليه نحو(جاءني ضرب الذي تريد (الذي ضرب))»⁽⁵³⁾.

← «وانما لم يجز اعمال معاني الحروف لأن الحروف انما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للايجاز والاختصار فاذا عملت معاني الحروف فقد رجعت الى الأفعال فأبطلت ذلك المعنى من الايجاز و الاختصار" الانصاف: 1/262 - 263.

48 - قد مر بنا في تعريف العامل عند التوليديين أن الرؤوس المقولية هي العوامل.

49 - «والحرف اضعف من الفعل» الانصاف 1/165.

«فإذا كانت (إن) انما عملت لأنها اشبهت الفعل فهي فرع عليها واذا كانت فرعاً عليه فهي اضعف منه لأن الفرع ابداً يكون اضعف من الأصل .." الانصاف : 1/176

50 - لعل هذا المنحى الخاص الذي اتخذه نظام الاصول والفروع في النحو العربي امتداد - بالمعنى الاستمولوحي للفظ الامتداد - للمفاهيم التي كانت شائعة في مباحث "السياسة الشرعية".

51 - المقتصد ص 554.

52 - المقتصد ص 554.

53 - المقتصد ص 554.

وكذلك تنصيبهم على أن الأسماء فروع عن الأفعال في العمل والأفعال فروع عن الأسماء في المعمولية. فالأسماء المحضة «لا أصل لها في العمل وإنما العمل للأفعال والحروف»⁽⁵⁴⁾. «والحرف اضعف من الفعل»⁽⁵⁵⁾ لأنه فرع عنه في العمل. و«الاسم إنما عمل الجذر حيث كان في الكلام حرف الجذر»⁽⁵⁶⁾ فدل ذلك على أن الأسماء في باب الإضافة محمولة على الفعل في العمل بواسطة تضمنها معنى حرف الجذر، فهي ليست فرعاً مباشراً ولكنها فرع الفرع، وفي كل الأحوال فهي فرع عن الفعل في العمل. والأفعال من جهة أخرى فرع عن الأسماء في المعمولية ومناطق الفرعية المشابهة في توارد المعاني. هذا، بصفة عامة، هو المقصود بتداول سلطة الأصالة.

1 - 2 الميزان المركبي الواحد وتنوعاته المقولية: من مبادئ النظر العاملي القائم على الاستعارة الميزانية كما رأينا أن الاختلاف في التلخيص لا يمنع من أن يكون له ميزان واحد وأن النقاش والاعتلال للحالات والشروط لا يقع إلا في مستوى التلخيص. هذا ويرتبط بالميزان اضطراب مختلفة من التنوعات ترجع على اختلافها إلى باين اثنين: التنوعات التفصيلية والتنوعات المخالفة: يرتبط بالاولى الأنواع المقولية للميزان وبالثانية أحوال الحذف والذكر والتقديم والتأخير والتوسيط والإضمار والاعتماد وكل الحالات التي تمثل الاستثناءات التلخيصية الداخلة على الميزان.

كل ميزان يتخذ في المستوى التلخيصي أنواعاً مختلفة ويرتبط كل نوع من هذه الأنواع بقواعد خاصة تضبطه. وهذه القواعد تلتزم مكوناتها وجزئياتها، بالنسبة إلى الميزان العاملي «بحيث أن مراعاتها يجعل في إمكان عارفها تقدير صورتها الميزانية الكاملة وكأن شروط التلخيص في الأبواب (-الأنواع) هي بحث في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليقها»⁽⁵⁷⁾.

إن النظرية النحوية التوليدية لا تخرج عن هذا المنحى القائم على التمييز بين الصورة الميزانية الكاملة والتنوعات المرتبطة بها على جهة التفصيل (-الأنواع المقولية) أو على جهة المخالفة. وفي هذا السياق يندرج السعي التوليدي نحو جعل كل المركبات مشمولة بنفس النظام البنيوي وهو النظام الإسقاطي الرئاسي. وهذا السعي ليس إلا تقديراً لصورة ميزانية بنيوية كاملة تنزل منها الصور المركبية المختلفة منزلة الأنواع المقولية التفصيلية. ونذكر هنا أن من مستويات التنوع المقولي المرتبطة بهذا الباب

54 - المقتصد ص 871

55 - الانصاف 1/165

56 - المقتصد ص 871.

57 - "التساوير الزمخشيرية".

الأنواع الحجمية (=المفرد والجملة) وفي هذا السياق يندرج ايضا السعي التوليدي الى جعل المكونات الجمالية مشمولة بالنظام البنيوي نفسه الذي تنظم باعتباره الأحوال المركبة. وهذا الموقف في توجيه واختيار مستويات «التنوع» التي ترتبط بالميزان ليس غريبا عن اللغة النحوية العربية القديمة بل هو من اصولها الكبرى: فالحلل في المحلات والانتظام المعمولي بالنسبة الى العامل جعل في النحو العربي أصلا في المفرد فرعا في الجمل ذات الطابع المفرد اي المحملة على المفرد في التأويل. وليس السعي التوليدي نحو توسيع نظريته - خط في التنظيم الرئاسي الهرمي لبنية المجالات إلا صورة مخرصة امينة لهذا الموقف. لأنه انطلق من المفرد باعتباره أصلا للانتظام البنيوي وفق نظرية س - خط ثم حمل الجملة محمل المفرد في وجوب انتظامها من الناحية البنيوية الداخلية وفق نفس النظرية. وكما ان حمل الجملة في النحو العربي على المفرد في وجوب الانتظام وفق نفس النظام المتحكم في المفرد وهو نظام الحلل في المحلات والانتظام بالنسبة الى الرابطة العالمية⁽⁵⁸⁾، قد قام على اساس استقلال المحلات عن الألفاظ «فالجملة طائفة من المحلات لطائفة من الألفاظ لهذا امكن لهذه المحلات ان تشغل بالمفردات وبالجمل ذات الطابع المفرد»⁽⁵⁹⁾ وهذا في جوهره مشاهد من مشاهد استقلال الميزان العملي عن أحواله التليفية المختلفة في الطبائع المقولية (س، ف...) والحجمية (المفردة والجملة) وغير ذلك مما يعرف في اللغة النحوية العربية القديمة باعتبارات العقد والتركيب، كذلك الشأن بالنسبة الى النظرية النحوية التوليدية التي ليس قيامها على فكرة توسيع نظرية س - خط الا تطبيقا موسعا لمقدمة استقلال الميزان البنيوي الإسقاطي عن متغيراته التليفية بل ان التوسيع المذكور لا يمكن ان يقوم خارج هذه المقدمة اي ان هذه الاخيرة لازمة لجعل الجملة محمولة على المفرد في نظامها البنيوي، لأن اساس هذا اللزوم المنطقي ان المفردة والجملة توابع مقولية لنفس الكائن الميزاني.

وهكذا وجب ان يقال بلغة النحاة القدماء: ان «المركب» طائفة من المواقع لا طائفة من الألفاظ لهذا امكن لهذه المواقع ان تشغل بالمفردات (=المركبات ذات الرؤوس المعجمية) وبالجمل (=المركبات ذات الرؤوس غير المعجمية). والذي نراه في سياق تكميل الموقف التوليدي في هذه الشأن ان التمييز بين الرؤوس المعجمية (س، ف...) والرؤوس غير المعجمية (الصفحة والادوات الصدور) تمييز بين قائمة أصلية واخرى فرعية فالأصل في «المقولة» ان تكون عنوانا على قائمة معجمية مفتوحة يتنزل منها منزلة الاختزال الذي يستهدف التنوع والتعدد الذي لا ينحصر. وفي السياق التكميلي ذاته نرى ايضا ان اعتبار النظام الإسقاطي أصلا في المفرد فرعا في الجمل مترتب عن الأصالة والفرعية بين الرؤوس المقولية

58 - شريطة ان تكون «شكلا عامليا مرتبطا» بطبيعة الحال اما الشكل العملي غير المرتبط فلا محل له .

59 - "تعليقات على المعنى".

فالرؤوس المعجمية أصل وغير المعجمية فرع باعتبار ما ذكر آنفا. وهكذا استوى المفرد أصلا والجملة فرعاً لأن الاصول بالأصول أولى والفروع بالفروع كذلك. ونختتم هذه الملاحظة بالإشارة إلى أن حمل الجملة محمل المفرد في المستوى البنيوي ليس إلا امتداداً لحملها محمله في المستوى المحوري - الدلالي فقد مر بنا في البحث المنصرم أن الجملة قد تكون «موضوعاً» من موضوعات البنية المحورية...

فإن تذكرنا كما قد اسلفنا، أن «المفردية» و«الجملية» في النحو العربي ليست إلا توابع مقولية مستقلة عن الفضاء الميزاني (بمواقعه وعلاقاته) وأن الجملة في هذا التصور إنما حملت على المفرد في «النظام العمولي» بواسطة التأويل بالمفرد وهو اعتبار دلالي وأنها (أي الجملة) لا تحل في المحلات الإعرابية في المستوى العملي إلا إذا كانت مؤولة بالأصل المفرد في المستوى الدلالي، وأن ذلك لا معنى له إلا امر وحيد وهو أن الشبه العملي يترتب عن الشبه الدلالي: إذا كان ذلك كذلك صح أن يقال إن جعل «البنيوي» امتداداً للمحوري - الدلالي في النحو التوليدي في مسألة المفردية والجملية باب واسع من أبواب الترادف النظري بين النحوين العربي والتوليدي.

سنعرض في مناسبات متفرقة لجزئيات هذا الترادف في مستوى التصور النظري وما يلزم عنه من ترادف في مستوى النتائج التطبيقية. أما الآن فنستعرض فيما يلي جزئيات وتفاصيل الموقف التوليدي من قضية الميزان الواحد وأنواعه المختلفة وذلك في شطره المتعلق بالتنوعات التفصيلية بقسميها:

- التنوعات المقولية (- حمل الأحوال المفردية بعضها على بعض)
- التنوعات الحجمية (- حمل الجملة على المفرد في مبدأ التنظيم الإسقاطي).

2 - حمل الأحوال المفردية بعضها على بعض (في الانتظام البنيوي الإسقاطي)

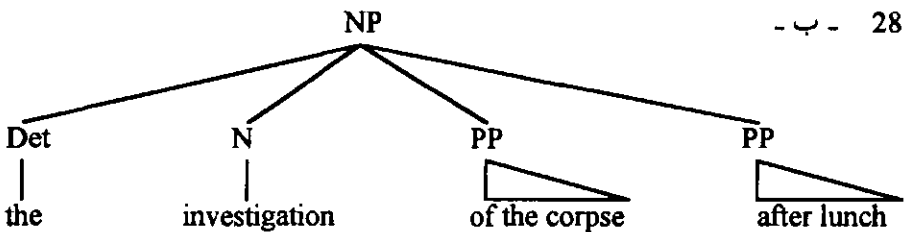
2 - 1 التحليل التوليدي.

أ - المركبات الاسمية/ المصدرية

« في التمثيل البنيوي للجملة (28 - أ) يمكن أن نجرب البنية المسطحة (أو المنبسطة أو المفلطحة) التي تلزم عن القاعدة المركبة الثانية (-ب) ⁽⁶⁰⁾:

28 - أ The investigation of the Corpse after lunch.

28 - ب -



هذه البنية المنبسطة تنطوي على ضعف تمثيلي صارخ يكمن في كونها لا تجزئ في تفسير بنية الجملة التي يستهدف التعويض فيها القطعة [the investigation of the Corpse] فقط دون المركب الحرفي الدال على الظرف الزمني.

The investigation of the Corpse after lunch was less Horrible than the one after dinner - 29
اللفظ one في هذه الجملة يعوض المصدر والمركب الحرفي معا الا ان هذه القطعة لا توازيها في التمثيل حدود مكونية تسوغ معاملتها باعتبارها «وحدة مكونية» مستقلة في التقطيع⁽⁶¹⁾: انها جزء من مكون وهو المركب الاسمي الذي يعلو الكل، ولو كانت مكونا اذن لكانت يجمع عناصرها الجزئية تحت إشراف عنصر آخر غير المركب الاسمي المذكور.

وهذا معناه ان بنية م س يجب ان تكون بنية مكتنزة على منوال ما سبق في المركب الفعلي أي أن التنظيم البنيوي الداخلي للمركب الاسمي يجب ان يكون جاريا على منهاج الرئاسة الهرمية. فمن جهة اولى تعويض القطعة [the investigation of the corpse] فقط دون الملحق الظرفي after lunch دليل على ان هذه القطعة واقعة تحت اشراف مباشر مستقل لا حظ للملحق فيه: والتخصيص بالمباشرة هنا معناه ان هذا الملحق يمكن ان يكون تحت الإشراف المذكور شريطة ألا يكون هذا الإشراف مباشرا. ومن جهة اخرى يمكن الموازنة بين م س في (28 - أ) وبين المركب الفعلي في (30):

- 30 [The police will [vp investigate the Corpse after lunch]

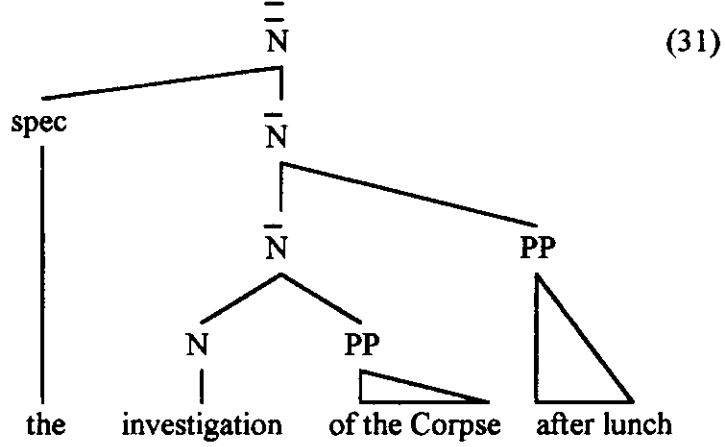
الحسن اللغوي يقضي بأن العلاقة بين الرأس المقولي N في (28 - أ) والمركب الحرفي [of the corpse] تشبه العلاقة بين الرأس الفعلي investigate في (30) ومفعوله the corpse. كل من الرأسين الفعلي في (30) والاسمي في (28 - أ) تربطه بالمركب الاسمي the corpse نفس العلاقة المحورية⁽⁶²⁾.

اذا كانت العلاقة بين الرأس الاسمي وصلته جارية من الناحية الشكلية على منهاج العلاقة بين الرأس الفعلي وصلته فإننا سنخسر تعميما على درجة كبيرة من الاهمية اذا تمسكنا بتمثيل بنية م س من

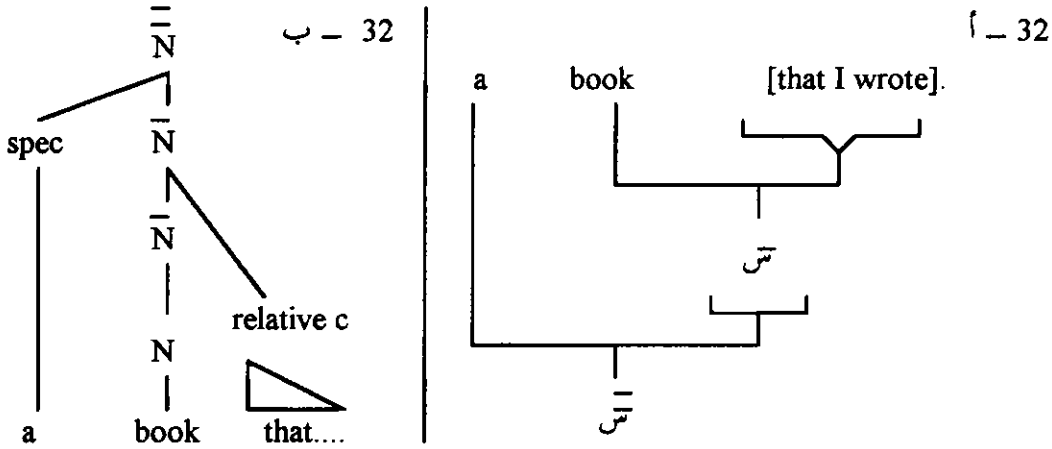
61 - وظيفة «لتعويض» في سر الحدود التقطيعية عند التوليد يمكن اعتبارها مرادفة لوظيفة «الإضمار» في جملة من الأحوال في النحو العربي. ففي نحو (البحث عن الجثة في الصباح كان أسير منه في المساء) حيث استهدف الإضمار المسافة العاملة السابقة الرؤوسة بالمصدر بجميع مواقعها ماعدا الظرف.

62 - هناك فرق واضح بين الفعل والمصدر سنعود اليه لاحقا وهو ان المصدر لا تكون فضله الا مركبا حرفيا. وباعتماد مفردات باللغة النحوية العربية نقول إن المصدر لا يصل الى مفعوله الا بواسطة الحرف of ومعلوم ان هذه الملاحظة تفتح أبوابا واسعة من الموازنة والمرادفة.

زاوية كونها لا تربطها اي علاقة ببنية المركب الفعلي. ومن بين الطرق الممكنة لإجراء بنية المركب الاسمي على مستلزم الشكل الإسقاطي [ذي البنية الرأسية] الصورة التمثيلية الآتية: (63)



الإسقاط الاسمي الأدنى (N̄) يشرف على الرأس المعجمي (N) وفضلته الحرفية (PP) والملحق الظرفي (after lunch) يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى (N̄) لتكوين إسقاط وسيط آخر. إن الملحقات التي يتخذها الرأس الاسمي تكون مركبات حرفية في الغالب كما في (28 - أ) أو جملة موصولة كما في (32) ادناه:



وكما كان الشأن بالنسبة للمركبات الفعلية سابقا، المركبات الاسمية يجوز ألا تتضمن مخصصا صريحا وكذا يجوز ألا تتحقق فيها الصلة بشقيها الفضلة والملحق نحو (33):

63 - اقترح "آبني" في رسالته عن المظاهر الجمالية في المركب الاسمي الانجليزي:

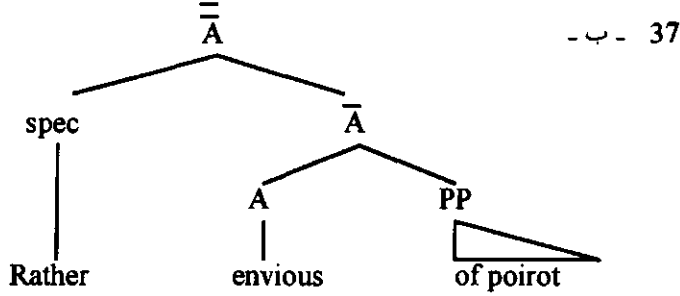
- Abney, S. (1987) *The English Noun Phrase in its Sentential Aspects*.

في اطار افتراض اشتهر بافتراض المركب الحدي DP - hypothesis جملة من الأدلة على أن رأس م س ليس هو الرأس المقولي س (=N) ولكنه العنصر الذي ينتزل من م س منزلة المخصص وهو الحد او المحدد كَلَام التعريف ونحوها.

ب - المركبات الوصفية

المركبات الوصفية نفسها تحتل التحليل الرئاسي الهرمي⁽⁶⁶⁾ الذي يحتمله المركب الفعلي والمركب الاسمي بحيث يجوز التمييز في بنية المركب الوصفي بين المستويات الإسقاطية الثلاثة:

37 - أ - jeeves is [rather envious of poirot]



الصفة envious محمول ثنائي المحلات شأنه في ذلك شأن الفعل المرتبط به مورفولوجيا (اي envy). في (37 - أ) الفاعل jeeves يحقق الموضوع الاول والمركب الحرفي يحقق الموضوع الثاني⁽⁶⁷⁾. الإسقاط الاقرب A يشرف على الرأس المعجم envious وفضلته. وكما كان الشأن بالنسبة للمركب الفعلي، رتبة المكونات التي ينعقد منها المركب الوصفي قد تختلف من فصيلة لغوية الى أخرى: فالرؤوس الوصفية في الانجليزية مثلا تسبق مفعولها وفي الالمانية تتأخر عنه:

38 - أ - Er ist des französischen mächtig

متقن اع(جر) - فرنسية ال فعل الوجود هو
(is =)

« إنه للفرنسية متقن ».

38 - ب - ER ist seinen Grundsätzen tren

مخلص جر - مبادئ

« إنه مخلص لمبادئه »

في (38) الصفتان mächtig و tren تأخرتا في الرتبة عن المفعول وهذا معناه ان الرتبة بين مكونات المركب الوصفي تختلف اللغات في توجيهها هذه الوجهة او تلك. هذا وان احكام الرتبة واختلاف اللغات بشأنها تشتق من مبادئ نحوية مستقلة. من هذه المبادئ ان الرؤوس تسند الأدوار المحورية في اتجاه واحد فمادام الفعل في الانجليزية مثلا يسند الدور المحوري من اليسار الى اليمين فإن الذي يجب أن يلزم عن ذلك ان المفعول ينبغي ان يكون بعد الفعل في الرتبة.

66 - Layred analysis والتحليل القائم على مبدأ الكثافة البنوية والهرمية.

67 - كون الصفة (والمصدر كذلك) يفتقران في علاقتهما بالفضلة الى الحرف of يرتبط بأسباب وعلل تنتمي الى مستوى آخر في التحليل هو النظرية الاعرابية.

ج - المركبات الحرفية

المركبات الحرفية ايضا يمكن إجراء بنيتها الداخلية على منهاج الخطاطة الإسقاطية ذات الكثافة

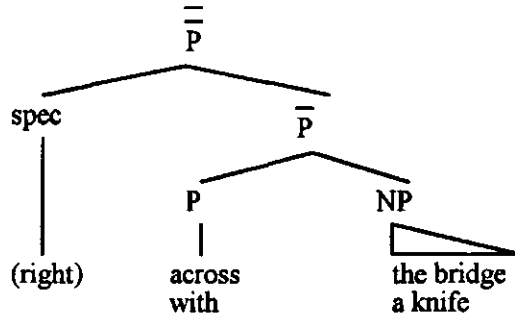
البنوية الهرمية ... فالحرف رأس معجمي يستوجب مركبا اسميا يتخذة فضلة له :

39 - أ - across [NP the bridge]

with [NP a knife]

39 - ب - right across [the bridge]

(40)



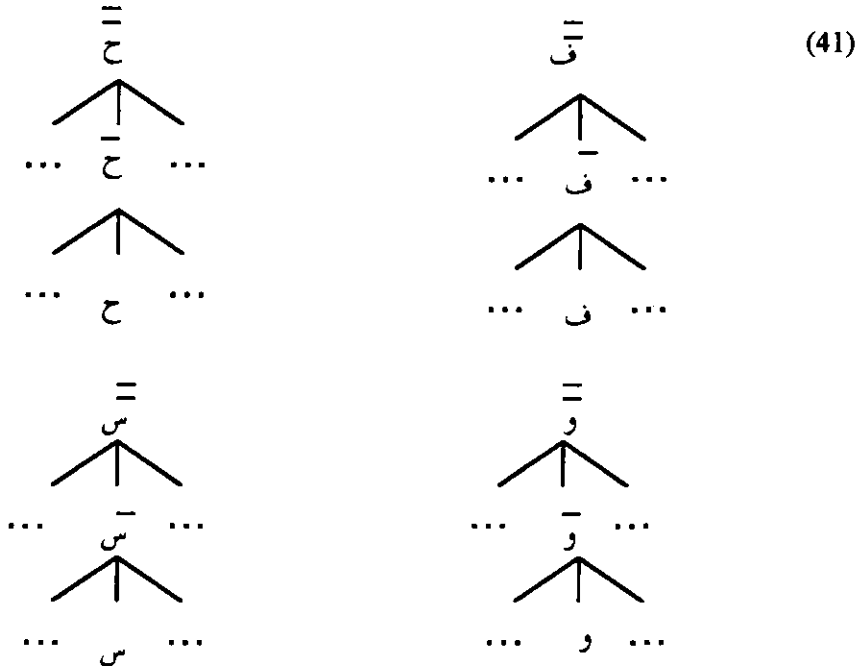
وما قيل آنفا عن المسألة الرتبة ينطبق بمخالفته على المركب الحرفي (اللغة اليابانية يتأخر فيها

الحرف عن فضلته).

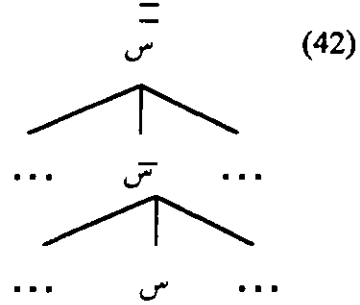
د - نظرية س - خط.

» يتبين مما تقدم ان خطاطة الإسقاط المركبي يمكن تمثيلها بالنسبة لكل المقولات المعجمية

(س، ف، ح، و) بواسطة الشكل التمثيلي ذي الكثافة الرأسية⁽⁶⁸⁾. (41) تلخص هذا المشهد:

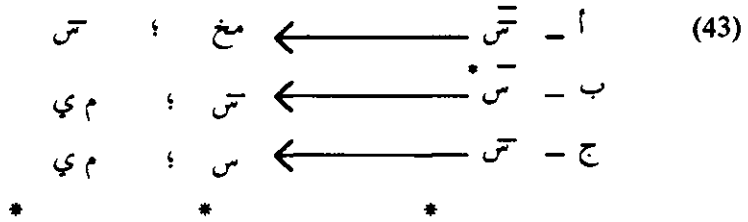


وهذا معناه اننا لم نعد في حاجة الى القواعد المركبية الاربع⁽⁶⁹⁾ اذ بصرف النظر عن الطبائع المقولية للرؤوس نستطيع استخلاص الشكل الصوري التالي المشترك بين الاشكال الإسقاطية الاربعة (41):



النظرية النحوية المبينة على هذا التصور لن تكون - من الآن فصاعداً - في حاجة الى اربعة اشكال إسقاطية بل الى شكل إسقاطي وحيد.

الشكل العام للبنية المركبية اذن يمكن تلخيصه في القواعد المركبية (43):



النظرية النحوية التوليدية تنتظم من مجموعة من الاركان (النظرية) والركن الذي يعنى ببنية المركبات يعرف في الاصطلاح بنظرية س - خط. هذه النظرية اقترحت لأول مرة بالصيغة المشروحة آنفا في دراسة شومسكي⁽⁷⁰⁾ - الذائعة الصيت - عن المشتقات. ثم إن الفكرة التي ثوت وراءها هي استخلاص الخصائص المشتركة بين المركبات من حيث كيفية انتظامها البنيوي الداخلي. وقد تبين في هذا الاطار ان كل مركب يتقدم رؤوسا بواسطة رأس معجمي. واذا اردنا الاستفادة من اصطلاحات اللغويات التقليدية قلنا ان المركبات ذوات «متمركزة داخليا»⁽⁷¹⁾. الرأس المعجمي للإسقاط يوصف بكونه إسقاطا صفريا (س°) "zero projection" نظرية س - خط تميز بين مستويين للإسقاط: الفضلة تنتظم مع س لتكوين س (43 - ج) والمخصص يألف مع الإسقاط الاعلى النسبي الذي من الدرجة

69 - انظر ص 202.

70 - Chomsky, N. (1970) "Remarks on Nominalisation" - 70

Endocentric - 71

س لتكوين الإسقاط الأعلى باطلاق س (43 - أ) (72). اذا كنا قد برهنا على أن الخطاطة الإسقاطية (43) خطاطة كلية فقد رأينا مع ذلك أن رتبة المكونات بالنسبة الى رأس الإسقاط ليست محددة بصفة كلية ونفترض في هذا الخصوص أن هناك مبادئ أخرى في النحو هي التي تفسر الاختلافات الرتبية (73). ان القواعد المركبية الخاصة بلغة باللغات يمكن اشتقاقها من الخطاطة العامة ومن المبدأ الذي يتحكم في الصيغة الرتبية التي يتخذها الرأس مع الفضلة والملحق والمخصص. ان القواعد المركبية الخاصة باللغة الواحدة ليس فيها ما يستوجب معالجتها بصفة مستقلة مادامت تنتج عن مبادئ أخرى أعم. لقد رأينا ايضا ان هناك اختلافات بين البنيات الداخلية للمركبات والفعل والحرف مثلا يتخذان المركب الاسمي فضلة لهما بينما الاسم والصفة يتخذان فضلة من نوع آخر. هذا الضرب من الاختلافات البنيوية يتم تفسيره بواسطة ميكانيزمات مستقلة ... سنرى في مبحث لاحق عن «الإعراب» ان النظرية الاعرابية هي التي تفسر العلة التي تستوجب الا يتخذ الاسم والصفة مركبا اسميا فضلة لهما.

خلاصة ما تقدم إذن ان: قائمة القواعد المركبية الاربع يمكن الاستغناء عنها لفائدة قواعد أعم ومبادئ تلخص ماهو مشترك بين المركبات المختلفة . ولئن امكن معالجة البنية المركبية معالجة كلية في اطار الخطاطة الإسقاطية العامة (43) فإنه يجوز ان نفترض ان الطفل الذي يتعلم لغته لا يحتاج الى بناء هذه الخطاطة جزءا من نحوه، اذ ان بنيتها الصورية او اذا شئت «درجة المرونة الرياضية في هذه البنية» يشفع في اعتبارها [من زاوية الأوضاع والمقاييس التوليدية طبعا] جزءا من النحو الكلي اي من «الفطرة

72 - هذه النظرية اقترحت لأول مرة بالصيغة المشروحة أعلاه في شومسكي (1970) راجع «دجاكندوف» (1977) لمزيد من التفاصيل عن نظرية س. هذا وان هذه التفاصيل قد شهدت جملة من التعديلات بعدئذ. راجع فيما يتعلق بأصول وتطور نظرية س: Suurman, F. (1985): *Phrase Structure Theory in Generative Grammar* -

انظر كذلك فيما يتعلق بإعادة تأويل النظرية في إطار السمات المقولية بدلا من تأويلها في إطار المقولات ذاتها:

- Muysken, P. (1983) "Parametrizing the notion head"

- Muysken, P. and H. van Riemsdijk (eds) (1986) *Features and projections*

73 - لقد اقترح ان هناك ترابطا بين المركبات فيما يتعلق بالرتبة التي يتخذها : الرأس من صلته (= المفعول، الملحق).

من امثلة هذا الترابط مثلا ان اللغات التي تقوم فيها الرتبة (مف ف) تقوم فيها ايضا ظاهرة حروف الجر المتأخرة عن المحرور وكذا الصفات التي يتقدم عليها موصوفها. إلا أن هذه ليست خاصية كلية بالمعنى المطلق للعبارة تراجع

التفاصيل في: دراسة

- Greenberg, j. H. (1963) "Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements"

- Greenberg, j. H (1978) *Universals of Human language*

اللغوية»⁽⁷⁴⁾. من جهة أخرى، النحو الكلي لا يعين رتبة المكونات. ان القيود الرتبة الموجودة في اللغات الطبيعية تختلف من لغة الى أخرى وهذا معناه ان هذه القيود ليست جزءا من النحو الكلي وان الطفل بالتالي يتعلمها من خلال التجربة اللغوية. ثم ان مقدار التجربة اللغوية التي يحتاجها الطفل ليتعلم رتبة المكونات في لغته محدود الى أقصى الحدود. الطفل الذي يتعلم الانجليزية، مثلا، يكفيه معاينة زمرة محدودة من الجمل المتعدية ليتعلم ان الانجليزية، الافعال فيها تتقدم في الرتبة على مفعولاتها»⁽⁷⁵⁾

2 - 2 - التعليق على التحليل التوليدي

(i) - ان الحديث عن البنية الداخلية للمركبات الأخرى غير الفعلية انطلق في النحو التوليدي، اساسا من مقولة الشبه⁽⁷⁶⁾ والتولد الدلالي⁽⁷⁷⁾. فالشبه النيسوي بين المركب الفعلي وبين المركب الوصفي والاسمي ناتج عندهم عن الشبه المحوري وذلك يفهم من قولهم «ان الحدس اللغوي يقضي بأن العلاقة بين الرأس المقولي N في (28 - أ) والمركب الحرفي [of the corpse] تشبه العلاقة بين الرأس الفعلي (investigate) في (30) ومفعوله المباشر the corpse ... كل من الرأسين الفعلي والاسمي

74 - لقد كانت كلية الشكل الرئاسي الإسقاطي (43) دائما موضع أخذ ورد ان بعض اللغات تتقدم فيها المركبات وكأنها تتمتع عن التنظيم الرئاسي المرسوم في هذا الشكل (43). هذه اللغات توصف بكونها غير شجرية اي ان المركبات فيها تنتظم وفق مبدأ الانبطاح أو الانبساط الأفقي. وهذا معناه ان (43) ليست شكلا كليا وبالتالي تكون الحاجة ماسة الى وسيط (=برامت) تعهد اليه مهمة التمييز بين اللغات الشجرية التي تنتظم بنويا وفق (43) وبين اللغات غير الشجرية. انظر في هذا الشأن مقال "كيس" (1981) عن الرتبة في اللغة الهنغارية والذي برهن فيه على ان هذه الأخيرة لغة غير شجرية. هذا وتعتبر دراسة «ماراكر» و«مايسكن» (1989) عن تنميط اللغات الطبيعية انطلاقا من معيار الشجرية وعدمها سندا مرجعيا أساسيا في هذا الخصوص:

- Maracz, L. and P. Muysken (eds) (1989) *Configurationality. the typology of Asymmetries*

- Haegeman (1991) 75

- Riemsdijk; H and E williams (1986)

76 - ليس حمل المصادر والصفات على الأفعال في خصائص الانتظام الإسقاطي الا مرادفا صريحا لما عرفته النظرية

النحوية العربية القديمة من حمل للفروع الاشتقاقية على الفعل في الخصائص العاملة.

77 - لم يجد النحوي التوليدي في وصف العلاقة بين الافعال والصفات والمصادر الا الترابط الدلالي - المحوري اما التولد الاشتقاقي المورفولوجي المعروف عند النحاة العرب فلم يكن للتولدين اليه من سبيل لأن مرجعهم التطبيقي والتمثيلي كان اللغات الجامدة صيفيا. هذا وأن التصرف الصيفي في اللغة العربية (وهو ما اعتريه في بحث سابق مظهرا من مظاهر «الإبانة» الموصوفة في اللغة النحوية العربية بـ «الاعراب») سهل على النحوي العربي الربط بين الأبواب المفردة في القوائم المقولية بروابط يصح الدفاع عنها من منظور منطق نسق الأصالة والفرعية فالمصدر « فرع عن الفعل من الجهة العاملة وهذه الفرعية لازمة عن الترتيب الاسبق الذي يكون فيه المصدر أصلا للفعل ومولداً له». راجع

التفاصيل: احمد العلوي: *Grammaire et Coranité*.

تربطهما بالمركب الاسمي the corpse نفس العلاقة المحورية». العلاقة بين المركب الفعلي والمركب الاسمي اذن تبدأ في المستوى الدلالي تشابها وظيفيا وهذا الشبه الدلالي - المحوري يستوجب انتظام المركبين في المستوى البنيوي التركيبي، وفق نفس النظام ووفق نفس المبدأ، أي يستوجب الا يعالج كل واحد من المركبين وكأنه يمثل قائمة قاعدية أصلية مستقلة عن الاخرى وذلك قولهم « اذا كانت العلاقة بين الرأس الاسمي وصلته جارية من الناحية الشكلية على منهاج العلاقة بين الرأس الفعلي وصلته فإننا سنخسر تعميما على درجة كبيرة من الاهمية اذا تمسكنا بتمثيل بنية م س وكأنه لارابط بينها وبين بنية م ف».

من هنا أتت فكرة اجراء بنية المركب الاسمي على مستلزم الشكل الإسقاطي أي على مبدأ الكثافة الهرمية والتنظيم الرئاسي.

ونذكر هنا ان هذا الربط الاستلزامي بين الشبه المحوري، والشبه البنيوي. يفتح مساحة شاسعة في نسيج الشبكة الترادفية العامة التي تمتد عبر خيوطها جسور التواصل النظري بين النظريتين النحويتين العربية القديمة والتوليدية المعاصرة. ولاسيما اذا تذكرنا هنا ان العملية العربية قامت في جزء كبير من اصولها على مبدأ تاسيس «الدلالي» للعالمي. والذي كان من مظاهره⁽⁷⁸⁾:

- القول بأن النياية المعنوية تترتب عليها النياية العاملة.

- والقول بأن الاستعانة المعنوية "تترتب عليها" الاستعانة العاملة.

أ - النياية العاملة:

الذي الأصل فيه الإعراب (وهو الاسماء) الأصل فيه ايضا لا يعمل والذي الأصل فيه البناء (وهو الفعل والحرف) الأصل فيه أيضا أن يعمل. ثم ان⁽⁷⁹⁾ « التصنيف العاملي قائم على وزن الفعل لأن وزن الفعل أصلا مبني وعامل، وكل العوامل ترجع الى هذا الوزن اما على المستوى المورفولوجي واما على المستوى الدلالي ونذكر هنا معاني الحروف. التي يعدها النحاة معاني للافعال التي نابت عنها الحروف. ان العلة التي يرجع اليها الزمخشري كون الحرف يتضمن معنى الفعل ولا يتضمن معنى الاسم علة نحوية هي عدم التمكن "وليس ثم حرف تضمن الاسم معناه اذ لو كان كذلك لكان الاسم مبنيا" [ابن يعيش : شرح المفصل 61/7]».

78 - الامثلة التي اختارناها في هذا الشأن حرصنا على ان تكون مشاكلة للسياق الاشكالي العام الذي نحن بصدده وهو: مقولة الشبه والتصنيف العمودي للمقولات باعتبار الأصالة والفرعية.

79 - انظر: - "التساوير الزمخشرية".

« ان هذه القاعدة تستوجب ان ينوب غير المتمكن عن غير المتمكن في حمل المعنى ولا ينوب المتمكن عن غير المتمكن لأن النيابة المعنوية تترتب عنها النيابة العاملة ولما كان المعرب غير عامل فإنه لا ينوب عن المبني العامل»⁽⁸⁰⁾. وفيما يلي نرتب مجموعتين من نصوص النحاة القدماء الاولى في عاملية الحرف وأوجه الشبه بينها وبين عاملية الفعل . والثانية في عاملية المشتقات . والغرض المرجو هو الاستدلال بالنصوص الموثقة على قيام التحليل النحوي العربي القديم في ترتيبه العمودي للمقولات على نسق للأصالة والفرعية مشتق من نظام "للعلاقات الشبيهة" يجعل الشبه العامل في مستوى النسق الترتيبي الأفقي مترتباً في الوجود عن الشبه العمودي بشطرية الدلالي والمورفولوجي، وهذا الاستدلال الموثق نريده مرجعاً قوياً لنا في المرادفة النظرية بين النحو العربي والنحو التوليدي وفي بيان أن التحليل التوليدي في هذا الشأن والذي لخصنا جملة من خطوطه العريضة فيما تقدم يستمد من نفس منطق التشابهات والتوازيات الدلالية والبنوية الذي استمد منه نحاة العاملة العربية قديماً.

عاملية الحرف والنيابة عن الفعل

- جاء في "الانصاف في مسائل الخلاف": «واما الجواب عن كلمات الكوفيين : اما قولهم (إن "إلا": قامت مقام (أستني) فينبغي ان تعمل عمله) قلنا الجواب عن هذا من خمسة اوجه:

الوجه الاول : ان هذا يؤدي الى اعمال معاني الحروف. واعمال معاني الحروف لا يجوز، الا ترى انك تقول (مازید قائماً) فيكون صحيحاً، فلو قلت (مازیداً قائماً) على معنى (نفيت زیداً قائماً) لكان فاسداً فكذلك ههنا... وانما لم يجوز اعمال معاني الحروف لأن الحروف انما وضعت نائبة عن الافعال طلباً للإيجاز والاختصار فاذا عملت معاني الحروف فقد رجعت الى الافعال فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار»⁽⁸¹⁾.

80 - "ببليوغرافيا النحو العربي" (مجموعة ببليوغرافية انجزها جمعا وترتبا طلبة تكوين المكونين فوج 86 - 88 باشراف د. احمد العلوي. وهي مكونة من اربعة اجزاء. والاحالة هنا على الجزء الذي جمعه ورتبه : عبد الرحيم بودلال وعنوانه «أصول عاملية». وفي هذه الاحالة على هذه الببليوغرافيا من الآن فصاعداً، سنكتفي بالاشارة الى العنوان العام: «ببليوغرافيا النحو العربي». وربما أضفنا العنوان الخاص بالجزء وهو واحد من العناوين الأربعة الآتية:

- اصول عاملية .
- البنية العاملة والقيود.
- الاصول المعرفية: الحدود والتنظيم.
- مسائل اولی.

- « والحرف اضعف من الفعل »⁽⁸²⁾.

- « فاذا كانت (إنّ) انما عملت لأنها اشبهت الفعل فهي فرع عليه واذا كانت فرعاً عليه فهي اضعف منه لأن الفرع ابداً يكون اضعف من الأصل »⁽⁸³⁾.

- « ووجه المشابهة بينهما ((-ان) والفعل) من خمسة أوجه: الاول انها على وزن الفعل والثاني انها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح والثالث انها تقتضي الاسم⁽⁸⁴⁾ كما أن الفعل يقتضي الاسم. والرابع انها تدخلها نون الوقاية... كما تدخل على الفعل... والخامس انها فيها معنى الفعل فمعنى (إن) و(أن) حققت ومعنى (كأن) شبهت... فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب ان تعمل عمل الفعل والفعل يكون له مرفوع ومنصوب وكذلك هذه الأحرف ينبغي ان يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول الا ان المنصوب هنا قدم على المرفوع لأن عمل (إن) فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع... وعدم التصرف فيها لا يدل على الحرفية لأن لنا افعالا لا تتصرف نحو نعم وبئس... »⁽⁸⁵⁾.

واضح ان هذه العلاقات الشبيهة مشتقة أساساً من الجوامع الصورية المتجردة تمام التجرد عن المحتويات المعنوية والمضامين الدلالية المرتبطة بالعناصر اللفظية الواقعة في حدود التحليل الشبهي. ومعلوم ان هذا المنحى في التحليل النحوي اختص به العاملون الخالص من النحاة العرب. ومن تحليلات هذا المنحى أيضاً قول هؤلاء:

- « ولما ناب (يا) عن الفعل جاز فيه الامالة كما جاز في الأفعال والا فالحروف لا تسوغ امالتها... فلما أمالوا (يا) علمت ان ذلك لنيابته عن الفعل واكتسابه ادنى تمكن بذلك فصار قولك (يازيد) بمنزلة قولك (رمى زيد) في انه فعل في المعنى ولذلك جاز ان يدخل على الحرف نحو (يا لزيد) كما يدخل في (نصحتك) و (نصحت لك) ولولا كونه بمنزلة الفعل لم يدخل على الحرف لأن الحرف لا يعمل في الحرف. وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق

82 - الانصاف : 165/1

83 - الانصاف : 176/1.

84 - هذه العلاقة الاقتضائية تتقدم في نظام التمثيلات التوليدية باعتبارها خاصية معجمية في مستوى البنية المحورية وباعتبارها خاصية بنوية في مستوى البنية المركبة.

85 - الانصاف 178/1.

به وتكون مع المجرور بها معمولة له من حيث ان كل جار مع المجرور في تقدير اسم مفعول ولا يكون مفعول مالم يكن فعل»⁽⁸⁶⁾.

- « الجار مع المجرور يكون في موضع نصب»⁽⁸⁷⁾

*

*

*

ان تضمن معنى الفعل باعتباره مناطا لنيابة (يا) عن الفعل يرادفه في معجم الألفاظ التوليدية لفظ «المحمولة» فالقول في المقالة الجرجانية السابقة بأن (يا) فعل في المعنى عبارته باللغة التوليدية ان بين (يا) و(الفعل) جامعا في المستوى المحوري وهو خاصية المحمولة فكل منهما محمول يستوجب بنية موضوعية هي المثلة بزيد في الحالتين (يازيد) و (رمى زيد).

ان هذه العلاقة التناظرية التي أقامها النحاة العرب بين الفعل من جهة وبين ما هو بمنزلة الفعل «في المعنى» على لغة الجرجاني في المقالة المذكورة اعلاه او خاصية «طلب الاسماء» على لغة ابن يعيش في مقالته المذكورة في الهامش ادناه (=الهامش رقم 87) هي نفس العلاقة التي أقامها النحاة التوليديون بين الفعل وغيره من العناصر المحمولة كالصفات والمصادر والحروف. ولئن كانت العلاقات الشبيهة المحورية تتأيد في التحليل التوليدي بأدلة ومؤيدات تنتمي الى مستويات غير المستوى الذي يتم فيه التشبيه والمناظرة «البنوية» كالمستوى التركيبي - المكوني مثلا والمستوى المورفولوجي فإنها تستوي كذلك على نفس الشاكلة والمتوال في تحليل النحاة العرب ومن أمثلة ذلك ما جاء في كلام الجرجاني آنفا «ولما (ناب) "يا" عن الفعل جاز فيه الإمالة كما يجوز في الأفعال والا فالحروف لا تسوغ امالتها فلما أمالوا "يا" علمت ان ذلك لنيابته عن الفعل» وكذلك قوله «ولولا كونه بمنزلة الفعل لم يدخل على الحرف لأن الحرف لا يعمل في الحرف». فعلاقة الشبه والتناظر بين الفعل و(يا) تتأكد مورفولوجيا بواسطة اقتسامهما لخاصية الإمالة ومكونيا بواسطة اقتسامهما معا أيضا لخاصية الدخول على الحرف. تقول

86 -المقتصد في شرح الايضاح ص 335.

87 - ان استلزام المحمول لبنية موضوعية سواء كان المحمول أصليا كالفعل أم ملحقا على جهة النيابة كـ (يا) او على جهة الشبه كـ (إن وأن ولكن وكان وليت ولعل) عبر عنه ابن يعيش بلفظ «الطلب» في مقالته المشهورة عن عاملية هذه الأحرف الستة وأوجه الشبه بينها وبين الفعل التي نصها: « هذه الحروف...تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل وذلك من وجهين احدهما جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى فأما الذي من جهة اللفظ فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية. وأما الذي من جهة المعنى فمن قبل ان هذه الحروف تطلب الاسماء وتختص بها ...» [ابن يعيش شرح المفصل 54/8].

ان خاصية «طلب الاسماء» في هذه اللغة النحوية القديمة ترادفها خاصية استلزام المحمول للبنية الموضوعية في اللغة النحوية التوليدية . فالمسمى هنا واحد والاسماء تختلف باختلاف المراجع الاستعارية.

(نصحت لزيد) و(يالزيد) ولو كانت (يا) حرفا خالصا لما جاز ان تدخل على اللام «لأن الحرف لا يعمل في الحرف».

عاملية المشتقات: النيابة والشبه

- المصدر: «والمصدر يعمل عمل الفعل اذا كان مقدرا بأن والفعل وانما عمل المصدر ان كان على هذه الصفة لأنه في معنى الفعل ولفظه متضمن حروف الفعل فجرى مجرى اسم الفاعل فعمل عمله»⁽⁸⁸⁾.

- اسم الفاعل «وانما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال او الاستقبال نحو (هذا ضارب زيدا غدا) و(مكرم خالدا الساعة) لأنه على لفظ المضارع اذا كان جاريا عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه وهو في معناه فلما اجتمع فيه ما ذكر عمل عمله فأما اذا كان بمعنى الماضي فإِنَّكَ لا تعمله اذ لا مضارعة بينه وبين الماضي»⁽⁸⁹⁾.

- اسم المفعول «اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل لأنه مأخوذ من الفعل وهو جار عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه كما ان اسم الفاعل كذلك ... وشرط إعماله كشرط إعمال اسم الفاعل في انه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله كاسم الفاعل لضعفه عن درجة الأفعال»⁽⁹⁰⁾.

- الصفة المشبهة «انما لها شبه بها (اي بأسماء الفاعلين) من قبل انها تذكر وتؤنث وتدخلها الالف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون فاذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرناها او اكثرها شبهوه بأسماء الفاعلين فأعملوه فيما بعده»⁽⁹¹⁾.

88 - شرح المفصل " 60/6.

89 - "شرح المفصل" 6/76 الكلام هنا في عاملية اسم الفاعل مبني على ان الشبه الدلالي فقط، معزولا عن الشبه اللفظي، لا يجزئ في الشبه العاملي وكذلك الكلام المتقدم عن عاملية المصدر مبني ايضا على ان التشابه في الخصائص البنيوية (= العاملية) بين الفعل والمصدر مبني على التضامن بين التشابه الدلالي والمورفولوجي.

90 - شرح المفصل 6/80 نثر الانتباه هنا الى مفهوم «الضعف العاملي». فالضعف العاملي في اسم الفاعل واسم المفعول ينتج عن الفرعية التي تثبت لهما في الترتيبات العمودية . الفرعية العمودية في تحليل ابن يعيش تنتج الضعف والضعف ينتج «الافتقار الى الاعتماد». هذا وان اشتراط الاعتماد في عاملية اسم المفعول واسم الفاعل باعتباره من نتائج الفرعية في المستوى العمودي نرى انه مواز في التحليل التوليدي لا شتراط الوسيط الحرفي في المركب الوصفي.

يربط التوليديون كما سنرى في نظرية الإعراب افتقار فضلة الصفة الى الحرف بكون الصفة لا يصل عملها الى الفضلة بسبب السمة [+س] الداخلة في تكوينها السماتي [+س +ف] والأصل في الاسم كما رأينا ألا يعمل. هذا التحليل نرى أنه نص في فرعية الصفة في باب الأفعال التي تكوينها السماتي [+ف -س].

91 - ابن يعيش شرح المفصل 60/6.

الصفة المشبهة في هذا التحليل اشبهت اسم الفاعل اولا ثم اعملت عمله ثانيا. وهذا بالاضافة الى كونه نصاً صريحاً في العلاقة الترتيبية النمذجية التي يجب ان تكون بين الترتيبات العمودية والترتيبات النسقية الأفقية له دلالة صريحة على ان الصفة المشبهة فرع الفرع اي فرع ثان وليس فرعاً أول. اذ يفصلها عن الأصل فرع آخر وهو صفة الفاعل.

الإعراب الدلالي وتأسيس الإعراب النحوي

ان الكلام السابق في عاملية المشتقات مبني في مجمله على مقدمة عامة في الترتيب النمذجي للأعراب المتضافرة (=المستويات التمثيلية) تنص على ان للإعراب الدلالي دوراً أساسياً في تحديد الإعراب النحوي. ومما جاء من مقالات النحاة العرب مبنياء انبناءً صريحاً على هذه المقدمة مقالتهن في صيغ المبالغة. يقول السيوطي « ان الصيغ الموضوعية للمبالغة وهي فعال ومفعول ومفعال وفعل وفعل لاتعمل الا اذا دلت على المبالغة . ولدالاتها على المبالغة لم تستعمل الا حيث يمكن الكثرة فلا يقال (موات) ولا (قتال زيد) بخلاف (قتال الناس) اما اذا لم تدل عليها فلا تعمل ...»⁽⁹²⁾.

ومما جاء في عاملية صيغ المبالغة في "بيبلوغرافيا النحو العربي":

« فدلالة هذه الصيغ على المبالغة إضافة الى علاقتها بفعل عن طريق اسم الفاعل لأن صيغ المبالغة تصاغ من اسم الفاعل. هو الذي سوغ لها العمل. لكن من النحاة: من يعد هذا القيد اي الإعراب الدلالي قيداً على عدم عاملية هذه الصيغ لأن دلالاتها على المبالغة تفيد انها تجاوزت معنى الفعل ويضيفون الى هذا القيد قيداً صرفياً وهو زوال الشبه الصوري بين الفعل وهذه الصيغ ليقولوا بعدم عامليتها، وكأن الخروج من دائرة الفعل بالزيادة في المعنى تمنع هذه الصيغ من أن تنوب عن الفعل»⁽⁹³⁾ إن نظام الاصول والفروع الذي اعتمد مرجعاً استدلالياً في وصف السلوك البنيوي للعناصر في النحو العربي، نظام متطور من الناحية التفسيرية ولاسيما اذا تذكرنا جملة من نتائجه التي تنهى اليها في اطار الدفع بمقدمة اختزال المتعدد الى أقصى نتائجها التي تحتملها. من في هذه النتائج:

أ - القول بأن الحرف ينوب عن الفعل في العمل وينوب عنه في الاختصاص.

ب - القول بأن القيود النحوية على «اللواحق» تتحدد في ضوء علاقتها بالاصول.

ج - القول بأن الفروع قد تنزل من فروع أخرى احط منها، منزلة الاصول (وذلك في اطار نظام ترتيبي رئاسي يجعل الفرع الاول نائباً عن أصله في الأصالة بالنسبة للفرع الثاني) بحيث تكون القاعدة التي تحكم علاقة الأصل الأعلى بالفرع الأعلى (=الفعل وصفة الفاعل) هي نفس القاعدة التي

تحكم علاقة صفة الفاعل بالصفة المشبهة وذلك في اطار ما اشتهر بتساوي الفرع والأصل عندما يصير الفرع أصلا لفرع آخر.

تساوي الفرع والأصل

جاء في "ببليوغرافيا النحو العربي": - « اسم الفاعل يعمل عمل الفعل للشبّه الموجود بينهما لفظيا وداليا لكن عمل اسم الفاعل محدود بالنسبة لعمل الفعل لأنه فرع والفرع احط درجة من الأصل. هذه هي القاعدة العامة التي تحكم عاملية الفروع في العملية العربية. غير اننا نجد في بعض التحاليل النحوية تساويا بين الفعل المضارع وبين اسم الفاعل في الاصلية. فالعلاقة بين الفعل وبين الحروف النائية عن الفعل في العمل توازي العلاقة بين الكائن العشريني وبين اسم الفاعل النائب عن الفعل. لأن الفعل أصل الحروف واسم الفاعل أصل للكائن العشريني في العمل - يقول سيويه:

« هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيها بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الاسماء التي بمنزلة الفعل. ولا تصرف تصرف الأفعال كما ان عشرين لا تصرف تصرف الاسماء التي اخذت من الفعل وكانت بمنزلة ولكن يقال بمنزلة الاسماء التي اخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولاهي مضافة اليه... وعملت فيه كعمل الضارب في زيد اذا قلت هذا ضارب زيدا لأن زيدا، ليس من صفة الضارب ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي ان ولكن... وذلك قولك ان زيدا منطلق... » [الكتاب 131/2]. لكن لئن كان حمل الفرع على الأصل قاعدة مطردة في العملية العربية فإن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل في العمل يصبح أصلا، لصيغ المبالغة وللصفة المشبهة، في العمل. وفي هذا الخصوص يلاحظ ان الرغخشري يرفض ان يكون اسم الفاعل وسيطا بين الصفة المشبهة والفعل في تسوية العمل ويفضل أن يكون الشبه باسم الفاعل وحده هو المسوغ لهذا العمل وتكون الصفة المشبهة قد ورثت العمل بالأصلية عن اسم الفاعل وليس بالنيابة او الوساطة [...] هكذا يصبح اسم الفاعل الذي كان فرعاً عن الفعل في العمل أصلاً ترث منه الصفة المشبهة وصيغ المبالغة العمل ولا تختلف هذه العلاقة العملية بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة. عن العلاقة بين الفعل وما ينوب عنه. لأن القاعدة التي تحكم هذه العلاقة واحدة تحكم الفعل وما ينوب عنه واسم الفاعل وما ينوب عنه، وهي أن الفرع احط من الأصل فما يعمل عمل اسم الفاعل احط منه لأنه يعمل بقيود.»

مقولة «الاختصاص» و «الافتقار الدلالي» في النظام العاملي العربي:

و مبدأ اشتقاق التشابه البنيوي التركيبي من التشابه الدلالي.

أصل العوامل في التصنيف التمكيني هو الفعل وأصل المعمولات هو الاسم: إلا أن التقسيم المقولي الثلاثي يستوجب الحديث عن دور الحروف في النظام العاملي بالنظر الى هذا التصنيف.

في سياق هذا المطلب، يندرج تعديل التصنيف المذكور يجعله مستوعبا لمقولة جديدة يمكنها عمقها المفهومي وبعدها التعميمي من ان تكون صالحة لتفسير معمولة الاسماء وعاملية الفعل والحرف على حد سواء. التعديل المذكور استوجب التخصيص على ان النظام العاملي يجب ان يقوم على ان الأصل في العمل الاختصاص (- المقولة المختصة هي العاملة بصرف النظر عن كونها فعلا او حرفا).

هذا التحليل من مزاياه دفعه لخاصية «التجرد الصوري» في النظام العاملي الى أبعد حد ممكن وهو مفارقة الأعيان المقولية المتشخصة (-الفعلية والاسمية والحرفية) وهذه كما هو معلوم اول مستوى في التنوع. إن الفكرة التي توجه هذه التحليل هي الرغبة في استخلاص الخصائص المشتركة بين الأوضاع العاملة والاعتماد في التحليل على إرجاع مظاهر الاختلاف والتنوع في هذه الأوضاع الى مكونات الوحدة والائتلاف الثابتة وراء تلك المظاهر.

هذه المنحى في التحليل النحوي يستمد منطقته الداخلي من مبدأ ان «التنظيم» يجب ان يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي يقول السيوطي في سياق التعليق على مقولة الاختصاص: «الفعل مختص في العمل بالاسماء»: وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بأصالة في العمل لذلك. وليس كذلك الاسم لأنه لا يعمل منه شيء الا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا انه هو العامل. ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لا بسبب غيره» (94).

«الاختصاص» إذن مبدأ عام يفسر عاملية الفعل وعاملية الحرف. لكن ههنا إشارة يجب لفت الانتباه اليها وهي ان القول بالاختصاص يحدث خللا ظاهريا في انسجام النظام العاملي وهو ان الاختصاص الموجب لعاملية الفعل يصبح أصلا في الحرف (« فالحرف ينوب عن الفعل في العمل كما ينوب عنه في الاختصاص») لكنه يجعل للحرف تمكنا في التصرف البنيوي يفوق ما للأصل الفعلي: فالفعل، بعبارة أخرى، هو الأصل في العمل والحرف ينوب عنه في العمل لكن يجوز هنا في الفرع النائب مالا يجوز في الأصل المنوب عنه وهو الدخول على الاسم وعلى الفعل على حد سواء. هذا

التمكن في التصرف لا حظاً للفعل فيه لأن الفعل يدخل على الاسم ولا يدخل على الفعل. والمانع من دخول الفعل على الفعل مبدأ عام من مبادئ النظام العاملي وهو الذي ينص على أن العامل لا يدخل على عامل آخر من نفس درجته⁽⁹⁵⁾ فكما لا يدخل الحرف على الحرف لا يدخل الفعل على الفعل. وهذا معناه أن العامل والمعمول يجب ألا يكونا من نفس المرتبة المقولية والبنوية، وهذه المخالفة في المرتبة بين العامل والمعمول، معمولٌ بها في الأوضاع والمقاييس التوليدية أيضاً. وذلك قول النحاة التوليديين إن الرأس المقولي لا يتخذ رأساً مقولياً آخر فضلة له وأن فضلة الرأس تستوي عنواناً مركبياً في سائر الأحوال.

يقول السيوطي كلاماً آخر في تفسير عاملية الحرف هذا نصه:

« أصل الحروف أن تكون عاملة لأنها ليست لها معان في أنفسها وإنما معانيها في غيرها »⁽⁹⁶⁾ الربط بين هذا الكلام وسابقه يستوجب القول بأن الاختصاص المقولي علاقة تركيبية تعكس خاصية أخرى تتحدد في المستوى الدلالي وهي الافتقار المعنوي، فكما أن الاختصاص موجب للعمل، الافتقار الدلالي موجب له كذلك، والربط بين الاختصاص والافتقار يجب أن يتم في إطار ترتيب غمذجي للمستويات التمثيلية يجعل المستوى الدلالي محددًا للمستوى التركيبي⁽⁹⁷⁾. ونشير هنا أيضاً إلى أن العلاقة الدلالية الموسومة بالافتقار في باب الحروف توسم في باب الأفعال بلفظ «طلب الاسماء» وقد مر بنا أن من مناطات الشبه بين الأفعال والحروف المشبهة بها «طلب الاسماء» وهذه كما بينا أنفاً خاصية دلالية تقول في النحو التوليدي شَبَها وتوازيا محوريا.

إن الشبه البنيوي بين العناصر المحمولى (=المقولات) يتأكد في النحو التوليدي دلالياً ومحورياً في كون المحمولات تنقسم جميعاً خاصية اتخاذ بنية موضوعية. وفي النحو العربي أيضاً القول بالافتقار الدلالي في عاملية الحرف مرادف للقول « بطلب الاسماء » فيما تقدم. وفي هذه وتلك لا يخرج التحليل

95 - "ببليوغرافيا النحو العربي".

96 - الاشباه والنظائر 1/297 (ساق السيوطي هذه المقالة رواية عن السهيلي وتمتها: «وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل مادل على معنى فيه لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظاً لأن الألفاظ تابعة للمعاني فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظاً وذلك هو العمل فأصل الحرف أن يكون عاملاً، فنذكر الحروف التي تعمل وسبب سلبها للعمل....»

97 - تأمل في الترتيب الذي تضمنته مقالة السهيلي المذكورة في الهامش السابق: «لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظاً» فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظاً وذلك هو العمل».

النحوي عن كونه يقوم على فكرة أن الشبه في المستوى التركيبي على فكرة أن الشبه في المستوى التركيبي بين الأصول والفروع الملحق بها يجب أن يتأيد بشبه آخر في المستوى المحوري - الدلالي.

ب - الاستعانة العاملة⁽⁹⁸⁾:

من جهة أخرى لاحظ التوليدون أن الرأس الاسمي والوصفي لا يصل إلى مفعوله بالمباشرة وأن هذا المفعول يحتاج بالتالي إلى عامل يعمل فيه ليصل إليه الإعراب . لكنهم لم يتجاوزوا ذلك إلى تفسير علة «عدم العمل» ويكتفون بذكر أن السمة [+س] في الاسم والصفة هي العلة الموجهة لذلك إلا أن السؤال مع ذلك يبقى قائماً.

في النظرية النحوية العربية القديمة تنوول هذا الاشكال بكفاية تفسيرية عالية بالنظر إلى المقدمات التصنيفية المعتمدة وهي مقدمات أساسها الأول «نظام الأصول والفروع الملحق بها» والذي تتفاعل فيه العناصر باعتبار القوة والضعف، فالأصل قوي والفرع فيه ضعف وفرع الفرع اضعف والفرع لا يرقى إلى درجة الأصل فيتصرف تصرفه. المصادر مثلاً فروع عن الفعل في العمل لأجل ذلك تتصرف تصرف بابها (-الاسماء) في كونها تضاف إلى فاعلها ومفعولها. ومن تطبيقات هذه القاعدة القول بأن العامل الضعيف يحتاج في الإفضاء العملي إلى الوساطة الحرفية التي تعينه على إيصال عمله إلى المعمول.

العامل الضعيف والوساطة الحرفية

(i) - جاء في "ببليوغرافيا النحو العربي": «إلى حد الآن رأينا طائفة من العوامل الفرعية تعمل عمل الفعل وكانت مقولة الشبه هي المسوغ لهذا العمل فكل حرف من الحروف المذكورة وكل اسم من الاسماء الصفات تربطه بالفعل علاقة شبه، ولا تهم طبيعة الشبه فقد يكون مورفولوجيا وقد يكون دلالياً، وقد يكون صوتياً، المهم أن يتصل بالفعل بوجه من الأوجه ليكتسب عاملية. على أن العلاقة لا تقف عند النيابة العاملة بل قد تتغير هذه العلاقة النيابية لتصبح علاقة من نوع آخر مثل علاقة "الاستعانة". وهذه حالة حروف الجر أو حروف الإضافة كما يفضل الزمخشري أن ينعتها فالفعل مع

98 - قلنا سابقاً إن الربط الاستلزامي بين الشبه المحوري والشبه البنيوي في العملية التوليدية يفتح مساحة شاسعة في نسج الشبكة الترادية التي تمتد باعتبارها جسور التواصل النظري بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية وذكرنا أن الحديث عن هذه الجسور في هذا المبحث يستوجب النظر في مسألتين نرى أنهما يمثلان عيطان أساسيان في النسج المذكور وهما:

- القول بأن النيابة المعنوية ترتب عليها النيابة العاملة.

- والقول بأن الاستعانة المعنوية ترتب عليها الاستعانة العاملة.

وإذ قد مضى الحديث عن مبدأ «النيابة» (انظر ص: 266) فإننا نشرع الآن في الحديث عن مبدأ «الاستعانة».

حروف الجر عليه ان يوصل معناه الى المفعول لكن ضعفه لايسعفه إلى بلوغ هذا المفعول فيحتاج إلى مساعد او واسطة، فتكفل حروف الاضافة بذلك يقول ابن يعيش:

«فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وافضائها الى الاسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة الى المفعولين بلا واسطة حروف الاضافة، الا تراك تقول ضربت عمرا فيفضي الفعل بعد الفاعل الى المفعول فينصب لأن في الفعل قوة افضت إلى مباشرة الاسم ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل الى المفعول فاحتاجت الى اشياء تستعين بها على تناوله والوصول اليه» [شرح المفصل 8/8].

* * *

(ii) - غاية الأمر أن الطريقة التي رتب بها التوليديون استدلالهم على أن المركب الاسمي محمول في بنيته الداخلية على نفس النظام البنيوي الذي للمركب الفعلي، لا يناسبها في القراءة التأويلية والمتابعة الاستمولوجية ان تكون الا تطبيقا لمنطق «الأصول والفروع الملحقه لها» ولنظام القوة والضعف. لقد عولجت بنية المركب الاسمي من أربع زوايا هي نفسها التي عولجت في ضوءها بنية المركب الفعلي وهي:

- المفاضلة بين النظام الأفقي والنظام الرئاسي.

- الأنواع المقولية الفرعية للمركب الاسمي (وقد قام التمييز هنا بين المركب الاسمي ذي الرأس المصدري والمركب الاسمي ذي الرأس الاسمي المحض على أساس ان الملحقات التي يتخذها الاسم المحض تكون جملا موصولية).

- المسألة الميزانية: وفي هذا الشأن قام التمييز بين الصورة الميزانية الكاملة للمركب الاسمي والتي تتسع لـ الرأس والمخصص والفضلة، وبين الصور الناقصة التي تتناقص بعدا عن الصورة الكاملة حتى لا يتحقق منه إلا الرأس الذي لا يقوم المركب بدونه.

- المسألة الرتبية.

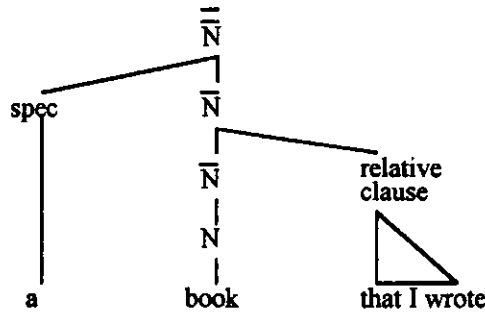
هذه الزوايا الأربع هي نفسها التي عولجت في اطارها بنية م ف. واتحاد زوايا النظر لازم في تأويلنا عن اتحاد الاشياء المنظور اليها اتحاد شبه او تولد اوغيرهما، ولقد اطرده التحليل في بابي المركب الوصفي والمركب الخرفي على نفس المنوال. فدل ذلك على ان البحث هنا بحث عن «نظام واحد» يصح جعله أصلا صوريا ثابتا للمتغيرات.

(iii) - تعاليق متفرقة

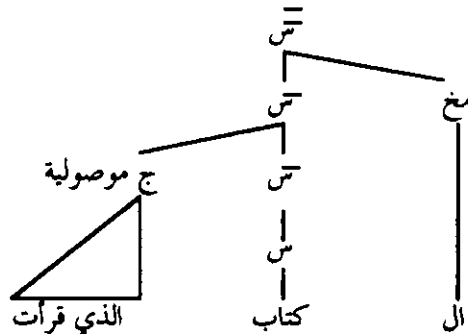
أ - نظر نحوي، عاملي المنحى، تواجهه ازمة الموازنة بين الأفقية والرئاسية. وذلك لأن الشكل الاول الذي يتبادر الى الخلد التمثيلي لاول النظر هو الشكل الأفقي، وقد قامت التوليدية على ان هذا الشكل في التقطيع المركبي لا يميز، وان التنظيم الرئاسي إجراء لازم، ليكون التمثيل «صادقا». اي ان التمثيلات التركيبية التي تسعى الى التعميم والى البساطة اي الى استيعاب كل الأحوال والصور الجزئية في اطار صوري موحد، لامناص لها من ان تقوم على مبدأ الكثافة الهرمية الداخلية.

ب - من مظاهر «تطور» نظام الأصول والفروع في النحو العربي ان علاقة الأصالة والفرعية على المستوى الصرفي تنتقل فيه الى المستوى العاملي. يقول الجرجاني في "المقصد" «اعلم ان المصادر فروع على الأفعال في العمل كما ان الأفعال فروع عليها في الاشتقاق» وهذا معناه تبادل الاصالة والفرعية بين المتوالدات وأن «الاصالة في الاعتبار غير الاعتبار العاملي تستخدم مبررا للفرعية على المستوى العاملي» وان «التولد على المستوى المقولي يتحول على المستوى العاملي الى شبه لأن الوالد يشبه الولد»⁽⁹⁹⁾ هذه العلاقة الصرفية الاشتقاقية التي ترتبط بها علاقة اخرى هي شبه الدلالي والتي تنتقل الى المستوى العاملي ترجمها في النحو التوليدي علاقات ترتب بسيطة تستوجب ان يكون الشبه البنيوي الإسقاطي مترتبا عن الشبه المحوري.

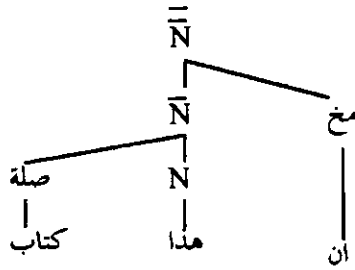
ج - في التحليل التوليدي جعلت للجملة : [a book [that I wrote]] البنية المركبة الآتية:



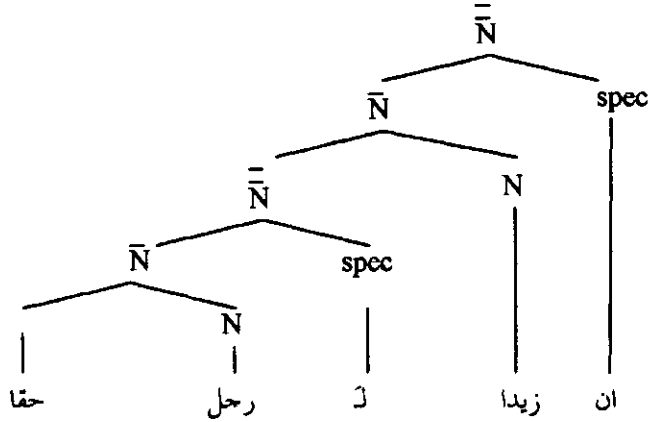
ترجمة هذا الشكل الحرفية الى العربية يناسبها ان تكون على النحو الآتي:



هذه الصيغة التمثيلية من أدلة ضعفها انها لا مكان فيها لأدوات الابتداء والتواسخ بصفة عامة. ولعل فرضية المركب الحدي كما سنرى في سياق لاحق، فيها تجاوز لهذا الاشكال، هذا وإن الشكل السيويهي لا يسمح الا بجعل المخصص مشرفا على أدوات الابتداء فالعربية يجتمع فيها اسم الاشارة والتعريف فإذا انفرد اسم الاشارة كان بمفرده مركبا اسميا والكل مجالا حمليا ابتدائيا وفي هذه الحالة من المناسب اعتبار اسم الاشارة رأسا والخبر صلته والمخصص يلقى فارغا على ان يكون موقعا خاصا بادوات الابتداء (=الصدر الابتدائية):



الإسقاط الاسمي الأقصى ($\bar{N} =$) يناسبه اذن ان يكون مرادفا للابتداء. أما التوكيد والنفي وما كان في سبيلهما من المعاني فيناسبها ان تكون مخصصات للابتداء. هذا التمثيل تكمن ميزته في كونه، ينسجم في إطاره العام مع الشكل السيويهي ومع الافتراض بأن المحدد هو رأس المركب الحدي، على حد سواء:



ولابد من الإشارة هنا إلى أن النحوي التوليدي انطلت عليه الحيلة في باب "المركب الاسمي" وذلك بسبب من الجمود الصيغي في اللغات التي اشتغل بها، بحيث أنه لم يُقَم تحليله على الحدود المقولية التي تفصل بين الاسم المحض (رجل وفرس وبابهما) وبين الاسم المشتق، وجعلهما بابا واحدا من الناحية البنوية ولعل الذي جره إلى ذلك اشتراكهما في كون الفضلة التي يتخذانها لاتكون إلامركبا حرفيا. والذي نراه أن الحدود التي تفصل بين الاسم المحض والمصدر هي اعنف من أن تحطم بهذه السهولة. ولعل من قرائن هذه الحدود والتي ذكرت في سياق التحليل التوليدي أن الملحق في حالة المصدر يكون

مركبا حرفيا وفي حالة الاسم المحض يكون جملة موصولة. هذا وقد فصل النحاة العرب بين الاسم والمصدر وجعلوا كل واحد منهما تلفظا لميزان عاملي خاص به. فالأول ميزانه الاضافة الحقيقية والثاني ملحق بميزان الفعل لأنه محمول على الفعل في العمل. وقد تعرض له الإضافة لكن على جهة الاستثناء التلغظي الداخلة على الميزان (=الاضافة غير الحقيقية) بسبب الشبه الاسمي (=دخول التعريف والتنوين إلخ). وإلى جانب الفصل في النحو العربي بين الاسم والمصدر باعتبار ماذكر جعل المصدر في باب ما ألحق بالفعل في العمل وهو المشتقات عموما (المصادر والصفات). وباختصار نرى أن التحليل النحوي العربي القديم يفضل منافسه التوليدي لأنه جمع بين المصادر والصفات في باب واحد وهو الملحق بميزان الفعل (=الفاعلية والمفعولية)، وجعل للاسم ميزانا آخر وهو ميزان الاضافة وهو تحليل قائم على منطق بنيوي واضح ومنسجم أساسه الجمع بين التشابهات والفصل بين المتنافرات. فبين الاسم الجامد والمصدر تنافر واضح يستوجب انتماءهما إلى ميزانين مختلفين...والذي يجوز أن يقوي عند التوليدي الجمع بين المصادر والصفات في باب مركبي واحد وفصل الاسم المحض عن هذا الباب وجعله بابا مركبيا مستقلا ان المصادر والصفات تشترك في الوصول الى مفاعيلها بواسطة الحرف of اما الاسم المحض فإنه كان يشاركهما في افتقاره في الاضافة الى الحرف فإنه يختلف عنهما في أنه إن اتخذ ملحقا اتخذ جملة موصولة بخلاف المصدر والصفة. وفي ان الفضلة الحرفية بعد المصدر والصفة تكون بمعنى واحد هو المفعولية بخلافها بعد الاسم المحض (=الاضافة الحقيقية). ثم إن المصدر إن صح أن يجعل هو والاسم في باب واحد فإنما يصح في المستوى المقولي العمودي ولا يجوز ان يتجاوز به الى المستوى البنيوي الافقي. ومعلوم ان النحاة العرب لم يجدوا حرجا ولا تناقضا بين ان يجعل المصدر فرعا عن الاسم من الجهة المقولية فرعا عن الفعل من الجهة العاملة. وهذه الفرعية الاخيرة ناتجة عن الترتيب الاشتقاقي الذي يجعل المصدر أصلا للفعل اي والدا له. ولا غرو «أن يشبه الوالد ولده»⁽¹⁰⁰⁾.

د - وردت اشارة في التحليل التوليدي تتضمن ربطا بين الاحكام الرتبية واتجاه الإفضاء وذلك قولهم « فما دام الفعل مثلا في الانجليزية يسند الدور المحوري من اليسار الى اليمين فإن ما نتوقعه هو ان المفعول يجب ان يكون بعد الفعل في الرتبة».

هذا الموقف مبني على أن الرتبة في هذه اللغة او تلك يمكن اشتقاقها من اتجاه العمل الدلالي. هذا المبدأ معروف في النحو العربي، فالرتبة حرة في العربية في الحالات التي يعمل فيها العامل في جميع الاتجاهات. وهذا مشروط بأن يكون للعامل اصالة في العمل (= الفعل)، فإن كان فرعا في العمل (=المصادر والحروف إلخ...) تقيد اتجاه العمل وانقهرت الرتبة بموجب ذلك.

هـ - انتهى التحليل التوليدي في ما يتصل بالبنية المركبة الى تقرير شكل إسقاطي عام حائز على مقدار من المرونة الصورية والكثافة التعميمية تجعله يتقدم باعتباره شكلا ميزانيا عاما. والأشكال الإسقاطية الاربعة تنوعات تفصيلية له. والعلاقة بين التنوعات المقولية وأصلها الميزاني من حيث التعادل والزيادة والتقصان مطابقة تماما للعلاقة بين الميزان والتلفيزات في النحو العربي. والذي نريد لفت الانتباه إليه في هذا السياق هو ان الترادف بين العلاقتين لا يقتصر على هذا المستوى فقط بل يتجاوزه الى بنية الهيكل الداخلي للميزان وهي بنية واحدة.

يتميز سيبويه بين مجال الابتداء وصورته:

صدر [عامل الابتداء ——— معمولات ابتداءية]

↓

{ادوات الابتداء}.

وبين مجال الفعل وصورته:

صدر [فعل ——— معمولات فعلية].

↓

{الادوات المختصة بالدخول على الفعل}

والجامع الصوري بين المجالين يكمن في الصورة الآتية:

صدر - عامل - معمولات.

وهذه الصورة بينها وبين الشكل الإسقاطي التوليدي ترادف صوري تام:

مخصص - رأس - صلة

↓

(= الفضلة والملحقات).

فالمخصص يقابل الصدر والعامل يقابل الرأس والمعمول يقابل الفضلة.

ان بنية المجال في النحو السيبويهي هي (: صدر - عامل - معمول) سواء كان المجال ابتدائيا ام فعليا. والجملة الابتدائية بفروعها والفعلية بفروعها منزلتهما من هذا المجال في تجرده من الطبائع المقولية كمنزلة المركبات الاربعة في النحو التوليدي من الشكل الإسقاطي العام في استقلاله عن القيم المقولية. ولعل ما يرادف المستويات الإسقاطية الثلاثة $\bar{S} \bar{S} \bar{S}$ في الترجمة الإسقاطية للشكل السيبويهي يمكن تمثيله على الشاكلة الآتية:

\bar{X} [صدر] \bar{X} [عامل + معمول]

- الموقع \bar{X} (الإسقاط الأقصى) يمكن ان يجعل بازاءه معاني الادوات المختصة، مادام الإسقاط

الأقصى موقعا افتراضيا لا مقابل له في اللفظ.

- الموقع الذي يليه تشغله الادوات.

- الموقع \bar{X} = الابتداء او الفعلية.

و - آخر قضية تضمنها التحليل التوليدي في رد المركبات جميعا الى نظام بنيوي وحيد، نصها ان «النحو الكلي لا يحدد رتبة المكونات» وهذا معناه ان القيود الرتبوية الموجودة في اللغات الطبيعية تختلف من لغة الى اخرى وان الطفل بالتالي يتعلمها من خلال التجربة اللغوية وليست جزءا من الارث النحوي الكلي. إن إقصاء القيود الرتبوية من حيز النحو الكلي - في باب البنية المركبية - واعتبارها جزءا من التجربة اللغوية هو الموقف نفسه الذي اعتمدته العملية السيويوية في هذا الشأن. فلاحكام الرتبوية في هذه العملية قيود تلفظية وتوابع مقولية عقدية لأجل ذلك لا يناسبها ان تكون جزءا من الميزان واذا صادفت العناصر تغييرا في الرتبة في المستوى الميزاني كان ذلك دليلا على انها يجب ان تنتقل الى ميزان آخر جملة وتفصيلا. فالرتبة (فعل - اسم) تنتمي الى ميزان الفاعل والرتبة (اسم - فعل) تنتمي الى ميزان الابتداء وإرجاع الميزانين معا الى ميزان صوري أعم هو: (عامل - معمولات) أو (لاعمل، محل) أو (0—1)⁽¹⁰¹⁾

هذه الصورة هي التي تنقلب عن طريق التلفيز الى فعل وفاعل او الى اسم مبتدأ وخبر «وما الشروط التي تذكر لهذه الجملة بعد انتاجها الا شروط عقدية تركيبية لاحقة لإنتاج الشكل وبعبارة اخرى: جملة المبتدأ وجملة الفاعل تمثلان في هذا الاطار السيويوي نظاما واحدا لا نظامين» وذلك لأن «التنظيم يحصل في المستوى العملي لا في المستوى المقولي وكيفما كان حال الالفاظ فإنها يجب ان تكون ذات علاقة بنقطة تنظيم هي العامل واذا كانت هذه العلاقة في الحالتين متشابهتين فلا معنى للنظر في الأوضاع المقولية للحالتين المذكورتين. لما تقدم يقال ان ج ف و ج م منظمين تنظيميا واحدا من الناحية العملية: عامل (معمولات). في هذا التنظيم يتجه العامل من اليمين الى اليسار والفعل في ج ف يقابل عامل الابتداء في ج م ومن جهة أخرى المبتدأ يقابل الفاعل. هذا التوازي هو سبب التقاربات التي كان يلاحظها النحاة في تحليلهم ولاسيما قداماؤهم كأبي بشر والخليل... والنحاة منذ سيبويه لم يغفلوا لحظة عن التماثلات التي هي روح العلاقة القائمة بين الوحدات في كل المستويات وفي المستوى العملي بالأصالة»⁽¹⁰²⁾.

وهنا أمر حقه أن يذكر، وهو أن هذه الملاحظة (=الاشتغال بالتقاربات والتوازيات وبناء الصرح النحوي على منطق التماثلات البنيوية) تصدق على نحاة العملية التوليدية كصدقها على نحاة

101 - راجع احمد العلوي Grammaire et Coranité

102 - "آية اللغة وكبرياء النظر".

العاملية السيوبيهية إذ ليست نظرية س - خط في استمدادها من مقدمة التشابه البنيوي بين الكائنات المركبة الا تطبيقا موسعا لهذا المنطق.

خلاصة القول إذن أن استقلال القيود الرتبية عن الشكل الإسقاطي في النحو التوليدي يرادفه في النحو العربي من الناحية الصورية العامة، استقلال الطبائع المقولية وتوابعها عن العلاقات العاملة وهو الاستقلال الذي يلزم لزوما مباشرا عن القول بأن « التنظيم يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي » والذي تتأسس عليه الأحكام الرتبية وغيرها من اعتبارات العقد والتركيب (= التوابع التي يستوجبها التلفيظ).

ونختتم بقول جامع وهو أن استثمار التشابهات البنيوية بين ما يبدو، لأول النظر، مختلفا مسطرة مشتركة استمد منها العاملون العرب واستمد منها العاملون التوليديون على حد سواء. ومن مظاهرها عند هؤلاء وأولئك السعي الموصول وراء الأشكال الميزانية الموحدة.

ز - ان البساطة الصورية في الشكل الإسقاطي العام⁽¹⁰³⁾، والواقعة في حدود التوحيد واختزال التنوع ترتبط عند التوليديين كما رأينا بمطلب أساسي من مطالب المسألة المعرفية الاكتسابية. والذي نراه في هذا الخصوص أن البساطة المذكورة، ترتبط أساسا بأصول الصنعة التمثالية والقيود الجمالية على التنظيم التمثالي وأما صلتها بالمسألة الاكتسابية التعليمية فأمر عرضي، أو على الأصح يجب ان يكون كذلك. ولعل الدليل على ذلك ما رأيناه في الأشكال الميزانية السيوبيهية من مكونات وأسباب «التجرد» الصوري عن اعتبارات العقد والتركيب، وهي مكونات يمكن اعتمادها في التأصيل للمسألة الاكتسابية في النحو العربي ولقد نعلم ان النحوي العربي ما كان معنيا بهذا الإشكال البتة الا ما كان من امر الارتباط الذي يلح عليه مؤرخو النحو العربي بين نشأة النحو وتوسع الفضاء الجغرافي العربي وبين الرغبة في صناعة علم يتقي به المتكلمون اسباب اللحن، واتقاء اللحن مشهد من مشاهد الممارسة التعليمية. هذا الأمر يوسوس بجواز الاعتقاد أن النظرية النحوية العربية كان لها ارتباط - بوجه من الاوجه - بالمسألة الاكتسابية وان نحاة الجيل الاول يجوز أنهم كانوا محكومين، في سعيهم وراء الاشكال الميزانية البسيطة المستقلة عن التنويعات التلفيظية، بما يذكره المؤرخون من ملابسات النشأة والتكوين التي صاحبت الدرس النحوي على أول عهده.

103 - البساطة الصورية التي يعتبر استقلال القيود الرتبية عن ذلك الشكل احد مظاهرها لأن فيه تجردا عن التنوع الرتبي بين اللغات.

العاملية السيوبيهية إذ ليست نظرية س - خط في استمدادها من مقدمة التشابه البنيوي بين الكائنات المركبة الا تطبيقا موسعا لهذا المنطق.

خلاصة القول إذن أن استقلال القيود الرتبية عن الشكل الإسقاطي في النحو التوليدي يرادفه في النحو العربي من الناحية الصورية العامة، استقلال الطبائع المقولية وتوابعها عن العلاقات العاملة وهو الاستقلال الذي يلزم لزوما مباشرا عن القول بأن « التنظيم يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي » والذي تتأسس عليه الأحكام الرتبية وغيرها من اعتبارات العقد والتركيب (= التوابع التي يستوجبها التلخيص).

ونختتم بقول جامع وهو أن استثمار التشابهات البنيوية بين ما يبدو، لأول النظر، مختلفا مسطرة مشتركة استمد منها العاملون العرب واستمد منها العاملون التوليديون على حد سواء. ومن مظاهرها عند هؤلاء وأولئك السعي الموصول وراء الأشكال الميزانية الموحدة.

ز - ان البساطة الصورية في الشكل الإسقاطي العام⁽¹⁰³⁾، والواقعة في حدود التوحيد واختزال التنوع ترتبط عند التوليديين كما رأينا بمطلب أساسي من مطالب المسألة المعرفية الاكتسابية. والذي نراه في هذا الخصوص أن البساطة المذكورة، ترتبط أساسا بأصول الصنعة التمثالية والقيود الجمالية على التنظيم التمثالي وأما صلتها بالمسألة الاكتسابية التعليمية فأمر عرضي، أو على الأصح يجب ان يكون كذلك. ولعل الدليل على ذلك ما رأيناه في الأشكال الميزانية السيوبيهية من مكونات وأسباب «التجرد» الصوري عن اعتبارات العقد والتركيب، وهي مكونات يمكن اعتمادها في التأصيل للمسألة الاكتسابية في النحو العربي ولقد نعلم ان النحوي العربي ما كان معنيا بهذا الإشكال البتة الا ما كان من امر الارتباط الذي يلح عليه مؤرخو النحو العربي بين نشأة النحو وتوسع الفضاء الجغرافي العربي وبين الرغبة في صناعة علم يتقي به المتكلمون اسباب اللحن، واتقاء اللحن مشهد من مشاهد الممارسة التعليمية. هذا الأمر يوسوس بجواز الاعتقاد أن النظرية النحوية العربية كان لها ارتباط - بوجه من الواجه - بالمسألة الاكتسابية وان نحاة الجيل الاول يجوز أنهم كانوا محكومين، في سعيهم وراء الاشكال الميزانية البسيطة المستقلة عن التوزيعات التلخيصية، بما يذكره المؤرخون من ملابسات النشأة والتكوين التي صاحبت الدرس النحوي على أول عهده.

103 - البساطة الصورية التي يعتير استقلال القيود الرتبية عن ذلك الشكل احد مظاهرها لأن فيه تجردا عن التنوع الرتبي بين اللغات.

ح - رد المقولات إلى السمات في النحو التوليدي وردها إلى المتمكن ونقيضه في النحو العربي

ظهر عند النحاة التوليديين مذهب في تحليل المقولات يقوم على اعتبارها مشتقة من سمات تركيبية أبسط هي [α س] و [α ف]. هذا وإن حمل المقولات جميعا على هاتين السمتين معناه قيام النحو على قائمتين أصليتين تختلف المقولات باعتبار حفظها من كل منهما وهما قائمة الاسم وقائمة الفعل ([+ س - ف] للاسم و[- س + ف] للفعل [+ س - ف] للصفة و[- س - ف] للحرف) انطلاقا من هذه التكوينات السماتية حاول التوليديون الاجابة عن السؤال التالي:

لماذا يعمل كل من الفعل والحرف في فضله مباشرة ولا يفتقران الى الحرف في ذلك على حين يفتقر معمول الصفة والاسم الى الحرف of؟ وذلك بناء على المقدمة الآتية: ⁽¹⁰⁴⁾ الشبه في الاعتبار غير الاعتبار البنيوي (=العالمي) يستخدم مبررا للشبه على المستوى البنيوي. والتولد على المستوى المقولي (=العمودي) يتحول على المستوى البنيوي (=الأفقي) إلى شبه لأن الوالد يشبه المولود.

ان اشتراك الصفة والاسم في الافتقار البنيوي الى الحرف of واشتراك الفعل والحرف في خاصية الوصول المباشر الى المعمول معناه ان الصفات والاسماء يشتركان في سمة معينة هي علة اشتراكهما في الافتقار البنيوي المذكور وان هذه السمة المشتركة يجب ان تكون في مستوى آخر غير المستوى الأفقي، وأن الأفعال والحروف كذلك بينهما تشابه في التكوين «الوجودي» هو مصدر التشابه بينهما في القدرة على التناول المباشر للمعمول بالإفضاء العالمي، والربط البنيوي.

ان الشبه البنيوي الأفقي يجب أن يترتب عن علاقة تولد من أصول متشابهة في مستوى آخر غير المستوى البنيوي وفي هذا السياق تم التنصيص على أن الاسم والصفة يتولدان من أصلين متشابهين هما: [+ س - ف] بالنسبة للاسم و[+ س + ف] بالنسبة للصفة، ووجه الشبه الاشتراك في السمة [+س]. وهذا مبني على ان العناصر المتولدة عن اصول متعددة يقع الشبه بينها بوقوعه بين هذه الأصول اي أن الأصول اذا تشابهت وقع التشابه بين الفروع المتولدة عنها.

غاية الأمر أن الشبه البنيوي - المتمثل في الافتقار الى الحرف - بين الاسم والصفة لازم عن الشبه التكويني بين أصليهما (المتمثل في السمة [+س]) وهذا معناه عندنا ان [+س] ميزان قاعدي يتحقق في أحد مستويات التلخيص المقولي اسما أو صفة.

104 - هذه المقدمة كما سنرى بعد قليل تمد جسرا وثيقا من جسور الترادف النظري العام بين السيوبية والتوليدية في خصوص المسألة المقولية وقضايا الأصالة والفرعية والتولد والشبه. (تراجع تفاصيل هذه المقدمة وتطبيقاتها في النحو العربي في الجزء الثاني من كتاب Gramaire et Coranité).

وكذلك الشبه البنيوي بين الفعل والحرف في القدرة على مباشرة الفضلة بالإفضاء وعدم افتقار هذه الفضلة الى عامل من دونهما، شبه جار على هذا المنهاج، فهو ناتج عن التشابه بين أصليهما في التكوين وهما [-س + ف] بالنسبة للفعل و[-س - ف] بالنسبة للحرف فبين هذين الأصلين التكوينيين كما ترى تشابه في السمة [-س] وذلك ان دل على شيء فهو ان القدرة على التناول العاملي المباشر، من حيث هي خاصية بنيوية مشتركة بين الفعل والحرف، أصلها السمة [-س]. وهذا يلزم عنه ان العامل يناسبه ان يقال في تعريفه:

«انه مالميس باسم» اي الفعل والحرف وغير العامل هو «الاسم او ما فيه شيء من شبه الاسم» أي الصفة والاسم. التعريف الاول مستفاد من السمة [-س] والتعريف الثاني من السمة [+س]. هذا الضرب من التعاريف نوع اشتهر وشاع في النحو العربي ولا سيما في تعريف سيبويه الحرف بأنه مالميس باسم ولا فعل وهذا التعريف كما سنرى في مبحث لاحق بينه وبين التعريف التوليدي للحرف بأنه [-س - ف] تطابق تام. يعيننا من هذه الموازنة الملاحظات الآتية:

أولاً: الجمع بين الفعل والحرف في ميزان واحد هو ميزان العامل على أساس السمة المشتركة بينهما وهي [-س] والجمع بين الاسم والصفة في ميزان واحد آخر هو ميزان اللاعامل (وفي تأويل آخر ميزان العامل الضعيف) على أساس السمة المشتركة بينهما وهي [+س] والقول، بموجب هذا التوازيات، بأن مناط القوة العاملة في الفعل والحرف هو السمة [-س] ومناط العجز أو العجز العاملي في الاسم والصفة هو [+س]، كل ذلك لا معنى له الا قيام التحليل التوليدي على مبدأ التمييز بين ميزانين قاعديين هما [-س] و [+س].

ثانياً: وفي تأويل آخر، إن إرجاع المقولات المعجمية الأربع الى ميزانين اثنين هما [α س] و [α ف] له مرادف صريح في النظرية النحوية العربية في قيامهما على التمييز بين ميزانين قاعديين هما ميزان الاسم وميزان الفعل (أما المقولات الاخرى فمحمولة في هذه النظرية اما على الاسم واما على الفعل. فالحروف وضعت نائبة عن الأفعال والمصادر والصفات فروع مقولية في باب الاسم كما انها فروع عن الفعل في العمل). يلخص الزمخشري هذا التصنيف بقوله «الأصل في الاسماء الا تعمل كما ان الأصل في الأفعال ان لا تعرب»⁽¹⁰⁵⁾. الاسم اذن ميزان قاعدي لقائمة المعمولات وغيره فرع عنه او ملحق به او أنواع مقولية له، والفعل ميزان قاعدي لقائمة العوامل وغيره مشتق منه او ملحق به. يقول

الجرجاني في السياق نفسه أيضا « الاسماء المحضة لا أصل لها في العمل وإنما العمل للأفعال والحروف ألا ترى أن شيئا من هذه الأسماء لا يعمل رفعا ولا نصبا »⁽¹⁰⁶⁾.

ثالثا: ان تعويض المقولات بالسّمات (α س) [α فعل] او [-س] [α س+] في تمكينه النحوي من طمس الحدود النوعية بين الطبائع المقولية يشبه في شكله وصورته ومنحاه العام تعويض المقولات بالسّمات التمكينية [+ممكن] و [-ممكن] في النحو العربي. فكما ان المقولات في السيوييهية كيفما كانت يجب ان ترجع الى احدى هاتين السمتين كذلك الشأن في التوليدية، المقولات كيفما كانت يجب ان يكون لها حظ من احدى السمتين [-س] [α س+].

ومن أقوى الأدلة المؤيدة هذا الترادف ان الوظيفة التي أنيطت بالتصنيف والتعريف المقولين باعتبار التمكن وعدمه في النحو العربي هي الوظيفة نفسها التي أنيطت بالتصنيف والتعريف المقولين باعتبار «السّمات» في النحو التوليدي وهي الوظيفة التي انتهت إلى:

- الجمع بين الأفعال والحروف في باب واحد وهو باب اللامتكن في النحو العربي وباب اللاسم في النحو التوليدي.

- الجمع بين الاسم وأنواعه المقولية التفصيلية. (=الصفات والمصادر) في باب آخر هو باب التمكن في النحو العربي وباب [+اسم] في النحو التوليدي.

ومعلوم ما بين الاسمية والتمكينية في التصنيفات السيوييهية من روابط (وكذلك بين اللاسمية واللامتكينية).

*

*

*

إن الغرض الأساس الذي استفرنا - منذ بداية هذا التعليق - في سعينا الحثيث نحو استخلاص هذه التوازيات المفهومية والتصورية بين العاليتين العربية والتوليدية في مايتعلق بتفاصيل وتعقيدات المشكلة المقولية هو التنبيه الى الحقيقة الآتية:

ان الترادف النظري بين مذهبين نحويين ان وقع في مستوى المقولات تصنيفا وتعريفا وتأصيلا فلسفيا امتدت عدواه الى سائر اجزاء النحو بالضرورة. وهذا امر سنعود اليه بالتأييد البرهاني في مناسبات متفرقة.

وأخيرا ، إن رد المقولات الى السّمات التركيبية في النحو التوليدي وردها الى السّمات التمكينية في النحو العربي ينخرطان بقوة في سلك ما سميناه سابقا ببرنامج محاصرة التنوع والتعدد والذي بينا في مواطن كثيرة من هذا المبحث ومن سابقه بأنه يمثل نسيجا غنيا واسعا تقاطع على مساحته خيوط

التزادف النظري الاساسية بين النماذج النحوية، وبأنه برنامج يسعى الى تحقيق أقصى رتبة ممكنة في اختزال الأنواع ورد بعضها الى بعض على أساس الجوامع الصورية والتكوينية بينها.

* * *

المقولات بين الميزان الدلالي والميزان البنيوي

لقد اعتبرت «الحروف» في النحو التوليدي عناصر محمولة شأنها في ذلك شأن الأفعال وماتفرع عنها في التوظيف المحمولى (أي الاسماء والصفات...) وما يقترب من هذا الاعتبار في النظرية النحوية العربية القول بنباية الحرف عن الفعل وان الحروف الأصل في معانيها ان تكون للفعل. جاء في الانصاف «وانما لم يجز اعمال معاني الحروف لأن الحروف انما وضعت نائبة عن الأفعال طلبا للايجاز والاختصار»⁽¹⁰⁷⁾. غاية الأمر أنه اذا كان الجامع في العاملة التوليدية بين الرؤوس المقولية انها تتقدم في المستوى الدلالي - المحوري باعتبارها جميعا مناطا للمحمولية وكان الاسم والصفة لا اشكال في محموليهما في النحويين العربي والتوليدي على حد سواء فإن «الحرف» على كل حال فيه نظر من هذه الجهة. والذي نراه في هذا الصدد هو أن ما يوازي⁽¹⁰⁸⁾ القول التوليدي بمحمولية الحرف، في النحو العربي هو القول بأن الحروف محمولة في معانيها على الأفعال فالقول ان «الحروف انما وضعت نائبة عن الافعال» لا معنى له الا امر واحد وهو ان الأصل في معاني الحروف ان تكون للافعال، والحروف نابت عن الافعال في حمل هذه المعاني. والنباية لاتصح كما رأينا آنفا الا بمسوغات مقولية او بنيوية وعلى رأس هذه المسوغات «الشبه» وقد مر بنا أيضا ان بين الافعال والحروف جوامع شبيهة منها «عدم التمكن» ومنها «الاختصاص» الخ فالحرف باختصار «ينوب عن الفعل في العمل وينوب عنه كذلك في الاختصاص»⁽¹⁰⁹⁾.

وباختصار شديد: إن الأفعال والأسماء والصفات والحروف في النحو التوليدي وصفت أولا في البنية المعجمية بكونها عناصر محمولة تتخذ بنيات موضوعية (=مجالات دلالية) وفي البنية المركبية بكونها رؤوسا مقولية تتخذ مجالات بنيوية (=بالمعنى العاملي للعبارة) وفي هذه وتلك تنزلت في النظرية منزلة الأنواع المقولية المختلفة التي تلفظ نفس الميزان على خلاف بين البنيتين في طبيعة الميزان فهو دلالي في الاولى بنيوي في الثانية. فالميزان في المعجم «ميزان المحمول» وفي البنية المركبية «ميزان بنيوي» والميزانان

107 - الانصاف 262/1 - 263.

108 - الموازة هنا بمعنى التعادل في الوظيفة النظرية وليس التعادل في المضمون التصوري.

109 - راجع : بيبليوغرافيا النحو العربي: "أصول عاملية"

معا وجهان لميزان واحد هو «العامل»: فليس في الأبواب المقولية الأربعة ما يتمنع في المستوى المحوري عن التوظيف المحمولي ولا منها ما يتمنع في المستوى البنيوي عن التوظيف الرأسي =العالمي.

وتجدر الإشارة هنا الى ان جدلية المحوري (=الدلالي) والبنيوي (=العالمي) في هذا المستوى من التحليل التوليدي تذكر بوحدة من مشهورات الخلاف الكوفي البصري في النظرية النحوية العربية القديمة وهي قضية اللفظ والمعنى وهل الميزان العالمي ميزان للألفاظ او ميزان للمعنى.

لقد كان النحو العربي « يتجه الى حل الإشكالات المتحققة في المستوى التلفيضي كما يتجه إلى حل الإشكالات المتحققة في المستوى العالمي وهذا الحل يكون دائما بإرجاع الإشكالات الى موازين مقررّة في التراتيب الأفقية للعناصر العالمية»⁽¹¹⁰⁾. وهذا معناه ان النحاة العرب لم يكن غرضهم البحث عن المستوى المقولي والاسنادي ولو كان ذلك غرضهم اذن لكانوا قد خلطوا بين الاعتبار الاسنادي والاعتبار العالمي، وهو خلط يترتب عنه بالضرورة التضحية بمقتضيات الميزان. ولئن كان هذا هو المنحى الذي اتخذته النظرية النحوية العربية القديمة في احد مذاهبها الاساسية وهي السيويهيّة والبصرية المخلصة لها فإنها اتخذت منحى مخالفا في مذهب آخر عرف بانقلابه على السيويهيّة وهي المذهب الكوفي، فقد خلط الكوفيون بين الإسناد والعالمية في مشاهد نحوية مختلفة أبرزها المسألة الاشتغالية فقد نصوا على أن زيدا في (زيدا ضربته) « منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره وإذا تعدى الى ضميره كان متعديا إليه»⁽¹¹¹⁾ وهذا التحليل إن كان صحيحا من جهة المعنى يقول - ابن يعيش - « فإنه فاسد من جهة اللفظ»⁽¹¹²⁾.

هل معنى هذا الموقف ان «المعنى» يجب اقصاؤه من دائرة التحليل النحوي إقصاء كلياً؟ يقول ابن يعيش في هذا السياق « وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ». تحليل ابن يعيش مبني اذن على مبدأ استقلال مراعاة المعنى عن الميزان وليس على مبدأ الاقصاء. الميزان في هذا التصور لا يستهدف العناصر الدلالية بالقياس لأنه عبارة عن قياس للألفاظ في استقلال عن معانيها اي قبل امتلائها بهذه المعاني لأجل ذلك فإن التعادل الدلالي الإحالي بين الضمير المتأخر في جملة الاشغال والاسم المتقدم المشغول عنه ليس من اختصاص الميزان لأن المعاني من شأن المستوى التلفيضي. الفرق بين الإعراب الكوفي والإعراب البصري اذن أن الأول يستهدف الجهة اللفظية للتراكيب مفصولة عن

110 - احمد العلوي "Gramaire et Coranité" V°2

111 - ابن يعيش: 2/30.

112 - ابن يعيش 2/20.

الجهة المعنوية. « والمقصود بالجهة اللفظية ومراعاتها هو الوقوف عند مستوى الترتيب الأفقية والانساق العاملة التي هي ترميز للألفاظ قبل امتلائها بالمعاني: إن مرحلة الميزان العملي التي انتجت الاشتغال هي مرحلة النظر إلى ترتب طائفة من العوامل والمعاملات ترتباً خاصاً والتساؤل عن العلاقات الممكنة والاحتجاج لها [...] الميزان العملي على هذا قياس للفظ وقياس للمسافات بين الألفاظ والمحلات فقد يمكن أن يحل في محلين لفظان لهما معنى واحد ولكن ذلك لا يعني اعتبار المحلين محلاً واحداً. إن المحل محل للفظ لا للمعنى هذا ما كان يعنيه ابن يعيش وهو يشرح الزمخشري وقد نبه إلى ذلك خير تنبيه حين قال إن النحو «صناعة لفظية» 2/32. ومن الجهة اللفظية يكون الفعل العامل قد استوفى مفعوله المعمول في الضمير وما كان يعني بذلك إلا أن اللفظ الذي هو العامل القائم في اللاحمل قد استوفى محل المفعول فلا يمكن أن يقع في محلين وإن كان في المحلين لفظان بمعنى واحد. وباختصار في شرح ابن يعيش المخلص لنظرية الزمخشري إشارة إلى أن إعراب الجمل لا يتم عن طريق معناها فليس المعنى هو معيار الإعراب وإنما يتم عن طريق الألفاظ التي هي معيار الإعراب لأنها تقع في المحلات بشكل منفصل وعليه يكون الميزان العملي ميزاناً يدرك مواقع الألفاظ ومحلاتها. تلك الألفاظ التي تشعر بالمحلات الإعرابية التي هي أساس الترتيب النسقي الأفقي العملي. وبالمقابل فإن الكوفيين كانوا ينظرون إلى الجملتين: (زيداً ضربته) و (ضربت زيدا) باعتبارهما على نسق عملي واحد لأنهما على معنى واحد وهم بذلك أتبعوا العاملة للمعنى بينما العاملة تابعة عند البصريين للفظ فكان التعادل العملي عند الكوفيين ناتجاً عن التعادل المعنوي لكن هذا النظر لا يفسر زيادة المحل في الميزان أي لا يفسر في المستوى العملي سبب ثنائية محل المفعول بل يغفلها... ضارباً عرض الحائط بوجودها اللفظي... وهو بذلك يتغافل عن أمر ذي بال وهو أن هذا التعادل العملي يطعن في الصميم أحد مبادئ الميزان وهو أن زيادة المحل لا معنى لها في هذا المجال أي في مجال الميزان فإن كل من يدعي أن زيدا والضمير معمولان للفعل في آن واحد يقضي بكون المعنى العملي الواحد يقع في محلين وفي ذلك زيادة محل لأن الأصل أن يقع المعنى العملي في محل واحد وفي لفظ واحد وذلك قبل امتلاء الجملة الملفظة بمعانيها» (113).

إن قول ابن يعيش «وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ» معناه أن مراعاة المعنى أمر يجب أن يكون في التحليل مستقلاً عن الميزان. ومن مظاهر هذا الاستقلال أن «النحوي في الموازين

المشكلة يستعمل المفاهيم الاسنادية والمقولية والدلالية كمساعدات لتفضيل ميزان على ميزان [...] وهكذا يقدم الزغشري أصنافا تلفيزية يفضل فيها أحيانا النصب على المقولية وأحيانا الرفع على الابتداء... ويفسر ابن يعيش ذلك التفضيل الميزاني باعتبار المقولات التي تحل فيه أو باعتبار دلالات الالفاظ النحوية والمعنوية مثل الدعاء أو باعتبار الاسناد كتقديم ميزان سابق مبني على الفعل لتحقيق المطابقة وكل هذا داخل في مستوى التلفيز « غاية الأمر ان «هناك جدلية مستمرة بين المستوى العاملي المنتج والمستوى التلفيزي المنتج فإن تعدد التلفيز المتصل بهذا الميزان أو ذاك تدخل على تقدير الجملة الملفظة اعتبارات غير ميزانية تذهب بالجملة الملفظة الى هذا الميزان أو ذاك».

الاعتبارات الدلالية في التحليل البصري تدخل اذن لاعتبارات هامشية (تفضيلية استدلالية...) وليس لاعتبارات تأسيسية بخلافها في التحليل الكوفي الذي تلعب فيه دورا تأسيسيا فالتعادل العاملي عند الكوفيين، كما قد مر بنا، ناتج عن التعادل المعنوي. لقد أقام التوليدون تحليلهم على مبدأ الفصل بين المستوى المحوري والمستوى البنيوي (المكوني) لكنهم جعلوا - على الطريقة الكوفية - البنية المكونية لازمة عن البنية المحورية وجعلوا البنية الموضوعية هي المتحكم في الصورة التي تتخذها البنية المكونية ولأجل ذلك واجهتهم مشكلة «الزيادة» اللفظية المكونية مواجهة حادة ترتب عنه توسيع احد مبادئ النحو الأساسية وهو مبدأ الإسقاط في إطار ما اشتهر بمبدأ الإسقاط الموسع (=EPP) كما رأينا في المبحث السابق.

السؤال الذي من اجله انعقد هذا التعليق الاخير عن المسألة المقولية في ضوء العلاقة في الميزان الدلالي والميزان البنيوي يمكن صياغته على الشاكلة الآتية:

النحو التوليدي يشبه النحو الكوفي أم يشبه النحو البصري فيما يتعلق بالمنحى الذي يتخذه فيه جدل الدلالي والبنيوي؟ سنوكل الاجابة عن هذا السؤال في هذه المرحلة من التخريج والتأويل ، إلى أن تكتمل تفاصيل المشهد التوليدي في هذا الشأن.

ثم قبل ذلك وبعد نخب لفت الانتباه الى اننا لسنا معنيين بفي المقام الأول بأن يكون المنحى التوليدي في المسألة المذكورة مطابقا للمنحى الكوفي أو البصري بقدر ما نحن معنيون بالبرهنة على الاطروحة الاساسية التي تمثل الهاجس الاقوى في هذه الرسالة وهي ان العقل النحوي يشغل بآلات متشابهة في جميع مظاهره وصيغه التمثالية وتستفزه نفس العلاقات ونفس الأوضاع المشكلة، ودورنا في هذا البحث النظر في هذه العلاقات وتلك الآلات.

3 - حمل الأحوال الجمالية على الأحوال المفردية

3-1 - تقديم

لقد شغل النحو التوليدي بقضية أساسية لازمته منذ نشأته إلى الآن أي من نموذج «البنيات التركيبية» إلى نموذج «العاملية والربط» والمبادئ والوسائط وهي قضية «الأنواع الجمالية» وقوانينها البنيوية، مفردة ومتصلة. وقد صاحب هذه القضية تمييز مركزي بين نوعين جميلين أساسيين هما الجملة البسيطة (التي عرفت في نموذج «البنيات التركيبية» بلفظ Kernal sentences) المعنونة مقوليا بالرمز ج والجملة المركبة والتي ستعخذ العنوان المقولي (ج) في مرحلة أخرى متأخرة. أن هذا التمييز بين النوعين الجميلين المذكورين لازم النظرية النحوية التوليدية في مختلف مراحلها وصيغها النمذجية على اختلاف بين هذه الصيغ في التسمية وفي المعالجة البنيوية:

من الأسئلة التي بقيت معلقة في نموذج "البنيات" سؤال عن القواعد المركبة (في صيغتها القاصرة الذي اتخذتها في هذا النموذج) هل تجزئ في وصف اللغة الطبيعية أو لا تجزئ.

إنَّ مِنْ خواص القواعد المركبة ان الكيفية التي تشتغل بها مقيدة بقيد عام عرف بقيد «الاستقلال عن السياق» ووصف القواعد المركبة بكونها مستقلة عن السياق (=context-free) معناه ان المركبات الفرعية (=subphrase) اي التي تنتمي الى نفس الأفق الشجري يستقل كل منها في تكوينه استقلالا تاما عن تكوين الآخر. لقد استوت قواعد البنية المركبة جزءا من النظرية النحوية سواء في الصيغة النمذجية المقترحة في «البنيات» ام في منافستها المقترحة في «المظاهر» إلا أن الخاصية التي امتاز بها هذا النمط من القواعد في نموذج «المظاهر» عن صورته في نموذج «البنيات»، هي قدرته على الإحاطة الوصفية بالتراكيب في بعدها التوالدي اللامتناهي. وذلك بفضل صفة التكرارية⁽¹¹⁴⁾ والدائرية⁽¹¹⁵⁾ التي أضيفت على صورة تلك القواعد.

القاعدة التالية مثلا:

ج ← م س ، م ف

م ف ← ف ، ج.

تستوجب ان تتضمن ج، ج أخرى (بواسطة م ف)، فضلا عن ذلك، فإن ج الفرعية (او المتضمنة) قد تتفرع عنها هي الأخرى ج أخرى وهكذا دواليك. واما الصيغة التي اقترحت في نموذج «البنيات» فقد كانت قاصرة من هذه الناحية اذ لم تكن القواعد المركبة فيه تستهدف إلا عددا محدودا

من البنيات وصفت حيثئذ بالجمال الأساسية (=kernel) التي لاتتضمن أي جزء يمكن ان يجانسها من الناحية المقولية. لأجل ذلك كان نسق القواعد المركبة المعتمدة في نموذج البنيات على الشاكلة التالية وليس على الشاكلة السابقة:

ج ← م س م ف.

م ف ← ف، م س.

هذه القواعد اصطنعت لوصف جمل من نوع: (ضرب زيد خالدا) وليس غير. ولأجل ذلك فإن هذا النموذج كان يفتقر الى نمط آخر غير القواعد المركبة لدمج جملة نووية في أخرى من نوع: (ظننتك تجتهد). وهذا النمط الآخر يجب ان يتصف بالتكرارية على الشاكلة المشروحة آنفا. وفي هذا السياق اقترحت في «المظاهر» القاعدة المركبة:

ج ← م س ، م ف .

م ف ← ف، ج .

وهي صيغة تكفيينا مؤونة «التكرارية المطلوبة للإحاطة الوصفية بمختلف اصناف التراكيب البسيطة وغير البسيطة ولأجل ذلك فقد كانت المزية التي فضل باعتبارها نموذج "المظاهر" على نموذج "البنيات" في النحو التوليدي ان هذا الأخير كان يميز اشتقاق الجمل الرئيسية (=Matrix-S) قبل ان تتخذ الجملة الفرعية (Embedding-S) موضعها. هذا الضرب من الاشتقاق وصف بالقصور التصوري والاجرائي والتفسيري بالمقارنة مع الامكانات التحليلية التي يتيحها نموذج "المظاهر" في هذا الخصوص⁽¹¹⁶⁾.

إن الغاية من هذا الاستعراض التاريخي للمعالجة البنيوية التي شهدتها مسألة الأنواع الجمالية هي بيان أن الاسئلة التي اشتغل بها النحوي التوليدي عبر المراحل النمذجية التي مرت بها نظريته مترادفة في

116 - إن إحدى الآليات الأساسية التي اشتهر بها هذا النموذج هو التفرع المقولي Subcatégorization: فالأفعال المختلفة تندرج تحت أنماط مختلفة من المركبات الفعلية. الفعل "ظن" مثلا يناسبه م ف الذي يتضمن ج اما الفعل "لقي" فلا يناسبه ذلك. إن القواعد المركبة تقتصر على وصف كل من (ظن) و (لقي) بكونه فعلا لكنها لا تتجاوز ذلك الى تخصيص السياق الذي يناسبُ كلا منهما والواقع ان تكوين هذه القواعد من الناحية الصورية لا يسمح لها بإقامة مثل هذه التحديدات السياقية. ان الكيفية التي انتظمت بها مفاصل نموذج «المظاهر» تمكن من ملء هذه الخانة الفارغة التي كانت تشكو منها «البنيات التركيبية»، وذلك أنه قام على تصور للمعجم باعتباره قائمة تزود كل فعل على حدة بتخصيص للسياقات التي يمكن ان يظهر فيها. وسلامة الشجرة المركبة مرهونة في هذا التصور باستيعاب هذه التخصيصات على نحو تام. ان قواعد البنية المركبة الى جانب المعجم تشكل من اجتماعها على نحو مخصوص مكون من مكونات النحو التوليدي في صيغته المقترحة في «المظاهر»، هو المكون القاعدي Base component والفرق بين شطري هذا المكون ان القواعد المركبة مستقلة عن السياق والشرط الثاني أي معلومات التفرع المقولي معلومات سياقية.

- Bresnan, J. (1970) "On complementizers toward a syntactic theory of complement types"

هذه الصورة التمثيلية ليست جارية على مستلزم الشكل الإسقاطي العام (42) فكون \bar{S} في هذه الصورة التمثيلية إسقاطا للمقولة S قد تم في إطار بنية إسقاطية شاذة وغريبة. فقد مر بنا أن الإسقاطات المركبية إسقاط للرؤوس المعجمية (=س، ف...) . وفي (45) التقطيع والعنونة المقولية ينصان على أن \bar{S} إسقاط لوحدة تنتمي الى مستوى اعلى من مستوى الرؤوس المركبية وهي S (=ج). ثم ان هذه الوحدة، من جهة اخرى ، لا تشبه إسقاط الرأس من جهة أنها تشرف على ثلاثة مكونات، إشرافا مباشرا (=مركبان اسميان ومكون آخر ذو طبيعة خاصة وهو الفعل المساعد).

من الإمكانيات الجائزة في هذا الخصوص ان يقال ان ج ج ليستا من باب المقولات ذوات المركز الداخلي (=endocentric) بل هي مقولات تتخذ مركزا خارجيا (=exocentric) وهذا يستوجب القول بأنها ليست إسقاطات لرؤوس، كما هم الشأن بالنسبة للمركبات، ولكنها مكونة من عدة وحدات بعضها يصطف بعضها الى جانب البعض. وهذا معناه أننا نحتاج الى الشكل الإسقاطي (42) بالنسبة للمقولات المركبية ونحتاج الى شكل آخر يخالف يناسب فقط بنية المقولات الجمالية (ج و ج).

ولكن كان هذا النحو يبنى على ان المكونات المركبية والمكونات الجمالية لا خصائص مشتركة بينهما فإنه يستلزم القول بأمر آخر فيما يتعلق بالمسألة الاكسائية وهو ان الطفل يحتاج في الاكتساب اللغوي الى التمييز بين نمطين بنيويين يطبق احدهما على المقولات المركبية والآخر على المكونات الجمالية.

هناك إيمان آخر في التحليل يفضل ما تقدم وهو الإمكان الذي يتم فيه اجراء بنية الجمل على مقتضى الخطاطة الإسقاطية (42)، ومن مزايا هذا المنحى في التحليل ان هذه الخطاطة ترتفع فيه الى مستوى النظرية التي تستغرق جميع أنماط التراكيب وهذا ان صح فإن معناه سيكون ان الشكل الإسقاطي (س - خط) يمكن ان ينطبق على المركبات وعلى الجمل على حد سواء وان الطفل لن يحتاج في الاكتساب اللغوي الا الى شكل إسقاطي وحيد.

إن إيمان النظر في بنية الجملة في ضوء التقطيع الإسقاطي الرئاسي يفتح هامشا واسعا لتمديد الشكل (42) ليشمل بنية الجملة. في الفقرة التالية نلحظ اولا في بنية ج وسنبرهن على ان هذه المقولة مرؤوسة بالفعل المساعد الذي ستعاد عنوانته في التقطيع المركبي الجديد بعنوان مقولي آخر هو «الصرفة» وعلى انها متهيكله بنيويا وفق النظام البنيوي المنصوص عليه في (42) وفي الفقرة الموالية نوسع التحليل ليشمل ج التي سنبرهن على أنها مرؤوسة بالاداة المصدرية وانها تنتظم بنيويا وفق (42) ايضا⁽¹²⁰⁾.

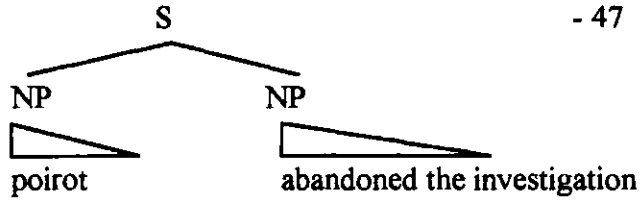
« ج » إسقاط للرأس الصرفي

أ - الزمن:

« اي المكونات الثلاثة التي تشرف عليها S في (45) اشرافا مباشرا يمكن ان يكون رأسا لها؟
الإمكان الوحيد الذي يفرض نفسه في هذا الخصوص هو الوحدة المعجمية will اما المكونات الآخران
فلا يناسبهما ذلك لأنهما عنصران مركبيان والمركب كما هو معلوم لا يناسبه ان يكون رأسا.
هذه الملاحظة، اي ملاحظة ان الوحدة المعجمية الوحيدة من بين الوحدات الثلاث الواقعة
تحت الإشراف المباشر ل S هي will، تدفع بقوة الى افتراض ان الفعل المستاعد هو رأس ج.
ولئن ثبتت الرأسية للفعل المساعد في هذا التحليل فإن ثبوتها للأفعال المعروفة بالموجهات⁽¹²¹⁾
(may-must-shall can) وللأفعال الجهمية⁽¹²²⁾ (have, be) يجب ان يكون من باب طرد فصول الباب
الواحد على منوال واحد. هذا وإن من بين المشاكل التي ينطوي عليها هذا التحليل مشكلة الجملة
الغفل من الفعل المساعد الصريح نحو (46) فهل هذه الجملة لرأس لها:

Poirot abandoned the investigation - 46

التمثيل التركيبي الذي يتبادر الى الخلد البنيوي لاول النظر في مثل هذه الجملة هو (47)



ولئن كان يبدو وكأن الجملة لا تتضمن أي مقولة معجمية يمكن اعتبارها رأساً لـ S فإن هناك
من الأدلة التجريبية ما يكفي لنقض هذا التمثيل التركيبي. من هذه الأدلة ان الفعل والمفعول به يمكن
ان يتقدم الى صدر الجملة مقلدا وراءه المساعد "did" كما هو بين في الامثلة الآتية:

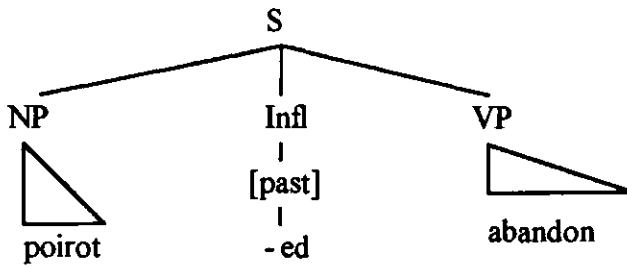
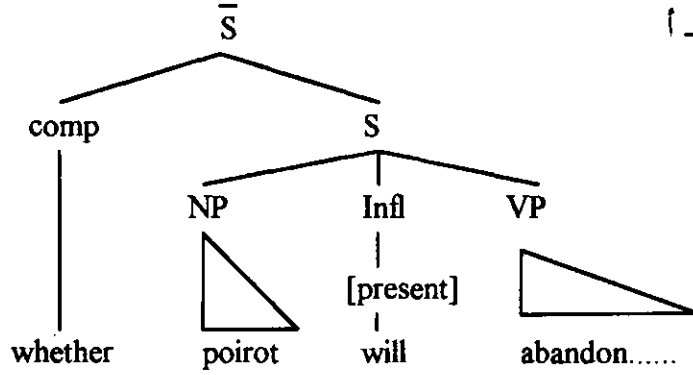
48 - أ - abandon the investigation poirot did indeed.

48 - ب - what poirot did was abandon the investigation.

فإذا تذكرنا أن التحليل النحوي في هذا الإطار النظري يقوم على مبدأ ان المكونات فقط هي التي
يمكن استهدافها بالنقل استنتجنا ان الفعل والمفعول أي م ف مكون مستقل عن الزمن الماضي.

ان هذا التأويل لبنية الجملة لاتناسبه الصورة التمثيلية (47) التي تقدم فيها الزمن باعتباره جزءا لا يتجزأ من المركب الفعلي.

ان هذه الوقائع والبيانات تقدم الدليل على أنه - في مستوى للتمثيل اكثر تجريدا - العنصر الصرفي لا يمكن ان يكون جزءا من م ف وأنه يجب توليده منفصلا عن هذا المركب، تحت موقع شجري مستقل يتخذ عنوانا له "الصرفة" (=صر) سواء تحقق المساعد في اللفظ أم لم يتحقق. بناء على هذا، الجملة (44) تناسبها البنية (49 - أ) و (46) تناسبا (49 - ب).

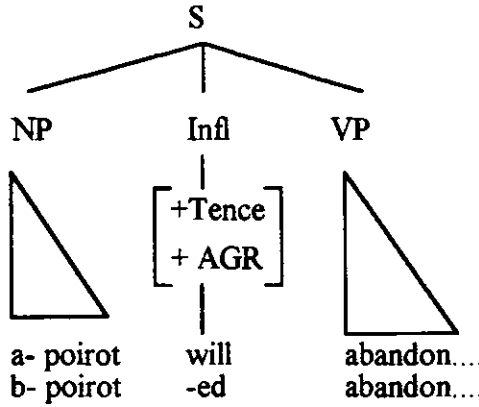


ان استقلال م ف عن الزمن في التمثيل هو المسوغ الوحيد الذي يمكننا في إطاره تفسير جواز نقل الفعل الى صدر الجملة مجردا من اللاصقة الزمنية في (48 - أ). ان اللاصقة يجب ان يمتصها الفعل المساعد كما هو الشأن في (48 - أ) وفي الاحوال التي لا يكون فيها نقل، فإن الفصل بين م ف والزمن يبقى واجبا باعتبار ما تقدم فإذا لم يكن في البنية ما يستدعي توظيف المساعد قدرنا ان الصرفة الزمنية المنفصلة عن م ف تنزل لتلتصق بالفعل.

ب - التطابق:

لقد قدرنا اذن ان "الصرفة" موقع شجري منفصل يشرف على "الزمن" في الانجليزية الا ان الحس اللغوي يقتضي توسيع المجال الذي يشرف عليه هذا الموقع ليشمل كل عناصر الصرفة الفعلية الأخرى وهي الشخص والعدد والنوع.

ان الخصائص الصرفية الفعلية في الجدول التصريفي الانجليزي محدودة جدا. وهذا معناه ان التطابق في الشخص والعدد - والذي يتحقق بوسائل مورفولوجية صريحة في اللغات الأخرى ذات الجداول التصريفية الغنية كالفرنسية والاطالية - ليس له في الانجليزية - في التحقق المورفولوجي (123).
الا أنه إذا كان التطابق المورفولوجي (-المتحقق في اللفظ) مقيدا في الانجليزية فإننا نقدر ان هناك "تطابقا مجردا" لا حظ له في التحقق اللفظي. وعليه فإن الفرق بين الانجليزية وبين الايطالية والفرنسية لا يكمن في أن الانجليزية تفتقر الى التطابق ولكن في ان التطابق المجرد في الانجليزية حظه من التحقق المورفولوجي ضعيف، وان التطابق في الايطالية "اقوى" Stronger منه في الانجليزية. سنعود في مبحث لاحق الى الدور الذي تقوم به جداول التطابق، في التمثيلات التركيبية. وعلى العموم سنقيم تمثيلاتنا التركيبية على أساس أن الصرفة تشرف شجريا لا على زمن الفعل فقط بل على خصائص التطابق أيضا:



ج - الجمل الناقصة

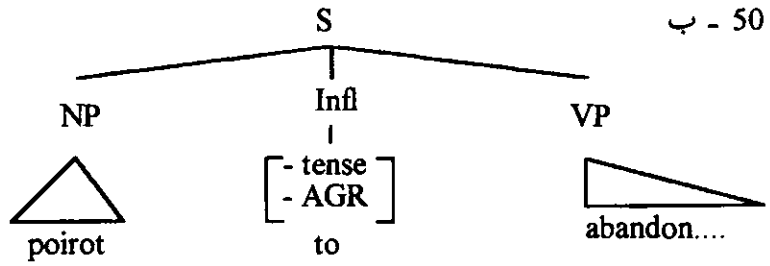
في الأحوال السابقة نظرنا في الأمثلة التي تشرف فيها الصرفة على السمات الزمنية والتطابقية فما القول بالنسبة للجمل التي لاتطابق فيها ولازمن؟.

123 - (speak) مثلا في الحاضر تتخذ صورة واحدة في جميع التصريفات ماعدا الشخص الثالث speaks وفي الماضي تتخذ صورة وحيدة هي spoke في سائر الاحوال. و parler في الفرنسية تتخذ 5 صور في الحاضر وحمسا أخرى مخالفة في الماضي غير التام imparfait وفي الإيطالية 6 صور الماضي و6 صور أخرى للحاضر:

io parlo	io parlavo
tu parli	tu parlavi
egli parla	egli parlava
noi parliamo	noi parlavamo
voi parlate	voi parlavate
essi parlano	essi parlavano

الجملة التامة (او المتصرفة Tensed) توصف بكونها حاملة للصرفة المتضمنة للسّمات [+زمن] و[+تطابق]. وأما الجملة الناقصة (او غير المتصرفة باعتبار الزمن والتطابق) فهي تفتقر الى الوسم التطابقي والزمني. الا ان هذا لا يعني أنها لا مكان فيها للصرفة وإنما الفرق بينها وبين سابقتها ان الصرفة فيها تشرف على السمتين [-زمن] و [-تطابق]. انطلاقا من هذا التصور الجملة الفرعية في (50) - أ) يناسبها التمثيل البنيوي (50 - ب) ⁽¹²⁴⁾ حيث to علامة مورفولوجية تتحقق بها الصرفة المشرفة على السمتين السالبتين المذكورتين:

50 - أ I did not expect [poirot to abandon the investigation]



د - بنية المركب الصرفي

التمييز بين الجملة المتصرفة (- التامة) والجملة غير المتصرفة (- الناقصة) نقيمه إذن على أساس محتوى الصرفة. وهذا يلزم عنه ان نوع الجملة يتحدد باعتبار نوع الصرفة. وهذا معناه، بعبارة اخرى، ان الصرفة من حيث كونها مقولة، من المستوى الإسقاطي الصرفي، يتحدد باعتبارها نوع الجملة، يناسبها ان تكون رأس لـ «ج» مناسبة تامة.

وهذا معناه أيضا أن ج شأنها شأن المقولات المركبية الاربع مقولة متمركزة داخلها اي أنها تتخذ رأسا (هو الصرفة) تنزل منه منزلة الإسقاط الاقصى. وهذا ان دل على شيء فهو ان ج مركب صرفي (=م صر) وانها لأجل ذلك يناسبها ان تكون عنصرا في قائمة المركبات. والسؤال الذي يفرض - بعدئذ - نفسه في هذا الإطار هو هل تنتظم بنية المركب الصرفي رئاسيا على الشاكلة المنصوص عليها

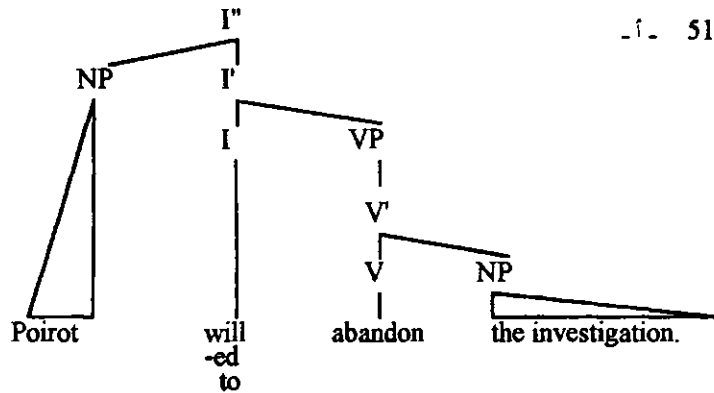
124 - محتوى المقولة الصرفية يتم تحليله انطلاقا من السمات α [تطابق] α [زمن] α (-، +). وهذا معناه ان هذه المقولة لا تخرج عن الأحوال الأربع الآتية: [+ ربط + ز] [+ تط - ز] [- تط + ز] [- تط - ز]. محتوى المقولة الصرفية في الجملة التامة يتحدد باعتبار التكوين السماتي [+ تط + ز] وأما في الجملة الناقصة فيتحدد باعتبار السمة [- تط - ز] راجع:

- Raposo, E. (1987) "Case theory and INFL to COMP: The inflected infinitive in European portuguese"

- Stowell, J. (1982) "The tense of Infinitives"

الأول برهن على ان اللغة البرتغالية تنتمي فيها الجملة الناقصة الى الصنف الذي تشرف فيه الصرفة على [+ تط - ز]. والثاني استدل على ان بعض البنيات الناقصة في الانجليزية يتحدد فيها محتوى المقولة الصرفية باعتبار السمة [- تط + ز].

في الخطاطة س - خط (42). بمستوياتها الثلاثة: الصفري والوسيط والأقصى؟. العناصر التي تشرف عليها المقولة الصرفية هي: الأفعال المساعدة (بضريها الجهة والموجهة)، ودليل المصدرية to وكل ما يتصرف باعتباره الفعل جملة وتفصيلا (الزمن، الشخص، العدد، النوع): العلامات الدالة على الزمن تتأخر عن الفعل اما المساعدات الجهة والموجهة ودليل المصدرية to (= دليل النقصان وعدم التصرف) فهي تتقدم عليه. ثم إن الفعل لما كان رأسا للمركب الفعلي فإنه من المناسب البرهنة على ان "الصرفة" تتخذ المركب الفعلي فضلا لها لتكوين الإسقاط الصرفي الوسيط (اي صَتر = I'). ولعل (51 - أ) الصورة التمثيلية التي توضح المراد واما (51 - ب) فهي صورة للقواعد المركبية التي منها تشتق الشجرة انتظامها البنيوي. وهذه القواعد مرنة من الناحية التمثيلية بما يكفي لاستيعاب كل الامكانات الرتبية. (الانجليزية تتوسط فيها الصرفة بين الفاعل والفعل S.I.V.O على حين تتأخر عن الكل في الهولندية والالمانية: (S.O.V.I))



I'' → spec; I - ب - 51

I' → I ; VP

فاعل الجملة في التعريف التوليدي هو المركب الاسمي الواقع تحت الإشراف المباشر للمركب الصرفي أي م س الذي يشغل موقع المخصص من هذا المركب.

وسنشير إلى هذا الموقع من الآن فصاعدا بواسطة الصيغة الرمزية: [م ص] ، م صر [أ م س] ، م صر. نفهم من هذا التحليل ان الوظيفة النحوية الفاعل، ليست مفهوما "اوليا" في نظرية العملية والربط وذلك لأنها مشتقة من اعتبارات شجرية بنيوية، انطلاقا من مفاهيم أخرى في النظرية أكثر بساطة.

هناك تمييز أساسي يجب أن يقام بين الإسقاطات المركبية للمقولات المعجمية وبين الإسقاط الصرفي. فالاسم والفعل وغيرهما من الرؤوس المعجمية التي درسنا تنتمي الى ما يمكن تسميته بالاصناف او الأنواع المقولية المفتوحة، والنوع المفتوح لا يعني فقط انه يستغرق قائمة طويلة من العناصر بل أيضا يعني انه يحتمل عناصر جديدة يمكن أن تنضاف الى القائمة (الحروف تمثل في الحقيقة قائمة مغلقة الا انها

يمكن ان إدراجها ضمن الأنواع المعجمية المفتوحة من حيث أن عددها يتزايد في بعض اللغات كالانجليزية مثلا وذلك باعتبار التركيب والتأليف في نحو (in spite of, because of....) واما النوع المغلق فلا يحتمل هذا الضرب من الزيادات ومنه «المقولة الصرفية» التي تستغرق جملة محدودة ومحصورة من العناصر التي يتصرف باعتبارها الفعل (-الزمن الجهة، الشخص الخ....) ولما لم تكن الصرفة مشرفة في المعجم على قائمة مفتوحة من العناصر فإن الذي يناسبها في هذا الخصوص هو أن توصف بكونها رأسا غير معجمي (125).

« ج » إسقاط للرأس المصدرية

أ - الاداة المصدرية رأس للمركب المصدرية (=م مص)

إن الخطاطة الإسقاطية يمكن توسيعها لتشمل ج أيضا وذلك انطلاقا من ملاحظة ان نوع الجملة يتحدد باعتبار طبيعة الحرف المصدرية فيها:

52 - أ I will ask [whether [poirot will abandon.....]]

52 - ب I will say [that [poirot will abandon.....]]

الجملة الفرعية استفهامية في (52 - أ) خبرية في (52 - ب) والفرق بينهما يستدل عليه بالأداة المصدرية. ف "whether" دليل الاستفهام و that دليل الخبرية . وهذا معناه ان الأداة المصدرية تحدد نوع الجملة. ولما كانت هذه الاداة مفردة معجمية دل ذلك على أن الذي يناسبها في ظل النظام الإسقاطي لبنية المركبات هو أن تكون رأسا للمقولة الجمالية ج (=S). المصدريات ليست قائمة مفتوحة فهي في الانجليزية مثلا لاتتجاوز الاربع هي (126) that, if, whether, for. وهذا معناه ان الإسقاط المصدرية إسقاط لرأس غير معجمي شأنه في ذلك شأن الإسقاط الصرفي. وأما فضلة الرأس المصدرية فلا يناسبها ان تكون الا مركبا صرفيا (م صر) ألم تر ان نوع المركب الصرفي يتحدد باعتبار طبيعة الرأس المصدرية اذ من الرؤوس المصدرية ما يستوجب - على جهة انتقاء الفضلة - الجملة التامة المتصرفه وذلك كالأداتين that و if ومن تلك الرؤوس ما ينتقي فضلة له الجملة الناقصة نحو for ومنها ما لا يختص بهذه ولا تلك فيدخل على الجملة المتصرفه وغير المتصرفه على حد سواء.

53 - أ I think [that [poirot abandon the investigation]]

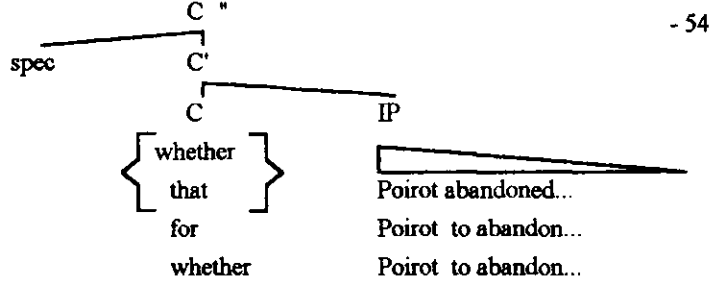
* To abandon.

I expect [for [poirot to abandon the investigation]] ب -

* abandoned

Jane wonders[whether[poirot abandoned the investigation]].ج -
[to abandon the investigation]]

الجملة الفرعية في هذه الامثلة منظمة بنويًا وفق البنية الآتية:



بقي الآن ان نحدد طبيعة العناصر التي يمكن أن تحتل موقع المخصص من «المركب المصدرى» (م مص=CP). نتناول هذا الأمر في الفقرة الموالية:

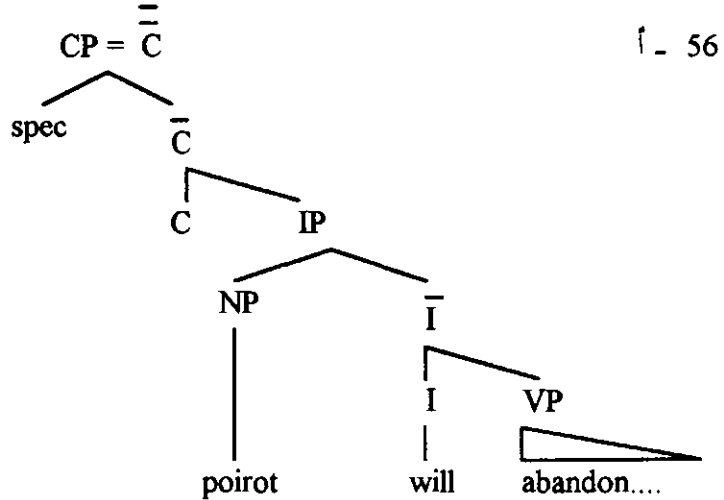
ب - نقل الرأس الى الرأس (Head to heave movement)

- poirot will abandon the investigation after lunch أ - 55

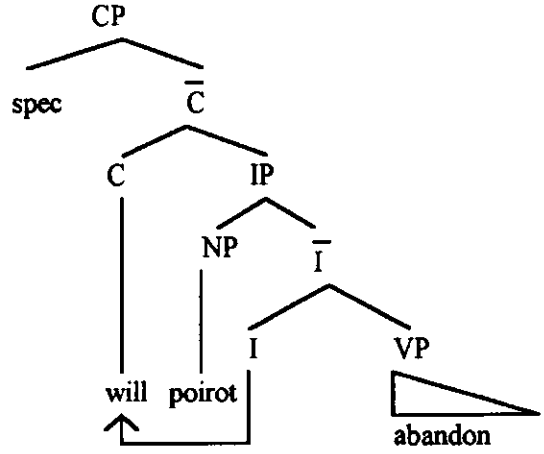
- will poirot abandon the investigation after lunch? ب -

- when will poirot abandon the investigation? ج -

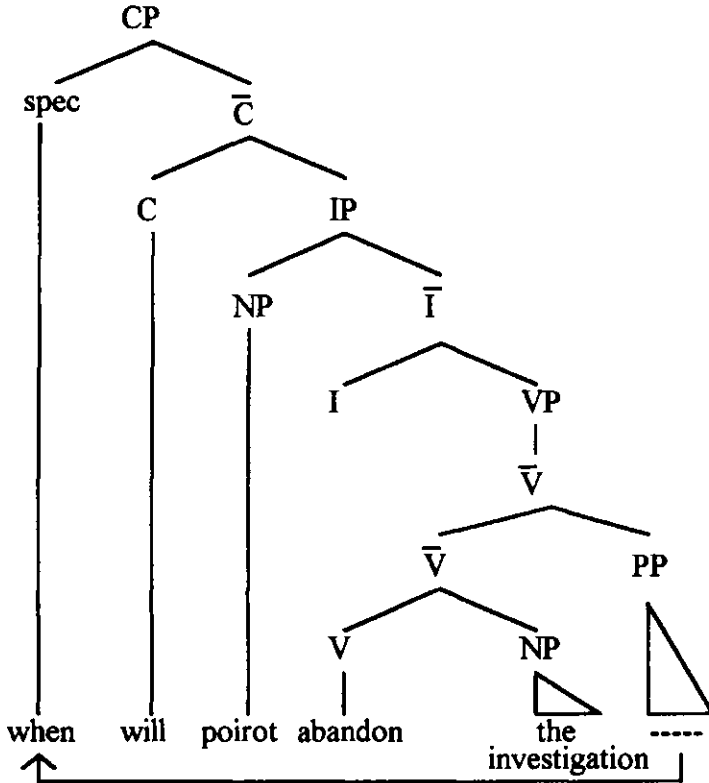
(55 - أ) جملة خبرية تناسبها البنية الآتية:



في الجملة الاستفهامية (55 - ب) الرأس الصرفي will ينتقل الى موقع الرأس المصدرى (=C) وذلك وفق المبدأ الذي ينص على أن الرأس لا يجوز نقله الا الى موقع رأس⁽¹²⁷⁾. الشكل التالي يوضح الكيفية التي يتم بها هذا النقل:



واما في (55 - ج) فبالاضافة الى هذا النقل وقع نقل للمكون الاستفهامي when - (المتعلق بالملحق الدال على الظرف الزمني after lunch) من وقع داخل الجملة هو موقع الملحق الى الموقع الذي قبل الرأس المصدرية وهو "مخصص المركب المصدرية" الشكل التالي يوضح المقصود:



بقي الآن ان نسأل السؤال الآتي : هل من أدلة تجريبية اضافية تدل على ان "المساعد" في الاستفهام تنقلب رتبته، اي يستبدل بموقع الرأس الصرفي موقع الرأس المصدرية في الجملة الفرعية؟ من الادلة التي تدعم هذا التحليل انه يتوقع اللحن في الجمل التي يقع فيها التنازع بين الأداة المصدرية والفعل المساعد على احتلال موقع المصدرية نحو:

ج - بنية المركب المصدرى (م مص = CP)

خلاصة ماتقدم اذن ان بنية ج يمكن اجراؤها في التحليل وفق ما تستلزمه الخطاطة الإسقاطية (42) من مقتضيات بنيوية. وذلك على الشاكلة التالية:

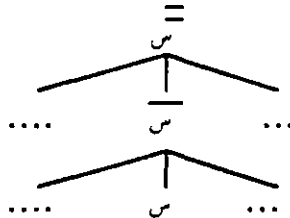
مص ← مخ ؛ مص

مص ← مص ؛ م صر

مص يشرف على الاداة المصدرية المعجمية أو على المساعد في أمثلة القلب الرتبى، وهو (اي مص) يأتلف مع المركب الصر في - الذي يتنزل منه منزلة الفضلة - لتكوين الإسقاط المصدرى الوسيط (مص) وهذا الإسقاط الوسيط ينتظم مع المخصص لتكوين الإسقاط المصدرى الأقصى (= المركب المصدرى - م مص - مص = CP - C). وموقع هذا المخصص لا يمكن ان تحتله الا المكونات الاستفهامية المنقولة.

د - نظرية س والمقولات غير المعجمية.

لقد عممنا اذن فيما تقدم الشكل الإسقاطي (42) ليتجاوز المكونات المركبة ويشمل المكونات الجمالية بنوعها ج و ج (أي المركب الصر في والمركب المصدرى). هذا الشكل الإسقاطي سيسمح بوصف بنية الجمل الرئيسية والجمل الفرعية على حد سواء وكذا مختلف أنماط الاستفهام. وهذا مبني على فكرة ان كل البنيات التركيبية مبنية على أساس نظام وحيد هو النظام البنيوي ذي الكثافة الرئاسية الهرمية. وهذا إن دل على شيء فهو اننا لن نحتاج من الآن فصاعدا الى أي قاعدة مركبة خاصة لمعالجة هذه البنية المركبة او تلك وان الطفل في الاكتساب اللغوي لن يحتاج إلا الى شكل بنيوي وحيد هو:



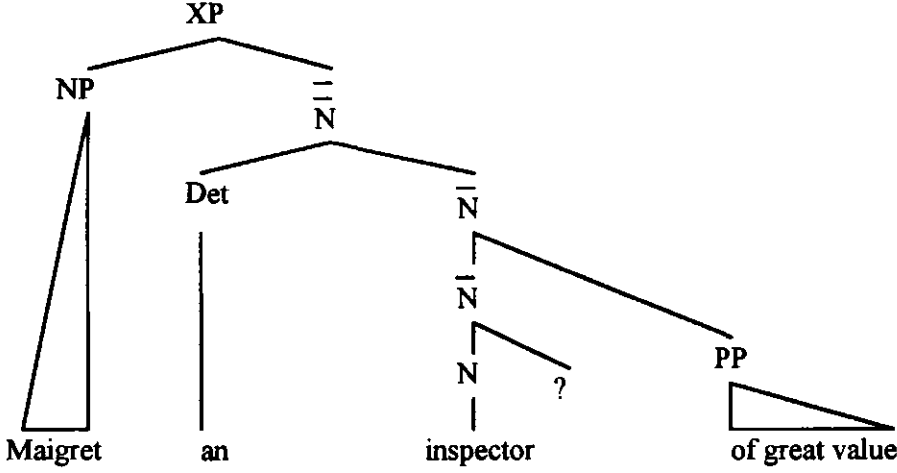
وذلك في بناء المركبات ذات الرؤوس المعجمية والمركبات ذات الرؤوس غير المعجمية على حد سواء.

هـ - الجمل الصغرى

بالاضافة الى الجملة التامة (= المتصرفة) والى الجملة الناقصة يلاحظ ان هناك نوعا جمليا ثالثا هو الجملة الصغرى نحو الجملة المقوسة في (55):

I consider [Maigret an inspector of great value] (55)

والتي يناسبها التمثيل البنيوي الآتي:



المقولة XP في هذه الصورة التمثيلية من أي باب مركبي هي؟. اشراف هذه المقولة على الإسقاط الاسمي الأقصى \bar{N} معناه ان الأمر يتعلق بإسقاط اسمي آخر كما برهن على ذلك "سطوول" (130) وهذا لا معنى له الا امر واحد وهو ان م س Maigret ملحق (adjoined) بالإسقاط الأقصى \bar{N} « (131).

لنا عودة مفصلة الى البنيات الإلحاقية في المباحث القادمة (132).

3 - 3 - التعليق على التحليل التوليدي:

(I) المسألة الأولى: مراجعة الأصول التقطيعية ومبدأ الربط الرئاسي للمجالات

تقديم:

المقولة الجمالية في (45 - ب) (S-) تشرف على ثلاثة عناصر هي م س والفعل المساعد و م ف، وفي البحث عن العنصر الذي يجوز اعتباره رأساً لهذه المقولة الجمالية وقع الاختيار على الفعل المساعد دون. م س أو م ف، وذلك بناء على ان المقولة المعجمية الوحيدة هي المفردة will أما المكونات الآخران فعنصران مركبيان.

130 - Stowell, T. (1983) "Subjects across categories"

131 - هنا ينتهي الاستعراض المحايد لتفاصيل التحليل التوليدي في هذا الباب. هذه التفاصيل جمعناها بتصرف واسع من الأسانيد الآتية:

- Riemsdijk, H. an and E williams 1986

- Haegeman (1991)

- Lasnik, H. and J. uriagereka (1988)

(بما أن هذه الاحالة ستتكرر بذاتها بعد كل استعراض محايد على هذا النحو فإننا سنكتفي من الآن فصاعداً بالإشارة إليها بالعبارة الرمزية: [R-W-H-L-U] فلينتبه إلى ذلك)

132 - راجع الفصل الثاني والثالث والرابع في الباب الثاني من القسم الثالث (=عاملية المقولات المستترة).

اختيار المقولة الفعلية المساعدة will رأساً للمجال الجملي S في (45 - ب) اذن مبني على وجود المقتضى، وهو الكينونة مقولة مفردة معجمية وانتفاء المانع، وهو المركبة فالمركبة تتعارض مع التوظيف الرأسي وهذا التعارض يطرد وينعكس فلا المركب يناسبه ان يكون رأساً ولا الرأس يناسبه ان يكون مركباً.

ان المقولة المركبة والمقولة المعجمية تفصل بينهما تخوم حادة فيما يتعلق بالتوظيف النظري لكل منهما. فالأولى فضاء بنيوي تؤسسه علاقات بنيوية داخلية والثانية رأس متحكم يتقدم باعتباره أصلاً للربط البنيوي الداخلي. وسنبين فيما يلي ان هذه التخوم تجعل النظرية النحوية التوليدية مفتوحة على مكونات المعجم التصوري للنظرية النحوية العربية القديمة انفتاحاً يصعب معه تحديد فروق واضحة ودقيقة بين النظريتين في هذا الخصوص. فالحدود التي قامت داخل النظرية النحوية العربية بين كلمات المعجم المفردة وبين القول الطويل⁽¹³³⁾ هي الحدود نفسها التي قامت داخل النظرية النحوية التوليدية بين المقولة المعجمية والمقولة المركبة: فالأولى عبارة عن احصاء لكلمات المعجم المفردة وتصنيف لها باعتبار القيم المقولية المفردة الى اسماء وأفعال الخ... وأما الثانية فهي قول طويل يناسبه أن يقال في تعريفه أنه مجموعة مفردة لأنه عبارة عن فضاء عمل بعضه في بعض في اطار نظام للترابط البنيوي هو النظام الإسقاطي.

خلاصة الأمر اذن ان الفصل بين المقولة المعجمية في النحو التوليدي وبين المقولة المركبة هو في جوهره فصل بين الرابطة العاملة التي تمنح الشكل للمجال وبين المجال الذي هو عبارة عن شكل عاملي قد عمل بعضه في بعض وترابطت اسبابه بنيوياً وفق مبادئ النظام الإسقاطي المنفتح على مكونات الكثافة الهرمية الرأسية.

لماذا اختيرت الصرفة بشقيها الزمني والتطابقي رأساً للمركب الصرفي دون غيره من العناصر اي المركب الاسمي الفاعل (\bar{N}) والمركب الفعلي (\bar{V})؟ هذا هو السؤال الذي انطلقنا منه... هذا الاختيار يرتبط بـ «استراتيجيتين» اساسيتين سنفرد كلا منهما بتعليق مفصل: - الاولى تقطيعية تستوجب الفصل بين م ف والعناصر الصرفية.

133- القول الطويل لا يخلو من ان يكون إما مجموعة من المجموعات وإما مجموعة مفردة (اي مجموعة من المقولات «س، ف، ح» التي استعملت في احصاء المفردات في المعجم، وفي تحجيمها في الصرف) والتي تم تعريفها - في إطار تحديد النظام الذي يبين تنابع المقولات - باعتبارها المتوالية التي عمل بعضها في بعض اي المجموعة المرتبطة برابطة عاملية.

- والثانية تزج بالتحليل النحوي التوليدي في خضم مشكلة العلاقة بين الحجم المفرد والحجم المجاوز للمفرد والعلاقة بين الأشكال العاملة . ومعلوم ان نحاة العاملة العربية كانت لهم في خصوص هذه المشاكل جولات نظرية وصولات استدلالية يعرفها من خير اعمالهم في هذا الشأن.

الأصول التقطيعية وفصل «م ف» عن الصرفة.

أ - المكونات الجمالية ومبدأ محاصرة التنوع.

يستوجب المطلب المتعلق بتفسير سهولة الاكتساب اللغوي القول بأن الطفل لا يحتاج الى نظامين بنيويين اثنين أحدهما يصلح لتنظيم المركبات والآخر لتنظيم الجمل بل يجب ان تكون حاجته، الى نظام بنيوي وحيد يصلح لتنظيم المكونات المركبية والجمالية على حد سواء. وليس من سبيل الى ذلك الا البرهنة على ان "الجملة" يمكن تخريجها على المركبية، اي اعتبارها امتدادا للمركب لانوعا بنيويا مستقلا.

الإشكال اذن له علاقة بمسألة الأنواع اللغوية وطبيعة الحدود القائمة بينها ويمكن صياغته كما يلي:

هل الجمل أنواع لغوية مستقلة بعضها عن بعض وهل هي في جملتها مستقلة عن الكائنات المركبية التي رأينا آنفا أنها صور تلفظية مختلفة لميزان بنيوي واحد؟.

فقد مر بنا أن المركبات مهما اختلفت طبائع رؤوسها من الناحية المقولية فإنها ترجع الى نظام بنيوي وحيد. اي ان اختلاف الرؤوس المركبية في الطبائع والغرائز المقولية ليس عنوانا على ان كل مركب يمثل نوعا لغويا مستقلا بذاته بل المركبات كلها صور مختلفة لنظام واحد هو م.

ان الاجابة المتوقعة على السؤال المطروح آنفا في اطار نظرية نحوية تقوم على مبدأ محاصرة التنوع والتعدد بجميع أشكالهما، المحاصرة التي هي السبيل الاوحد عندهم لتفسير سرعة الاكتساب اللغوي عند الطفل هي أن: الأنواع الجمالية مهما تباينت في بنيتها يجب ان ترجع الى نظام بنيوي وحيد وهي أي «الأنواع الجمالية» في جملتها يجب ان تحطم الحدود "النوعية" التي تفصلها عن الأنواع المركبية. وذلك بأن يكون نظامها البنيوي الوحيد مطابقا للنظام البنيوي الذي رأينا انه أساس الهندسة الموحدة التي تهيكل المركبات باعتبار نقطتها وخطوطها وقسماتها.

في هذا السياق، بالضبط، ظهرت فكرة اعتبار الجمل أنواعا مركبية. ولئن كانت المركبات لا يختلف بعضها عن البعض الا باعتبار الانتماء المقولي لرؤوسها فكذلك الشأن بالنسبة للجمل لا يناسبها في هذا الاطار التوحيدي إلا أن تكون «أنوعا مركبية» لا تختلف فيما بينها ولا فيما بينها وبين المركبات الأربعة الا باعتبار الطبائع المقولية لرؤوسها.

المشروع التوحيدي المتعلق بهذا الباب، باب الجمل، يستوجب اذن خطوتين اثنتين:

الأولى: تقليص أنواع المركبات الجمالية الى ادنى حد ممكن وذلك بتقليص عدد الرؤوس التي تتخذها هذه المركبات الجمالية تماما كما فُعل بالمركبات المفردية الذي اختزلت في أربعة أنواع بحسب الأبواب المقولية المعجمية المعروفة.

الثانية: ارجاع الأنواع المركبة الجمالية الى النظام البنيوي الذي تنظم باعتباره الأنواع المركبة، ذات الرؤوس المعجمية.

في اطار الخطوة الاولى تم التمييز بين نوعين من الرؤوس. غير المعجمية: الرؤوس الصرفية والرؤوس المصدرية. وفي اطار الخطوة الثانية تم الاستدلال على ان ج و جـ يحتملان الانتظام البنيوي وفق مبادئ خطاطة س - خط (42).

التوحيد البنيوي للأنواع الجمالية، يحمل بعضها على بعض في الانتظام الهندسي الداخلي والتوحيد البنيوي للأنواع الجمالية يحملها على نظام واحد هو النظام الإسقاطي الرئاسي، كل ذلك يستوجب كما تقدم تخطيط الحدود التي تفصل الأنواع الجمالية عن الأنواع المفردية وذلك بالاستدلال على أن الأنواع الجمالية ليست الا توسيعا وتطويرا وتعقيدا بنيويا لأحد المركبات، وهذا ان ثبت كان مسوغا معقولا للقول إن الجملة والمركب صورتان تلفيظيتان لميزان بنيوي واحد، وان النظام الإسقاطي ذي الكشافة الرئاسية الهرمية ميزان بنيوي وحيد ومتجانس يتحقق في التلفيظ في صورتين هما المركب او الجملة. وهذا ما سنستدل عليه بتفصيل في الفقرة الموالية التي نبين فيها ان المركب الصرفي يناسبه في احد التأويلات الممكنة ان يعتبر تطورا بنيويا للمركب الفعلي والمركب المصدرى يناسبه ان يعتبر تطورا بنيويا للمركب الصرفي.

ولابد من الاشارة هنا الى ان ما سنبينه من ان ج و جـ ليستا الا توسعا بنيويا للمركب الفعلي يندرج في اطار الدفع بالمقدمات التوليدية الى نهايات لم يتم التصريح بها وهذا معناه ان الملاحظات التي ذكرناها في هذا السياق عبارة عن قراءة في الخطوط الخلفية للنظرية لأنها ليست الا تنميما للملاحظات التوليدية التي لم تتجاوز في هذا الخصوص اللهجة الوصفية والتصنيفية المحايدة.

ب - «ج» و «جـ» توسيع بنيوي للمركب الفعلي.

التقطيع البنيوي الذي اتخذته المركب الفعلي في اطار نظرية س - خط يقوم فيه التمييز بين المستوى الإسقاطي الوسيط الذي يتكون من الرأس المقولي الفعلي وفضلته والمستوى الإسقاطي الأقصى الذي يتكون من الإسقاط الوسيط والمخصص. العنصر المعني عندنا بهذا الاستطراد عن المركب الفعلي هو الرأس المقولي الفعلي الذي قامت فكرة توسيع نظرية س - خط على ملاحظة انه ليس وحدة تقطيعية نهائية وانه يحتمل تقطيعا بنيويا آخر اكثر دقة ولطفا تتحرر فيه المقولة عن أعراضها، وهذا التحرير

أساسه الفصل بين المقولة الفعلية في تجوهرها المتصافي والمتعالي عن الاعراض التصرفية (= الزمن والشخص والعدد والنوع).

ان تحرير الجوهر المقولي⁽¹³⁴⁾ عن هذه الأعراض الذاتية (= المقومات) كان هو المدخل الى التفكير في موقع هذه الأعراض من التمثيلات البنيوية، ولقد نعلم ان مواقع المركب الفعلي في اطار مستويات الانتظام الإسقاطي المعروفة ليس فيها ما يمكن ان يكون مناسباً لهذه الأعراض. هذا الى جانب إشكال آخر يتعلق بكيفية انتظام هذه العناصر العرضية الأربعة هل هو انتظام افقي بنيوي أو هو انتظام عمودي... الخ.

السؤال اذن له واجهتان:

- ما هو الموقع الذي يناسب تلك العناصر ؟

- وكيف تنتظم وهي متعددة وليست مفردة كغيرها من العناصر وهل كل عنصر من تلك العناصر يحتاج الى موقع خاص؟

عندما تبين للتوليدي ان الرأس المقولي يحتل في مستوى أعلى للتقطيع ان يتحرر من «الاعراض التصرفية» (=الشخص، الزمن الخ...) صار السؤال متوجها نحو هذه الاعراض التصرفية التي تختلط في اللغات الطبيعية بالرؤوس المقولية الفعلية لكنها قد تستقل عنها في أمثلة الأفعال المساعدة استقلالا تاما او جزئيا والسؤال المتعلق بهذه الأعراض هو الآتي:

- ما موقع هذه الاعراض في التمثيلات التركيبية؟ وما وظيفتها من الناحية البنيوية؟

في سياق الاجابة عن هذه الاسئلة ظهرت في النحو التوليدي فكرة استحداث فضاء مركبي جديد يكون مرؤوسا بهذه العناصر وهذا مبني على ان هذه العناصر لا يناسبها في التوظيف البنيوي ان تكون إلا رأسا. لكن لماذا هذا التوظيف الرأسي للعناصر التصرفية دون غيره من اوجه التوظيف البنيوي؟ الجواب أن الأصل الذي تولدت عنه «رأس» مركبي والمتولد عن الرأس لا يناسبه أن يكون في التمثيلات التركيبية إلا رأسا، وهذه قاعدة معروفة في العملية العربية ولها في هذه العملية تطبيقات مختلفة فالفعل أصل في العمل والمصدر محمول عليه في العمل لاجل ذلك فإنه وكذلك كل ما حمل عليه حمل شبه باعتبار الأصالة التولدية، لا يناسبه في السلوك البنيوي ان يكون الا وريثا لخصائص الأصل الوظيفية لأن الفروع يجب ان ترث خصائص أصولها. وإذا كانت العناصر التصرفية متولدة مقوليا عن الفعل فإن ما يجب ان يلزم عن هذا الترتيب المقولي هو الشبه البنيوي. اي اذا كان الأصل (=الرأس

134 - لئن مر بنا ان عرض المقولة هو ما تتخذه في اطار الانتظام المركبي من فضلة او ملحق فإنه هنا ما يدخل في تكوينها الجوهرية من عناصر جزئية ومقومات متمكنة في الدقة والطف.

المقولي الفعلي) يتخذ فضلا ومخصصا فإن الفرع المتولد عنه (=الصرفه) يجب أيضا ان يتخذ فضلا ومخصصا وان ينتظم بالنسبة اليهما من الناحية البنيوية على نفس الشاكلة التي ينتظم باعتبارها الرأس الفعلي الأصل بالنسبة الى فضله ومخصص إسقاطه الأقصى.

لقد عولجت العلاقة بين المركب الفعلي والمركب الصرفي في النحو التوليدي على أساس التشابه البنيوي. وهذا يستوجب البحث في أوجه هذا التشابه. والذي نراه في هذا الخصوص وفي اطار الاستفادة من المقدمات السيويهيه فيها يتعلق بنظام الأصول والفروع ونسق العلاقات التناظرية، هو ان العناصر التصريفية لما كانت جزءا من الرأس المقولي الفعلي في «التوظيف العملي» فإنه إذ انفصلت في التمثيلات التركيبية لا يناسبها في التوظيف البنيوي الا ان ترث خصائص ماكانت هي جزءا منه مختلطة به اختلاط الاعراض بالجوهر. هذه هي المقدمة التي تتوي وراء فكرة حمل «الصرفه» في سلوكها البنيوي على مقتضى النظام الإسقاطي الرئاسي الذي للرأس المقولي الفعلي الأصل الذي تتقدم في التوظيف اللغوي مختلطة به وكأنها جزء منه لا يتجزأ. الصرفه اذن، تبين من الروايز اللغوية (= التقديم في نحو (48 - أ) والتأخير في نحو (48 - ب) أنها جزء مستقل عن الفعل ولو كانت جزءا مقوما لازما اذن للازمته في التقديم والتأخير، واذ لم تلازمه دل ذلك على انها ليست جزء ماهيته وانها بالتالي ماهية مستقلة والاستقلال في التماهي معناه الكينونة عنصرا في قائمة المقولات وهذه الكينونة معناها ان الصرفه لا يناسبها في التوظيف التمثيلي البنيوي الا الرأسيه، والرأسيه تستوجب الفضله والمخصص. فالرأس كما هو معلوم «مركز جذب» في المركب وهذه المركزية هي التي تنعكس في شكل علاقات انتظام بنيوي باعتبار معاني الإشراف والإسقاط الخ... وبعبارة أخرى، الرأس يجب ان يكون نقطة نظام، ونقطة النظام تستوجب عناصر تطلب النظام فتنتظم بالنسبة الى هذا الرأس. فما هي هذه العناصر بالنسبة للرأس الصرفي؟.

العنصر المحيط بهذا الرأس من جهة الإسقاط الوسيط، هو الإسقاط الفعلي الأقصى (ف) الذي ينتزل منه منزلة الصلة، وأما الذي يحيط به من جهة الإسقاط الأقصى فهو م س الفاعل الذي ينتزل منه منزلة المخصص. (135)

135-الرأس الصرفي في القواعد التوليدية يعمل في الفاعل أي في مخصص المركب الصرفي ونشير هنا إلى أن المقدمات التوليدية في خصوص العلاقة بين الرؤوس وفضلاتها تستوجب القول ان موقع الرأس الصرفي من النظام الإسقاطي العام يمكنه من العمل في م ف لأن هذا المركب فضله له والرؤوس تعمل في فضلاتها كما تبين من المناقشات المتعلقة بالمركبات الأربعة ذات الرؤوس المعجمية. وهذا ان جاز فإنه لَنْ يكون قادحا في الرئاسية لأن الانصباب الافضائي لن يكون انصبابة واحدة ولكنه انصبابان يتميان الى مستويين مختلفين.

هناك اعتباران اثنان استوجبا تجاوز المركب الصرفي الى المركب المصدرى:

الأول أن الاستفهام يستوجب انتقال الرأس الصرفي خارج المركب الصرفي فوجب السؤال عن الموقع الذي يحل فيه الرأس الصرفي بعد الانتقال الذي يوجبه دخول معنى الاستفهام.

ب - الثاني ان الموقع الذي يفترض ان يحل فيه الرأس الصرفي يجب ان يكون رأسيا كذلك على الشاكلة المشروحة فيما تقدم في حالة تحرير المقولة الفعلية من ملاساتها التصريفية. (136)

الرأس كما تقدم لا يناسبه في التوظيف البنيوي الطارئ الخارج عن الأصل الا الرأسية وذلك ان دل على شيء فهو أن الموقع الذي يحل فيه الرأس الصرفي في أمثلة النقل الاستفهامي لا يناسبه ان يكون الاراسا. والرأسية تستوجب مخصصا وفضلة والمجال المركبي الحر الوحيد اي الذي يصلح ان يكون فضلة وليس محكوما بأصل ارتباطي آخر هو المركب الصرفي الذي يتنزل من الموقع الراسي الجديد منزلة الأصل التوليدي. هذا التحليل يؤيده مبدأ طرد الأبواب على وتيرة واحدة فقد مر بنا ان الصرفة مجاها الأصلي هو المركب الفعلي ثم خرجت منه في اطار ما سميناه بتحرر الرأس المقولي الفعلي مما يشوب تجوهره وتضافيه، فتنزل المركب الفعلي الأصل الذي خرجت منه الصرفة من الرأس الصرفي منزلة الفضلة من الرأس المتحكم فيها مكونيا، وكذلك الشأن بالنسبة للمركب الصرفي الذي يستوي في مستوى معين أصلا لتولد المصدرى يصير فضلة لهذا المصدرى في مستوى آخر بعد أن تستوي لهذا المصدرى رأسيته ضمن فضاء إسقاطي أعلى من الفضاء الصرفي (137)

في ظل هذا التأويل من المناسب ان يقال إن المركب المصدرى توسيع وتعقيد بنيوي للمركب الصرفي تماما كما كان المركب الصرفي توسيعاً وتعقيداً بنيوياً للمركب الفعلي. وهذا معناه ان العنصر مناط هذا الامتداد التوسيعي يجب ان يكون واحدا وهو الصرفة التي كانت جزءا من المركب الفعلي فتحررت من الرأس المقولي الفعلي وصارت رأسا لفضاء إسقاطي أعلى هو المركب الصرفي ثم تحولت رأسا للمركب المصدرى في النقل الاستفهامي. وحتى في الحالات التي لا تخرج فيها من المركب الصرفي لتكون رأسا مصدرى فإن الذي يشغل مكان الرأس المصدرى هو الأدوات المصدرية التي لها ارتباط وثيق بالصرفة كما سنرى في الفقرة التالية:

136- هناك اعتبار ثالث يستوجب تجاوز المركب الصرفي الى المركب المصدرى وهو أن هذا التجاوز التوسيعي يمنح موقعا اضافيا احتياطيا يصلح لاستقبال المكونات الاستفهامية المنقولة. سنعود الى تفاصيل هذه المسألة لاحقا.

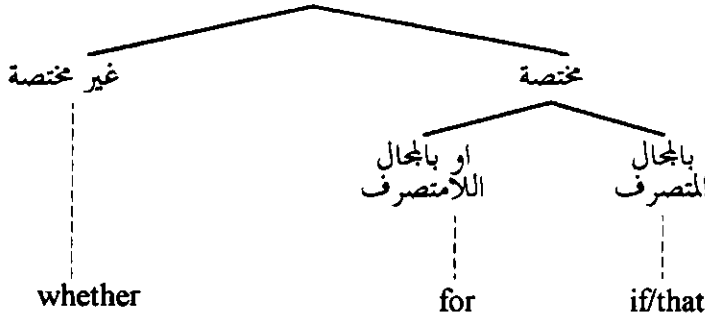
137- الجامع بين الحالتين أن ما يكون أصلا للتولد في مستوى معين يصير فضلة للعنصر المتولد لأن هذا الاخير لا يناسبه من المواقع الا الرأسية وهذه تستوجب الفضلة قبل كل شيء. وذلك لتكوين الإسقاط الأدنى ثم المخصص لتكوين الإسقاط الأقصى.

ج - الزمن والمعاني الانشائية (= الاستفهام وبابه)

الرأس المصدري لا يكون دائما الرأس الصرفي المنتقل من المركب الصرفي الى المركب المصدري بل يمكن ان يكون حرفا من الحروف المصدرية ففي التحليل التوليدي السابق⁽¹³⁸⁾ ذُكرَ ان الأدوات المصدرية في الانجليزية اربعة هي that و of و for و whether وهذه الـووس المصدرية وان لم تكن في الأصل رؤوسا صرفية أخرجت من المجال الصرفي الى المصدري فإن اختيارها يتحدد باعتبار الرأس الصرفي. وهذا المعنى لازم عن قولهم ان if و that تنتقيان فضلا لهما «الجملة المتصرف» و for لا تكون فضلتها الا جملة غير متصرفة اما whether فتدخل على المتصرف وغير المتصرف.

هذه الملاحظة في التحليل التوليدي يعيننا منها في المقام الأول أمران :
اولهما أنها قائمة بالضرورة على فكرة أن المركب المصدري تطوير للمجال الصرفي وتشكيل له وفق ما تقتضيه المعاني الانشائية من تعقيد بنيوي .

الثاني : قيامها على مبدأ التوزيع الاختصاصي المشهور في العملية العربية ، فالادوات المصدرية تنقسم بموجب هذا المبدأ قسمين:



غاية الأمر ان استواء «التصرف الزمني وعدمه» مناطا للاختصاص المصدري دليل عندنا على ان:
أ- الادوات المصدرية يناسبها كثيرا أن تكون عوامل إنشائية وزمنية تؤثر الحركة الزمنية والانشائية في وقت واحد وهذا معناه ان التحليل يجب ان يقوم على التمييز بين التغير الانشائي والتغير الزمني والتغير المعمولي اللفظي.

ب - وأن الارتباط بين «الزمن» و«المعاني الانشائية» كان المقدمة الثاوية وراء التحليل التوليدي في جعل المركب المصدري فضاء إسقاطيا يستهدف المجال الصرفي بالتعقيد البنيوي: فالقيم الزمنية تحكم المجال الصرفي والقيم الانشائية تحكم المجال المصدري وتوقف هذه على تلك دليل على الامتداد البنيوي وعلى انه لا تخوم نوعية تفصل بينهما. وهذا بالضبط مسوغ كاف لـ استهدافهما بمساطر التوحيد البنيوي.

سنيين في سياق التعليق على هذا الموقف التوليدي من مسألة الترابط بين الزمن والمعاني الانشائية (=الاستفهام وبابه). ومسألة العلاقة بين المجالات المتابعة وتوزيع الادوار المجالية.

أن بين العملية العربية والعملية التوليديّة في هذا الخصوص نقط تقارب وترادف واضحة وصريحة. ونقسم كلامنا في هذا الشأن قسمين اثنين باعتبار المسألتين المذكورتين لكن قبل الدخول في التفاصيل نشير باختصار شديد الى أنه اذا كان المركب المصدر في النحو التوليدي هو عبارة عن تشكيل للمجال الصرفي باعتبار الرؤوس الانشائية (=الاستفهام وبابه) فإن المجال العملي الفعلي في السيويهيّة هو المرادف البنيوي للمجال الصرفي. واستهدفه بالتشكيل الإنشائي المعبر عنه في النحو السيويهي بالوقوع صلة للأدوات الصدور (اذ ليس قبل الفعل كما هو معلوم عند السيويهيين الا الصدور وليس قبل الصدر الا الابتداء) هو المرادف البنيوي في النحو التوليدي لوقوع المركب الصرفي فضلة للرأس المصدر.

المسألة الاولى: الزمن والانشاء في النحو العربي.

سنيين من خلال جملة من النصوص السيويهيّة والزخشرية وغيرها كيف ترابطت المسألة الزمنية والمسألة الانشائية في النظرية النحوية العربية القديمة، ولا يعني بعد ذلك ان يكون الترادف في الجزئيات التفصيلية بقدر ما يعني تقديم «الدليل العام» على أن العقلين النحويين العربي والتوليدي قد استفترتهما نفس العلاقات ونفس المشاكل.

♦ يقول سيويهي «اذا قلت: (هل تضرب زيدا؟) فلا يكون ان تدعي ان الضرب واقع وقد تقول (أتضرب زيدا) وان تدعي ان الضرب واقع»⁽¹³⁹⁾.

إذا اردنا ان نترجم هذا التحليل الى اللغة النحوية التوليديّة قلنا ان اختصاص (هل) بغير الواقع والهمزة بالواقع من حيث كونه اختصاصا لعناصر انشائية بقيم زمنية جار على منهاج اختصاص و that و if بالمتصرف و for بغير المتصرف في التحليل التوليدي السابق.

♦ يؤكد التحليل السيويهي السابق مقالته ابن هشام في هذا الخصوص وكذلك القزويني: يقول الاول في سياق الحديث عن الفروق بين (هل) والهمزة «ومن بينها تخصيصها (أي هل) المضارع بالاستقبال نحو: هل تسافر؟ بخلاف الهمزة نحو: أظنه قائما»⁽¹⁴⁰⁾. ويقول الثاني «(هل) تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك»⁽¹⁴¹⁾.

139 - الكتاب 167/3.

140 - مغني اللبيب 350/2.

141 - التلخيص ص 157.

♦ ومن الأحكام المندرجة في سياق العلاقة التي تقوم بين الزمن والمعاني الانشائية ذكرهم في تقابلات الجداول الزمنية ان:

(يفعلــــــــــــل): النفي منها (ما يفعلــــــــــــل) والاستفهام (أيفعل)

(أخذ يفعلــــــــــــل): النفي منها (لما يفعلــــــــــــل) والاستفهام (أأخذ يفعل)

(يكاد يفعلــــــــــــل): النفي منها (لايكاد يفعل) والاستفهام (أيكاد يفعل)

(سيفعلــــــــــــل): النفي منها (لن يفعلــــــــــــل) والاستفهام (هل يفعل)

(سوف يفعلــــــــــــل): النفي منها (لن يفعلــــــــــــل) والاستفهام (أيظل يفعل)

♦ « اذا قلت (فعل) فإن نفيه (لم يفعل) واذا قلت (لقد فعل) فإن نفيه (مافعل) لأنه كأنه قال (والله لقد فعل) فقال (والله مافعل)»⁽¹⁴²⁾ هذا الحكم مبني على أن اختيار أداة النفي مرتبط بالفروق الزمنية الجهمية بين (فعل) و (لقد فعل) فالنفي ب(لم) للأول والنفي ب (ما) للثاني.

♦ ومما جاء في "الكتاب" من هذا الباب قول سيويوه «واذا قال (قد فعل) فإن نفيه (لما يفعل)»⁽¹⁴³⁾ « واما (قد) فجواب لقوله (لما يفعل) فتقول (قد فعل) وزعم الخليل ان هذا الكلام لقوم ينتظرون الخير»⁽¹⁴⁴⁾ « و(لما يفعل) و(قد فعل) انما هما لقوم ينتظرون شيئا فمن ثم اشبهت (قد) (لما) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل»⁽¹⁴⁵⁾.

♦ ومن امثلة ارتباط «الشرط» بالمسألة الزمنية كارتباط الاستفهام والنفي بها قول ابن السراج في (الأصول) « (إن) تقلب ماضيها الى الاستقبال إلا (كان) وحدها فإن (إن) لاتقلب ماضيها إلى معنى الإستقبال لأنها كأنها أصل في الأفعال الماضية فلم تقو (إن) على قلبها»⁽¹⁴⁶⁾

وكذلك تنصيص النحاة على ان نفي الشرط في العربية يكون ب (لم) دون (ما) « وتنفرد (لم) بمصاحبة الشرط نحو ﴿وان لم تفعل فما بلغت رسالته﴾»⁽¹⁴⁷⁾

♦ ومما جاء في شرح ابن يعيش على المفصل في ارتباط النفي بالزمن مايلي:

142 - الكتاب 3 / 117.

143 - الكتاب 3 / 117.

144 - الكتاب 3 / 115.

145 - الكتاب 3 / 114 - 115.

146 - الاصول 2: 199.

147 - "حاشية الصبان 4:5.

« حروف النفي ستة (ما) و(لا) و (لم) و(لما) و(لن) و(إن) فأما (ما) فإنها لنفي ما في الحال فاذا قيل (هو يفعل) وتريد الحال فجوابه ونفيه (مايفعل) وكذلك اذا قربه وقال (لقد فعل) فجوابه ونفيه (مافعل) لأن قوله (لقد فعل) جواب القسم فاذا ابطلته واقسمت قلت (مافعل)...»⁽¹⁴⁸⁾

- « و(لا) لنفي المستقبل في قولك (لايفعل) قال سيبويه وأما (ما) فتكون نفياً لقول القائل (هو يفعل) ولم يقع الفعل وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى ﴿فلا صدق ولا صلى﴾...»⁽¹⁴⁹⁾

- « اعلم ان (لن) معناها النفي وهي موضوع لنفي المستقبل وهي ابلغ في نفيه من (لا) لأن (لا) لا تنفي (يفعل) إذا أريد به المستقبل و(لن) تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف وتقع جواباً لقول القائل (سيقوم زيد) و(سوف يقوم زيد) والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان فلذلك يقع نفيه على التأييد وطول المدة (...) نحو قوله تعالى ﴿ولن يتمنوه ابداً بما قدمت ايديهم....﴾»⁽¹⁵⁰⁾

- « اعلم ان (ان المكسورة الخفية) قد تكون نافية وجراها مجرى (ما) في نفي الحال وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية نحو قولك (إن زيد الا قائم)... وتقول في الفعل (ان قام زيد) قال الله تعالى ﴿ان يتبعون الى الظن﴾ وقال تعالى ﴿ان يقولون الا كذباً﴾»⁽¹⁵¹⁾

ومما جاء عند الزمخشري وابن يعيش في ارتباط الشرط بالزمن مايلي: « سيبويه رحمه الله انما ذكر (إن) و (إذا) وعد (اذ ما) في حيز الحروف ولم يذكر (لو) لأن (لو) معناها المضى، والشرط انما يكون بالمستقبل لأن معنى تعليق الشيء على شرط انما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولا يكون هذا المعنى فيما مضى...»⁽¹⁵²⁾

- « وحق الجزائية (اي إن) ان يليها المستقبل من الأفعال لأنك تشترط فيما يأتي ان يقع شيء لوقوع غيره فإن وليها فعل ماضٍ أحالت معناه الى الاستقبال...»⁽¹⁵³⁾

والامثلة من هذا الباب كثيرة.

148 - ابن يعيش 107/8.

149 - الزمخشري 108/8.

150 - ابن يعيش 111/8.

151 - ابن يعيش 112-113/8.

152 - ابن يعيش 155/8.

153 - ابن يعيش 155/8.

المسألة الثانية: « سيويه » - « الجرجاني » - « شومسكي »

ومبدأ التوزيع الثلاثي للدوار المجالية.

الجملة عند شومسكي تنصرف في المستوى الصُرفي (اي قبل دخول الادوات) باعتبار القيم الزمنية والقيم التطابقية (=أي الشخص العدد النوع)، وفي المستوى الذي يعلو المستوى الصُرفي مباشرة تنصرف الجملة باعتبار الاستفهام وبابه من المعاني الإنشائية.

التمييز بين هذين المستويين لتصرف الجملة عرفته النظرية النحوية العربية القديمة في صيغتيها السيويهية والجرجانية وغيرهما، وذلك في التمييز بين الجملة قبل دخول العامل الإنشائي وبينها بعد دخوله اما الصيغة السيويهية فقامت كما هو معلوم على الفصل بين جملة الابتداء وجملة الفعل وجعلت المصدر مستقلا عنهما معا فكل من المجال الابتدائي والمجال الفعلي يمكن تخريجه على كونه معادلا بنيويا للمركب الصُرفي ووقوع اي منها تحت عامل انشائي (= الادوات الصور) يجعل المجال مرادفا للمجال المصدر في النحو التوليدي في اشرافه على المركب الصُرفي وإحاطته به.

ان كلا من سيويه والجرجاني وشومسكي ، اقام نموذج على توزيع ثلاثي للدوار وللمواقع الأساسية داخل الأشكال العامة فشومسكي ميز بين المجال المصدر والمجال الصُرفي والمجال الفعلي والجرجاني ميز - كما رأينا في سياق مضي - بين مجال التقيد ومجال الاسناد ومجال التخصيص، وسيويه قبلهما ميز بين مجال الابتداء ومجال الفعل وبين وقوع كل منها صلة لعامل من العوامل الإنشائية. واذا كنا قد ذكرنا قبل، جملة من اوجه التقارب ونقط التشابه بين السيويهية والتوليدية خصوصا فيما نسميه بـ «الاستراتيجيات» التحليلية العامة التي نفسرها في إطار مفهوم «ثوابت العقل النحوي» فإن الغاية متوجهة في هذا السياق الى النظر في امكان خلق جسر للتواصل بين الجرجانية والتوليدية.

سنبين اولا بتفصيل الإطار التأويلي⁽¹⁵⁴⁾ الذي ندرج فيه الشكل العام الذي يقترحه الجرجاني ثم نتبعه بتعليق مفصل نبين فيه أوجه الشبه والترادف بل التطابق بين التراتيب الجرجانية والتراتب التوليدية في هذا الخصوص.

هذا وستكون لنا عودة بعد هذا التعليق المفصل مباشرة الى النظر في جسر من الجسور العريضة التي تربط التوليدية بالسيويهية في هذا الموضوع بذاته اي «علاقة الاشكال العاملة ببعضها ببعض» لكن من زاوية إشكالية مخالفة للزاوية المعتمدة هنا في : الربط بين الجرجانية والتوليدية، سننظر هناك في إشكال طبيعة العلاقة التي يجب ان تقوم بين «الحجم المفرد» و«الحجم المجاوز للمفرد» خصوصا من حيث حفظهما من «الحلول في المحلات وعدمه».

154 - هذا الاطار حددنا عناصره ومكوناته في رسالة "الابواب الدلالية المنطقية في النحو العربي، وعبارتها العاملة".

الجرجانية والتوليدية

في بحث لنا سابق عن «العبرة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي» قدمنا في الجزء الثاني منه جملة من التحليلات⁽¹⁵⁵⁾ تدرج في إطار نموذج مفصل للضبط العاملي من خصائصه أنه:

♦ قائم على مبدأ الفصل بين مستويات مختلفة للمعمولية وعلى مبدأ العلاقات المرحلية بين مستويات الإفضاء.

- ♦ وأن الأشكال العامة للجمل والمسافات في هذا النموذج يتم وضعها انطلاقاً من مبدأي:
- تقليل عدد العوامل المستقلة بإرجاع بعضها الى بعض.
- والتخلص من لفظانية العوامل تخلصاً تصير به هذه الأخيرة في أحد التأويلات الجائزة علامات على معمولاتها.
- ♦ وأن من مزايا الأشكال القائمة على هذين المبدأين انها تمكن من الجمع بين العوامل والمعمولات بجسور اوروابط علاقية بنائية تعوض العلامة الأثرية المعتمدة في العاملة في صورتها السيوبية.

من الخواص التي اكتسب بها هذا النموذج - الذي وصفناه في البحث المذكور، بنموذج العاملة العامة -⁽¹⁵⁶⁾ موقعا موازيا للنحو السيوبية كونه ينطلق من مفهوم «الصيغة المتصلة» باعتبارها مقولة موازية لمقولة «المجال» التي يتصور النحو السيوبية الجملة باعتبارها. وإذا كان سيوبيه قد وضع شكلين هما⁽¹⁵⁷⁾ شكل الابتداء الذي يرجع الى عمل الابتداء وشكل الجملة الفاعلية الذي يرجع الى عامل الفعل وإذا كانت اشاراته المترددة في كتابه عن الأمور التي تلي الابتداء مثل الاستفهام وغيره توسوس

155 - سنقتبس أدناه من هذا البحث تعليقا لنا مطولا حول جانب من هذه التحليلات. هذا الاقتباس سيمتد من الصفحة 317 إلى الصفحة 334 سنجعله بين الرمزین { # # } هذا وسنعول في اقتباسنا هذا على حصافة القارئ وحدة حس المتابعة لديه في الانتباه إلى أن هذه الصفحات الثماني عشرة لم تكتب في الأصل لتكون جزءا من أطروحتنا الحالية إذ تتضمن إحالات على قضايا فرعية كثيرة تنتمي إلى فضاء اطروحي آخر هو فضاء البحث المذكور (= «العبرة العاملة للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي») وقد حاولت جهد الإمكان تخليص الصفحات المذكورة من كل الظلال التي تربطها ربطا وثيقا بالنص الأصلي الذي تنسب إليه إلا أنني وجدت أن ذلك يفقد تلك الصفحات الكثير من رونقها وانسيابها الطبيعي إلى حد تختل معه في الكثير من الأحيان المقاصد التي في اطارها وظفنا هذا الاقتباس فلأجل ذلك اعرضنا عن فكرة التخليص المشار إليها واستعرضنا بدلا من ذلك التعليق المذكور بجملته وبدون أي تصرف فليتبته القارئ إلى ذلك مشكورا.

156 - راجع تفاصيل هذه التسمية في الجزء الاول من الرسالة المذكورة.

بوضع نموذج « يربط بين اعتباراته المتعلقة بالابتداء وبين اعتباراته المتعلقة بما يلي الابتداء»⁽¹⁵⁸⁾ اي «يجعل عامل الابتداء ومجاله قبل الفعل ومجاله» و«طائفة من المواقع العاملة الموزعة بين المجالين كما تبين الخطاطة الآتية:

[عامل الابتداء) (مواقع ابتدائية) صدر (عامل موقع الاسم) (مواقع معمولية)]. «

اذا كان هذا هو الشكل العام الذي تُشتق منه جميع الأشكال العاملة السيئوية فإننا في نموذج «العاملة العامة» اقترحنا أشكالا ثلاثة استنبطناها من النظرية اللغوية الجرجانية التي تضمنتها رسالته في «دلائل الاعجاز» وهي: الشكل الاسنادي والشكل التخصيصي والشكل التقييدي.

(i) - {...} والنموذج يربط بين هذه الأشكال ربطا عموديا قائما على الفصل بين ثلاثة مستويات للإفضاء بالقيم الضابطة:

- مستوى الإفضاء بالقيم الاسنادية.

- مستوى الإفضاء بالقيم التخصيصية.

- مستوى الإفضاء بالقيم التقييدية.

والربط ههنا واقع بين مجالات ليست متتابعة سطريا افقيا ولكنها متتابعة عموديا تابعا تتعرض بموجبه المجالات للإفضاء العاملي بشكل مرحلي متعاقب.

... واذا كانت الخطاطة السيئوية قائمة على تشتيت القوة العاملة من جهة انها قائمة على الوسائط والدرجات العاملة التي ترجع الى مبدأ عاملي وحيد، وان الفعل في تلك الخطاطة يكون معمولاً بعد الصدور وفي الوقت نفسه فإنه نظريا قبل الصدر لانه معمول بوقوعه في موقع الاسم المتصل بعامل الابتداء. فإن الشكل العاملي الذي اقترحنه قائم على الفصل بين مستويات الإفضاء وهو فصل مكثف من ان نعتبر الجملة الاسمية والجملة الفعلية متغيرين لشكل واحد هو «الشكل الاسنادي» (او الصيغة الاسنادية) والاختلاف بينهما راجع الى اختلاف «جهة الاسناد» في كل منهما وهذا الاختلاف الجهوي هو من جنس الاختلاف بين جملة الحال وجملة التمييز مثلا وهو اختلاف في «جهة التخصيص» المتحققة في كل منهما، ومن جنس هذا الاختلاف أيضا الاختلاف بين جملة الحصر وجملة الاستفهام الذي هو اختلاف في «جهة التقييد» وكذا الاختلاف بين «ضرب» و«شهم» الذي هو اختلاف في جهة الحالة الصيغية "فعل" فهي جهة الحدث في الاول وجهة الصفة المشبهة في الثاني.

... وعليه فالعلاقة بين الابتداء والفاعلية علاقة اختيارية بين جهتين للحركة الاسنادية تماما كما كانت العلاقة بين الحالية والتميز اختيارية بين جهتين للحركة التخصيصية ، فالخبر يرتفع بكونه مسندا (وكذلك الفعل) والفاعل يرتفع بكونه مسندا اليه وكذلك المبتدأ.

... وكون الانتظام الاسنادي في الجملتين يتحقق صوتيا بالرفع دليل على كونهما متغيرين جهيين لانتظام واحد، واما الصدور فهي عوامل في المستوى التقييدي سواء تحقق عملها في اللفظ ام لم يتحقق، ويتعرض لعاملية الصدور الصيغة الاسنادية بعد استكمالها شروط الانتظام الاسنادي، سواء على جهة الابتداء ام على جهة الفاعلية لأن الشكل الافضائي التقييدي شكل لاحق للافضاء الاسنادي والتخصيصي.

من مزايا هذا التحليل انه لا يغفل عاملية الصدور ولا يجعل لها موقعا بين مجال الابتداء ومجال الفعل ولكن كلا من المجالين يصعد الى المستوى التقييدي ليتلقى الإفضاء بالاستفهام او النفي أو الاثبات أو التوكيد أو التجرد من كل ذلك في حال عدم اكتمال الصيغة الاسنادية، اي في حال عدم استكمال شروط الانتظام الاسنادي لان القاعدة ان التقييد لا يتناول الا الصيغة الاسنادية الكاملة، وههنا احتراز من مثل: زيد هل قام أبوه؟

حيث يتجاوز العامل التقييدي الاسم "زيد" لانه ليس صيغة اسنادية كاملة (التقييد يكون عن تمام الاسناد) ويتناول بالتقييد ما بعده لأنه اسناد كامل، وفي تحليل آخر يجوز ان يقال، ان "زيد" لما كان له ممثل في الصيغة الاسنادية التامة "قام أبوه" وهو الضمير لم يجوز ان يتناوله العامل التقييدي ومثله في آن واحد⁽¹⁵⁹⁾. هناك أمر آخر ندخل به على النحاة وهو انهم لما ذكروا ان الفعل المضارع يرتفع بوقوعه في موقع الاسم لم يسيروا الى السبب الذي جعلهم يقصرون ذلك على المضارع دون الماضي والحال وان انسجام التحليل يقضي بان يجعل الماضي، واقعا في موقع الاسم كما كان المضارع واقعا في موقعه وان يقدر في الماضي انه مرفوع محلا بوقوعه ذلك كما كان المضارع مرفوعا لفظا ومحلا بالوقوع ذاته. وهذا يؤدي الى العديد من التناقضات منها مثلا انه اذا جاز للماضي ان يرتفع جاز له أن ينتصب أيضا كما انتصب المضارع، والحال ان الماضي لا يقع في مواقع المضارع المنصوب كما هو معلوم.

159 - هذا التحليل يرجع الى ضابط آخر صفناه في مكان آخر في الصيغة الآتية: «لا يعمل العامل في الشيء ظاهرا ومضمرا في مجال واحد». وهذا الضابط يفسر لماذا لا يجوز ان يعمل الفعل المتأخر في أمثلة الاشتغال في الاسم المتقدم ؟ فهو لا يعمل فيه لأنه عمل في ضميره ولا يعمل العامل في الضمير ومرجعه في مجال واحد. وهذا الضابط يمتاز بقوة تفسيرية تجعله صالحا لتفسير سلوك العوامل الدلالية (التقييدية على وجه التحديد) في نحو: زيد هل قام أبوه؟ حيث الاستفهام يتناول ما بعده ولا يتناول ما قبله لأن هذا الما قبل له ممثل ضميري في مجال الاستفهام.

الحل اذن هو الا يعد الوقوع موقع الاسم عاملا للرفع في المضارع لانه اذا كان كذلك في المضارع فحقه أن يكون كذلك في الماضي ولما كان ذلك في الماضي مستحيلا (لان الفعل الماضي لا يتعرض للنواصب كعرض المضارع لها بل لعل بناءه النحوي ليس الا انعكاسا صوريا لبنائه الدلالي على الزمن الماضي وكذا الإعراب في المضارع يدخله لأن صيغة المضارع شائعة في الحال والمضي والاستقبال وتكون نصا في احدى تلك المعاني بالنصب او الرفع او الجزم أما الماضي فلا تقلب له في تلك الجهات والحالات الدلالية) قلت، لما كان الوقوع موقع الاسم في حالة الماضي مستحيلا فإن الحكمة تقضي بألا يعد الوقوع موقع الاسم عاملا للرفع في المضارع لأن هذا الوقوع صفة في الماضي ايضا وان يعد في مقابل ذلك الرفع في المضارع علما على التجرد من معاني النفي والاستقبال في نحو امثلة "لم" و"لن" وفي تحليل آخر الرفع دليل الاثبات والاثبات من القيم الافضائية التقييدية وعليه فإن جملة من نحو: "زيد يقوم" تتعرض لمعنى الاسناد اولا ولا يتعرض الفعل للرفع الا في افق التلخيص للقيم الافضائية التي يتلقاها في مستوى الإفضاء التقييدي واما امتناع "هل زيد قام؟" فراجع حسب سبويه الى أن الابتداء لا يتقدم عليه شيء وهو عندنا راجع الى أن «العامل التقييدي لا يعمل في الشيء ومثله» فالاستفهام لا يجوز أن يعمل في "زيد" وفي ضميره الذي يتحملة الفعل بعده اي "قام" واما جواز: "زيد هل قام" فراجع الى السبب في فساد "هل زيد قام" لان الاستفهام يخرج "زيد" من مجاله ويكفي بالعمل في مثله وهو الضمير او بعبارة اخرى يكفي بالعمل فيه مضمرا. وباختصار لا يعمل العامل الواحد في الشيء ومفسره ولعل هذا المبدأ هو الذي يفسر جمل الاشتغال التي يقدر فيها فعل محذوف يعمل في المنصوب المتقدم الذي اشتغل الفعل المتأخر عن العمل فيه بالعمل في ضميره. فالفعل الواقع بين المنصوب وضميره لا يتناول بالعمل الا الضمير الممثل للاسم المتقدم ولا يعمل في المتقدم لأن العامل لا يعمل في الشيء ومفسره او نائبه او مثله. ووقوع الأدوات الصدور (اي عوامل التقييد الدلالية) بين المبتدأ والخبر مربوط ضميريا بالمبتدأ هو من جنس وقوع الأفعال بين المنصوب المتقدم وضميره وكما لا يجوز ان يتقدم الفعل على المنصوب لان ذلك يؤدي الى العمل في زيد وفي ضميره وهو لا يجوز (*ضربت. زيدا.) كذلك لا يجوز أن يتقدم الاستفهام على المبتدأ لأن ذلك يؤدي الى العمل في زيد وفي ضميره أي الى وقوع الاستفهام على زيد وعلى ضميره في آن واحد (*هل. زيد. قام. ضم) بقي أنه يصح في (زيد هل قام) ان يقدر أن "زيد" مشغول عنه و "هل" مشغول بالعمل في ضمير زيد عن العمل في زيد. و"قام" المتحمل لضمير المتقدم مشغول به وان يقدر ان "زيد" المتقدم معمول للاستفهام المحذوف الموافق لما قد اظهر وحذفه واجب لأنه لا يصح الجمع بين المفسر والمفسر، كما لا يصح الجمع بين الفعل المحذوف والفعل الظاهر المفسر له في امثلة الاشتغال النحوي: "زيدا ضربته" وباختصار: العاملة الدلالية

التقييدية في (زيد هل قام) محمولة على الاشتغال على حد الاشتغال في الأبواب النحوية، فالمعمول المتقدم في (زيدا ضربته) منصوب بفعل محذوف يفسره الذي بعده وحذفه واجب لان المفسر والمفسر لا يجتمعان وزيد في (زيد هل قام) معمول للعامل التقييدي الاستفهامي المحذوف الذي يفسره الذي بعده وحذفه واجب لأن المفسر والمفسر لا يجتمعان وكما يمتنع : (ضربت .زيدا.ه) يمتنع من نفس الجهة "هل.زيد. قام. ضم" والقاعدة هي ان الشيء لا يجتمع وضميره في مجال واحد سواء كان المجال نحويا ام دلاليا انشائيا لان الشيء وضميره مفسر ومفسر والمفسر والمفسر لا يجتمعان.

والصورة هي: (سه) زيد هل قام. حيث (سه) ينصب على جزأي مجاله بالمباشرة في زيد



وبالواسطة في "قام". أما "زيدا هل لقينه" فالفساد فيها يرجعه النحاة الى مبدأ عاملي عام مفاده ان «مالا يعمل لا يفسر عاملا» والاستفهام وبابه (اي عوامل التقييد) لا يعمل ما بعده فيما قبله لأنه حاجز عاملي ويمنع ما قبله ان يكون معمولاً لما بعده، اما في اطار النموذج العاملي الذي ارتضيانه والذي يقوم فيه الفصل بين ثلاثة مستويات للإفضاء العاملي: التقييدي والتخصيصي والاسنادي، فالفساد في (زيدا هل لقينه؟) يتم تفسيره باعتبارات أخرى لا ترتبط بالعوامل النحوية بأدنى سبب، ودونك البيان الآتي:

ذكرنا في مكان سابق أن العلاقات المنطقية التي ارتضيانها في ترتيب المستويات الافضائية الثلاثة هي المثلة في الصورة التالية: الإفضاء الاسنادي < التخصيصي < التقييدي . وذكرنا الى جانب ذلك ان نموذج الجرجاني في ترتيب هذه المستويات هو: الإفضاء الاسنادي < التقييدي < التخصيصي. وهو نموذج استنبطناه من الجمع بين مقالتي للجرجاني قال في أولاهما:

« والضرب الثالث⁽¹⁶⁰⁾: تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه وذلك أن من شأن هذه المعاني ان تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شيء». وقال في الثانية:

« لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا اثبات ولا ما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه... » والتخصيص عنده واقع بالمفاعيل.

المقالة الأولى تجعل «الاسناد» قبل «التقييد» والمقالة الثانية تجعل «التخصيص» بعد «التقييد» فدل ذلك على ان الترتيب الذي يرتضيه الجرجاني لمستويات الإفضاء هو: الاسناد اولا ثم التقييد بعده ثم التخصيص بعدهما. وهو ترتيب مخالف للترتيب الذي اقترعناه قبل ان نصادف المقالتي الجرجانيتين اثناء القراءة والبحث وقد ذكرنا ان المفاضلة بين الترتيبين قضية تجريبية البت فيها يتم باختبار الحجج

التحريية المستمدة من الوقائع اللغوية ونخب ان نشير في هذا الخصوص الى ان تفسير الفساد في جمل الاشتغال التي تفصل فيها العوامل التقييدية بين المنصوب المتقدم والفعل المشغول بنصب الضمير نحو(زيدا هل ضربته) تتصل به جملة من التفاصيل صالحة لتحخيص قوة التصديق في كل من التريين ولعلنا لا نفشي سرا اذا صرحنا في بدء المفاضلة - أو الموازنة على الاصح - ان تفسير الفساد في الجمل المذكورة تثبت به الافضلية والمزية للترتيب الجرجاني.

ان الفساد في (زيدا هل ضربته) راجع الى ان الجملة لا تحترم الترتيب بين المعمولية الاسنادية والمعمولية التقييدية والمعمولية التخصيصية ، ف "زيدا" مفعول ومعنى ذلك انه واقع في حدود الزيادة التخصيصية الداخلة على الصيغ الاسنادية والتخصيص لا يتصور إلا بعد التقييد بالاستفهام أو غيره (النفي، الشرط، التخصيص، العرض... الخ) والتقييد لا يتصور إلا بعد المعمولية الاسنادية فلما كان الاسناد مفقودا كان "زيدا" لغوا لأنه لا يتعرض الى التقييد إلا بعد التعرض للاسناد فلما فقد الاسناد فقد التقييد أيضا ولأجل ذلك لا يصح تقدير الاستفهام قبل "زيدا" كما صح في (زيد هل قام) لأن الاستفهام تقييد والتقييد لا يدخل الا بعد الاسناد وقبل التخصيص، فلما كان "زيدا" تخصيصا بغير اسناد وكان التقييد لا يدخل الا بعد الاسناد لم يجوز تقدير الاستفهام المحذوف الذي يفسره الاستفهام الظاهر ومن ثم تطرق الفساد الى الجملة. وبعبارة أوضح: لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا اثبات ولا استفهام ولا ما كان في سبيل ذلك أي لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في تقييد والتقييد لا يتصور في شيء لم يدخل في اسناد و "زيدا" المنصوب في (زيدا هل ضربته) لا يتصور فيه التقييد بالاستفهام المحذوف لأن التقييد لا يتصور في شيء لم يدخل في اسناد، ولما كان الاسناد مفقودا في ما قبل "هل" في الجملة المذكورة لم يتصور وقوع التقييد المحذوف، والاسناد مفقود. وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولا يحل العامل إلا حيث يحل المعمول ولما كان معمول التقييد هو الصيغة الاسنادية والاسناد مفقود لم يتصور وقوع "زيدا" تحت تقييد محذوف لأن العامل لا يقع الا حيث يقع المعمول. خلاصة الأمر إذن ان:

1 - زيد. هل. قام:

صحت لأن التقييد بالاستفهام (المحذوف المفسر بالظاهر) يصح لأن "زيد" واقع في حدود الاسناد والتقييد لا يتصور إلا بعد الاسناد.

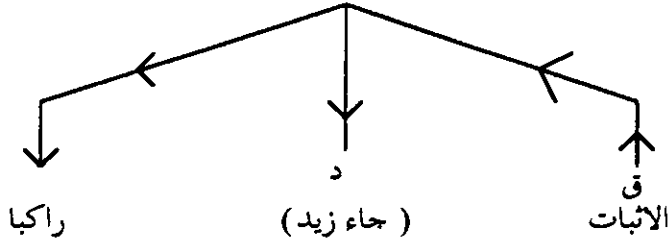
2 - اما "زيدا. هل. ضربته".

فالفساد فيها راجع إلى ان زيذا واقع في حدود التخصيص الذي لا يتصور وقوعه الا بعد التقييد والتقييد لا يقع الا بعد الاسناد فلما كان الاسناد مفقودا تطرق الفساد الى الجملة وبين أن الفساد في

اثبات (جاء زيد راكبا)	التخصيص
اثبات (جاء زيد)	التقييد
جاء زيد	الاسناد
↓	
جاء زيد راكبا	او:

(خ) (ق) (د) (جاء زيد) (راكبا).

او:



هذه الصورة الأخيرة توضح أن الإثبات يعمل بالباشرة في الاسناد وان التخصيص بالحال لاتصله القيم التقييدية (او الاثبات) إلا على سبيل التبع وهذا نص واضح في أن التقييد بالاثبات سابق لتخصيص الاسناد بالحال.

من مزايا هذا التخيل أنه قائم على تصور رئاسي للعلاقات الافضائية. أن هذا ونغتنم - قبل مغادرة هذه الفقرة - فرصة اثبات المقالة الجرجانية السابقة في الفرق بين جملة الخير وجملة الحال لنحصل الحديث في زمرة من الدلالات النمذجية الثاوية وراء الالفاظ الأساسية (أوالمفاتيح كما يقال) التي دارت بها رحي التحليل في تلك المقالة وهي ألفاظ تثبت بها مصداقية العديد من الالفاظ التي نستعملها لأنها تستمد منطقها منها وتنهل من معين احالاتها المفهومية. الألفاظ المقصودة هي المكتوبة بخط بارز في النص المثبت آنفا (الزيادة - الأصل - الزيادة في معنى الخير - الهيئة - تجريد الاثبات - التبع - الخير المطلق - الإثبات المجرد - المباشرة والواسطة الخ...).

هذه الالفاظ هي العناصر الأساسية التي تحدد الخيال النظري الذي يوجه التحليل في المقالة الجرجانية فالخير قسمان: مجرد ومزيد مثال المجرد "جاء زيد" ومثال المزيد "جاء زيد راكبا" والزيادة هي زيادة في الخير وهي واقعة بمعنى هو " الهيئة " فالهيئة زيادة داخلية على الخير المجرد المطلق الذي هو «الأصل في الفائدة»⁽¹⁶²⁾.

162 - هذا الأصل له نظير عند الاصوليين في قولهم «الأصل عدم التقييد» راجع: الأمدي: "الأحكام في أصول الأحكام" ج3.

هذا الكلام تصوير للعلاقة بين الإسناد الواقع في حدود التجرد (أو أصل الفائدة - أو الخير المطلق) وبين التخصيص بالحال الواقع في حدود الزيادة ولأجل ذلك فضلنا فيما تقدم تسمية المفاعيل زيادات تخصيصية داخلية على الصيغ الاسنادية. لكن العلاقة بين الاسناد الواقع في حدود التجرد، والتخصيص الواقع في حدود الزيادة الداخلة على الاسناد ليست علاقة مباشرة بل تتم بواسطة مستوى آخر للإفضاء هو الإفضاء التقييدي (بالاثبات أو النفي أو الاستفهام... الخ) والعلاقة بين الإفضاء الاسنادي والإفضاء التقييدي علاقة مباشرة وهذا معنى قوله: «وأما في الخير المطلق نحو "زيد منطلق" و"خرج عمرو" فإنك مثبت للمعنى اثباتا جردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه»، إن الاسناد الواقع في حدود التجرد يتناوله الإفضاء التقييدي بالاثبات وهو ما زال واقعا في حدود التجرد، وهذا هو مناط المباشرة بين الاسناد المجرد والتقييد بالاثبات الذي يوصف في هذا المستوى بكونه مجردا أيضا لوقوعه على الاسناد مجردا من الزيادة التخصيصية، وعندما يتعرض الاسناد للزيادة التخصيصية الدالة على الهيئة مثلا فإن هذه الزيادة تتقيد بالاثبات أيضا لكن على سبيل التبع للاثبات الذي قيد الاسناد في حالة التجرد.

وهنا نفتح قوسا للحديث عن التبعية النحوية والتبعية الانشائية الدلالية وعن ان العلاقة ترتيبية بين الإفضاء التقييدي والإفضاء التخصيصي. وكون الاول يتناول الاسناد المجرد بالمباشرة ويتناول الزيادة الداخلة على الاسناد المجرد بالواسطة أو على سبيل التبع ليس الا صورة اخرى في العملية الدلالية للشكل التبعية للعلاقات العملية في العملية النحوية، فباب التوابع في العملية النحوية قائم على الفصل بين المعمولات التي تتأثر القيم الإعرابية من عواملها بالمباشرة والمعمولات التي تتأثرها بالواسطة (أي أن التوابع تتأثر الحركات الإعرابية على سبيل التبع للمتبوعات التي تتأثرها على سبيل المباشرة). ففي "جاء زيد" فإنك مثبت للعمل النحوي "الرفع" اثباتا جردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه وأما في (جاء زيد وخالد) أو (جاء زيد أبوه) فإنك لم تجرد العمل النحوي (=الرفع) لخالد ولم تباشره بل ابتدأت فأثبت الرفع لزيد ثم وصلت به خالدا فالتبس به الرفع على سبيل التبع لزيد وبشرط ان يكون في صلته.

ان المقابل النحوي لعلاقات الأصالة والتبعية (أو للفرق بين المعمولية النحوية بالمباشرة والمعمولية على سبيل التبع) في العملية الدلالية أو الانشائية، من امثلته العلاقة بين الاسناد المجرد المعمول للعامل التقييدي (الإثباتي مثلا) بالمباشرة والزيادة التخصيصية التي تتأثر القيم التقييدية على جهة التبع (أو بالواسطة).

عود على بدء.

..... ونعود إلى القول أن الفساد في جملة الاشتغال : زيدا هل ضربته ؟ راجع إلى كونها لم تحترم العلاقات الترتيبية بين الإفضاء التقييدي والإفضاء التخصيصي ف "زيدا" واقع في حدود الزيادة التخصيصية كوقوع الحال في حدودها في الجملة السابقة. ولما كان الإفضاء التقييدي (=الاستفهام في جملة الاشتغال المذكورة) لا يتناول الزيادة التخصيصية بالمباشرة لم يجز تقدير العامل التقييدي المحذوف الذي يفسره الاستفهام الظاهر لأن هذا الأخير لا يصبح عمله في الزيادة التخصيصية حتى يثبت عمله في «أصل الفائدة» وهو الاسناد المجرد وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولا يقع العمل الا حيث يقع المعمول. ونختم بأن الترتيب الذي سنرضيه لمستويات الإفضاء الثلاثة هو ترتيب الجرجاني لأجل ما أثبتته التفاصيل السابقة (تفاصيل جملة الحال وجملة الاشتغال) والتي أدرجناها في هذا الفصل لنمحس بها قوة التصديق او للمفاضلة والموازنة بين الترتيبين.

خلاصة أخيرة:

أ - زيد هل ضربته.

ب - * زيد هل ضربته.

ج - * هل زيد ضربته.

الصحة في الأولى والفساد في الثانية راجعان الى مبدأ واحد وهو ان: «التقييد لا يسبقه شيء الا

الاسناد».

اما الثالثة فالفساد فيها راجع الى المبدأ السابق ومبدأ آخر هو ان العامل التقييدي (او العامل

عموما) لا يعمل في الشيء، وفي ضميره.

جاء في "آية اللغة": « إن المشكلة التي طرحت على سيبويه هي عاملية الفعل اذ لو لم يكن الفعل

معمولا لما احتاج سيبويه الى ان يربطه بموقع الاسم ولزال هذا التناقض» اي كون الفعل معمولا بعد

الصدر وفي الوقت نفسه فإنه نظريا قبل الصدر لانه معمول بوقوعه في موقع الاسم المتصل بعامل

الابتداء وتظهر ثمرة هذا التناقض في نحو "زيد هل يقوم؟".

لقد بينا سابقا ان الفعل معمول لأشياء أخرى تقتضي فيه الرفع وهذه الاشياء منها ما هو متصل

بالزمن وبالجبهة وبالنفي والاثبات اي بالقيم التقييدية (المنفصلة والمتصلة) . فمعمولته التي تقتضي فيه

الرفع تثبت له بهذا الاعتبار من جهة تعرضه لعوامل التقييد وما كان في سبيلها...

التناقض المذكور اذن يزول بإدخال التغير العمولي الدلالي في الحساب العاملي.

*

*

*

من جهة أخرى:

« فقد أغفل سيبويه اغفالا تاما عاملية الصدور ، إلا حين تكون عاملية مثل الجزاء والشرط وفي هذه الحالة فإن تحليله قاده إلى أن يجعل منها أنواعا عاملية مستقلة والحال انها في الحقيقة لا تعدو أن تكون كالجمل الاستفهامية مشتقة من الجمل الاسمية او الفعلية او كان يمكن لسبويه أن يجعلها كذلك لينتبه الى عاملية الصدور»⁽¹⁶³⁾.

لقد تجنبنا هذا الاغفال بتمييزنا بين التغيير اللفظي والتغيير الدلالي وهو تمييز يصير الجمل كلها بموجبه واقعة تحت هيمنة العامل التقييدي على اختلاف رتبة حتى الجمل البسيطة (جملة المبتدأ وجملة الفاعل). واقعة تحت عامل "الاثبات"، إلا أن هذا التحليل لم نقصد به الى اعتبار الجمل الاستفهامية مشتقة من الجملة الاسمية والفعلية بل كل هذه الجمل واقعة في رتبة واحدة من جهة وقوع الجملة الاستفهامية تحت العامل التقييدي الذي يفضي بالقيمة الافضائية "الاستفهام" ووقوع الجمل الاسمية والفعلية تحت العامل التقييدي الذي يفضي بالقيمة الافضائية "الاثبات"، وهذا معناه ان الجمل ليست بعضها مشتقا من بعض بل انها كلها في رتبة واحدة من جهة انها متغيرات مختلفة لثابت واحد هو الصيغة الاسنادية المتعرضة للزيادة التقييدية التي يقتضيها التعرض للعوامل التقييدية.

من جهة أخرى:

« يلاحظ ان سيبويه قرر مثلا ان الاستفهام لا يكون الا بعد الفراغ من الابتداء ولم يدفعه ذلك الى ان يقول ان مجال الفعل لا يكون الا بعد الفراغ منه كذلك وكان لو فعل سيتبين ان الجملة الفعلية عنده ليست الا صورة من الجملة الابتدائية الوحيدة التي تتحقق بأشكال مختلفة»⁽¹⁶⁴⁾.

هذا التحليل قائم على الفصل بين ثلاثة مواقع هي: الابتداء / الصدور / الافعال. والذي جر سيبويه الى الفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية باعتبارهما شكلين عاملين متمايزين هو الفصل بينهما بالصدور واختلاف موقع كل منهما من هذه الصدور، ولو كان نحو سيبويه قائما على الفصل بين المستويات الافضائية لجره ذلك الى ان يجعل «ج س» و «ج ف» متغيرين للصيغة الاسنادية في مستوى الإفضاء بالقيم الاسنادية والى ان يجعل الصدور عوامل تقييدية تتناول الصيغ الاسنادية في مستوى آخر مع اختلاف في طريقة التناول حسب القيمة الاسنادية (او جهة الاسناد) المتأثرة في افق الإفضاء بالقيم الاسنادية، وقد بينا في تحليلنا لجمل الاشتغال بعضا من مظاهر ذلك الاختلاف في التناول.

163 - "آية اللغة وكرياء النظر".

164 - المرجع السابق.

غاية الأمر اذن ان التناقض الداخلي الذي يشكو منه النموذج العملي في صورته السيبريهية يمكن تجاوزه بسهولة بالفصل بين المستويات الالفائية على الشاكلة التي فعلنا.

* * *

(ii) - ستدور رحي المفاخصة بعد هذه البيانات حول ما نسميه بالميزان العملي الدلالي المفصل والقائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العمالية وذلك من خلال مسألة "الصيغ الإسنادية". في علاقاتها بصنفين من الزوائد:

أ - الزوائد الدالة على المعمولية على جهة التخصيص الأصلي.

ب - الزوائد الدالة على المعمولية على جهة التخصيص الاضافي اما بواسطة حروف الجر ظاهرة واما بواسطة مقدرة.

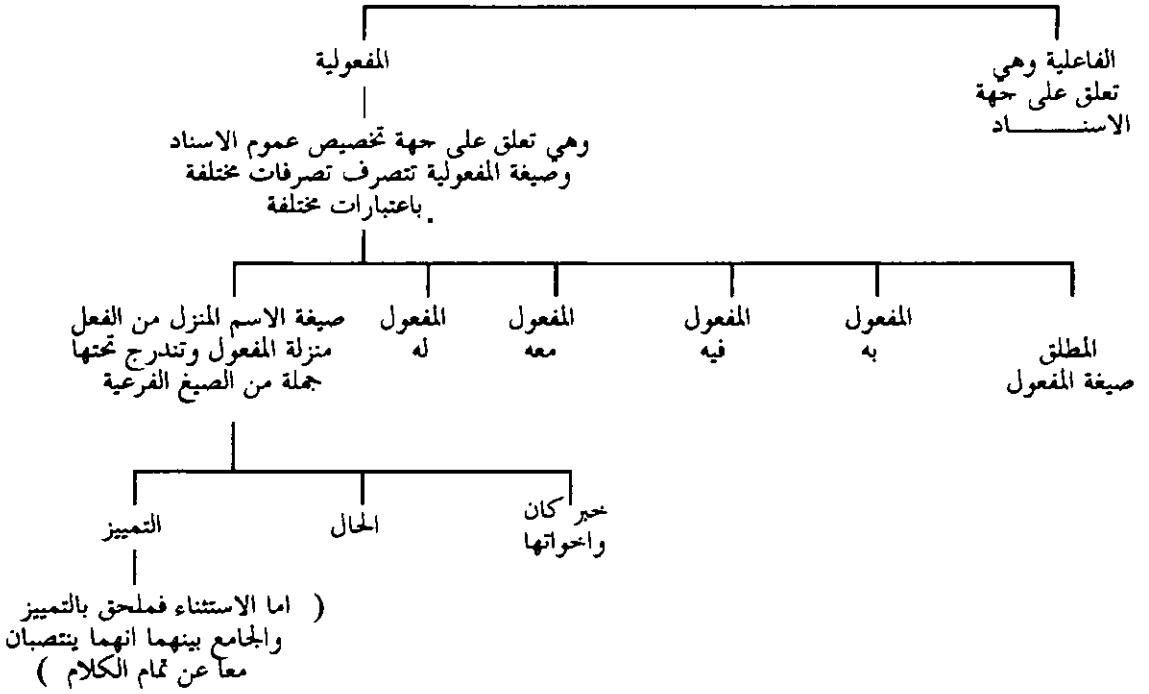
إن "دلائل الاعجاز" بحث في الثوابت والجوامع ومحاولة في استخلاص مظاهر الوحدة والتجانس من مظان الاختلاف والتنوع في العمليات اللغوية، وهذا عندنا من سبل البحث اللغوي الجيدة والمفيدة يقول الجرجاني في وصف "الدلائل" و«هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على اصول النحو جملة وكل ما به يكون النظم دفعة وينظر منه في مرآة تراه الأشياء المتباعدة الامكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد ويرى بها مشتما قد ضم إلى معرق ومغربا قد أخذ بيد مشرق» ويقول في تعريف النظم:

« ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف وللتعلق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما».

ان تعليق الكلم بعضها ببعض بينه وبين تعليق عناصر المادة المعجمية الصامتة (او الفوضوية) بعضها ببعض شبه قريب ووشائج قري لا تخلو من دلالات تمجدية لها أهميتها بالنسبة إلى برنامجنا في العبارة العمالية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي. فتعلق الكلم بعضها ببعض تعليق متصل لأنه يتحقق بالصيغ المتصلة وتعليق عناصر المادة المعجمية الفوضوية بعضها ببعض تعليق منفصل لأنه يتحقق بالصيغ المنفصلة والجامع بين التعليقين أنهما يُخرجان العناصر من حيز الفوضى والاحتمال الى حيز النظام والتنسيق الا ان العناصر في التعليق بالصيغ المتصلة ترجع الى اقسام مقولية وبواسطة امكان الرجوع إلى تلك الاصناف تمكن الجرجاني من تحديد أنماط التعلق المتصل وأما العناصر في التعلق بالصيغ المنفصلة فلا ترجع في الصرف العربي الى اقسام مقولية يمكن بسبب من رجوعها اليها حصر أنماط تعلق بعضها ببعض بواسطة الصيغ المنفصلة كما جاز ذلك فيما يرجع الى اقسام مقولية واضحة. وعسى البحث اللغوي متى امكنه الوصول الى مقولة عناصر المواد المعجمية وارجاعها الى اصول مقولية صريحة

تعلق الاسم بالفعل

وهو يتحقق بواسطة صيغتين اثنتين



تعلق الحرف بالاسم والفعل

وهو « ابنية متصلة ثلاثة »



ان حركة "التقييد" لا تدخل الا على المتصل وذلك معنى قول الجرجاني « وذلك ان من شأن هذه المعاني ان تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شيء » ومعنى ذلك ان المجال الذي تتناوله هذه الحركة بالتقييد هو مجال الاسناد.⁽¹⁶⁷⁾ مختصر الأمر كله أنه لا يكون كلام من جزء واحد وانه لا بد من مسند ومسند اليه وكذلك السبيل في كل حرف رأيت يدخل على جملة كـ «إن» واخواتها الا ترى انك اذا قلت "كأن" يقتضي مشبها ومشبها به كقولك "كأن زيدا الاسد" وكذلك اذا قلت "لو"

167 - الجرجاني «معنى ذلك انك اذا قلت ما خرج زيد وما زيد خرج لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الاطلاق بل الخروج واقعا من زيد ومسندا اليه ولا يغرنك قولنا في نحو: "لارجل في الدار" انها لنفي الجنس فإن المعنى في ذلك انها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس ولو كان يتصور تعلق النفي بالاسم لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من ان التقدير فيها "لا اله لنا او في الوجود الا الله" فضلا من القول وتقديرا لما لا يحتاج اليه وكذلك الحكم أبدا».

و"لولا" وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابا للاولى (...) فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو واحكامه»⁽¹⁶⁸⁾ ومعنى ذلك ان المجال الاسنادي هو المجال الضروري الذي تتلعب به العوامل الدلالية المختلفة (النفي الاستفهام الخ) وأنه من تمام هذه العوامل. ومنزلة الاسناد من التقييد كمنزلة المجرد من الزيادة في الصرف فالاسناد صيغة مجردة تتعرض للزوائد التقييدية، وأدلة انتظام الاسناد على جهة المعمولية التقييدية هي الزيادات الأداتية في تأويل العاملة المعنوية وهي الحركات المعنوية نفسها والعوامل هي الأدوات في تأويل العاملة اللفظية.

* * *

(iii) ان عناصر المادة المعجمية تخرج من حيز الفوضى الى حيز النظام بحرياتها في المجاري الصيفية التي تربط تلك العناصر بعضها ببعض ربطا مخصوصا على جهة الدلالة على الانتظام المعمولي بالنسبة لنقط النظام التي هي العوامل الدلالية⁽¹⁶⁹⁾.

ان الانتظامات اللغوية الناتجة عن الاجراءات والمساطر العاملة المسؤولة عن الضبوط العاملة الدلالية في المستوى العمودي تحتشد في مستوى العلاقات الافقية لتشكل بذلك جملة من المواد التركيبية او البنيات الفوضوية التي تحتاج بدورها الى النظام والضبط والربط والتعلق...

.... فالعناصر متصلة تحتاج الى نظام يضبط اتصاها كما كانت منفصلة تحتاج الى نظام يضبط مكوناتها البسيطة ويضبط تعلق اسبابها بعضها ببعض، واذا كنت البنيات المعجمية الفوضوية احتاجت منفصلة في خروجها من حيز الفوضى الى حيز النظام الى الجريان في المجاري الصيفية المنفصلة فقد احتاجت متصلة الى الخروج من الفوضى الى النظام بواسطة المجاري الصيفية المتصلة.

ننطلق في تحليلنا من المسلمات الآتية:

أ- علامات الإعراب أعلام على المعاني والحركات النحوية التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة.

ب - الابنية او الصيغ اعلام على الحركات الدلالية المنفصلة (المطاوعة والطلب وبابهما).

ج - الادوات أعلام على الحركات الدلالية المتصلة (النفي والاستفهام وبابهما).

د - الحركات الدلالية المتصلة قسمان:

• قسم يتحقق بواسطة الزيادات التقييدية (=الأدوات)

168 - "الدلائل" ص : "ش" من المقدمة.

169-العوامل الدلالية التي تؤثر القيم الافضائية المعنوية ("المطاوعة" و "الطلب" الخ...) والتي تتحقق في اللفظ بواسطة الحالات الصيفية ("انفعل" و "استفعل" الخ...) لها نظير في عدم ظهورها وظهور آثارها، في العوامل الفزيائية التي لا تظهر هي وتظهر آثارها كالالكترونات مثلا لا تظهر وتظهر آثارها الضوئية والاشعاعية.

• قسم يتحقق بواسطة الزيادات التخصيصية (الوعائية، الغائية الهيئة الخ...) الداخلة على الصيغ الاسنادية.

هـ - للجمل صيغ كما للمفردات صيغ والصيغة في الحالتين تكون مناطا للنظام ودليلا على الانتظام المعمولي:

• اما المفرد فيتأثر الحركة الدلالية المنفصلة "المطاوعة" مثلا، والصيغة المنفصلة "انفعل" تدخله علما على هذا التأثير.

• والجملة أيضا تتأثر الحركة الدلالية المتصلة (التخصيص او التقييد) والصيغة المتصلة تدخلها علما على هذا التأثير.

والجامع بين الحالتين ان:

- الصيغة فيهما معا اساسها الوحدات الأخرورية (أ.أ.إ. والسكون) ومناطق الاختلاف بين الصيغ في الحالتين التقليبات او التصريفات الرتبية المختلفة لهذه الالفاظ الأخرورية فهي تستجمع اسباب الكائنات المنفصلة (= مكونات المادة المعجمية الفوضوية) واسباب الكائنات المتصلة (= مكونات الجملة) فهي بهذا المعنى أساس للتصرف الصيغي المنفصل والمتصل.

- والجامع الثاني ان الصيغة في الحالتين تكون مجردة وتكون مزيدة. مثال الصيغة المنفصلة مجردة "فعل" ومثالها مزيدة "انفعل" ومثال الصيغة المتصلة مجردة "جاء زيد" ومثالها مزيدة: "جاء زيد راكبا" و"هل جاء زيد".

* * *

هذه المقدمات أساسها تعميم نظرية «الصيغة» ونظرية «التجرد والزيادة» ونظرية ان الالفاظ الأخرورية «أ، إ، أ°» هي أساس التصرف الصيغي المنفصل وأساس التصرف الصيغي المتصل، لتكون صالحة لتفسير النظام العاملي الدلالي والمنطقي والنظام العاملي النحوي على حد سواء.

وهذه المقدمة يؤسسها المنطق نفسه الذي يؤسس في النحو التوليدي تعميم نظرية س وتوسيع صلاحيتها لتكون صالحة لتفسير أحوال الكلمة وأحوال الجملة.⁽¹⁷⁰⁾

170- والذي نراه في هذا الخصوص ان رسالة "Grammaire et Coranité" كانت سباقة في التنبيه الى ان «وحدة التناول النحوي تفرض ان يكون التساؤل واحدا في كل مستويات الدرس ثم لا يجب بعد ذلك ان يكون الجواب على صفة واحدة لكن الجواب في الإعراب وفي الصرف يجب ان تجمعهما بعض الخيوط» والى ان «النحوي العربي مد مباحث التغير الصرفية الى الدراسات الإعرابية والتركيبية» ونحن نعلم أن فكرة ان التساؤل ينبغي أن يكون واحدا <

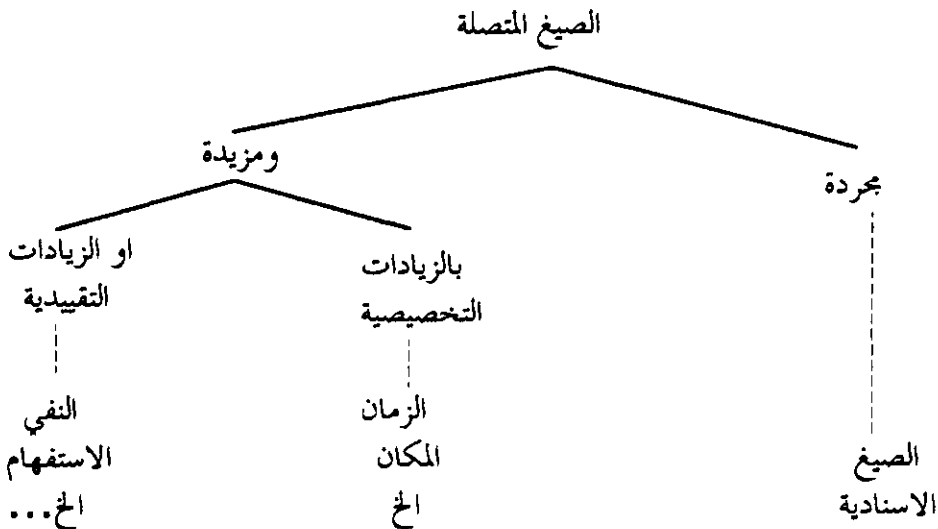
و- نميز بين رتبتين للصيغ المتصلة : الصيغ المجردة والصيغ المزیدة اما الاولى فتتمثلها الصيغ الاسنادية واما الثانية فالزيادة فيها رتبتان:

أ - الزيادة التخصیصية.

ب - الزيادة التقييدية.

في الرتبة الاولى تتصرف الصيغ الاسنادية جهيا باعتبار المكان والزمان (=المفعول فيه) وباعتبار الذات (=المفعول به) وباعتبار السببية (=المفعول لأجله) وباعتبار المصاحبة (= المفعول معه) والهئية (=الحال) الخ... اي باعتبار الجهات الدلالية التي تمثل زوايا الادراك المتكلمي لعلاقة "الاسناد" أو "النسبة" أو "الحكم" أو "الحمل" وهذه اسماء لمسمى واحد لكن باعتبارات مختلفة وقد سبق أن "الحدث" المقولة الدلالية العليا يتصرف جهيا بنفس هذه الاعتبارات وفي مستوى آخر تتصرف العلاقة الحملية بين "الاحداث" و "الجثث" بنفس الاعتبارات وهذا ان كان يدل على شيء فإنما دلالة على جواز حصر زوايا الادراك المتكلمي للمقولات الدلالية وللعلاقة بينها في جملة من المقولات محدودة العدد.

واما في الرتبة الثانية فتتصرف الصيغ الاسنادية باعتبار الاثبات والنفي والتوكيد والأمر والنهي والاستفهام والدعاء والعرض التحضيض والتمني والترجي والنداء والشرط الامتناعي والشرط الامكاني والقسم والتعجب والمدح والذم... الخ



ز- نعرف الزيادات التخصیصية بكونها الزيادات التي تحدد التكوين الداخلي للاسناد⁽¹⁷¹⁾ واما الزيادات التقييدية فتحدد التكوين الخارجي للاسناد اي انها تتناول الاسناد من الخارج دون ان نميز

== في كل مستويات الدرس اللغوي هي من مستجدات النماذج التوليدية الأخيرة التي قامت على مد مباحث
س - خط لتكون صالحة لتفسير احوال المفرد كما كانت صالحة لتفسير أحوال المركب.

بالضرورة بين مكوناته الداخلية. وهذه عندنا من التأويل الجائزة لقول الجرجاني في ان حروف المعاني لها تعلق بمجموع الجملة «كتعلق حروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء ، بما يدخل عليه وذلك ان من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شيء». وفي هذا الخصوص نستفيد من لفظ «التقييد» المذكور في مقالة الجرجاني لنجعله خاصا بالمعنى الذي تؤثره حروف المعاني في الجمل ونحتفظ بلفظ «التخصيص» علما على الحركات المعنوية التي تؤثرها الزيادات الاولى في الاسناد وعليه فالمنصوبات تتناول الاسناد بالتخصيص الواقع في حدود التكوين الداخلي للاسناد وحروف المعاني تتناول الاسناد بالتقييد الواقع في حدود التكوين الخارجي للاسناد بصرف النظر عن كونه مجردا او مزيدا بالزيادات التخصيصية.

من مزايا هذا التحليل انه يقوم على مقدمة وحدة التساؤل في مستويات الدرس اللغوي اذ انه يوحد الاطار الصالح لدراسة الألفاظ الاخرية أ، أ، إ، وذلك يجعلها جميعا مناطا للربط الصيغي المنفصل والربط الصيغي المتصل: فهذه الألفاظ الأخرية بها يتم الربط في قلب المنفصل بين عناصر المادة المعجمية الفوضوية الواحدة وبها يتم الربط في قلب المتصل بين مكونات البنية التركيبية الفوضوية وقد سميت في الربط الاول بالصيغ وسميت في الربط الثاني بالحركات الإعرابية واختلاف التسمية يوهم باختلاف المسمى وقد بينا انها في الانفصال وفي الاتصال تنخرط في سلك واحد هو السلك "الربطي" والربط هنا نستعمله بكل دلالاته العاملة. {≠}

* * *

التعليق والموازنة

♦ ان نموذج الجرجاني في ترتيب الأشكال والمجالات الأساسية وان كان دلالي المنحى فإنه بعد ترجمته الى اللغة النحوية الصورية يمكن جعله مكملًا للشكل السيويهي كما رأينا وبذلك تضيق المسافة التي تفصله عن الشكل التوليدي.

يهما في المقام الأول، من موقف الجرجاني قوله:

• « لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا إثبات وما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه».

• « وذلك ان من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد أن يُسند الى شيء».

قوله (لا يتصور تخصيص شيء). هذا الشيء هو الاسناد. وهذا معناه ان ما يدخل تحت النفي والاثبات والنهي والاستفهام وغيرها من المعاني التي تتناول ما تتناوله بالتقييد هو الاسناد.

هذا الموقف اذن يتضمن ترتيبا واضحا، فالاسناد يدخل تحت التقييد (=الاستفهام وبابه) والتخصيص يدخل بعد وقوع الاسناد تحت التقييد : فقله (يدخل في ...) معناه ان المجال الاستفهامي مثلا يوجد أولا فيدخل الاسناد فيه ثم يقع التخصيص.

هذا الترتيب مطابق تماما للترتيب التوليدي:

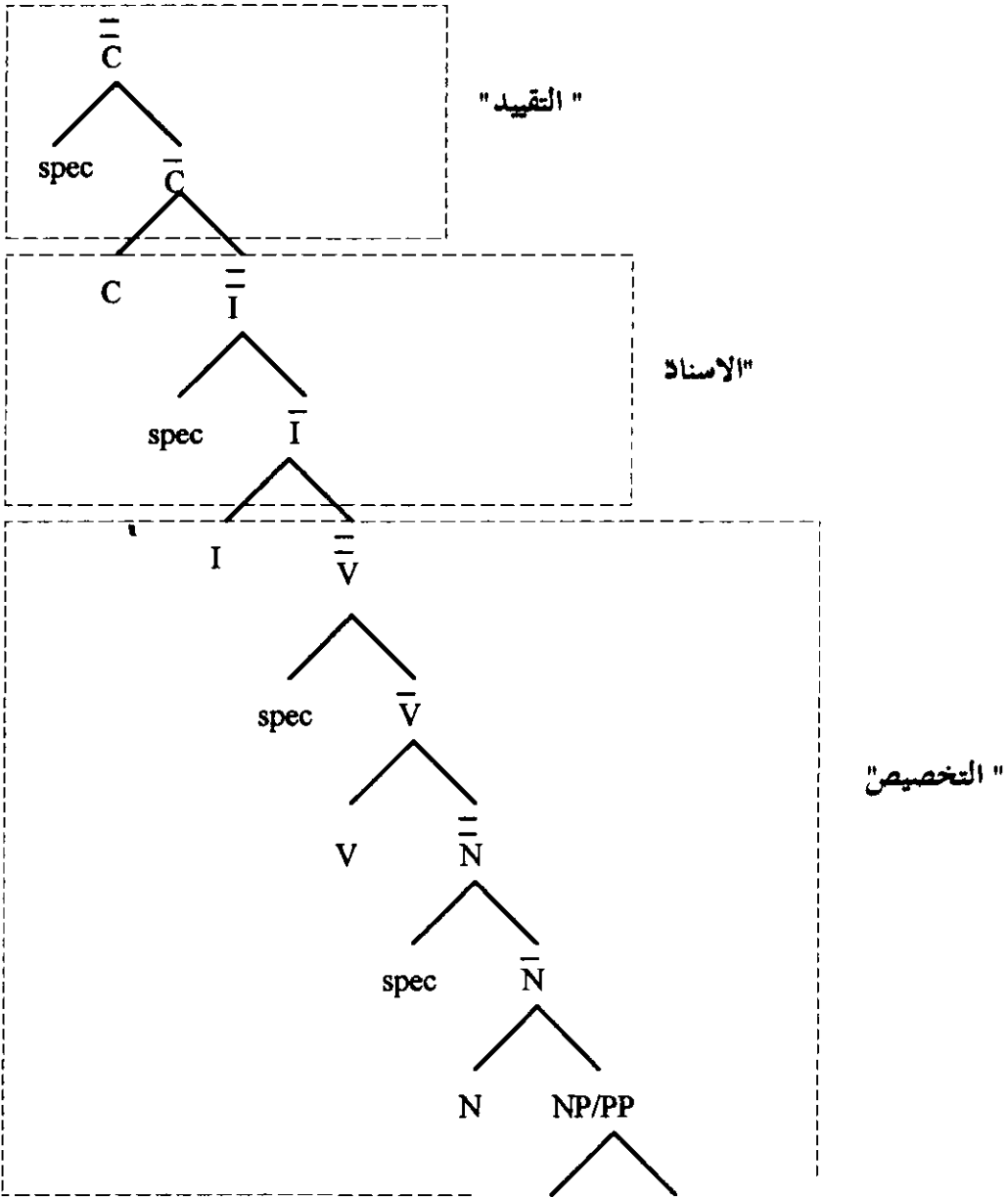
♦ ان نموذج الجرجاني في الفصل بين المستويات قائم على التمييز بين ثلاثة أشكال اساسية هي : الاسناد والتخصيص والتقييد ومرادفات هذه الأشكال في النحو السيويهي هي: مجال الابتداء ومجال الفعل في جزئه الفاعلي ثم المواقع المعنوية الأخرى الواقعة تحت الفعل ثم الصدور. ومرادفاتنا في النحو التوليدي هي المجال الصرفي والمركب الفعلي والمركب المصدرى. فالتخصيص يرادف المركب الفعلي بكل مستوياته الإسقاطية الوسيطة النسبية (=المفعول به) والوسيطه العليا (=المفاعيل الأخرى). والاسناد يرادف المركب الصرفي الذي يتخذ رأسه المركب الفعلي (=المجال التخصيصي) فضلا له. وإذا اردنا ترجمة اللغة الجرجانية الى اللغة التوليدية قلنا إن الرأس الاسنادي (الثبوتي او التجديدي⁽¹⁷²⁾) يتخذ المجال التخصيصي فضلا له.

أما اتخاذ الرأس المصدرى للمركب الصرفي فضلا له فترجمته إلى اللغة الجرجانية أن يقال «وذلك أن من شأن هذه المعاني (الاستفهام وبابه...) ان تتناول ماتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شيء» اي ان الرأس التقييدي لا يتناول مايتناوله بالتحكم المكوني إلا بعد انعقاد الاسناد (اي المركب الصرفي) الذي يتنزل منه(أي من الرأس التقييدي) منزله الفضلة من رأسها.

إن الترتيب البنيوي الذي اقترحه الجرجاني لأشكاله الثلاثة الاساسية تجاوزَ اذن في مرادفته للترتيب التوليدي كونه قائما على توزيع ثلاثي كالتوزيع التوليدي وتجاوز أيضا الترادف في مستوى مضمون العناصر المستهدفة بهذا التوزيع، الى كيفية الترتيب وَسَمِيَهُ الهندسي. فالمركب المصدرى أعلى المركبات ثم المركب الصرفي بعده لأنه فضلا لرأس المركب الأول ثم المركب الفعلي بعد الكل لأنه فضلا للرأس الصرفي، وفي نظرية الجرجاني الرأس التقييدي (=الإنشائي) يدخل على الاسناد، والتخصيص بعد الاسناد.

ولعل في الاستعانة بالتمثيلات التوليدية في صيغتها الهندسية الشجرية زيادة توضيح:

172 - يقول الجرجاني في الدلائل ص 133: «إن موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجرده شيئا بعد شيء وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء».



الموقع C يناسبه ان يكون مشرفا على معاني النفي والاثبات والنهي والاستفهام وما كان في سبيل ذلك من المعاني. تحليل الجرجاني يتضمن موقفا بأن الإسناد واقع لا محالة تحت C لأنه في أبسط الأحوال يكون C نفيا أو اثباتا. فالإسناد لا يخلو في غير الاستفهام والنهي والشرط وغيرها من المعاني الانشائية «الموسومة» من أن يكون تحت «الاثبات».

وهذا معناه ان الإسناد واقع أبدا تحت «التقييد» لأن الرأس التقييدي اذا لم يكن استفهاميا كان غيره واذا لم يكن لفظا ظاهرا كان موقعا افتراضيا، وأن الشكل المهيمن على الكل يكون دائما هو \bar{C} لأن الإسناد (\bar{I}) لا يخلو من ان يكون على الأقل - وكما ذكرنا قبل قليل - إما منفيا وإما مثبتا ففي جملة مثل (جاء زيد) موقع الرأس المصدرى C يجب ان يكون مشرفا على معنى الإثبات، أما موقع

المخصص [spec. CP] فيناسبه ان يمتلئ بالادوات التقيدية إذا اجتمعت وذلك كاجتماع الاستفهام والنفي في نحو: (ألم تلق زيدا). فالحرف النافي (لم) يناسبه الموقع C والاستفهام يناسبه مخصص المركب المصدرى. وعلى كل هذه مسألة تجريبية يمكن البت فيها عن طريق الروايات المعروفة في هذا الباب.

♦ ونختتم هذا التعليق بالملاحظات الآتية.

1 - العاملة التوليدية انجرت كسابقتها السيوية الى التمييز بين شكلين أساسيين هما IP و VP وربطت الكل ب CP. شومسكي لا يهتم بالمحالات المفردة، شأنه في ذلك شأن سيويه⁽¹⁷³⁾ ولكنه يتصور الجملة باعتبار مقولة أعلى هي المجال ذو المستويات الإسقاطية الثلاثة المرتبة رئاسيا. وفي هذا الإطار وضع شكلين اثنين الأول أرجعه إلى العامل الصرفي والثاني أرجعه إلى العامل الفعلي وربطهما جميعا إلى مجال أعلى هو المركب المصدرى (=الانشائي). فبعد الفراغ من الاسناد (=IP) والتخصيص (=VP....) انجر الى الحديث عما يكون قبل الاسناد ومجاله وهو الصدور (=CP).

ويهمنا هنا في المقام الأول الإشارة إلى أن العقل النحوي الذي أنتج هذه البنيات النظرية والصور التمثيلية هو نفسه الذي اوحى إلى سيويه التمييز بين شكلين أساسيين ارجع الأول إلى عامل الابتداء والثاني الى عامل الفعل ومنه أيضا استلهم سيويه فكرة الربط بين الشكل الابتدائي والشكل الفعلي بواسطة الصدور.

2 - جاء في "آية اللغة وكبرياء النظر" ان « النظر السيويهي يمكن ان يكتمل اذا ميز فيه في سائر الأبواب بين التغير الانشائي والتغير المعمولي اللفظي لهذا قد يكون الشيء مجالا من جهة العامل الإنشائي ومجالا من جهة العامل النحوي . في المثال (ان محمدا رسول) هناك عامل الابتداء وهناك عامل التوكيد الداخلي وذلك مثل (انما محمد رسول) حيث عامل الابتداء الداخلي وعامل الحصر الممثل بإنما».

ونذكر هنا ان النظر التوليدي في قيامه على التمييز بين المركبات ذات الرؤوس المعجمية والمركبات ذات الرؤوس غير المعجمية يمكن اعتباره مكملا للنظر السيويهي من الحيثية المشار اليها في "آية اللغة وكبرياء النظر" وذلك لأن التمييز السابق ليس في جوهره الا تمييزا بين التغير الانشائي والتغير المعمولي اللفظي. وفي هذا السياق نجعل المجالين CP و IP من ابواب العاملة الانشائية ونجعل المجالات الأربعة الأخرى : $\bar{A} \cdot \bar{P} \cdot \bar{N} \cdot \bar{V}$ من أبواب العاملة المقولية النحوية وذلك من منطلق أن الرأس في \bar{C} : (=الاستفهام وبابه) وفي \bar{I} (=الزمن والتطابق) عوامل دلالية انشائية بينما الرأس في المركبات الأربعة الأخرى عوامل لفظية نحوية. وهذا يتضح أكثر عندما نتذكر ان علاقة المقولات المعجمية (كالحروف والأفعال) بفضلاتها ليست كعلاقة الرأس الصرفي مثلا بفضلته المركب الفعلي. الأولى يرتبط بها التغير

الإعرابي أما الثانية فلا يترتب عليها شيء من ذلك لأن الإسقاط الفعلي الأقصى والإسقاط الصرفي الأقصى ليس من باب ما يتغير بالإعراب. ولعل التغير الدلالي والانشائي باعتبار القيم الزمنية والقيم التطابقية والقيم الانشائية في هذين الإسقاطين الأقصىين يعوض التغير الإعرابي الذي يصيب المركب الاسمي الواقع صلة للرأس الحرفي أو للرأس الفعلي أو للرأس الصرفي.

3 - ان تكميل النظر السيويهي جاء مفصلاً في القسم الأخير من "آية اللغة وكبرياء النظر" وذلك في إطار فكرة الفصل بين البنية العاملة والبنية الشكلية والبنية الانشائية ومما يجب ذكره هنا أن هذا الفصل اراده صاحبه⁽¹⁷⁴⁾ ان يكون مندرجا في إطار « متابعة المشروع السيويهي واقتراح اسس مفصلة لنظرية عاملية يرجى لها ان تكون جزءا من نحو متكامل للغة العربية وامتدادا للغويات العربية في صورتها السيويهيية » و « الغاية المرجوة توحيد البنيات الظاهرة الاختلاف عن طريق الجمع بين المذهب وبين الملاحظات المتناثرة في "الكتاب" ».

كل هذا معناه ان تكميل النظر السيويهي المقترح في هذا المشروع يعتمد على مبدأ استفاد النتائج التي تحملها جملة من مقدمات النسق الصوري المؤسس لهذا النظر. ولئن كنا قد بينا قبل قليل ان النظر التوليدي في التمييز بين المركبات ذات الرؤوس المعجمية والمركبات ذات الرؤوس غير المعجمية يمكن اعتباره مكملًا للنظر السيويهي من الحيثية المشروحة أعلاه فإننا يجب ان نكمل هذا البيان بالقول إن التمييز التوليدي المذكور ليس الا دفعا بمقدمة سيويهيية الى نهاياتها البعيدة التي تحملها على جهة اللزوم المنطقي وليس لسيوييه أن يرفضها لأن مقدماته العامة تدفع إليها.

174 - جاء في "آية اللغة وكبرياء النظر":

«ومما يجب الإشارة إليه اننا نفصل هنا بين العلامة الإعرابية التي نجعلها من اختصاص البنية العاملة وبين البنية الشكلية التي نجعل منها شكل الفعل وزمنه وحدته وجهته والتي هي عندنا عوامل شكلية تتدرج بالنسبة لعامل شكلي كبير وتقوم على الوسائط» وفي تأويل من التأويلات الممكنة في هذا الخصوص يمكن اعتبار الإسقاط الصرفي الأقصى (- I) هو هذا العامل الشكلي الكبير. جاء أيضا في السياق ذاته «ما تقدم فيه تغيير للصياغة السيويهيية، هذه كانت تنطلق من وجود اختصاص فحولنا الأمر الى عامل مشكل فالعامل المختص بالاسماء هو عامل مشكل يدخل على بنيات معينة ويفضي إليها بطائفة من الأشياء وكذلك العامل المختص بالأفعال... ان ما قبل عن استحالة النظام بين العوامل النحوية والتنظيمية ومعمولاتها تقال عن العوامل المشكلة».

هذا الموقف يندرج في نظرنا في إطار توحيد السنن المتحركة في النظامين النحوي والشكلي وهو المبدأ الذي تم على أساسه في النحو التوليدي حمل الأحوال الجميلية على الأحوال المركبة في طبيعة الانتظام البنيوي الداخلي.

(تراجع تفاصيل الاعتبارات التي يمكن تأويلها باستعمال مفهوم العامل الانشائي في الفقرة الأخيرة من "آية اللغة وكبرياء النظر")

(II) المسألة الثانية⁽¹⁷⁵⁾:

الحجم المفرد والحجم المجاوز للمفرد

وعلاقة الأشكال العاملة بعضها ببعض

سنبين في هذا التعليق ان جدل "المفرد والقول الطويل" حاضر في النظرية النحوية التوليدية على نفس الشاكلة التي أثبت بها حضوره في النظرية النحوية العربية القديمة سواء على مستوى الشكل او الصورة العامة التي اتخذها هذا الجدل داخل النظرية ام على مستوى المقاصد العامة المرتبطة بالتوظيف النظري والاستدلالي لمقدمات هذا الجدل ونتائجه. إنَّ المقدمة الاساسية المعتمدة في النظريتين والتي انتجت التشابه المذكور هي التي تنص على انه «لا يمكن إحصاء الأقوال الطويلة لأنها لانهاية وعددها لانهاية ولا يمكن تصنيفها مقوليا الا إذا حددنا المقولات التي يمكن ان ترجع اليها ولا يمكن تحجيمها الا بعد ذلك»⁽¹⁷⁶⁾ في هذا السياق يندرج تخلي النحوي العربي عن «وضع الاحجام» وهي عملية استهدف بها المفرد في المرحلة الصرفية التي درس فيها قوانين ترتيب الكلمة وهي مرحلة تالية لمرحلة احصاء كلمات المعجم المفردة وتصنيفها مقوليا الى اسماء وافعال الخ... وقد تخلى النحوي العربي عن «وضع الاحجام» في المستوى التركيبي لأن القول الطويل لانهاية وعدده ايضا «لانهاية» و «عوض ذلك بالبحث عن حدود الاحجام في التركيب»⁽¹⁷⁷⁾.

إن نظرية س - خط او النظام الإسقاطي الرئاسي في تقطيع المركب وهيكلته بنيتة الهندسية ليس الا بحثا في حدود الاحجام التركيبية. فالقول الطويل يتقدم في النظريتين النحويتين معا باعتباره كلا يجب البحث عن حدود الاحجام الممكنة فيه.

في خضم هذا الفضاء الاشكالي العام ظهر التمييز في هاتين النظريتين بين الجملة التي لا محل لها والجملة التي لها محل وهو تمييز صريح، كما هو معلوم، في النحو العربي وهو في النحو التوليدي لا اقول انه غير صريح او انه ضمني ولكن اقول انه قد قيل بلغة مخالفة للغة النحوية العربية وفي مايلي بيان ذلك.

* * *

175 - المسألة الأولى التي كان عنوانها: "مراجعة الأصول التقطيعية، ومبدأ الربط الرئاسي للمجالات".

الكلام فيها من الصفحة (306) إلى الصفحة (338) فليتبه القارئ إلى ذلك.

176 - «تعليقات على المغني - المسائل الأولى». هذه الملاحظة ذكرت في سياق الحديث عن الجدل المذكور اعلاه في النظرية النحوية العربية والذي نراه هو ان هذه الملاحظة تصدق على النحو التوليدي كصدقها على النحو العربي واكثر.

177 - المرجع السابق.

ان الجملة المجردة من المحل في النحو العربي هي قول طويل، هي عبارة عن «مجموعة من المفردات لا تعرف الا بتجاوزها للمفرد» « انها حجم يمكن اطلاقه على كل ما يتجاوز المفرد » فإذا قلنا إنها في محل حددنا ما تطلق عليه لأنها لا تعود مستقلة عن شيء يتحكم فيها او يتقدم عليها وتعود في علاقة مع مفرد» « اما اذا قلنا انها لا محل لها فذلك يعني انها تتجاوز المفرد وانها » لا يتحكم فيها شيء وأنها في سياق حر»⁽¹⁷⁸⁾.

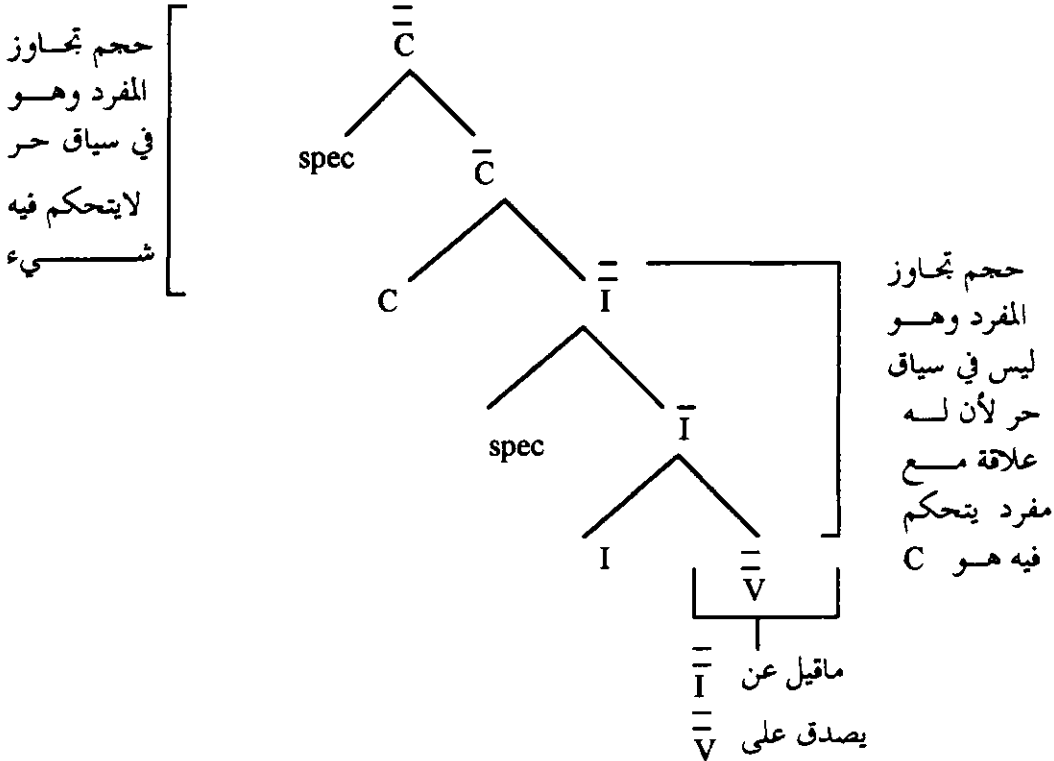
هذا التمييز الذي اشتهر في ن ن ع⁽¹⁷⁹⁾ يرادفها في ن ن ت⁽¹⁸⁰⁾ التمييز بين:

• الإسقاط الأقصى الذي ليس فوقه إسقاط آخر.

• وبين الإسقاط الأقصى الواقع تحت إسقاط أقصى آخر اعلى منه.

فالاول يمكن تعريفه بكونه حجما يتجاوز المفرد وانه لا يتحكم فيه شيء وانه في سياق حر. أما

الثاني فهو ليس مستقلا لأن له علاقة مع شيء مفرد يتحكم فيه:



178- المرجع السابق. وكذلك ما جاء بين مزدوجتين قبل هذا الاقتباس وانما فصلنا ولم نصل لأن الترتيب الذي عملناه مخالف للترتيب الذي في الأصل.

179- مختصر النظرية النحوية العربية القديمة.

180- مختصر النظرية النحوية التوليدية.

هذا الكلام معناه ان الإسقاطات القصوى من حيث كونها احكاما تجاوزت المفرد منها ما يكون مربوطا وغير مربوط كـ \bar{C} و \bar{A} ومنها ما لا يكون الا مربوطا كالمركب الفعلية. (م ف في هذه الخاصية يشبه «المتعلق»).

«الجملة التي لها محل» في التعريفات العربية اذن «حجم جاوز المفرد» و «لاستقلال له» و «له علاقة مع مفرد». وفي التعريفات التوليدية فقدان صفة الاستقلال يترجمه الكينونة إسقاطا أقصى واقعا تحت إسقاط أقصى اعلى منه يخالفه مقوليا. والعلاقة مع المفرد تترجمها علاقة الإسقاط الأقصى برأس من الرؤوس كعلاقة IP مع C او علاقة VP مع I.

اما «الجملة التي لا محل لها» فهي في التعريفات العربية عبارة عن «حجم جاوز المفرد»، و «لا يتحكم فيه شيء» و «يوجد في سياق حر». وفي التعريفات التوليدية فقدان صفة المحكومة يترجمه الكينونة أسقاطا أقصى ليس فوقه إسقاط آخر أعلى منه وحرية السياق يترجمها عدم الوقوع صلة لرأس ينتمي الى مجال إسقاطي أعلى.

غاية الأمر ان:

- كل إسقاط أقصى لم يقع فضلة لرأس من الرؤوس فهو محال مجرد من المحل ويعرف اذ ذاك باعتباره حجما مجاوزا للمفرد وجامعا بين صفتين: كونه لا يتحكم فيه شيء وكونه في سياق حر.
- كل إسقاط أقصى في التوليدية وقع فضلة لرأس من الرؤوس معجميا كان ام غير معجمي فإنه مرادف في السيويهيية الحجم المجاوز للمفرد الذي لا يستقل عن شيء يتحكم فيه أي الحجم المتصل والذي له محل.

* * *

المجموعة المفردية والرابطة العاملة

القول الطويل في النحو العربي هو عبارة عن مجموعة مفردية تعرف بكونها «مأعمل بعضه في بعض» اي ان «المجموعة المفردية هي المجموعة المرتبطة عامليا» وما هي الرابطة العاملة في هذه النظرية؟ «هي الجامع بين المفردات او مأحل محل المفردات في القول الطويل وأمكن به أن نضع حدودا في هذا القول الطويل». اما القول الطويل في النحو التوليدي فهو مرادف للكائن المركبي الذي يناسبه ان يقال في تعريفه انه حجم مجاوز للمفرد، اذ يتكون من المخصص والرأس والفضلة، ولئن صح ان يقال ذلك في تعريفه فإنه يناسبه ان يوصف بكونه «مجموعة مفردية» فإذا تذكرنا أن هذه الأخيرة تعرف بكونها مأعمل بعضه في بعض وجب ان يقال ان القول الطويل في النحو التوليدي (-أي الكائن المركبي) فضاء مرتبط برابطة عاملية. واذا كانت الرابطة العاملة في السيويهيية هي الجامع بين المفردات او مأحل

محلها في القول الطويل فإنها في التوليدية لا تكون رابطة الا لقول طويل اي لمركب، اذ لا يكون المعمول في الأشكال التمثيلية التوليدية الا مركبا. وهذا الرابط من أوجه التشابه والقرابة بينه وبين الرابطة العاملة في النحو العربي تشابه في مستوى «الوظيفة النظرية» في المقام الاول وهي: انه المرجع الذي نضع باعتباره الحدود داخل القول الطويل (اي انه المرجع او الميزان التقطيعي الاساس) فالرأس فاتحة مجال مركبي جديد دائما.

وبعبارة اخرى: الرابطة العاملة في النحو العربي تعرف باعتبار سلوكها البنيوي داخل اللغة، بأنها الجامع بين المفردات او ما حل محل المفردات في القول الطويل وباعتبار وظيفتها داخل النظرية النحوية، بأنها «ما أمكن به ان نضع حدودا في هذا القول الطويل». اما في النحو التوليدي فيناسبها ان تعرف من حيث سلوكها البنيوي، بأنها الرابط للمركب ومن حيث وظيفتها داخل النظرية بأنها المرجع التقطيعي الذي تتحدد باعتباره التخوم الفاصلة بين المجالات المركبية الفرعية داخل المجال المركبي الاعلى⁽¹⁸¹⁾.

* * *

• في السيويهية «لما كان هناك تشابه بين المجموعات المفردية اي لما كان تتابع المقولات في المجموعة الواحدة يشبهه تتابع آخر للمقولات في مجموعة اخرى فإنه امكن ان يقال ان الرابطة العاملة تجمع بين المحلات».

ان ملاحظة الشبه في التوليدية بين المجموعات المفردية (=المركبات) اي ملاحظة ان تتابع المقولات والعناصر في المجموعة المركبية الواحدة يشبهه تتابع آخر للعناصر في مجموعة مركبية أخرى، هي التي دفعت التوليديين إلى القول بأن الإسقاط الأقصى يجمع بواسطة «الإشراف» بين كل مواقع المجموعة المركبية وان الإسقاط الوسيط يجمع بين الرأس والفضلة وان الرأس يعمل في الفضلة أي يربطها فينتظم الكل باعتبار الإسقاط الوسيط.

• هناك اتصال وثيق في كل من النحويين بين نظرية الفضاء المتصل (اي الجملة في النحو العربي والمركب في النحو التوليدي) ونظرية النقطة (اي «المحل» في الأول و«الموقع البنيوي الشجري» في الثاني): فالفضاء اللغوي المتصل هو طائفة من المواقع لاطائفة من الألفاظ في النحويين (وليس الشكل او الخطاطة الإسقاطية العامة (43) في التوليدية الا نتيجة منطقية لهذه المقدمة). وهذه المواقع بعضها

181- وفي تأويل آخر يمكن ان يقال ان «الإسقاط الأقصى» هو الرابطة البنيوية التي تجمع بين عناصر المركب المجموعة التي تتابع فيها المقولات المفردة أو المجاوزة للمفرد.

لا يشغله الا المفرد وهو العامل او الرأس وبعضها يشغله المفرد او الجمل ذات الطابع المفرد في السيوية اما في التوليدية فما سوى الرأس يجب ان يكون مركبا.

• ان العامل في النحو العربي والذي من خواصه الأساسية انه يجمع المحلات ويرتبط بها «مثل» العنصر الذي يعطي لهذه المحلات شكلا»⁽¹⁸²⁾. أما في النحو التوليدي فإن العنصر الذي يقوم بهذه الوظيفة هو «الرأس» الذي هو اساس التفرع الإسقاطي الداخلي.

• ان الجملة المفردية في السيوية « تمثل فضاء لغويا غير متشكل فاذا ارتبطت اجزاؤها بعامل صار لها شكل وسميت باسم خاص هنا تذكر الجملة الاسمية والجملة الفعلية اللتين ليستا الا مجموعتين متشكلتين لأن عناصرهما مرتبطة بعامل الابتداء وبعامل الفعل»، اما في التوليدية فإن الاجزاء التي تقع فضلا للرأس فإنها لا تكون الا مركبات اي فضاءات لها سابق تشكل، لكن هذه الاجزاء المركبة قد تتوالى لتمثل فضاء لغويا غير متشكل يستوجب ان ترتبط اجزاؤه برابطة عاملية. هذه الرابطة يجب ان تكون رأسا لمركب أوسع يشمل الجزئيات المركبة التي في تواليها تمثل فضاء غير متشكل ولا تصيب حفظها من التشكل الا اذا ارتبطت بعنصر من خصائصه القدرة على تناول الاجزاء بالربط وهذه الخاصية لا تكون في النحو التوليدي لعنصر سوى «الرأس».

الفرق بين التناول العربي والتناول التوليدي للأجزاء التي ترتبط وتتخذ شكلا بفضل وقوعها في طريق «عنصر» من خواصه: القدرة على الجوس خلال ذوات تفتقر الى التشكل، وعلى الإفضاء اليها بطائفة من الاشياء التي تكون مناطا لتشكلكها، قلت إن الفرق بين التناولين يكمن في أن الاجزاء في النحو العربي هي اجزاء مفردية كلمية وهي في النحو التوليدي اجزاء مركبية وهذا الفرق راجع الى المرجع التقطعي المعتمد في كل من النظريتين فهو كلمي في الاول مركبي في الثاني.

وبعبارة أخرى: العنصر في البنية الفوضوية التوليدية عنصر فوضوي بالنظر الى علاقته بالعناصر الأخرى التي يؤلف معها فضاء غير متشكل اما هو في حد ذاته فهو فضاء متشكل لأنه مركب والمركب نظام بنيوي مستقل. وهذا ما يترجمه التوليديون بقولهم ان المركبات ذوات "متمركزة داخليا اي ذات مركز او نقطة نظام داخلية (endocentric) فالقول ان المركب إسقاط لرأس يجب أن يفهم في هذا الإطار. وهذا معناه ان الفضاء المتشكل هو عبارة عن فضاء عام واسع يتضمن فضيات صغرى، وليست السطوة الرأسية الهرمية التي يمتاز بها النظام البنيوي الإسقاطي المقترح في نظرية س - خط الا نتيجة لازمة عن هذا التصور. وهذا مبني على أن الأصل البنيوي الذي ينطلق منه النحو التوليدي بنية منظمة (=المركب) وفق قيم الإشراف والعلو والربط المركبي الخ... بخلاف البنية التي

ينطلق منها النحو السيويهي فهي بنية فوضوية. ان الخطوة التقطيعية الاولى في ن ت تنتج بنيات منظمة. وهي المركبات ولكن النظام هنا يبقى نسبيا لأنه في مستوى آخر تصبح العناصر المركبية متوالية غير متشكلة تحتاج الى رابط يربطها. وفي هذا السياق يندرج وقوع (م ف) فضلة للراس الصرفي ووقوع المركب الصرفي فضلة للرأس المصدري ونحو ذلك.

• مر بنا ان « الجملة المفردة تمثل فضاء غير متشكل، فاذا ارتبطت اجزاءها بعامل صار لها شكل وسميت باسم خاص».

ان ما يردف هذا التصور للجملة المفردة في النحو التوليدي هو متوالية المركبات المعزولة عن رأس يمنحها شكلا، ومنح الشكل لتوالية من المركبات يتحقق عبر مستويات تدعى بالمستويات الإسقاطية. هذا ولا يرتبط بالرأس في هذا التصور الا مركب واحد والشكل الناتج عن هذا الربط - المدعو إسقاطاً وسيطا ادنى - يتنزل من المركب الموالي منزلة رأس آخر، فيتنظم هذا المركب لا بالنسبة الى الرأس الاول ولكن بالنسبة الى الرأس الجديد الناتج عن التشكيل السابق وهكذا حتى يستوفي الربط والتشكيل كل المركبات المكونة للمتوالية غير المتشكلة، لكن يبقى الرأس الاول (=المقولة المعجمية) هو العنصر الذي يحظى بوصف الرابطة العاملة التي تمنح المحلات (=المركبات) شكلا ويجعل لها اسما، وهذا الاسم ليس شيئا آخر إلا الإسقاط الأقصى بإطلاق. (المركب الفعلي: مثالا بالنسبة للمركب الاسمي المفعول والمركب الاسمي او الحرفي الحال والمركب الظرفي الخ...).

المركب الاسمي والمركب الحرفي قد يجتمعان مثالا في فضاء غير متشكل فإذا ارتبطا برأس أي عامل متحكم صار لهما شكل وسمي هذا الشكل باسم خاص هو $\overline{ق}$ (=م ف). وهنا نذكر: م ف وم صر (=IP) وم مص (=CP) التي ليست الا مجموعات متشكلة لأن عناصرها مرتبطة بالرأس الفعلي في م ف وبالرأس الصرفي في IP وبالرأس المصدري في CP.

واذا كانت (ج س) و (ج ف) في السيويهي هما الشكّلين الاساسيين اللذين "يجب ان ترجع اليهما كل المجموعات المفردة الاخرى فإنه في التوليدية: \overline{V} , \overline{N} , \overline{P} , \overline{A} , \overline{I} , \overline{C} ، تمثل الفضاءات المتشكلة الاساسية التي ترجع اليها كل المجموعات المفردة الاخرى. والمقصود بالمجموعات المفردة في النحو التوليدي كما بينا آنفا، المتواليات المركبية، لأن منزلة المركب، من المتوالية الفوضوية المندرج في سياقها، في النحو التوليدي، كمنزلة الاجزاء المفردة من البنية الفوضوية في العاملة العربية، لأجل ذلك فإن اطلاق لفظ المجموعة المفردة على المتوالية المركبية (الفوضوية) يصح في اعتبار: المركب جزءا مفرديا في متوالية. والاهم من ذلك كله هو ان الاجزاء المفردة المركبية لاتتنظم بالنسبة الى الرأس في مستوى واحد اي بشكل أفقي بل عبر مستويات مرتبة رئاسيا.

* * *

• كان لا يمكن في السيوية تكثير أنواع المجموعات المفردية «لأن النحوي العربي كان يريد تأسيس قوانين تكوينية للمجموعات المفردية فوجب تقليل الأنواع الاساسية».

ان قيام النظرية النحوية على مبدأ تقليل الأنواع الاساسية يندرج في سياق ما سميناه سابقا ببرنامج محاصرة التنوع والتعدد وارجاعهما الى الوحدة والتجانس. الرغبة في تأسيس قوانين تكوينية للمجموعات المفردية هي التي أملت على النحوي العربي العمل وفق مبدأ تقليل الأنواع الاساسية للمجموعات المفردية فاذا تذكرنا ان مفهوم المجموعة المفردية في النحو العربي يتقدم في منطق العام الذي يؤسسه باعتباره مفهوما مرادفا للفضاء المركبي التوليدي وجب ان نقول ان اندراج برنامج النحو التوليدي فيما يتعلق بالمسألة المركبة البنوية في سياق الرغبة في تأسيس قوانين تكوينية للمركبات املت عليه منهاجا آخر مخالفا فيما يتعلق بتقليل الأنواع الساسية. هذا المنهاج من خواصه انه مفرق في الصورية وفي مفارقة الاعيان المتشخصة مفارقة تامة، والاشارة هنا الى نظرية س - خط التي تأسست عليها الخطاطة الإسقاطية (42) - (43). فالأنواع المركبة كيفما كانت يجب ان ترجع الى نوع أساس وحيد هو المثل في هذه الخطاطة.

وبعبارة اخرى، ما الفرق بين التطبيق العربي لمبدأ تقليل الأنواع الاساسية وبين التطبيق التوليدي؟.

الفرق بينهما يكمن في كون: الشكّلين الاساسيين في النحو العربي اي (ج س) و (ج ف) وان كانا مفارقين للمتغيرات التليفية والصور الجزئية التي لا تنحصر بعد، فإنهما يلبسان ضربا ظاهراً من اضرب الاعراض المتشخصة وهو الاعراض المقولية بينما الشكل التوليدي استوى فضاء صوريا مستقلا استقلالا تاما عن المتغيرات المادية التي تشكل باعتباره اذ ليس بينه وبين أي ضرب من اضرب الاعراض المتشخصة ادنى سبب يذكر حتى الرتبة منها ألم تر ان الرمز التمثيلي (٤) يجعل الشكل الإسقاطي مفارقا تمامً المفارقة للإلزامات الرتبية المرتبطة باللغات الخاصة.

لكن ههنا - مع ذلك - كلاما يجب ان يذكر وهو ان العاملة العربية قد ظهرت فيها بعض المحاولات التي تسعى الى الدفع بالتطبيق السابق الذي عرفه مبدأ تقليل الأنواع الاساسية في النحو العربي والذي يُرجع المجموعات المفردية إلى نوعين أساسيين اثنين إلى مستوى أعلى من التقليل والاختزال فالرغبة في التقليل كانت تدفع النحاة الى «التساؤل عن الاسبقية في خصوص هذين النوعين الاساسيين

فاختلفوا بين قائل بأسبقية (ج ف) او اسبقية الفاعل وبين قائل بأسبقية الجملة الابتدائية او أسبقية المبتدأ. مسألة الاسبقية كانت نظرا في القوانين العامة المتحركة في المجموعة الجمالية المفردية»⁽¹⁸³⁾.

وفي اطار احدى القراءات الحديثة التي شهدتها العملية العربية القديمة في صورتها السيوطية وذلك في اطار برنامج لمتابعة المشروع السيوطي والدفع بمقدماته الى نهايتها⁽¹⁸⁴⁾ نجد أيضا حديثاً عن ان السيوطية جعلت الجملة الابتدائية والجملة الفعلية مثالان نظاما واحدا لا نظامين: «لأن التنظيم يحصل في المستوى العملي لا في المستوى المقولي واذا كانت هذه العلاقة في الحالتين متشابهة فلا معنى للنظر في الأوضاع المقولية للحالتين المذكورتين. لما تقدم يقال ان (ج س) و (ج ف) منتظمان تنظيمًا واحد من الناحية العملية: عامل (مواقع عاملية او معمولات).... والفعل في (ج ف) يقابل عامل الابتداء ومن جهة أخرى المبتدأ يقابل الفاعل هذا التوازي هو سبب التقاربات التي كان يلاحظها النحاة بين الوظائف المختلفة في تحليلهم كله ولا سيما قد ماؤهم كأبي بشر والخليل».

ومما يجب تحريره هنا في هذا السياق هو ان ملاحظة التوازيات والتقاربات البنيوية آلة تحليلية عامة يشتغل بها العقل النحوي وهي من هذه الجهة يصح اعتبارها من كليات هذا العقل بصرف النظر عن الصيغ والمظاهر النمذجية التي يتحقق بها. هذا وقد مر بنا مثال من ذلك في ما تقدم من أمر نظرية س - خط التوليدية التي قامت من أولها الى آخرها على ملاحظة التوازي والتقارب البنيوي والصوي بين الأنواع المركبة المختلفة، فليست الخطاطة الإسقاطية العامة الا نتيجة منطقية لاستقراء التشابهات والتوازيات البنيوية كما مر بنا تفصيل ذلك سابقا.

* * *

النظام الداخلي بين التغير الإعرابي والتغير الإسقاطي

• من مبادئ النظرية النحوية العربية القديمة انه «اذا كان العامل جامعاً ومنظماً للمحلات وبالتالي للالفاظ التي تحل في هذه المحلات فإن كل لفظ في المجموعة المفردية يجب ان يكون له محل منها وإن لا يكن له محل يكن خارج المجموعة» وان «الإعراب هو النظام الداخلي: الشيء يكون له محل من الإعراب حين يكون له محل من النظام في قلب المجموعة التي ترتبط بالعامل»⁽¹⁸⁵⁾.

183- "تعليقات على المغني - المسائل الاولى".

184- انظر:

- "أية اللغة وكبرياء النظر"

Grammaire et Coranité V°2 -

185- انظر تعليقات على المغني - المسائل الاولى.

وفي التوليدية الرأس المقولي داخل المركب هو الجامع المنظم للمواقع وبالتالي للألفاظ التي تحل في هذه المواقع لأن الرأس هو أصل الإسقاط برتبته الوسطى والقصى. فالإسقاط الوسيط يقتضي الفضلة والملحق صلة للرأس والإسقاط الأقصى يقتضي المخصص. فلما كان الرأس هو أصل الإسقاط دل ذلك على أن الرأس المقولي داخل المركب هو المقتضي للمواقع، الجامع والمنظم لها.

وبعبارة أخرى هناك ثلاثة مواقع داخل الشجرة هي الفضلة والملحق والمخصص، والرابط لهذه المواقع هو الرأس لأن الرأس يقتضي الإسقاط والإسقاط أوسطه يشكل الفضلة والملحق (م) وأقصاه يشكل المخصص (م). وكل لفظ في المجموعة المفردية (اي في المركب) يجب ان يكون له موقع داخل هذا الفضاء الإسقاطي الذي يتحكم في الرأس وإلا يكن له موقع يكن خارج المجموعة: التعبير عن هذا الأمر في النحو التوليدي جاء بصريح العبارة في مفهوم «التحكم الكوني».

ولئن كان الإعراب هو النظام الداخلي في النحو العربي كما مر بنا فإن الذي يعوض «النظام الإعرابي» في النحو التوليدي هو النظام الإسقاطي: فالإسقاط هو النظام الداخلي اي ان الشيء يكون له محل من الإسقاط حين يكون له محل من النظام البنوي في قلب المركب الذي تترابط اطرافه بفضل الرأس. بهذا المعنى يمكن ان يقال انه اسقط كلامه⁽¹⁸⁶⁾ بمعنى أنه:

- جعل له مكانا في المجموعة المركبة.

- وانه وجه كل جزء من كلامه الى الرأس وربطه به. اما ربطا مباشرا بواسطة الإسقاط الوسيط (-ربط الفضلة بالرأس). واما ربطا غير مباشر بواسطة الإسقاط الأقصى (-ربط المخصص بالإسقاط الوسيط): وصفنا الاول بكونه مباشرا لأن العلاقة بالرأس مباشرة لا تمر عبر وسيط، والثاني بكونه غير مباشر لأنه علاقة بالرأس تمر بواسطة الإسقاط الوسيط.

غاية الأمر ان التشابه بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية واضح في هذا الشأن: فكل منهما انطلق من ملاحظة ان كل جزء من الكلام يتوجه الى العامل بطريقة مخصوصة وكل منهما اشتغل بالنظر في هذه الطرق المخصوصة وفي قوانينها وضوابطها. وفي هذا الاطار اشتغل النحو العربي بالتغير الإعرابي واشتغل النحو التوليدي بالتغير الإسقاطي: فالفاعل يتوجه الى العامل بطريقة مخصوصة هي «الرفع» في السيوبية وهي $\bar{\text{تر}}$ (-I) في التوليدية والمفعول يتوجه الى العامل بطريقة مخصوصة أخرى هي النصب في السيوبية وهي $\bar{\text{ق}}$ (-V) في التوليدية فالتغير الذي مناطه الرفع والنصب في

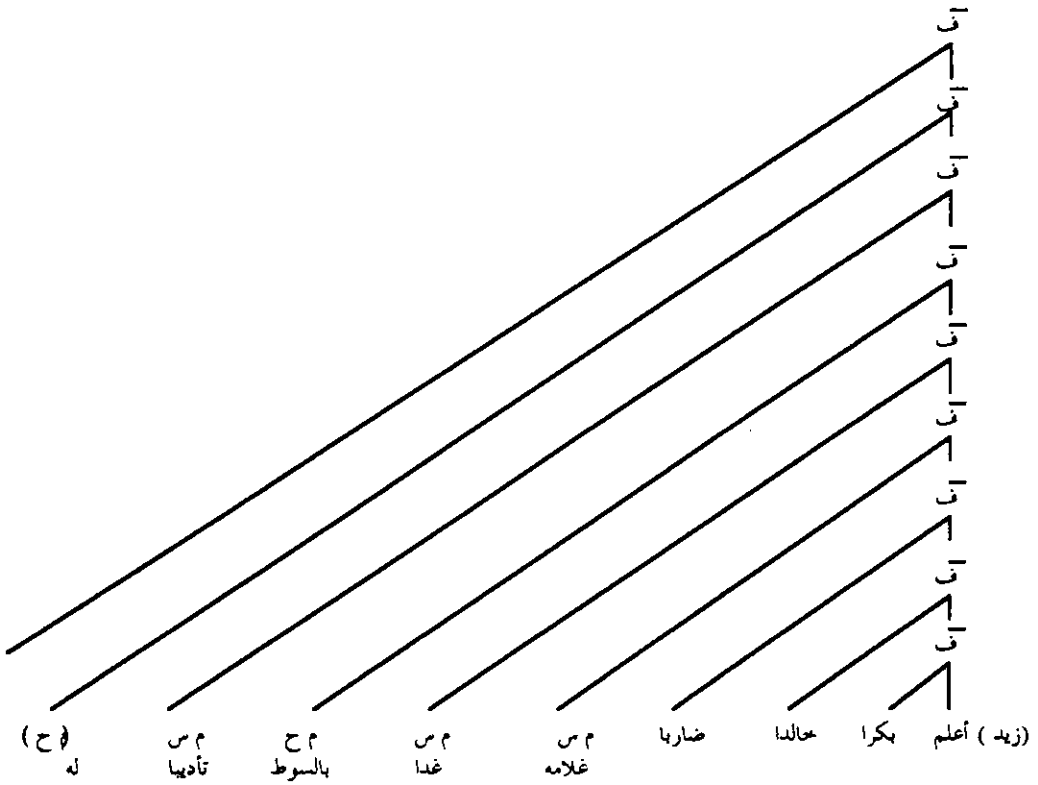
186- واضح ان هذا التأويل محمول على معنى «الإعراب» ووظيفته في النظرية النحوية العربية. جاء في "تعليقات على المغني": «يقال انه اعرب كلامه فذلك يعني انه وجه كل جزء من كلامه الى العامل وربطه به وجعل له مكانا في المجموعة».

النحو العربي يرادف في وظيفته النظرية والتحليلية التغير الذي مناطه الإسقاطان الاقصيان $\bar{I}(-)$ و $\bar{V}(-)$.

ان وظيفة الرأس داخل المركب من حيث كونه مصدرا تولديا للإسقاط او للأوضاع الإسقاطية هي الحصر والجمع أما المواقع الشجرية الأخرى فشأنها ان تكون محصورة بمجموعة. لهذا لا يتصور ان يكون هناك محل غير مجموع ولا يتصور ان يكون ههنا رأس لا يجمع ولا يحصر محلات مخصوصة. (فالرأس في المركب الفعلي مثلا، يجمع الصلة ويربطها بواسطة إسقاطه الوسيط، ويجمع في المركب الصري مثلا المخصص بواسطة الإسقاط الأقصى).

واذا شئنا ان نمثل للأشياء اللغوية التي لا يحصرها رأس مركبي قلنا انها لا تعدو ان تكون مجموعات فوضوية لا شكل لها والرأس هو الذي يمنع الشكل للمركب لأنه هو أصل الإسقاط، لهذا يصح ان يقال ان التحليل النحوي التوليدي يقوم على مبدأ أن المواقع الواقعة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الوسيط والأقصى هي من تمام الرأس. فالرأس التام هو المحيط بهذه المواقع بواسطة المستويات الإسقاطية.

« ان اقرب الاشكال الى تمثيل هذه المجموعات الفوضوية هو الفضاء الذي لايربط بين اطرافه خط رابط يجعل له شكلا»⁽¹⁸⁷⁾. المركبات إذا توالى في غياب رأس مقولي (=وحدة معجمية) يربطها ألصفت مجموعة فوضوية وكانت هذه المجموعة بمنزلة « فضاء لا يربط بين اطرافه خط رابط». ان منزلة الرأس من هذه المجموعة الفوضوية كمنزلة الخط الرابط بين النقط التي يتكون منها فضاء معين، ولعل النظام التمثيلي المعتمد في النحو التوليدي يوضح الصورة أكثر، وهو نظام يقوم على تصوير الترابطات الإسقاطية التي يكون مصدرها الاول الرأس، بواسطة الخطوط بل يعتبر الخط في هذا النظام عنصرا اساسيا في صياغة بعض المبادئ والمفاهيم والتعريفات (راجع التعريفات الاولى لعلاقة التحكم المكوني والعمل الخ...). المركبات التالية مثلا: ([بكر] [خالد] [غلامه] [غدا] [ضارب] [بالسوط] [تأديا] [له]) تمثل في غياب رأس مقولي فعلي يربطها فضاء فوضويا غير متشكل، والربط بين أطراف هذا الفضاء الربط الذي يمنع الفضاء شكلا ، يتم في نظام التمثيلات التوليدية بواسطة مد الخطوط الرابطة بين الرؤوس وعناصر المجموعة الفوضوية على الشاكلة التالية:



ما الفرق بين مجموعة فوضوية ومجموعة مرتبطة عاملية (=اعرابيا، بنيويا، إسقاطيا): «المجموعة الفوضوية [كما مربنا] فضاء لا يربط بين اطرافه خط رابط اما المجموعات المرتبطة عاملية فاقرب ما يمثلها هو الاشكال الهندسية». فالشكل الهندسي عبارة عن فضاء ترابطت اطرافه. ولعل اقرب نظام تمثيلي الى منطق الفرق بين المجموعة الفوضوية والمجموعة المرتبطة هو النظام التمثيلي التوليدي القائم على الاشكال الشجرية التي ليست الا فضاءات هندسية تستمد هندسياتها من الترابط البنيوي القائم على المستويات الإسقاطية المثلة بواسطة الخطوط الرابطة بين المواقع ربطا رئاسيا. فالركب الذي استوفى مواقعه ورأسه شكل لغوي (بنيوي). هذا الشكل يحصر المواقع في قلبه وكل المواقع او العناصر التي تخرج عنه «يجب ان تكون جزءا من الشكل الكبير الذي يخرج عنه والذي يرسم مع رسم الكل اللغوي والذي لاحدود له»⁽¹⁸⁸⁾. المركب الفعلي مثلا والذي استوفى مواقعه وهي المخصص والإسقاط الفعلي الوسيط الذي يتضمن الرأس والفضلة والملحق، شكل هندسي تترايط فيه المواقع والعناصر. (م س) الفاعل عنصر خارج عن هذا الشكل وهذا معناه انه يجب ان يكون جزءا من شكل اكبر يتنزل منه الشكل السابق (أي م ف) منزلة الجزء المنتظم في اطاره وهذا الشكل الأكبر هو المركب الصرفي. ثم ان الاداة المصدرية (او الاستفهامية) تتقدم باعتبارها عنصرا: خارجا عن هذا الشكل الأكبر (=المركب

الصرفي) وهذا معناه أن هذا العنصر الخارج يجب أن يكون جزءاً من شكل أوسع وهذا الشكل الأوسع هو (\bar{C}).

«من هذه الناحية يشبه عمل النحوي [التوليدي] عمل رجل يضع الحدود في الفضاء ويقيسه».

* * *

«إذا كان الشكل الدائري لا يتحدد إلا بعلاقة بين النقط في الفضاء» فإن الشكل الجملي في النحو العربي «لا يتحدد هو كذلك إلا بعلاقة بين نقطة هي العامل ونقط أخرى هي المعمولات وتختلف الجمل باختلاف هذه العلاقة» ولئن كان ذلك كذلك في النحو العربي فإن الشكل المركبي في التوليدية لا يتحدد أيضاً إلا بعلاقة بين نقطة هي الرأس ونقط أخرى هي الفضلات والملحقات والمخصصات وتختلف المركبات لا باختلاف صورة العلاقة في حد ذاتها (لأن هذه مشتركة بين جميع المركبات) ولكن باختلاف ماهية أو طبيعة النقطة الأساسية منطلق العلاقة وهي «الرأس».

* * *

علاقة الأشكال العاملة المتتابعة

(موازنة بين «السيبويه» و«التوليدية»)

سنبين في هذه الفقرة أن الموقف النحوي العربي مخالف لمنافسة التوليدي فيما يتعلق بطبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بين الأشكال العاملة المتتابعة، سنبين في هذا السياق أن:

- الموقف العربي قائم على مبدأ استقلال الأشكال العاملة بعضها عن بعض لأن الأشكال العاملة المحيطة بشكل عاملي معين لا تمثل أصل ارتباط.

- في حين أن الموقف التوليدي قائم على عكس ذلك تماماً أي أن الأشكال العاملة المتوالية يمكن أن تمثل أصلاً لارتباط بعضها ببعض.

نلخص أولاً بالتصور النحوي العربي في هذا الشأن ثم نتبعه بالتصور التوليدي وبالموازنة بين التصورين.

«النحو العربي يقضي بأن العامل يدخل على المحلات ولكن هو ليس محلاً ثم أن هو وما دخل عليه ليس محلاً لشيء آخر. هذا يعني أن العامل أصل للارتباط وكان لا يمكن أن يكون العامل أصلاً للارتباط إذا كان يحتاج إلى أصل ارتباط آخر يجمعه ويحصره»⁽¹⁸⁹⁾.

أن الموقف التوليدي فيما يتصل بطبيعة العلاقة التي تربط الرأس بغيره من عناصر الفضاء المركبي يتنزل في نظرنا من الموقف اللغوي العربي من المسألة منزلة الامتداد الطبيعي. فالرأس داخل المركب

يدخل على المواقع (-يعمل في الفضلة او في المخصص) ولكن هو لا يدخل عليه شيء فهو أصل للارتباط المركبي ولو كان يحتاج الى أصل ارتباط آخر يجمعه ويحصره كما تحتاج اليه الفضلة والمخصص لما استقام له هو ان يكون أصلا للارتباط، اذ لا يستقيم هذا الوصف لعنصر من العناصر حتى يكون هو في غنى أصيل ولازم عن أصل ارتباط آخر يطلبه.

من جهة أخرى: الامثلة الفزيائية المؤسسة لهذا التصور في كل من النظريتين النحويتين واحدة⁽¹⁹⁰⁾ وهي ان العامل لما كان رابطا جامعا حاصرا للمحلات والمواقع فإن الذي يشبهه في هذه الوظيفة الربطية، في نسق التمثيلات الفزيائية هو الخط المستقيم الذي يربط بين نقطتين «ولكن هو [أي المستقيم] ليس نقطة انه يحدد العلاقة بين النقطتين ونظامهما يعرف من خلاله فيمكن ان نعرف البعد بينهما اذا عرفنا طوله اما المستقيم ذاته فإنه ان بين البعد بين طرف اول وطرف ثان لا يمكن ان يقال فيه انه اول بالنسبة لشيء او ثان بالنسبة لشيء آخر»⁽¹⁹¹⁾

غاية الأمر أن قيام النحو التوليدي على أن كلا من الفضلة والمخصص يمكن ربطهما وأن الرأس لا يمكن ان يكون الا أصلا للارتباط بالنسبة لهذه العناصر اما هو فلا يحتمل ان يقع مربوطا بأصل ارتباط آخر، قيام النحو التوليدي على هذه الفكرة ليس الا امتدادا تطبيقيا لهذه الامثلة الفزيائية.

لكن ههنا فرقا يجب تحريره وهو أن العلاقة العاملة في السيوية "تحدد العلاقة بين شيئين اما هي بذاتها فليست قابلة لأن تكون طرفا في علاقة تحدها علاقة أخرى»⁽¹⁹²⁾ أي أن الشكل العملي لا يمكن ان يكون مرتبطا بأصل خارجي وذلك قولهم ان الجمل الأصل فيها انها لا تحل في المحلات لأن هذا الحلول من خواص المفرد (-لأن الحاجة الى أصل للارتباط من شأن المفرد) فاذا وقع أن ارتبط شكل عملي مترابط بأصل خارجي فعلى جهة الحلول في محل المفرد وليس على جهة الأصالة. وبعبارة أخرى: الشكل العملي، الذي تؤسسه العلاقات العاملة الداخلية، لا يكون طرفا في علاقة أخرى يحددها أصل آخر للارتباط الا اذا حل في محل المفرد. أما في النظرية النحوية التوليدية، فإن الشكل

190- هذه الامثلة الفزيائية تم استخلاصها في "تعليقات على المغني" على اساس مناسبتها للنظرية النحوية العربية والذي نراه هنا هو أنها يجوز تعميمها على النظرية النحوية التوليدية. والذي يعنينا من قابلية الامثلة المذكورة للانسحاب على نظريتين تنتميان الى نموذجين عقلانيين مختلفين هو تقديم دليل آخر على ان العقلين النحويين العربي والتوليدي اشتغلا بواسطة آلات تصورية متشابهة.

191- "تعليقات على المغني".

192- المرجع السابق.

ليس بعد الإسقاط المصدري الأقصى في هذا الشكل إلا الفراغ المحيط بالكل. وإذا كان الترادف بين النحويين العربي والتوليدي ثابتا من جهة هذا الشكل الخارجي الذي يكون فراغا محيطة بالشكل العملي الذي تؤسسه العلاقات العملية الداخلية فإن التباين بينهما ثابت من جهة الضرب الآخر من الأشكال الخارجية المحيطة وهو الذي يكون شكلا عمليا مترابطة بعلاقات داخلية ولا يكون فراغا والفرق يكمن في أنه:

أ - في النحو العربي الأشكال العملية عندما تتوالى فإن بعضها يحيط ببعض احاطة استقلال عملي أي ان « الأشكال المحيطة سواء كانت ملىة او فارغة لا تمثل أصل ارتباط لأنها يمكن انتزاعها وتعويض بعضها ببعض ويبقى الشكل العملي المقصود سليما » هذا باختصار معناه أن: الشكل العملي المحيط السابق لا يمكن، بحال، ان يمثل بالنسبة للشكل العملي اللاحق أصل ارتباط.

ب - هذا الضرب من العلاقات بين الأشكال العملية المتنوع في أوضاع ومقاييس النظرية النحوية العربية جاز على مقاييس النظرية النحوية التوليدية (بل واجب):

ان الأشكال العملية المتوالية في النحو التوليدي لا يستقل بعضها عن بعض بل ترتبط بنويها ارتباطا تستوجبه طبيعة النظام الإسقاطي المعتمد. فالركب الفعلي مثلا وهو شكل عملي تؤسسه علاقات عملية ربطية حصرية داخلية مستقلة لا يمكن ان يستقل عن شكل عملي أعلى منه بنويها بل يجب ان يتخذ العنصر، الذي يتنزل من هذا الشكل العملي الاعلى منزلة الرأس، فضلا له.

وهنا شكل عملي (=علاقة عملية) تتقدم باعتبارها طرفا في علاقة حصرية تنتمي الى شكل آخر. (وما قلناه عن (م ف) يصدق على المركب الصرفي وغيره). وباختصار الأشكال العملية المتوالية يحيط بعضها ببعض في نظام التمثيلات التوليدي احاطة ضبط وربط وحصر بنوي وليست احاطة استقلال كما هو الشأن في النحو العربي.

ان أصل هذا الاختلاف في تصور وتمثيل العلاقة بين الأشكال العملية المتوالية بعضها في إثر بعض (او المحيط بعضها ببعض) راجع الى كون المبدأ المتحكم في مقاييس النظام البنوي ليس واحدا في كل من النظريتين. والاشارة هنا إلى الرئاسية والأفقية، فالنظام الإسقاطي والرئاسي في النحو التوليدي استوجب تنظيم بنوي للجملة خاضعا لهندسة هرمية تجعل الفضاء او المجال ممتدا من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية تجعل الإسقاط الأقصى باطلاق (=أي الذي لا يحيط به الا الشكل الفارغ

الذي لاحد له) ممتدا الى مكونات البنية كله بهذا المعنى يكون لهذا الإسقاط الأقصى (لنحو CP) مجالات مختلفة في البنية الواحدة (= المجال الصرفي والمجال الفعلي الخ...) (194).

واما النظام الافقي المعتمد في النحو العربي فقد استوجب تنظيما بنيويا للقول الطويل مستقل فيه الشكل العائلي كلما استوفى العامل معمولاته (195) فبدأ شكل عائلي جديد لا يمثل بالنسبة اليه الشكل العائلي السابق أصلا للارتباط كما هو الشأن بالنسبة للتنظيم البنيوي التوليدي.

خاتمة:

ان النظريتين النحويتين العربية والتوليديتين تلتقيان اذن في أن العامل الذي هو أصل للارتباط لا يمكن ان يحتاج الى أصل ارتباط آخر يجمعه ويحصره اما العامل ومادخل عليه فقد يحتاج الى أصل آخر للارتباط يجمعه ويحصره في النحو التوليدي اما في النحو العربي فإن ذلك لا يصح الا اذا حل الشكل العائلي في محل المفرد.

سبب هذا الاختلاف راجع الى اعتماد مبدأ الافقية في التنظيم البنيوي للأشكال العائلية في النحو العربي واعتماد مبدأ الرأسية في التنظيم البنيوي الداخلي للأشكال المركبية في النحو التوليدي وقبل ذلك وبعد لابد من الإشارة الى انه وبصرف النظر عن الموقف من مسألة العلاقة بين الاشكال العائلية، الترادف واضح وصريح بين النظريتين في فكرة التمييز بين: الشكل العائلي المرتبط والشكل العائلي غير المرتبط: الاول له محل والثاني لا محل له. الشكل العائلي المرتبط في النحو التوليدي يرادفه المركب الذي يقع فضلة لرأس ينتمي الى فضاء إسقاطي أعلى اما غير المرتبط فيرادفه المركب الذي لا يعلوه إسقاط أقصى يبينه في الانتماء المقولي.

194- هذا التصور في تنظيم البنية المجالية يذكر بمشروع بدأ في إحدى القراءات التي عرفتها العملية العربية في صورتها السيبويهية ولكنه لم يستمر ولعل في استمراره، ان تم، تحقيقا لمرحلة حادة ونوعية في تاريخ البحث اللساني. ومما جاء في "آية اللغة وكبرياء النظر في سياق التبشير بالمشروع المذكور:

«والقوانين المنظمة لهذه المجالات والمحددة للمجالات الممكنة وإمكانات متابعتها ستكون لها أهمية كبرى ولربما صح في حدود العمل النحوي ان يقال ان اكتشاف قانون تنابع المجالات سيقدم الدليل على ان اللغة العربية مثلا تتحقق فيها إمكانات عائلية كلية».

195- قد مر بنا انه في السيبويهية «الجملة التي استوفت معمولاتها وعاملها شكل لغوي مستقل».

المسألة الثالثة:

المسألة الوظيفية والمزاوجة بين الاعتبار الدلالي والاعتبار التركيبي

- (- التنافس بين "النموذج الوظيفي" الاسنادي والنموذج التركيبي الصافي.
- ومقدمة استقلال "المعنى البنيوي" عن تحققه في مكون ما.
- "التعريف النحوي" بين منطق النموذج التمكيني ومنطق النموذج الإسقاطي)

مقدمة:

سنبين في هذه الفقرة ان التنافس المشهور في النظرية النحوية العربية بين "اللفظ" و "المعنى" مرادف في اتجاهه العام للتنافس س في النحو التوليدي بين الاتجاه التركيبي والاتجاه الدلالي في تنظيم النحو، وان المداخل المعجمية والمعلومات الانتقائية المقولية والمحورية هي التي تمثل في النحو التوليدي المستوى العقدي الاسنادي المستقل عن المستوى البنيوي وهو الاستقلال الذي بينا في مواطن سابقة أنه كان غالبا على ترتيب الاسماء باعتبار المعاني الإعرابية الثلاثة (-الفاعلية والمفعولية والاضافة) في التحليل النحوية التي ظهرت عند المتأخرين من النحاة العرب. اي الكتابات النحوية التي استقل فيها التصنيف الاسمي الوظيفي الاسنادي عن التصنيف المعمولي التمكيني. هذا او ان التحليل التوليدي لم يلجأ إلى المستوى العقدي غفلة عن البناء التركيبي البنيوي الإسقاطي ولكن انتهاجا لغايات تفسيرية، تماما كما ان النحاة العرب الذين اقامو نحوهم على الفصل بين المستوى الوظيفي الاسنادي عن المستوى التمكيني لم يلجأوا الى ذلك تغافلا عن النموذج العملي ولكن انتهاجا لغاية تعليمية او اعتبارا لكون العملية من المبادئ التي تمثل مقدمات ضرورية واضحة لا يجوز نسيانها⁽¹⁹⁶⁾.

وكما ان النحو العربي في البلاد العربية قد ظهر فيه اتجاه الى: «التغافل عن النموذج العملي وانتهاج النموذج الوظيفي مع البحث في خصوص هذا النموذج الاخير عن اسس نظرية جديدة توزيعية ودلالية في الوقت ذاته» فإن النحو التوليدي أيضا ظهر فيه الاتجاه الى التغافل التام عن النموذج التركيبي و انتهاج النموذج الوظيفي الدلالي عند نحاة الدلالة المعجمية من أمثال «كروبر» و«فيلمور». شومسكي نفسه لم يفلت من التأثير بهذا الاتجاه وان بقي ثابتا في فكر النموذج التركيبي وذلك راجع إلى الحملة الشديدة التي لقيها النحو في صيغته التركيبية الصرف في مرحلة "البنيات". والتي بدأت مع "كاتز" و"فودور" و"بوسطال" و"فيلمور" و"جاكندوف" الذين كانوا يمثلون نزوعا حادا نحو تأسيس دلالي للنظرية النحوية. هؤلاء في نظرنا يتنزلون من المسار العام الذي اتخذه النحو التوليدي منزلة

الكوفيين من النحو البصري. خصوصا إذا تذكرنا انهم في تغافلهم عن المرامي البعيدة للمنظومة التوليدية التركيبية قد اقامو افكارهم على استيراد التعاريف من خارج النسق التركيبي لا من داخله.

سنستعرض قبل المتابعة التعليقية، الموقف التوليدي من ثلاث قضايا نقدم من خلالها امثلة للكيفية التي تم بها في النحو التوليدي الفصل والمزاوجة بين المستوى العقدي الاسنادي الدلالي وبين المستوى التركيبي الصافي. اما في المتابعة التعليقية المذكورة فسنبين جملة من اوجه الترادف والتشابه بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية في هذا الشأن ومن جملة القضايا التي ستقع في حدود هذه المتابعة: ♦ أن ربط «اسناد الوظائف النحوية» بسلمية الادوار الدلالية يمثل في التوليدية تغافلا عن النموذج البنيوي التركيبي الخالص وانتهاجا للنموذج الوظيفي الذي تختلط فيه الشروط العقدية بالشروط التركيبية. هذا الانتهاج توجهه غايات مرتبطة بالبحث عن أسس للنظرية النحوية توزيعية ودلالية في الوقت ذاته.

♦ وان تعريف المقولات والوظائف تمكينا في النحو العربي يرادفه تعريفهما إسقاطيا، والمزاوجة بين الاعتبار الدلالية والعاملية في تعريف المقولات في النحو العربي تشبهها المزاوجة التوليدية بين الاعتبار المحورية والاعتبارات البنيوية في تعريف المقولات (في المداخل المعجمية باعتبار خصائصها الانتقائية).

♦ وأن الانتظام الإسقاطي الذي هو أساس التصنيف المركبي والنظام البنيوي في النحو التوليدي يصبح في المداخل المعجمية التي قلنا عنها انها تمثل المستوى العقدي في هذا النحو وصفا وخاصة من خواص المقولة.

اما القضايا الثلاث التي قلنا إننا سنستعرض اولا الموقف التوليدي بشأنها قبل المتابعة التعليقية

فهي:

- الانتقاء المقولي ومبدأ الإسقاط.
- الوظائف النحوية.
- الانتقاء والنظرية المحورية⁽¹⁹⁷⁾.

197- سيمتد الاستعراض الحايذ للموقف التوليدي من هذه القضايا الثلاث من ص357 إلى ص369. وهو عبارة عن

نص منقول إلى العربية بتصرف واسع من الاصول الانجليزية الثلاثة الآتية:

- Chomsky, N. (1982a) "Some concepts and consequences of the theory of Government and Binding"
- Cook, V.J. (1988) "Chomsky's Universal Grammar: An Introduction".
- Riemsdijk, H.V and E. Williams (1986).

»» (i) الانتقاء المقولي⁽¹⁹⁸⁾ ومبدأ الإسقاط

اتضح مما تقدم إذن أن البنية المركبية لأي لغة من اللغات تتحدد بواسطة تثبيت برامترات⁽¹⁹⁹⁾ (=وسائط) نظرية س - خط وليس بواسطة قائمة من القواعد المركبية⁽²⁰⁰⁾.

وقد كان المسار الذي اعتمدناه لحد الآن ينطلق من التركيب الى المعجم وفي هذه الفقرة سنعكس هذا الاتجاه بحيث نحاول النظر في الكيفية التي يؤثر بها المعجم في التركيب.

الانطلاق من التركيب الى المعجم يتجلى في القول ان \bar{C} تتخذ رأسها \bar{F} وهذه الأخيرة تتخذ رأسها \bar{F} المقولة المعجمية التي تؤدي الى المدخل المعجمي؛ وأما الانطلاق من المعجم الى التركيب فمعناه بيان كيف يستوجب المدخل المعجمي: $drive [\text{___ NP}]$. مثلاً الانتقال من V الى \bar{V} ثم الى \bar{V} . ان المدخل المعجمي يتم إسقاطه في بنية الجملة،⁽²⁰¹⁾ والخاصية المميزة للمدخل المعجمي انه يتضمن تحديداً للفضلات الممكنة التي يتخذها الرأس.

ان الامتداد الإسقاطي الذي يتخذه المدخل المعجمي في بنية الجملة لا يتجاوز خطين اثنين \bar{X} . لأجل ذلك تعتبر الإسقاطات الأربعة: \bar{S} \bar{F} \bar{C} \bar{W} إسقاطات قصوى وهذا معناه ان التخصيصات التي يتضمنها المدخل المعجمي بالنسبة للرأس المقولي S مثلاً يتم إسقاطها من أسفل الى أعلى الى حدود \bar{S} أي المركب الاسمي وكذلك الشأن بالنسبة للمركبات الأخرى.

مبدأ الإسقاط اذن يمكن اعادة صياغته حسب الصيغة المقترحة في شومسكي (1981 - أ ص 29) كمايلي:

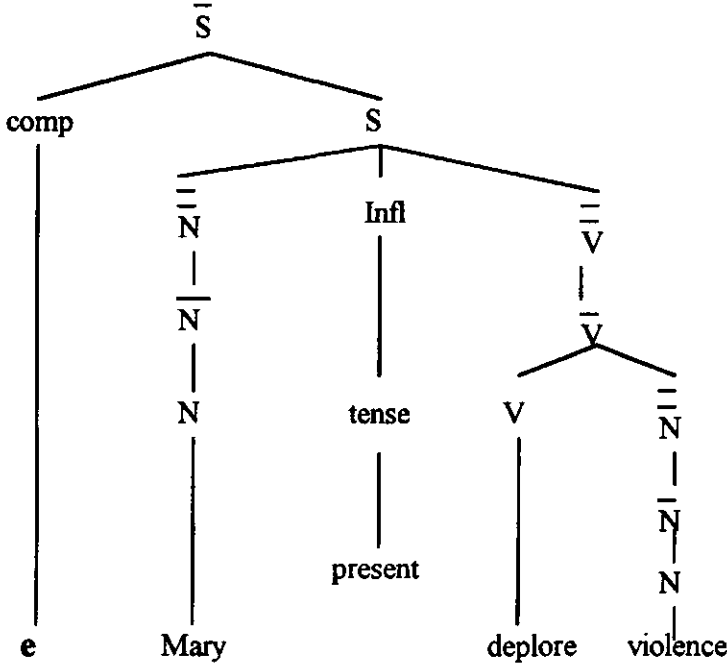
♦ «التمثيلات في كل المستويات التركيبية (أي البنية - ع والبنية - س والصورة المنطقية)

مسقطة من المعجم بحيث انها تراعي الخصائص التفرعية للوحدات المعجمية».

وفي مايلي مثال للخصائص المعجمية التي يتم إسقاطها في التركيب: المدخل المعجمي:

«deplore: v [___ NP]» مثلاً ينص على ان الفعل deplore يليه مركب اسمي وجوباً وهذا

التنصيب معناه بالنسبة للجملة (Mary deplores violence) أن الفعل deplore يجب أن يكون متبوعاً في البنية - ع. بمركب اسمي:



وهذا معناه أن الجملة التي لا تتضمن هذا المركب الاسمي يجب أن تكون مختلفة :

*Mary deplores

ومادامت الجملة ليس فيها موجب من موجبات النقل فإنه البنية - س أيضاً يجب أن تكون فاسدة:

*Mary deplores

الصورة المنطقية أيضاً لا تكون سليمة إلا إذا أمكن أن تستوعب كل الخصائص المنصوص عليها في المدخل المعجمي وهذا بالضبط هو ما قصدناه عندما قلنا أننا أن خصائص الفعل deplore المعجمية تسقط في المستويات الثلاثة: البنية - ع وفي البنية - س وفي الدلالة بواسطة الصورة المنطقية. أن المدخل المعجمي تربطه بالمقولات التي يستوجبها علاقة انتقائية تعرف بالانتقاء المقولي⁽²⁰²⁾ فالمدخل المعجمي «[NP]_____ deplore يتتقي مقولياً مركباً اسمياً يتخذ الفعل فضلة له. وفي المدخل المعجمي [NP1 NP2]_____ give الفعل يتتقي مقولياً مركبين اسميين في نحو: (coffee gives people insomnia) حيث المدخل المعجمي يستلزم أن تكون الجملة التي يتخذ فيها الفعل give مركباً اسمياً واحداً، لاحنة. (*Coffee gives people.)

بعض المداخل المعجمية تستوجب أن يتخذ الرأس الفعلي (م ح) فضلة له نحو:

« fly[___PP] » حيث الفعل fly ينتقي مقوليا مركبا حرفيا لا مركبا اسما. بعض الافعال يتوجه انتقاؤه المقولي نحو ج (S̄) نحو: « hope [___s] » في نحو: (I hope that this is true) والبعض الآخر يتوجه انتقاؤه المقولي نحو (م س) و ج في وقت واحد نحو « promise [___NP.S̄] » في نحو (I promise you that this is true) .

ان الجمع بين نظرية س - خط ومبدأ الإسقاط في النحو التوليدي انعكاس لتصور هذا النحو للعلاقات الوثيقة التي تربط التركيب والمعجم. إن أنماط البنيات المركبية تنتظم في هذا التصور في اطار نسق له حظ لا بأس به من البساطة والانسجام: أربع مقولات معجمية ومستويان إسقاطيان، ومقولتان غير معجميتين (-ج و ج̄). وبدلا من العدد الهائل من القواعد التي تصف كيف تكون الافعال متبوعة بالمركبات الاسمية او الحرفية او بالمكونات الجملية (S)، المدخل المعجمي لكل فعل لا يميز الا بعض الامكانات.

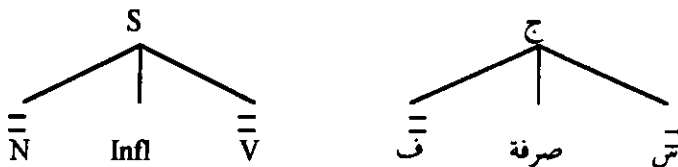
ان مقارنة هذا التحليل مع النحو التوليدي في صيغه القديمة تكشف عن ان الأمر ههنا يتعلق بتوجه جديد في تصور العلاقة بين البنية المكونية والمعجم : المعجم اصبح يحظى بمنزلة رائدة و متميزة بالمقارنة مع البنية المكونية وهذا التوجه لم يعرفه النحو التوليدي فحسب بل هناك نماذج لسانية أخرى قامت على هذا الاساس كـ "نحو البنية المركبية المعجم" (=GPSG) لـ «كازدار» والنحو المعجمي الوظيفي لبريزنان.

ان المعرفة اللغوية التي كانت الى عهد قريب توصف بكونها معرفة تركيبية صارت توصف بكونها: "إسقاطا للمداخل المعجمية".

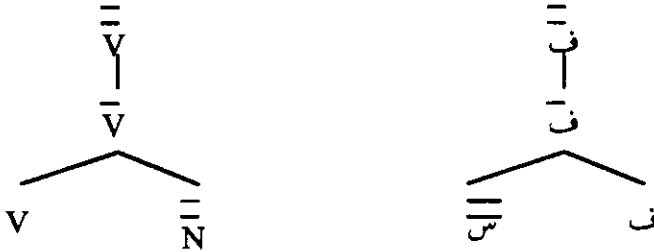
الوظائف النحوية

مفهوم الوظائف النحوية مفهوم اساسي في كل النظريات النحوية ونريد ان نعرف في هذه الفقرة كيفية المخصوصة التي يعالج بها هذا المفهوم في إطار نظرية س - خط؟

هذه النظرية تعرف الوظائف النحوية (=الفاعل والمفعول) باعتبارها أوضاعا بنوية مخصصة تكتنف بعض مكونات الجملة. وهذا معناه ان الوظائف النحوية في هذه النظرية ليست مفاهيم أولى ولكنها مفاهيم مشتقة من العلاقات الشجرية. فالفاعل هو المركب الاسمي في الوضع الشجري التالي:



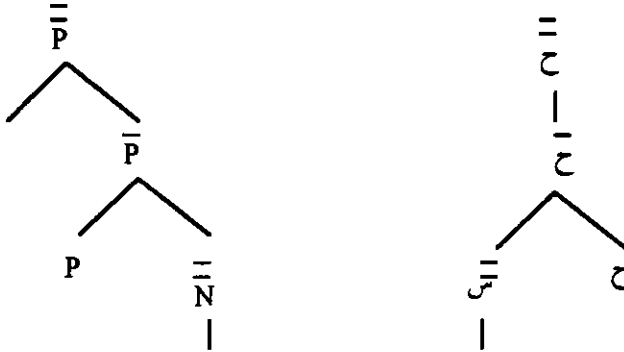
أي أن الفاعل هو المركب الاسمي الواقع تحت الإشراف المباشر لـ ج⁽²⁰³⁾ والمفعول هو المركب الاسمي الواقع تحت إشراف المركب الفعلي⁽²⁰⁴⁾:



ويجب الاستغناء عن لفظ "المباشر" في تعريف المفعول لأن هذا المركب الاسمي يتخذ الرأس الفعلي فضلا له. وهذا الاتحاد المنصوص عليه معجميا يجعل الإشراف المباشر على المفعول من حظ \bar{F} ($\bar{V} =$) وليس من حظ \bar{F} ($\bar{V} =$) أي (م ف).

يمكن إذن إعادة صياغة تعريف الفاعل والمفعول كما يلي: «الوظيفة النحوية المفعول هو (م س) الذي يتخذ المستوى الإسقاطي \bar{M} والوظيفة النحوية الفاعل هو (م س) الذي يتخذ المستوى الإسقاطي \bar{M} »⁽²⁰⁵⁾. الفاعل إذن ينتمي إلى المستوى الإسقاطي الثاني والمفعول إلى المستوى الإسقاطي الأول.

مفهوم المفعول ينطبق أيضا على مفعول الحرف⁽²⁰⁶⁾ وهو (م س) الواقع تحت إشراف (م ح):



منزلة مفعول الحرف من الرأس الحرفي كمنزلة مفعول الفعل من الرأس الفعلي فهما معا ينتميان إلى المستوى الإسقاطي الأول:

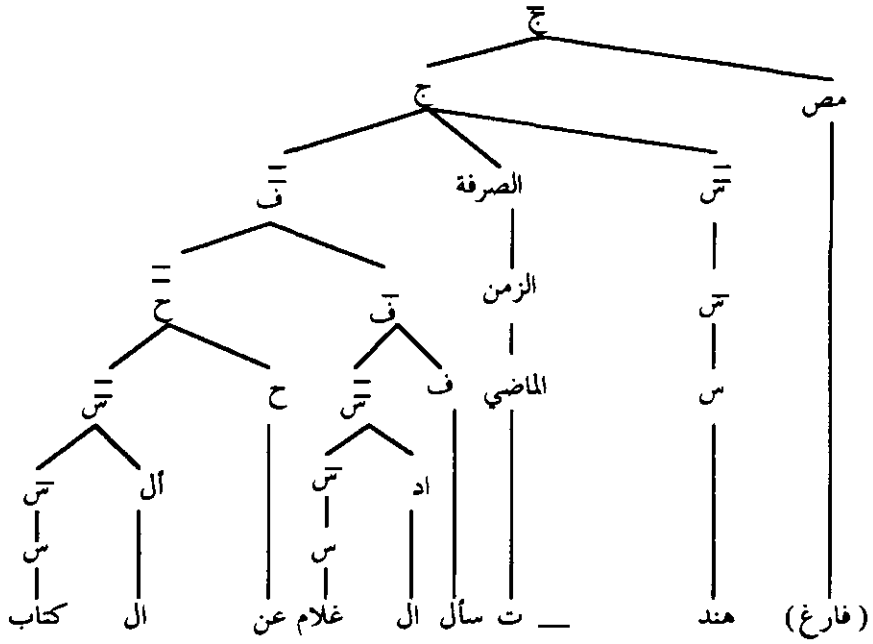
الجملة التالية مع شكلها الشجري اتسعت للوظائف الثلاث الفاعل ومفعول الفعل ومفعول الحرف: هند سألت الغلام عن الكتاب.

203 - شومسكي 1986 - أ ص 59.

204 - المرجع السابق.

205 - شومسكي 1986 - أ ص 161.

Object of preposition - 206



الوظيفة النحوية (ون) الفاعل يمثلها "هند" لأن هذا الأخير واقع تحت الإشراف المباشر للمقولة (ج) واما (ون) المفعول فتمثلها "الغلام" لأنه واقع تحت الإشراف المباشر للمقولة "ف"، واما (س) "الكتاب" فيمثل مفعول الحرف لأنه واقع تحت الإشراف المباشر للمقولة "ح" [....] (207).

(ii) الانتقاء الدلالي والنظرية المحورية

يجب التمييز بين الوظائف النحوية وبين الأدوار المحورية الأولى خصائص نحوية تستمدّها المركبات الاسمية من أوضاعها الشجرية أما الثانية فهي خصائص دلالية تتخذها المركبات الاسمية باعتبار علاقتها بالمحمولات (=المنفذ، الضحية، المتقبل، المستفيد، المعاني الخ...). الوظيفة النحوية "الفاعل" قد تكون موافقة للدور المحوري المنفذ في نحو "ضرب زيد خالداً" وقد لا تكون في نحو: "ضرب خالد" حيث الوظيفة النحوية الفاعل وافقت في هذه الجملة الدور المحوري "الضحية".

إن النظرية المحورية هي القالب الذي يتضمن المبادئ التي تنضبط بها هذه الأدوار المحورية. هذه الأدوار في تعريف شومسكي (208) هي «الخصائص الدلالية التي تسندها الرؤوس» وهذا معناه أن المدخل المعجمي لفعل ما يجب أن يتسع للأدوار المحورية التي يسندها.

207- هنا فقرة محذوفة تراجع في ص 108 و 109 و 110 من «كوك» (1988 a). وهي تتضمن قولاً موجزاً في مسألة الوظائف النحوية وعلاقتها بالعنصر الأثري في التراكيب الاستفهامية وكيف أن (م س) المفعول يمكن إسقاطه عنصراً أثرياً في البنية - س في التراكيب الاستفهامية.

208 - شومسكي 1986 - أ. ص 93.

الجملة "زيد ركب الفرس" مثلاً تنتقي مقولياً م س (الفرس) باعتباره إسقاطاً للمدخل المعجمي «ركب: ف [____ م س]» إلا أن هذا المدخل المعجمي لا ينص على أي شيء في ما يتعلق بالعلاقة بين الفعل "ركب" وبين م س "زيد" ولا بين الفعل وبين م س "الفرس" من الإمكانيات المتاحة لوصف هذه العلاقة، الصياغة المعتمدة في منطق المحمولات: ركب (زيد، الفرس). والتي تنص على العلاقة القائمة بين الفعل والمركبين الاسمين وهي علاقة بين محمول هو "ركب" وموضوعين اثنين هما "زيد" و"الفرس" والمحمولات بصفة عامة تختلف باعتبار عدد الموضوعات التي يستوجبها الحدث المدلول عليه بواسطتها وكما هو الشأن بالنسبة للمركبات الاسمية، الجمل (=الوحدات القضية⁽²⁰⁹⁾) أيضاً يمكن أن تتخذها بعض المحمولات موضوعاً لها، من أمثلة هذه المحمولات الفعل الانجليزي believe (والعربي ظن) في نحو "I believe he is here" هذه الجملة صورتها المنطقية المحمولى - الموضوعية: Believe (I, he is here) "الموضوع الاول م س والموضوع الثاني ج.

أن الموضوع الاساس الذي تعني به النظرية المحورية ليس هو تحديد الفروق بين الادوار المحورية المختلفة (المنفذ، الضحية، المتقبل، الهدف ... الخ) ولا الالفاظ المناسبة لتسميتها. النظرية المحورية يهتمها في المقام الاول من هذه الادوار وجودها ومساهمتها جزءاً اساسياً في بنية النحو. المداخل المعجمية اذن ليست مقيدة باعتبار معطيات الانتقاء المقولي فقط بل هي خاضعة ايضاً لمعطيات الانتقاء الدلالي⁽²¹⁰⁾ وهذا معناه ان هناك تزاوجاً في المداخل المعجمية بين القيود التركيبية والقيود الدلالية التي تفرضها الرؤوس على الإسقاطات. الفعل "احب" مثلاً يتخذ المدخل المعجمي التالي:

احب: ف [____ م س] < منفذ، متقبل > .

Like [____ NP] < agent, patient>

هذا المدخل المعجمي ينص على ان البنية - ع يجب ألا تتضمن فقط م س متأخراً عن الفعل وذلك لأن الجملة تستوجب دورين محورين اثنين.

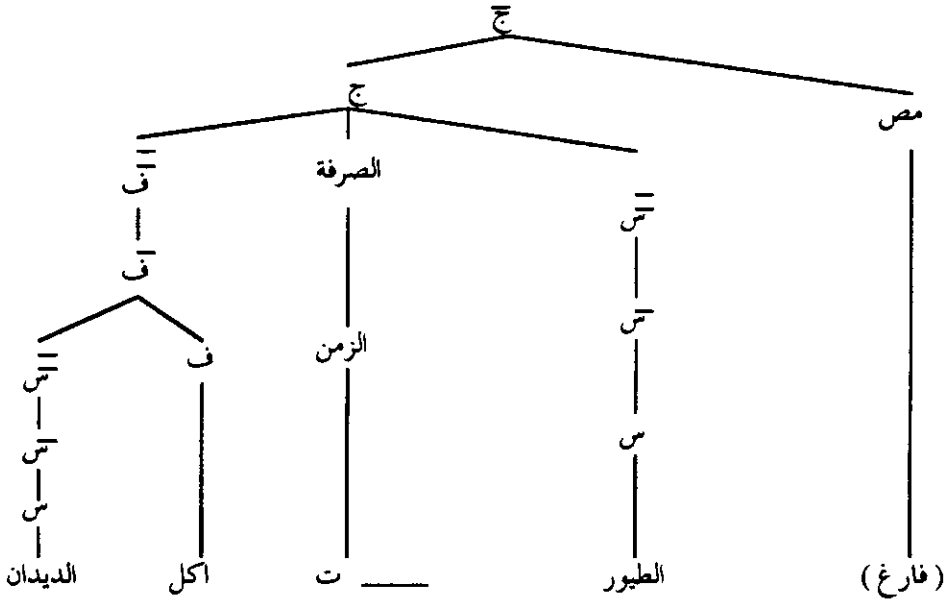
الجملة "احب زيد" لا يرجع لحنها الى كون الرأس الفعلي فيها لم يتخذ فضلة فقط ولكن الى كونها تفتقر الى أحد الدورين المحورين المنصوص عليهما في المدخل المعجمي كذلك.

ماهي مميزات او خصائص المواقع التي يمكن ان تسند اليها الادوار المحورية؟ وهل كل المواقع (غير الرؤوس طبعاً) صالحة لحمل الادوار المحورية؟.

يتميز في اطار النحو التوليدي في هذا الخصوص بين صنفين من المواقع المواقع الموضوعات⁽²¹¹⁾ والمواقع اللاموضوعات⁽²¹²⁾ الاولى تسند اليها الادوار المحورية والثانية لا.

الوظائف النحوية: الفاعل ومفعول الفعل ومفعول الحرف كلها وظائف تسند الى مواقع موضوعات لأنها لاتناسب الا الموضوعات (حسب التعريفات السابقة المشتقة من العلاقات الشجرية) لاجل ذلك فإن هذه المواقع الموضوعات يجب تعريفها انطلاقا من الوظائف النحوية؛ المدخل المعجمي لا يمكن ان يسند ادواره المحورية الا الى المواقع الموضوعات واما المواقع اللاموضوعات كالمواقع التي تشغلها المخصصات والمصدري⁽²¹³⁾ فلا تسند اليها الادوار المحورية.

- من الفروق الاساسية بين الانتقاء المقولي والانتقاء الدلالي ان واحدا من الادوار الدلالية التي يتضمنها المدخل المعجمي للفعل يسند خارج الإسقاط الأقصى لهذا الأخير. وبعبارة اخرى اذا كان الانتقاء المقولي للفعل لا يتوجه الا الى المكونات التي توجد داخل المركب الفعلي اي داخل الإسقاط الأقصى للفعل فإن الانتقاء الدلالي يتجاوز الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي ويقع على مكون من مكونات ج:



«المتفد» دور محوري خارجي⁽²¹⁴⁾ لانه خارج الإسقاط الأقصى للفعل (اي ف) والادوار المحورية الاخرى كالمقبل او الهدف ادوار داخلية⁽²¹⁵⁾ واقعة في مجال الإسقاط الأقصى للفعل.

A- position - 211

A- position - 212

Comp - 213

External θ - role - 214

Internal - 215

ان مبدأ الإسقاط ينحصر تطبيقه في الإسقاط الأقصى للرأس واسناد الادوار المحورية يتجاوز تطبيقه هذه المجال الإسقاطي الى مجال اوسع. هذا معناه ان مبدأ الإسقاط يحتاج الى تعديل يمكنه من تجاوز المجال الضيق الذي يفرضه الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي.

هذا التعديل يكمن في اضافة مبدأ آخر الى مبدأ الإسقاط هو مبدأ الإسقاط الموسع⁽²¹⁶⁾ الذي ينص على ان «الجملة تتخذ الفاعل وجوبا» والفاعل في هذا المبدأ مستعمل بالمعنى المحدد في التعريف الشجري للوظائف النحوية.

ان (و ن) الفاعل تختلف عن غيرها من المواقع الموضوعات في كونها يسند اليها الدور المحوري جوازا لا وجوبا. الفاعل في الجملتين الآتيتين مثلا (اي It , there) لا يحمل اي دور محوري:

There is a fly in my soup.

It seems that sarah has resigned.

(الضمائر التي من باب It , there تعرف باسم الضمائر الحشوية أو الزائدة⁽²¹⁷⁾)

الافعال التي من باب seem وان كانت تستوجب دورا محوريا واحدا على الاقل هو الدور الداخلي فإنها لا تسند دورا محوريا خارجيا . ان الاسناد المحوري الخارجي يختلف عن الاسناد المحوري الداخلي. هذا الاختلاف مرتبط بالاختلاف البنوي القائم بين الفاعل والمفعول. ولما لم يمكن الاسناد المحوري ضروريا بالنسبة للموقع الموضوع الفاعل وجب ان نزود التحليل بمفهوم آخر هو: الوسم المحوري للتمييز بين المواقع الموضوعات التي تسند إليها الادوار المحرية والمواقع الموضوعات التي لا تسند إليها هذه الادوار. الاولى توصف بكونها مواقع موسومة محوريا⁽²¹⁸⁾ والثانية بكونها غير موسومة محوريا.

وبكلمة جامعة نقول : كل الادوار المحورية تسند الى المواقع الموضوعات، والمواقع الموضوعات لا تحمل الادوار المحوريا وجوبا. (او الادوار المحورية تسند الى المواقع الموضوعات وجوبا، والمواقع الموضوعات تستند اليها الادوار المحورية جوازا).

ان التوافق والانسجام بين الانتقاء المقولي والانتقاء الدلالي محفوظ بواسطة المعيار المحوري⁽²¹⁹⁾ الذي نصه: «كل موضوع يحمل دورا محوريا وحيدا وكل دور محوري لا يسند الا الى موضوع وحيد».

216 - Extended projection principle (EPP) (شومسكي 1982 ص 19)

217 - Expletives

218 - marked - θ

219 - criterion - θ

من الاحكام التي تلزم عن هذا المعيار ان الموقع الموضوع لا يمكنه ان يحمل اكثر من دور محوري واحد في وقت واحد. فاذا اضفنا هذا المعيار الى مبدأ الإسقاط الموسع لزم عن ذلك أن الادوار المحورية المنصوص عليها في المدخل المعجمي يجب ان يكون لكل منها في البنية - ع موضوع يوازيه. ولما كان إسقاط الدور المحوري الخارجي ممكنا حسب هذا المبدأ دل ذلك على ان مجال الانتقاء الدلالي اوسع من مجال الانتقاء المقولي، وبعبارة اخرى: «الفضلات تتقوى مقوليا داخل الإسقاط الأقصى والموضوعات يجب وسمها محوريا لكن م س الفاعل لا يحتاج الى الوسم المحوري».

هذان المطلبان:

- كل موضوع لا يحمل الا دورا محوريا وحيدا.
 - والوسم المحوري يستلزم الانتقاء المقولي والعكس لا يصح.
- يجب استحضارهما في كل مراحل التحليل.

خاتمة:

1- نحمل ما تقدم في القول بأن مدخلا معجميا نحو:

Like [__NP] <agent , patient>

ينتقي دلاليا دورين محوريين يسندان الى موقعين موضوعين كل منهما وظيفة نحوية؛ الدور المحوري الداخلي يسند داخل الإسقاط الأقصى وهو هنا م ف والدور المحوري الخارجي (=المنفذ) يسند الى (ون) الفاعل خارج الإسقاط الأقصى.

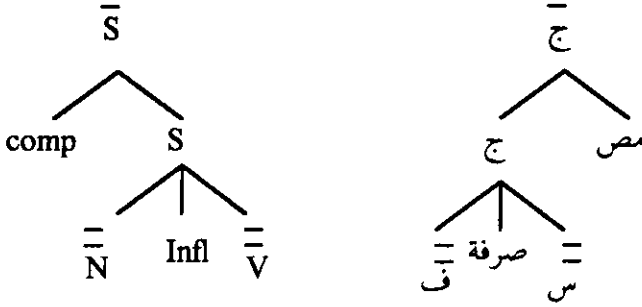
2 - بقي ان نشير الى ان الانتقاء المقولي يمكن الاستغناء عنه لأن الانتقاء الدلالي يتضمنه. فاذا كان كل دور محوري يتخذ مقولة تركيبية خاصة تحققه نحو (م س) او (ج) واذا كان كل موضوع يتخذ دورا محوريا واحدا يسند اليه فإن معنى ذلك ان الانتقاء المقولي نوع من الانتقاء الدلالي وان هذا الاخير يتضمن الاول او يستلزمه ضمنا.

توسيع نظرية م - خط

ان التنظيم الإسقاطي لبنية المركبات لم يتجاوز في التحليل السابق المقولات المعجمية الأربع الى المقولات غير المعجمية ج و ج̄ (S, S̄)؟ والسؤال المطروح في هذا الخصوص هو هل يجوز توسيع الخطاطة الإسقاطية لتشمل المكونات الجمالية؟⁽²²⁰⁾

220 - تفاصيل هذه المسألة مضت كما هو معلوم إلا أنها هنا تعاد - بحملة - لأهداف أخرى تناسب السياق الإشكالي الذي نحن بصددده وهو سياق «المسألة الوظيفية واشكال المزاجية بين الاعتبار الدلالي والاعتبار التركيبي» و«إشكال التعريف النحوي بين منطق النموذج التمكني السبويهي ومنطق النموذج الاسقاطي التوليدي».

سنبين في هذه الفقرة ان ج يمكن اعادة تأويلها باعتبارها إسقاطا للصفة و ج̄ باعتبارها إسقاطا للرأس المصدري⁽²²¹⁾. وقبل الدخول في تفاصيل التحليل الإسقاطي للمكونات الجمالية نذكر بالشكل الشجري الذي اعتمدناه آنفا في تحليل هذه المكونات:

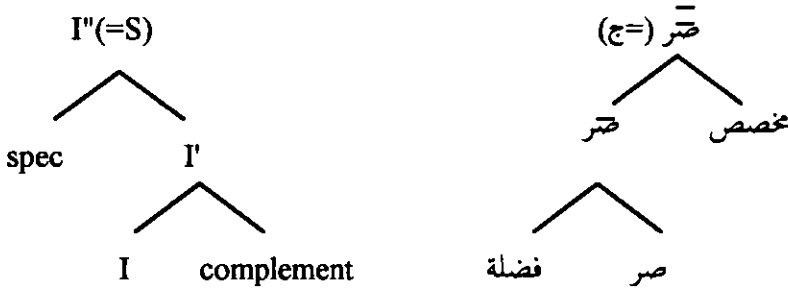


هذه البنية المركبة ليست منسجمة مع الخطاطة الإسقاطية العامة التي تنتظم باعتبارها بنية المركبات الاربعة. هناك شذوذ راجع الى كون (ج) ليست مقولة معجمية والى كونها لا تتخذ اكثر من خط واحد (- ج̄) وبالإضافة الى ذلك هناك شذوذ آخر نابع من كون comp (-الادوات المصدريّة) والصفة لا يتخذان إسقاطات مركبية.

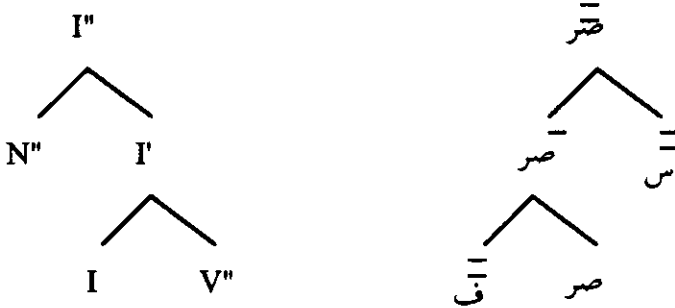
غاية الأمر ان بقاء المكونين الجمليين ج و ج̄ على هذا الوضع الشاذ بالنسبة الى مبادئ نظرية س - خط ليس مناسباً وان الحكمة تقتضي التفكير في تحليل جديد لهذين المكونين يكون منسجماً مع هذه المبادئ ولعل اقصر طريق الى هذا الهدف: بيان ان المكونين الجمليين ج و ج̄ كائنان مركبيان. وان كلا منهما بالتالي يتخذ رأساً خاصاً به وفضله ومخصصاً شأنهما في ذلك شأن باقي المركبات. وان هناك علاقة هرمية بينهما. وانهما بالتالي ينتظمان من الناحية البنيوية الداخلية على حسب ماتقتضيه مبادئ نظرية س - خط.

سنبين فيما يلي ان ج إسقاط للرأس الصرفي و ج̄ إسقاط للرأس المصدري:

أ- الصرفة عنصر مجرد يتكون من السمات الزمنية والتطابقية ويناسبه في نظرية س - خط ان يكون رأساً (كغيره من الرؤوس المقولية المعجمية مع فارق يكمن في كون الصرفة رأساً غير معجمي) والرأس كما هو معلوم يجب ان يتخذ مستويين إسقاطيين الإسقاط الأقصى والإسقاط الوسيط. الرأس الصرفي (-صر-) يتألف مع الفضلة لتكوين الإسقاط الاول (-صتر- Ī) وهذا الإسقاط يتألف مع المخصص لتكوين الإسقاط الأقصى (-صتر- Ī):



الإسقاط الصرفي الأقصى I'' يعرف بالركب الصرفي IP⁽²²²⁾ وهو معادل للمقولة (ج). الفضلة التي يتخذها الرأس الصرفي هي المركب الفعلي أي الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي (-ق)، والمخصص هو المركب الاسمي الفاعل أي الإسقاط الأقصى للرأس الاسمي الواقع تحت الإشراف المباشر للإسقاط الصرفي الأقصى:



ج اذن في تأويلها الجديد باعتبارها إسقاطا صرفيا أقصى أي صَر تنظم من الناحية الإسقاطية على نفس الشاكلة التي تنظم بها المركبات الاخرى الاربعة ذات الرؤوس المقولية المعجمية والفرق الوحيد الذي يميزها هو أن موقع المخصص حسب ماهو منصوح عليه في مبدأ الإسقاط الموسع في المركب الصرفي ليس اختياريا.

ب - اما فيما يتعلق ب ج (ج - خط) فإن الحل الذي يناسبها لكي تكون منسجمة في بنيتها مع مبادئ نظرية س - خط هو ان تعتبر إسقاطا أقصى للرأس المصدرى⁽²²³⁾ اي أن تنضاف هي الأخرى الى قائمة المركبات تحت عنوان المركب المصدرى⁽²²⁴⁾. ومركبيتها ستشفع لها بالتالي في ان تنظم بينها الداخلية حسب المستويات المنصوص عليها في الخطاطة الإسقاطية التي تنظم باعتبارها المركبات الاخرى:

الرأس المصدرى - مص (=C)

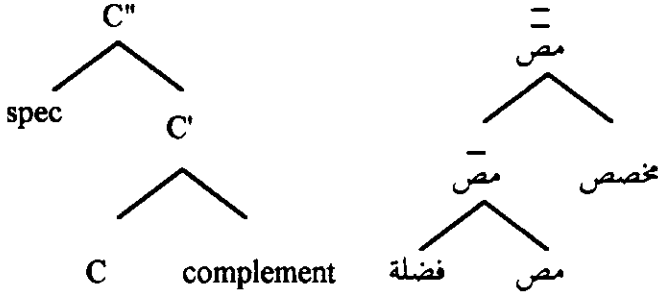
222 - (=Inflection phrase)

223 - Comp

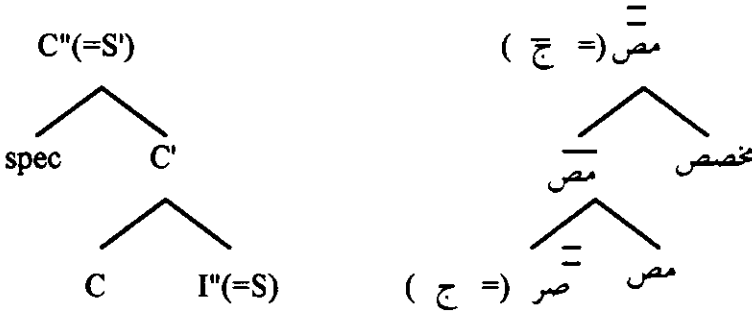
224 - "complement phrase (CP)

الإسقاط الاول - مص (C')

الإسقاط الأقصى - مص (C'')



السؤال المطروح الآن هو ماهي المكونات التي يناسبها ان تملأ هذه المواقع الثلاثة المنتظمة هرميا؟
الرؤوس المصدرية مص (C) لا إشكال فيها اذ تحققها الادوات المصدرية⁽²²⁵⁾ المعروفة اما المفضلة
التي يتخذها الرأس المصدرية فيناسبها ان تكون الإسقاط الصرفي الأقصى صر (I'') اي ج في
التحليل القديم. واما المخصص فترتبط به جملة من التفاصيل تؤجل الحديث عنها الى مناسبة اخرى
ونكتفي بالاشارة الى ان مخصص المركب المصدرية الغالب عليه ان يكون مص استفهاميا اي مركبا اسميا
يستقبل المكون الاستفهامي.



الانتقال من الرأس المصدرية مص (=C) الى غيره من مستويات الجملة اذن يتم وفقا للمبادئ
التي تقوم عليها الخطاطة الإسقاطية.

خاتمة :

قائمة المركبات تتسع الآن لستة مركبات اذن هي: تَ فَ حَ وَ صَ مَصْ.

الفكرة الاساسية التي كانت ثاوية وراء كل التحليل السابق هي: ان البنية التركيبية المعقدة في
اللغات البشرية يمكن اشتقاقها من عدد قليل من مبادئ س - خط ومن الاختيارات البراميرية وان
الجملة كيفما كان نوعها تتكون من مركبات تتقاسم نفس البنية الداخلية تماما كما هو الشأن

المتابعة التعليقية

« الإسقاط » و « التمكن »:

التعريف بين منطق النموذج التمكني ومنطق النموذج الإسقاطي

ان إسقاطية التصنيف في النحو التوليدي تعني ان نوعا من المقولات يصنف باعتبار الرأس وإسقاطاته، واذا كان هذا هكذا فإن تلك المقولة تتحدد من داخل النموذج الإسقاطي البنيوي (=الشجري). ان هذا النموذج حين يحدد عناصره ويفترض ان اللغة الطبيعية يجب ان تخضع له وتترتب باعتباره يتجه الى تمييز وحدات هذه اللغة من جهة الإسقاط الشجري فيعرف المركب بأنه المنتظم داخليا - بنيويا باعتبار المستويات الإسقاطية. وفي هذه الحالة لا يكون الانتظام باعتبار العلاقات الإسقاطية الرئاسية سببا في مركبية مقولة ما بل تكون المركبية العنصر الوحيد الذي يجعل المقولة فضاء إسقاطيا. وعليه فإن المركب الفعلي يكون فضاء إسقاطيا لأنه ليس رأسا مقوليا وليس العكس. بل ان مقولة المركب ذاتها تجد اساسها النظري في الانتظام الإسقاطي: المنتظم إسقاطيا من الوحدات هو المركب، هذه هي المرحلة الاولى في التصنيف وهي المرحلة المقولية اما المرحلة الثانية فهي ذكر اصناف الانتظام الإسقاطي وتلك الاصناف هي كون المركب يكون مخصصا او فضلا او ملحقا (=يمكن في ذلك كتتمكن الاسم في الاضافة والفاعلية والمفعولية) فيقوم بوظائف ويسند اسنادات مختلفة في الاماكن المخصصة لكل وظيفة. هذا هو منطق النموذج البنيوي الإسقاطي الرئاسي في النحو التوليدي⁽²²⁶⁾.

ان العلاقة التي قامت في هذا النموذج بين «المركب» والصفة الإسقاطية توازي العلاقة التي قامت في العملية العربية بين «الاسم» والصفة التمكنية سواء من ناحية الشكل ام من ناحية الوظيفة ام من حيث كون العلاقة كانت مناطا لقيام التناسق بين الاتجاه الدلالي والاتجاه البنيوي التركيبي لمعالجة تلك العلاقة خصوصا على مستوى التعاريف.

فاذا كان «المركب» في النحو التوليدي يجد أساسه النظري في النظام الإسقاطي اذ المنتظم إسقاطيا من الوحدات هو المركب فإن «الاسم» في النحو العربي يجد أساسه النظري في التمكن اذ المتمكن من الوحدات هو الاسم. واذا كانت هذه المرحلة المقولية تنزل في النظريتين منزلة المرحلة المقولية فإن المرحلة الثانية يمثلها ذكر لاصناف الإسقاط في النحو التوليدي وذكر لاصناف التمكن في النحو العربي.

226 - يراجع صنو هذا الكلام لكن عن مفهوم «التمكن» وعن دوره في تعريفات النظرية النحوية العربية القديمة في:

اما اصناف الإسقاط فهي:

الإسقاط الوسيط الأدنى (— الفضلة).

الإسقاط الوسيط الأعلى النسبي (— الملحق¹).

الإسقاط الوسيط الأعلى المطلق (— الملحق).

الإسقاط الأقصى (— المخصص).

وهذه الاصناف توازيها في العملية العربية اصناف التمكّن وهو: «كون الاسم يتمكّن في الاضافة والفاعلية والمفعولية فيقوم بوظائف ويسند إسنادات مختلفة في الاماكن المخصصة لكل وظيفة». هذا هو منطق النموذج الإسقاطي في النحو التوليدي ومنطق النموذج التمكّني في النحو العربي. ومما يقوي في نظرنا هذا التوازي بين النموذج التمكّني والنموذج الإسقاطي امران:

1- اولهما كون الوظائف التمكّنية (=الفاعلية والمفعولية والاضافة) عناوين وظيفية مستقلة عن الطبائع الاسنادية. المفعولية مثلا عنوان وظيفي مستقل عن طبيعته الاسنادية في الجملة. «من تلك الطبيعة الاسنادية اطلاقية المفعول ومعينه وحالتيه وتمييزيته». «ان الأمر يتعلق بتطبيع الاسم في الجملة من جهة المحل ذلك ان المفعولية، وان كانت باعتبارها معنى ، قائمة في المفاعيل الخمسة فإن هذه المفاعيل تختلف من الجهة الاسنادية لاختلاف شروطها العقدية و لاختلاف محالها العاملة».(227)

الوظائف الإسقاطية أيضا في النحو التوليدي (=المخصص، الفضلة، الملحق) هي عبارة عن عناوين وظيفية مستقلة عن الطبائع المقولية لرؤوس المركبات (كاستقلال المعاني الوظيفية الثلاثة في العملية العربية عن الطبائع الاسنادية)، فالفضلة مثلا عنوان وظيفي إسقاطي مستقل عن طبيعته الاسنادية في المركب. من تلك طبيعته الاسنادية فضلة الاسم، وفضلة الحرف، وفضلة الصفة وفضلة الفعل وفضلة الرأس الصرفي وفضلة الرأس المصدرية. الأمر يتعلق إذن بتطبيع الفضلة من جهة الموقع الإسقاطي ذلك ان الكينونة فضلة وان كانت معنى بنيويا قائما في الفضلات الست فإن هذه الفضلات تختلف من الجهة الاسنادية لاختلاف شروطها العقدية و لاختلاف فضاءاتها المركبية. فضلة المركب المصدرية مثلا يجب ان تكون مركبا صرفيا وفضلة المركب الصرفي يجب ان تكون مركبا فعليا، وفضلة المركب الفعلي يجب أن تكون إما مركبا اسميا وإما مركبا صرفيا الخ....

غاية الأمر ان الأمر الاول الذي يقوي التوازي من النموذج التمكيني والنموذج الإسقاطي استقلال المعاني الوظيفية عن اسنادها وعن شروطها العقدية. اي ان هناك فرقا بين المعنى الوظيفي وبين تحققه في اسم ما. هذا التحقق يجعل من الفاعل - في النموذجين - معنى إسناديا فهو في النحو التوليدي معنى يسند الى (م س) الذي يتنزل من صتر (=IP) منزلة المخصص.

"بهذا المعنى يجب ان يفهم « تعدد الوظائف الراجعة الى معنى واحد » في النموذجين الا أن وهنا فرقا يجب التنبيه اليه وهو ان: رجوع الوظائف الى معنى واحد يتم في النحو العربي عن طريق نظام الاصاله والفرعية بينما في النحو التوليدي يتم عن طريق الفصل التام بين النظام الصوري الثابت المتجرد عن الطبائع المقولية وبين متغيراته الجزئية.

2- الأمر الثاني الذي يقوي التوازي بين النموذجين التوليدي والإسقاطي هو ان فكرة: تعدد الوظائف التي ترجع الى معنى واحد، كانت المدخل في النموذجين الى ظهور الخلاف والتنافس بين الاتجاه الدلالي والاتجاه التركيبي البنيوي في تصور العلاقة بين الدلالة والتركيب واحسن من ذلك ان يقال ان الفكرة المذكورة (=تعدد الوظائف التي ترجع الى معنى واحد) كانت المدخل نحو ظهور التنافس بين التصور الدلالي والتصور البنيوي في تصور العلاقة بين النموذج التمكيني الصافي والنموذج الدلالي الاسنادي الوظيفي في النحو العربي وفي تصور العلاقة بين الموقف التركيبي والموقف الدلالي في النحو التوليدي. وفيما يلي تفاصيل هذه الموازنة:

هناك فرق في النحو التوليدي كما قلنا سابقا بين المعاني البنيوية (الفضلة، الملحق، المخصص) وبين تحققها في عنصر مركبي ما. هذا التحقق يجعل من الفاعل معنى اسناديا لأنه ليس إلامتغيرا عقديا إسناديا لصورة بنيوية مشتركة بين جميع المركبات يمثلها المخصص. بهذا المعنى يجب ان نفهم تعدد الوظائف الراجعة الى معنى واحد. المكون الاستفهامي والفاعلي والصور الكلي والمضاف إليه الخ... وظائف مختلفة ترجع الى معنى بنيوي واحد هو المخصص (الفاعل مخصص المركب الصرفي والمكون الاستفهامي مخصص المركب المصدرى والصور الكلي مخصص المركب الفعلي الخ...) ولئن كانت الوظائف المتعددة ترجع الى معنى واحد عن طريق الاصاله والفرعية فإنها في مقام واحد من حيث كونها متغيرات لشكل بنيوي واحد هو الشكل (42). «الفاعلية» مثلا ليست معنى من تلك المعاني البنيوية. ان فيها معنى «المخصص» ولكن كون المركب الاسمي فاعلا يكون مفهوما اسناديا له شروطه (=الكينونة تحت الاشراف المباشر للإسقاط الصرفي الأقصى ومواخاة الإسقاط الصرفي الوسيط الخ...) هذا الاقصاء للفاعلية في نسق التمثيلات التوليدية من حيز المعاني البنيوية واعتبارها مفهوما اسناديا جار على منهاج النحاة العرب في الفصل بين المعاني الإعرابية العامة وتحققها في الاسماء المتشخصة

والمتمعنة⁽²²⁸⁾. ومن امثلة هذا الفصل اعتبارهم ان الحالية مثلا « ليس معنى من المعاني الإعرابية: ان فيها معنى المفعولية بالإلحاق ولكن كون الاسم حالا يكون مفهوما اسناديا له شروطه »⁽²²⁹⁾.

ولئن كان النحوي العربي في فصله بين المعاني الإعرابية وصورها الاسنادية يتصرف في حدود الفصل بين مستويي العاملة والاسناد⁽²³⁰⁾ فإن النحوي التوليدي في فصله بين المعاني البنيوية وبين صورها المختلفة باختلاف ملابسات كل مركب يتصرف أيضا في حدود الفصل بين مستويين:

- المستوى الإسقاطي البنيوي وفي هذا المستوى: الرأس وإسقاطاته يجعلان لكل عنصر معنى بنيويا محدا.

- والمستوى الاسنادي الذي تحدد فيه الطبيعة الاسنادية لتلك المعاني البنيوية في الجملة او في المركب. والتي يذكرها النحاة التوليديون في سياق الحديث عن كل باب من الابواب التركيبية: وقد ذكرنا سابقا ان من هذه الطبيعة الاسنادية فاعلية المخصص واستفهاميته وسوريته الخ... فالمخصص اذن معنى بنيوي قائم في المركبات الستة الا ان المخصصات في هذه المركبات تختلف من الجهة الاسنادية لاختلاف شروطها العقدية وملابساتها المركبية العينية.

التعاريف وقضية المزوجة بين المعايير والاعتبارات التركيبية - البنيوية

تعريف المقولات والوظائف «تمكنيا» في النحو العربي يرادفه تعريفها إسقاطيا في النحو التوليدي ومما يقوي هذا الترادف ارتباط التعريفين معا بمشكلة المزوجة بين الاعتبارات الدلالية والاعتبارات التركيبية في «التعريف». فالمزوجة بين الاعتبارات الدلالية والعاملية في تعريف المقولات في النحو العربي تشبهها المزوجة بين الاعتبارات المحورية والاعتبارات البنيوية في النحو التوليدي. ونشير هنا الى ان الخلاف الذي اشتهر في تاريخ النظرية النحوية العربية بين الدلالين والعاملين يوازيه في النحو التوليدي خلاف يشبهه بين الاتجاه الدلالي والاتجاه التركيبي في تنظيم النحو. ويقوي هذا الشبه الكيفية التي تطور بها هذا الخلاف في كل من النحويين. فكما ان النحو العربي بدأ في صيغته المبكرة: السيبويه والخليلية عامليا تمكنيا لفظيا صرفا ثم تغافل بعد نحاة الجيل الاول عن النموذج العاملي وظهر فيه التيار الدلالي « وانتهج النموذج الوظيفي مع البحث في خصوص هذا النموذج الأخير عن اسس

228 - جاء في "التصاوير الزمخشيرية": « الفاعلية حين تدل عليها الحركة الإعرابية فإن الاسم يصبح فاعلا اي ان الاسم يصبح فاعلا باتصاله بذلك المعنى. اذن هناك فرق بين معنى الفاعلية وتحقيقه في اسم ما ».

229 - "التصاوير الزمخشيرية".

230 - في المستوى العاملي العامل يؤثر احد المعاني الثلاثة الاساسية واما في المستوى الاسنادي فلان اعتبارات العقد والتركيب تحدد الشروط الاسنادية التي تتلعب بالمعنى الإعرابي الذي يؤثره العامل « من هذه الطبيعة الاسنادية اطلاقية المفعول ومعنيته وحالته وتمييزته الخ... »

نظرية جديدة توزيعية ودلالية في الوقت ذاته»⁽²³¹⁾ وهو نموذج «لم يدرك المرامي البعيدة للمنظومة السيبويهية وكان يقوم على فكرة تقضي بضرورة استيراد التعاريف من خارج النسق النحوي لا من داخله» كذلك الشأن في النحو التوليدي المعاصر الذي بدأ في صيغته البكر (= «البنيات التركيبية») متجردا و متمحضا للبنية التركيبية صافيا من الشوائب الدلالية ثم ظهرت الإشكالات: الدلالي باعتباره مرجعا أساسيا تحكم في كل الصيغ النمذجية التي ظهر بها النموذج التوليدي وقد تدرج النحو التوليدي في التأثير بالتصور الدلالي في تنظيم النحو الى ان صار المستوى الدلالي جزءا من النموذج يؤثر بقوة في المستوى التركيبية: وقد ظهرت فكرة اللجوء الى المفاهيم الدلالية والعلائق المحورية باعتبارها مرجعا لا بد منه لتنظيم المعجم ولربط العلاقة بين الدلالة والتركيب. ان الذين أخلصوا للاتجاه العاملي الصافي في النحو العربي لم يسلموا كما هو معلوم من التأثير بالحملة الدلالية الشديدة التي لقيها سيبويه في القرن الثالث والرابع والتي كانت تمثل الاتجاه الدلالي او الوظيفي في النحو العربي . من هؤلاء مثالا: صاحب "المفصل" جار الله الزمخشري.

الزمخشري كما هو معلوم لم يخالف النموذج العاملي في منطقته التمكينية الاساسي⁽²³²⁾ ولكنه «يدخل من العناصر الجديدة في كلامه ما يذهب بجوهر النموذج العاملي ويسقطه في التناقض النظري وذلك واضح في تعريف الزمخشري للاسم بأنه (مادل على حدث ولم يقترن بزمان) هذا التعريف يغفل المقدمات التمكينية ويمثل مقدمة جديدة دلالية قادت تحاليل كثير من النحاة. التمكن في هذا التعريف الدلالي يتخلى عن دوره التعريفي ليصبح وصفا من أوصاف الاسم لاغير. بينما كان يمثل في كتاب "سيبويه" التعريف الأول والاخير للاسم وهذه عادة لحقت النحاة من القرن الثالث فزاجوا بين المعايير الدلالية والعاملية في التعريفات المقولية وفي دراسة المعاني الإعرابية. لهذا فإن النحوي الذي يعرف الاسم دلاليا يسهل عليه أن يعرف الفاعل بأنه الذي فعل الفعل والمفعول بأنه الذي وقع عليه الفعل. وهذا كثير في أعمال النحاة الدلالين. التمكن الذي كان أساسا للتصنيف المعمولي يصبح وصفا عند الدلالين. ونضيف هنا أنه يصبح خاصة من خواص الاسم ومعنى من معانيه المقولية [وباللغة التوليدية جزءا من مدخلها المعجمي] والتي يمكن تربيتها مع الجنس والعلمية الخ...

"Grammaire et Coranité" V°2 - 231

232 - « مقولة الاسم تجدد اساسها النظري في التمكن. التمكن من الوحدات هو الاسم » و« اصناف التمكن هي الفاعلية المفعولية والاضافة » و« الاسم في تمكنه يقوم بوظائف ويسند إسنادات مختلفة في الاماكن المخصصة لكل وظيفة هذا هو منطق النموذج العاملي » [راجع التفاصيل في "التساوير الزمخشرية"].

"Grammaire et Coranité" N°2

ابن يعيش يذكر السبب الذي كان الاسم من اجله لا يجزم فيذكر انه التمكن بينما كان لا يجب ان يثير مثل هذا السؤال لأن الامتناع من الجزمية عنصر من عناصر التمكن».

إن ما فعله الزرخشري في المزاجية بين المعايير الدلالية والعملية في التعريفات المقولية وفي دراسة المعاني الإعرابية يشبه تماما ما فعله شومسكي في المزاجية بين النظرية المحورية ونظرية س - خط في نحو العملية والربط، لتحديد البنية المركبة. فقد أدخل التوليديون في كلامهم ما ذهب بصفاء مذهبهم القديم الذي كان يقوم على مبدأ «استقلال التركيب»⁽²³³⁾ وأصبح القول بهذا المبدأ ضربا من التناقض.

لقد مرت العلاقة بين التركيب والدلالة في النحو التوليدي بثلاث مراحل اساسية:

• مرحلة الاستقلال الفعلي للتركيب عن الدلالة وهي مرحلة "البنيات التركيبية" التي تمثل الوجه المتطرف لفكرة استقلال التركيب.

• مرحلة المزاجية بين الدلالة والتركيب. وهذه المرحلة توزعتها مرحلتان اثنتان:

- المرحلة الوسيطة ("المظاهر" وما بعدها بقليل) والتي كان دور الدلالة فيها يقتصر على التغطية التأويلية لما ينتجه التركيب من بنيات.

- المرحلة النهائية: التي أصبح فيها القول باستقلال التركيب ضربا من التناقض كما قلنا لأن الدلالة أصبحت تحيط بالنحو من جهته التأسيسية والتأويلية. الاولى ممثلة في «البنية المحورية» والثانية ممثلة في «الصورة المنطقية»:

ونكتفي هنا بالإشارة الى مظهرين اثنين من مظاهر الاحاطة التأسيسية المذكورة أما التأويلية فإن شيوعها وذيوعها الطويل يغني عن مؤونة التمثيل لها في هذا السياق: فالبنية المكونية كما مر بنا تشتق من البنية المحورية: هذه الاخيرة هي التي تحدد العناصر التي تقوم بها البنية المكونية. وذلك واضح من تعريف المركبات الاسمية في المعجم (-المستوى المحوري) بكونها ذوات او موضوعات دلالية تربطها بالمحمولات علاقات دلالية محورية محددة. وهذه العلاقات على أساسها تتحدد العلاقات البنيوية. هذه التعريفات تمثل مقدمة دلالية قادت التحليل التوليدي.

ان المركبية وابعادها الإسقاطية - البنيوية في هذه التعريفات الدلالية المحورية تتخلى عن دورها التعريفي الذي اشتهرت به في القواعد المركبية لتصبح وصفا من اوصاف المكون لاغير فقد مر بنا ان الموضوعات في الشبكة المحورية تقترن بعناوينها المقولية التي تتحقق بها في البنية المكونية كجزء من تعريفها الدلالي بينما كانت هذه المركبية تمثل في «البنيات التركيبية» التعريف الاول والاخير.

ان هذا الاتجاه في تصور وتنظيم النحو مبني على فكرة المزاوجة بين المعايير الدلالية والمعايير البنيوية التركيبية في التعريفات المقولية الاساسية وفي دراسة المعاني البنيوية⁽²³⁴⁾ لهذا فإن النحوي التوليدي الذي يعرف الاسم دلاليا في المستوى المحوري يسهل عليه أن يعرف المعاني التركيبية (=الفاعل والمفعول) انطلاقا من سلمية الأدوار الدلالية: إن من المسائل الأساسية التي اشتغل بها النحوي التوليدي مسألة الربط بين الذوات الدلالية والذوات التركيبية⁽²³⁵⁾.

هناك اسئلة كثيرة ارتبطت بهذا الاشكال منها مثلا: لماذا الفاعل في (ضرب زيد خالدا) لا يناسبه ان يكون الا منفذا والمفعول ضحية او متقبلا. ولا يجوز العكس. اي لماذا الربط بين الدلالي والتركيبى الوظيفي اتخذ هذا الاتجاه في المثال المذكور ولم يجر فيه العكس؟.

في سياق الاجابة عن هذا الضرب من الاسئلة افترض وجود سلمية للدوار الدلالية⁽²³⁶⁾ بها تهتدي مسطرة اسناد الوظائف النحوية الى الوظائف الدلالية⁽²³⁷⁾.

234 - يكفينا هنا الانتباه الى الكيفية التي يتم بها تنظيم المدخل المعجمية وهي قائمة على المزاوجة بين المعلومات المقولية والمعلومات النحوية : مثال لقي: ف [____ م س] «منفذ ، محور».

وهناك التصور الذي يدعو الى التخلي عن التخصيص المقولي التفريعي لأنه مشمول في التخصيص المحوري.

235 - هذا الاشكال انبثق في الحقيقة عن هم أساسي من المهموم التي اشتغل بها النحو التوليدي وهو النظر في السبل التي يمكن اعتمادها في تنظيم المعجم والتفادي في ذلك اسباب الخشو في تمثيل المعلومات المعجمية والذي ينتج عن تمثيل نفس المعلومات في المكون التركيبى والمكون المعجمي.

المقدمة التي كانت ثابرة وراء هذا الاشتغال هي ان التحليل الدلالي للأوضاع التي تصفها المحمولات يمكن من تحديد الادوار الدلالية التي تعكس البنية التصورية للوحدات المعجمية.

Semantic Roles Hierarchy - 236

237 - انظر:

- Kiparsky, (1985) "Morphologie and Grammatical Relations"

يقيم هذا النحوي تميزا بين نوعين من الربط:

أ - الربط النحوي (Grammatical linking) ويتم بواسطته ربط الفاعل والمفعول (=الموضوعات) بالمحمول. ومن أدوات الربط النحوي الإعراب والتطابق والرتبة.

ب - الربط الدلالي ويتم بواسطة ربط الموضوعات بالمحمول بوسائل ربطية مخالفة لوسائل الربط النحوي كالحروف والإعراب غير المعمول فيه. ويختلف هذا الإعراب عن سابقه المعتمد في الربط النحوي في أن هذا الأخير لا يكون معمولا فيه وهذا الفرق مرتبط بنوع الموضوعات المستهدف بالربط في كل من الحالتين النحوية والدلالية: (الموضوعات المربوطة نحويا يجب ان تكون حدودا (terms) بينما المربوطة دلاليا لا تكون كذلك. هذا وان المقصود بالرتبة، المذكورة في قائمة الروابط النحوية، الرتبة التي تستوجبها البنية الشجرية.

الادوار الدلالية اذن هي الاولى ثم تسند اليها الوظائف النحوية. والوظائف النحوية كما هو معلوم مفاهيم مشتقة من العلاقات الشجرية وذلك مظهر من مظاهر مبلغ تحكم الدلالة في التركيب وأسبقيتها في الرتبة النمذجية بالنسبة اليه وهذا ما قصدناه عندما قلنا آنفا ان من مظاهر الاحاطة التأسيسية للدلالة بالتركيب ترتيب النموذج على مقدمة ان البنية المحورية هي التي توجه البنية المكونية.

غاية الأمر أن النحو العربي الذي عرّف الاسم دلاليا على جهة الانقلاب على النموذج العملي التمكيني الصافي سهل عليه تعريف الفاعل بأنه الذي فعل الفعل (=المنفذ) والمفعول بأنه الذي وقع عليه فعل الفاعل (=المتقبل، الضحية، المعاني). هذا الاتجاه الدلالي الذي شاع في أعمال النحاة العرب الدلالين والذي اصبح بموجبه التمكن - الذي كان أساسا للتصنيف المعمولي عند التمكنيين - وصفا تابعا للتعريف الدلالي كما مثلنا عند ابن يعيش، هو نفسه وبعينه الذي نلاحظه في الاتجاه الدلالي الذي شاع في النحو التوليدي والذي اصبح بموجبه الاعتبار المكوني البنيوي النحوي الصافي مشتقا من البنية المحورية او على الاقل مرتبا من الناحية النمذجية بعد مستوى العلاقات الدلالية.

هناك تشابه آخر بين النحويين العربي والتوليدي في الكيفية التي تفاعل بها التنافس بين التيار النحوي الصافي والتيار الدلالي. « ان التيار العملي الصافي لم يندحر ومثله ابن درستويه من القرن الرابع خير تمثيل. فإن الإعراب عنده ليس علما على معنى ولكنه حركة تحدث بأثر العامل ليس إلا وتبطل ببطلانه. وهذا يعني انه يفصل بين مستوى المعاني الوظيفية =الاسنادية ومستوى العمل ويجعل هذا المستوى الأخير ميزانا محضا»⁽²³⁸⁾.

هذا السلوك النظري يمثله في نظرية العاملية والربط تشكيكها الضمني في ضرورة اللجوء الى جوهر الادوار الدلالية اي اللجوء الى دلالتها، واكتفاؤها بابرار جوانبها الصورية التركيبية. ولئن كان هذا التشكيك محاولة للتخلص من وطأة الحملة الدلالية على الاتجاه التركيبي الصافي فإن المقدمة التي اسست هذا التوجه التشكيكي مقدمة تنص على ان العلاقات الشجرية كافية لاستخلاص العلاقات الدلالية هذه المقدمة لا معنى لها بالنسبة الى ماتقدم الا امر واحد وهو اعادة الاعتبار لتأسيسية التركيب. فالادوار الدلالية بموجب هذه المقدمة ليست عناصر اولى كما في النماذج الدلالية الصافية ولكنها معرفة شجريا اي انها مشتقة ومستخلصة من التركيب.

ان الموقف التمثيلي التوليدي في هذا الخصوص موقف شجري تركيبي محض مبني على مقدمة اخرى تنص على ان جميع اللغات تنتظم بنيتها وفق الهندسة الشجرية. وفي سياق الحملة الدلالية التي تطارد هذا الضرب من المواقف التركيبية والتي رأينا جملة من امثلتها في النحو العربي، الموقف التوليدي

المذكور والمبني على مطلقة الشجرية نافسته في هذا الخصوص نماذج تمثيلية أخرى⁽²³⁹⁾ تقوم على مقدمتين هما:

• أولية الادوار الدلالية لا اشتقاقيتها من التركيب.

• نسبية الشجرية.

وهذه النسبية معناها ان هناك: لغات شجرية تتحدد فيها العلاقات الوظيفية والعلاقات المحورية باعتبارها معطيات للبنية التركيبية. ولغات غير شجرية او يَبْنَى بَيْنَ: تتمتع بنيتها عن التحليل الشجري التلقائي (كاللغات الاسترالية والهندية الامريكية).

ان الصيغة الزمخشريّة ومن جرى على منهاجها من النحاة في تنظيم مستويات النحو تكاد تمثل بالنسبة الى الصراع الذي احتدم بين «العاملية» و«الدلالية»، صيغة توفيقية بين الاتجاهين اذ يمتاز مذهب الزمخشري في هذا الخصوص بالربط بين المستويين: مستوى المعاني الوظيفية والاسنادية ومستوى العمل عن طريق المعنى. «وجعل المعمولية معنى في الاسم يتحول الى معاني وظيفية (=الفاعلية، المفعولية الاضافية) تتحدد في الاسناد...»⁽²⁴⁰⁾. هذه الصيغة الزمخشريّة وان حاولت الجمع بين المستويين فإنها في ذلك كانت حائرة بين معقولة التحليل الدلالي وبين «اللفظانية» المذكورة في تعريف النحو بكونه «صناعة لفظية». وهي حيرة بين منطقتين، منطق النموذج العاملي وهو منطق تمكيني ومنطق النموذج

239 - الاشارة هنا الى اعمال كُروبر 1965-1967 1976 وفيلمور 1965 و 1968 1971 الخ... في اطار ما اشتهر بنماذج الدلالة المعجمية التي اشتغلت بموضوع الادوار الدلالية التي تتدخل بقوة في تنظيم المعجم وفي ربط العلاقة بين الدلالة والتركيب أما الاول (=كُروبر) فقد عُرف بافتراض اشتهر بالافتراض المحلي او المقاربة المحورية والثاني (=فيلمور) فقد اشتهر بنظرية «نحو الاحوال» والفرق بين الافتراض المحلي ونحو الاحوال ان الاول انطلق من "الحركة" motion و"الحلول" location باعتبارهما المرجع الاساس في تصنيف المحمولات وتنظيم بنياتها المحورية اما الثاني فلم تحظ عنده افعال الحركة والحلول باهمية خاصة دون غيرها من الافعال ولكنه انطلق من مفهوم "الحالة" case باعتباره مفهوما اول (primitif) يمكن من تحديد نسق الاحوال بواسطة وسيلتين بينهما تكامل واضح:

- وسيلة دلالية: تتمثل في تحديد طبقات طبيعية تحديدا مرجعه الاساس الكيفية التي يتصور بها الحالات (=states) والاحداث (events).

- وسيلة نحوية تركيبية: تتمثل في النظر في الفروق النحوية الذي تكتنف سلوك المركبات.

هذا ويفترض فيلمور ان "نسق الاحوال" نسق كلي ولا تختلف اللغات الا في الكيفية التي تتحقق بها. وان كان الغالب على اللغات هو التشابه التحقيقي في هذا الخصوص.

240 - راجع التفاصيل في: - "التساوير الزمخشريّة".

الدلالي الذي يستوجب ادخال عناصر جديدة في تعريف المقولات تذهب بجوهر النموذج العاملي وتسقطه في التناقض.

وهذه الصيغة الزمخشري في الجمع بين المستويين تشبه الصيغة الشموسكوية في ذلك فاذا كان الزمخشري قد ربط بين المستوى العاملي ومستوى المعاني الوظيفية والاسنادية عن طريق المعنى اذ جعل المعمولية (=التمكن) في الاسم معنى يتحول الى معان وظيفية تتحدد في الاسناد، فإن شومسكي جعل «المركبة» - وهي عندنا مرادفة في وظيفتها داخل النظرية التوليدية لوظيفة «المعمولية والتمكن» في النحو العربي - معنى في المكون يتحول الى معناه وظيفية (=الفضلة، الملحق، المخصص) تتحدد في الاسناد واذا اردنا ان نترجم اللغة التوليدية في هذا الخصوص الى اللغة التمكينية قلنا ان «التمكن» من الوحدات هو «المركب» لانه هو الذي يتقلب في المواقع (=يكون مخصصا وفضلة وملحقا). وباختصار شديد يهمننا من كل ما تقدم أمران اساسيان هما:

1- التشابه بين النحوين في قيامهما على مقدمة : اشتقاقية الوظائف النحوية وأولية النظام البنيوي (الممثل بالشكل الإسقاطي في النحو التوليدي وبالشكل التمكيني في النحو العربي) فالفاعلية والمفعولية وظائف مشتقة من الأشكال البنيوية الاساسية كما جاء في التحليل التوليدي الذي ترجمناه الى العربية فهي ليست مفاهيم اولية وذلك لأنها تتحدد باعتبار المعطيات الشجرية البنيوية الثابتة، وفي النظرية النحوية العربية ايضا الفاعلية والابتداء والمفعولية مفاهيم وظيفية طارئة على علاقات بنيوية محددة سلفا انطلاقا من القوائم التصنيفية التمكينية (=اذ ليست تلك المفاهيم الا اصنافا للتمكن).

2- ترتيب المركبات وتنظيمها في النحو التوليدي باعتبار المعاني البنيوية، وتنظيم العناصر في النحو العربي باعتبار المعاني الإعرابية العاملة غلب عليه في التحاليل الدلالية العربية والتوليدية الاهتمام بالشروط العقدية لدرجة استقلال المستوى العقدي عن المستوى البنيوي.

المستوى العقدي يمثل في النحو التوليدي:

أ- المستوى الذي تتدخل فيه المداخل المعجمية لتحديد البنية المركبة (=التركيبية)

ب - والمستوى الذي يرتبط فيه إسناد الوظائف النحوية بسلمية الادوار الدلالية.

ج - والمستوى الذي تتدخل فيه مبادئ النظرية المحورية لضبط هذا السلوك التوزيعي او ذاك من سلوكات المستوى البنيوي.

المسألة الرابعة: «الشبه» و «التقريب» بين:

- الابعاد العاملة.
 - والابعاد البنيوية.
- (بين النموذج التمكني السيويهي والنموذج الإسقاطي التوليدي)

ان المعنى البنيوي الذي يجره «الإسقاط» في النحو التوليدي لا يتجاوز المعاني الثلاثة: «المخصص» و«الفضلة» و«الملحق». وفي النحو العربي المعنى الإعرابي الذي يجره العامل لا يتجاوز المعاني الثلاثة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة. هذه المعاني وتلك هي المعاني الكبرى التي تندرج تحتها في النظريتين كل المعاني الباقية.

ترتيب القوائم الوظيفية في النحو العربي تم على أساس الشبه والتقارب في الابعاد العاملة وفي النحو التوليدي تم على أساس التشابه الصوري في الابعاد البنيوية : المضاف اليه والمفعول مثلاً ينتميان الى نفس القائمة وهي قائمة الفضلة لأن البعد البنيوي فيهما واحد هو:

- مجاورة الرأس المقولي (أو مؤاخاته).

- والوقوع تحت الإشراف المباشر للإسقاط الوسيط الأدنى.

الا انها (أي القوائم الوظيفية والأبعاد العاملة) في النحو العربي ترتبت على أساس مقياس «الاصالة» و«الإلحاق» وفي النحو التوليدي لم ترتب هذا الترتيب لأن النظر كان مصروفاً ليس الى علاقات الشبه العمودية بين الوظائف ولكن الى علاقات الشبه البنيوي والتي كانت في هذا النحو المقدمة إلى بناء الشكل الإسقاطي الموحد الذي تنزل منه الوظائف المختلفة منزلة الصور الجزئية من ضابطها الصوري الكلي.

ان الغاية كانت واحدة في النموذجين النحويين العربي والتوليدي وطبيعة هذه الغاية تستوجب ان تمر في التحقق عبر مرحلتين انجز النحوي العربي الاولى منها والتوليدي الثانية منها. والواقع ان هذه المرحلة الثانية جزء مما يسمح به من نتائج، النسق الصوري المؤسس للعاملية العربية خصوصاً في مقدمته⁽²⁴¹⁾ التي تنص على ان المعاني العاملة يجب ان تكون مستقلة عن الطبائع المقولية للعناصر وان النظام يحدث في المستوى العاملي وليس في المستوى المقولي اي في المستوى الذي تكون فيه البنية العاملة متجردة متعالية عن الاعراض المتشخصة وعن الاعيان المتمقولة كتجرد الشكل الإسقاطي (42) وتعالیه عنها.

الارجاع التمكيني والارجاع الإسقاطي على أساس معيار الشبه والقراءة.

لقد وصف الزمخشري منزلة المبتدأ والخبر وخبر ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس، من الفاعل بأنها إلحاق «على سبيل التشبيه والتقريب»⁽²⁴²⁾ ومعنى ذلك ان «معنى الفاعلية ترتبط به قائمة أصلية وحيدة العضو وقائمة فرعية متعددة الاعضاء وهؤلاء الاعضاء يشبهون ذلك العضو الوحيد ويقتربون منه»⁽²⁴³⁾.

ماهو معنى هذا الاقتراب وذلك الشبه؟

إن ملاحظة هذا الضرب من العلاقات، المذكورة في كلام الزمخشري، هي الآلة الاساسية التي اعتمدت في النحو التوليدي لبناء الشكل الإسقاطي العام (42): «الفضلة» مثلاً معنى بنيوي يخلقه الإسقاط الوسيط الأدنى، و«الملحق» معنى بنيوي يخلقه الإسقاط الوسيط الأعلى النسي اوباطلاق، و«المخصص» معنى بنيوي يخلقه الإسقاط الأقصى: ولما كان كل مركب يتكون من الناحية البنيوية من رأس وفضلة ومخصص دل ذلك على ان الشبه والتقارب بين المركبات متصلان بطريقة الانتظام الإسقاطي. المفعول به والمضاف اليه مثلاً ينتميان الى قائمة واحدة والجامع بينهما الشبه والتقارب البنيوي اي ان كلا منهما يمثلان نفس البعد البنيوي وهو الفضلة الواقعة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الوسيط الأدنى والفرق بينهما فرق في مقولة هذا الإسقاط فهي \bar{V} بالنسبة للمفعولية وهو \bar{N} بالنسبة للاضافة، وهذا عندي من اوضح المظاهر التي تبرز مقدمة استقلال النظام البنيوي الصوري عن المقولات في النحو التوليدي.

ان البحث في النحو العربي عن «الشبه والقربى» بين «الفاعل» و«الملحقات به» من المرفوعات وتحديدَهما في طريقة التأثير العاملي اي في البعد البنيوي⁽²⁴⁴⁾ يرادفه في منطقة العام البحث في النحو التوليدي عن «التشابه» بين مخصصات المركبات المختلفة وتحديدَها في البعد البنيوي المذكور. فالمخصصات جميعاً تتشابه وتتقارب في مقامها (-بعدها) البنيوي وهو:

- مؤاخاة الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق.

- الكينونة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الأقصى.

242 - ابن يعيش 1/71.

243 - "التصاوير الزمخشريّة".

244 - «شبه الفاعل بالملحقات يعني ان حدوث معنى الفاعلية فيه يشبه حدوث معنى الملحقات في الملحقات» وهذا معناه ان الشبه عاملي «اي ان البعد العاملي في الفاعل هو الأصل الذي انطلقت واشتقت منه الابعاد العاملية الاخرى» [المرجع السابق].

«البعد البنيوي» في «المخصصات» واحد. ولا يتقدم البعد البنيوي في أحدها باعتباره أصلاً تشتق منه الأبعاد النبوية الأخرى. وهذا هو معنى قولنا آنفاً انه لم تكن الحاجة في النحو التوليدي الى ترتيب الابعاد النبوية باعتبار الأصالة والإلحاق لأن الغاية كانت هي بناء شكل صوري عام يكون أصلاً يتنزل من الكل منزلة الكليات من صورها الجزئية. والفرق بين النحوين العربي والتوليدي في هذا الخصوص هو ان الاول وقف عند علاقات الاصالة والإلحاق الثاني تجاوز اقرار هذه العلاقات ووظفها في بناء شكل بنيوي عام يتقدم باعتباره أصلاً لكل الصور الجزئية في هذا الباب. بل لعل من المناسب ان يقال في هذا السياق ان النحوي التوليدي بدأ من حيث انتهى النحوي العربي. لكن ههنا سؤالاً يجب ان يطرح وهو سؤال عن الوظيفة التي يقوم بها الشكل البنيوي التوليدي، والمتمثلة في كونه يتقدم باعتباره أصلاً لصور جزئية لا ترتب مبدئياً باعتبار الاصالة والإلحاق، هل تشبه الوظيفة التي تقوم بها المقدمة التمكينية في نظام التمثيلات النحوية العربية، خصوصاً إذا تذكرنا ان الوظائف (=الفاعلية والمفعولية والاضافة) في هذا النحو ترجع جميعاً الى أصل واحد وهو «المتمكن» فهي اصناف له؟

الجواب عن هذا السؤال هو أن الوظيفة النظرية واحدة في الارجاع الى النسق التمكيني والارجاع الى النسق الإسقاطي: فعناصر الجملة في السيويهيية كيفما كانت، ترجع الى مقولتين هما اللاتمكن والتمكن وفي التوليديية ترجع الى مقولتي الرأس والارأس. اللاتمكن هو أصل النظام العاملي في الاولى والرأس في الثانية هو أصل النظام البنيوي. والتمكن اصناف هي الفاعلية والمفعولية الخ. والارأس اصناف أيضاً هي المخصص والفضلة والملحق. وهذه الاصناف تشبه تلك في كونها معاني مستقلة عن تحققها في العناصر لأجل ذلك يمثل كل منها «معنى واحداً» او «بعداً واحداً» ترجع اليه وظائف مختلفة كما تقدم. بقي أن نشير الى ملاحظة اخيرة وهي ان النحو التوليدي لم يعامل «البعد البنيوي» في الفضلة والملحقات (=اي كل ما يقع تحت الإشراف غير المباشر للإسقاط الأقصى) بنفس الطريقة التي عامل بها البعد البنيوي في المخصص وذلك ان الفضلة والملحقات تتعدد بينما المخصص لا يمكن ان يكون الا واحداً ويعبرون عن ذلك بألفاظهم في قولهم ان الإسقاط الوسيط يجوز ان يتعدد بينما الإسقاط الأقصى لا يتعدد⁽²⁴⁵⁾.

ان القصد في هذا السياق متوجه الى إدراج الملاحظة اعلاه في سياق الاشارة الى ان الكيفية التي تعامل بها التوليديون مع مسألة الشبه والتقارب بين الابعاد النبوية تشبه كثيراً الكيفية الذي تعامل بها النحو العربي مع الابعاد العاملية في اطار مفهوم الشبه. وفيما يلي نلخص وجهين صريحين من اوجه هذا التشابه.

1 - الفاعلية والمفعولية والاضافة في النحو العربي معان عاملية يخلقها العامل على غرار مجرى الأمور في النحو التوليدي فقد رأينا من ان الفضلة والملحق والمخصص معان بنيوية يخلقها الإسقاط. وكما ان الشبه والقربى بين المركبات راجع الى طريقة الانتظام البنيوي الإسقاطي في النحو التوليدي كذلك الشبه في النحو العربي بين الوظائف شبه في البعد العاملي: المبتدأ مثلا يشبه الفاعل من الناحية العاملية والبعد العاملي في الفاعل اعتبر الأصل الذي انطلقت واشتقت منه الابعاد العاملية الاخرى اي الابعاد التي تمثلها: المرفوعات الأخرى التي تنزلت في هذا النحو من قائمة الفاعل منزلة الملحقات بقائمتها الأصلية.

2 - الفرق في النحو التوليدي بين التعامل مع الفضلة والملحق والتعامل مع المخصص يشبه فرقا موازيا له في النحو العربي شكلا ووظيفة «فقائمة الفاعلية ليس فيها الا الفاعل اما بقية المرفوعات فملحقات» «لم يعامل النحو العربي... قائمة المفاعيل بالطريقة ذاتها فهذه ليست واحدة وإنما هي متعددة وذلك يعني ان معنى المفعولية يتحكم في قائمة متعددة الاعضاء وكذلك معنى الضافة»⁽²⁴⁶⁾. هذا الفرق في التعامل مع الحالتين يشبهه الفرق في التعامل التوليدي معهما فكون قائمة المفاعيل «ليست واحدة وإنما هي متعددة» حكم يرادفه في النحو التوليدي القول بأن الإسقاط الوسيط يمكن ان يتعدد ورمزه (\bar{X}^*) بخلاف الإسقاط الأقصى الذي يرتبط عندهم بقائمة الفاعلية فالفاعل عندهم مخصص والمخصص لا يتكرر والصلة مهما تعددت عناصرها فإنها تبقى دائما في حدود نفس القائمة. ($\bar{X}=-$) وقد بينا في مكان سابق أن الذي يوازي هذا المعنى الإسقاطي اي \bar{X} في النحو العربي هو المعنى الإعرابي المفعولية (=النصب)، فلئن كانت صلة الرأس الفعلية مهما اتسعت تبقى في حدود العنوان الإسقاطي \bar{X} فإن الذي يترجم هذا العنوان في النحو العربي في اطار الاتساع المذكور هو النصب فالمفاعيل ليس فيها الا النصب - كما هو معلوم من أحكام هذا النحو - وليس فيها الا \bar{X} في النحو التوليدي.

تعليقات إضافية

1- ان مطلب الرئاسة التنظيمية هو الذي استوجب اعادة تقطيع المركب الفعلي واستخلاص عنصر منه يناسبه ان يكون رأسا للجملة. واذا كان رأس المركب علما مقوليا عليه فإن ذلك معناه ان البحث عن رأس للجملة كان بحثا عن عنوان مقولي يكون علما عليها فالبحث عن الرؤوس بحث عن

الأنواع المقولية وقد بدأ النحوي التوليدي بالبحث عن الأنواع المقولية المفردية ثم انتقل الى الأنواع المقولية الجمالية.

ان الشيء الذي حظي باهتمام النحوي في المباحث المفردية هو المقولة المركب. وقد مد النحوي التوليدي المقولة الى المباحث الجمالية. هذا وان تجانس التحليل النحوي وانسجام اطرافه تستوجب ان يكون التساؤل واحداً (=التساؤل عن الرأس الفعلي وإسقاطاته) ثم ان الاجابة قد تكون موحدة وقد تكون غير ذلك. المهم ان الاجوبة التي تنتمي إلى مستويات مختلفة في التحليل يجب ان تترادف في بعض الجوانب.

لقد جابهت النحوي التوليدي، في سعيه لتطبيق المقدمات المفردية المقولية والمركبية على ما يجاوز المفرد، جملة من الصعوبات كان اشدها عتتا عليه الصعوبات التي لاقاها النحوي العربي في جر مباحث التغير التي بدأها في المباحث الصرفية الى الدراسات الاعرابية⁽²⁴⁷⁾ وهي ان: ⁽²⁴⁸⁾ « الجملة لا تتقدم اليه في شكل وحدة لها حدود فاصلة كما لها في الصرف اذ الواقع الكلامي يتقدم في شكل متتابعات حدودها النظرية لانهاية. واذا توقف المتكلم في نقطة ما فلأجل ظروف غير جمالية او غير لغوية اي ظروف متكلمية ترجع الى المتكلم. التوقف يتم بقرار يتخذه المتكلم ولا يمكن حصر هذه القرارات. لأجل ذلك النحوي العربي المهتم باكتشاف "الشريعة اللغوية" يبعد من عمله المتكلم وظروفه لأن التكلم عمل تنفيذي لهذه الشريعة اهم ما يحيط به تقديرات المنفذ».

ان ابعاد المتكلم وظروفه لاجل العلل المذكورة في هذا الاقتباس «استراتيجية» مشتركة بين النحوي العربي والنحوي التوليدي⁽²⁴⁹⁾ ومناطها عندهما واحد وهو: الصعوبات التي تجابه العمل النحوي في مد مباحث المفرد (=الافراد) الى مباحث الجملة (=التركيب) لكن ههنا فرقاً يجب الاشارة اليه وهو ان كلا من النظريتين النحويتين اتخذت خطة خاصة لتجاوز الصعوبات الناتجة عن الرغبة في توحيد التساؤل اي في جعل التساؤل واحداً في كل مستويات التحليل:

أ- فالنحوي العربي في مواجهته لمسألة القول الطويل اصطدم بمسألة حدود الوحدات « فليس في القول الطويل حدود قارة كالحدود التي يمكن الاتفاق عليها في خصوص المفردات» ومن جهة اخرى

247 - "الصرف هو مبحث قوانين التغير في المفرد" [انظر "تعليقات على المغني"].

248 - المرجع السابق.

249 - ليس في القوانين التوليدية ما ينص على وجوب التوقف عند هذا الإسقاط الأقصى او ذاك لأن توقيف التتابعات الإسقاطية المركبية يتم بقرار متكلمي وليس بقرار نحوي. وتوصف هذه الخاصية في القواعد المركبية بالتكرارية (Recursivité).

«لا يمكن احصاء الاقوال الطويلة لأنها لا نهائية وعددها لانهائي ولا يمكن تصنيفها مقوليا الا اذا حددنا المقولات التي يمكن ان ترجع اليها ولا يمكن تحجيمها الا بعد ذلك. لهذه الاسباب تخلى النحوي عن وضع الاحجام وعوض ذلك بالبحث عن حدود الاحجام في التركيب... فاذا كانت الكلمات تتقدم اليه مستقلة فيضع لها احجاما فإن القول الطويل يتقدم اليه كلا فوجب ان يبحث عن حدود الاحجام الممكنة فيه»⁽²⁵⁰⁾.

هذا الموقف معناه ان النحوي العربي في مَدَّه لمباحث التغير الى الدرس الإعرابي التركيبي اضطر الى تغيير الخطة التي كانت متبعة عنده في دراسة المفرد. وهي الخطة التي كانت قائمة على عملية القياسات الحجمية، والعلاقات الحجمية المبنية على مفهومي الزيادة والنقص وأصبحت الخطة قائمة على البحث عن حدود الاحجام الممكنة داخل القول الطويل بدلا من تحجيم الاقوال الطويلة في حد ذاتها.

الا ان استمرار المفاهيم الحجمية في الدراسات الإعرابية والتركيبية اي النظر في العلاقات بين الأنواع والصور الجمالية من جهة الزيادة والنقص والتجرد وغيرها من الجهات الحجمية تبعث على الاعتقاد بأن النحوي العربي لم يستطع في التركيب التخلص من عملية القياسات الحجمية التي بدأ بها في مباحث المفرد. وهذا ان دل على شيء فهو ان العقل النحوي تطارده نفس القواعد والآلات التحليلية⁽²⁵¹⁾ مهما تنوعت عنده مستويات التحليل وجهات النظر.

ب - اما النحوي التوليدي في مواجهته لمشاكل القول الطويل فقد امتدت له مباحث المفرد الى الجملة بكل طواعية وانقياد. اذ لم يفعل شيئا آخر غير متابعة القياسات البنوية المركبة الإسقاطية التي بدأ بها في المفرد (=المقولات المعجمية). فهو لم يعدل هذه القياسات لتناسب ظروف القول الطويل كما فعل النحوي العربي ولكنه مد تلك القياسات مدا الى الاقوال الطويلة بحيث حدد اولا المقولات التي يمكن ان ترجع اليها وهي (ج) و(ج̄). ثم باشرها بالتحجيم الهندسي وذلك بإرجاعها الى نفس الحجم الوحيد الذي وضعه للمفرد وهو الحجم المركبي القائم على النظام البنوي الإسقاطي(42).

* * *

250 - انظر: Grammaire et Coranité V°2

251 - غاية الأمر ان النحوي العربي وان اصطدم في مباحث الإعراب التركيبية بمسألة حدود الوحدات وتحول عن عملية القياسات الحجمية التي بدأ بها في المفرد الى عملية البحث عن حدود الاحجام الممكنة داخل القول الطويل فإن المفاهيم والعلاقات الحجمية طارده في هذه العملية الثانية مطاردة عنيفة. النظر النحوي: تغذية نفس الجرثومة النظرية هذه الجرثومة تنزل منه منزلة النواة الجينية من الخلية الذي تكون مطاردة بالمعلومات التي تتضمنها النواة. فالخلية والجسم الذي يتكون منها لا يملكان البنة التخلص من الالتزامات التي تفرضها عليهما تلك الجينات.

يظهر مما تقدم أن هناك حدودا لانتشابه فيها النظريتان النحويتان العربية والتوليدية يجب الانتباه إليها. فإذا كان التشابه ثابتا فيما يتعلق بفكرة جعل مباحث الجملة امتدادا لمباحث المفرد فإن النحوي التوليدي قد خالف صنوه العربي من جهة أن هذا الأخير لم يتابع عملية القياسات الحجمية التي بدأ بها في المفرد ولكنه عدل هذه القياسات لتناسب القول الطويل أما هو فقد تابع بإخلاص - من خلال الفكرة التي اشتهرت بتوسيع نظرية س - خط - عملية القياسات المركبية التي بدأ بها في باب المقولات المفردة. لكن الانفتاح الواسع للغة النحوية العربية في المباحث الإعرابية على معجم القياسات الحجمية المقدرية أي على ألفاظ الزيادة والنقص وما شبهها يجعل من الصعب الاعتراف بالحدود التي ذكرنا أنها تفصل بين النظريتين بل إن الانفتاح المذكور ليشفع بقوة وبالحاح في تغيير موقفنا من المسألة بالقول إن مجرد حضور الفاظ المعجم الحجمي المقدرية في مبحث الإعراب - وإن كان هذا الحضور متفرقا - دليل على أن النحوي العربي إن لم يتابع بشكل صريح ومطرّد عملية القياسات الحجمية فإن النسق الصوري المؤسس لنظريته اللغوية تلزم نحوه بهذه المتابعة، لزوم النتيجة عن المقدمات فالدفع بمقدمات ومسلمات النسق الصوري المذكور لا يمكن أن تجرّ إلا إلى هذه المتابعة التي ليس للنحوي العربي أن يرفضها ما دامت مقدماته تدفع إليها⁽²⁵²⁾.

2 - إن فصل الزمن عن (م ف) في التقطيع المركبي يجعله رأسا وجعله هو أي (م ف) فضلة له كان هو المقدمة في النحو التوليدي إلى مد القياسات المركبية التي بُدئ بها في المباحث المفردة، إلى المباحث الجمالية وهذا من معانيه في تأويلنا أن (ج) تتولد من صلب (م ف) فهي توسيع بنيوي لهذا الأخير. وكذلك فصل الرأس المصدرية في الجملة الاستفهامية واقتطاعه من الرأس الصرفي معناه أن المركب المصدرية يتولد من صلب المركب الصرفي فبواسطة علاقات التولد البنيوي هاته صارت الجمل والمفردات متغيرات حجمية لقياس حجمي واحد هو المركب المنتظم بنيويا وفق مبدأ الإسقاط الرئاسي. إن اعتبار الرأس الصرفي منفصلا عن المركب الفعلي انفصال الرأس عن صلته يندرج إذن في إطار عملية إنتاج الأصول التقطيعية الأساسية التي يجب أن تقوم عليها النظرية. لكن هنا ملاحظة يجب التنبيه إليها وهي أن المقولة الفعلية ليست المقولة الوحيدة ذات التوابع التصريفية بل

252 - وقد قدمنا في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية النحو العربي وعبارتها العالمية" تحليلا مفصلا في هذا الشأن يراجع هناك ومن القضايا التي برهنا عليها في هذا السياق أن التنظيم البنيوي الداخلي لكل من الصيغة المنفصلة والصيغة المتصلة تم في النحو العربي بواسطة نفس الآلة التنظيمية وهي توزيع الالفاظ الأخرية (أ، إ، أ، أ) توزيعات مختلفة تمثلها الأوضاع الصيفية المختلفة في مباحث المفرد والأوضاع الإعرابية في مباحث التركيب. والتنظيم الداخلي باعتبار هذا التوزيع منزلته من النحو العربي القديمة كمنزلة النظام الإسقاطي من النحو التوليدي في إجراء كل من المفرد والجملة على نظام بنيوي واحد ومتجانس.

يشاركها في ذلك الاسم والصفة اللذان يتصرفان باعتبار العدد والشخص والنوع فلماذا لم تتجاوز مسطرة تحرير الجوهر المقولي عن أعراضه الشكلية المركب الفعلي الى غيره من المركبات؟.

3 - في اطار الفصل بين الفعل وخصائص التطابق والذي يتكامل مع الفصل السابق بين الفعل وخصائص الزمن يميز التوليديون بين نوعين من التطابق: (253) التطابق القوي والتطابق الضعيف. الاول يصفونه بالتطابق المجرد والثاني بالتطابق المتحقق مورفولوجيا، والدور الذي يقوم به هذا التمييز في النحو التوليدي يوازي الدور الذي يقوم به في النحو العربي التمييز بين «الحركة اللفظية» و «الحركة المحلية» او بين الابواب المبنية والابواب المعربة. وعليه يجوز وصف التطابق المجرد بالتطابق البنائي (لأن اللفظ فيه لا يبنى عن الحركة التطابقية) ووصف التطابق المتحقق او المورفولوجي بالتطابق الإعرابي لأنه يظهر في اللفظ كظهور العلامة الإعرابية في النحو العربي. وعليه فإن انجرار التوليديين الى هذا التمييز دليل عندنا على الحضور القوي للآطار الصوري العاملي الذي كان يؤسس العملية العربية القديمة في النحو التوليدي وعلى ان العملية كيفما كان تطبيقها النموذجي يطاردها التمييز بين اللفظ والمحل والتمييز بين البناء والإعراب. هذا وإن من النتائج التي ألزم بها النحاة التوليديون بموجب هذا التمييز تقسيم اللغات من حيث طبيعة الحالات التطابقية فيها إلى قسمين اثنين: لغات مبنية ولغات معربة. وبعبارة أخرى إن قيام النحو التوليدي على نظرية النحو الكلي مضافا اليه استمداده من نسق صوري مؤسس "عامليا" يدفع بالنسق الصوري المؤسس للعملية العربية القديمة الى نهايات ماكان ليفكر فيها النحوي العربي. من هذه النهايات مثلا توسيع مقدمة البناء والإعراب لتكون صالحة للتمييز بين الفصائل اللغوية: فمن اللغات ما التطابق فيها ظاهر في اللفظ ومنها ما التطابق فيها مجرد لا يظهر. الاولى لغات اعرابية والثانية لغات بنائية. هذه النهايات ماكان للنحوي العربي ان يفكر فيها لأنه كان مشدودا الى لغة وحيدة هي اللغة العربية التي ميز فيها في اطار قوائمه التصنيفية بين «لغات فرعية» يختلف حظها من التصرف وعدمه: هناك لغة مبنية (-باب المبنيات) وهناك لغة معربة (-باب المعربات) ولغة بين بين (-المنوع من الصرف) ولكل لغة من هذه اللغات قواعدها الخاصة بها.

4 - من التمييزات المعتمدة أيضا في النحو التوليدي والمرتبطة بالمسألة الصرفية (-التطابقية والزمنية) في اطار الالزامات او الامتدادات التصورية التي تلزم عن ثنائية البناء (-التجرد) والإعراب (-المتحقق المورفولوجي): التمييز بين الجمل المتصرفة (Finite) والجمل غير المتصرفة (Infinite). وهذا التمييز في نظرنا: من المناسب ان يحل محل التمييز في باب الافعال (-من النحو العربي) بين التمام

253 - سنيين في هذه الفقرة ان دور فكرة «التطابق المجرد» في محاصرة التعدد في النحو التوليدي يشبه دور فكرة «الحركة المحلية» في النحو العربي.

والنقصان. وبعبارة مفصلة: التمييز بين الجمل المتصرفة والجمل غير المتصرفة تمييز بين الجمل التامة والجمل الناقصة قياسا على التمييز بين الفعل الناقص والفعل التام، على فرق بين التمييزين في ان هذا الاخير المناط فيه الحدث والاول المناط فيه الزمن. (فالفرق بين الفعل والمصدر ان الاول تام باعتبار جمعه في دلالة بين الحدث والزمن والثاني ناقص باعتبار تجرده من الزمن والفرق بين كان وغيرها من الافعال الناقصة انها لاتدل على الحدث وتدل على الزمن فقط).

5- الجمل الناقصة تفتقر الى الوسم الصرفي (=التطابقي والزمني) الا ان هذا لايعني انها لا مكان فيها للصرفه وانما الفرق بينها وبين سابقتها ان الصرفه فيها تشرف على السمتين [- تطابق] [- زمن]. هذا التحليل مبني على مبدأ اجراء البنيات على منهاج واحد ولو عن طريق تضمين التمثيل مواقع افتراضية لا مقابل لها في اللفظ وهذا كما هو واضح يندرج في سياق مبدأ تقليل الأنواع الاساسية ومن امثلة هذا المبدأ الموازية له في النحو العربي ان افتراض موقع الصدر في الشكل السيويهي وافتراض الابتداء قبله لايعني ان الجملة كيفما كانت يجب ان تملأ عناصرها جميع تلك المواقع بل المراد هو رسم شكل ميزاني يفترض فيه ان يكون أصلا لجميع التلفيظات سواء التي تعادل الميزان ام التي لا تعادله إما بالزيادة وإما بالنقص.

ان افتراض المقولة الصرفية في الشكل العام (NP - INFL - VP) يندرج في هذا السياق.

6- جاء في التحليل التوليدي فيما يتعلق بالإسقاط المصدرى (اي CP) ان IP هو الفضلة التي يتخذها رأس المركب المصدرى والدليل القوي الذي قام عليه هذا التحليل هم ان IP يكون تاما ويكون ناقصا. والتمام والنقصان عندهم مرتبطان بطبيعة الأداة المصدرية التي وقع IP صلة لها. فمن الأدوات ما يستوجب التمام (=if / that) ومنها ما يستوجب النقصان (for) ومنها ما يدخل على التمام او على النقصان على حد سواء (=whether). ومن جهة أخرى: الدلالة الإنشائية للجملة (اي الخبرية والاستفهامية الخ...) مرتبطة بالرأس المصدرى. فمن الرؤوس مالا يناسبها ان يكون الا دليلا على الخبرية نحو that ومنها ما يكون دليلا على الاستفهام فقط نحو whether. هذه الملاحظات يلخصها التحليل التوليدي في العبارة التالية: «المصدر يحدد نوع الجملة». والمقصود انه يحدد نوعها الصرفي (=التمام والنقصان) ونوعها الإنشائي (الخبرية والاستفهامية الخ)

هذا التدخل القوي للرأس المصدرى في شؤون المركب الصرفي الداخلية هو الذي دفع الى القول بأن هذا المركب يناسبه ان يكون صلة محكومة بالمصدرى (فاذا كانت الجملة خبرية فإن انعدام الدليل اللفظي على الخبرية يمكن جعله تحت موقع المصدرى. اي أن فقدان ذلك الدليل ليس معناه ان المركب الصرفي IP لم يقع صلة للرأس المصدرى بل يكون هذا المركب في ذلك محكوما بموقع المصدرى

الفارغ). وقد مر بنا ان هذه الكينونة صلة للرأس المصدرى الفارغ تقع عندما تخرج الجملة من الخبرية الى الاستفهام التصديقي لأنه في هذه الحالة تتقدم الصرفة الزمنية لتحتل موقع الرأس المصدرى وإذا خرجت الجملة إلى الاستفهام المكوني تَقَدَّم مع الصرفة المكونُ الاستفهامي إلى مخصص CP.

ان كون الصرفة الزمنية قد تتقدم لتشغل موقع المصدرى للدلالة على الاستفهام بنحده واحدا من الأدلة على الروابط الوثيقية التي تربط الزمن بالانشاء وفي ضوء هذا الارتباط يجب ان يفهم كون بعض الرؤوس المصدرية ينتقي الجملة المتصرف (if / that) وبعضها ينتقي غير المتصرف (=For). ان ارتباط المصدرى بالحالة الزمنية لصلته وبمحالتها الانشائية هو الذي يسوغ تقدم الصرفة الزمنية لتشغل موقع المصدرى للدلالة على الاستفهام في الانجليزية. هذا وان «الانتقاء» المذكور في التحليل التوليدي في هذا الخصوص يمكن تأويله او ترجمته الى اللغة النحوية العربية القديمة بالرجوع إلى لفظ «الاختصاص» الشهير: فمن الأدوات ما يختص بالجملة المتصرف ومنها ما يختص بالجملة غير المتصرف.

ان علاقة الرؤوس المعجمية بالفضلات الصرفية في هذا التأويل علاقة اختصاص لأجل ذلك لا حاجة إلى القول إن الرأس المصدرى هو الذي يعمل التصرف وعدمه ولكن يكفي القول بالاختصاص على الشاكلة المعروفة في النحو العربي في «لولا» و«انما» وبإيهما من الأدوات التي قال فيها النحاة انها تختص بالدخول على المجال الابتدائي وهي لا تعمل شيئا والرفع الذي بعدها للعامل الابتدائي.

7- الجملة الخبرية البسيطة (=IP) اذن تقع فضلة للرأس المصدرى فاذا خرجت الجملة الى الاستفهام التصديقي انتقل الرأس الصرفي الى موقع الرأس المصدرى للدلالة على الاستفهام وذلك وفق مبدأ من مبادئ النقل ينص على ان الرؤوس لا يمكن نقلها الا الى موقع رأسي آخر⁽²⁵⁴⁾. هذا المبدأ في نظرنا مرتبط بمقدمة ان «النواة» لا يمكن أن تتحول الى عنصر محيط بنواة أخرى (اي فضلة او مخصص) فاذا «اتسع المركب» احتلت منه موقعا يمكنها من ان تنزل منه منزلة النواة. وهذا مبني على أن تقدم وتأخر الرأس لا يفقده رأسيته وهذا أيضا من مبادئ العالمية العربية. فالعامل يبقى عاملا ولا يفقد عامليته تقدم في الرتبة أم تأخر.

ان القرابة بين النحويين في هذا الخصوص واضحة فكل منهما يتضمن تصنيفا للعناصر باعتبار كونها حاكمة او محكومة⁽²⁵⁵⁾. ان ما صنف في النحو العربي في قائمة «التمكن» لا يمكن في الترتيبات الافقية ان يكون في «اللاحمل» والعكس بالعكس: اللاتمكن لا يشغل المحلات لأن المحل فاعلية ومفعولية وإضافة وهذه الثلاثة أوجه للتمكن. المنطق المؤسس لهذا النموذج هو نفسه الذي وجه

التوليديين إلى مبدأ «نقل الرؤوس إلى الرؤوس»: فالمكون الاستفهامي when ملحق اي انه محكوم مكونيا بواسطة الرأس الفعلي لأجل ذلك لا يمكن ان يجعل بعد نقله في موقع الرأس لأن الشيء لا يكون حاكما محكوما في وقت واحد: لأجل ذلك الفضلة والمخصص ينتقل أحدهما إلى الآخر ولا ينتقلان إلى الرأس كما أن الرأس لا ينتقل إليهما. هذا التحليل لا معنى له الا ان النحو التوليدي يقوم على مقدمة تصنيفية تشبه في شكلها ووظيفتها المقدمة التصنيفية الكبرى التي قام عليها النحو العربي اي المقدمة التمكينية:

• العناصر التي يضبطها النظام الإسقاطي رؤوس ولا رؤوس.

• والتي يضبطها النظام العامل متمكن ولا متمكن.

ومما يقوي الشبه والتزادف والتوازي بين التصنيف باعتبار الرأسية وعدمها في النحو التوليدي والتصنيف باعتبار التممكن وعدمه في النحو العربي انهما يتقدمان في النحويين معا باعتبارهما اساسا قبليا لبناء الانساق التركيبية الاساسية (= الاصول الميزانية): التصنيف الرأسي منه اشتقت الأشكال المركبية التي تعود الى نفس النظام الإسقاطي البنيوي والتصنيف التمكيني منه اشتقت الأشكال العاملة التي تعود الى نفس النظام: نظام المسافات والموازن الاساسية.

ومما يقوي هذا التوازي أيضا قيام النحو التوليدي على مقدمة ان: «موقع الرأس لا يشغله الا رأس وحيد»⁽²⁵⁶⁾ اي ان الرؤوس الحاكمة لا يمكن ان تتنازع نفس المجال. وهذا مبدأ مشهور في العاملة العربية القائمة على التصنيف التمكيني: المسافة الواحدة لا يمكن ان تقع محكومة الا للامحل واحد. وكما ان الكوفيين قد خالفوا البصريين في هذا الخصوص اذ أقاموا تحليلهم في بعض الامثلة على جواز تعدد العوامل والمسافة واحدة فإن النحو التوليدي ايضا ظهر فيه تحليل يقوم على فرضية اختلاط الرؤوس واندماجها⁽²⁵⁷⁾.

8 - ان نظرية س - خط في تعميمها النظام الإسقاطي ليشمل المقولات غير المعجمية كان المدخل في النحو التوليدي الى النظر في مشكلة الاستفهام وتوالي المجالات المشكلة (= الجمل الرئيسية والجمل الفرعية). هذا وان النظر في بنية المجالات وفي طرق تتابعها وضوابط هذا التسابع موضوع مشترك بين النحويين العربي والتوليدي ويكفي في هذا الصدد الرجوع الى باب الاشتغال وفروعه في النحو السيوي لنتبين بأن سيوي لم يشتغل في هذا الخصوص الا بمشكلة تتابع المجالات والمسافات.

256- راجع تحليل الجمل (53) و(54) في ص 300 و 302.

257 - راجع موجزا عن هذا الافتراض في الهامش رقم (129) من هذا المبحث (انظر ص 302) أما التفاصيل فتراجع في رسالة "بيكر" الشهيرة في هذا الشأن:

وعلى العموم ستكون لنا عودة مفصلة في هذا البحث الى موضوع هذه المقارنة في المباحث المتعلقة بنظريات «النقل» و«الإعراب» و«الحواجز» في النحو التوليدي لأن هذه الظواهر فضاء خصب يفتح مجالا واسعا من أبواب الموازنة والتخريج.

9 - آخر ملاحظة اختتم بها التحليل التوليدي السالف المعني عندنا بهذه المتابعة التعليقية المفصلة ملاحظة تفيد ان هذا التحليل يقوم على تصنيف ثلاثي للجمل: الجمل المتصرفه والجمله غير المتصرفه والجمل الصغرى. والفرق بين الجملة الكبرى (= المتصرفه وغير المتصرفه) والصغرى يكمن أولا في ان الاولى تكون صلة للرأس المصدرى ولا تكون صلة للرأس الفعلي بينما الثانية لا تكون صلة إلا للرأس الفعلي. وذلك نحو: (ظننت زيدا شاعرا عظيما). التحليل التوليدي لمعادل هذه الجملة في الانجليزية يقوم على اعتبار «شاعرا عظيما» مركبا اسميا اي \bar{N} الا ان هذا الإسقاط لم يعتبر إسقاطا أقصى بإطلاق. لماذا؟. لأن اعتباره كذلك يجعله فضلا للرأس الفعلي (ظن) وفي هذه الحالة يبقى "زيدا" لغوا لا موقع له في الفضاء الإسقاطي. حل هذه المشكلة مر عبر ادخال مفهوم جديد هو مفهوم الإلحاق (adjunction) والإلحاق هنا هو عبارة عن توسيع للإسقاط الأقصى بالزيادة.

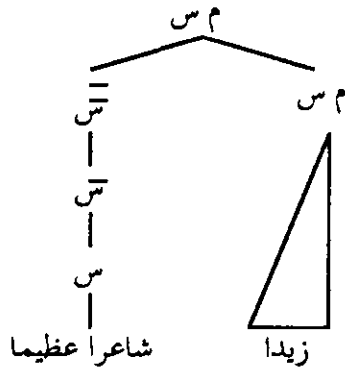
وبهذا تكتمل صورة الفضاء الإسقاطي وتوازن:

- الإسقاط الوسيط رأس وفصلة

- والإسقاط الأقصى مخصص و«رأس» (= الإسقاط الوسيط).

والاول يتوسع بالملحقات (adjuncts) والثاني يوسع بالإلحاق (adjunction).

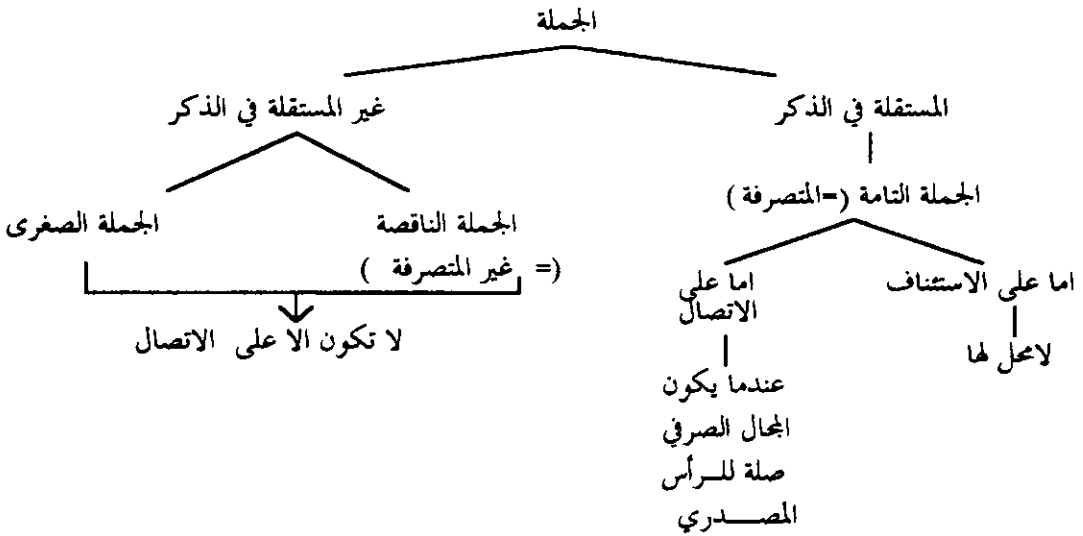
ومناط الزيادة التي توسع بها الإسقاط الاسمي الأقصى في المثال السابق هو "زيدا" الذي قلنا عنه ان القطعة "شاعرا عظيما" اذا اعتبرت تحت إسقاط أقصى بقي هو اي (زيدا) لغوا لا موقع له في الامتداد البنيوي الإسقاطي. وتمثيل هذه الزيادة يتضح من خلال الصورة (57):



وهذا معناه ان الواقع فضلا او صلة محكومة للرأس الفعلي هو هذا الإسقاط الاسمي الأقصى المزيد.

ان كلا من الإسقاط الوسيط والإسقاط الأقصى يتكون من مجالين أحدهما للتجرد والآخر للزيادة. والزيادة في الحالتين ممثلة بمفهوم الإحاق⁽²⁵⁸⁾. وأخيرا إن الإسقاط الاسمي الأقصى المزد يمثّل في نظرنا المرادف البنيوي الدقيق لمجال الابتداء المنسوخ بافعال القلوب في النحو العربي.

10- من خصائص "الجملة الصغرى" أي الإسقاط الاسمي الأقصى المزد انه يكون على الاتصال ولا يكون على الاستئناف لأنه لا يستقل في الذكر. وإذا قد ذكرنا الاستقلال الذكري نشير الى ان هذه الفكرة من المقدمات الكبرى الحاضرة في العملية التوليدية خصوصا في شقها المتعلق بتصنيف الجملة ولعل الخطاطة الآتية توضح المقصود:



11- العلاقات الشبيهة تنقسم الى قسمين: علاقات تناظرية عمودية وعلاقات تناظرية افقية الاولى هي اساس التصنيفات المقولية والثانية اساس لتصنيفات البنيوية.

العلاقات التناظرية يستعملها النحاة في «حال التبادل بين العوامل او بين المعمولات» في النحو العربي⁽²⁵⁹⁾ وفي حال التبادل بين الرؤوس او بين الفضلات في النحو التوليدي.

ان «التشبيه» او العلاقات التناظرية التي اعتمدت في النحو التوليدي اساسا لبناء نظرية موحدة للمركبات باصنافها المختلفة تتقدم في هذا النحو شأنها في ذلك شأن النحو العربي باعتبارها «اداة تسمح بوضع التحليل النحوي في اطار شديد التجرد وان الشيء يعد أصلا إن كان موافقا

258 - راجع تفاصيل المسألة الإلحاقية في المباحث اللاحقة.

259 - تراجع التفاصيل في: Grammaire et Coranité V°2.

للتعاريف اما إن لم يوافقها فإنه يبحث له عن وجه شبه باحد الاصول ويمكن انطلاقا من نوع الشبه تحديد صورته المتخيلة»⁽²⁶⁰⁾.

ان اهتمام النحوي التوليدي الى الآلة التشبيهية في سعيه الى بناء صورة متخيلة انطلاقا من العلاقات التناظرية الافقية بين المركبات المفردية والجمالية، دليل آخر عندنا على ان العقل النحوي محكوم بسنن تطارده كيفما كان اللبوس الذي يلتبس به. ونشير هنا إلى أن النحاة العرب قام التمييز عنهم بين ثلاثة أنواع من العلاقات التناظرية يقول المبرد: « والتشبيه يكون للفظ وللتصرف وللمعنى»⁽²⁶¹⁾. الاول كتشبيه (كان) بالافعال لأنها في وزن الفعل وتصرفه « وليست فعلا على الحقيقة»، الثاني « واما عشرون درهما فشبهت بضاربون زيدا وهذا تشبيه تصرف» الثالث: «وأما المعنى فتشبيه (ما) (بليس) و(ليس) فعل و(ما) حرف والمعنى واحد».

ولئن كانت النظرية النحوية العربية قد استثمرت هذا النسق التشبيهي إلى حد الاستهلاك في كل جزئيات وتفصيل التحليل النحوي فإن النظرية النحوية التوليدي قد دفعت بالمقدمات الشبيهة الى حدود بعيدة ونهايات تُجاوز ما فعل في النحو العربي والاشارة هنا الى مقدمة التأويل المفرد التي لم يتخل عنها النحاة العرب وعوضها النحاة التوليديون: ببيان الأنواع المقولية للعوامل والأنواع المقولية للمعمولات وفي ذلك تقدم واضح للتحليل النحوي بالنظر الى ما انتهت اليه النظرية النحوية العربية القديمة⁽²⁶²⁾.

النحوي التوليدي عندما نص مثلا على أن الرأس المصدرية يتخذ الإسقاط الصرفي الأقصى فضلة معمولة له اكتفى بعنوانه هذا الإسقاط بالنوع المقولي ("I") ولم يتجاوز الى اشتراط تأويل المركب الصرفي بالمفرد لتصح معموليته - وهو جملة تامة - للرأس المصدرية.

260 - المرجع السابق.

261 - 3/33.

262 - التخصيص بوصف "القديمة" هنا مقصود لان رسالة "Grammaire et Coranité" في جزئها الثاني. قد تضمنت فصولها الاخيرة توسيعا للعاملية العربية يندرج في سياق "العلم" النحوي السيويهي ولا يخرج عنه لأنه لا يتجاوز حدود الدفع بالمقدمات الى نهاياتها. لأجل ذلك نجد الرسالة المذكورة تنسب التحليلات الناتجة عن مسطرة الدفع المشار اليها الى «السيويهيّة» وتجعلها جزءا منها ليس لسيويهي ان يرفضه لان مقدماته تستوجبها.

الفصل الثالث:

العلاقات البنيوية:

مبدأ التنظيم الرئاسي الهرمي لبنية المجال
بين البنية العاملة والبنية الشكلية.
(موازنة بين السيويهيّة والتوليدية)

تقديم

1 - التحليل التوليدي.

1 - 1 - البنية الشكلية (=التطابق) ومبادئ التنظيم الرئاسي

1 - 2 - البنية العاملة

2 - التعليق: (موازنة مفصلة بين مبدأ «التحكم المكوني» في النحو

التوليدي وفكرة «المجال الممتد من أعلى إلى أسفل

في علاقة هرمية في النحو العربي»)

2 - 1 - درجات «التمام» ودرجات «الإسقاط».

2 - 2 - تدريج العلاقات العاملة ومبدأ وصول العمل.

2 - 3 - منطق «الجواهر والاعراض» الكلاسيكية ونظرية

«التحكم المكوني» التوليديّة.

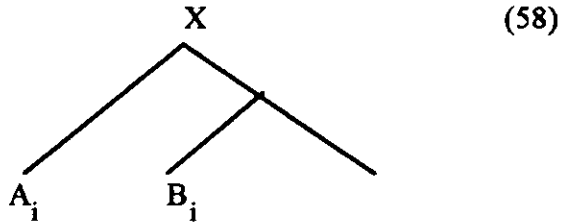
تقديم

ان العلاقات البنيوية التي تقوم داخل الفضاء المركبي كما مر بنا لا تخرج عن الإشراف والسبق والتشعب والتآخي (-التجاور) وقد بينا أن هذه المفاهيم الشجرية هي المرجع الذي منه تستمد النظرية النحوية التوليدية تعريف «الاشكال العلاقية الأساسية في التحليل التركيبي».

«العاملية» احد هذه الاشكال العلاقية وقد مر بنا تحت الرقم (13)⁽¹⁾ تعريف لهذه العلاقة ينطلق من أحد تلك المفاهيم الشجرية وهو مفهوم التآخي (-Sisterhood). ولئن كان هذا المفهوم صالحا لتعريف العلاقة العاملية فإن صلاحيته التعريفية لا تمتد الى وضع علاقي آخر غير العاملية، كالأوضاع التطابقية مثلا. والمفهوم الذي يمكن ان يمثل أصلا تعريفيًا لكل من ضربَي الأشكال العلاقية (-العاملية والتطابق) يجب ان يكون أفضل من مفهوم التآخي. والنظرية التي تعتمد على هذا المفهوم الموحد (-الأصل التعريفي الموحد) يجب ان تتقدم في الموازنة والمفاضلة باعتبارها أفضل من الاخرى. في هذا السياق تدرج فكرة إعادة صياغة «العاملية» في ضوء مفهوم التحكم المكوني. هذه الإعادة مرتبطة اذن ببرنامج اختزال الأنواع الذي يصبح بموجب مبادئه التمييز في هذا المستوى من التحليل بين العاملية والتطابق تمييزا عارضا الغاية منه التفصيل وليس التأصيل اما الأصل الجامع بين التمايزين هنا فهو التحكم - ك.

ان هذا المفهوم ، مفهوم التحكم - ك، من مزاياه اذن انه يمكن الاعتماد عليه أصلا تعريفيًا للعلاقات العاملية ولللاقات التطابقية على حد سواء ولعل ذلك دليل على ان بين هذين الضربين من العلاقات، جوامعٌ صوريةٌ هي التي سوغت استواء مفهوم التحكم - ك أصلا تعريفيًا لهما معا.

• اول هذه الجوامع شاكلة الانتظام الهندسي المثلة بالصورة (58):



• الثاني ارتباط التطابق والعاملية بإشكالية التمثيل ودرجاته وبمبدأ تدرج العلاقات التحكمية عبر الوسائط: فكل من التطابق والعاملية يكون قريبا ويكون بعيدا ومناطق القرب والبعد في الحالتين مقاييس التحكم المكوني كما هو مبين في التحليل التوليدي التالي الذي ستنقسم فقراته باعتبار التفصيل الآتي:

أ - التطابق القريب.

ب - التطابق البعيد.

ج - التطابق والتحكم - ك: وفي هذه الفقرة الثالثة سنبين ان الجامع الصوري بين الأوضاع التطابقية القريبة والأوضاع التطابقية البعيدة انتظامهما البنيوي جميعا وفق مبادئ التحكم - ك. بعد "الاستعراض المحايد"⁽²⁾ لتفاصيل التحليل التوليدي في هذه الشؤون الثلاثة نتقل - على عادتنا التي جرينا عليها فيما تقدم من مباحث - الى التعليق والتعقيب والموازنة من ذات زوايا النظر والتأويل التي ألفناها في هذه المباحث، هذا وستدور رحي هذه الموازنة وذلك التعليق والتعقيب حول مسألة أساسية يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- إن منزلة فكرة « المجال الممتد من أعلى إلى أسفل في علاقة هرمية » من «البنية العاملة» و«البنية الشكلية» في العملية العربية في احدى صورها الحديثة المندرجة في اطار متابعة المشروع السيويهي⁽³⁾ ترادف منزلة مبدأ التحكم - ك من «الأوضاع العاملة» و«الأوضاع التطابقية» في النحو التوليدي.

* * *

(I) - التحليل التوليدي

(I) - 1 - البنية الشكلية (=التطابق) ومبادئ التنظيم الرئاسي.

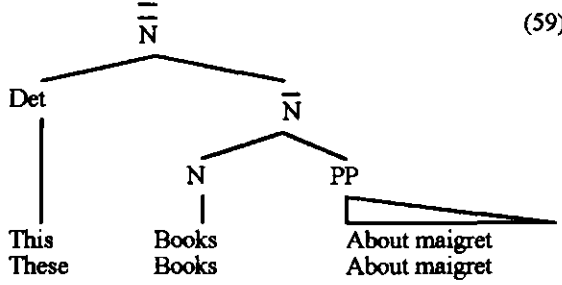
«» لقد نظرنا سابقا في علاقات الإشراف والسبق والعاملية. وفي هذه الفقرة ننظر في العلاقة البنيوية المعروفة بالتحكم المكوني (=التحكم - ك) ولنا عودة ايضا في هذه الفقرة الى فكرة العاملية لإعادة صياغتها في ضوء هذه العلاقة. وليبان طبيعة الدورالذي تقوم به فكرة التحكم - ك بالنسبة لعموم النظرية ننظر بايجاز في الشكل الذي تتخذه الأوضاع التطابقية في هذه النظرية.

2 - سيمتد هذا الاستعراض من ص (397) إلى النصف الأول من ص (401) في مرحلة أولى نقطعها بتعليق موجزة ثم من ص (406) إلى ص (409) في مرحلة ثانية نشرع بعدها مباشرة في بناء تعليق مطول سيكون عبارة عن موازنة مفصلة بين العاملية السيويهيية والعاملة التوليدية محورها: «مبدأ التنظيم الرئاسي الهرمي لبنية المجال بين البنية العاملة والبنية الشكلية».

3 - انظر: - آية اللغة وكبرياء النظر

1 - أوضاع التطابق.

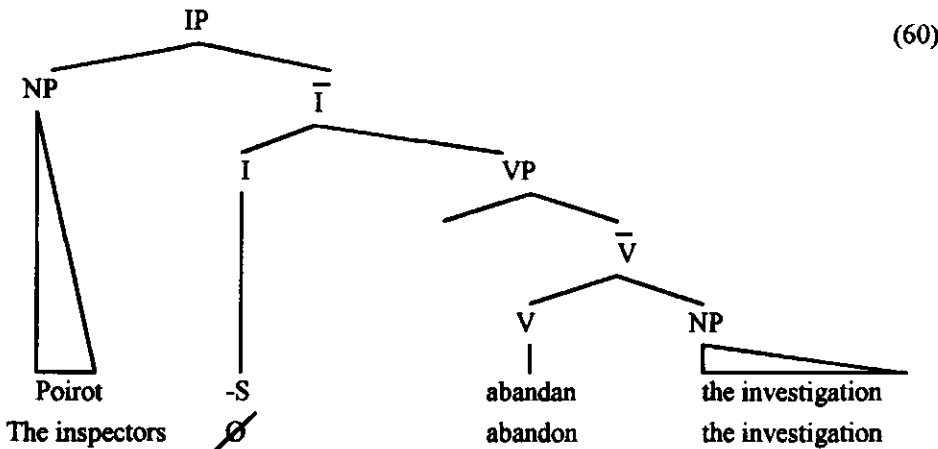
أ - التطابق القريب



هذه البنية مبنية على أساس التطابق بين رأس المركب الاسمي ومخصصه (ومعلوم ان الضمائر تتطابق في العدد مع، الرأس الذي يشرف عليه (م س) بالمباشرة) والتطابق في أمثلة الاشارة متحقق مورفولوجيا كما هو واضح من الفرق بين *this* و *there* الا انه في امثلة اخرى غير اشارية لا يتحقق كما يتبين من المقارنة بين *the book* و *the books*.

في لغات أخرى غير الانجليزية (كالفرنسية والاطالية)، التطابق بين رأس (م س) والمخصص غني من الناحية المورفولوجية كما يتضح من الأمثلة التالية: *Le livre, les livres, mes livres, la voiture, ma voiture* ان الاختلاف بين اللغات فيما يتعلق بالتصرف المورفولوجي لمخصص (م س) يمكن معالجته من نفس الزاوية التي عاجلنا منها مسألة الصرفة الفعلية وطبيعة العلاقة التي تقوم بينها وبين مخصص المركب الصرفي، فقد أرجعنا في هذا الخصوص اختلاف اللغات في التليظ المورفولوجي للصرفة المذكورة الى حظ كل منها من «التطابق الغني» و«التطابق الفقير». وهكذا [وفي سياق طرد الابواب على منوال واحد] نقول: ان التطابق بين الرؤوس الاسمية ومخصصاتها في النوع والعدد غني في الفرنسية والالمانية فقير في الانجليزية والفرق بين هذه اللغات مع ذلك ليس في عموم «التطابق» حضورا وغيابا ولكن في التحقيق المورفولوجي لهذا التطابق وعدمه.

ان المقارنة بين (59) و(60) تجر الى ملاحظة توازن او تعادل في العلاقات الشجرية بين المكونات المتطابقة:



هناك تعادل ومماثل صريح في العلاقات الشجرية بين المكونات المتطابقة يكمن في ان الرأس المركبي يتطابق مع مخصصه، في العدد والنوع والشخص. واللغات تختلف في حظ هذا التطابق بين المخصص والرأس - في كل من (IP) و (NP) - من التحقق المورفولوجي.

ب - التطابق البعيد

ان التطابق لا يكون دائما بين الرأس والمخصص كما لا يكون بينهما فقط بل يجوز ان يتجاوزهما:

أ - في احدى اللهجات الهولندية ، يتجاوز التطابق المجال الصرفي ليشمل ايضا المجال المصدرى ففي (61) مثلا التطابق في العدد والشخص ليس ثنائيا فقط (=اي بين الرأس الصرفي والمخصص) بل ثلاثيا يضم عنصرا آخر هو رأس المركب المصدرى:

61- أ [da [ɪ^{ns} den inspector da boek getzen eet]]

that the inspector that book read has

(مفرد)

61- ب [dan [ɪ^{ns} inspectors da boek gelzen een]]

(جمع)

هذه الامثلة معناها أنه بالاضافة الى التطابق بين الرأس الصرفي والمخصص الصرفي، يتطابق الرأس المصدرى (=da في المثال الاول وdan في المثال الثاني) مع المركب الصرفي مخصصه ورأسه. وبعبارة أخرى الرأس المصدرى (=c) يتطابق في هذه الامثلة مع رأس فضله الصرفية⁽⁴⁾ ومخصصها.

ب - من جهة اخرى مخصص (م س) لا يتطابق دائما مع الرأس الاسمي:

62 - أ The detective's book.

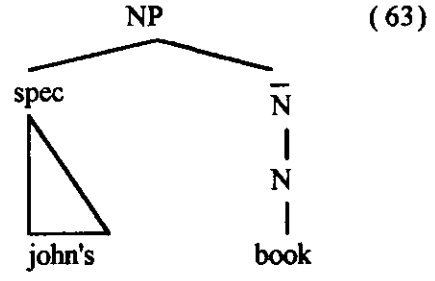
ب The detectives's book.

ج The detective's books.

د The detectives's books

عدد الرأس الاسمي (=book) في (62) مستقل عن عدد المضاف اليه (=Genitive). المضاف اليه في مثل هذه الاحوال يشغل موقع المخصص من (م س):

4 - للتمييز بين هذا الوضع التطابقي وسابقه يمكن ان نصف التطابق السابق بكونه مركبيا داخليا بينما التطابق في (61) تطابق غير المركبات لكن هل هذا التطابق غير المركبات حر لا يخضع لاي قيد أو حصر؟ الاجابة عن هذا السؤال تتضمنها الفقرة الموالية من التحليل.



من أدلة هذا التحليل ان المضاف اليه المتقدم على المضاف في الامثلة الانجليزية لا يمكن ان ينازعه المحدد⁽⁵⁾ موقع المخصص:

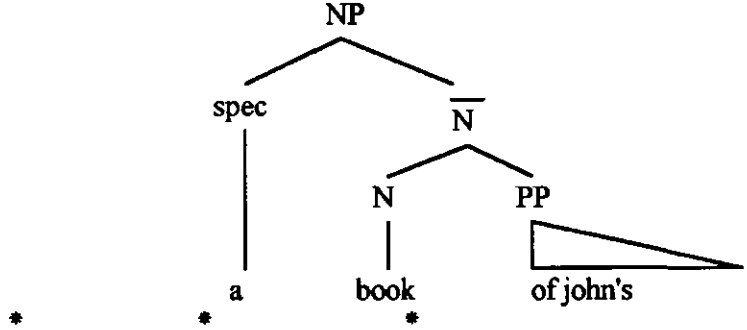
* This John's book. أ - 64

* a john's book.

المضاف اليه المتقدم والحد، بينهما تناف أما إذا تأخر المضاف اليه فلا تنافي:

A book of john's ب - 64

This book of john's

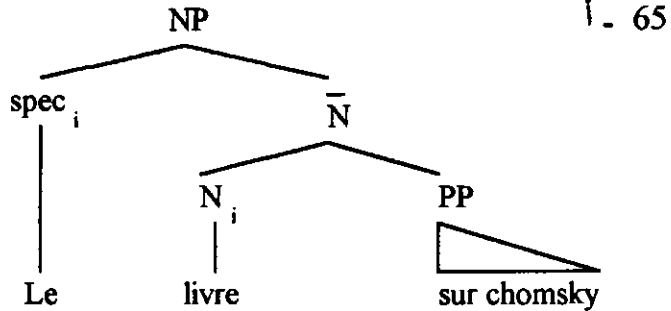


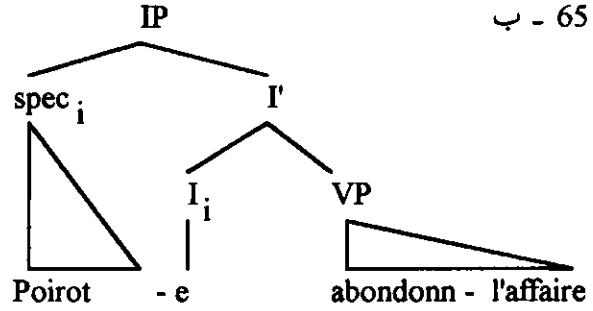
2 - التطابق في ضوء مفهوم التحكم - ك : (التحكم - ك والعاملية).

2 - أ - التحكم - ك والتشعب الاول.

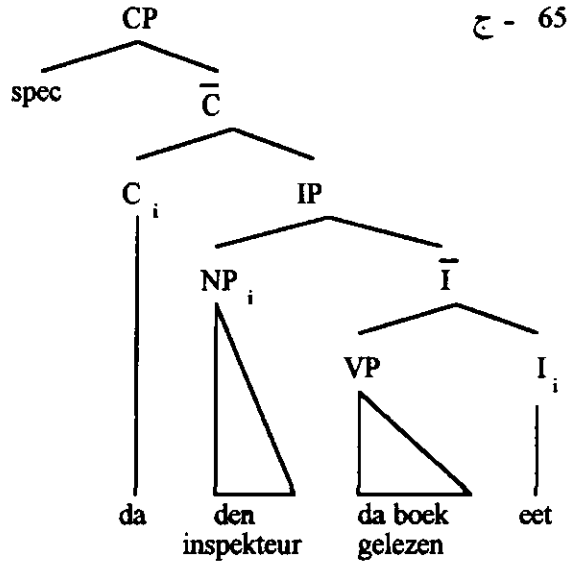
العناصر التي تتقاسم نفس القرينة الاحالية داخل الأشكال التمثيلية التالية واقعة في حدود

التطابق: الفرنسية.

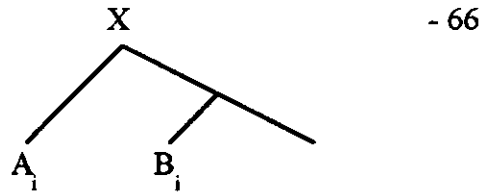




الهولندية الشرقية.



في (65 - أ) و(65 - ب) التطابق واقع بين الرأس والمخصص داخل نفس المركب لكن في (65 - ج) التطابق لا يمكن ان يوصف في اطار العلاقة بين رأس المركب ومخصصه. يلاحظ - من منظور العلاقات الهندسية بين المتطابقات في كل الاشكال السابقة - ان المطابق يعلو شجرياً المطابق: اي ان الشكل الهندسي المشترك بين كل الاحوال السابقة هو (66):



في (66) اول موقع شجري يعلو المطابق (بالكسر) A يعلو المطابق (بالفتح) B ايضاً. اي ان اول موقع شجري متشعب مشرف على A (-اي العنصر التطابقي الاعلى) يشرف ايضاً على B (-العنصر التطابقي الادنى) وA لا يشرف على B كما ان B لا يشرف على A.

ان العلاقة الهندسية المثلة في (66) تعرف بعلاقة التحكم المكوني.⁽⁶⁾

♦ (67) التحكم المكوني:

الموقع الشجري A لا يتحكم - ك في B الا:

ا - اذا لم يكن احدهما مشرفا على الآخر.

ب - واذا كان اول موقع متشعب يشرف على A يشرف على B ايضا. ♦

2 - ب - مجال التحكم - ك:

في (65 - أ) مخصص (م س) اي الحد (le) يتحكم - ك في كل المواقع الشجرية الواقع تحت اشراف (NP)⁽⁷⁾. ومجموع هذه المواقع يوصف بكونه مجال التحكم المكوني لذلك العنصر الحدي.

وفي (65 - ب) الفاعل يتحكم - ك في كل المركب الصرفي. هذا الأخير يتنزل إذن من الفاعل منزلة مجال التحكم - ك. وفي (65 - ج) الرأس المصدرى (C) يتحكم - ك في كل مايقع تحت الإشراف المباشر ل (C̄) الإسقاط المصدرى الوسيط، لاجل ذلك فإن (C̄) يمثل مجال تحكيميا لـ (C).

ان مجال التحكم - ك لعنصر ما يجب ان يكون «مكونا» بالضرورة هذا علاوة على كونه متكونا من كل العناصر الواقعة تحت اشراف موقع شجري معين. ومن هنا نسبة التحكم الى المكون في لفظ التحكم - ك. أمر آخر تجب الاشارة اليه وهو ان الموقع الشجري يتحكم مكونيا في نفسه لأنه لا يشرف على نفسه⁽⁸⁾»

تعليق موجز

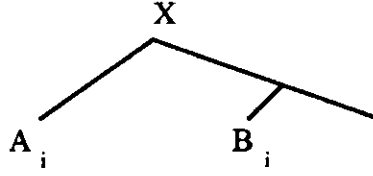
1- الفكرة الأساسية الثابتة وراء هذا التحليل هي التمييز بين نمطين من العلاقات التطابقية التطابق القريب والتطابق البعيد. الاول يكون داخل نفس المركب بين رأسه ومخصصه والثاني يتجاوز المركب الواحد بحيث يدخل في العملية التطابقية طرف ثالث، غير الرأس والمخصص، ينتمي الى مركب آخر وهو الرأس المصدرى في الحالة المشروحة في التحليل. والجامع بين هذه الاحوال جميعا انتظامها جميعا وفق ملابسات وشكليات مبدأ التحكم - ك كما هي مشروحة في (67): المطابق يعلو المطابق شجريا على الشاكلة:

6 - هذه العلاقة اقترحها لأول مرة النحوي «رينهارت» في مقاله الشهير:

Reinhart, T (1981) "Définitive NP anaphora and C - Command".

7 - الهم بالنسبة لهذه العلاقة هو ان A لا يتحكم مكونيا فيما تشرف هي عليه.

8 - راجع شومسكي (b 1986) للمزيد من التفاصيل.



العلاقة الهندسية الممثلة في هذا الشكل بين A و B هي المدعوة بالتحكم ك اذ :
- لا يشرف أحدهما على الآخر.

- وأول موقع متشعب مشرف على A يشرف على B ايضا.

2 - ان التحليل التوليدي للتطابق مبني على فكرة التوازي البنوي والتشابه الشكلي بين الأوضاع التطابقية. هذا التوازي البنوي تم توظيفه مرتين:

أ- المرة الاولى عند ملاحظة ان التطابق داخل المركب الاسمي جاء على منهاج التطابق داخل المركب الصرفي اي تطابقاً بين الرأس والمخصص. تندرج هذه الملاحظة في سياق طرد الابواب المركبية على منوال واحد لا في مستوى البنية الرئاسية الداخلية فحسب ولكن ايضا في مستوى العلاقة التطابقية التي تقوم بين المخصصات والرؤوس في جميع المركبات.

لقد رأينا فيما تقدم من المسائل ان التطابق يكون بين مخصص IP والرأس الصرفي والآن قد تبين في اثناء النظر في بنية المركب الاسمي ان التطابق يكون ايضا بين مخصص NP والرأس الاسمي. والذي يؤيد هذا المنحى في التحليل هو أن التحليل التوليدي قد وسع في سياق طرد الابواب المركبية على وتيرة تحليلية واحدة ثنائية «الإعراب والبناء» التي رأينا انهم أقاموا تحليلهم عليها في العلاقة بين مخصص المركب الصرفي ورأسه ليشمل ايضا العلاقة بين مخصص م س ورأسه. فالفرق بين الانجليزية وبين الفرنسية والالمانية في هذا الخصوص مثلا، ان:

- المعاني التطابقية في الاولى تعتور الرأس سواء في المركب الصرفي ام في م س والعلاقات اللفظية التي تنبئ عن هذه المعاني نادرة وهي جارية على منهاج الاحوال البنائية في النحو العربي.
- أما في الثانية فغنى التطابق فيها تأويله ان العاملة التطابقية فيها اعرابية لا بنائية.
هذا الفرق بين الحالتين يُؤوّل، ببساطة، في اطار ثنائية الإعراب والبناء.

غاية الأمر اذن ان التوازي البنوي بين المركبات يتجاوز الانتظام الإسقاطي باعتبار مبدأ الرئاسية الهرمية الى الرابط التطائقي بين المخصص والرأس.

ب - أما المرة الثانية التي تم فيها توظيف التوازي البنوي فعند التنصيب على التشابه الممثل في الشكل المشترك بين النمطين التطابقين المذكور في (66)⁽⁹⁾.

3 - ما الفرق بين التطابق القريب والتطابق البعيد؟

الاول يكون ثنائيا بين رأس المركب ومخصصه وداخل نفس المركب لا يتجاوز ه اما الثاني فيكون ثلاثيا وهو عبارة عن توسيع للاول إذ ينضاف راس المركب الأعلى (-المركب المصدرى في الامثلة المدروسة) الى رأس المركب الادنى (-المركب الصرفي) وإلى مخصصه باعتباره طرفا في العملية التطابقية ونشير هنا الى ان فكرة التطابق الثلاثي اي كينونة الرأس المصدرى طرفا في المسافة الصُرفية تؤيد ما سبق ان بيناه في تعليق سابق من ان المركب المصدرى ليس الا تعقيدا بنيويا للمركب الصُرفي.

ونشير هنا ايضا الى ان فكرة التطابق الثلاثي تطبيق لمبدأ ان المجال يكون « ممتدا من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية (- قائمة على الوسائط) تجعل العامل الاكبر ممتدا الى مكونات البنية كلها. بهذا المعنى يكون للعامل بمجالات مختلفة في البنية الواحدة والقوانين المنظمة لهذه المجالات والمحددة للمجالات الممكنة ولامكان تتابعها ستكون لها اهمية كبرى»⁽¹⁰⁾. وتذكر هنا ان العامل ليس واحدا بل هناك العامل التنظيمي واختصاصه البنية العاملية وهناك العامل الشكلي واختصاصه البنية الشكلية « التي نجعل منها شكل الفعل وزمنه وحدثه وجهته التي هي عندنا عوامل شكلية تدرج بالنسبة لعامل شكلي كبير وتقوم على الوسائط»⁽¹¹⁾ وهذا معناه ان البنية الشكلية في هذا التحليل ترادف البنية الصُرفية.

ان الذي يعنينا في المقام الأول من هذه المقابلة بين المجال العاملي والمجال الصُرفي خصوصا اذا تذكرنا ان مفهوم البنية الشكلية في هذا التحليل انما اقترح في اطار « متابعة المشروع السيويهي واقتراح اسس مفصلة لنظرية عاملية يرجى لها ان تكون جزءا من نحو متكامل للغة العربية وامتدادا للغويات العربية في صورتها السيويهي»⁽¹²⁾ باعتباره بديلا نظريا للمقدمة الاختصاصية التي قامت عليها الصياغة السيويهي جاء في "آية اللغة...":

« من العوامل المختصة بالافعال موقع الاسم. هنا سنغير الصياغة وسنقول انه ليس هناك اختصاص وانما هناك افشاء للشكل المقولي يقوم به عامل الشكل... » الحلس اللغوي يقضي بأن المتغير ليس العلامة الإعرابية التي تلحق الفعل وحدها وانما المتغير هو شكل الفعل كذلك»،⁽¹³⁾ قلت ان الذي يعنينا في المقام الأول من المقابلة بين المجال العاملي والمجال الصُرفي - وقد بينا ان هذا الاخير

10- "آية اللغة وكرياء النظر"

11- نفس المرجع السابق.

12- نفس المرجع السابق

13- المرجع السابق نفسه.

تصحيح لمقدمة الاختصاص وهذا التصحيح هو من باب ما تختمله المقدمات السييوية على جهة الاستلزام وليس واقعا في حدود التصريح كما هو معلوم - هو ان المجال الصُرفي (=الشكلي) يَتمثل الانتظام الرئاسي كما يَتمثله المجال العاملي. هذا فيما تختمله العاملة العربية من متابعة للصياغة السييوية. وقد لاحظنا من قبل ان التحليل التوليدي للعلاقات التطابقية قائم على مبدأ التنظيم الرئاسي لهذه لعلاقات سواء في احوال التطابق القريب ام في احوال التطابق البعيد: اذ ان التنصيص على ان المطابق يجب أن يعلو المطابق شجريا لامعنى له إلا كون المجال التطابقي يجب أن يكون ممتدا من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية، تجعل العامل الشكلي (=التطابقي) الأكبر ممتدا الى مكونات البنية كلها بهذا المعنى يتخذ التطابق بمحالات مختلفة في البنية الواحدة كما هو الشأن على وجه الخصوص في التطابق الثلاثي.

4 - ان البنية العاملة والبنية الشكلية في المتابعة المذكورة للمشروع السييوي الجامع بينهما انتظامهما معا وفق فكرة المجال ومبدأ النظام الرئاسي الداخلي. والمرادف النظري لهاتين البنيتين في النحو التوليدي هو العاملة والتطابق.

«العاملية» و«التطابق» في التحليل التوليدي ، الجامع بينهما قيامهما معا على مبدأ التحكم - ك الذي ليس شيئا آخر سوى تدرج للعلاقات البنيوية وفق مبدأ الهرمية الرئاسية.

ان الجامع الصوري بين جميع الأوضاع التطابقية سواء بين المخصص والرأس من المركب الاسمي أو من المركب الصرفي اوبين الرأس من المركب المصدري(=CP) والمركب الصرفي رأسه ومخصصه، قيامها جميعا على مبدأ أن:

• المطابق يجب ان يعلو المطابق.

• وان لا يكون لأحدهما سبيل الى الإشراف على الآخر.

• وان اول موقع يشرف على المطابق يجب ان يشرف على المطابق.

ان التحليل التوليدي لأوضاع التطابق قد قام اساسا على فكرة توسيع وتعميم مبدأ التحكم - ك

ليكون صالحا لوصف العلاقات التطابقية والعلاقات العاملة. هذا التوجيه المخصوص للآلة التحليلية التوليدية يشبه الى حد بعيد قيام التحليل النحوي العربي المذكور آنفا على مبدأ تعميم وتوسيع مبدأ التنظيم الرئاسي لبنية المجال ليكون صالحا لوصف البنية العاملة والبنية الشكلية على حد سواء.

خلاصة التعليق

أ - الأوضاع التطابقية صورها كثيرة والأوضاع العاملة أيضا صورها كثيرة والجامع بين هذه وتلك وبين الكل كونها مشتقة جميعا من تشكل هندسي واحد هو الشكل الرئاسي الهرمي القائم على الوسائط والمنتظم وفق مبدأ التحكم - ك.

يندرج هذا التحليل اذن في سياق طرد أوضاع بنيوية مختلفة على منوال واحد والمناطق التوحيدية هنا هو التحكم المكوني.

ب - ان منزلة التحكم - ك من الأوضاع التطابقية والأوضاع العاملة في النحو التوليدي كمنزلة فكرة «المجال الممتد من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية تجعل العامل الاكبر ممتدا الى مكونات البنية كلها» من البنيتين العاملة والشكلية في العاملة العربية.

(I) - 2 - البنية العاملة

أ - تقديم

لقد تبين مما تقدم ان التحكم - ك مبدأ عام يصلح لوصف العاملة والتطابق على حد سواء وان منزلته في النحو التوليدي من هذين كمنزلة فكرة المجال المنتظم رئاسيا من البنية العاملة والبنية الشكلية في النحو العربي ولئن كان التحليل في المسألة المنصرمة قد كاد ينحصر في المسألة التطابقية فإننا نريد في هذه الفقرة ان نفرد المسألة العاملة بكلام مستقل يتبين به كيف يصدق عليها من مستلزمات مبدأ التحكم - ك، ما يصدق على المسألة التطابقية. لاجل ذلك سنقسم التحليل التالي باعتبار نفس التفصيل الذي قسمنا باعتباره أنفا الكلام في المسألة التطابقية:

أ - العاملة القريبة (=التأخي)

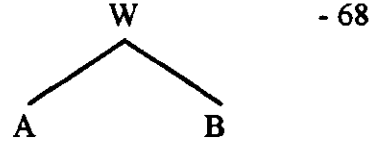
ب - العاملة البعيدة (=اي التي يتم فيها الإفضاء باعتبار الإسقاط الأقصى لا باعتبار الإسقاط القريب)

ج - العاملة والتحكم المكوني: (وفي هذه الفقرة الاخيرة سنبين ان الجامع الصوري بين الأوضاع العاملة القائمة على الإفضاء القريب والأوضاع العاملة القائمة على الإفضاء البعيد انتظام الكل وفق مستلزمات مساطر التحكم المكوني في تعريفه الجديد)

ثم نتبع التحليل بتعليق مفصل نبين فيه: الخيوط الدقيقة التي تدخل في تكوين نسيج الترادف النظري القائم بين العاملة العربية والعاملية التوليدية، في استيعابهما التصوري والتحليلي لتفاصيل هذه القضايا. هذا وستتم محاصرة الخيوط الفرعية المذكورة انطلاقا من عدد محدود من القضايا الكبرى، هذه عناوينها:

- درجات «التمام» ودرجات «الإسقاط».
- إشكالُ التمثيل ودرجاته ومبدأ تدرج العلاقات العاملة.
- تدرج العلاقات العاملة ومبدأ وصول العمل.
- المعمول ومصادر الإفضاء: طريق واحدة أم طرق مختلفة.
- الاعتبار الدلالي - المحوري وتصحيح الإعراب البنيوي.
- التمثيل بدرجاته مظهر من مظاهر العاملة الرئاسية.
- ب - العاملة والتحكم المكوني المتبادل.

»»» ان التعريف الذي قدمناه للعاملية آنفا (-)(13)⁽¹⁴⁾ ينطلق من مفهوم التآخي (sisterhood-) وقد انحصرت العاملة في هذا التعريف في «الرؤوس» فالرأس A في (68) يعمل في B حسب السنن البنيوي المنصوص عليه في (13):



وقد تبين من المناقشة السالفة عن التحكم - ك أن A العامل يتحكم مكونيا في B المعمول. والعكس صحيح ايضا اي أن B المعمول يتحكم مكونيا في A العامل. بناء على هذه الملاحظة يمكن تعريف العاملة بكونها: علاقة تحكم - ك متبادل:

♦ (69) العاملة.

لا يعمل أ في ب الا :

(i) اذا كانت أ عاملا

(ii) وبين أ و ب تحكم مكوني متبادل ♦

نسلم في هذه المرحلة من التحليل بأن العوامل هي الرؤوس.

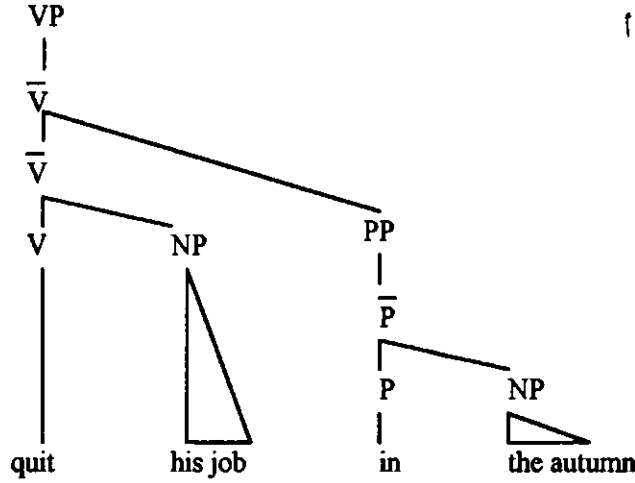
سنعيد تعريف مفهوم العاملة في ضوء متغيرات مفهومية اخرى سنعرض لها في مباحث لاحقة.

ج - العاملة والتحكم المكوني البعيد

سننظر الآن في بنية المركبين الفعلين الآتيين:

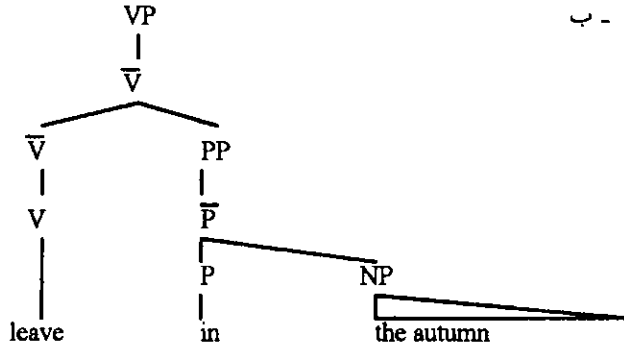
- quit his job in the autumn
- leave in the autumn.

أ - 70



اعلى مقولة متشعبة تشرف على V وهي \bar{V} التي تعلقو V مباشرة لا تشرف على PP وهذا معناه ان الرأس الفعلي في (70 - أ) لا يتحكم مكونيا في المركب الحرفي.

ب - 70



المقولة \bar{V} التي تعلقو V مباشرة ليست متشعبة فاذا انتقلنا الى \bar{V} العليا باطلاق الفينها اول موقع شجري متشعب يشرف على الرأس المقولي V وعلى PP على حد سواء. وهذا معناه ان التحكم المكوني متبادل بينهما وأن الرأس المقولي الفعلي ($V=$) يعمل في المركب الحرفي وان هذا الرأس لا يمكن ان يعمل في العناصر الواقعة تحت اشراف الإسقاط الحرفي الأقصى لأن العمل شرطه التحكم المكوني المتبادل. اذا اعتمدنا تعريف التحكم - ك (67) وتعريف العاملة (69) اعلاه وجب ان يقال إن علاقة الرأس الفعلي بالمركب الحرفي في (70 - أ) مختلفة عنها في (70 - ب) وان كان الأمر يتعلق في الحالتين معا بالملحق الظرفي الدال على الزمن.

ففي (70 - أ) التحكم - ك المتبادل قائم بين الرأس الفعلي V والمفعول NP.

وهذا معناه ان هذا المركب الاسمي معمول للرأس الفعلي بل معمول محوريا. اما المركب الحرفي في (70 - أ) فليس واقعا في مجال التحكم - ك للرأس الفعلي لأن اول موقع شجري متشعب يشرف على V ولا يشرف على PP. اما في (70 - ب) فالتحكم - ك متبادل بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي لأن اول موقع شجري متشعب يشرف على V (وهو \bar{V} الأعلى لا الأدنى لأن هذا الاخير ليس

متشعبا) يشرف ايضا على المركب الحرفي فدل ذلك على ان الرأس الفعلي يعمل في المركب الحرفي والمعمول هنا هو «المركب» برمته لأن مكونات المركب الحرفي وهي الحرف والمركب الاسمي وإن كانت واقعة في مجال التحكم المكوني للرأس الفعلي إلا انها هي لا تتحكم مكونيا في هذا الرأس الفعلي فالتحكم - ك ليس متبادلا لأن الحرف وصلته واقعان تحت اشراف \bar{P} (=الإسقاط الحرفي الوسيط) الذي لا يشرف على الرأس الفعلي.⁽¹⁵⁾ لكن من الناحية الحدسية هذا الفرق ليس واقعيًا. لماذا؟ لأن كلا من الفعلين quit و leave تربطهما بالمركب الحرفي نفس العلاقة (من الناحية الدلالية على الاقل). وعلى العموم لوحظ بناء على مجموعة من الاعتبارات التجريبية والنظرية التي لن ندخل في تفاصيلها الآن⁽¹⁶⁾ ان المركب الحرفي يجب ان يكون معمولًا للرأس الفعلي في الحالتين معا وذلك انسجامًا مع الحدس اللغوي الذي يقضي بأن تكون العلاقة بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي داخل المركبين الفعلين واحدة في كل من (70- أ) و (70- ب) وفي هذا السياق تم تعديل مفهومي «التحكم - ك» و«العاملية» وذلك بالاعتماد على عنصر إضافي هو «الإسقاطات القصوى».

في "الخواجز"⁽¹⁷⁾ وهي نظرية سنعود اليها بتفصيل في مبحث لاحق، شومسكي يقترح التعريف التالي للتحكم - ك:

♦ (71) التحكم - ك.

لا تتحكم أ في ب مكونيا الا اذا كانت أ لا تشرف على ب وكل "ص" يشرف

على أ يشرف ايضا على ب. ♦

"ص" في (71) تحتل تأويلين فعند ماتكون "ص" معادلة لأول موقع شجري متشعب فإن الأمر يتعلق بالتحكم - ك المباشر والقريب⁽¹⁸⁾ كما هو محدد ومعرف في (67) وفي تأويل آخر تكون "ص" إسقاطا أقصى وفي هذه الحالة نكون بازاء تحكم - ك بعيد⁽¹⁹⁾.

15 - هذا مبني على أن الإشراف المشترك شرط للتحكم المكوني المتبادل وبالتالي لقيام علاقة العاملية.

16 - تراجع تفاصيل هذه المسألة في مقال مشترك بين "يوسف عون" و"سبورتش" عن «العاملية» وعن الاعتبارات المختلفة التي ينبغي أن تحترم في بناء نظرية صورية لها:

- Aoun, y. and D.Sportiche (1983) "On the formal theory of government"

انظر في الشأن ذاته:

- Vergnaud, J-R. (1985): *Dépendances et Niveaux de représentation en syntaxe*.

- Chomsky, N (1981 C): "Principles and parameters in syntactic theory"

17 - شومسكي (1986 a) "Barriers"

18 - (= Strict C- command)

19 - "M- command"

في (70 - أ) الرأس الفعلي يتحكم - ك في المفعول (his job) ولا يتحكم مكونيا في (م ح) (in the autumn) ومن جهة أخرى الرأس الفعلي يتحكم عن بعد⁽²⁰⁾ في كل من (م س) و (م ح) وذلك [بواسطة] الإسقاط الأقصى الذي يشرف على الجميع. الحرف يتحكم - ك في (م س) (the autumn) باعتبار الإسقاط الأدنى (\bar{P}) وكذلك يتحكم فيه مكونيا باعتبار الإسقاط الأقصى (\bar{P}). ومع ذلك الحرف لا يتحكم - ك في الرأس الفعلي (V) لأن الإسقاط الأدنى (\bar{P}) أول موقع شجري متشعب ومشرف على (P) لا يشرف في نفس الوقت على الرأس الفعلي. كما ان الحرف لا يتحكم في (V) باعتبار الإسقاط الأقصى (\bar{P}) لأن هذا الإسقاط الأقصى يشرف على (P) ولا يشرف على (V). اما في (70 - ب) فإن الرأس الفعلي يتحكم - ك في (PP) باعتبار الإسقاط الفعلي الوسيط الاعلى لا الأدنى (لأن هذا الأخير ليس موقعا شجريا متشعبا⁽²¹⁾). وذلك خلافا ل (70 - أ) كما انه يتحكم فيه باعتبار الإسقاط الأقصى المشرف على الكل. وهذا معناه ان العلاقة بين الرأس الفعلي والحرف في (70 - ب) تشبه تلك التي في (70 - أ).

هكذا وانطلاقا من فكرة التحكم - ك البعيد (او عن بعد) (=m-command)⁽²²⁾ يقترح شومسكي⁽²³⁾ التعريف التالي للعاملية:

♦ (72) العاملة.

لا تعمل أ في ب الا اذا كانت أ تتحكم في ب باعتبار إسقاط أقصى ولا حاجز بين أ و ب.

- الإسقاطات القصوى حواجز تمنع العمل.
- العوامل هي الرؤوس. ♦ (24)

في كل من (70 - أ) و (70 - ب) الفعل quit و leave على التوالي يعملان في (م ح) in the autumn و (م ح) لما كان إسقاطا أقصى فإن الرأس الفعلي لا يمكن ان يعمل داخل (م ح) وهذا

20 - (M-command)

21 - وقد رأينا ان التشعب في أول موقع شجري مشرف على المتحكم شرط لازم لصحة التحكم - ك.

22 - اي التحكم - ك الذي واسطته الإسقاط الأقصى وليس الإسقاط الوسيط.

23 - شومسكي 1986 (8)

24 - نكتفي هنا بالنظر في عاملية الرؤوس ولنا عودة مفصلة الى عاملية الإسقاطات القصوى في مبحث لاحق عن: [المقولة الأثرية]: ضابط انتظامها المعمولي وشروط الشكل الافضائي الذي يناسبها (=الفصل الثالث من الباب الثاني في القسم الثالث من هذه الأطروحة وهو القسم المعنون: بعاملية المقولات المستترة).

معناه ان الفعلين في (70 - أ) و (70 - ب) يتحكمان عن بعد (= باعتبار الإسقاط الأقصى) في (م س) (the autumn) لكنهما لا يعملان فيه.

ان التعريف الجديد للعاملية امكن من سابقه وذلك من حيث انسجامه مع الحدس اللغوي الذي يقضي بأن العلاقة بين الرأس الفعلي و (م ح) في (70 - أ) هي نفسها التي في (70 - ب). ومع ذلك سنرى في المبحث اللاحق ان التحليل النحوي يستوجب اللجوء الى جملة في المتغيرات والعناصر المفهومية والتصورية الجديدة التي تستلزم تعديل التعريف المذكور. ومن هذه العناصر مفهوم "الحاجز" الذي سنعود اليه بما يناسبه من التفصيل في فصل لاحق⁽²⁵⁾. ونختتم هذه الفقرة بالملاحظة التالية : الرأس عندما يعمل في مكون ما ويمنحه دورا محوريا يوصف بكونه عاملا محوريا في هذا المكون⁽²⁶⁾. «»

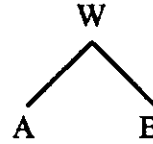
II - التعليق على التحليل التوليدي

موازنة مفصلة بين:

- «مبدأ التحكم المكوني» في النحو التوليدي
- وفكرة «الجمال الممتد من اعلى الى اسفل
- في علاقة هرمية» في العاملية العربية

تقديم:

بدأ تعريف العاملية "تأخيا" بين الرأس⁽²⁷⁾ ومعموله على الشاكلة التالية:



- 68

وفي هذا التحليل استبدل بهذا التعريف تعريف آخر في ضوء مفهوم التحكم - ك استوت العاملية فيه تحكما مكونيا متبادلا بين العامل والمعمول وهذا يكون باعتبار الإسقاط الوسيط (راجع التعريف (69)) ثم تحكما مكونيا باعتبار الإسقاط الأقصى (راجع التعريف (72)).

25 - انظر القسم الرابع من هذه الاطروحة المعنون ب: [نظرية الحواجز العاملة]: الاعذار المانعة من توجه العامل الى المعمول ومبدأ التنظيم الرئاسي للهرم الإفضائي (مبدأ وصول العمل في ضوء شروط المسافة التي تفصل صدر السلسلة عن عجزها)

26 - بتصرف كبير عن:

- Haegeman (1991)
- Riemsdijk, H. van and E. Williams (1986)
- Lasnik, H. and J. Uriagereka (1988)

27 - سنرى لاحقا في تعريف آخر للعاملية ان العوامل ليست بالضرورة رؤوسا.

التحكم المكوني المتبادل والعامل القريب

يكون التحكم - ك متبادلا عندما يكون كل من العامل ومعموله تحت نفس الإسقاط المباشر، اي عندما يكونان مشمولين تحت نفس النوع القريب، كما هو ممثل في الصورة (68) حيث A يعمل في B لأن التحكم - ك متبادل بينهما. بموجب وقوعهما معا تحت نفس الإسقاط المباشر (W-) وهي نفس الصورة المثلة في (70 - أ) حيث الرأس الفعلي يياشر معموله بالإفضاء على نفس المنوال اي التحكم - ك المتبادل.

ان ما يكون متبادلا بين العامل والمعمول في النحو العربي هو الاستلزام والاقتضاء فالعامل يقتضي المعمول لأنه من تمامه والمعمول من مناطات معموليته اقتضاء العامل له لأن العامل يعمل فيما يقتضيه من محلات. العملية بهذا المعنى يجب ان تكون في هذا التصور اقتضاء مكونيا متبادلاً فالعنصر A في (68) يقتضي B لأن هذا الأخير من تمام الاول اذ بدونه لا يكون المكون W.

الصورة (68) اذن يناسبها ان تكون ترجمة تمثيلية أمينة للموقف النحوي العربي في هذا الشأن. النحوي العربي يقول ان المعمول من تمام العامل اي ان العامل يكون ناقصا حتى اذا اتخذ معمولا اعتوره التمام. هذا التمام هو الممثل بالرمز W في (68) وهو الممثل بالإسقاط الوسيط المباشر في (70 - أ) اي \bar{V} . "التمام" بعبارة اخرى يقابله في نظام التمثيلات التوليدية اول موقع شجري متشعب يشرف على الرأس المقولي العاملي وعلى صلته المعمولة والتي هي من تمامه، اي التي هي مناط الانتقال من الإسقاط الصفري S^0 (X-) الذي يمثله الرأس المقولي الى الإسقاط الوسيط (S-) المباشر. وهذا معناه ان الإسقاطات الوسيطة والقصى عبارة عن تمامات متتابعة في شكل رئاسي هرمي. وكل عامل خرج من حيز النقصان الى حيز التمام بالدخول على معمول من تمامه اتخذ عنوانا إسقاطيا في النحو التوليدي، وفي النحو العربي يناسبه ان يتخذ عنوانا يدل على رتبة من رتب التمام، الصورة التمثيلية (70 - أ) تتضمن تماما اول هو الإسقاط الفعلي الوسيط ا لادنى (\bar{V}) وفيه يستوي NP المفعول من تمام الرأس الفعلي quit ويتضمن تماما ثانيا هو الإسقاط الفعلي الوسيط الاعلى والذي يستوي فيه المركب الحرفي PP من تمام الإسقاط الوسيط السابق، وتاما ثالثا هو الإسقاط الأقصى اي العنوان المركبي.

(i) - درجات «التمام» ودرجات «الإسقاط».

هذا التحليل مبني على ان البحث في درجات الإسقاط ورتبه في نظام التمثيلات التوليدية يناسبه في العبارة العاملية العربية (اي في الترجمة التي يحتملها هذا النظام الى اللغة النحوية العربية القديمة) ان يؤول باعتباره بحثا في رتب ومستويات «التمام».

الفضاء المركبي يمكن قراءته في هذا التأويل من اسفل الى اعلى ومن اعلى الى اسفل: في الحالة الاولى يتقدم باعتباره عبارة عن تتابع لصيغ بنيوية تامة (او لتشكلات بنيوية تامة) فكلما تم تشكل بنيوي ترتب عنه عنوان إسقاطي وهكذا تتابع التشكلات البنيوية ممثلة بعناوينها الإسقاطية حتى تصل الى العنوان الإسقاطي الأقصى باطلاق الذي يتقدم باعتباره علما على الشكل البنيوي الكبير الذي يتكون من التشكلات البنيوية الصغرى. وفي الحالة الثانية نطلق من هذا العنوان الإسقاطي الاعلى باطلاق العلم على المجموعة المركبة المتشكلة الكبرى، باعتباره اختزالا عنوانيا يمثل الموقع الرئيس الذي تنزل منه العناوين الإسقاطية الواقعة تحت اشرافه منزلة الممثلات (او النواب) فهي تمثل العنوان التمامي الاكبر وذلك عبر درجات متتابعة رئاسيا.

هذا التحليل قائم على مبدأ تدرج العلاقات البنيوية الافضائية وله بالتالي صلة مباشرة بإشكال التمثيل ودرجاته.

إشكال التمثيل ودرجاته ومبدأ تدرج العلاقات العاملة

من مواقع التشابه والترادف الكبرى بين النحويين العربي والتوليدي اقامتهما للتحليل النحوي على مبدأ تدرج العلاقات العاملة وهو مبدأ له صلة مباشرة كما بينا بإشكال «التمثيل ودرجاته» وفي هذا السياق التقابلي يمكن القول ان درجات الإسقاط في النحو التوليدي يمكن تعويضها في نظام التمثيلات السيبريية بدرجات التمام.

التحكم - ك والعامل

الرأس الفعلي يتحكم - ك في كل العناصر التي تقع في مجاله المكوني اي في صلتها (=الفضلة والملحقات) اي في كل مايتقاسم معه "الكينونة" تحت اشراف الإسقاط الوسيط. لكن ما الفرق بين (70 - أ) و (70 - ب)؟

الفرق بينهما ان اول موقع شجري متشعب في (70 - أ) يشرف على الرأس المقولي الفعلي يشرف على الفضلة ايضا ولا يشرف على (م ح) بينما في (70 - ب) اول موقع شجري متشعب يشرف على الرأس الفعلي وعلى الملحق (م ح). وهذا معناه ان المركب الحرفي في الحالة الاولى ليس طرفا في التحكم - ك المتبادل وهو كذلك في الحالة الثانية. وهذا معناه ايضا ان الفعل في هذه الحالة الثانية يعمل في (م ح) ولا يعمل فيه في (70 - أ).

لما كان «الإشراف المشترك» اي الكينونة تحت نفس الإسقاط شرطا للتحكم - ك المتبادل وبالتالي شرطا لقيام العلاقات العاملة فإن السؤال المطروح هنا هو هل التحكم - ك متبادل بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي في الحالتين (70 - أ) و (70 - ب) ام لا؟

ان التعريف السابق للتحكم - ك وللعاملية باعتبارها تحكما مكونيا متبادلا يستوجب القول بان التحكم - ك لئن كان متبادلا بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي في (70- ب) فإنه ليس كذلك في (70- أ) وان معنى ذلك ان المركب الحرفي معمول للرأس الفعلي في (70- ب) ولاسبيل له الى ذلك في (70- أ).

الا ان الحدس اللغوي يكذب هذا الفرق، لأن العلاقة الدلالية التي تربط المركب الحرفي بالرأس الفعلي واحدة في الحالتين فوجب ان تكون العلاقة البنيوية التي تترجم هذه العلاقة الدلالية في المستوى التركيبي واحدة ايضا.

هذا التحليل واضح أنه مبني على مقدمة اشتقاق العلاقات التركيبية من أصولها الدلالية لأجل ذلك نقول ان له صلة مباشرة بالإشكال الذي اشتهر في العاملية العربية بإشكال اللفظ والمعنى. "النحو" في العاملية العربية القديمة في صورتها البصرية صناعة لفظية لكنها اختلطت عند المتأخرين باعتبارات دلالية لعبت دورا أساسيا في التعريفات التركيبية عند هؤلاء المتأخرين وهي اعتبارات لم تنط بها عند المتقدمين الا ادوار هامشية استدلالية مساعدة فقط. وقد سبق التعليق بتفصيل على هذا الأمر ونحب الإشارة هنا الى ان الاعتبارات الدلالية لعبت عند التوليديين دورا أساسيا كذلك - كما هو الشأن عند المتأخرين من نخاة العاملية العربية - في مراجعة التعريفات التركيبية. فالفرق البنيوي المستفاد من التمثيلات (70- أ) و (70- ب) اعتبر فرقا لا مقابل له في الواقع اللغوي لأن الحدس الدلالي ينص على ان العلاقة الدلالية بين الرأس الفعلي و PP واحدة في الحالتين معا لأجل ذلك روجع تعريف كل من التحكم - ك والعاملية لينسجم مع معطيات ومقتضيات هذا الحدس. ففي هذا السياق بالضبط يندرج التعريف (71) للتحكم - ك والتعريف (72) للعاملية. العنصر الاساس في هذه المراجعة هو التمييز بين نوعين من التحكم - ك:

أ- التحكم - ك القريب وهو الذي مضى والذي رأينا أنه يقوم على اقتسام العامل والمعمول لخاصية الكينونة تحت اول موقع شجري متشعب كما هو الشأن في علاقة الرأس الفعلي بالمفعول في (70- أ) وعلاقته بالمركب الحرفي في (70- ب).

ب - التحكم - ك البعيد: وهي العلاقة القائمة في (70- أ) بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي وضابطها اومناطها الكينونة تحت نفس الإسقاط الأقصى الذي يشرف على الكل، والفرق بين هذه العلاقة وسابقتها ان مناط السابقة الكينونة تحت اول موقع شجري متشعب. وعليه ففي (70- أ) الرأس الفعلي يتحكم - ك في (م س) الفضلة وفي (م ح) الملحق الا انه تحكم عن قرب في الحالة الاولى وعن بعد في الحالة الثانية، لأنه في هذه الاخيرة العبرة بالإسقاط الأقصى وليس بالإسقاط الوسيط.

غاية الأمر اذن ان: التحكم المكوني القريب واسطته اول موقع شجري متشعب اما البعيد فواسطته الإسقاط الأقصى.

الإسقاط الوسيط يقوم بدور الوسيط في نقل التحكم الى العنصر القريب المجاور اما الأقصى فيقوم بدور الوسيط في نقل التحكم الى العناصر البعيدة هذا التحليل اذن تطبيق موسع لمبدأ تدريج العلاقات العاملة.

بعد ما كان التحكم - ك مشروطا بالكينونة تحت اشراف اول موقع شجري متشعب حسب التعريف (67) صار اكثر تحمرا في التعريف الجديد اذ يجزئ فيه ان يتقاسم العامل والمعمول خاصية الوقوع تحت اشراف عنوان إسقاطي مشترك قريبا كان ام بعيدا. وهذا معنى العبارة التالية التي تضمنها التعريف الجديد للتحكم - ك « وكل (ص) يشرف على (أ) يشرف ايضا على (ب) "هذا العنصر الصادي قد يصادف اول موقع شجري متشعب وفي هذه الحالة يكون التحكم - ك مباشرا وقريبا وقد يصادف الإسقاط الأقصى وفي هذه الحالة يكون التحكم - ك بعيدا اي ان الإفضاء التحكمي يتم عبر الوسائط وهذا ما قصدناه بقولنا آنفا ان هذا التحليل يقوم على مبدأ تدريج العلاقات التحكمية اي توزيع الادوار التمثيلية عبر درجات وسيطة.

درجات التحكم - ك

سنميز من الآن فصاعدا، في الاصطلاح، التحكم - ك القريب عن التحكم - ك البعيد اي الذي يكون مناطه الإسقاط الأقصى بالاشارة الى الاول بلفظ التحكم - ك والى الثاني بلفظ التحكم - ق. والآن ما الفرق بين تدريج العلاقات التحكمية في (70- أ) وبينه في (70- ب)؟ الفرق بينهما يكمن اساسا في:

أ- ان الرأس الفعلي في (70- أ) يتحكم - ك في (م س) المفعول دون (م ح) لكنه يتحكم - ق فيهما معا. لأن كلا منها يتقاسم مع الرأس الفعلي نفس الإسقاط الأقصى.

ب - أما في (70 - ب) فإن الرأس الفعلي يتحكم في المركب الحرفي التحكمين القريب والبعيد وذلك في مستويين إسقاطيين مختلفين:

• تحكما - ك: باعتبار الإسقاط الفعلي الوسيط الذي يشرف عليها معا (\bar{V}).

• تحكما - ق: باعتبار الإسقاط الفعلي الأقصى الذي يشرف على الكل.

والجامع بين الصورتين يتعلق:

- بالتحكم المكوني داخل المركب الحرفي فالرأس الحرفي في الحالتين يتحكم في (م س) معموله

تحكما - ك وتحكما - ق.

- وبالعلاقة بين الرأس الفعلي والرأس الحرفي اذ لا يتحكم هذا الاخير في السابق تحكما - ك ولاتحكما - ق وذلك لأن العنصر الصادي بالنسبة للحرف وهو (PP) لا يقاسمه اياه الرأس الفعلي.
بقي ان نجيب عن سؤال أخير وهو: هل يجوز للرأس الفعلي أن يعمل في المركب الاسمي الواقع تحت الإسقاط الأقصى الحرفي (PP) (-اي الواقع صلة للرأس الحرفي) مادام الرأس الفعلي يتحكم فيه تحكما - ق في الحالتين معا؟

الجواب عن هذا السؤال يتضمنه التعريف الجدد للعاملية (-72) فبالإضافة الى التحكم - ق هناك شرط آخر لصحة وصول الإفضاء وهو الا يكون بين العامل والمعمول حاجز⁽²⁸⁾ يمنع وصول العمل.
العوامل هي الرؤوس المقولية والحواجز هي الإسقاطات القصوى. لكن لماذا يتقدم الإسقاط الأقصى باعتباره حاجزاً؟ أو بعبارة أخرى: مامناط الحاجزية في الإسقاطات القصوى؟
يرجع ذلك الى ان الإسقاط الأقصى إسقاط لرأس المقولي، والرأس المقولي يطلب صلة تكون من تمامه ليتكون منهما معا اي من الرأس وصلته الإسقاط الوسيط ثم الإسقاط الأقصى.
الحاجز في الحقيقة إذن هو الرأس المقولي لكن الرأس بمفرده في نظام التمثيلات التوليدية لا اعتبار له لأنه لا يكتمل الا بالانتظام الإسقاطي المعروف.

المشكلة اذن لها علاقة بمسألة الحدود بين المجالات وبما يعرف لدى المشتغلين بالعاملية العربية بالانقطاع والاتصال والاشتراك وبالعلاقات السيادة والهيمنة بين الروابط او العوامل.
ان «الإسقاط الأقصى» مرادف عندنا لمفهوم «التمام» المذكور في وصف النحاة العرب المعمول بكونه من تمام العامل. العامل والمعمول مجال متشكل وتشكله يمثل فضاء حصينا يمنع عاملا آخر اجنبيا من العمل داخله. وهذه نظرية معروفة في النحو العربي .

الرأس الفعلي اذن في (70 - أ) وفي (70 - ب) لا يمكن ان يعمل في (م س) الواقع تحت الإسقاط الحرفي الأقصى وان كان هذا (م س) واقعا في مجاله وذلك لأن هذا الإسقاط الحرفي حاجز يمنع وصول الإفضاء⁽²⁹⁾ الاجنبي. هذا الموقف مبني على ان التحكم - ك لا يستوجب إمكان وصول العمل بالضرورة والاستلزام بل قد يقع التحكم - ك البعيد ثم لا يكون العمل كما رأينا في هذا المثال الذي شرحنا. التحكم - ك اذن مستقل عن العاملية وهذا الاستقلال امر طبيعي في ضوء مساتقدم شرحه آنفا

28 - هذا كما هو معلوم من مشهور المبادئ في العاملية السيوطية.

29 - الرأس الفعلي لا يمكن ان يتجاوز في الإفضاء، الإسقاط الحرفي الأقصى الى العناصر الواقعة تحت هذا الإسقاط وهذه الحالة مطابقة تماما لما سبق تفصيله عن معمولية المجموعات المتشكلة التي كانت موضوعا لتعليق مفصل سابق.

من ان التحكم - ك صورة بنيوية مجردة مستقلة عن الأعيان البنيوية المتشخصة التي منها الأوضاع التطابقية والأوضاع العاملة.

ان قيام التحكم - ك لا يستتبع «العاملية» أو «التطابق» بالضرورة هذا هو المقصود من القول بالاستقلال المذكور.

التحكم - ك والعمل في المحل

نشير كذلك الى ان التحكم البعيد والذي لا يستتبع الإفضاء العملي بسبب «الحاجزية» المشروحة قبل قليل يرادف في صورته العامة ما اشتهر عند النحاة العرب بالعمل في المحل، في نحو (مررت بزيد) وبابه، فزيد مفعول لكنه صلة للحرف الذي يمنع وصول العمل الفعلي. والحرف ان كان يمنع وصول العمل لفظا فإنه لا يمنع وصوله في المحل. وفي هذا الاطار يندرج مفهوم «التعلق» في جملة من اوجهه كما هو معلوم، وفي هذا الاطار ايضا نفهم ما جاء في التحليل التوليدي من ان :

« الفاعلين في (70 - أ) و (70 - ب) يتحكمان عن بعد (= باعتبار الإسقاط الأقصى) في (م س) the autumn لكنهما لا يعملان فيه » معنى هذا الكلام في تأويلنا ان (م س) المذكور معمول لفظا للرأس الحرفي ومعمول محلا للرأس الفعلي البعيد على شاكلة معمولية (زيد) في المثال السابق للحرف لفظا وللعمل محلا.

(ii) - تدريج العلاقات العاملة ومبدأ وصول العمل⁽³⁰⁾

يهنا قبل مغادرة هذه الفقرة الى التي تليها ان نبه الى ان مبدأ تدريج العلاقات العاملة او التوزيع الرئاسي للأدوار التمثيلية المرتبطة بنقطة نظام عليا تنتصب على رأس الهرم اشتهر في العاملة العربية في مسائل عديدة منها مثلا مسائل العطف على المحل والعطف على اللفظ. وهي مسائل الجامع بينها قيامها جميعا على مبدأ وصول العمل. وهو مبدأ يقوم على فكرة تدريج العلاقات العاملة⁽³¹⁾. فالصحة مثلا في (ليس زيد بقائم ولا قاعد) « راجعة الى ان العامل وهو حرف جر يمكنه ان يصل الى قاعد »⁽³²⁾ والفساد في (ما جاءني من امرة ولا زيد) « راجع الى امتناع ذلك الوصول لأن (من) لا تعمل في

30 - سنبن في هذه الفقرة ان الجامع بين التأويل التوليدي والتأويل العربي لهذا المبدأ كونهما معا بحثا في شروط امكان توجه العامل الى المعمول وفي الممانعات من توجه العامل.

31 - راجع تفصيل ذلك في "ظهور اللغة وعناوين الظهور" وهو مقال يتضمن تعليقا مفصلا على تطبيقات هذا المبدأ عند ابن هشام.

32 - المرجع السابق.

المعارف فهي لاتصل اذن الى (زيد) كما ان الفساد في (مازيد قائما لكن قاعدا) راجع الى ان في الجملة اعمالا ل (ما) في الموجب وهذا العامل لا يصل الى الموجب»⁽³³⁾.

هذا المنحى الخاص الذي اتخذته معالجة المشكلة في العاملة العربية القديمة يشبه في شكلة العام المنحى الذي اتخذته تحليل مفهوم التحكم المكوني القريب والبعيد (=التحكم ك والتحكم - ق) في النحو التوليدي.

ان ما تقدم التعليق عليه آنفا من مسائل مندرجة في اطار هذا المفهوم يمكن اعادة تأويله بسهولة في ضوء مبدأ وصول العمل الذي قامت عليه تحليلات العاملين العرب من امثال ابن هشام وغيره. وفي هذا الاطار نقول ان عمل العامل الفعلي في (70) لا يصل الى (م س) the autumn.

ان مبدأ وصول العمل الذي قامت عليه العاملة العربية يحتمل تأويلات مختلفة. من هذه التأويلات ان تكون العاملة نظرية ضميرية ربطية يتقدم فيها الوصول باعتباره ربطا بين المواقع المعمولة «وفي هذه الحالة يجب ان يكون هناك شكل خال من الحركات الإعرابية» هذه النظرية في تأويل العلاقات العاملة يناسبها ان توصف بالضميرية «لأن المواقع المربوطة تكون آنذاك شبيهة بالمواقع المضمرة وضماؤها» ومن التأويلات أيضا التي يحتملها مبدأ الوصول أن يكون الوصول عبارة عن «علاقات شكلية قائمة في إعراب هرمي» وإذا كان ذلك كذلك فإن: «العاملة ستؤول باعتبارها نظرية مقولية أي نظرية اعرابية تبين هندسة الأقوال»⁽³⁴⁾.

من التأويل التي تحتملها العاملة في النحو العربي ان يقال ان هناك فرقا بين «البنية العاملة والبنية المقولية وان تكون احدهما ترجمة للآخرى وفي هذه الحالة تكون الوحدة العاملة الواصلة مقولة ذات درجة معينة ويكون وصولها الى اللفظ في اسفل الهرم اذا كان اللفظ مربوطا بها وتكون علامة اللفظ الإعرابية هي نتاج تأويل المقولة القائمة في اقرب العقد اليه وهذا التأويل يحدده تأويل البعد الحاصل بين هذه العقدة والمقولة الأولى القائمة في رأس الهرم»⁽³⁵⁾.

المعمول ومصادر الإفضاء: طريق واحدة ام طرق مختلفة

التأويل الديناميكي السابق اقترح في "ظهور اللغة وعناوين الظهور" باعتباره يمثل الوجهة العربية في تأويل مبدأ وصول العمل. « مفهوم اللفظ والمحل والعطف عليهما يمثل تعبيرا وتحقيقا لذلك التأويل. حين يصل العامل الذي هو الباء الى (قاعد) في قولنا (ليس زيد بقائم ولا قاعد) يحصل عطف على

33 - المرجع السابق.

34 - المرجع السابق.

35 - المرجع السابق.

اللفظ فما معنى هذا؟ معناه ان العامل الذي يفضي بالحركة هو العامل القريب اما عند قولنا (ليس زيد بقائم ولا قاعدا) فإن العامل الذي يفضي بالحركة هو العامل البعيد».

التمييز في التحليل التوليدي بين التحكم القريب والتحكم البعيد جار على هذا المقياس المتبع في هذا التحليل فالرأس الفعلي في (70 - ب) يتحكم في (PP) عن قرب لأنه يتقاسم معه نفس الإسقاط الوسيط بينما في (70 - أ) يتحكم فيه عن بعد لأنه يتقاسم معه إسقاطا آخر اعلى غير الإسقاط القريب المباشر. التحكم في الحالة الأولى قريب وفي الثاني بعيد ومما يزيد أواصر الشبه والقاربة بين التحليلين العربي والتوليدي في هذا الشأن وثيقة ان هذا التحليل للفرق بين (70 - أ) و(70 - ب) قائم على فكرة ان الوحدة العاملة الواصلة (=الرأس الفعلي) مقولة ذات درجة معينة توصف في اللغة النحوية التوليدية بالإسقاط الصفري ووصولها الى اللفظ مربوط بها كالمركب الاسمي المفعول في (70 - أ) يكون في أسفل الهرم.

هذا وان تأويل المقولة القائمة في أقرب العقد الى المركب الحرفي في (70 - ب) هو الذي ينتج العلامة الإسقاطية (VP) في النحو التوليدي وينتج علامة اللفظ الإعرابية في النحو العربي. ثم إن هذا التأويل يحدده تأويل البعد الحاصل بين أقرب العقد الى اللفظ مربوط والمقولة الاولى القائمة في رأس الهرم. هذه المقولة الاولى يمثلها عامل النفي الأعلى في امثلة ابن هشام ويمثلها في النحو التوليدي الإسقاط الأقصى الذي هو مناط التحكم المكوني في التعريف الجديد.

وبعبارة أخرى:

تأويل الرأس المقولي - القائم في أقرب العقد الى المركب الحرفي - باعتباره عاملا في هذا المركب يحدده تأويل البعد الذي يفصل الرأس عن الإسقاط الأقصى (=المقولة القائمة في رأس الهرم) او عن اول إسقاط يشرف على الكل. بهذا المعنى نفهم ماجاء في التحليل التوليدي من ان الجامع بين (70 - ب) و(70 - أ) كون الرأس الفعلي فيهما معا يصل عمله الى المركب الحرفي عن طريق الإسقاط الأقصى وذلك بفضل التحكم المكوني البعيد. وأن الفرق بين الحالتين راجع الى أن الصورة (70 - أ) تفترض وجود طريق واحدة بين المعمول ومصدر الإفضاء وهو طريق الإسقاط الأقصى أما (70 - ب) فتفترض وجود طريقين مختلفين ممكنين بين المعمول ومصدر الإفضاء هما:

- الإسقاط الوسيط (\bar{V})

- والإسقاط الأقصى (=VP).

الإسقاط اذن قنطرة يتم عبرها الإفضاء وهو لأجل ذلك يكون تارة في طريق العامل القريب وذلك عندما يكون إسقاطا وسيطا مشرفا على المعمول كاشرافه على العامل وتارة في طريق العامل

البعيد وذلك عند ما يكون إسقاطا أقصى لا يشرف على المعمول وعامله الا بواسطة رتبة إسقاطية وسيطة ونشير هنا الى ان دور الإسقاط في كونه وسيطا بين المعمول ومصدر الإفضاء ومنزلته من المعمول وما يترتب عليها بالنسبة لهذا الاخير من ملابسات الوقوع في طريق العامل القريب او البعيد يشبه الى حد كبير الدور النظري المنوط بالواو في امثلة ابن هشام في مسائل العطف على اللفظ والعطف على المخل جاء في "ظهور اللغة وعناوين الظهور" في سياق التعليق على هذه المسائل: «هنا يجب ان نتصور ان "القرب" و "البعد" يفترضان وجود طرق مختلفة بين المعمول ومصادر الإفضاء ويفترضان ان الواو ليست الا قنطرة يتم بها الإفضاء وعلى هذا فإن الواو تكون تارة في طريق العامل البعيد وتارة في طريق العامل القريب ومن جهة أخرى يلاحظ أن العامل القريب يقع هو أيضا في طريق العامل البعيد (...). معنى هذا ان هناك طريقين للعامل البعيد:

- الطريق المؤدي الى العامل القريب ومعموله

- والطريق المؤدي الى الواو.

وان الجملة يكون لها شكلان عامليان مختلفان يحدد كل واحد منها مكان الواو».

ان الفكرة التي نحاول شرحها من خلال هذه المقارنة ليس القول ان النحوي التوليدي يعيد مقاله النحوي العربي ولكن البرهنة على ان العقل النحوي يشتغل بآلات متشابهة وتستفزه نفس المشاكل ونفس العلاقات فكلام النحاة وان توزعته نماذج نظرية متباينة في الظاهر فإن بعضه يعادل بعضا والفروق التي تتقدم في الظاهر وكأنها فروق جوهرية اساسية هي في الحقيقة تكاد تكون جلها فروقا في التسميات راجعة الى « الفرق في موقع النظر لأن التسميات تختلف اما المسمى فشيء واحد لا يدرك في ذاته»⁽³⁶⁾ وهو « الإعراب الواقعي الكلي» الذي من خواصه انه « لا يمكن الوصول اليه لأنه لا يمكن ان ينتقل الواقع الى اللغة الموصوفة ولكنها هي التي تنتقل الى الواقع عن طريق التأويل لهذا نزع ان الاعتبار السابقة وان اختلفت في الظاهر فإنها تنتقل الى واقع واحد لا يحصل في ذاته لأنه يفر كلما اقترب منه. مثلا يمكن ان يقال ان هذا الإعراب الواقعي الكلي هو الذي يؤول بالإفضاء في الإعراب الافضائي ويؤول بالجمود... ويؤول مقوليا ثم عامليا الخ... وباختصار فإن التأويلات المتقدمة هي تأويل اعرابي خاص لذلك الإعراب الكلي... ولا يتفاوت النحاة الا في درجة اقترابهم من هذا الإعراب ثم انهم لا يبلغونه»⁽³⁷⁾.

36 - "ظهور اللغة وعناوين الظهور"

37 - المرجع السابق.

العاملية العربية والعاملية التوليدية محاولتان للاقتراب من هذا الإعراب الكلي بينهما مواقع تقارب كثيرة ومتواترة نحاول استخلاصها وتخريجها. هذه المواقع مصدرها انهما (وغيرهما من الانحاء ايضا) على درجة واحدة بالاضافة الى معيار المفارقة الذي سبق شرحه في مواطن سابقة مختلفة⁽³⁸⁾ «ولا يختلفون الا فيما وجهوا اليه اجاباتهم من أنواع المصالح المادية والمعنوية التي يؤدي اليها نحوهم».

لقد كان المنطلق من هذه المقدمة عندما اشرنا الى ان النحويين العربي والتوليدي اشتغلا بنفس الآلة النظرية واستفترتهما نفس العلاقات عندما وجهنا نظرهما إلى البحث في التمثيل ودرجانه وفي شروط امكان توجه العامل الى المعمول وفي ظروف امتناع ذلك التوجه اي في اوصاف وملابسات الطريق التي تربط المعمول بمصدر الإفضاء. والاشارة هنا الى قضية القرب والبعد بتعقيداتها المشروحة سابقا.

من اوجه الترادف النظري بين النحويين في هذا الخصوص كذلك ان مسائل القرب والبعد فيهما معا تحتل ان تترجم الى لغة الروابط المنطقية جاء في "ظهور اللغة" في اطار هذه الترجمة الى اللغة الربطية المنطقية:

« يمكن ان يعبر عن المسائل المتقدمة اي عن مسائل القرب والبعد بطريقة أخرى هي طريقة الروابط المنطقية المعروفة... يعرف المناطق رابطة الفصل الوصل والنفي والعطف وغير ذلك وهي روابط يكونون بها اشكالا رمزية وينون عليها استنباطات من جهة الصدق والكذب... اما الاشياء التي نعدّها روابط هنا فهي المواقع وكل ما نقبسه من المناطق هو علاقات السيادة بين الروابط بالمعنى الذي فرضناه. حينما يعطف اللفظ على اللفظ يكون العامل القريب رابطا اعلى من العاطف الذي هو رابط أيضا. لهذا نضع الرابط السيد خارج القوس: ليس زيد ب (قائم ولا قاعد) كما لا يمكن ان نضع (لكن) او (بل) في قلب القوس الذي يتحكم فيه النفي لأن النفي ليس أعلى منهما».

38 - جاء في "ظهور اللغة وعناوين الظهور": «واذا كان ما يستطيعه الانسان هو الاحتيال على العالم عن طريق تسميات تختلف باعتبار السؤال المطروح وباعتبار الظروف الفكرية والاجتماعية فإن كل التسميات نسبية ولا يجوز بحال ان يزعم زاعم لاقواله صفة الحق المطلق ولا يجوز ذلك الا لمن كان له من الناحية الوجودية صفة المفارقة بحيث كان له ان يطل على هذه الوقائع دون ان يكون هو جزءا منها. ان القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها اذا توفرت للانسان امكانيات لغوية اعلى من هذه القوانين ذاتها ولما كان ذلك متعذرا وكان هو جزءا من هذه القوانين وكان لا يستطيع مفارقتها فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية. لما سبق نعتقد أن أول شرط وجوبي لازم من أجل إقامة نحو جامع هو المفارقة. ومادام اللغويون ينظرون في الظاهرة اللغوية ويقولون اقوالهم من عهد بعيد فإن المعيار الذي ينبغي ان يتخذ للمقايسة بين هذه الاقوال هو معيار المفارقة ومن هذه الجهة نلاحظ ان البون قريب بين كبار اللغويين في القديم والحديث لأنهم على درجة واحدة بالاضافة الى ذلك المعيار».

تذكر ان التحليل التوليدي السابق ينص على ان الرأس المقولي الفعلي في (70-أ) عمله في مجموع المركب الحرفي سائغ وشرطه اقتسام إسقاط أقصى مشترك. وعمله داخل المركب الحرفي لا يجوز لان الإسقاط الأقصى(=PP) حاجز وترجمة هذا الوصف الى اللغة النحوية العربية ان الفعل لا يعمل داخل المركب الحرفي لأن العامل لا يدخل على عامل من نفس درجته، فالمركب الاسمي the autumn معمول للرأس الحرفي وليس للعامل الفعلي لأنه مفصول عن العامل الأول (=V) ولأنه محكوم بعامل مستقل فكما ان « الاستئناف يعادل قوسا جديدا مستقلا في الكلام » في النظرية النحوية العربية المشهورة عن الاستئناف فإن الإسقاط الأقصى (=الحرفي) في النحو التوليدي يعادل قوسا جديدا مستقلا.

الكلام التوليدي في هذا الباب (اي في باب التحكم المكوني القريب والبعيد) لما كان يحتمل ترجمته الى اللغة النحوية العربية بهذا الانسجام والتلقائية وجب أن يقال بشأنه ما قد قيل سابقا عن النظرية النحوية العربية بهذا الشأن وهو انه « معادل للكلام على العلاقات بين الروابط » وأن الفرق في التسميات راجع الى الفرق في موقع النظر لأن التسميات تختلف اما المسمى فشيء واحد لا يدرك في ذاته". ان مقالة ابن هشام في جواز العطف على اللفظ في (ليس زيد بقائم ولاقاعد) ان « شرطه امكان توجه العامل الى المعطوف » الكلام فيها معادل تماما للكلام المنطقي القائم على العلاقات بين الروابط وللکلام التوليدي القائم على نفس الاعتبار.

ان امكان توجه العامل الى المعمول في التحليل التوليدي السابق شرطه:

• اقتسام نفس الإسقاط اي الكينونة تحت نفس القوس.

• غياب الحاجز (=الإسقاط الأقصى) اي غياب قوس جديد مستقل.

إن الجامع بين النظرية النحوية العربية والنظرية النحوية التوليدية في هذه المسائل قيامهما معا على فكرة النظر في شروط امكان توجه العامل الى المعمول وفي المانع من توجه العامل.

الاعتبار المحوري وتصحيح الإعراب البنيوي.

يجب ان نلاحظ ان التحكم - ك المتبادل بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي الملحق كان خاصا أي مناسباً لنوع واحد من الامثلة وهو (70 - ب) وبابه حيث الطريق بين المعمول (PP) ومصدر الإفضاء (=الرأس المقولي الفعلي) تمر عبر الوسيط الإسقاطي القريب (\bar{V}) اما في الامثلة الاخرى اي (70 - أ) وبابها فإن هذه الطريق يصل عبرها الإفضاء من الرأس الفعلي الى فضله (م س) فقط اما (م ح) فمقطوع عن هذه الطريق. وهذا معناه انه يجب البحث عن طريق آخر يمر عبره الإفضاء. هذا الممر يجب ان يحترم الشروط المنصوص عليها في تعريف التحكم - ك والعاملية.

لماذا يجب البحث عن هذا الممر الافضائي؟

الجواب عن هذا السؤال والذي أنبنى عليه التحليل التوليدي السابق هو أن العلاقة المحورية التي تربط الرأس الفعلي بالمركب الحرفي في (70 - أ) و (70 - ب) واحدة ولما كان للإفضاء التحكمي ممر يصل بواسطته الى المركب الحرفي في (70 - ب) وهو الإسقاط الوسيط وذلك في اطار تحكم - ك متبادل بين العامل (V-) والمعمول (PP) فقد وجب ان يكون كذلك في (70 - أ) ولا يجب بالضرورة ان يكون نفس الممر. وفي هذا السياق استبدل بمفهوم التحكم - ك مفهوم التحكم - ق.

ما يهمنا - في المقام الأول - من هذه الملاحظة هو ان (70 - ب) يصل فيها الإفضاء عبر \bar{V} أما في (70 - أ) فهناك مانع من وصول الإفضاء عبر نفس الممر لكن موجب توجه العامل لا ينتفي مع ذلك. وهذا معناه ان هناك مانعا من وصول الإفضاء وموجبا لتوجه العامل في وقت واحد. هذا الموجب، وهو أن العلاقة المحورية الدلالية التي تربط الفعل بالمركب الحرفي في (70 - أ) تشبه التي في (70 - ب)، يناسبه ان يؤول باعتباره شرطا يصحح اعرابات اخرى تكون هي والإعراب البنيوي الإسقاطي شبكة الإعراب الخاصة بالجملة.

ان تحليل ابن هشام في مسائل العطف على اللفظ والمحل في احصائه للاعذار المانعة من توجه العامل:

- كامتناع (من) من العمل في المعارف.
- وامتناع إعمال (ما) في الموجب.
- وامتناع العطف على الابتداء الزائل .

يحتمل هذا التنظيم النمذجي بذاته جاء في "ظهور اللغة..." « وهذه الاعذار كلها مانعات من توجه العامل... وهي أعذار فضلنا ان تكون شروطا تصحح بها اعرابات اخرى (كالإعراب الربطي المذكور سابقا مثلا) تكون هي والإعراب العاملي شبكة الإعراب الخاصة بالجملة. يبين هذا ان طريقة الروابط اذا كانت تصح في الأشكال المنطقية فإنها في الأشكال اللغوية الطبيعية تحتاج الى ان تفسر عن طريق الشبكة الإعرابية». وتطبيق هذه الفكرة في التحليل التوليدي سائغ وسبيل ذلك القول ان تعريف التحكم - ك وتعريف العاملية لا يفسران لماذا يجب ان يصل الإفضاء الى (م ح). والذي يقدم هذا التفسير هو الإعراب المحوري⁽³⁹⁾.

39- سترجع الى التعليق المفصل على هذه المسألة في اطار المقارنة بين مفهوم "القالبية" في تنظيم النحو في النظرية التوليدية ومفهوم الشبكة الإعرابية المعروف عند المشتغلين بالعاملية العربية. راجع تطبيقا مركزا لفكرة الشبكة الإعرابية في "ظهور اللغة..." وعلى وجه التحديد في الفقرة المتعلقة بشروط العطف على المحل. ومن جوانب التطبيق المركز

التمثيل بدرجاته مظهر من مظاهر العملية الرئاسية

يمكن أن يؤول كلام التوليدين في التحكم القريب باعتباره تدريجا للعلاقات العملية وذلك اذا قدرنا ان الإسقاط يسمح بتوجه العامل ويمثل قنطرة لذلك العامل. ان عبارة التوليدين في هذا الشأن افضائية في صورتها العامة وتهتم بتحديد مواقع العامل في الشكل البيوي وطريقة إفضائه.

ان الإسقاط الوسيط ودوره في التحكم - ق بالنسبة الى الإسقاط الأقصى في التحليل التوليدي امر له صلة مباشرة بفكرة التمثيل ودرجاته من حيث كونه مظهرا أساسيا من مظاهر العملية الرئاسية. ان الفرق بين (70 - أ) و (70 - ب) يمكن ان يدرك في اطار هذه المرجعية التمثيلية: فالوسيط \bar{V} يتقدم باعتباره ممثلا للمقولة (V) بالنسبة للمركب الاسمي المفعول فقط في (70 - أ) وليس بالنسبة للمركب الحرفي ومايمثل العامل بالنسبة لهذا المركب الحرفي هو VP.

لأجل ذلك نقول إن العناوين الإسقاطية يناسبها ان تكون عوامل ممثلة « مكانها في مفاصل الهرم لا في اسفله لأن اسفله لا يكون فيه الا المعمولات ذوات الدلالة ».

وهذه المنزلة التي حولناها العناوين الإسقاطية في هذا التأويل انما حولناها اياها حملا لها على التأويل الرئاسي الذي تحتمله الباء والواو في امثلة العطف في النحو العربي نحو:

• ليس زيد بقائم ولاقاعدا.

• *مررت بزيد وعمرا.

هذان الحرفان عاملان ممثلان فالممثل بالنسبة للواو في المثال الاول هو المقولة العليا باطلاق (-ليس) في حالة العطف على المحل او العليا النسبية (-الباء) في حالة العطف على اللفظ « اما علاقة المقولة العليا باطلاق بالمقولة النسبية فهو ان الثانية (-العامل القريب) هي ممثل كذلك تختلف عن الممثل الواوي من جهة درجتها في الهرم الإعرابي »⁽⁴⁰⁾

...المثال (*مررت بزيد وعمروا) مثال فاسد لايجوز فيه ان يعطف عمرو على المحل اي ان يكون متصلا بالعامل الفعلي « لأنه لايجوز ان يتجاوز العامل الولي الذي هو الباء الى ماوراءه وهو العامل القاصر. اذا ذكرنا ذلك فهمنا لماذا يصح ان يقال ان الباء هناك اعلى من الواو ولايجوز ان تخرج الواو

= المذكور القول في الجملتين (ليس زيد بقائم ولاقاعدا). و(مررت بزيد وعمروا) انه «لافرق بينهما من الناحية العملية والفرق بينهما قائم في الإعراب التصوري الذي لايجوز فيه للولي (-الباء) ان يسمح للفعل القاصر بالعمل... هذه الالفاظ تنتمي الى طائفة وصفية خاصة لا ينبغي خلطها بالطائفة الوصفية العملية او المقولية. انها طائفة وصفية تصويرية تمثل نوعا من الإعراب القائم في شبكة من الإعرابات وإن هذا النوع من الإعراب تقبل فيه الجملة او ترفض حين تمر فيه».

عن سيادته فيكون الشكل الربطي هو مررت ب (زيد وعمرو). هذا الذي تقدم يبين ان الإعراب التصويري هو الذي يمكن من تحديد العلاقات الربطية المشار إليها ولذلك يمكن الاستغناء بالإعراب التصويري عن الإعراب الربطي فهما معا تعبير عن شيء واحد»⁽⁴¹⁾.

كلام التوليديين في مسائل التحكم - ك يندرج في السياق العام لهذا الجدل اي جدل العامل القريب والعامل البعيد، لأجل ذلك يمكن ترجمته بسهولة الى تلك اللغة التصويرية او الربطية وسبيل ذلك ان يقال ان المركب الاسمي the autumn لا يجوز فيه ان يكون متصلا بالعامل الفعلي لأنه لا يجوز ان يتجاوز العامل الولي وهو p (مثلا في إسقاطه الأقصى PP) الى ما وراء وهو العامل القاصر (=V).

(iii) - منطق الجواهر والأعراض في نظرية التحكم المكوني التوليدية.

♦ هناك مجموعة من العناصر في هذا التحليل تتقدم باعتبارها مواقع اساسية في الخط التزادفي القائم بين العاملة السيويهية والعاملية التوليدية. من هذه العناصر: التمييز بين التحكم المكوني باعتبار الإسقاط الادنى (=الوسيط) والتحكم باعتبار الإسقاط الوسيط.

هذا التمييز يرادفه في النحو العربي التمييز بين العامل القريب والعامل البعيد والنظر في العلاقة بينهما باعتبار مفاهيم العلو والدنو وعلاقات السيادة بين المواقع والروابط.

ان التحكم باعتبار الإسقاط الأقصى الذي يستغرق الكل عاملية رئاسية، المواقع العليا فيها وسائط بين النوع الادنى (=الرأس المقولي) واعراضه. هذا التحكم امر معقول من منظور منطق نظرية الجواهر والاعراض الكلاسيكية، وفيما يلي بيان ذلك بتفصيل:

الفعل (=V) نوع ادنى⁽⁴²⁾ (=جوهر) و \bar{V} نوع أعلى وسيط (اي جوهر مقولي مختلط بعرض هو الفضلة المفعول) وفي حدود هذا النوع الوسيط لا يعمل الرأس الا في العرض الذي يستغرقه \bar{V} اي في العنصر الذي به صار الجوهر المقولي من V الى \bar{V} . اما عندما يختلط الجوهر المقولي بعرض آخر هو الظرف الزمني فإنه عندئذ ينتمي الى نوع آخر هو \bar{V} الأعلى بإطلاق وفي هذه الحالة يستطيع الجوهر المقولي العمل في العرض الزمني الذي يستغرقه النوع الأعلى بإطلاق (اي العرض الذي هو مناط خروج الجوهر المقولي من النوع الادنى الوسيط \bar{V} الى النوع \bar{V} الأعلى بإطلاق) وهذا معناه ان الرأس الجوهر المقولي يعمل في الأعراض التي يستغرقها النوع الأعلى الذي يشمل الكل⁽⁴³⁾ وهذا معناه ايضا ان المجال

41 - المرجع السابق.

42-الدنو والعلو هنا وصف للمراتب الهرمية الشجرية.

43-اي يشرف على الجوهر وكل اعراضه القريبة والبعيدة.

المعمولي يتناسب في الضيق والسعة طردا وعكسا مع عدد الاعراض التي يستوجبها النوع الأعلى بإطلاق⁽⁴⁴⁾.

♦ ان اللفظ يعمل بواسطة نوعه وممولاته تتحدد باعتبار تدرج هذا النوع في سلم الاعراض. وهذا معناه ان الخاصية المشتركة بين (70 - أ) و (70 - ب) ان الجوهر المقولي فيهما يتحكم في (م ح) باعتبار النوع الأعلى الذي يهيمن على الكل أي الذي يشمل الجوهر المقولي مع الاعراض التي اعتورته. ♦ لكن السؤال الذي يبرز بحدة في هذا السياق هو: هل يعمل هذا الجوهر المقولي في المكونات الداخلية الواقعة تحت الإسقاط الحرفي الأقصى (PP). الجواب انه يعمل في الكل المركبي (\bar{P}) والمعمول هنا موقع افتراضي⁽⁴⁵⁾.

ان الحدود الشكلية الملازمة لهذه المسطرة الافضائية المنصوص عليها في نظام التمثيلات التوليدية ترادف الى أقصى الحدود ملازمات الإفضاء العاملي الذي يستهدف المجموعة المفردية في النحو العربي. فالعامل يعمل في الجملة، او عبارة الزنخشري، «ينصب عليها» من زاوية عنوانها المفرد الحاصل لها بالتأويل، والذي هو المسوغ الوحيد لدخول العامل على الجملة اما الوحدات المفردية المكونة للجملة

44 - نميز هنا بين العلو والدنو باعتبارهما مراتب شجرية وبين العموم والخصوص باعتبارهما مراتب دلالية. فالأعلى شجريا وبإطلاق (=الإسقاط الأقصى) يناسب في المراتب الدلالية الاخص دلاليا اما الأعم او المبهم دلاليا فهو الجوهر المقولي قبل اختلاطه بالاعراض اي قبل ان يقع تحت إشراف الإسقاط الوسيط الادنى.

45 - المعمول في النحو التوليدي لا يمكن ان يكون الا كذلك. أما في النحو العربي فقد رأينا ان المعمولات تكون الفاظا وتكون مجموعات مفردية. الأولى تتلقى الإفضاء بالمباشرة والثانية تتلقاه بالواسطة التأويلية هذه الواسطة التأويلية الغرض منها حمل المجموعة المفردية على اللفظ المفرد وذلك لاجراء حكم المفرد، في اتخاذ المحل الإعرابي والانتظام المعمولي، على الجملة. اما في النحو التوليدي فإن المعمول لا يكون لفظا مفردا البتة بل يجب ان يكون موقعا افتراضيا بالضرورة هذا الموقع يمثل العنوان المركبي، والمقدمة الاساسية التي أملت على التوليدية هذا المنحى في تنظيم العناصر داخل الشجرة المركبية هي المقدمة التصنيفية التي لا تخلو فيها العناصر من ان تكون اما رؤوسا او غير رؤوس: الرأس لا يكون إلا جوهرًا مقوليا معجميا او غير معجمي وما ليس رأسا لا يمكن ان يكون الا مركبا. غاية الأمر ان الذي يقوم في النظرية النحوية التوليدية بدور الواسطة التأويلية في الإفضاء على الطريقة العاملة العربية هو العنوان المركبي الذي هو عنوان موحد بين كل المواقع الشجرية التي ليست رؤوسا مقولية.

بعبارة أخرى الإفضاء بالمحل الإعرابي في النحو العربي لا يكون الى الجملة من حيث كونها متوالية من المقولات ولكن إلى عنوانها المفرد الحاصل لها بالتأويل، هذا وان احتمال العنونة المفردية في التأويل ليست خاصية مشتركة بين كل الجمل كما هو معلوم عند العاملين العرب.

ان الوظيفة النظرية المنوطة بهذه العنونة - ان كان تأويل الجملة يحتملها - هي نفس الوظيفة المنوطة بالعنونة المركبية في النظرية النحوية التوليدية.

فلا يمكن ان يكون العامل، الطالب للحملة، أصلا ارتباطيا لها، لأن الجملة شكل عاملي مرتبط قد عمل بعضه في بعض.

♦ الجوهر المقولي (V-) يعمل في الاعراض التي يقتضيها النوع الاعلى باطلاق وهو لا يعمل في المكونات الداخلية للعرض اذا كان العرض إسقاطا أقصى اي اذا كان نوعا باعتبار ماتحته (بالاضافة الى كونه عرضا باعتبار مافوقه). وهذا مبني على أن الشيء قد يكون عرضا باعتبار النوع الأعلى بإطلاق لكنه باعتبار ما تحته قد يكون نوعا اعلى وفي هذه الحالة الجوهر المقولي الفعلي يعمل في الكل اي في العرض باعتباره نوعا اعلى ولا يعمل في المكونات الداخلية التي تقع تحته وان كان الجوهر يتحكم مكونيا في الكل.

وبعبارة أخرى الجوهر المقولي الفعلي يعمل في الأعراض فاذا كانت الاعراض مكونات تدرج تحت كل أو نوع اعلى لا بإطلاق عمل في هذا النوع برمته ولم يعمل في الجزئيات الواقعة تحت العرض لأن النوع الاعلى حاجز يمنع غيره من العمل في الاعراض التي تدرج تحته وهذا سلوك توجد مبادئه واصوله في نظرية الجواهر والاعراض الكلاسيكية⁽⁴⁶⁾.

المسألة على كل حال متصلة بمبدأ احترام الحدود بين الأنواع. وهذا المبدأ من معانيه ان الاعراض الواقعة في مجال التحكم المكوني لجوهر مقولي معين تكون معمولة لهذا الجوهر ولا يخرج من هذه المعمولية الا ما كان منها مندرجا تحت نوع أعلى آخر لأن النوع الأعلى معناه وجود جوهر مقولي يعمل في أعراض ذلك النوع ووجود الجوهر هنا معناه بداية مجال «جوهري» وانقطاع آخر.

لأجل ذلك قلنا سابقا إن الأمر يتعلق بعلاقات السيادة بين الأنواع:

[نوع اعلى_A (عامل. عرض 1 عرض 2) نوع اعلى_B (عامل. عرض 3 عرض 4... نوع اعلى_C (عامل. عرض 5...].

العامل يعمل في الاعراض مادام الكل مشمولا بنوع اعلى محدد فاذا ظهر عرض ينتمي الى نوع اعلى آخر دل ذلك على وجود جوهر مقولي هو الذي يعمل فيه وهكذا... الأنواع العليا تتنوع بتنوع الجواهر المقولية. والنوع الاعلى يتقدم في الترتيب الهرمي باعتباره حاجزا يمنع الجوهر المقولي الذي ينتمي الى نوع اعلى آخر من العمل في الاعراض المندرجة تحته لأن لكل نوع اعلى جوهره المقولي العامل.

هذا التحليل مبني على فكرة ان العامل يعمل في العرض الجزئي مادام العرض والعامل يستغرقهما نوع اعلى واحد. واما اذا كان العرض يستغرقه نوع اعلى غير النوع الاعلى الذي يستغرق العامل فإن

46 - انظر: - "الجواهر والاعراض" لابن متوية.

- "المغني في أبواب العدل والتوحيد" الجزء التاسع والعاشر.

- شرح «المقاصد» للفتازاني.

العامل يعمل في هذا النوع الأعلى ولا يعمل في الاعراض المندرجة تحته وان كان العامل يتحكم مكونيا في الكل.

وباختصار العمل في الاجزاء المكونية للكل يمتنع باعتبار الحواجز المشرفة على الكل وهو النوع الاعلى لأن النوع الأعلى دليل على جوهر مقولي مستغرق (بافتتح) والجوهر المقولي عامل له مجال والعوامل يحترم بعضها مجال بعض.

المشكلة اذن متصلة بقضية علاقات السيادة والهيمنة بين العوامل ومسألة الاتصال والانقطاع في المجالات العاملة.

سؤال أخير:

كيف يمكن الجمع بين كون الجوهر المقولي الفعلي ($V=-$) لا يعمل في (M س) الواقع تحت (\bar{P}) وهو في نفس الوقت يتحكم فيه مكونيا؟

اولا: كون الجوهر المقولي الفعلي لا يعمل في المركب الاسمي الواقع تحت الإسقاط الحرفي الأقصى راجع الى ان (\bar{P}) يشرف على جوهر مقولي هو P والجوهر المقولي من خصائصه انه عامل فلا معنى لأن يدخل عامل على عامل أو أن يعمل عامل في مجال عامل آخر. وصلة هذا صريحة بالمبدأ المشهور في العملية العربية والذي ينص على احترام الحدود بين المجالات العاملة، والذي يستمد مرجعه الفلسفي من أحد مبادئ نظرية الجواهر والاعراض الكلاسيكية وهو المبدأ الذي ينص على قيام حدود نوعية بين الجواهر والاصناف.

ثانيا: كون الرأس الفعلي يتحكم مكونيا في الرأس الحرفي P يمكن تأويله في العملية العربية في إطار مفهوم "التعلق" اما التحكم المكوني في المركب الاسمي الواقع صلة للرأس الحرفي فيناسبه كثيرا ان يؤول في هذه العملية في إطار فكرة العمل الذي يصل الى المحل ولا يترجمه اللفظ.

التحليل التوليدي في هذا الخصوص يدفع الى اقامة المعادلتين الآتيتين:

«التحكم المكوني» + «العمل» = العمل في اللفظ.

«التحكم المكوني» - «العمل» = العمل في المحل.

سنراجع هذه الصياغة لاحقا.

مسألتان إضافيتان:

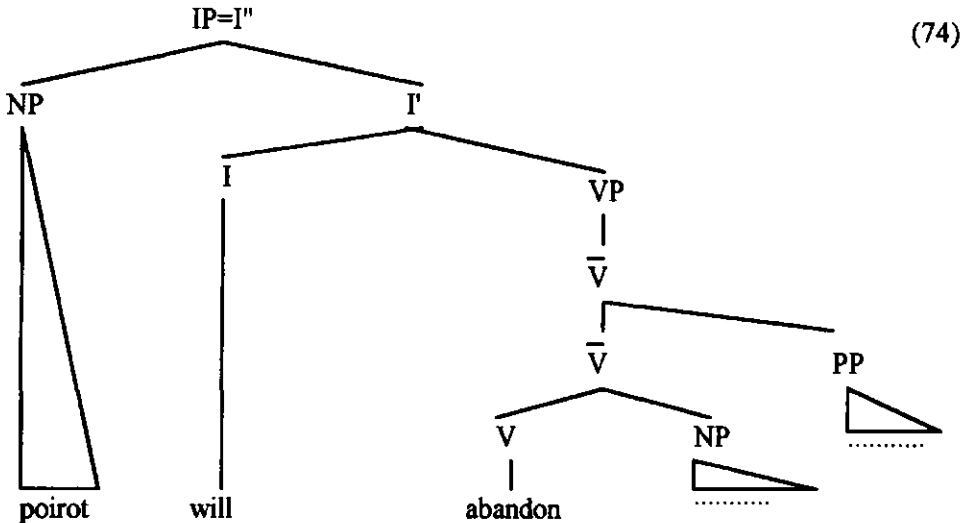
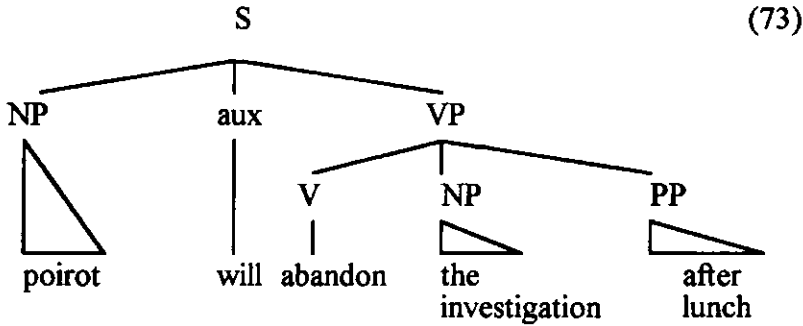
تقديم:

لم يبق من قضايا البنية المركبة مما انتخبناه محاور للتعليق والتعقيب في هذا المبحث إلا قضيتان:
أ - قضية المفاضلة أو الموازنة بين التشعيب (أو التفريع) الشجري المختلط والتشعيب المقيد بالثنائية والدلالات الفلسفية الثاوية وراء فكرة المفاضلة بين هذين الاختيارين.
ب - وقضية تحويل ميزان القوة في التحليل التركيبي من «المقولات» الى التحليل الذي تختمله هذه المقولات باعتبار تكوينها السماتي وكيف أن هذه القضية يفتح بها في الخط الترادفي بين النحويين العربي والتوليدي موقع إضافي عنوانه « البعد المقولي والبعد البنيوي ومقولة الشبه». هذا الموقع سبق النظر في بعض ملابساته ونضيف عنه هنا أشياء أخرى.

* * *

أ - القضية الأولى: «الاكتسائية» (أو التعليمية)⁽⁴⁷⁾ وفرضية التشعيب الشجري الثنائي.

في هذه الفقرة سننظر في هندسة الأشكال الشجرية وفي هذا السياق نقدّر ان الشجرة (73) يجب تعويضها بـ (84) لعدة أسباب نظرية وتجريبية.



» » الاختلاف بين (73) و(74) ثابت من حيث البنية والخصائص الهندسية لكل منهما: فالمواقع الشجرية المتشعبة في (73) ذات البنية الأفقية المسطحة تنتمي إلى أنماط مختلفة اذ منها ما التشعيب فيه ثنائي كالمركب الحرفي الذي يشرف على الحرف وعلى صلته ومنها ما التشعيب فيه ثلاثي (VP= و S) ثم ان م ف يحتمل ان تتسع قاعدته التشعبية ليصير التشعيب فيه رباعيا وخماسيا كما لو اضفنا ملحقين اثنين مثلاً.

اما في (74) فإن التشعيب ثنائي في كل الاحوال⁽⁴⁸⁾. ان الانتقال من النمط التشعبي المختلط الى النمط الثنائي مؤسس على جملة من العلل التجريبية والنظرية. وبصرف النظر عن هذه الاسباب هناك من المزايا ما يستوجب تفضيل التشعيب الثنائي على التشعيب الثلاثي والرباعي وماسواهما من ابواب التشعيب المختلط.

ولئن كانت الاعتبارات الجمالية من بين الانشغالات الثانوية بالنسبة للسانين فإنه من المناسب ان يقال في سياق الموازنة بين التشعيب المختلط والتشعيب الثنائي ان هذا الاخير على جانب كبير من الكفاية الجمالية بالمقارنة مع الاول ثم ان النحو الذي يقوم على مبدأ ثنائية التشعيب نحو مقيد أكثر من النحو الذي يجوز أنماطاً مختلفة من التشعيب اذ ان الاول يستوجب مبدأ اقصاء جملة عريضة من التمثيلات المحتملة (نظرياً) فالنحو الأكثر تقييداً هو النحو المفضل وذلك لاسباب ترجع الى مبدأي «الاقتصاد» و«الاناقة»⁽⁴⁹⁾ من جهة والى الهدف الاسمي الذي تسعى الى تحقيقه كل النظريات اللغوية المقترحة في اطار التقاليد التوليدية وهو تفسير سرعة الاكتساب اللغوي عند الطفل.

لتفسير ذلك يفترض في النحو التوليدي ان الطفل مهياً بيولوجياً (=وراثياً =خلقياً) لإنجاز المهمة الاكتسابية بمجموعة فطرية من المبادئ التي تمكنه من بناء نحو نواة للغة انطلاقاً من واقع لغوي محدود يعرض عليه في إطار التجربة اللغوية المخصصة التي تمارسها عشيرته اللغوية.

يضطلع احد مكونات المعرفة اللغوية المستبطنة عند الطفل (اي نحوه الباطني) بالبنية المركبية. وهذا معناه ان نظريات البنية المركبية كنظرية س - خط مثلاً تسعى إلى تمثيل المعرفة الداخلية التي بحوزة المتكلم عن البنية المركبية.

سنقيم فيمايلي موازنة بين نظريتين اثنتين للبنية المركبية النظرية (أ) والنظرية (ب): الأولى تجيز جميع أنواع التشعيب والثانية لاتجيز الا التشعيب الثنائي: الطفل الذي تواجهه الوقائع اللغوية يجب ان يختار احدي النظريتين عن البنية المركبية لهذه الوقائع:

75 - أ - Daddy sleeps

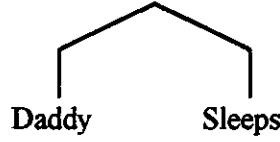
75 - ب - Mummy is working.

75 - ج - Mummy must leave now

الجملة الأولى (75 - أ) لا تتحمل إلا بنية مركبية واحدة هي (76 - أ) سواء في النظرية (أ) أم في

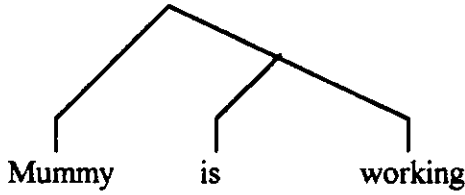
النظرية (ب).

76 - أ



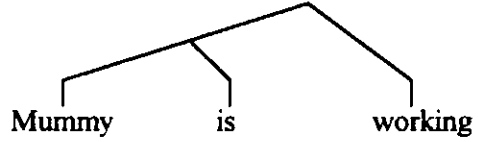
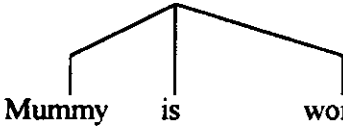
اما الجملة الثانية اي (75 - أ) فإن النظرية (أ) تتيح بشأنها ثلاثة اختيارات هي:

77 - أ -



(77 - ج)

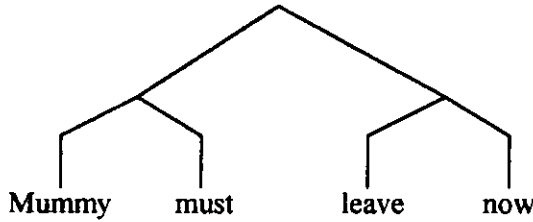
(77 - ب)



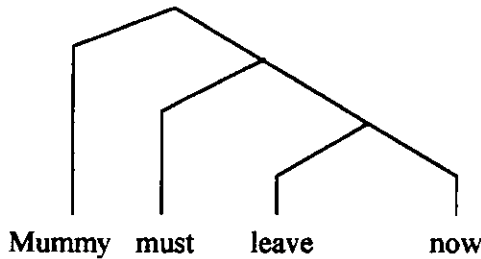
اما النظرية (ب) فلا تنتج الا امكانيتين اثنتين هما (77 - أ) و (77 - ب).

واما الجملة الثالثة (77 - ج) فتحتمل في اطار النظرية (أ) ثماني امكانات تقطيعية مركبية:

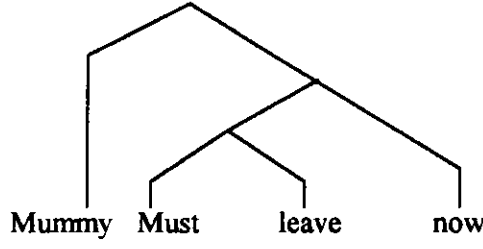
78 - أ



78 - ب

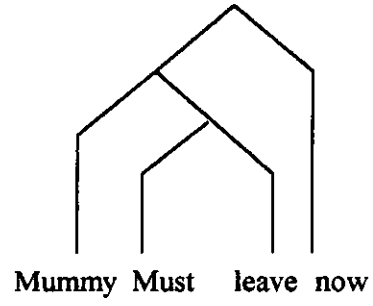
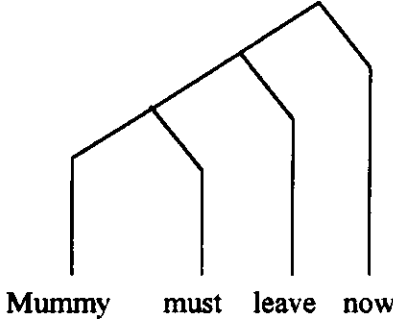


ج - 78



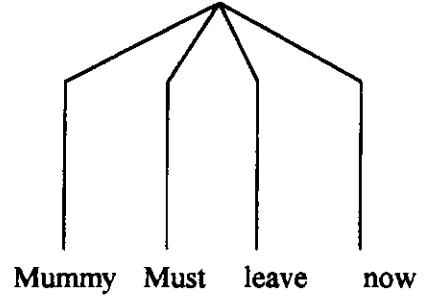
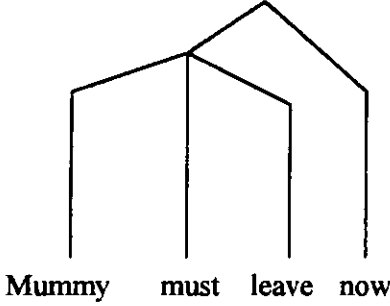
هـ - 78

د - 78

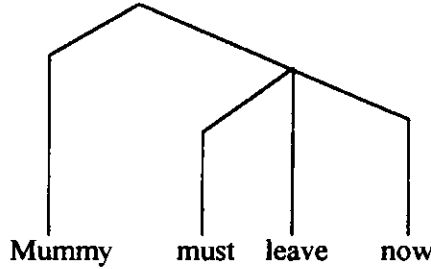


ز - 78

و - 78



ح - 78



النظرية (ب) التي لا تميز الا التشعيب الثنائي تقصي الإمكانيات الثلاثة الأخيرة اي (78- و، ز، ح).
 - إن الطفل المزود بالنحو الكلي الذي ينص على مبدأ ثنائية التشعيب يكون بازاء عدد اقل من
 الاختيارات في شأن البنية التركيبية التي يجب ان يسند لها الى المعطيات التي تواجهه وذلك بالمقارنة مع
 الطفل المزود بنحو كلي اقل تقييدا والذي يميز التشعيب الثلاثي والرباعي والخماسي الخ...
 وهذا معناه ان عدد الاختيارات المتاحة يتناسب طرذا وعكسا مع عدد العناصر التي تستوجبها
 البنية، وان النظرية الأقل تقييدا تتيح بالتالي عددا من الاختيارات اكبر من عدد الاختيارات المتاحة في

أطار النظرية الأكثر تقييدا أي القائمة على مبدأ ثنائية التشعيب وأن المهمة المنوطة بالطفل في إطار النظرية ذات النمط التشعبي الوحيد أسهل بكثير مما هو متاح له في إطار النظرية ذات الأنماط التشعيبية غير المقيدة. وصعوبة هذه المهمة تشتد نسبتها كلما ازداد عدد العناصر في الجملة (تخيل الصعوبة التي سيواجهها الطفل في إطار النظرية (أ) إذا كان يتعامل مع جملة تتكون من عشرة عناصر مثلا).»⁽⁵⁰⁾ وباختصار:

50 - منتخب من الأسانيد الثلاثة الآتية، وبتصرف واسع:

- Haegeman (1991).
- Riemsdijk, H, Van. and E, Williams (1986).
- Lasnik, H. and J. Uriagereka (1988).

راجع كذلك فيما يتعلق بالتفاصيل المتعلقة بالخلفيات النظرية والتجريبية التي اشتقت منها فرضية التشعيب الثنائي وكذا النتائج التي تستلزمها هذه الفرضية (=أي التي تلزم عنها لزوم النتيجة عن المقدمة).

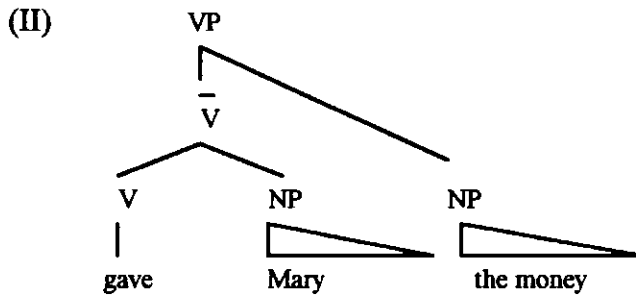
- Kayne, R. (1984) : *Connectedness and Binary Branching*

يعد هذا الأخير واحدا من الاوائل الذين اقترحوا وانتصروا لفرضية التشعيب الثنائي الصارم في إطار نظرية العملية والربط.

ان هذه الفرضية ترتبط بها جملة من المشاكل لن ندخل الآن في تفاصيلها وحزنياتها ونكتفي بذكر امثلة منها: التراكيب التي يتخذ فيها الفعل مفعولين اثنين نحو:

(I) John gave Mary the money

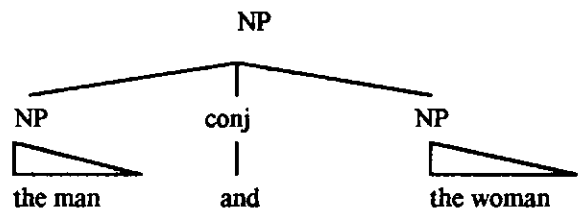
التحليل II ينسجم مع فرضية التشعيب الثنائي:



هذا وإن من بين القضايا المرتبطة بإشكال ثنائية التشعيب البنيات العطفية نحو:

(III) - The man and the woman

والتي يغلب على الظن أنها تتخذ في التحليل البنيوي بنية شجرية ثلاثية التشعيب:



راجع المزيد من التفاصيل عن البنيات العطفية وفرضية ثنائية التشعيب الشجري في:

- Goodal, G. (1987) : *Parallel structures in syntax*.

1 - ان الصيغ التقطيعية المركبية الممكنة في اطار التشعيب الثنائي اقل بكثير من الصيغ التقطيعية المتاحة في اطار التشعيب غير المقيد بالثنائية ثم ان الحد الادنى في التشعيب لا يتحقق الا بالثنائية والاكتفاء بهذا الحد الادنى يتناسب مع مُسْتَلْزَمَاتِ تفسير سرعة الاكتساب اللغوي.

2 - اذا كان الهدف الاسمي الذي ينعقد من اجله النظر اللغوي في النحو التوليدي هو تفسير سرعة الاكتساب اللغوي فإنه من الطبيعي جدا ان تثبت المزية في المفاضلة والموازنة بين الانحاء للنحو الاكثر تقييدا والذي يكون فيه الطفل بازاء اختيارات قليلة العدد.

3 - سرعة الاكتساب اللغوي تتناسب طردا وعكسا مع السرعة التي يتم بها بناء «النحو النواة» للغة المستهدفة بالمساطر الاكتسابية. وهذه السرعة الاخيرة تتناسب ايضا طردا وعكسا مع عدد الاختيارات المتاحة للطفل اي كلما قل عدد هذه الاختيارات تقلصت المسافة التي تفصل الطفل عن بناء النحو النواة.

4 - ان معظم النحاة الذين يبحثون في اطار التقاليد التوليدية يميلون الى اعتماد مسطرة «التشعيب الثنائي» باعتبارها إطارا مرجعيا منظما للتحليل التركيبي، ونشير الى ان هذه المسطرة ظهرت في صيغ مختلفة ولم تخرج قط عن قيد الثنائية الهندسي.

التعليق:

ماهي الدلالات الفلسفية الناقية وراء فكرة الموازنة بين افتراضَي التشعيب المختلط والتشعيب المقيد بالثنائية؟

ان مبدأ ثنائية التشعيب الشجري في التقطيع المركبي لا يمكن تفسيره في اطار المنطق العام الذي يوجه قراءتنا في نظرية العاملية والربط التوليدية الا انطلاقا من المرجع الفلسفي الذي منه يستمد هذا التقطيع مقدماته الاساسية وهو انطولوجيا الجواهر والاعراض.

ان الفكرة الاساس التي وجهت الموازنة المذكورة هي أن الجوهر اذا تعددت اعراضه فإنه لا يمثل نوعا واحدا باعتبار هذه الاعراض جميعا بل بين النوع الأعلى الذي يشمل الكل وبين الجوهر مجموعة من الأنواع الوسيطة وهذه الأنواع الوسيطة تتعدد بتعدد الاعراض. فكل عرض يستوجب انتماء الجوهر الى نوع خاص. فالانتقال من نوع وسيط إلى نوع وسيط (آخر) يتحدد باعتبار كل عرض من الأعراض أي أنه كلما اقترن الجوهر المقولي بعرض مخصوص اتلف منهما نوع مخصوص وهذا النوع المخصوص قد يتلعب به عرض آخر وفي هذه الحالة يصير الكل نوعا آخر وهكذا دواليك حتى تنتهي الاعراض فاذا انتهت استغرق الكل الجنس الأعلى.

هذا الترتيب مبني على أن الجوهر لا يتعرض لعرضين اثنين في اطار نفس النوع بل يتدج من نوع الى نوع كلما دخل عَليْه عرض جديد.

ان مبدأ ثنائية التشعيب الشجري مشتق من هذه المقدمة الانطولوجية.

ب - القضية الثانية: السمات والعناوين المقولية.

« » لقد رأينا إلى هذا الحد ان اللبنات المؤسسة للجملة هي⁽⁵¹⁾ المقولات المعجمية (=س، ف، الخ...) وان هذه المقولات اوليات تركيبية.⁽⁵²⁾

الاوليات من خصائصها الاساسية "البساطة" اي انها لا يمكن ارجاعها إلى غيرها (=اي تحليلها الى عناصر ايسر منها). ومع ذلك فإن النحاة في اطار التقاليد التوليدية لا يتفقون جميعا على ان الوحدات التركيبية المتناهية في البساطة هي المقولات المعجمية.

ان مقارنة بسيطة بين التركيب والفونولوجيا توضح المراد: ينص أصحاب الصوارة على ان اعتبار الفونيمات الوحدات التحليلية المتناهية في البساطة اي التي لا يمكن تحليلها الى مكونات اولية أشد بساطة، يفوّت علينا فرصة استخلاص وجرد ماهو مشترك بين الأصوات. الصوتان /d/ و /b/ مثلا لا يمكننا في إطار التحليل الذي يعتبر الفونيمات أوليات فونولوجية نهائية من استشفاف أنهما معا مجهوران وانفجاريان. لأجل ذلك المسطرة المفضلة في التحليل الفونولوجي في اطار برنامج استخلاص ماهو مشترك بين الفونيمات، تقوم أساسا على تحليل الفونيمات الى مكوناتها الداخلية الابسط والادق، وهي ما يصطلح عليه ب "السمات المميزة".⁽⁵³⁾

السمات مرآة ينعكس عليها ماهو مشترك بين الاصوات ويمكننا لاجل ذلك من تصنيف الفونيمات في طبقات وأنواع وذلك باعتبار هذه الخصائص المشتركة.

المحتوى الفونولوجي الذي تنطوي عليه الوجدتان /d/ و /b/ مثلا في مستوى السمات يمكن تلخيصه على الشاكلة الآتية:

(79)

/b/	/d/
[+ مجهور]	[+ مجهور]
[+ انفجاري]	[+ انفجاري]
[+ شفوي]	[+ لثوي]

- Building-blocks - 51

- Syntactic-primitives - 52

- Distinctive features - 53

بناء على منهاج الصوتية في التمييز بين الفونيمات وبين السمات المميزة باعتبارها اوليات صوتية يقترح اهل التركيب طرد الابواب المقولية المعجمية على نفس القرار وذلك معناه ان المقولات المعجمية (س، ف... الخ) ليست اوليات تركيبية بل يجب اعتبار كل مقولة زمرة من السمات التركيبية. وهذا معناه ان اللبنة الاولى المؤسسة للحملة ليست هي المقولات، ولكن، هذه السمات التركيبية المميزة، التي تنزل من البنية التركيبية منزلة الاوليات.

ان السمات (=العناصر البسيطة الاولى) التي تتكون منها المقولات المعجمية والمقولات المركبة على حد سواء هي $[\alpha] [\text{س}] [\alpha]$ / $\alpha = \{ + , - \}$.

المقولات المعجمية يمكن تحليلها الى سماتها على النحو الآتي:

- (80) أ - الاسم: $[+ \text{س} , - \text{ف}]$.
 ب - الفعل: $[- \text{س} , + \text{ف}]$.
 ج - الصفة: $[+ \text{س} , + \text{ف}]$.
 د - الحرف: $[- \text{س} , - \text{ف}]$.

ان هذه السمات من مزاياها انه يتحدد باعتبارها ماهو مشترك بين المقولات انطلاقا من السمات التي تنقسمها هذه المقولات. وسنرى في المبحث اللاحق ان هذه "السمات" التركيبية لها دور اساسي في تحديد قدرة المقولات على الوسم الإعرابي:

- الفعل والحرف يشتركان في القدرة على مباشرة الفضلة بالوسم الإعرابي وذلك راجع الى اشتراكهما في السمة $[- \text{س}]$.
- الاسم والصفة يشتركان في كونهما لا يستطيعان مباشرة الفضلة بالوسم الإعرابي وذلك راجع الى اشتراكهما في السمة $[+ \text{س}]$.

وأخيرا ليس هناك اتفاق واضح حول السمات المكونة للمصدرية $(-C)$ وللصفة $(-I)$ وعلى العموم لن ندخل في تفاصيل هذا الأمر في هذه المرحلة من العرض « (54)

54 - منتخب بتصريف من الاسانيد الثلاثة المذكورة أول الهامش رقم (50). هذا وللقارئ المهتم بنظرية السمات في النحو التوليدي مراجعة الاسانيد الإضافية الآتية:

- فيما يتصل بتحليل المقولات المعجمية يراجع:

- Chomsky, N. (1970) "Remarks on nominalisation"
- Stowell, T. (1981) *Elements of phrase structure*
- فيما يتعلق بتوسيع استعمال السمات ليشمل المستويات الإسقاطية الثلاثة س ومن وت يراجع:
- Muysken, P. and H. van Riemsdijk (eds) (1986). "Features and Projections"
- يراجع ايضا عرض شامل للمشاكل المرتبطة بنظرية السمات التركيبية في :
- Muysken, P. and H. van Riemsdijk (eds) (1986). *Features and Projections*
- Rizzi (1990) "Relativized Minimality"

التعليق:

البعد المقولي والبعد البنيوي ومقولة الشبه

• التحليل السماتي

• الموازنة بين: - نظرية الشبه التوليدية⁽⁵⁵⁾.

- ونظيرتها عند "المبرد".

1 - النظرية الاساسية التي قام عليها هذا التحليل تكمن في تحويل ميزان القوة في التحليل التركيبي من "المقولات" الى التحليل الذي تحتمله هذه المقولات باعتبار تكوينها السماتي. وهذا التحليل الغرض منه استخلاص المقومات المشتركة بين المقولات واعتماد هذه المقومات مرجعا لتفسير جملة من اوجه الشبه البنيوي في السلوك الافقي لهذه المقولات.

هذا وان فكرة اقامة التحليل النحوي على ماهو مشترك بين المقولات في مستوى المقومات الذاتية موقعها في الخط الترادي بين النحويين العربي والتوليدي يجب ان يبحث عنه في مسائل الشبه المقولي بصفة عامة . وقد رأينا جملة مفيدة من ذلك فيما تقدم ونشير في هذا السياق الى ان النحو العربي فيه اشارات صريحة الى تحليل المقولات باعتبار السمات البسيطة والمقومات الذاتية ولعل اشهر ماعرفته النظرية النحوية العربية في هذا الخصوص المقالة السيويهية في تعريف الحرف بكونه « مالميس بفعل ولاباسم »⁽⁵⁶⁾ وهو تعريف مرادف لتحليل الحرف في التحليل التوليدي المعني عندنا بالتعليق في هذا السياق بكونه [- ف، - س] ومما يجري هذا المجرى ايضا قول النحاة العرب في الصفة ان لها شبهين شبيها بالفعل وآخر بالاسم، وهو قول نرى انه مرادف لتحليل الصفة في نظرية السمات التركيبية التوليدية بكونها [+ف، +س].

وعلى العموم، الحديث عن الخصائص المشتركة بين المقولات باعتبار محتوياتها من هذه السمات دندنة معروفة في النحو العربي واشتهرت في المقام الأول في مسائل الشبه المقولي وقضايا التناظر البنيوي التي سبق التعليق عليها في مواطن سابقة متعددة.

2 - نظرية أخرى قام عليها التحليل التوليدي في هذا الشأن وهي أن الشبه بين المقومات في مستوى المقولات الذاتية في هذه السمة اوتلك يترتب عنه في المستوى الافقي شبه آخر في السلوك

55 - راجع تعليقا لنا مفصلا عن هذه المسألة لكن من زاوية أخرى في الفقرة المعنونة ب [رد «المقولات» إلى

«السمات» في النحو التوليدي ورحا إلى المتكمن ونقيضه في النحو العربي" ص 283.

56 - سيويه "الكتاب" ص 13.

البنوي: فالخصائص المتعلقة بقدرة المقولات على الوسم الإعرابي وبعدمها يمكن اشتقاقها بسهولة من السمات المكونة للمقولات فالفعل والحرف يشتركان في خاصية القدرة على مباشرة المعمول بالوسم الإعرابي وذلك راجع الى اشتراكهما في السمة [-س]. كما أن الاسم والصفة لا طاقة لهما على تناول معمولهما بالإفضاء الإعرابي مباشرة وهما يشتركان في السمة [+س]. ولقد تناولنا هذه المسألة بالتعليق المفصل في سياق مضى فلاحاجة الى الاعادة .

ومايهما في المقام الأول هنا هو أن الأمر يندرج في سياق الربط الاستلزامي بين البعد المقولي والبعد البنوي (-العالمي - الإعرابي =الافضائي) لأجل ذلك فإنه يحتل مواقع متعددة في الامتداد الترادفي الذي يصل النظريتين النحويتين العربية و التوليدية بعضهما ببعض. من هذه المواقع اقامة التحليل في النحو العربي على مبدأ ان الفعل هو الأصل في العمل وان غيره محمول عليه فكل ما لا يابس «العاملية» (-القدرة على الإفضاء) من قريب او بعيد فلاجل شبه بينه وبين الفعل قريب او بعيد كالصفات والمصادر مثلاً فالمصادر « فروع على الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق وذلك ان المصادر اسماء معلقة على اشياء فهي كالغلام والرجل والثوب والدار⁽⁵⁷⁾ في أنها لا أصل لها في العمل وانما تعمل لمشابتها للافعال⁽⁵⁸⁾ في تضمن حروفها...»⁽⁵⁹⁾ وما قيل عن المصادر يصدق جزء منه على الصفات. والحروف أيضا رأينا أننا مقالتهم في كونها انما وضعت نائبة عن الأفعال.

غاية الأمر أن الترادف والشبه في طريقة التناول ثابت بين النحاة العرب والتوليديين في الربط الاستلزامي بين الشبه في البعد المقولي والشبه في البعد البنوي (-العالمي).

3 - امر ثالث نرى ان التعليق عليه يفيد برنامجنا التأويلي إفادة عظيمة وهو ان مبحث «السمات» إنما أدخل الى المستوى المقولي - التركيبي على جهة الاستعداد التصوري من مساطر التحليل الفونولوجي.

ان العلاقة بين النحو والصرف في العاملة العربية والتي منشأها اشتغالهما معا على قوانين التغير على اختلاف بين الدرسين في مناط التغير (-فهو المفرد في الصرف وهو ماجاوز المفرد في الإعراب) يعوضها في النحو التوليدي علاقة مشابهة بين التركيب والفونولوجيا، علاقة منشأها فكرة «التحليل السماتي».

57 - ترجمة هذا باللغة التوليدية أن المصادر تركيبها السماتي يشتمل على السمة [+س]

58- وهذا أيضا ترجمته التوليدية [+ف].

59- "المقتصد في شرح الايضاح" 554.

ان الشيء الذي حظي باهتمام الفونولوجي في المباحث الصوتية هو "السمات" فالصواتة ليست الا بحثا في قوانين تتابع السمات. النحوي التوليدي جر "السمات" الى الدراسة التركيبية وقد رأينا سابقا ان « وحدة التناول النحوي تفرض ان يكون التساؤل واحدا في كل مستويات الدرس ثم لايجب بعد ذلك ان يكون الجواب على صفته واحدة لكن الجواب في الإعراب وفي الصرف (-او الصوتيات) يجب ان تجمعهما بعض الخيوط»⁽⁶⁰⁾.

ان المزية التي من أجلها فضلت النظرية السماتية على النظرية المقولية المباشرة في التحليل التوليدي هي ان التحليل السماتي يمكن من استخلاص ماهو مشترك بين المقولات فالفعل والحرف في التحليل المقولي تفصل بينهما نخوم نوعية حادة، اذ كل منهما يمثل نوعا مقوليا مستقلا اما في التحليل السماتي فإن هذه الحدود الفاصلة تتحطم وذلك بفضل السمة المشتركة بينهما وهي [-س] وكذلك الشأن بالنسبة للاسم والصفة اللذين يتقاسمان السمة [+س].

ان الذي يهمنا في المقام الأول من ثبوت المزية للتحليل السماتي من الجهة المذكورة اي من جهة تمكينها لنا من استشفاف الخواص المشتركة ومواقع التشابه بين المقولات التركيبية هو:

اولا: اندراجه الواضح ضمن البرنامج التوليدي العام في محاصرة التعدد واختزال الأنواع.
ثانيا: قيام التحليل التوليدي في هذا الخصوص على «مقولة الشبه» فالحرف يشبه الفعل في السمة [-س] والصفة تشبه الاسم في السمة [+س]. هذا الشبه في المستوى العمودي اي في مستوى التولد السماتي يترتب عنه شبه آخر - كما رأينا - وذلك في المستوى البنيوي. وهو التشابه بين الفعل والحرف في القدرة على مباشرة الفضلة بالإفضاء الإعرابي وتشابه الصفة والاسم في خلاف ذلك.

ان قيام التحليل التوليدي في هذا الشأن على نظرية الشبه « وهي أداة تسمح بوضع التحليل النحوي في اطار شديد التجرد»⁽⁶¹⁾، يذكر بنظرية الميرد في إحصاء اوجه الشبه يقول الميرد: «والتشبيه يكون للفظ وللتصرف وللمعنى فاما المعنى فتشبيه مابليس وليس فعل وماحرف والمعنى واحد» «اما عشرون درهما فتشبهت بضاربون زيدا وهذا تشبيه تصرف» « كما ان قولك ان زيدا منطلق ولعل زيدا اخوك، مشبه بالفعل في اللفظ» ويذكر من هذا الباب ايضا «كان» التي هي «في وزن الفعل وتصرفه وليس فعلا على الحقيقة».

60 - تعليقات على المعنى: (المسائل الأولى).

61 - « الاشتغال والمجالات العاملية».

إن نظرية المبرد في هذا التفصيل نرى أنها مكملّة للنظرية التوليدية في التحليل السماتي، لأن هذه الأخيرة تكفي بجانب واحد في التكوين السماتي هو الجانب المقولي وهو الذي يرادف أحد أوجه الشبه اللفظي في نظرية المبرد. أما المبرد فقد وسع الشبه الذي يترتب عن التكوين السماتي ليشمل الجانب الدلالي (كالشبه بين ما وليس في «الدلالة على النفي» وهما مختلفان في الانتماء المقولي)، والجانب التصرفي (=التوزيعي) كالشبه بين «عشرون درهما» و«ضاربون زيدا».

غاية الأمر أن: وجه الترادف الأساس بين نظرية المبرد والنظرية التوليدية في «الشبه المقولي» هو قيامهما معاً على مبدأ الربط بين البعد الشبهي والبعد البنيوي. فالشبه العمودي يترتب عليه شبه في السلوك البنيوي في النظريتين على حد سواء فالفعل والحرف عند التوليدي يتشابهان في المستوى العمودي في السمة [-س] وفي المستوى الأفقي البنيوي في مباشرة الفضلة بالوسم الإعرابي. وعند المبرد (ما) و (ليس) يتشابهان في القوائم الدلالية العمودية في «الدلالة على النفي» وفي المستوى الأفقي يتشابهان في «العمل النحوي».